مجموع
رسائل العلامة
مرعي الكرمي الحنبلي

المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ

يحوي أكثر من ٥٠ رسالة في مختلف الفنون

تطبع مجموعة أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية

حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها

محمد بركات   ماهر أديب حبوش   د. علي محمد زينو

محمد وائل الحنبلي   جمال عبد الرحيم الفارس   محمد طارق مغربية

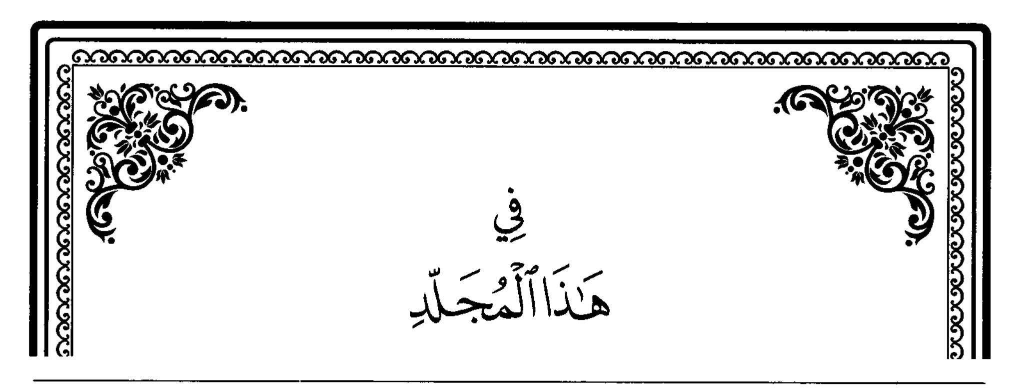
جمعها وأشرف على تحقيقها وقدم لها

محمد خلوف العبد الله

المجلد الرابع

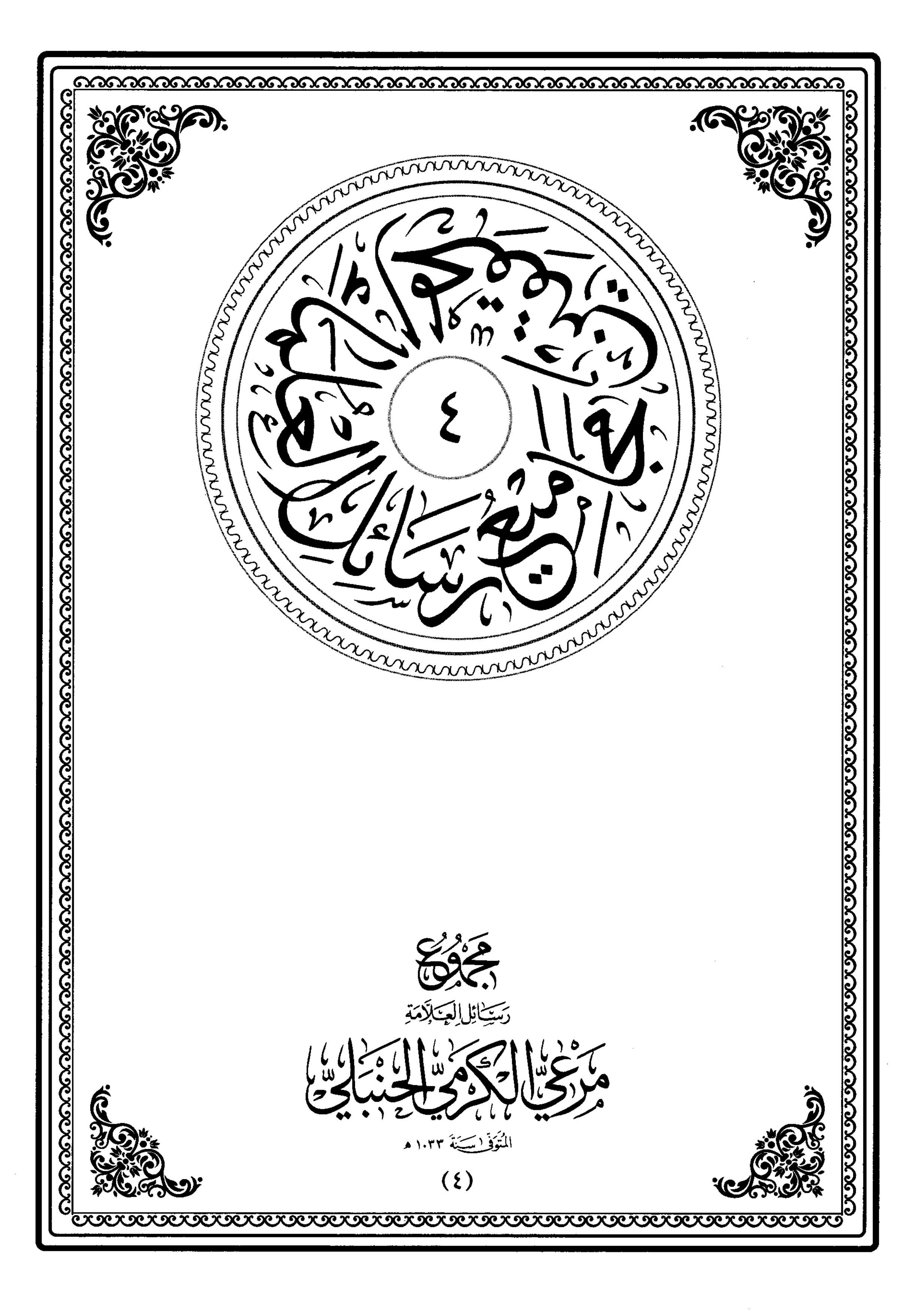


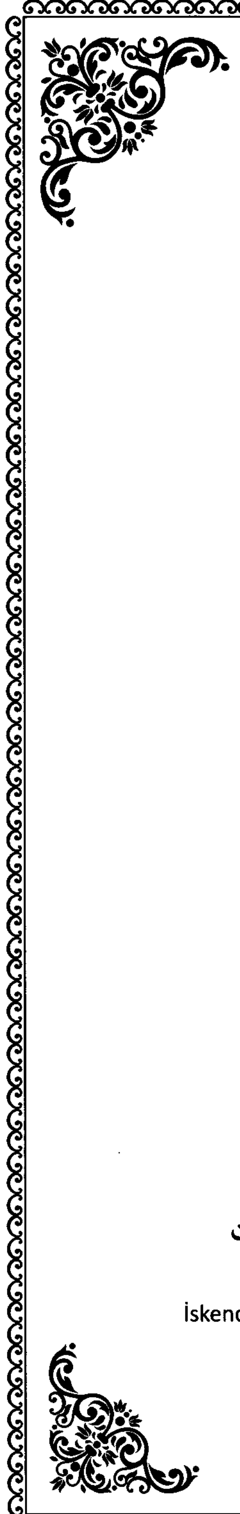
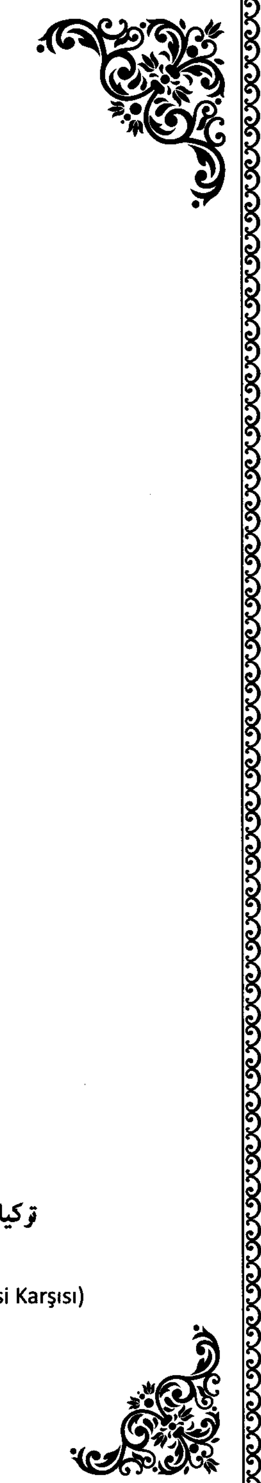


الموضوع	الصفحة

***


٤
مجموع
رسائل العلامة
مرعي الكرمي الحنبلي
المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ
(٤)

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م



9 786052 279199

الخطوط بقلم: عدنان الشيخ عثمان

الإخراج الفني: خالد محمد ياسين علوان



دار اللُّباب

للدِّراسات وتحقيق التُّراث

تركيا ـ اسطنبول ـ الفاتح ـ اسكندر باشا ـ كزتاش ـ مفرق بنك الكويت

مقابل مستشفى الفاتح ـ بناء رقم ٧ ـ ط ٥

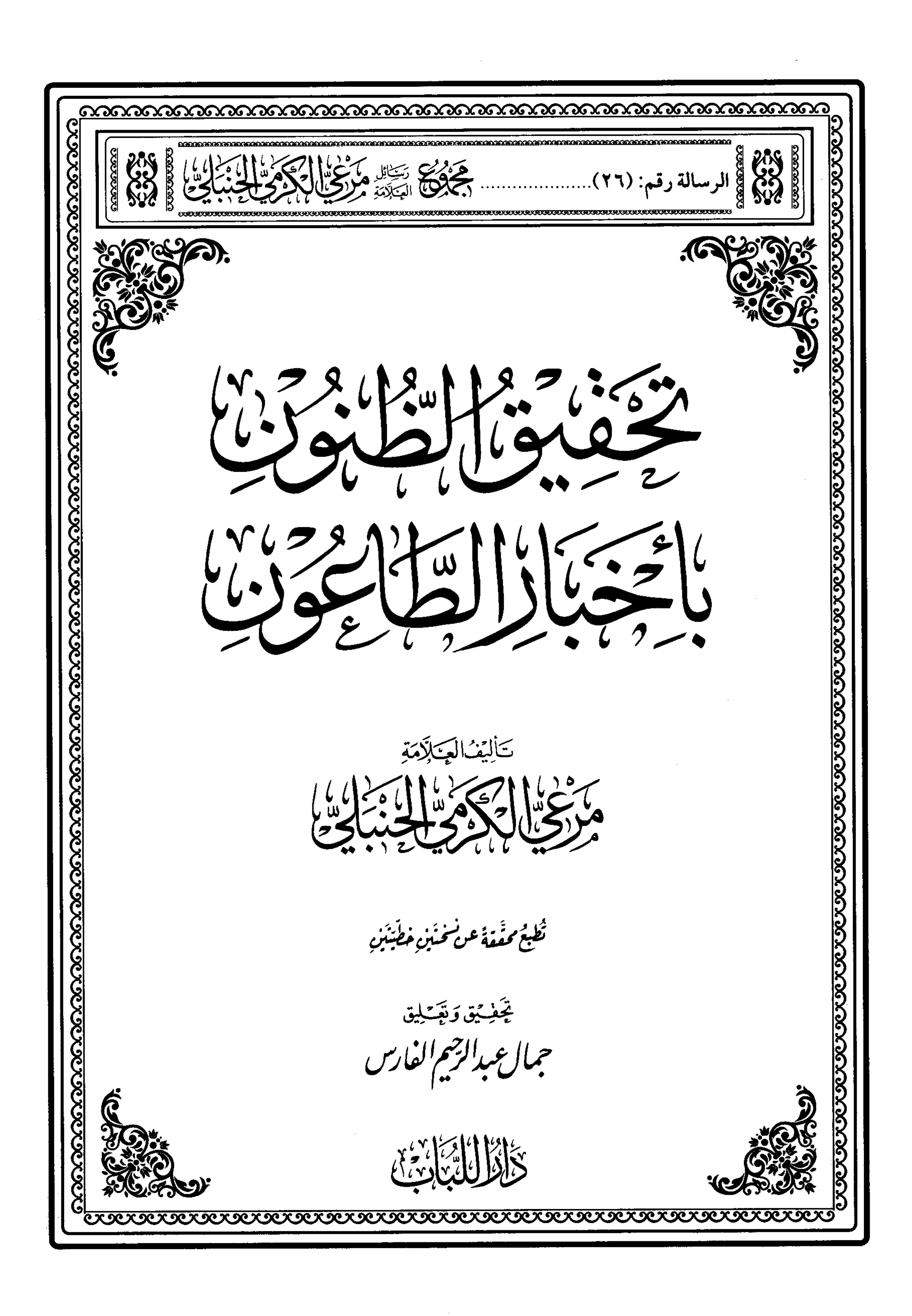
İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

Tel: 00902125255551 - Mob: 00905454729850

Www.allobab.com - Email: info@allobab.com



مجموع رسائل العلامة مرعي الكرمي الحنبلي .... الرسالة رقم: (٢٦)

تحقيق الظنون بأخبار الطاعون

تأليف العلامة
مرعي الكرمي الحنبلي

طبع محققة عن نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق
جمال عبد الرحيم الفارس

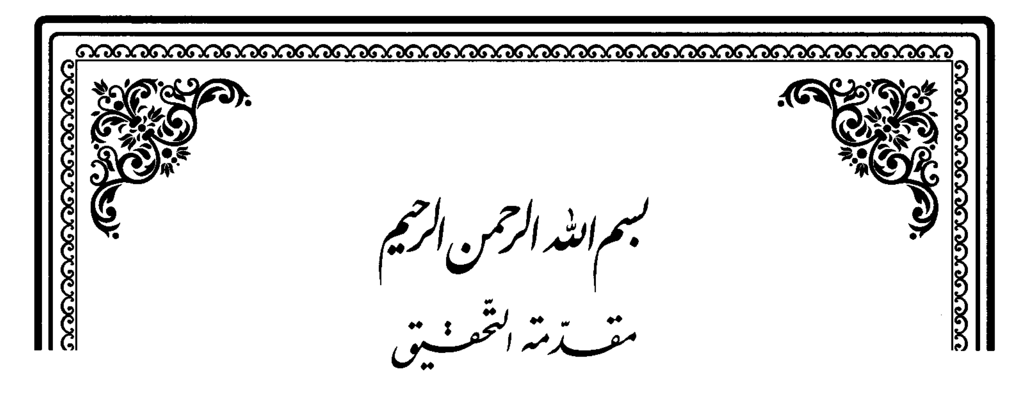
دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
قال العبد الفقير إلى الله تعالى مرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي
الحمد لله ذي البطش الشديد فلا يطاق انتقامه القهار المجيد فلا يقاوم
اصطلامه ذي العزة والقهر والنهي والأمر النافذة أقضيته وأحكامه
له الملك والملكوت والعظمة والجبروت الذي خلق الحياة والموت فلا ترد
سهامه من استسلم لقضائه نفعه استسلامه ومن لم يصبر على بلائه فاته
مرامه لا مفر مما قدره وقضاه وإنما يصيب العبد فهو في قبضة مولاه
وكل امرئ لا بد أن يدركه حمامه فالألباب عن معرفته قاصرة والعقول
في حكمته حائرة وهو الجدير بأن يخشى غضبه ويحذر انتقامه
لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ولا تحيط به الأوهام ولا تدركه الظنون
أحمده سبحانه على سطوته القاهرة وأشكره على نعمه الباطنة
والظاهرة وأسأله أن يجعلنا من الذين هم لأمره مستسلمون وإليه
في كل الأحوال مسلمون والذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا
إنا لله وإنا إليه راجعون والصلاة والسلام على صاحب المعجزات
العجائب والآيات الغرائب من إذا تذكرت المصيبة به هانت جميع
المصائب الذي كل الخلائق بجنابه يتوسلون وإلى أبوابه في القيامة
يهرعون وعلى آله وأصحاب رسوله الذين ابتلاهم في مرضاته وسبيله
فماتوا شهداء بالطعن والطاعون أما بعد فإن الله تعالى قضى بالموت
على جميع العباد وقدر آجال الخلائق فلا تنقص ولا تزاد فالموت واحد
وإن اختلفت أسبابه والحمام واحد وإن تعددت أبوابه والعمر وإن
طال فمآله إلى الانصرام والشمل وإن انتظم فلا بد أن تفرقه الأيام وهذا

أمر مصير الأولين والآخرين إليه ومشرع لا بد لكل أحد من الورود عليه
وباب يلجه الداني والقاصي وكأس يشربها الطائع والعاصي لا مفر
لأحد من قبضة حمامه ولا محيص له عن هجومه واخترامه والموت
يساوي بين الكبير والصغير والغني والفقير والجليل والحقير فالحكم
لله العلي الكبير يشقي العبد ويسعده ويقربه ويبعده والمرء رهين
القضاء والقدر فلا وزر منه ولا مفر ولا ملجأ منه إلا إليه ولا اعتماد في
النوائب إلا عليه ولا مصيبة في الدنيا أعظم من مصيبة الموت اليقين
وأعظم منه والعياذ بالله مصيبة الدين ولم يزل الله تعالى يرسل الآيات
تخويفا لعباده لعلهم ينتهون ويريهم العبر لعلهم يعتبرون ومع هذا
فالناس في أهوائهم مختلفون وفي طبائعهم وآرائهم متباينون وعلى
مقادير هممهم يكدحون وكل حزب بما لديهم فرحون فالموفق السعيد
من تأهب لمماته فيكون ذلك التوفيق والمسيء من فرط في حياته
فأين هذا الفريق من ذلك الفريق هذا وقد أحببت أن أجمع بعض
مسائل في الطاعون يحتاج إليها عند المراجعة العالمون ويفرح بما
فيها عند المطالعة العاملون ويطمئن بما فيها موافقها ويلذ سمعا به
معانيها على أسلوب حسن ومنوال يستحسن وقد وضعت هذا
المؤلف على عدة مسائل ليكون أوقع في نفس السائل وأبهج للناظر
وألصق بالخاطر وسميته تحقيق الظنون بأخبار الطاعون
والله المسئول في التوفيق والهداية إلى أقوم طريق إنه خير معين
ورفيق السؤال الأول متى حدث الطاعون في الخلق وهل
هو رجز وعذاب مطلقا أو عذاب في الظاهر دون الباطن أو على الكافرين

مكتبة أسعد أفندي (ع)

مكتبة لا له لي (ل)



الحمدُ لله الَّذي جعلَ الدُّنيا دارَ ابتلاء، والآخرةَ دارَ جزاءَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ الأَنبياءِ، وعلى آلِه وأصحابِه أجمعين.

وبعدُ:

فقدْ واجهَتِ البشريَّةُ على مرِّ العصورِ كوارثَ كثيرةً، هَجَمَتْ على حضاراتٍ عريقةٍ فأفنَتْها، وفاجأَتْ مُدنًا عامرةً فتركَتْها أثرًا بعد عينٍ، كالزَّلازلِ والجفافِ والأوبئةِ والأمراضِ وغيرها.

ومِنْ هذه الأمراضِ الطَّاعونُ، فقدْ كانَ إذا عَمَّ البلادَ غمَّ النُّفوسَ، وأذابَ الأكبادَ، وقطَّعَ القلوبَ، وأدمَى العيونَ، وفرَّقَ الأحبابَ.

وكانَ الطَّاعون مِنْ أعظمِ الأمراضِ الـمَخُوفَةِ خَطرًا، قتلَ مِنَ النَّاسِ الآلافَ المؤلَّفةَ في الأزمانِ السَّابقةِ، وكانَ هجومُه على النَّاس كالطُّوفانِ، لا يقفُ شيءٌ في وجهِهِ، كما سيذكرُ مصنِّفُ هذه الرِّسالةِ.

والإسلامُ وضعَ تشريعاتٍ تخصُّ هذا المرضَ ليكونَ النَّاسُ على بيِّنةٍ من أمرِهِم إنْ واجهَهم هذا المرضُ أو شبيهَهُ، منها:

- أنَّه نفى العَدْوى، وأنَّ المرضَ يُعدِي بنفسِهِ، بلِ الإصابةُ بِهِ بتقديرِ اللهِ تعالى ومشيئَتِهِ.

ـ ومع أنَّه نفى العَدوى إلَّا أنَّه عدَّ الأخذَ بالأسبابِ واجبًا وحقًّا، فمنعَ الدُّخولَ إلى البلدِ الموبوءِ، وشرعَ التَّحرُّزَ عنِ الأمراضِ.

ـ فكان للتَّشريعِ الإسلاميِّ قصبُ السَّبْقِ فيما يُسمَّى اليومَ: الحَجْرَ الصِّحيَّ، فمنعَ الدُّخولَ إلى البلدِ الموبوءِ والخروجَ منه.

ـ وواسَى سكانَ البلدِ الَّذي أُصيْبَ بالطَّاعونِ، حتَّى لا يهربوا مِن بلدِهم وينشروا المرضَ، فعدَّ الطَّاعونَ شهادةً لهم ورحمةً إنْ صَبروا واحْتَسبوا.

وهذه رسالةٌ لطيفةٌ، ضَمَّتْ مسائلَ مهمَّةً في هذا الموضوعِ الخطيرِ، جعلَها مصنِّفُها العلَّامةُ الكَرميُّ على شكلِ أسئلةٍ وأجوبةٍ، وهي عبارةٌ عن عشرينَ سؤالًا، ألقَتِ الضَّوءَ، وأزاحَتِ الشُّبَهَ، وبيَّنَتْ أمورًا في غايةٍ مِنَ الأهمِّيَّةِ والضَّرورةِ.

فذكرَ المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ كيفَ بدأَ الطَّاعونِ، وهل هو رجزٌ وعذابٌ مطلقٌ، أو رحمةٌ، وبيَّنَ تعريفَهُ وسببَه وحقيقتَه، والفرقَ بينَه وبينَ الوباءِ، وحُكْمَ الفرارِ منه، وهلْ يُعدُّ الميتُ به من الشُّهداءِ، وهلْ يجوزُ الدُّعاءُ به على أحدٍ، وهل يُشرعُ الدُّعاءُ برفعِ الطَّاعون، وبيَّنَ حكمَ التَّداوي منه، والأدعيةَ في رفعِهِ، وهلْ يدخلُ الطَّاعونُ المدينةَ ومكَّةَ، وردَّ كلامَ المنجِّمينَ في وقوعِه ورفعِه.

وتكلَّمَ عن بعضِ الشُّبَهِ والجوابِ عليها، وغير ذلكَ مِنَ المسائلِ المتعلِّقةِ بهِ.

وأشارَ إلى الفِتنِ الَّتي حصلَتْ في الإسلامِ وما وقعَ فيها من قتلٍ، وسَرَدَ الطَّواعينَ مِنْ طاعونِ عَمَواسَ في بدء الإسلامِ إلى زمنِهِ.

كما تناولَ بالبحثِ مسائلَ تتَّصل بموضوع الطَّاعونِ، لكن بشكلٍ غيرِ مباشرٍ، فتكلَّم عن الشُّهداءِ، وأقسامِهم، وأحكامِهم، وفضلَ عيادةِ المريضِ.

وفي آخرِ هذه الأسئلةِ ذكرَ كلامًا جميلًا عن فضلِ التَّسلي والاصطبارِ ليواسيَ المحزونينَ، ويذكِّرَهُم بِعِظَمِ أجرِ الصَّابرينَ.

فأجادَ وأفادَ، ونصحَ وعلَّمَ، وجاءَتْ مسائلُ هذا الكتابِ كالجوهرِ المكنونِ، بمنهجٍ واضحٍ صحيحٍ، وأسلوبٍ سهلٍ فصيحٍ، وتقسيمٍ أنيقٍ واضحٍ، مستدلًّا بالآياتِ القرآنيَّةِ، وبالأحاديثِ النَّبويَّةِ، ومستشهدًا بكلامِ السَّلفِ والعُلماءِ، وناقلًا عن غيرِه مع بيان مصدَرِهِ الَّذي أخذَ عنه.

وهو لا يكتفي بالنَّقلِ وحسب، بلْ يناقِشُ ويقارِنُ، ويؤيِّدُ ويرُدُّ، ويحسِّنُ ويضعِّفُ، فستجدُ في طيَّاتِ هذه الرِّسالة قولَه: «قلْتُ: وفي هذا نظرٌ...»، وقولَه: «وفي هذا الجوابِ نظرٌ ظاهرٌ»، «وبطريقِ الإنصافِ فقولُ السُّيوطيِّ حسنٌ»، وغيرها.

هذا، وقد أفردَ الكلامَ عن الطَّاعون في مصنَّفٍ خاصٍّ كثيرٌ مِنَ العلماءِ، أذكرُ منهم على سبيلِ المِثالِ لا الحَصْرِ:

١ ـ كتاب الطَّواعين، للحافظ ابن أبي الدُّنيا، وقدْ نقلَ عنه المصنِّفُ، ولم أقفْ عليه مطبوعًا.

٢ ـ كتاب الطَّاعون، للإمام ابن قيِّم الجوزيَّة، ولم أقفْ عليه مطبوعًا أيضًا، وهذا الكتابُ يُعدُّ مِنْ مَصادرِ المصنِّفِ أيضًا، وقد نقلَ المصنِّف منه، ومن كتاب: «زاد المعاد في هدي خير العباد».

٣ ـ كتاب بذل الماعونِ في فضلِ الطَّاعون، للحافظِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ، وهو كتابٌ جامعٌ نافعٌ، وقد استفادَ منه المصنِّف كثيرًا، ونقلَ عنه كسابِقَيه، والكتابُ مطبوعٌ.

٤ ـ كتاب ما رواهُ الواعون في أخبارِ الطَّاعون، للحافظ جلال الدِّين السُّيوطي، اختصرَ به كتابَ ابن حجرٍ كما ذكر في مقدِّمته، كما زادَ عليه بعضَ المسائل، وهو أيضًا من مصادر المصنِّف في هذه الرِّسالة، والكتاب مطبوعٌ، لكن لم أتمكَّن من

الحصول على مطبوعتِهِ، فاعتمدْتُ في توثيقِ ما نَقلَه المصنِّفُ منه على نسخةٍ مخطوطةٍ، من مكتبةِ الأزهر بمصر.

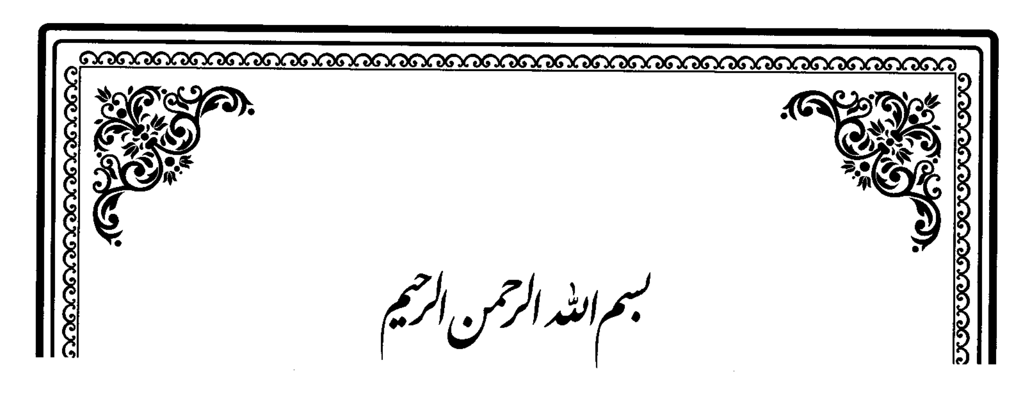
وقد اعتمدنا في تحقيقِ هذه الرِّسالة على نُسختَينِ خَطِّيَّتين، **الأولى**: نسخة لاله لي، ورمزنا لها بـ (ل)، **والثَّانية**: نسخة أسعد أفندي، ورمزنا لها بـ (ع).

ولتوضيحِ النَّصِ وتقسيمِهِ، ولسهولَةِ الرُّجوعِ للمسائِلِ وضعْنا في أوَّل كلِّ سؤالٍ رقمَ السُّؤالِ بينَ معكوفتين، هكذا: [السؤال الأول]، [السؤال الثاني]... إلخ.

نسألُ اللهَ تعالى التَّوفيقَ والهداية، والعفوَ والعافيةَ في الدُّنيا والآخرةِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

المحقق

***



وصلَّى اللهُ عَلَى سيِّدِنا محمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وصَحبِهِ وسلَّمَ.

قالَ العَبدُ الفَقيرُ إلى اللهِ تَعالى مَرْعِيُّ بنُ يُوسُفَ الحنْبلِيُّ المقدِسيُّ[1]:

الحمدُ للهِ ذِي البَطشِ الشَّدِيدِ فلا يُطاقُ انتِقَامُه، القهَّارِ المجِيدِ فلا يُقاوَمُ اصْطِلامُه، ذِي العزَّةِ والقهْر والنَّهْيِ والأمْر النَّافذَةِ أقْضيَتُهُ وأحْكامُه، لهُ الملْكُ والملَكُوت والعَظَمةُ والجَبرُوت الَّذي خَلقَ الحياةَ والمَوتَ فلا تُردُّ سهَامُه، مَنِ استَسْلَمَ لقضَائهِ نفعَهُ استِسْلامُه، ومَن لمْ يصْبرْ عَلَى بلائِهِ فاتَهُ مَرامُه، لا مَفرَّ ممَّا قدَّرَهُ وقضَاه، وأينَمَا يهْرُبُ العبدُ فهُوَ في قَبضَةِ مَولاه، وكلُّ امْرِئٍ لابدَّ أنْ يُدرِكَهُ حِمامُه، فالألْبابُ عَن مَعرِفَتِهِ قاصِرة، والعُقولُ في حِكمَتِهِ حائرَة، وهوَ الجَدِيرُ بأنْ يُخْشَى غَضبُه، ويُحذَرَ انتِقامُه، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ولا تلْحَقُهُ الأوْهام، ولا تُدرِكهُ الظُّنُون، أحمَدُهُ سُبحانَهُ عَلى سَطوتِهِ القَاهِرة، وأشكُرُهُ عَلى نِعمِهِ الباطِنةِ والظَّاهِرة، وأسْألُهُ أنْ يجعَلَنا منَ الذِينَ هُمْ لأمرِهِ

---

(١) في (ع): «وصلَّى اللهُ عَلَى سيِّدِنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلم، قال العبد الفقير إلى اللهِ تَعالى سيِّدُنا ومَولانا علَّامةُ الأوَانِ، وفقِيهُ الزَّمانِ، فقِيهُ الطَّالِبينَ، ومُغِيثُ المسْترشِدِينَ، مَوْلانا الشَّيخُ، الإمَامُ المحرِّرُ الهُمامُ، الشَّيخُ مَرْعِي بنِ مَوْلانا المرْحُومِ الشَّيخِ يُوسُفَ الحنْبليِّ المقدِسيِّ، ثمَّ الأزْهرِيِّ، فسَحَ اللهُ في مدَّتِهِ، وأعادَ عَلَينا وعَلَى المسْلِمينَ مِن بَركتِهِ، آمِينَ».

مُستَسلِمُون، وإلَيهِ في كلِّ الأحْوالِ مُسلِّمون، ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى صاحِبِ المعْجزاتِ العَجائب، والآياتِ الغَرائب، مَن إذا تذُكِّرتِ المُصيبَةُ بِهِ هانَتْ جَميعُ المصَائب، الَّذِي كلُّ الخَلائقِ بجنَابِهِ يتوَسَّلون، وإلى أبْوابِهِ في القِيامَةِ يُهرَعُون، وعَلَى آلِ(١) وأصحَابِ رَسولِهِ الذِينَ ابتَلاهُمْ في مَرضَاتِهِ وسَبيلِهِ فمَاتُوا شهَداءَ بالطَّعنِ والطَّاعُون.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ اللهَ تَعَالى قضَى بالمَوتِ عَلَى جَميعِ العِباد، وقدَّرَ آجالَ الخلائقِ فلا تنْقُصُ ولا تَزدَاد، فالمَوتُ واحِدٌ وإنِ اختَلفَتْ أسبَابُه، والمجمَعُ واحِدٌ وإنْ تعدَّدتْ أبْوابُه، والعمُرُ وإنْ طالَ فمآلُهُ إلى الانْصرَام، والشَّملُ وإنِ انتظَمَ فلا بدَّ أنْ تفرِّقهُ الأيَّام، وهَذا أمرٌ مَصِيرُ الأوَّلينَ والآخِرينَ إلَيه، ومَشرعٌ لا بُدَّ لكلِّ أحدٍ مِنَ الوُرودِ عليه، وبابٌ يلِجُهُ الدَّاني والقاصِي، وكأسٌ يشْرَبُها الطَّائعُ والعاصِي، لا مفرَّ لأحدٍ مِن قبضَةِ حِمامِه، ولا مَحيصَ لهُ عَنْ هُجُومِهِ وانخِرامِه، والمَوتُ يُساوِي بينَ الكَبيرِ والصَّغِير، والغَنيِّ والفَقير، والجَليلِ والحَقِير، فالحُكمُ للهِ العليِّ الكَبير، يُشقِي العَبْدَ ويُسعِدُه، ويقَرِّبهُ ويُبعِّدُه، والمرْءُ رَهينُ القَضاءِ والقدَر، فلا وزَرَ(٢) مِنهُ ولا مفَرّ، ولا مَلجأَ مِنهُ إلا إلَيهِ، ولا اعتِمادَ في النَّوائبِ إلا عَلَيه، ولا مُصِيبةَ في الدُّنيا أعظَمُ مِن مُصِيبَةِ الموْتِ اليقِين، وأعظَمُ مِنهُ - والعِياذُ باللهِ - مُصيبَةُ الدِّين.

ولم يزَلِ اللهُ تَعَالى يُرسِلُ الآياتِ تخْويفًا لعِبادِهِ لعلَّهُمْ ينْتَهون، ويُريهِمِ العِبرَ

---

(١) في (ل): «آله».

(٢) ﴿لَا وَزَرَ﴾ معناه: لا شيءَ يُعتصَمُ بِه من أمر الله عزَّ وجلَّ. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٣٥٧).

لعلَّهمْ يَعتبِرون، ومعَ هَذا فالنَّاسُ في أهوائِهِمْ مختَلِفُون، وفي طبائعِهِمْ وآرائِهِمْ مُتبايِنُون، وعَلَى مَقادِيرِ همِّهِمْ يكْدَحُون، وكلُّ حزْبٍ بما لدَيهِمْ فرِحُون، فالفَرِيقُ السَّعِيدُ مَن تأهَّبَ لممَاتِه، فيَكُونُ ذلِكَ التَّوفِيق، والمسِيءُ مَن فرَّطَ في حيَاته، فأينَ هذا الفَريقُ مِن ذلِكَ الفَرِيق.

هذا، وقَدْ أحبَبْتُ أنْ أضَعَ بعْضَ مسَائلَ في الطَّاعُون، يحتَاجُ إلَيْها عِندَ المراجَعةِ العالمُون، ويفرَحُ بما[1] فيها عِندَ المُطالعَةِ العامِلُون، ويطمَئنُّ بما[2] فيها موافِيها، ويلذُّ بمعَانِيها مُعانِيها، عَلَى أسلُوبٍ حسَن، ومِنوالٍ يُستَحْسن، وقدْ وضعْتُ هذا المؤلَّفَ عَلى عدَّةِ مَسائل، ليكُونَ أوقَعَ في نفْسِ السَّائل، وأبهَجَ للنَّاظر، وأليَقَ بالخاطِر، وسمَّيتُهُ:

«تحقِيقَ الظُّنونِ بأخبَارِ الطَّاعونِ»

واللهُ المسْؤولُ في التَّوفِيقِ، والهِدايةِ إلى أقْومِ طَريقٍ، إنَّهُ خَيرُ مُعينٍ ورَفيقٍ.

* * *

(١) في (ل): «بها».

(٢) في (ل): «بها».

السُّؤالُ الأَوَّلُ: متَّى حَدَثَ الطَّاعونُ في الخَلْقِ؟ وهلْ هوَ رِجزٌ وعذَابٌ مُطلَقٌ، أو عذَابٌ في الظَّاهرِ دُونَ الباطِنِ، أو عَلى الكَافرينَ، ورحمَةٌ للمُؤمِنِينَ؟

الثَّاني: ما سَببُ الطَّاعُونِ؟ وعَمَّ ينشَأُ؟ هلْ سَببُهُ فَسَادُ جَوهرِ الهَواءِ، كمَا يَقُولُ الأَطِبَّاءُ؟ فإنْ قُلتُمْ: لا؛ فما الدَّلِيلُ عَلى إبْطالِ قولِهِمْ مِن حَيثُ العَقلُ والنَّقلُ؟ وهلِ الطَّاعُونُ غيرُ الوَباءِ، أو هوَ عَينُهُ؟

الثَّالثُ: ما حقِيقَةُ الطَّاعُونِ وتَعرِيفُهُ عِندَ الأطبَّاءِ وعِندَ أهلِ الشَّرعِ؟

الرَّابعُ: حَيثُ أبطلْتُمْ[1] سَببَهُ القائِلَ بِهِ الأطبَّاءُ، فما سَببُهُ عندَ أهلِ الشَّرعِ؟ هلْ هوَ ظُهورُ الفَواحِشِ أو غَيرُها؟

الخامِسُ: حَيثُ قُلتُمْ: سَببُهُ الفاحِشَةُ، فما بالُ مَن ماتَ بِهِ ولم تقَعْ مِنهُ الفاحِشَةُ كالأطْفالِ؟ ولِمَ يغلِبُ فيهِمْ وفي نحوِهِمْ أكثرُ مِن مُرتكِبِ الفواحِشِ؟ وكَيفَ وقَعَ في صَدْرِ الإسْلامِ بكثْرةٍ معَ قلَّةِ فواحِشِهمْ وتظَاهُرِهِمْ بها؟ ومُقتَضَاهُ أنَّ يقِلَّ بقلَّةِ الفاحِشَةِ ويكثُرَ بكَثْرتِها.

السَّادِسُ: هلْ ورَدَ أنَّ الجِنَّ يموتُونَ بالطَّاعُونِ؟ وبمَ يُطعَنُونَ بحدِيدٍ أمْ غَيرِهِ؟ وما كَيفِيَّةُ طَعنِهِمْ؟ وهَلْ هوَ مِن كفَّارِ الجِنِّ دُونَ مُؤمِنِهمْ؟ أو الجنيُّ الكافِرُ يطعَنُ المسلِمَ، والمسلِمُ يطعَنُ الكافِرَ؟ وهَلْ ثبَتَ: «وخْزُ إخوانِكُمْ مِنَ الجِنِّ» بدَلَ «أعدائِكُمْ»؟ وكَيفَ كفَّارُ الجنِّ وشيَاطِينهُمْ يَطعَنُونَ مَنِ امتثَلَ أمرَهُمْ في المعْصِيةِ، وذلِكَ مما يسرُّهمْ؟ وهلْ يَعلَمُونَ مَنْ سُلِّطُوا عَلَى طَعنِهِ، كالملائكَةِ يعلَمُونَ مَن دنَا أجَلُهُ؟ وهَلْ يطعَنُونَ البهائِمَ[2]؟ وهَلْ مَن طُعِنَ وسَلِمَ يُطعَنُ بعدَ ذلِكَ ويضُرُّهُ؟

---

(١) في (ع): «أبطلتم به».

(٢) «وهل يطعنون البهائم» من (ع).

السَّابعُ: حَيثُ قُلتُمْ: الطَّاعُونُ مِن وَخزِ الجنِّ، فكَيفَ يقَعُ في رمَضانَ، والشَّياطينُ تُصَفَّدُ فيه وتُسَلْسَلُ؟

الثَّامِنُ: هل يَدخُلُ الطَّاعُونُ المدينَةَ؟ وهلْ مَكَّةَ مِثلُها؟ وحَيثُ كانَ شَهادَةً ورَحمةً فلأيِّ شيءٍ لمْ يدخُلْهُما معَ أنَّهما جَدِيرانِ بكلِّ خيرٍ؟ وما الحِكمَةُ في عدَمِ دُخولِهِ إليْهِما؟

التَّاسِعُ: هلْ وَرَدَ النَّهيُ عنِ الفِرارِ منَ الطَّاعونِ، والدُّخولُ لبلَدٍ هوَ فيهِ؟ وهلِ النَّهْيُ محمُولٌ عَلَى التَّحريمِ أو كَراهةِ التَّنزيهِ؟ وما حِكْمتُهُ؟ وما الفرْقُ بينَهُ وبينَ الفِرارِ مِنَ الأرضِ المستَوخمَةِ، ومِنَ المجذُومِ والأسَدِ ونحوِهِ؟

العاشِرُ: هلِ الميتُ بالطَّاعُونِ شَهيدٌ مِن بَرٍّ وفاجِرٍ ولو مُصرًّا عَلَى الكَبائرِ؟ وهلْ يأمَنُ فِتنَةَ القَبرِ؟ وهلْ كذلِكَ مَن ماتَ في أيَّامِ الطَّاعونِ وإنْ ماتَ بغَيرِهِ؟

الحادِي عشَرَ: كَمْ عدَدُ الشُّهداءِ؟ وكَمْ أقسَامهُمْ؟ وما أحكَامُهمْ؟ ومَنْ شَهيدُ الدُّنيا والآخرةِ؟ ومَن شهِيدُ الدُّنْيا فقَطْ؟ ومَن شَهِيدُ الآخِرَةِ فقَطْ؟ ولِمَ سمِّيَ الشَّهيدُ شَهِيدًا؟

الثَّاني عشَرَ: هَلْ ثبَتَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ دَعا على أُمَّتِهِ بالطَّعنِ والطَّاعُونِ؟ وهَلْ هوَ مِن بابِ الدُّعاءِ عَليهِمْ؟ وكيفَ يَسُوغُ الدُّعاءُ بذَلِكَ أو تمنِّي الشَّهادَةِ معَ استِلزامِهِ قَتلَ الكافِرِ للمُسلِمِ، وهوَ مَعصِيةٌ، وتمنِّي المعصِيةِ حَرامٌ؟ وهلْ يُباحُ الدُّعاءُ بالطَّاعونِ عَلى أحدٍ منَ المسلِمِينَ كما دَعَا بِهِ النَّبيُّ ﷺ؟

الثَّالِثَ عشَرَ: هلْ يُشرَعُ الدُّعاءُ برفْعِ الطَّاعُونِ مُطلَقًا كغَيرِهِ مِن النَّوازِلِ، أو يُشرَعُ انْفِرادًا ويُكرَهُ[1] اجتِماعًا، أو يحرُمُ أو يُفصَّلُ؟

---

(١) في (ع): «أو يكره».

الرَّابعَ عشَرَ: هلِ التَّداوِي منَ الطَّاعُونِ يُفِيدُ كما في غيرِهِ منَ الأمْرَاضِ؟ وهلْ ما ورَدَ مِنَ الأدْعِيةِ ونحوِها في دفعِهِ ورفعِهِ لهُ أصلٌ؟

الخامِسَ عشَرَ: هلْ ورَدَ أنَّهُ ﷺ قالَ: «لا تفْنَى أُمَّتي إلَّا بالطَّعْنِ والطَّاعُونِ»؟ فإنْ ورَدَ فكيْفَ يصِحُّ معنَاهُ، ومَعْنى حَدِيثِ: «فَناءُ أُمَّتي بالطَّعنِ والطَّاعونِ»؟ والمشَاهَدُ[1] خلافُهُ، فإنَّ أكثَرَ الأمَّةِ يمُوتونَ بغَيرِهما، فيلزَمُ تخلُّفُ خبرِ الصَّادِقِ، فما الجوابُ؟ وما تحقِيقُ برهانِ صدقِهِ؟

السَّادسَ عشرَ: هلْ كلامُ المنجِّمينَ بالإخبارِ بوقُوعِ الطَّاعُونِ ورفعِهِ ونحوِ ذلِكَ لهُ أصلٌ؟ وهلْ يجوزُ قولهُمْ وتصدِيقُهمْ؟ وهلْ ظهورُ نجْمِ الذَّنَبِ ونحوِهِ يدلُّ على شيءٍ يحدُثُ؟ وما الدَّلِيلُ عَلى بُطلانِ قولِهِمْ وقولُ القائلِ: لولا الطَّاعونُ لَمَا ماتَ فلانٌ، ولا ماتَ النَّاسُ بكثرةٍ، أو لو خرَجَ فُلانٌ مِن بلَدِ الطَّاعُونِ لسلِمَ، ولو لمْ يقدَمْ فلانٌ لَمَا ماتَ؟

السَّابعَ عشَرَ: هلْ يُشرَعُ الدُّعاءُ للمرِيضِ مَثلًا بطُولِ العمُرِ؟ وهَلْ يُفيدُ؟ فإنْ قُلتُمْ: لا؛ لأنَّ العمُرَ أمرٌ فُرِغَ منهُ في الأزَلِ لا يزِيدُ ولا ينقُصُ، فما الفرقُ بينَهُ وبينَ الدُّعاءِ بحصُولِ العافِيةِ والنَّجاةِ منَ النَّارِ؟ معَ أنَّ الكُلَّ فُرِغَ منهُ في الأزَلِ، فلا فائدَةَ في الدُّعاءِ في الجمِيعِ، ويلزَمُ عَلى ذلِكَ تَعطيلُ الأسبَابِ، وهوَ باطلٌ[2]؟

الثَّامنَ عشرَ: هلْ ورَدَ: أنَّ مَنْ عادَ مَرِيضًا ناداهُ مُنادٍ منَ السَّماءِ: طِبتَ وطابَ ممشَاكَ؟ وهلْ عِيادةُ المريضِ مُستحبَّةٌ؟ وماذا يصنَعُ زائرُ المريضِ معَ المريضِ؟

---

(١) في (ل): «والشاهد».

(٢) «وهو باطل» من (ع).

وهلِ التَّعزِيةُ سُنَّةٌ، ويُثابُ مَن عزَّى مُصابًا كثوابِهِ؟ وهلْ إذا استرجَعَ المصابُ يُكتَبُ لهُ مِنَ الثَّوابِ مثلُ يومِ أصيْبَ، وإنْ طالَ الزَّمَنُ؟

التَّاسعَ عشَرَ: هلْ ورَدَ: «لا يمُوتُ لأحدٍ منَ المسلِمينَ ثلاثةٌ منَ الولَدِ فتمسُّهُ النَّارُ»؟ وهلْ كذلِكَ مَن ماتَ لهُ واحدٌ، وهلِ السِّقطُ كمَوتِ الولَدِ؟ وماذا وردَ في فضلِ مَوتِ الأولادِ؟

العُشرونَ: ما الموجِبُ للتَّسلِّي والاصطِبارِ؟ وكيفَ يتسلَّى مَنْ فقدَ الأحبَّةَ الأخيارَ؟ وأينَ مُستقَرُّ الأطفالِ الذينَ هُمْ حُشاشةُ القلبِ ونورُ الأبصَارِ؟

وستَمرُّ بكَ الأجوِبةُ عَلَى حُكمِ هذا التَّرتيبِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

* * *

[السُّؤالُ الأوَّل]

أمَّا السُّؤالُ الأوَّلُ: وهوَ متَى حدَثَ الطَّاعونُ في الخَلقِ؟ وهلْ هوَ رِجزٌ وعذابٌ مُطلقٌ[١]، أو عذابٌ علَى الكافِرينَ، ورحمَةٌ للمُؤمِنينَ؟

فالجوابُ: إنِّي لمْ أقِفْ علَى كلامِ مَن عَيَّنَ زمانَ[٢] أوَّلِ حدوثِ الطَّاعونِ، ولمْ أرَ مَن تعرَّضَ لذلِكَ، لكِنْ يُؤخذُ مِن كلامِ الأئمَّةِ أنَّ أوَّلَ حُدوثِهِ كانَ في قومِ فرعَونَ؛ لأنِّي لم أرَ في كلامِهِمْ ما يُشعِرُ بوجُودِهِ في الخَلقِ قبلَ ذلِكَ كزمَنِ آدمَ، وإدرِيسَ، ونوحٍ، وهودٍ، وصالحٍ، وإبراهِيمَ ومَنْ بعدَهُمْ.

وهوَ عذابٌ للكافِرينَ ورحمَةٌ للمُؤمِنينَ.

روَى ابنُ جَريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ وعبدُ بنُ حُميدٍ في «تفاسِيرهِمْ» عَنْ سَعيدِ بنِ جُبيرٍ قالَ: أمرَ مُوسَى عَليهِ السَّلامُ قومَهُ مِن بني إسْرائيلَ بعدَما جاءَ قومَ فُرعَونَ الآياتُ الخَمسُ؛ الطُّوفانُ وما ذكَرَ اللهُ في الآيةِ فلَمْ يؤمِنُوا ولم يرسِلُوا معَهُ بني إسْرائيلَ، فقالَ: ليذْبَحْ كلُّ رجُلٍ منكُمْ كَبشًا، ثمَّ ليخْضِبْ كفَّهُ في دمِهِ، ثمَّ يضرِبُ بهِ علَى بابِهِ، فقالَ القِبطُ لبَني إسرائيلَ: لِمَ تجعَلُونَ هذا الدَّمَ علَى أبوابِكُمْ؟ فقالُوا: إنَّ اللهَ يرسِلُ عليكُمْ عَذابًا يقتُلكُمْ وتَهلِكُونَ، فأصبَحُوا وقدْ طُعِنَ مِن [قومِ][٣] فِرعونَ سَبعونَ ألفًا، فأمسَوا وهُمْ يتدافنُونَ، فقالَ فرعَونُ عندَ ذلِكَ لموسَى: ﴿ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَۖ لَئِن كَشَفۡتَ عَنَّا ٱلرِّجۡزَ﴾ وهوَ الطَّاعونُ ﴿لَنُؤۡمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرۡسِلَنَّ مَعَكَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]، فدعا ربَّهُ فكشَفَ عنهُمْ.

---

(١) في (ع): «مطلقًا».

(٢) في (ع): «زمن».

(٣) ما بين معكوفتين من مصدري التخريج.

وهوَ خبرٌ مُرسَلٌ جيِّدُ الإسْنادِ، وقدْ رُويَ مَوصُولًا مِن طريقِ ابنِ عبَّاسٍ[١].

ورَوَى ابنُ جَريرٍ وأبو الشَّيخِ ابنُ حيَّانَ من طريق سُليمانَ التَّيميِّ التَّابعيِّ المشهورِ، عَنْ سيَّارٍ أحدِ ثِقاتِ التَّابعينَ: أنَّ رجُلًا كان يُقالُ لهُ: بلعامٌ كانَ مجَابَ الدَّعوةِ، وأنَّ مُوسَى أقبلَ في بني إسْرائيلَ يُريدُ الأرضَ التي فيها بلعامُ، فقالُوا: ادعُ اللهَ عليهِمْ، قالَ: حتَّى أؤامِرَ ربِّي، فوامَرَ، فقِيلَ لهُ: لا تدْعُ عليهِمْ فإنَّهمْ عِبادِي ونبيُّهمْ مَعهُمْ، فأهدُوا لهُ هديَّةً فقَبِلها، ثمَّ راجعُوهُ فقَالَ: حتَّى أؤامِرَ ربِّي، فوامَرَ فلَمْ يرجِعْ إليهِ شيءٌ، فقالُوا: لو كرِهَ ربُّكَ أنْ تَدعُوَ عَليهِمْ لنهَاكَ كما نهَاكَ في المرَّةِ الأُولى، فأَخذَ يدعُو عليهِمْ، فيجْرِي عَلَى لسانِهِ الدُّعاءُ عَلَى قومِهِ، وإذا أرادَ أنْ يدعُوَ لقومِهِ دَعا أنْ يُفتَحَ لموسَى وجيشِهِ، فلامُوه، فقَال: ما يجرِي عَلَى لِسَاني إلَّا هكَذا، ولكِنْ سأدلُّكُمْ عَلى أمرٍ عسَى أنْ يكُونَ فيهِ هلاكُهمْ، إنَّ اللهَ يبغِضُ الزِّنا وإنهُمْ إنْ وقَعُوا في الزِّنا هلكُوا، فأخرِجُوا النِّساءَ فلتَستقْبلهُمْ فإنهُمْ قومٌ مسَافرُونَ، فعَسى أن يَزْنُوا فيهلِكُوا، ففَعلُوا، فوقَعُوا في الزِّنا، فأرسَلَ اللهُ عَلَى بني إسرائيلَ الطَّاعُونَ، فمات منهُمْ سَبعونَ ألفًا.

مرسَلٌ جيِّدُ الإسنَادِ[٢]. ولهُ عندَ ابنِ جريرٍ طُرقٌ أُخرَى مُرسلَةٌ يشدُّ بعضُها بعضًا[٣].

وفي «المبتَدأِ» لابنِ إسحَاقَ: أنَّ اللهَ أوحَى إلى داودَ أنَّ بني إسْرائيلَ قدْ كثُرَ

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٣٩٩) عن سعيد بن جبير قوله. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٥٠) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله. قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ١٨٣): مرسل جيد الإسناد.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٥٧٦). وأبو الشيخ كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٦١١).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١٠/ ٥٧٩) وما بعدها.

طُغيانُهُمْ، فخيَّرْهُمْ بينَ ثلاثٍ: إمَّا أنْ أبتلِيَهُمْ بالقَحطِ سنتَينِ، أو أُسلِّطَ عليهِمْ العدوَّ شهرَينِ، أو أرسِلَ عليهِمُ الطَّاعونَ ثلاثةَ أيامٍ، فخيَّرهُمْ، فقالُوا: أنتَ نبيُّنا، فاختَرْ لنا، فقالَ: أمَّا الجوعُ فإنَّهُ بلاءٌ فاضِحٌ، لا صبرَ عليهِ، وأمَّا العدوُّ فلا بقيَّةَ معهُ، فاختارَ لهمُ الطَّاعُونَ، فماتَ منهُمْ إلى أنْ زالَتِ الشَّمسُ سَبعونَ ألفًا، فتضرَّعَ داودُ إلى اللهِ فرفعَهُ عنهُمْ، فقالَ داودُ: إنَّ اللهَ قدْ رحمَكُمْ فأحدِثوا للهِ شُكرًا بقدْرِ ما أبلاكُمْ، فشرَعَ في تأسِيسِ المسجِدِ بيتِ المقدِسِ، إلى أنْ كانَ إكمالُهُ عَلَى يدِ ولدِهِ سُليمانَ عليهِما السَّلامُ[1].

وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩]، قالَ الحسَنُ البصرِيُّ: هوَ الموتُ الذَّريعُ. ذكرَهُ سعيدُ[2] بنُ منصُورٍ، وابنُ المنذِرِ في «تفسِيرهما»، والإمامُ أحمَدُ في «الزُّهدِ»[3].

والموتُ الذَّريعُ هوَ الموتُ العامُّ الخارجُ عنِ العادَةِ، فإنَّهُ منَ الآياتِ، والطَّاعُونُ مِن بقيَّةِ العذابِ الَّذِي جعلَهُ اللهُ في الأرْضِ آيةً وعِبرةً للنَّاسِ.

وروَى إمامُنا أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلمٌ ـ واللَّفظُ لمسلِمٍ ـ عَنْ أسامةَ بنِ زيدٍ رضِيَ اللهُ عنهُ، أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ هذَا الطَّاعُونَ رِجْزٌ، وبقيَّةُ عَذابٍ عُذِّبَ بهِ قومٌ»[4].

---

(١) ذكر نحوه الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٧٥).

(٢) في (ع): «سعد» وهو خطأ.

(٣) رواه الإمام أحمد في «الزهد» (١٥١٨)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ٦٣٨)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٣٠٨) إلى سعيد بن منصور وابن المنذر وغيرهما.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٧٥١) (٢١٨١٨)، والبخاري (٣٤٧٣)، ومسلم (٢٢١٨).

وفي لفظٍ: «نَاسٌ قبلكُمْ»[١]، وفي لفظٍ: «رجزٌ أهلَكَ اللهُ بِهِ بعضَ الأمَمِ، وقدْ بقِيَ في الأرْضِ منهُ شيءٌ، يجِيءُ أحيانًا ويذهَبُ أحيانًا»[٢].

وروَى الإمامُ أحمَدُ، وعبدُ بنُ حُميدٍ، ومسلِمٌ، والنَّسَائيُّ مِن طريقِ إبراهِيمَ بنِ سعدٍ، عنْ سعدِ بنِ مالكٍ، وأسامَةَ بنِ زيدٍ، وخُزيمةَ بنِ ثابتٍ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ هذا الطَّاعُونَ رجزٌ، وبقيَّةُ عذابٍ عُذِّبَ بهِ قومٌ قبلَكُمْ، فإذا وقَعَ بأرضٍ أنتُمْ بها فلا تخرُجُوا مِنها فِرارًا، وإذا سمِعتُمْ بهِ بأرضٍ فلا تدْخُلوا عَليهِ»[٣].

وروَى إمامُنا أحمدُ، وابنُ سعدٍ، والحارِثُ بنُ أبي أُسامَةَ، والطَّبرانيُّ[٤]، وابنُ مَندَهْ، عَن أبي عَسِيْبٍ - واسمُهُ أحمرُ - مولى رسُولِ اللهِ ﷺ، أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «أتاني جِبريلُ عَليهِ السَّلامُ بالحمَّى والطَّاعُونِ، فأمسكْتُ الحمَّى بالمدِينةِ[٥]، وأرسلْتُ الطَّاعُونَ إلى الشَّامِ، فالطَّاعونُ شُهادةٌ لأُمتي ورَحمةٌ لهُمْ، ورجسٌ عَلَى الكافرِ»[٦].

قالَ بعضُهمْ: الرِّجزُ والرِّجسُ هُنا بمَعْنى الطَّاعونِ.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٨١٨).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٧٥١).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٧٧)، ومسلم (٢٢١٨/ ٩٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٤٨١).

(٤) «ابن أبي أسامة والطبراني» من (ع).

(٥) كانت المدينة أرض أوبئة، ثم دعا النبي ﷺ بنقل حماها إلى الجحفة، كما روى ذلك البخاري (١٨٨٩)، ومسلم (١٣٧٦)، فغدت أصح بلاد الله. وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ١٩١).

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٧٦٧)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٦١)، والحارث ابن أبي أسامة في «مسنده» (٢٥٥ - زوائد)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٣٩١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١٠): رواه أحمد والطبراني في «الكبير»، ورجال أحمد ثقات.

وفي البُخاريِّ عَنْ عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنهُا [أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الطَّاعُونِ، فَقَالَ]: «إنَّهُ كانَ عَذَابًا يبعثُهُ اللهُ عَلى مَن يشاءُ، فجعَلَهُ رحمةً للمُؤمِنينَ»(١).

ورويَ عَنها أنَّها قالَتْ: إنَّهُ موعظَةٌ ورحمَةٌ للمُؤمِنينَ، وعذابٌ وسخَطٌ للكافِرينَ(٢).

والظَّاهرُ أنَّ هذا في حقِّ المؤمِنينَ باعتِبارِ الآخرَةِ، وأمَّا في الدُّنيا فهوَ عذابٌ وعُقوبةٌ، ولا يُنافي ذلِكَ كونَهُ شهادَةً ورحمَةً؛ إذ مِن لطْفِ اللهِ تَعالى بهذِهِ الأُمَّةِ أنَّهُ عجَّلَ لهُمْ عُقوباتِهِمْ في الدُّنيا؛ كما في حدِيثِ أبي داودَ بسندٍ حسَنٍ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «أُمَّتي أمَّةٌ مَرحُومةٌ، ليسَ عَلَيها عذابٌ في الآخِرةِ، عَذابُها في الدُّنيا الفتِنُ والزَّلازِلُ والقتْلُ»(٣).

والحاصِلُ: أنَّهُ نِقمةٌ في الظَّاهِرِ، ورحمَةٌ في الباطِنِ، وسيَأتي ـ إنْ شاءَ اللهُ تَعالى ـ أنَّهُ شهادَةٌ لكلِّ مسلِمٍ.

* * *

---

(١) رواه البخاري (٦٦١٩)، وما بين معكوفتين منه، ووقع بدلاً منه في (ل): «أنها قالت».

(٢) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٢٩)، والحاكم في «المستدرك» (٨٥٧٥) وفيه: أنَّ أنس بن مالك رضي الله عنه سأل عائشة رضي الله عنها عن الزلازل: عقوبة لهم؟ فقالت: رحمة وبركة وموعظة للمؤمنين، ونكالًا وسخطة وعذابًا للكافرين. وصححه، فتعقبه الذهبي فقال: بل أحسبه موضوعًا.

(٣) رواه أبو داود (٤٢٧٨) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. ورواه أيضًا الحاكم في «المستدرك» (٨٣٧٢) وصححه، ووافقه الذهبي.

[السُّؤالُ الثَّاني]

وأمَّا السُّؤالُ الثَّاني: وهوَ ما سبَبُ الطَّاعونِ؟ وعمَّ ينشَأُ، هلْ سبَبُهُ فسادُ جَوهرِ الهواءِ كما يقُولُ الأطِّباءُ؟ فإنْ قُلتمْ: لا؛ فما الدَّليلُ عَلَى إبطالِ قولِهِمْ مِن حيثُ العقْلُ والنَّقْلُ؟ وهلِ[1] الطَّاعونُ غيرُ الوباءِ أو عينُهُ؟

فالجَوابُ: إنَّ العُقلاءَ قدِ اختَلفُوا في سبَبِ وقُوعِ الطَّاعونِ، وعمَّا ينشَأُ؛ فقالَ الأطبَّاءُ: الطَّاعُونُ مادةٌ سُمِّيَّةٌ تحدِثُ ورَمًا قتَّالًا، وإنَّ سببَهُ فسادُ جوهَرِ الهواءِ، وقالَ ابنُ سِينا: الوباءُ فسادُ جوهَرِ الهواءِ الَّذِي هوَ مادَّةِ الرُّوحِ ومددُهُ[2]، ولذلِكَ لا يمكِنُ حياةُ شَيءٍ مِنَ الحيوانِ بدُونِ استنشَاقِهِ، وقريبٌ مِن ذلِكَ قولُ بعضِهِمْ: الوباءُ ينشَأُ عَن فسادٍ يعرِضُ لجوهَرِ الهواءِ بأسبَابٍ خَبيثَةٍ سماويَّةٍ أو أرضِيَّةٍ كالشُّهبِ والرُّجومِ في آخرِ الصَّيفِ، والماءِ الآسِنِ والجِيَفِ الكَثيرةِ.

وما قالَ الأطبَّاءُ مِن أنَّ هذا هوَ سببُ الطَّاعُونِ باطِلٌ، ولمْ يَرتضِهِ أهلُ الشَّرعِ منَ المحدِّثينَ والفُقهاءِ، وقدْ أبطَلَ العلَّامةُ ابنُ القيِّمِ الحنبَليُّ في «الهديِ» قولَ الأطبَّاءِ بوجُوهٍ عَقليَّةٍ:

مِنها: وقُوعُهُ في أعدَلِ الفصُولِ، وفي أصَحِّ البلادِ هواءً، وأطيَبِها ماءً.

ومِنها: أنَّهُ لو كانَ مِن فسَادِ الهواءِ لعَمَّ النَّاسَ، وبقيَّةَ الحيوانِ، ونحْنُ نجِدُ الكثيرَ منَ النَّاسِ والحيوانِ يصِيبُهُ الطَّاعُونُ، وبجانبِهِ[3] مِن جنسِهِ، ومَن يشابِهُ مِزاجَهُ ولا يُصيبُهُ، وقدْ يأخُذُ أهلَ البيتِ مِن بلَدٍ بأجمعِهِمْ، ولا يدخُلُ بيتًا مجاوِرَهمْ أصلًا، أو يدخُلُ بيتًا فلا يصِيبُ منهُ إلَّا البَعضَ.

---

(١) في (ل): «وهو».

(٢) انظر: «القانون في الطب» لابن سينا (١/ ١٢٥).

(٣) في (ع): «ويجانبه».

ومِنها: أنَّ الطَّاعُونَ ربَّما يكُونُ عندَ فسَادِ الهواءِ أقلُّ ممَّا يكُونُ عندَ اعتدَالِه.

ومِنها: أنَّ فسادَ الهواءِ يقتَضِي تغيِيرَ الأخْلاطِ وكثرَةَ الأمراضِ والأسقَامِ، وهَذا يقتُلُ بلا مرَضٍ أو بمرضٍ يسِيرٍ.

ومِنها: لو كانَ مِن فسادِ الهواءِ لعَمَّ جميعَ البدَنِ بمُداومَةِ الاستِنشَاقِ، والطَّاعُونُ إنَّما يحدُثُ في جُزءٍ خاصٍّ منَ البدَنِ لا يتعَدَّاهُ لغَيرِه.

ومِنها: أنَّ كلَّ داءٍ بسبَبٍ منَ الأسبَابِ الطَّبيعيَّةِ لهُ دواءٌ مِنَ الأدويَةِ الطَّبيعِيَّةِ، وهذا الطَّاعُونُ أعيا الأطبَّاءَ دواؤُهُ حتَّى سلَّمَ حُذاقهُمْ أنَّهُ لا دواءَ لهُ، ولا دافِعَ لهُ إلَّا الَّذِي خلَقَهُ وقدَّرهُ. هَذا إبطالُ قولِ الأطبَّاءِ مِن حيثُ العقلُ[1].

وأمَّا مِن حيثُ النَّقلُ فسَيأتي، وأمَّا كونُهُ وباءً فقالَ ابنُ القيِّمِ في «الهدْيِ»: والطَّاعُونُ مِن حَيثُ اللُّغةُ نوعٌ مِن الوباءِ، قالَهُ في «الصَّحاحِ»[2].

وقالَ الخلِيلُ: الوبَاءُ الطَّاعونُ[3].

والتَّحقِيقُ أنَّ بينَ الوباءِ والطَّاعونِ عُمومًا وخُصوصًا، فكلُّ طاعُونٍ وباءٌ، وليسَ كلُّ وباءٍ طاعُونًا، يعْني فالوبَاءُ الَّذِي هوَ المرَضُ العامُّ قدْ يكُونُ بطاعُونٍ، وقدْ لا يكُونُ.

وقدْ ثبَتَ في الحَديثِ أنَّ المدِينةَ لا يدخُلُها الطَّاعُونُ كما سَيَأتي، وقدْ

---

(١) انظر: «زاد المعاد» (٤/ ٣٦) وما بعدها، والكلام فيه مختصر، ولعل الكلام منقول من كتاب ابن القيم في «الطاعون» الذي أشرنا إليه في المقدمة.

(٢) انظر: «زاد المعاد» (٤/ ٣٥)، وانظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: طعن) (٦/ ٢١٥٨).

(٣) انظر: «العين» (٨/ ٤١٨).

دخَلَها الوباءُ كما ثبَتَ[1] في الحدِيثِ، وفيهِ قولُ بلالٍ: اللَّهُمَّ العَنْ شَيبةَ بنَ ربِيعةَ، وعُتبةَ بنَ ربيعةَ، وأُميَّةَ بنَ خلفٍ كما أخرجُونا مِن أرضِنا إلى أرضِ الوباءِ[2]. فلَوْ كانَ الطَّاعونُ هوَ الوباءَ لتعارَضَ الخَبرانِ، لكِنْ لا تَعارُضَ بَينَهُما؛ لأنَّ الطَّاعُونَ أخصُّ مِنَ الوباءِ؛ لأنَّ الوباءَ - بالمدِّ والقصْرِ -: المرَضُ العامُّ، والطَّاعُونُ: طَعنُ الجنِّ.

* * *

(١) «ثبت» من (ع).

(٢) رواه البخاري (١٨٨٩) واللفظ له، ومسلم (١٣٧٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

[السُّؤالُ الثَّالث]

وأما السُّؤالُ الثَّالثُ: وهوَ ما حقِيقتُهُ وتعريفُهُ عندَ الأطبَّاءِ وعندَ أهلِ الشَّرعِ؟

فالجَوابُ: إنَّ حقِيقتَهُ عندَ الأطبَّاءِ ما قالَهُ ابنُ سِينا وغيرُهُ منَ الحذَّاقِ: الطَّاعُونُ مادَّةٌ سميَّةٌ تحدِثُ ورَمًا قتَّالًا، يحدُثُ في المواضِعِ الرِّخوةِ والمغابنِ منَ البدَنِ، وأغلَبُ ما يكُونُ تحْتَ الإبطِ، أو خلْفَ الأُذنِ[1].

وقريبٌ مِن ذلِكَ قولُ بعضِهِمْ: الطَّاعُونُ ورَمٌ ردِيٌّ قتَّالٌ يخرُجُ معهُ تلهُّبٌ شديدٌ مؤلمٌ جدًّا، ويصِيرُ ما حولَهُ في الأغلَبِ أسودَ وأخضَرَ، وفي الأكثرِ يحدُثُ في ثلاثَةِ مَواضِعَ: في الإبطِ، وخلْفَ الأُذنِ، وفي اللُّحومِ الرَّخوةِ، وسببُهُ دمٌ ردِيءٌ مائلٌ إلى العفُونَةِ والفسَادِ، مستحِيلٌ إلى جوهَرٍ سُمِّيٍّ يُفسِدُ العضْوَ، ويُغيِّرُ ما يليهِ، وربما رشَحَ دَمًا وصَدِيدًا، ويؤدِّي إلى القلبِ كيفِيَّةً ردِيْئَةً فتُحدِثُ القيءَ والخَفقَانَ والغَشْيَ، وأرداهُ ما حدَثَ في الإبطِ وخلْفَ الأُذنِ، وأسلَمُهُ الأحمَرُ، ثمَّ الأصفَرُ، والذِي إلى سَوادٍ فلا يُفلِتُ منهُ أحدٌ[2].

وفسَّرَ بعضُهمْ الطَّاعونَ بانصِبابِ الدَّمِ عَلى[3] عضوٍ، وقالَ أكثرُهمْ: إنَّهُ هيَجانُ الدَّمِ وانتِفاخُهُ[4].

واعلَمْ أنَّ هذا كلَّهُ غيرُ مُنافٍ لِمَا اختارَهُ أهلُ الشَّرعِ مِن كونِ الطَّاعُونِ وخزَ الجنِّ كمَا يأتي؛ إذْ لا مانِعَ مِن أنَّ هذا الورَمَ والدَّمَ ونحوَهُ يحدُثُ عَنِ الطَّعنةِ الباطِنةِ بأنْ

---

(١) انظر: «الحاوي في الطب» للرازي (٥/ ٨)، و«القانون في الطب» لابن سينا (٣/ ١٦٤)، و«زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٥).

(٢) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٥).

(٣) في (ع): «إلى».

(٤) انظر المصادر السابقة، وانظر كذلك: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ١٨٠).

يحدُثَ مِنها المادَّةُ، أو يهيْجَ بسببِها الدَّمُ وينصَبَّ، وإنَّما أخطَؤوا في تَعيينِ السَّبَبِ بقَولِهِمْ: إنَّهُ ينشَأُ مِن فسادِ الهواءِ؛ لأنَّهُ يبطُلُ بوقُوعِهِ في أعدَلِ الفصُولِ، وفي أصحِّ البلادِ هواءً، ولأنَّهُ لو كانَ منَ الهواءِ لعمَّ النَّاسَ وسائرَ الحَيوانِ وجمِيعَ البدَنِ، وليسَ كذلِكَ كما هوَ مُشاهَدٌ، وقدْ تقدَّمَ ذلِكَ.

وقالَ الإمامُ النَّوويُّ رحمَهُ اللهُ في «تهذِيبِهِ»: الطَّاعونُ مرَضٌ معرُوفٌ، وهيَ بثرٌ وورَمٌ مؤلمٌ جدًّا، يخرُجُ معهُ لهيبٌ، ويسوَدُّ ما حوالَيهِ أو[1] يخضَرُّ أو يحمَرُّ حمرَةً بنفسَجيَّةً، ويحصُلُ معَهُ خفقَانُ القلْبِ والقيءُ، في المَراقِّ[2] والآباطِ غالِبًا، وفي الأيدِي والأصابعِ وسائرِ الجسَدِ[3].

والتَّحقيقُ ـ كما قالَ ابنُ القيِّمِ ـ أنَّ الطَّاعونَ يعبَّرُ بهِ عَن ثلاثةِ أُمورٍ:

أحَدُها: هوَ هذا الأثَرُ الظَّاهرُ منَ القُروحِ والأمْراضِ[4] والأورامِ والخرَّاجاتِ، وهوَ الَّذِي ذكرَهُ الأطبَّاءُ، قالَ: والتَّحقيقُ أنَّ هذه إنَّما هيَ آثارُ الطَّاعونِ[5]، لكِنْ لَمَّا لمْ تدرِكِ الأطبَّاءُ منهُ إلَّا الأثَرَ الظَّاهِرَ جعلُوهُ نفسَ الطَّاعونِ، انتَهى[6].

قلتُ: وقدْ ورَدَ الحديثُ بإطلاقِهِ عَلَى هذا[7] الأثرِ الظَّاهرِ إطلاقُ المسبَّبِ على

---

(١) في (ع): «و».

(٢) مَراقُّ البَطْنِ: ما رَقَّ منه ولان، جَمْعُ مَرَقٍّ، أو لا واحِدَ لها. وحدَّدها بعضهم من أسفل السرَّة إلى العانة. انظر: «العين» للخليل (٥/ ١٦٠)، و«القاموس المحيط» (مادة: مرق)، وسيتكلم المصنف عنها قريبًا.

(٣) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٣/ ١٨٧).

(٤) «والأمراض» من (ع).

(٥) «قال: والتحقيق إن هذه إنما هي آثار الطاعون» من (ع).

(٦) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٦).

(٧) في (ع): «غير».

السَّبَبِ، روَى إمامُنا أحمدُ، وأبو يَعْلى، والطَّبرانيُّ عَنْ عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها قالَتْ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَفْنى أُمَّتي إلَّا بالطَّعنِ والطَّاعونِ»، قلْتُ: يا رسُولَ اللهِ! هذا الطَّعنُ قدْ عرَفناهُ، فما الطَّاعونُ؟ قالَ: «غُدَّةٌ كغدَّةِ البَعيرِ، المقيمُ بها كالشَّهيدِ، والفارُّ مِنها كالفارِّ مِنَ الزَّحفِ»[١].

وروَى البزَّارُ عَنْ عائشَةَ: قلْتُ: يا رسُولَ اللهِ! هذا الطَّعنُ قدْ عَرَفناهُ، فما الطَّاعونُ؟ قالَ: «يُشبِهُ الدُّملَ، يخرُجُ في الآباطِ والـمَرَاقِّ، فيهِ تزكيَةُ أعمالِهِمْ، وهوَ لكُلِّ مُسلمٍ شَهادةٌ»[٢].

المَرَاقُّ: ما رقَّ مِن أسفَلِ البطْنِ ولانَ، قالَ الجوهرِيُّ: ولا واحِدَ لهُ مِن لفظِهِ[٣]. وقالَ أبو عُبَيدٍ الهرَويُّ: واحِدُها مَرَقٌّ[٤].

ثانِيها: يُطلَقُ الطَّاعُونُ عَلَى نفسِ الموتِ الحادِثِ عَنهُ، وهوَ المرادُ بالحدِيثِ الصَّحيحِ: «الطَّاعونُ شهادةٌ لكُلِّ مُسلمٍ»[٥]، وَسَيأتي ذكرُهُ.

ثالثُها: أنَّ الطَّاعونَ هوَ السَّببُ الفاعِلُ لهذا الدَّاءِ، كما ورَدَ بهِ الحدِيثُ الصَّحيحُ. روَى عَبدُ الرزَّاقِ في «مصنَّفِهِ»، وابنُ أبي شَيبةَ، وأحمَدُ بنُ حَنبلٍ في

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥١١٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٤٠٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٥٣١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/ ٢٠٥). قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص٧١٧): رواه أحمد وابن عبد البر في «التمهيد» بإسناد جيد.

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٣٠٤١ ـ كشف الأستار). والحديث حسنه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١٥).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: رقق).

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: رقق).

(٥) رواه البخاري (٥٧٣٢)، ومسلم (١٩١٦) من حديث أنس رضي الله عنه.

«مُسنَدَيهما»، وابنُ أبي الدُّنيا، والبزَّارُ، وأبو يَعلَى، والطَّبرانيُّ، وابنُ خُزَيمةَ في «صحِيحِهِ»، والحاكِمُ وصحَّحهُ، والبَيهقِيُّ في «الدَّلائلِ» مِن طرقٍ عَن أبي مُوسَى الأشْعريِّ رضِيَ اللهُ عَنهُ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «فناءُ أمَّتي بالطَّعنِ والطَّاعونِ» قيلَ: يا رسُولَ اللهِ! هذا الطَّعنُ قدْ عرَفناهُ، فمَا الطَّاعونُ؟ قالَ: «وخزُ أعدائِكُمْ الجنِّ، وفي كلٍّ شَهادةٌ»[1].

وروَى الطَّبرانيُّ في «الأوسَطِ» عَنْ عائشَةَ: «الطَّاعُونُ شَهادةٌ لأُمَّتي، ووَخْزُ أعدائِكُمْ منَ الجِنِّ»[2].

وروَى أبو يَعلَى عَنْ عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ في الطَّاعُونِ: «وخزٌ يصِيبُ أُمَّتي مِن أعدائِهِمْ منَ الجنِّ، غدَّةٌ كغدَّةِ الإبِلِ، مَن أقامَ عَلَيها كانَ مُرابِطًا، ومَنْ أُصيبَ كانَ شهِيداً...» الحديثَ[3].

ويُقالُ بدلَ «وَخزُ» بالزَّاي: «وَخْضُ» بضَادٍ مُعجمَةٍ أو طاءٍ مُهملَةٍ، وروَي بدَلَ «وَخْزُ»: «طَعْنُ».

قالَ ابنُ الأثيرِ: الطَّعنُ: القتْلُ بالرُّمحِ، والوخزُ: خاصٌ بلا نفاذٍ[4].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٥٢٨)، والبزار في «مسنده» (٢٩٨٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٢٢٦)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٣٥١)، والحاكم في «المستدرك» (١٥٨) وصححه، والبيهقي في «الدلائل» (٦/ ٣٨٤).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٥٣١)، وقال: تفرد به: يوسف بن ميمون، ويوسف بن ميمون ضعفوه. انظر: «الكاشف» للذهبي (٢/ ٤٠١).

(٣) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٤٦٦٤). وفيه راو مبهم. وقال ابن حجر في «المطالب العالية» (٩/ ٢١٧): إسناده واه من أجل ليث وشيخه.

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: طعن، ومادة: وخز).

قالَ ابنُ القيِّمِ: وطعْنُ الإنسِ نافذٌ، وطعْنُ الجنِّ غيرُ نافذٌ، فسمَّى النَّبيُّ ﷺ الطَّعْنَ النَّافِذَ طعْنًا، والطَّعْنَ غيرَ النَّافذِ طاعونًا، وأخبرَ أنَّ في كلٍّ شهادةً، وإنَّما كانَ طعنُ الجنِّ غيرَ نافذٍ لأنَّهُ يقَعُ منَ الباطِنِ أوَّلًا، ثمَّ قدْ ينفُذُ إلى الظَّاهرِ، وقدْ لا ينفُذُ بخلافِ طعْنِ الإنسِ، فإنَّهُ يؤثِّرُ أوَّلًا في الظَّاهرِ ثمَّ قدْ ينفُذُ إلى الباطِنِ، وقدْ لا ينفُذُ[(١)].

وفي «الصَّحيحَينِ»: «إنَّ الشَّيطانَ يجرِي مِن ابنِ آدَمَ مجْرَى الدَّمِ»[(٢)].

وقدْ وردَتْ آثارٌ وحكاياتٌ لا تُحصَى في تثْبيتِ كونِ الطَّاعونِ مِنْ وَخْزِ الجنِّ.

قالَ شيخُ الإسلامِ القاضِي زكَريَّا: ومَن أقرَّ بها وقُوعًا ما حدَّثَ بهِ الشَّريفُ شِهابُ الدِّينِ بنُ عنانٍ وهوَ يومَئذٍ كاتَبُ السِّرِّ بالقاهِرةِ، قالَ: وقَعَ الطَّاعونُ مرَّةً، فتوجَّهتُ لعِيادَةِ مَريضٍ، فسمِعْتُ قائلًا يقولُ لآخرَ: اطعَنهُ، فقالَ: لا، فأعادَ فقالَ: دعهُ لعلَّهُ ينفَعُ النَّاسَ، فقالَ: لا بدَّ، قالَ: ففي عَينِ فرسِهِ، قالَ: وفي كلِّ ذلِكَ ألتفِتُ ولا أرَى أحَدًا، فعدْتُ المريضَ، ثمَّ رجعْتُ فرأيْتُ الفرَسَ انفلتَتْ مِنَ الرِّكابِ، فتَبِعُوها إلى أن ردُّوها وقَدْ ذهبَتْ عَينُها مِن غيرِ أثرِ ضَربةٍ ظاهِرةٍ، قالَ: فتحقَّقْتُ صِدقَ المنقُولِ أنَّ الطَّاعونَ مِن وخزِ الجنِّ، وكانَ عِندِي فيهِ وقفَةٌ[(٣)].

قالَ الزَّمخْشَريُّ في «الفائِقِ»: العرَبُ تقُولُ: الطَّاعُونُ رِمَاحُ الجنِّ[(٤)].

قالَ ابنُ حجَرٍ: لعلَّ قائلَ ذلِكَ أهلُ الإسلامِ الذِينَ عَلمُوا ذلِكَ منَ الحدِيثِ[(٥)].

---

(١) لعله من كتاب «الطاعون» لابن القيم الذي أشرنا إليه في المقدمة، وورد نحوه في: «فتح الباري» (١٠/ ١٨٢)، و«بذل الماعون» (ص١٥٥) كلاهما لابن حجر.

(٢) رواه البخاري (٦٢١٩)، ومسلم (٢١٧٥) من حديث صفية بنت حيي رضي الله عنها.

(٣) انظر: «بذل الماعون في فضل الماعون» لابن حجر (ص١٥٥).

(٤) انظر: «الفائق» للزمخشري (٢/ ٤٦).

(٥) انظر: «بذل الماعون في فضل الماعون» لابن حجر (ص١٤٠).

[السُّؤالُ الرَّابعُ]

وأمَّا السُّؤالُ الرابعُ: وهوَ حيثُ أبطَلتُمْ سببَهُ القائلَ بهِ الأطبَّاءُ، فما سببهُ عِندَ أهلِ الشَّرعِ؟

فالجوابُ: اعلَمْ ـ أيَّدكَ اللهُ ـ أنَّ سببَهُ ظُهورُ الفواحِشِ والمعاصِي، فكلُّ مُصيبةٍ حدثَتْ فهِيَ من كسْبِ بني آدَمَ، كما قالَ تَعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

قالَ العلَّامَةُ المجتَهِدُ ابنُ تيميةَ وتِلمِيذُهُ ابنُ القيِّمِ رحمِهُما اللهُ: إنَّ كلَّ خيرٍ في الدُّنيا والآخِرةِ سَببُهُ طاعَةُ اللهِ ورسُولِهِ، وكلُّ شرٍّ في الدُّنيا سببُهُ مخَالفَتُهما، وقدْ دلَّ العقْلُ والنَّقْلُ والفِطَرُ[١] وتجارِبُ الأمَمِ عَلَى اختِلافِ أجناسِها ومِلَلِها ونِحَلِها: عَلَى أنَّ التَّقرُّبَ إلى ربِّ الأربَابِ، وطلَبِ مرضَاتِهِ، والإحسَانِ إلى خَلقِهِ، مِن أعظَمِ الأسبَابِ الجالِبةِ لكلِّ خيرٍ، وأضدادُها مِن أكبرِ الأسْبابِ الجالِبةِ لكلِّ شرٍّ[٢].

والقُرآنُ مِن أوَّلِهِ إلى آخرِهِ صرِيحٌ في ترتُّبِ الجزاءِ بالخَيرِ والشَّرِّ، والأحكَامِ الشَّرعيةِ عَلَى الأسبَابِ، بلْ أحكامُ الدُّنيا والآخِرةِ ومُصالِحِهما ومفَاسدِهِما على الأسبابِ والأعْمالِ، والأسْرارُ المترتِّبةُ عَلَى الأسبَابِ الشَّرعيةِ لا يعرِفُها إلَّا العارِفُونَ باللهِ ورسُولِهِ.

روَى ابنُ ماجَهْ والبَيهقِيُّ عنِ ابنِ عمَرَ رضِيَ اللهُ عَنهُما قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ:

---

(١) في (ل): «والنظر».

(٢) قريب من لفظ هذا الكلام في «الجواب الكافي» لابن القيم (ص١٨).

وقد تكرر معنى هذا الكلام دون لفظه كثيرًا في مصنفاتهما. انظر على سبيل المثال: «جامع الرسائل لابن تيمية» (٢/ ٣٥٤)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٨/ ٦٤)، (٢٨/ ١٣٨)، و«الجواب الكافي» (ص٧٤)، و«زاد المعاد» (٣/ ٢١٤)، و«طريق الهجرتين» (ص٦٥) ثلاثتها لابن القيم.

«لَمْ تظهَرْ الفاحِشةُ في قومٍ حتَّى يعلِنُوا بها إلا فشَا فيهِمُ الطَّاعُونُ والأوجاعُ التي لمْ تكُنْ مضَتْ في أسلافِهِمْ»(١).

ورَوَى الحاكِمُ وصحَّحهُ عَنِ ابنِ مَسعُودٍ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: إذا بُخِسَ المكْيالُ حُبِسَ القَطرُ، وإذا كثُرَ الزِّنا(٢) كثُرَ القتْلُ ووقَعَ الطَّاعونُ، وإذا كثُرَ الكَذبُ كثُرَ الهرَجُ(٣).

ورَوَى أبو يعلَى، والحاكِمُ وصحَّحهُ، والبَيهقِيُّ عَنْ بُريدَةَ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «ما ظهرَتِ الفاحشَةُ في قومٍ إلا سلَّطَ اللهُ عليهِمُ الموتَ»(٤).

ورَوَى الإمامُ مالِكٌ في «الموطَّأ» عنِ ابنِ عبَّاسٍ مَوقُوفًا، والطَّبرانيُّ عنهُ مَرفُوعاً: «ما فشَا الزِّنا في قومٍ قطُّ إلَّا كثُرَ فيهِمُ الموتُ»(٥).

ورَوَى الطَّبرانيُّ عَن عَمْرِو بنِ العاصِ رضِيَ اللهُ عنهُ: أنَّهُ سمِعَ رسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «ما مِن قومٍ يظهَرُ فيهِمُ الزِّنا إلا أُخِذُوا بالفنَاءِ»(٦).

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٠١٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٤٢)، وأخرج نحوه البزار في «مسنده» (٦١٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٢٣)، وصحَّحه ووافقه الذهبي.

(٢) في (ل): «الثناء».

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٥٣٦)، وصححه، ووافقه الذهبي.

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢٥٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦٣٩٨)، ورواه البزار في «مسنده» (٤٤٦٣)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٥) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٤٦٠) موقوفًا، ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٩٩٢) مرفوعًا. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٦٥): رواه الطبراني في الكبير، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان المروزي، لينه الحاكم، وبقية رجاله موثقون، وفيهم كلام.
وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٤٣٠): وهذا حديثٌ قد رويناه متَّصلًا عن ابن عباس، ومثله ـ والله أعلم ـ لا يكون رأيًا أبدًا.

(٦) كذا عزاه ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ١٩٣) إلى الطبراني، وضعف إسناده.

وتقدَّمَ خبرُ بلعَامٍ وأنَّهُ لما أرادَ اللهُ أنَّ يوقِعُ الفَناءَ في بني إسْرائيلَ أمرَ قومَهُ بإخْراجِ نسائِهِمْ إلى بني إسْرائيلَ ليزْنُوا بهنَّ، فلمَّا زنَوا أرسَلَ اللهُ الطَّاعونَ عَلَى بني إسرائيلَ، فماتَ مِنهُمْ سَبعونَ ألفًا، وللهِ درُّ الزمخشَريِّ في بلاغتِهِ حَيثُ قالَ في «الكلِمِ النَّوابغِ»: إذا كثُرَ الطَّاغونَ أرسلَ اللهُ الطَّاعُونَ[١].

قالَ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ: والحكْمةُ في ذلِكَ أنَّ الزِّنا حدُّهُ إزهَاقُ الرُّوحِ للمُحصَنِ، فإذا لمْ يقَمْ فيهِ الحدُّ سلَّطَ اللهُ عليهِمُ الجنَّ فيقتُلُونهُمْ[٢].

قالَ الحافِظُ السُّيوطيُّ: وتتمَّةُ[٣] ذلِكَ أنَّ الزِّنا لَمَّا كانَ غالبًا يقَعُ في السِّرِّ سلَّطَ اللهُ عليهِمْ عَدوًا يقتُلهُمْ سِرًّا مِن حَيثُ لا يرَونَهُ[٤].

فثَبتَ بما تقرَّرَ بُطلانُ قولِ الأطبَّاءِ، وبُطلانُ مذهَبِهِمْ حَيثُ قالوا: سببُهُ تغييرُ فسادِ جوهَرِ الهواءِ.

قالَ ابنُ حجَرٍ في «شرحِ البخاريِّ»: والَّذِي أوجَبَ للأطبَّاءِ أنْ يقُولوا ما قالُوهُ أنَّ معرِفةَ كونِهِ مِن وخزِ الجنِّ إنما يُدرَكُ بالتَّوقيفِ، وليسَ للعَقلِ فيهِ مجالٌ، ولَمَّا لمْ يكُنْ عِندهُمْ في ذلِكَ تَوقيفٌ رأوا أنَّ أقرَبَ ما يُقالُ فيهِ: إنَّهُ مِن فسادِ جوهَرِ الهواءِ، ولمَّا ورَدَ الشَّرعُ وجاءَ نهرُ اللهِ بطَلَ نهرُ معقِلٌ[٥][٦].

---

(١) انظر: «الكلم النوابغ» للزمخشري (ص٦٩).

(٢) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٢١٧).

(٣) «وتتمة» ليس في (ع).

(٤) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (مخطوط ـ لوحة: ٧). وذكر نحو هذا التعليل ابن حجر الهيتمي كما في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٤/ ٢٣).

(٥) انظر معنى القول دون لفظه في: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ١٨٠).

(٦) «لما جاء نهر الله بطل نهر معقل» من أمثال العرب، ونهر معقل نهر حفره زياد بالبصرة وأشهد فتح =

وقالَ ابنُ القيِّمِ في «الهديِ»: وقدْ ورَدَ في الحديثِ الصَّحيحِ: أنَّهُ بقيَّةُ رجزٍ أُرسِلَ علَى بني إسرائيلَ[1]، وورَدَ أنَّهُ وخزُ الجنِّ[2]، وجاءَ أنَّهُ دعوَةُ نبيٍّ[3]، وهذِهِ العِلَلُ والأسبابُ ليسَ عندَ الأطبَّاءِ ما يدفَعُها كما ليسَ عندَهُمْ ما يدُلُّ عَليها، والرُّسُلُ تخبرُ بالأمُورِ الغائبَةِ[4]. وإذا جاءَ النَّقلُ بطَلَ العقْلُ.

ولو سلَّمنا حدُوثَ الطَّاعونِ عندَ فسادِ جوهَرِ الهواءِ، فقالَ ابنُ القيِّمِ أيضًا: ليسَ معَ الأطبَّاءِ ما ينفِي أنْ يكُونَ الطَّاعونُ بتوسُّطِ الأرْواحِ، فإنَّ تأثيرَ الأرْواحِ في الطَّبيعةِ وأمْراضِها وهلاكِها أمرٌ لا يُنكِرهُ إلَّا مَن هوَ أجهَلُ النَّاسِ بالأرواحِ وتأْثِيرِها، وانفِعالِ الأجسَامِ وطبائعِها عَنْها، واللهُ سُبحانَهُ قدْ يجعَلُ لهذِهِ الأرْواحِ تصرُّفًا في أجسَامِ بني آدمَ عِندَ حدُوثِ الوباءِ وفسادِ الهواءِ، كما يجعَلُ لها عندَ هيَجانِ الدَّمِ والمِرَّةِ السَّوداءِ وعندَ هيَجانِ المنيِّ، فإنَّ الأرواحَ الشَّيطانيَّةَ تتمكَّنُ مِن فعلِها بصاحبِ هذِهِ العَوارِضِ ممَّا لا تتمَكَّنُ مِن غيرِهِ مالمْ يدفَعْها دافعٌ أقوَى مِن هذِهِ الأسبابِ مِنَ الذِّكرِ والدُّعاءِ، والابتِهالِ والتضرُّعِ، والصَّدَقةِ وقِراءةِ القُرآنِ[5].

وقالَ الحافظُ السُّيوطيُّ[6] في جوابِ سُؤالٍ ورَدَ عليهِ نَظْمًا:

= الماء إليه معقل بن يسار رضي الله عنه، فنُسِبَ إليه. انظر: «ربيع الأبرار» للزمخشري (١/ ١٩٠).

(١) رواه البخاري (٣٤٧٣)، ومسلم (٢٢١٨) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٥٢٨)، والبزار في «مسنده» (٢٩٨٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٢٢٦)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٣٥١)، والحاكم في «المستدرك» (١٥٨) وصححه، من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٣) انظر جواب السؤال الأول في هذه الرسالة.

(٤) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٦).

(٥) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٦، ٣٧).

(٦) في هامش (ع): «هذا سؤالٌ في الوباءِ وجوابهُ الآتي في الصفحة المقابلَةِ، وإنما نقلتُهُ لأنَّ فيهِ زيادةً =

= ونقصانًا عَن ما هُنا، ونصُّهُ: قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «شرحِ البخاريِّ» والذِي أوجَبَ قولَهُ الأطبَّاءُ أنْ يقولُوا ما قالُوهُ في الطَّاعونِ في أنَّ معرفَةَ كونِهِ مِن وخزِ الجنِّ أنْ يدرِكَ التَّوقيفَ وليسَ للعقْلِ فيهِ مجالٌ، ولما لمْ يكُنْ عندهُمْ في ذلكَ توقيفٌ رأَوا أنَّ أقربَ ما يقالُ فيهِ أنهُ مِن فسادِ جوهرِ الهواءِ، فلمَّا ورَدَ الشَّرعُ وجاءَ نهرُ اللهِ بطَلَ نهرُ المعقِلِ. قالَ الحافظُ الجلالُ السُّيوطيُّ وقدْ وردَ عليه في ذلِكَ سؤالٌ صُورتُهُ:

أظُـــنُّ النَّـــاسَ بالآثـــامِ بَـــاؤوا ... فــكَانَ جَزاؤهُــمُ هَــذا الوَبَــاءَ
أَسَــيِّدٌ مَــنْ لَــهُ قَانُــونُ طِــبٍّ ... بِحِيلَــةِ بُرْئِــهِ يُرْجَــى الشِّــفَاءُ
أَآجَــالُ الْــوَرَى مُتَقَارِبَــاتٌ ... بهَــذا الفَصْــلِ أمْ فَسَــدَ الهَــواءُ
أمِ الأفْــلاكُ أوجَــبَتِ اتِّصَــالاً ... بِــهِ فِــي النَّــاسِ قَــدْ عَــاثَ الفَنَــاءُ
أَمِ اسْــتِعْدَادُ أَمْزِجَــةٍ جَفَاهَــا ... جَمِيــلُ الطَّبْــعِ وَاخْتَلَــفَ الْغِــذَاءُ
أَمِ اقْتَرَبَــتْ عَلَــى مَــا تَقْتَضِيــهِ ... عَقَائِدُنَــا فَلِلزَّمَــنِ انْقِضَــاءُ
أَفِدْنَــا مَــا حَقِيقَــةُ مَــا نَــرَاهُ ... فَمَــا الْأَذْهَــانُ أَحْرُفُهَــا سَــوَاءُ
وَقُــلْ مَــا صَــحَّ عِنْــدَكَ عَــنْ يَقِيــنٍ ... بِــحَــقٍّ لَا يُعَــارِضُــهُ رِيَــاءُ
فَإِنِّــي غَيْــرُ مُفْــشٍ سِــرَّ حَبْــرٍ ... مِــنَ الْمُتَشَــرِّعِينَ بِــهِ حَيَــاءُ
وَلَا تُخْــلِ الْأَحِبَّــةَ مِــنْ دُعَــاءٍ ... فَمِنْــكَ الْيَــوْمَ يُلْتَمَــسُ الدُّعَــاءُ

أجَابَ رَحِمَهُ اللهُ:

بِحَمْــدِ اللهِ يَحْسُــنُ الابْتِــدَاءُ ... وَلِلْمُخْتَــارِ يَنْعَطِــفُ الثَّنَــاءُ
سَــأَلْتَ فَخُــذْ جَوَابَــكَ عَــنْ يَقِيــنٍ ... فَمَــا أَوْرَدْتَ عِــنْدَهُــمُ هَبَــاءُ
فَمَــا الطَّاعُــونُ أَفْــلَاكًا وَلَا إِذْ ... مِــزَاجٌ سَــاءَ أَوْ فَسَــدَ الْهَــوَاءُ
رَسُــولُ اللهِ أَخْبَــرَ أَنَّ هَــذَا ... بِوَخْــزِ الْجِــنِّ يَطْعَنُنَــا الْعَــدَاءُ
يُسَــلِّطُهُمْ إِلَــهُ الْخَلْــقِ لَمَّــا ... بِهِــمْ تَفْشُــو الْمَعَاصِــي وَالزِّنَــاءُ
يَكُــونُ شَــهَادَةً فِــي أَهْــلِ خَيْــرٍ ... وَرِجْسًــا لِلأُلَــى بِالشَّــرِّ بَــاءُوا
أَتَانَــا كُلُّ هَــذَا فِــي حَدِيــثٍ ... صَحِيــحٍ مَــا بِــهِ ضَعْــفٌ وَدَاءُ
وَمَــنْ يَتْــرُكْ حَدِيثًــا عَــنْ نَبِــيٍّ ... كَمَــا قَــالَ الْفَلَاسِــفَةُ الْجَفَــاءُ =

فمَــا الطَّاعُــوْنُ أفْــلاكٌ ولا ذَا ... مِــزَاجٌ سَــاءَ أو فَسَــدَ الهَــوَاءُ
رَسُــولُ اللهِ أخْبَــرَ أنَّ هَــذَا ... بوَخْــزِ الجِــنِّ يَطْعَنُنَــا العِــدَاءُ
فسَــلَّطَهُمْ إلَــهُ الخَلْــقِ لِــمّــا ... بِهِــمْ تَفْشُــو المعَاصِــي والزِّنَــاءُ
يَكُــوْنُ شَــهَادَةً فــي أهْــلِ خَيــرٍ ... ورِجْسًــا للأُولَــى بالشَّــرِّ بَــاؤُوا
أتَانَــا كلُّ هَــذا فــي حَدِيْــثٍ ... صَحِيْــحٍ مــا بِــهِ ضَعْــفٌ وداءُ
ومَــنْ يَتْــرُكْ حَدِيْثًــا عَــنْ نَبــيٍّ ... لِمَــا قَــالَ الفَلاسِــفَةُ الجَفَــاءُ
فذَلِــكَ مَــا لَــهُ فــي العَقْــلِ حَــظٌّ ... ومِــنْ دِيْــنِ النَّبِــيِّ هــوَ البَــرَاءُ
ونَاظِمُــهُ أبــي الأسْــيُوطِي يَدْعُــو ... بكَشْــفِ الضُّــرِّ إنْ قُبِــلَ الدُّعَــاءُ[1]

***

= فَذَلِـكَ مَـا لَـهُ فِـي الْعَقْـلِ حَـظٌّ ... وَمِـنْ دِيـنِ النَّبِـيِّ هُـوَ الْبَـرَاءُ
وَنَاظِمُـهُ ابْـنُ الْأَسْـيُوطِيِّ يَدْعُـو ... بِكَشْـفِ الْكَـرْبِ إِنْ نَفَـعَ الدُّعَـاءُ
انتهى.

(١) البيت الأخير ليس في (ع).

[السُّؤالُ الخامسُ]

وأمَّا السُّؤالُ الخامِسُ: وهوَ حيثُ قلتُمْ: سببُهُ الفاحشَةُ، فما بالُ مَن ماتَ بهِ[1] ولمْ تقَعْ منهُ الفاحشَةُ كالأطفالِ، ولِمَ يغلبُ فيهِمْ وفي نحوِهمْ أكثرُ مِن مرتكِبِ الفواحِشِ؟ وكيفَ وقَعَ في صدرِ الإسلامِ بكثرَةٍ معَ قلَّةِ فواحشِهِمْ وتظاهُرِهِمْ بها، ومُقتضَاهُ أنْ يقلَّ بقلَّةِ الفاحشَةِ ويكثُرَ بكثْرَتها؟

فالجوابُ: إنَّ قاعدَةَ العذابِ أنَّهُ إذا نزَلَ يعمُّ المستحِقَّ لهُ وغيرَهُ، ثمَّ يبعثُونَ على نيَّاتهِمْ.

قالَ ابنُ القيِّمِ: وهذِهِ سنَّةُ اللهِ في العقُوباتِ، تقَعُ عامَّةً ثمَّ تكُونُ طُهرًا للمُؤمنِينَ، وانتِقامًا منَ الفاجرِينَ[2].

وأيضًا فكَما سبَقَ حُكمُهُ تَعالى أنَّهُ يعمُّهمْ بالخِصْبِ والمطَرِ البرُّ والفاجِرُ، كذلِكَ يعمُّهمْ بالعُقوبَةِ فتكُونُ رحمَةً للمُؤمنِ، ونِقمَةً عَلَى الفاجِرِ.

روَى إمامُنَا أحمَدُ بسنَدٍ صَحيحٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «إذا ظهَرتِ المعاصِي في أُمَّتي عمَّهمُ اللهُ بعذابٍ مِن عندِهِ»، قيلَ: يا رسُولَ اللهِ! أمَا فيهِمْ صالحُونَ؟ قالَ: «بَلَى، يُصيبُهُمْ ما أصابَ النَّاسَ، ثمَّ يصِيرُونَ إلى مغفِرَةٍ مِنَ اللهِ ورِضوانٍ»[3]، وفي روايةٍ: «ثمَّ يُبعَثُونَ عَلَى نيَّاتهِمْ»[4].

وفي «كِتابِ السِّياسَةِ الإلهيَّةِ» لابنِ تيميَّةَ: قالَ أبو بكْرٍ الصِّدِّيقُ رضِيَ اللهُ عَنهُ:

---

(١) «به» من (ع).

(٢) قريب من هذا الكلام في «الجواب الكافي» لابن القيم (ص١١١).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٥٩٦) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٤٧٥).

إنِّي سمِعْتُ رسُولَ اللهِ ﷺ يقُولُ: «إنَّ النَّاسَ إذا رأَوُا المنكَرَ فلَمْ يُغيِّروهُ أوشَكَ أنْ يعمَّهمُ اللهُ بعقابٍ منهُ»(١).

وفي حدِيثٍ آخرَ: «إنَّ المعصِيةَ إذا خَفيَتْ لمْ تضُرَّ إلا صاحِبَها، ولكِنْ إذا ظهَرتْ فلَمْ تُنكَرْ ضرَّتِ العامَّةَ»(٢)(٣).

وأمَّا غلبَتهُ في الأطفالِ ونحوِهِمْ دُونَ مُرتكِبِ الفواحِشِ(٤) فهوَ لسَعادتهِمْ، وإرادةِ اللهِ الشَّهادةَ لهُمْ، وهُمْ أجدَرُ بالشَّهادةِ وأحقُّ بها، أو لزِيادَةِ حَسناتِ مَن لمْ يُباشِرِ الفاحشَةَ كما في حدِيثِ ابنِ حبَّانَ، وصحَّحهُ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ الرَّجُلَ ليكُونُ عندَ اللهِ بمنزلَةٍ، فَمَا يبلُغُها بعمَلِهِ، فَمَا يزالُ يبتَلِيهِ بما يكرَهُ حتَّى يبلِّغَهُ إيَّاها»(٥).

---

(١) رواه أبو داود (٤٣٣٨)، والترمذي (٣٠٧٥)، وابن ماجه (٤٠٠٥). وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٧٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٨): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مروان بن سالم الغفاري وهو متروك.

وروي موقوفًا. رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٥٠) من كلام بلال بن سعد. ورواه نعيم ابن حماد في «الفتن» (١٧٣٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٠٩٧) من كلام عمر بن عبد العزيز.

(٣) انظر: «الجوامع في السياسة الإلهية والآيات النبوية» لابن تيمية (ص٣٣)، ط نخبة الأخبار، ١٣٠٦هـ.

(٤) «دون مرتكب الفواحش» من (ع).

(٥) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٢٩٠٨)، والحاكم في «المستدرك» (١٢٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

واستِدراجٌ لمرتكِبِ الفواحِشِ، والعياذُ باللهِ، قالَ تَعَالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وفي «صحِيحِ البُخارِيِّ»: «ومثَلُ الفاجِرِ كالأرزَةِ صمَّاءَ مُعتدلةٍ حتَّى يقصِمَها اللهُ تَعَالى إذا شاءَ»[١].

وأمَّا وقوعُهُ في صدْرِ الإسْلامِ بكثرةٍ لأنَّ الصَّالحِينَ يُؤاخُذونَ بأدْنى هَفوةٍ، فكيفَ إذا وقعَتْ مِنهُمُ الفاحشَةُ؟! ألا ترَى إلى قَولِهِمْ: زلَّةُ العالِمِ تعدِلُ زلَّةَ العالَمِ[٢]، وقولهِمْ: حسنَاتُ الأبرارِ سيِّئاتُ المقرَّبينَ[٣]، ومنهُ تعلَمُ أنهُ ليسَ بلازِمٍ أنْ يقِلَّ بقلَّةِ الفواحِشِ، وأنْ يكثُرَ بكثْرَتها.

***

---

(١) رواه البخاري (٥٦٤٤) واللفظ له، ومسلم (٢٨٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا الحديث ليس في (ع).

(٢) روى ابن المبارك في «الزهد» (١٤٧٤) عن عبيد الله بن أبي جعفر قال: قيل لعيسى بن مريم صلوات الله عليه: يا روح الله وكلمته، من أشد الناس فتنة؟ قال: زلة العالم، إذا زل العالم زل بزلته عالم كثير.

(٣) من كلام أبي سعيد الخزاز، وعده بعضهم حديثًا، وليس كذلك. انظر: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للقاري (ص٩٤)، و«كشف الخفاء» للعجلوني (١/ ٤٢٨).

[السُّؤالُ السَّادسُ]

وأمَّا السُّؤالُ السادِسُ: وهوَ هَلْ ورَدَ أنَّ الجِنَّ يموتُونَ بالطَّاعُونِ، وبماذا[١] يُطعنُونَ بحدِيدٍ أم[٢] غيرِهِ؟ وما كيفيَّةُ طعنِهِمْ؟ وهلْ هوَ مِن كفَّارِ الجنِّ دُونَ مُؤمنِهِمْ؟ أو الجنيُّ الكافِرُ يطعَنُ المسلِمَ، والمسلِمُ يطعَنُ الكافِرَ؟ وهلْ ثبَتَ لفظُ: «وخزُ إخوانِكُمْ منَ الجنِّ» بدلَ «أعدائِكُمْ»؟ وكيفَ كفَّارُ الجنِّ وشياطِينُهُمْ يَطعَنُونَ مَنِ امتثَلَ أمرَهُمْ في المعصِيةِ، وذلِكَ مما يسُرُّهُمْ؟ وهَلْ يُعْلِمُونَ مَنْ سُلِّطُوا عَلَى طعنِهِ كالملائكَةِ يُعلِمُونَ مَن دنا أجلُهُ؟ وهَلْ يَطعَنُونَ البهائمَ[٣]؟ وهَلْ مَنْ طُعِنَ وسَلِمَ يُطعَنُ بعدَ ذلِكَ ويضُرُّهُ؟

فالجَوابُ: قالَ الشَّيخُ نجْمُ الدِّينِ الغَيطِي رحمَهُ اللهُ في بعضِ «فتاويهِ»: لم نقِفْ عَلَى شيءٍ ورَدَ بموتِ الجنِّ بالطَّاعُونِ، بل الوارِدُ أنَّهمْ يطعَنُونَ الإنسَ، انتهى.

قلتُ: وليسَ في الحدِيثِ ما يدُلُّ عَلى تعيينِ ما يَطعنُونَ بهِ، ولا كيفِيَّةِ الطَّعْنِ، فوجَبَ الوقْفُ، ولا حاجَةَ بنا إلى معرفَةِ ذلِكَ، كما لا حاجَةَ لنا إلى معرِفةِ كيفِيَّةِ وسْوسَةِ الشَّيطانِ، وسُؤالِ الملَكَينِ لخلائقَ لا يُحْصَونَ في آنٍ واحِدٍ، وإنَّما هَذا وأشباهُهُ بابُ تسلِيمٍ.

وكذلِكَ ليسَ في الحدِيثِ تصرِيحٌ بكَونِ الجِنِّ تطعَنُ البهائمَ كالإنسِ، فيحتَمِلُ أنْ يُقالَ: إنَّ الفنَاءَ الواقِعَ بالبَهائمِ إنما هوَ وباءٌ لا غيرُ، ويحتمِلُ أنْ يُقالَ: إنَّ اللهَ تَعالى يسلِّطُ الجنَّ عَلَى أموالِنا كمَا سلَّطَهُمْ عَلَى أبدانِنا، ورُبَّما

---

(١) في (ل): «وبما».

(٢) في (ع): «أو».

(٣) «وهل يطعنون البهائم» من (ع).

يعضِدُ هذا قولُهُ ﷺ: في الطَّاعُونِ: «غدَّةٌ كغدَّةِ البَعيرِ»[(١)]، ولا مانِعَ مِن ذلِكَ، واللهُ أعلَمُ.

وظاهِرُ لفظِ: «وخزُ أعدائِكُمْ منَ الجنِّ»[(٢)] اختِصاصُ الطَّعنِ بكفَّارِ الجنِّ، وظاهِرُ كلامِ جماعةٍ عدمُ الاختِصاصِ، وأنَّ الجنِّيَّ المسلِمَ يطعَنُ الإنسِيَّ أيضًا، لا يُقالُ: يرُدُّ هذا روايةُ: «وخزُ إخوانِكُمْ منَ الجنِّ»؛ لأنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ قالَ: وقَعَ في عِبارةِ جمْعٍ منَ العلَماءِ: «وخْزُ إخوانِكُمْ منَ الجنِّ»، ولا يُعرَفُ، ولم يوجَدْ في شيءٍ مِن طُرُقِ[(٣)] الحديثِ بعدَ التَّتبُّعِ الطَّويلِ، لا في الكُتبِ المشْهورِ، ولا في الأجزاءِ المنْثُورةِ[(٤)].

قالَ: فإنْ ثبُتَ ورُودُهُ، فالمرادُ أخوَّةُ التَّقابلِ، كما يُقالُ: اللَّيلُ والنَّهارُ أخوانِ؛ أي: مُتقابلانِ، وهوَ المرادُ في حديثِ: «زادُ إخوانِكُمْ منَ الجنِّ»[(٥)]، فإنَّهُ زادٌ للمُؤمنِ والكافِرِ جَمِيعًا، أو المرادُ أخوَّةُ التَّكليفِ فإنَّ الإنسَ والجنَّ هُما الثَّقلانِ بنصِّ القُرآنِ؛ لاشتِراكِهما في التَّكليفِ.

وظاهِرُ كلامِ جماعَةٍ أنَّ إخوانَنا منَ الجنِّ يحصُلُ منهُمُ الطَّعنُ لأعدائِنا مِنَ الإنسِ، وأعداءَنا منَ الجنِّ يحصُلُ منهُمُ الطَّعنُ لإخوانِنا منَ الإنسِ؛ لأنَّ

---

(١) تقدم تخريجه في السؤال الثالث.

(٢) تقدم تخريجه في السؤال الثالث.

(٣) في (ل): «طريق».

(٤) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٨٢).

(٥) رواه الترمذي (٣٢٥٨) بهذا اللفظ، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وقال الترمذي: حسن صحيح. وأصل الحديث في «مسلم» (٤٥٠) بلفظ: «فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم».

إخْوانَنـا مـنَ الجـنِّ عندَهُـمْ مـنَ الشَّـفقةِ بإخْوانِنا مـنَ الإنسِ أعظَـمُ مِـنْ أنْ يحصُلَ لهُـمْ أذًى مِـن جهَتِهِمْ، فالتَّـواردُ بينَ مؤمِنَي الجـنِّ وعبَّادِ الإنسِ مُسـتفِيضٌ، حتَّى إنَّ بعـضَ العبَّـادِ مـرِضَ فوصِـفَ لـهُ دواءٌ لا يوجَـدُ إلَّا في أقصَـى الهندِ أو فـي الصِّينِ، فسـمِعَهُ الجـنُّ الذِيـنَ كانُوا يستمِعُونَ لقراءتِهِ ليـلًا، فأتَوهُ بالـدَّواءِ، فوضَعُـوهُ عندَهُ، ثمَّ أخبـرُوهُ بعـدَ ذلِكَ.

وأجيـبَ: بـأنَّ الأُخـوَّةَ فـي الدِّينِ لا تُنافـي العَـداوةَ؛ لأنَّ عَداوةَ الجـنِّ للإنسِ بالطَّبـعِ، وإنْ كانُـوا مُؤمِنيـنَ، فبنُوا آدمَ كلُّهم عـدوٌّ للجنِّ مُؤمِنِهِـمْ وكافرِهِمْ، قالَ اللهُ تَعالـى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي وَهُمۡ لَكُمۡ عَدُوُّۢ﴾ [الكهف: ٥٠]، وأمَّـا طعنُهُـمْ للعاصِـي وإنْ سـرَّهُمْ امتثالُـهُ لهُـمْ ومُوالاتُـهُ إيَّاهُـمْ فلأنَّهُمْ يتمنَّـونَ مُصيبةَ ابـنِ آدمَ بموجِـبِ العَـداوةِ، ولا مُصيبَةَ أعظَمُ مِن قتلِهِ وسـفْكِ دمِـهِ بأيدِيهِمْ، وذلِكَ ممـا يشْـفِي غَليلَ العـدوِّ مِن عـدوِّهِ.

وقالَ ابنُ القيِّمِ: في تسلِيطِ الجنِّ عَلَى الإنسِ حِكمةٌ بالغَةٌ، فإنَّ أعْداءَنا مِنهُمْ شَياطينُهمْ، وأهلُ الطَّاعَةِ منهُمْ إخْوانُنا، واللهُ أمرَنا بمعاداةِ أعدائِنا منَ الجنِّ والإنسِ طَلَبًا لمرضاتِهِ، فأبى أكثرُ النَّاسِ إلَّا مسالمتَهُمْ ومُوالاتهُمْ، فسلَّطهُمُ اللهُ عَليهِمْ عُقوبةً لهمْ؛ حيثُ أطاعُوهمْ حِينَ أغوَوهُمْ وأمَروهُمْ بالمعاصِي والفجُورِ والفسَادِ[١] في الأرضِ، فاقتضَتِ الحكْمَةُ تسلِيطَهُمْ عَليهِمْ بالطَّعنِ فيهِمْ، كما سُلِّطَ عليهِمْ أعداؤهُمْ منَ الإنسِ حينَ أفسَدُوا في الأرْضِ، ونبَذُوا كتابَ اللهِ وراءِ ظُهورِهمْ[٢].

---

(١) في (ع): «والفساد والفجور».

(٢) لم أقف على كلام ابن القيم في كتبه المطبوعة، ولعله في كتابه «الطاعون» الذي أشرنا إليه في المقدمة. ونقله عنه ابن حجر في «بذل الماعون» (ص١٥٣).

والظَّاهِرُ أنَّهم لا يعلَمُونَ مَن سُلِّطُوا عَلَى طعنِهِ كالملائكَةِ يعلَمُونَ مَن دنَا أجلُهُ، بلْ هُمْ بمنزِلةِ قومٍ هجَمُوا عَلَى قومٍ وفتكُوا بهم، فطُعِنَ مَن طُعِنَ، وسَلِمَ مَن سَلِمَ، والمطعُونُ بتقديرِ اللهِ تَعَالى وعِلمِهِ، بخِلافِ الملائكَةِ عليهِمُ السَّلامُ لاطِّلاعِهِمْ عَلَى اللَّوحِ المحفُوظِ، ونُزولِ الأوامِرِ الإلهيَّةِ عليهِمْ، قالَ تَعَالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ [مريم: ٦٤][١].

واشتَهرَ عندَ النَّاسِ ـ كما قالَ السُّيوطيُّ ـ أنَّ مَن طُعِنَ في فصْلٍ وسلِمَ لا يمُوتُ بطعْنٍ بعدَ ذلِكَ، واستقرِئَ ذلكَ كثِيرًا فصَحَّ.

قالَ: ورأيْتُ منَ الأطبَّاءِ مَن يعلِّلهُ بأنَّ البدنَ[٢] ألِفَ ذلِكَ فلَمْ يضرَّهُ.

قالَ السُّيوطيُّ: لكِنْ ماتَ جماعَةٌ بالطَّاعونِ ذكَرَ لي أهلُهمْ أنَّهُمْ طُعِنوا فيما تقدَّمَ، قالَ: وهذا يخدِشُ ذلِكَ الاستِقراءَ، انتَهى[٣].

والظَّاهرُ أنَّ هذا أمرٌ غلبيٌّ، وليسَ بمطَّردٍ، والنَّادِرُ لا حُكمَ لهُ، فلا يرِدُ نقْضًا، والغالِبُ أنَّ مَن طُعِنَ لا يضرُّهُ الطَّعنُ بعدَ ذلِكَ[٤]، فتأمَّلْ.

* * *

---

(١) «قال تعالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾» ليس في (ع).

(٢) زاد في (ل): «لا يموت في فصل بعد ذلك».

(٣) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة: ١٦).

(٤) «والغالب أن من طعن لا يضره الطعن بعد ذلك» ليس في (ع).

[السُّؤالُ السَّابعُ]

وأمَّا السُّؤالُ السَّابعُ: وهوَ حيثُ قُلتُمْ: الطَّاعُونُ مِن وَخْزِ الجنِّ، فكَيفَ يقَعُ في رمضَانَ والشَّياطِينُ تصفَّدُ فيهِ وتُسلسَلُ؟

فالجوابُ: إنَّ تصفِيدَهُمْ إنَّما هوَ عمَّا يترتَّبُ عليهِ مِنِ ابنِ آدمَ إثمٌ، مِن تحسِينِهُمُ الفُجورَ لهُ ليقَعَ فيهِ، وأمَّا ما لا يترتَّبُ عليهِ إثمٌ بلْ يُثابُ المرءُ عَليهِ كالطَّاعونِ فلا يُمنَعُونَ منهُ، كما لا يُمنَعُونَ ممَّا لا[1] يترتَّبُ عليهِ إثمٌ ولا ثَوابٌ كالاحتِلامِ.

أو يُقالُ: إنَّ تصفِيدَهُمْ إنَّما هوَ تعطِيلُهمْ عَنْ معظَمِ العمَلِ، فلا يَصلِونَ في رمَضانَ إلى ما يَصِلُونَ إليهِ في غَيرِهِ، وليسَ المرادُ إبطالَ عمَلِهمْ بالكُلِّيَّةِ، أو إنَّ المصفَّدِينَ منهُمْ مَن يسترِقُ السَّمعَ، أو إنَّ المصفَّدِينَ[2] بعضُهُمْ، أخذًا مِن حديثِ الحاكِمِ والنَّسائيِّ[3]. وإنَّما قُيِّدَ التَّصفِيدُ بالمردَةِ، والطَّعْنُ في رمضانَ يقَعُ مِن غيرِ المرَدةِ، أو أنَّهُمْ يَطعنُونَ قبلَ دخُولِ رمضَانَ، ولكِنْ لا يظهَرُ التَّأثيرُ إلَّا بعْدَ دُخولِهِ، قالَهُ تاجُ الدِّينِ السُّبكيُّ[4].

وأجابَ غَيرُهُ: إنَّ الَّذي في الحدِيثِ تَصفيدُ الشَّياطينِ، وهُمْ بعضُ الجنِّ لا كلُّهمْ.

---

(١) «لا» ليس في (ع).

(٢) «منهم من يسترق السمع، أو أن المصفَّدين» من (ع).

(٣) لعله يشير إلى رواية النسائي (٢١٠٦)، والحاكم (١٥٣٢) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظ النسائي: «وتغل فيه مردة الشياطين». والحديث رواه البخاري (١٨٩٩)، ومسلم (١٠٧٩) بلفظ: «وسلسلت الشياطين». وانظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص١٤٧).

(٤) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص١٤٨).

قلْتُ: وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّهُ يستلزِمُ أنْ لا يَطعَنَ في رمضَانَ إلَّا الجنُّ المسلِمُونَ، لأنَّ كلَّ جنيٍّ كافرٍ فهوَ شَيطانٌ، نعَمْ لا إشكَالَ عَلَى القَولِ بأنَّ الجنَّ جنسٌ والشَّياطِينَ جنسٌ آخَرُ، والأصَحُّ أنَّ الشَّياطِينَ قسْمٌ منَ الجنِّ، لكِنَّ كافرَهُمْ هوَ المسمَّى بالشَّيطانِ، واللهُ أعلَمُ.

***

[السُّؤالُ الثَّامنُ]

وأمَّا السُّؤالُ الثامِنُ: وهوَ هلْ يدخُلُ الطَّاعُونُ المدِينةَ؟ وهَلْ مكَّةُ مِثلُها، وحيثُ كانَ شهادَةً ورحمَةً، فلأيِّ شيءٍ لم يدخُلهُما معَ أنهُما جدِيرانِ بكلِّ خيرٍ؟ وما الحُكمةُ في عدَمِ دُخولِهِ إليهِما؟

فالجوابُ: إنَّ الطَّاعُونَ لا يدخُلُ المدينَةَ، ومكَّةُ مِثلُها، جزَمَ بذلِكَ ابنُ قُتيبَةَ في «المعارِفِ»، ونقلَهُ عنهُ جماعةٌ منَ العلَماءِ وأقرُّوهُ، وجزَمَ بِهِ الإمَامُ النَّووِيُّ رحمَهُ اللهُ في «الأذكارِ»[1].

روَى الشَّيخانِ البُخاريُّ ومسلِمٌ عَنْ أبي هُريرَةَ رضيَ اللهُ عنهُ، قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَى أنقابِ المدِينَةِ ملائكَةٌ لا يدخُلُها الطَّاعونُ ولا الدجَّالُ»[2].

وروَى البُخارِيُّ عَن أنسٍ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «المدينَةُ يأتِيها الدَّجَّالُ فيجِدُ الملائكَةَ، فلا يدخُلُها الدَّجَّالُ ولا الطَّاعُونُ إنْ شاءَ اللهُ»[3].

وروَى الإمامُ أحمَدُ بسنَدٍ جيدٍ عَنْ أبي هُريرَةَ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «المدِينةُ ومكَّةُ محفُوفتانِ بالملائكَةِ، عَلَى كلِّ نقْبٍ مِنهُما ملَكٌ، لا يدْخُلُهما الطَّاعونُ، ولا الدَّجَّالُ»[4].

لكنَّهُ يُقالُ: دخَلَ الطَّاعُونُ العامُّ مكَّةَ سنَةَ تسعٍ وأربعِينَ وسبعِ مئةٍ.

---

(١) انظر: «المعارف» لابن قتيبة (ص٦٠٢)، ونقله عنه النووي في «الأذكار» (ص١٥٣).

(٢) رواه البخاري (١٨٨٠)، ومسلم (١٣٧٩).

(٣) رواه البخاري (٧١٣٤).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٠٢٦٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٠٩): رواه أحمد، ورجاله ثقات.

قالَ ابنُ حجَرٍ: فلعلَّهُ لِمَا انتُهِكَ مِن حُرمتِها بسكْنَى الكفَّارِ فيها[١].

والحكمَـةُ فـي عـدَمِ دخُولـهِ المدينَـةَ ومكَّـةَ معَ كونِـهِ رحمَـةً وهُمـا جَدِيرتانِ بـكلِّ خيـرٍ لأنَّـهُ ناشِـئٌ عَـن كونِهِ مِـن طَعنِ الجـنِّ، فناسَـبَ تَطهِيرَهمـا منـهُ؛ تنزِيهًا عَـنْ دُخـولِ كفَّـارِ الجـنِّ وشَـياطِينِهِمْ إلَيهِمـا، ومَـنِ اتَّفـقَ دخُولُـهُ إليهِمـا منهُـمْ لا يتمكَّـنُ مـنَ الطَّعْـنِ حمايـةً مـنَ اللهِ تَعَالـى لأهلِهمـا، وسـبَبُ الشَّـهادةِ لـم ينحصِرْ فـي الطَّاعونِ.

أو لأنَّ صرفَهُ عنْ مكَّةَ والمدِينةَ ترغِيبًا للإقامَةِ بهِما والمجاورَةِ فيهِما، وذلِكَ منَ المصالحِ العامَّةِ، وفضِيلةُ المجاورَةِ قدْ تزيدُ عَلى ثوابِ الشَّهادةِ.

أو لأنَّ اللهَ تَعَالـى جعلَـهُ حَرمًـا آمِنًـا، وقـالَ ﷺ: «إنَّ إبراهِيمَ حـرَّمَ مكَّةَ، وإنِّي حرَّمـتُ المدِينـةَ»[٢]. وقضيَّـةُ كونِـهِ آمِنًا أنْ يأمَـنَ أهلُهُ مـنَ الأمُورِ المرجفَةِ وسـائرِ البَلايـا العامَّـةِ، والطَّاعُـونُ مُرجِـفٌ مُفـزِعٌ للقُلـوبِ، فـلا يُناسِـبُ دخُولُـهُ مـكانَ الأمنِ.

أو لأنَّ أهـلَ مكَّـةَ والمدِينـةَ قـدِ اسـتَغنَوا عـن ثـوابِ الشَّـهادةِ بفضِيلـةِ البقعَةِ وزيـادَةِ الثَّـوابِ، وهـذا كمـا اسـتَغْنى الشَّـهيدُ بفَضيلَـةِ الشَّـهادةِ فـي سَـبيلِ اللهِ عَنِ الصَّـلاةِ عَليهِ.

وقدْ ورَدَ أنَّهُ ﷺ لم يصَلِّ عَلَى ولدِهِ إبراهِيمَ[٣]. قالَ الخطَّابيُّ في «معالمِ السُّنَنِ»:

---

(١) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٢٠٨).

(٢) رواه مسلم (١٣٦٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) رواه أبو داود (٣١٨٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

لأَنَّهُ استَغْنى بنبُوَّةِ أبيهِ ﷺ عنِ الصَّلاةِ عَليهِ، كما استَغْنى الشَّهيدُ بثوابِ الشَّهادةِ عَنِ الصَّلاةِ عَليهِ[١].

وقالَ بعضُهمْ في عَدمِ دخُولِ الطَّاعُونِ المدِينةَ: هذا مُعجزَةٌ لهُ ﷺ؛ لأنَّ الأطبَّاءَ مِن أوَّلِهمْ إلى آخِرهِمْ عَجَزوا أنْ يدفعُوا الطَّاعونَ عنْ بلَدٍ مِنَ البلادِ، بلْ عَنْ قريةٍ مِنَ القُرى، وقدِ امتنَعَ الطَّاعونُ عنِ المدينةِ بدُعائهِ وخَبرِهِ هذِهِ المدَّةَ المتطاوِلةَ[٢].

قالَ جماعةٌ: ولأنَّ المدينةَ صَغِيرةٌ فلَو وقَعَ بها الطَّاعُونُ لفَني أهلُها.

وفي هذا الجوابِ نظَرٌ ظاهِرٌ، فإنَّهُ يدخُلُ ما هوَ أصغَرُ مِنها منَ القُرى، ولا يلزَمُ مِن ذلِكَ فناءُ أهلِها كَما هوَ مُشاهَدٌ، واللهُ تَعَالى أعلَمُ.

* * *

(١) انظر: «معالم السنن» للخطابي (١/ ٣١١).

(٢) انظر: «تنوير الحوالك» للسيوطي (٢/ ٢٠٤).

[السُّؤالُ التَّاسعُ]

وأمَّا السُّـؤالُ التَّاسِـعُ: وهوَ هـلْ ورَدَ النَّهيُ عـنِ الفِرارِ منَ الطَّاعُـونِ والدُّخولِ لبلَـدٍ هـوَ فيـهِ؟ وهـلِ النَّهـيُ محمُـولٌ عَلَـى كراهَـةِ التَّحريـمِ أو التَّنزيـهِ[1]؟ ومـا حِكمتُـهُ؟ ومـا الفـرْقُ بينَـهُ وبينَ الفِـرارِ مـنَ الأرضِ المسـتَوخمَةِ، ومـنَ المجذُومِ والأسـدِ ونحوِهِ؟

فالجوابُ: إنَّ هذِهِ مسألَةٌ قدِ اختلَفَ العُلماءُ فيها، قالَ أبو سعيدٍ العلائيُّ: اختلَفَ العلَماءُ في النَّهيِ عَنِ الخُروجِ منَ الطَّاعونِ، والقُدومِ عليهِ، هلْ هوَ للتَّحريمِ أو للتَّنزيهِ؟ فذهَبَ الأكثَرونَ إلى أنَّهُ عَلى ظاهرِهِ للتَّحريمِ؛ إذ لمْ يقُمْ دليلٌ عَلَى صرفِهِ عَنْ ظاهرِهِ، وقالَ آخرُونَ: لا يحرُمُ ذلِكَ، بلِ النَّهْيُ للتَّنزيهِ والكَراهةِ. قالَ: وكلامُ مالكٍ رحمَهُ اللهُ يقتَضِي هذا.

وقالَ القاضِي تاجُ الدِّينِ بنُ السُّبكِيِّ: مَذهبُنا ـ وهوَ الَّذي عَليهِ الأكثَرُ ـ أنَّ النَّهيَ عَنِ الفِرارِ مِنهُ للتَّحريمِ، وقالَ بعضُ العلَماءِ: هوَ للتَّنزيهِ؛ أي: معَ الكَراهةِ، قالوا: والاتِّفاقُ عَلى جَوازِ الخُروجِ لشغْلٍ عرضٍ بلا قصدِ الفِرارِ، انتَهى[2].

وكذا يُقالُ في الدُّخولِ عَليهِ لشُغْلٍ عرضٍ، قالَ بعضُ أصحابِنا: النَّهيُ المحرَّمُ الدُّخولُ عَليهِ والخُروجُ منهُ لغَيرِ سببٍ، وظاهِرُ كلامِ ابنِ أبي مُوسَى في «الإرشَادِ»[3]، وكلامِ ابنِ عبدِ البرِّ في «التمهِيدِ» أنَّهُ محرَّمٌ مُطلقًا، ولعلَّ الإطلاقَ غيرُ مُرادٍ.

قالَ ابنُ عبدِ البرِّ في «التمهِيدِ»: الطَّاعُونُ هوَ موتٌ شامِلٌ، لا يحِلُّ لأحَدٍ أنْ يفِرَّ

---

(١) في (ع): «التنزيه أو التحريم».

(٢) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٢٧٤).

(٣) انظر: «الإرشاد إلى سبيل الرشاد» (ص٥٤٨).

مِن أرضٍ نزَلَ فيها إذا كانَ مِن ساكِنِيها، ولا أنْ يقدُمَ عَليهِ إذا كانَ خارِجًا عَنِ الأرْضِ التي نزَلَ بها[1].

وقالَ النَّووِيُّ في الأحادِيثِ التي فيها مَنعُ القُدومِ عليهِ والفِرارِ منهُ: أمَّا الخُروجُ لعارِضٍ فلا بأسَ بِهِ، وهذا هوَ مذهَبُ الجُمهورِ، قالَ القاضِي: هوَ قولُ الأكثَرينَ، قالَ: ومنهُمْ مَن جوَّزَ القُدومَ عَليهِ والخُروجَ منهُ فرارًا، انتَهى[2].

فحجَّةُ القائِلينَ بالتَّحريمِ حدِيثُ عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها قالَتْ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «الفارُّ منَ الطَّاعُونِ كالفارِّ منَ الزَّحفِ». رواهُ ابنُ سعدٍ في «الطَّبقَاتِ»، والإمامُ أحمَدُ، وابنُ أبي الدُّنيا في «الطَّواعِينِ»، وأبو يَعلَى، والطَّبرانيُّ في «الأوسَطِ»، وابنُ عدِيٍّ في «الكامِلِ»[3].

وحدِيثُ جابرِ بنِ عَبدِ اللهِ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «الفارُّ منَ الطَّاعونِ كالفارِّ منَ الزَّحفِ» رواهُ الإمامُ أحمدُ، وعبدُ بنُ[4] حمَيدٍ، وابنُ خُزيمةَ، وابنُ عديٍّ[5].

---

(١) انظر: «التمهيد» (٦/ ٢١١).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٤/ ٢٠٥).

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات»، والإمام أحمد في «المسند» (٢٦١٨٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٤٠٨)، والطبراني في «الأوسط» (٥٥٣١)، وابن عدي في «الكامل» (٨/ ٥٠٢). قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٥/ ٢٣٣٨): إسناده جيد.

(٤) «ابن» سقط من (ل).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٤٧٨)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١١١٨)، وابن خزيمة كما في «بذل الماعون» (ص٢٨٠)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٠٠). وقال ابن حجر: عمرو بن جابر الحضرمي المصري حديثه صالح في الشواهد، وإن كان بعضهم قد ضعفه.

ولظاهِرِ هذا الحديثِ صرَّحَ ابنُ خُزيمةَ في «صحيحِهِ» بأنَّ الفرارَ منَ الطَّاعُونِ منَ الكبائرِ، وأنَّ اللهَ يعاقِبُ عليهِ ما لمْ يعْفُ[1].

وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ..﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٤٣].

روَى عبدُ الرزَّاقِ، وابنُ جريرٍ عَنِ الحسَنِ[2] قالَ: فَرُّوا مِنَ الطَّاعُونِ[3].

وروَى عَبدُ بنُ حميدٍ[4] عَنْ قَتادةَ قالَ: مقتَهُمْ اللهُ عَلَى فرارِهمْ منَ الموتِ فأماتهُمُ اللهُ عُقوبةً، ثمَّ بعثهُمْ إلى بقيَّةِ آجالِهِمْ ليسْتَوفُوها[5].

وروَى إسحاقُ بنُ راهويه، وابنُ جَريرٍ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ قالَ: كانوا أربعَةَ آلافٍ[6]، وقالَ الكلبيُّ: ثمانيةَ آلافٍ[7]، وقيلَ: ثمانُونَ ألفًا، وقيلَ: سُتُّ مئةِ ألفٍ[8].

وروَى الإمامُ أحمَدُ والطَّحاوِيُّ والطَّبرانيُّ: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ في غزوةِ تَبوكٍ: «إذا وقَعَ الطَّاعُونُ بأرضٍ وأنتُمْ بها فلا تخرَجُوا مِنها، وإنْ كنتُمْ بغَيرِها فلا تدْخُلُوا عَلَيها»[9].

---

(١) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٢٧٥)، و«ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة: ١١).

(٢) في (ل) و(ع): «الحسين»، والمثبت من مصدري التخريج.

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنف» (٣٠٢)، والطبري في «تفسيره» (٤/ ٤٢١).

(٤) في (ل): «وروي عن ابن حميد».

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٤٢٢)، وعبد بن حميد كما في «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٧٤٢).

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٤١٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٥٦).

(٧) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٠٣).

(٨) انظر: «تفسير القرطبي» (٣/ ٢٣١)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥٦١).

(٩) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٣٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٠٤٧)، =

وفي حدِيثٍ آخرَ: «إذا وقَعَ الطَّاعُونُ بأرْضٍ وأنتُمْ بها فلا تخرُجُوا، فإنَّ الموتَ في أعناقِكُمْ، وإذا كانَ بأرْضٍ فلا تدخُلُوها فإنَّهُ يحرِقُ القُلوبَ»(١).

وفي «الصَّحِيحَينِ» مِن حديثِ أُسامَةَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «الطَّاعُونُ رِجسٌ أُرسِلَ عَلَى بني إسرائيلَ، وعَلى مَن كانَ قبلَكُمْ، فإذا سمِعتُمْ بِهِ بأرْضٍ فلا تدخُلوا لها عَليهِ، وإذا وقَعَ بأرضٍ وأنتُمْ بها فلا تخرُجُوا مِنها فِرارًا»(٢).

وقدِ اختلَفَ العلماءُ في حِكمةِ النَّهيِ عَنْ ذلِكَ(٣)؛ فقالَ العلَّامةُ ابنُ القيِّمِ قدْ جمَعَ النَّبيُّ ﷺ للأُمَّةِ في نهيِهِ عَنِ الدُّخولِ إليهِ والفِرارِ منهُ كمالَ التَّحرُّزِ؛ فإنَّ في الدُّخولِ إلى الأرْضِ الَّتي هوَ بها تعرُّضًا للبَلاءِ، وموافاةً لهُ في محلِّ سُلطانِهِ، وإعانَةً للإنسَانِ عَلَى نفسِهِ، وهذا مخالِفٌ للشَّرعِ والعقْلِ، بلْ تجنُّبُهُ الدُّخولَ إلى أرضِهِ مِن بابِ الحميَةِ التي أرشَدَ اللهُ إلَيها، وهيَ حميَةٌ عَنِ الأمكِنةِ والأهويةِ المؤذِيةِ(٤).

وفي «سننِ أبي داودَ» عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ منَ القَرَفِ التَّلَفَ»(٥).

قالَ ابنُ قُتيبَةَ: القرَفُ: مُداناةُ الوباءِ، ومُداراةُ المرْضَى، وكلُّ شيءٍ قاربتَهُ فقَدْ قارفْتَهُ(٦).

= والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٥) من حديث عكرمة بن خالد المخزومي عن أبيه أو عمه عن جده.

(١) عزاه ابن حجر في «بذل الماعون» (ص٢٥٥) إلى سيف في «الفتوح»، وقال: هذا منقطع.

(٢) رواه البخاري (٣٤٧٣)، ومسلم (٢٢١٨).

(٣) «عن ذلك» من (ع).

(٤) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٩).

(٥) رواه أبو داود (٣٩٢٣) من حديث فروة بن مسيك رضي الله عنه. وفي سنده رجل مجهول.

(٦) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٢٣٦)، و«زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٤٤).

وفي النَّهيِ عَنِ الفِرارِ منهُ حملُ النُّفوسِ عَلَى الثِّقةِ باللهِ، والتَّوكُّلِ عليهِ، والصَّبرِ عَلى أقضِيتِهِ، والرِّضا بها.

وقالَ ابنُ قُتيبَةُ: نهِيَ عنِ الخُروجِ لِئلَّا يظنُّوا أنَّ الفرارَ ينجِيهِمْ مِن قدَرِ اللهِ، وعنِ القُدومِ ليكُونَ أسكَنَ لأنفُسِهِمْ، وأطيَبَ لعيشِهمْ(١)، ولأنَّ القادِمَ يعرِّضُ نفسَهُ للبلاءِ، ولعلَّها لا تصبرُ عَليهِ، وربَّما ابتُلِيَ بسببِ الدَّعوى لمقامِ الصَّبرِ والتَّوكُّلِ، فإنَّ المدَّعِي يُبتَلَى كثيرًا(٢). وليسَ هذا بمحَلِّ بسطِ الكلامِ عَلَى ذلكَ(٣).

وقالَ ابنُ عبدِ البرِّ: نهِيَ عنِ الخُروجِ إيمانًا بالقدَرِ، وعنِ القُدومِ دفعًا لملامَةِ النَّفسِ(٤).

وقالَ ابنُ العربيِّ في «شرحِ التِّرمذِيِّ»: حكمَةُ النَّهيِ عَنِ القدُومِ أنَّ اللهَ تَعَالى أمرَ أنْ لا يتعرَّضَ للحتْفِ والبلاءِ، وإنْ كانَ لا نجاةَ مِن قدَرِ اللهِ إلَّا أنَّهُ مِن بابِ الحذَرِ الذِي شرعَهُ اللهُ، ولئلَّا يقُولَ القائلُ: لو لمْ أدخُلْ لمْ أمرَضْ، ولو لمْ يدخُلْ فُلانٌ لمْ يمُتْ، يعنِي أو يقول المقيمُ: لو خَرجْتُ لسلِمْتُ، ونحوِ ذلِكَ، فيقَعُ في اللَّو المنهِيِّ عنهُ(٥)، وبهذا يُجابُ عَنْ وجهِ نهيِهِ ﷺ عَن ذلِكَ معَ عِلمِهِ بأنَّ الآجالَ مُقدَّرةٌ محصُورةٌ، لا تتقدَّمُ ولا تتأخَّرُ عَن وقتِها(٦).

---

(١) في (ع): «لعينهم».

(٢) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة: ١٣). وانظر: «شرح الإلمام» لابن دقيق العيد (٢/ ٥٨٧).

(٣) «وليس هذا بمحل بسط الكلام على ذلك» ليس في (ع).

(٤) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٦/ ٢١٢).

(٥) روى مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدَّر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان».

(٦) انظر: «عارضة الأحوذي» لابن العربي (١/ ٣٩٨).

وقالَ بعضُهمْ(١): الحكمَةُ في النَّهيِ عنِ الفِرارِ لأنَّ الطَّاعُونَ إذا وقَعَ ببلدٍ عمَّ جميعَ مَن فيهِ بمداخَلةِ سببٍ، فلا يفيدُ الفرارُ منهُ إنْ كانَ أجلُهُ حضرَ، سواءٌ أقامَ أمْ رحَلَ، وكذا العكْسُ.

ومِن ثمَّ كانَ الأصحُّ عِندنا وعندَ الشَّافعيَّةِ: أنَّ تصرُّفاتِ الصَّحيحِ في البلَدِ الَّذي وقَعَ فيهِ الطَّاعُونُ كتصرُّفاتِ المريْضِ مَرضَ الموتِ، فلمَّا كانَتِ المفسَدةُ قدْ تعيَّنتْ ولا انفِكاكَ عَنها تعيَّنَتِ الإقامَةُ؛ لِمَا في الخُروجِ مِن العَبثِ الَّذي لا يليقُ بالعُقلاءِ.

وأيضًا فلو توارَدَ النَّاسُ عَلى الخروجِ لبقِيَ مَن وقَعَ بهِ عاجِزًا عَنِ الخُروجِ؛ فتضِيعُ مصالحُ المرضَى لفقْدِ مَن يشهَدُهمْ، والموتَى لفقْدِ مَن يجهِّزهُمْ، ولِمَا في خُروجِ الأقوياءِ عَلى السَّفرِ مِن كسرِ قُلوبِ مَن لا قوَّةَ لهُمْ عَلى ذلِكَ.

وقيلَ: إنَّ النَّهيَ عَنْ ذلِكَ تعبُّديٌّ لا يُعقَلُ مَعناهُ؛ لأنَّ الفِرارَ منَ المهالِكَ مأمُورٌ بِهِ، وقدْ نُهِيَ عَن هذا، فهوَ لسرٍّ فيهِ لا تُعلَمُ حَقيقَتُهُ.

*فائدةٌ: نقلَ أبو الحسَنِ المدائنيُّ: أنهُ قلَّ ما فرَّ أحدٌ منَ الطَّاعُونِ فسلِمَ(٢).

قالَ القاضِي تاجُ الدِّينِ بنُ السُّبكيِّ: وهَذا الذِي حكاهُ مجرَّبٌ، وليسَ ببعِيدٍ أنْ يجعَلَ اللهُ الفِرارَ منهُ [سببًا لِقِصَرِ العُمُرِ، وقدْ جاءَ في الكتابِ العزيزِ ما يُؤْخَذُ منه](٣) أنَّ الفِرارَ منَ الجِهادِ(٤) سببٌ في قِصرِ(٥) العمُرِ، قالَ اللهُ تَعالى:

---

(١) «بعضهم» ليس في (ع).

(٢) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٩/ ٤٢٦)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٦/ ٢١٤).

(٣) ما بين معكوفتين من «بذل الماعون».

(٤) «أن الفرار من الجهاد» ليس في (ع).

(٥) في (ع): «القصر».

﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، وحكَى أنَّ[١] والدَهُ استنبَطَ ذلِكَ مِن هذِهِ الآيةِ[٢].

وروى ابنُ سعدٍ في «الطَّبقاتِ» عَن هندٍ قالَتْ: خرجْنَا منَ الطَّاعونِ فِرارًا إلى العِراقِ، فكانَ جابرُ بنُ زيدٍ يأتِينا فيقُولُ: ما أقربَكُمْ ممَّن أرادَكُمْ[٣].

وروَى أبو نُعيمٍ في «الحليةِ» عَنْ شُريحٍ أنَّهُ كتَبَ إلى أخٍ لهُ وقدْ فرَّ منَ الطَّاعونِ: أمَّا بعدُ؛ فإنَّكَ والمكانَ الذِي أنْتَ فيهِ بعَينِ مَن لا يعجِزُهُ مَن طلَبَ، ولا يفُوتُهُ مَن هرَبَ، وإنَّكَ وأنا لعلَى بساطٍ واحِدٍ[٤].

وروَى الطَّحاويُّ ـ بسنَدٍ صحِيحٍ ـ عنْ زيدِ بنِ أسلَمَ عَنْ أبيهِ قالَ: قالَ عمَرُ: اللهُمَّ إنَّ النَّاسَ زعمُوا أني فرَرْتُ مِنَ الطَّاعونِ، وأنا أبرَأُ إليكَ مِن ذلِكَ[٥].

وحكِيَ عَنِ الإمامِ أحمَدَ أنَّهُ كانَ يقُولُ: الفارُّ منَ الطَّاعُونِ ممَّ يفرُّ؟ يفرُّ ممَّنْ هوَ آخذٌ بناصِيتِهِ، يحُولُ بينَهُ وبينَ قلبِهِ.

وقالَ ابنُ عَبدِ البرِّ: لمْ يبلُغني أنَّ أحدًا مِن أهلِ العلمِ فرَّ مِنَ الطَّاعونِ، إلَّا ما ذكَرَ المدائنيُّ أنَّ عليَّ بنَ زيدِ بنِ جَدعانَ هرَبَ مِنَ الطَّاعونِ إلى السيالَةِ خارِجَ البصرَةِ، فطُعِنَ بها فماتَ[٦].

---

(١) «أن» من (ع).

(٢) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٢٧٥).

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/ ١٨٠).

(٤) انظر: «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٤/ ١٣٦).

(٥) انظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٤/ ٣١١).

(٦) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٦/ ٢١٥).

وذكَرَ أيضًا أنَّ الطَّاعُونَ وقَعَ بمصرَ فخرَجَ عبدُ العزيزِ بنُ مَروانَ والِدُ الخلِيفةِ عمَرَ وهوَ أميرُ مصرَ حِينئذٍ إلى قرية يقَالُ لها: حلوانُ، فقدِمَ عَليهِ بها رسُولٌ مِن أخِيهِ عَبدِ الملِكِ، فقالَ لهُ: ما اسمُكَ؟ فقالَ: طالِبُ بنُ مُدركٍ، فقالَ عَبدُ العزيزِ: أوه ما أرانِي[1] راجِعًا إلى الفُسطاطِ، فمَاتَ بحلوانَ[2].

ولَمَّا وقَعَ في خِلافةِ عمرَ بنِ عبدِ العَزيزِ سألَهُ النَّاسُ أنْ يتنَحَّى عنِ الطَّاعونِ، وأخبرُوهُ أنَّ الخُلفاءَ قبلَهُ كانُوا يفعَلُونَ ذلِكَ، فلمَّا أكثرُوا عليهِ قالَ[3]: اللَّهُمَّ إنْ كنتَ تعلَمُ أني أخافُ غيرَ يومِ القِيامةِ فلا تُؤمِّنْ خَوفي[4].

وحجَّةُ القائلِينَ بالجوازِ بأنَّ ذلِكَ روِيَ عَن عُمرَ بنِ الخطَّابِ، وعَمرِو بنِ العاصِ، وأبي مُوسَى الأشعرِيِّ، وبالقِياسِ عَلى الفِرارِ منَ الأسَدِ، والعدُوِّ الذِي لا يقدِرُ عَلَى دفعِهِ، وبالقِياسِ عَلى الأرْضِ المستَوخمَةِ، والفِرارِ منَ المجذُومِ المأمورِ بِهِ في حديْثِ: «فرَّ منَ المجذُومِ فرارَكَ منَ الأسَدِ»[5].

روَى[6] الشَّيخانِ البُخاريُّ ومسلِمٌ: أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ رضِيَ اللهُ عنهُ خرَجَ إلى الشَّامِ، حتَّى إذا كانَ بِسَرْغَ[7] لقِيهُ أمراءُ الأجنَادِ،..........

(١) في (ع): «رآني».

(٢) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٦/ ٢١٦).

(٣) «قال» من (ع).

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٩٨).

(٥) رواه البخاري (٥٧٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) في هامش (ع): «مهم جدًا فلينظر».

(٧) سرغ: مدينة افتتحها أبو عبيدة وهي واليرموك والجابية متصلات، وبينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة، وقال الحازمي: هي أول الحجاز، وهي من منازل حاج الشام. انظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٨٤).

أبو[١] عُبيدَةَ بنُ الجرَّاحِ وأصحَابُهُ، فأخبرُوهُ أنَّ الوباءَ قدْ وقعَ بالشَّامِ، قالَ ابنُ عبَّاسٍ: فقالَ لي عمرُ بنُ الخطَّابِ: ادعُ لي المهاجِرينَ الأوَّلينَ، فدعَوتهُمْ، فاستشارَهُمْ وأخبرَهُمْ أنَّ الوباءَ قدْ وقَعَ بالشَّامِ، فاختلَفُوا؛ فقالَ بعضُهمْ: قدْ خرجْتَ لأمرِ اللهِ، ولا نرَى ترجِعُ عنهُ، وقالَ بعضُهمْ: معَكَ بقيَّةُ النَّاسِ، وأصحابُ رسُولِ اللهِ ﷺ، ولا نرَى أنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هذا الوباءِ. فقالَ عمَرُ: ارتفعُوا عنِّي، ثُّم قالَ: ادعُ لي الأنصارَ. فدعَوتهُمْ، فاستشَارهُمْ، فسلكُوا سَبيلَ المهاجِرينَ في الاختِلافِ، فقالَ: ارتفِعُوا عنِّي، ثمَّ قالَ: ادعُ لي مَن كانَ هاهُنا مِن مشيَخةِ قريشٍ مِن مُهاجرةِ الفتحِ، فدَعوتهُمْ فلَمْ يختَلِفْ عليهِ رجُلانِ، فقَالُوا: نرَى أنْ ترجِعَ بالنَّاسِ ولا تُقدِمَهمْ عَلى هذا الوباءِ، فنادَى عمرُ في النَّاسِ: إني مُصبِحٌ عَلى ظَهْرٍ فأصبَحُوا عليهِ، فقالَ أبو عُبَيدةَ وهوَ إذْ ذاكَ أميرُ الشَّامِ: أفِرارًا مِن قدَرِ اللهِ؟! فقالَ عمرُ: لو غيرَكَ قالها يا أبا عُبيدَةَ! وكانَ عمَرُ يكرَهُ خِلافَهُ، نعَمْ نفِرُّ مِن قدَرِ اللهِ إلى قدَرِ اللهِ، أرأيتَ لو كانَ لكَ إبلٌ كثِيرةٌ فهبَطَتْ وادِيًا لهُ عُدْوتانِ ـ أي: جانِبانِ ـ أحدُهما خَصْبةٌ والأُخرَى جَدْبَةٌ، أرأيْتَ إنْ رعَيْتَ الخَصبةَ رعَيتَها بقدَرِ اللهِ، وإنْ رعَيْتَ الجَدْبةَ رعَيتَها بقدَرِ اللهِ.

قالَ: فجاءَ عبدُ الرَّحمَنِ بنُ عوفٍ ـ وكانَ مُتغيِّبًا في بعضِ حاجتِهِ ـ فقالَ: إنَّ عِندِي مِن هَذا لعِلمًا: سمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقُولُ: «إذا سمِعتُمْ بهِ بأرْضٍ فلا تقدِمُوا عَليهِ، وإذا وقَعَ بأرضٍ وأنتُمْ بها فلا تخرجُوا فرارًا منهُ»، قالَ: فحمِدَ اللهَ عمَرُ، ثمَّ انصرَفَ[٢].

وروَى الإمامُ أحمَدُ: أنَّ مُعاذًا لَمَّا طُعِنَ وماتَ استخلَفَ عَلى النَّاسِ عَمرَو بنَ العاصِ، فقامَ خَطِيبًا فقالَ: أيُّها النَّاسُ! إنَّ هذا الوجَعَ إذا وقَعَ، فإنَّما يشتَعِلُ اشتِعالَ

---

(١) في (ل) و(ع): «وأبو»، والمثبت من مصدري التخريج.

(٢) رواه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩).

النَّارِ، فتَحيَّلُوا منهُ في الجبالِ. وفي لفظٍ قالَ: إنَّ هَذا الطَّاعُونَ رجسٌ فتفرَّقُوا مِنهُ[١] في هذِهِ الشِّعابِ وفي هذِهِ الأودِيَةِ، فقالَ لهُ أبو واثلَةَ الهُذَليُّ: كذبْتَ واللهِ، لقَدْ صحِبْتُ رسُولَ اللهِ ﷺ، وأنتَ شرٌّ مِن حِماري هَذا، فقالَ: واللهِ ما أردُّ عَليكَ ما تقُولُ. وايمُ اللهِ لا نُقيمُ عَليهِ. ثمَّ خرَجَ فخرَجَ[٢] النَّاسُ وتفرَّقُوا عنهُ، ورفعَهُ اللهُ عنهُمْ، قالَ: فبلَغَ ذلكَ عمرَ بنَ الخطَّابِ، فواللهِ ما كرِهَهُ[٣].

وروَى الإمامُ أحمدُ، والطَّبرانيُّ: أنَّ عَمرَو بنَ العاصِ قالَ في الطَّاعونِ في آخرِ خُطبةٍ خطَبَ النَّاسَ: إنَّ هذا رِجزٌ مثلُ السَّيلِ[٤] مَن تنكَّبَهُ أخطَأَهُ، ومِثلُ النَّارِ مَن تنكَّبَها أخطأَها، ومَن أقامَ أحرقتْهُ[٥].

وعَن طارقِ بنِ شِهابٍ قالَ: كنَّا نتحدَّثُ إلى أبي مُوسَى الأشعَريِّ وهوَ في دارِهِ بالكُوفةِ، فقالَ لنا: وقدْ وقَعَ الطَّاعونُ، لا عليكُمْ أنْ تَنزَّهوا عَنْ هذِهِ القَريةِ، فتَخرُجوا في فسِيحِ بلادِكُمْ ونُزَهِها حتَّى يُرفَعَ هذا الوباءُ، فإنِّي سأُخبركُمْ بما يُكرَهُ مِن ذلِكَ؛ أنْ يَظُنَّ مَن خرَجَ أنَّهُ لو أقامَ[٦] فأصَابهُ ذلِكَ أنَّهُ[٧] لو خرَجَ لم يُصبْهُ، فإذا لمْ يظُنَّ هذا المسلِمُ فلا عَليهِ أنْ يخرُجَ أو يتنزَّهُ عنهُ.

---

(١) في (ع): «عنه».

(٢) في (ع): «وخرج».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٩٧). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١٦): رواه أحمد، وشهر فيه كلام، وشيخه لم يسمَّ.

(٤) في (ل) و(ع): «السير»، والمثبت من «مسند الإمام أحمد».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٧٥٦) واللفظ له، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٢١٠). وصحح سنده ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ١٨٧).

(٦) زاد في (ع): «مات يظن أن من أقام».

(٧) «أنه» ليس في (ع).

ثـمَّ ذكَـرَ قضيَّـةَ أبـي عُبيـدَةَ معَ عمـرَ رضِـيَ اللهُ عنـهُ لَمَّا أرسَـلَ في طلَبـهِ، فقالَ أبـو عُبيـدَةَ: إنـي في جُندٍ منَ المسـلِمينَ لا أجِدُ في نفسِـي رغبـةً عنهُمْ، فلسْـتُ أريدُ فِراقهُـمْ حتَّى يقضِـيَ اللهُ فيَّ وفيهِمْ قضـاءَهُ(١).

وعَن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ قالَ: بُعِثَ الزُّبيرُ إلى مصرَ فقيلَ لهُ: إنَّ بها الطَّاعُونَ، فقالَ: إنما جِئْنا للطَّعنِ والطَّاعُونِ(٢).

والظَّاهِرُ أنْ يقالَ(٣): إنَّ الموقِنَ بالقدَرِ إذا خرَجَ لدفْعِ(٤) مَلامةِ النَّفسِ مُوقنًا أنَّهُ لا يُصيبُهُ إلَّا ما كُتبَ لهُ أنَّهُ لا إثمَ عَليهِ حِينئذٍ.

وأُجيبَ: أنَّ رجُوعَ عمَرَ في قصَّتهِ لمْ يكُنْ فرارًا منِ الطَّاعُونِ، بلْ هوَ بمنزِلةِ مَنْ قصَدَ دُخولَ دارٍ فرَأى بها حَرِيقًا تعذَّرَ طفيُهُ، فعدَلَ عَنْ دُخولِها لئلَّا يُصيبَهُ، فهوَ من اجتنابِ المهالِكَ، وهوَ مأمُورٌ بِهِ معَ أنهُ في الحقِيقةِ إنَّما رجَعَ للخَبرِ(٥).

وأمَّا عَمرُو بنُ العاصِ فقَدْ كذَّبهُ شُرَحْبِيلُ بنُ حَسنَةَ ومُعاذُ بنُ جبَلٍ، فصَدَّقَهما(٦) عَمرٌو عَلَى ذلِكَ(٧).

---

(١) رواه الطبري في «تاريخه» (٢/ ٤٨٨)، وعزاه ابن حجر في «بذل الماعون» (ص٢٧٠) إلى ابن عساكر في «تاريخه»، وقال: وهذا حديث في إسناده من لا يعرف، ولكن جاء من وجه آخر عن أبي موسى لا بأس به. وذكره.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٦٢٦)، وعبد الله بن الإمام أحمد في «الزهد» (٧٧٦).

(٣) «أن يقال» ليس في (ع).

(٤) في (ع): «يرفع».

(٥) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٢٨٣).

(٦) في (ع): «وصدقهما».

(٧) تقدم تخريج حديثهما في هذا السؤال.

وأُجيبَ عَن إشكَالِ قياسِ الفِرارِ مِنَ الأسدِ والعدُوِّ بأنَّهُ قِياسٌ معَ وجُودِ الفارِقِ؛ إذ الوقُوفُ للأسَدَ لم يُنهَ عَنهُ صَرِيحًا بلْ داخِلٌ في النَّهي عَنِ الإلْقاءِ إلى الهلاكِ، والفِرارُ منَ الطَّاعونِ نهِيَ عنهُ صَرِيحًا، وكذلِكَ يُقالُ في الأرْضِ المستَوخمَةِ.

وأُجيبَ عنِ الأمرِ بالفِرارِ منَ المجذُومِ أنَّهُ شفَقةٌ منهُ ﷺ على أُمَّتِهِ، وخَشيةَ أنْ يُصيبَ مَن تقرَّبَ منهُ الجُذامُ، فيسبِقَ إلى قلْبِ بعضِهِمْ أنَّ الجُذامَ يعدِي، وقدْ نفَى العدْوى بقولِهِ ردًّا علَى مَن أثبَتَها: «فمَن أعدَى الأوَّلَ؟»(١)، وبقَولِهِ: «لا عدْوَى»(٢)، وبقولِهِ: «إنهُ لا يعدِي شَيءٌ شَيئًا»(٣).

* * *

(١) رواه البخاري (٥٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هو أول الحديث السابق، ولفظ البخاري: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة». فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال إبلي، تكون في الرمل كأنها الظباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها؟ فقال: «فمن أعدى الأول؟».

(٣) رواه الترمذي (٢١٤٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

[السُّؤالُ العاشرُ]

وأمَّا السُّؤالُ العاشِرُ: وهوَ هلِ الميتُ بالطَّاعونِ شَهيدٌ مِن برٍّ وفاجرٍ ولو مُصرًّا عَلى الكبائرِ؟ وهلْ يأمَنُ فِتنةَ القبرِ، وهلْ كذلِكَ مَن ماتَ في أيامِ الطَّاعونِ وإنْ ماتَ بغَيرِه؟

فالجوابُ: نعَمْ؛ هوَ(١) شَهيدٌ، وظاهِرُ عُمومِ الأحادِيثِ دُخولُ كلِّ مُسلمٍ ولو فاسِقًا مُرتكِبًا للكبائرِ، ورجَّحَ طائفَةٌ منَ العلَماءِ، وأنهُ يأمَنُ فِتنةَ القبرِ قِياسًا عَلَى شَهيدِ المعركَةِ.

روَى إمامُنا أحمَدُ، والبُخارِيُّ، ومُسلمٌ عَن أنسٍ رضِيَ اللهُ عنهُ عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «الطَّاعُونُ شَهادةٌ لكُلِّ مسلِمٍ»(٢).

وروَى ابنُ سعدٍ(٣) عَن حَفصةَ بنتِ سِيرينَ قالَتْ: سَألني أنسُ بنُ مالِكٍ: بأيِّ شيءٍ تحبِّينَ تموتِينَ؟ قلتُ: بالطَّاعُونِ. قالَ: إنهُ شَهادةٌ لكُلِّ مسلِمٍ(٤).

وروَى الشَّيخانِ البُخارِيُّ ومسلِمٌ عَنْ أبي هرَيرةَ رضِيَ اللهُ عَنهُ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «المطعُونُ شَهيدٌ»، وفي لفظٍ لمسلِمٍ عنهُ: «مَن ماتَ في الطَّاعُونِ فهوَ شهيدٌ»، وفي لفظٍ لأحمدَ عَنهُ: «الطَّاعونُ شَهادةٌ»(٥).

وقدْ ورَدَ ذلكَ أيضًا مِن حدِيثِ عائشَةَ أخرجَهُ الطَّيالِسِيُّ(٦)، ومِن حَديثِ سَعدٍ

---

(١) «هو» من (ع).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٥١٩)، والبخاري (٢٨٣٠)، ومسلم (١٩١٦).

(٣) في (ل): «سعيد» وهو خطأ.

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ٤٨٤).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٨٠٩٢)، والبخاري (٢٨٢٩)، ومسلم (١٩١٥).

(٦) رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٥٣١)، ولفظه: عن عائشة، قالت: «الطعين =

أخرجَهُ ابنُ أبي شَيبةَ[١]، ومِن حَديثِ جَابرِ بنِ عَتيكٍ أخرجَهُ مالكٌ في «الموطَّأ» وأبو داودَ والحاكِمُ[٢]، ومِن حدِيثِ عِبادةَ بنِ الصَّامتِ أخرجَهُ مالكٌ[٣] وأحمَدُ والبزَّارُ[٤]، ومِن حدِيثِ عَبدِ اللهِ بنِ رواحَةَ أخرجَهُ الطَّبرانيُّ[٥]، ومِن حدِيثِ عُقبةَ بنِ عامرٍ

= والمجنوب والنفساء والبطن شهادة».

(١) لم أقف عليه في «مصنف ابن أبي شيبة»، وقد روى عبد بن حميد في «مسنده» (١٥٤)، والبزار في «مسنده» (١١٩١) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قالَ: «تستشهدون بالقتل والطَّاعون والغرق والبطن وموت المرأة جمعاً موتُها في نفاسها». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٠١): رواه البزار ورجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٣٣)، وأبو داود (٣١١١)، والنسائي (١٨٤٦)، وابن ماجه (٢٨٠٣)، والحاكم في «المستدرك» (١٣٠٠) وصححه. ولفظ أبي داود: قال رسول الله ﷺ: «الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله: المطعون شهيد...».

(٣) لم أقف عليه في «الموطأ»، ويدل كلام ابن حجر أن مالك لم يروه، قال ابن حجر في «بذل الماعون» (ص١٨٢) ولرواية مالك ـ يقصد لحديث جابر بن عتيك السابق ـ شاهد من حديث عبادة بن الصامت ـ وذكر الاختلاف بين الروايتين، ثم قال: ـ أخرجه أحمد والبزار والطبراني بأسانيد بعضها حسن، وفي بعضها أن عبادة بن الصامت عن عبد الله بن رواحة.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٦٨٤)، والبزار في «مسنده» (٢٦٩٢). ولفظ البزار: عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: عادني رسول الله ﷺ وأنا مريض في أناس من الأنصار، فقال رسول الله ﷺ: «هل تدرون ما الشهيد؟»، فسكتوا، فقلت: ومن يدري من الشهيد؟ فقلت لامرأتي: أسنديني فأسندتني، فقلت: الشهيد من أسلم، ثم هاجر، ثم قتل في سبيل الله فهو شهيد، فقال: «إن شهداء أمتي إذًا لقليل، القتل في سبيل الله شهادة، والبطن شهادة...»).

(٥) رواه الطبراني كما في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٠٠)، وكذا أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٥٨٣)، والإمام أحمد في «المسند» (١٧٧٩٧)، والشاشي في «مسنده» (٣/ ٢٠٩)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣٥٤).

أخرجَهُ النَّسائيُّ(١)، ومِن حديثِ رَبيعِ الأنصاريِّ أخرجَهُ الطَّبرانيُّ(٢).

وروَى الإمامُ أحمَدُ، والنسَائيُّ ـ بسنَدٍ صَحيحٍ ـ عنِ العِرباضِ بنِ سارِيَةَ: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «يختَصِمُ الشُّهداءُ والمتَوفونَ في الطَّاعُونِ، فيقولُ الشُّهداءُ: إخْوانُنا قُتِلوا كما قُتِلنا، ويقُولُ المتوفُّونَ عَلى فرُشُهِمْ: إخْوانُنا ماتُوا على فرُشِهِمْ كما مِتنا، فيقُولُ اللهُ: انظُرُوا إلى جراحِهِمْ فإنْ أشبَهتْ جِراحَ المقتُولينَ فإنهُمْ مِنهُمْ، فإذا جَراحتُهُمْ أشبَهتْ جَراحتَهَمْ»(٣).

وروَى الإمامُ أحمَدُ ـ بسندٍ حسنٍ ـ عَن عُتبَةَ بنِ عَبدِ السُّلميِّ، عَنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «يأتي الشُّهَداءُ والمتَوفُّونَ بالطَّاعونِ، فيقُولُ أصحَابُ الطَّاعونِ: نحْنُ شُهداءُ، فيُقالُ: انظُروا فإنْ كانَتْ جِراحتُهُمْ كجِراحِ الشُّهداءِ تسِيلُ دَمًا، وريحُهمْ كريحِ المسْكِ فهُمْ شُهداءُ؛ فيجِدُونهُمْ كذلِكَ»(٤).

فثبَتَ بهذِهِ الأحادِيثِ أنَّ الموتَ بالطَّاعونِ شَهادةٌ للمُسلِمِ.

قالَ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ: وقَعَ لي تردُّدٌ في الفاسِقِ ما حُكمُهُ، وهوَ مُرتكِبُ الكَبيرةِ إذا هجَمَ عَليهِ الطَّاعُونُ وهوَ مُصرٌّ، فيحتَمِلُ أنْ يقَالَ: لا يكرَّمُ بدرجَةِ الشَّهادةِ لِمَا

---

(١) رواه النسائي (٣١٦٣)، ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «خمس من قبض في شيء منهن فهو شهيد: المقتول في سبيل الله شهيد، والغرق في سبيل الله شهيد، والمبطون في سبيل الله شهيد، والمطعون في سبيل الله شهيد، والنفساء في سبيل الله شهيد».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٦٠٧)، في حديث وفيه: «إن الطعن والطاعون شهادة». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٠٠): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧١٥٩)، والنسائي (٣١٦٤).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٥١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١١٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١٤): رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه إسماعيل بن عياش، وفيه كلام، وحديثه عن أهل الشام مقبول، وهذا منه.

هوَ مُلتبِسٌ بهِ، ويحتَمِلُ أنْ يقالَ: بلْ تحصُلُ لهُ لإطلاقِ الأخبارِ خُصوصًا قولُه ﷺ في «الصَّحِيحَينِ»: «الطَّاعُونُ شهادَةٌ لكلِّ مُسلِمٍ»(١)، لكنَّهُ لا يُساوِي مَرتبةَ المسلِمِ غَيرِ الفاسِقِ، وبالقِياسِ عَلَى شهيدِ المعركَةِ فإنَّهُ يُحكَمُ لهُ بالشَّهادةِ، ولو كانَتْ عَليهِ ذنوبٌ كثِيرةٌ ولمْ يتُبْ مِنها، إلَّا تَبعاتِ الآدَميينَ لحديثِ: «إنَّ الشَّهيدَ يُغفرُ لهُ كلُّ ذنبٍ إلا الدَّينَ»(٢) وسائرُ التبِعاتِ في مَعناهُ، انتَهى(٣).

قالَ السُّيوطيُّ عَن هذا الاحتِمالِ الأخيرِ القائلِ بالتَّعمِيمِ: وهوَ الصَّوابُ(٤).

فائدةٌ: روَى الإمامُ أحمَدُ، والبُخارِيُّ، والنَّسائيُّ عَن عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها قالَتْ: سألْتُ رسُولَ اللهِ ﷺ عنِ الطَّاعونِ، فأخبرَني أنَّهُ: «كانَ عَذابًا يبعَثُهُ اللهُ علَى مَن يشَاءُ، وأنَّ اللهَ جعلَهُ رحمةً للمُؤمنِين، فليسَ مِن أحدٍ يقَعُ في الطَّاعُونِ، فيمكُثُ في بلَدِهِ صابرًا محتَسِبًا يعلَمُ أنهُ لا يصِيبُهُ إلا ما كَتبَ اللهُ لهُ إلَّا كُتِبَ له مثلُ أجرِ شهيدٍ»(٥).

قالَ ابنُ حجَرٍ: مُقتضَى هذا الحدِيثِ أنَّ أجرَ الشَّهيدِ إنما يُكتَبُ لمَنْ لمْ يخرُجْ منَ البلَدِ الذِي يقَعُ بِهِ الطَّاعُونُ، وأنْ يكُونَ في حالِ إقامَتِهِ قاصِدًا بذلِكَ ثوابَ اللهِ راجِيًا صِدقَ مَوعُودِهِ، وأنْ يكُونَ عارِفًا أنَّهُ(٦) إنْ وقَعَ لهُ فهوَ بتقدِيرِ اللهِ، وأنْ يكُونَ

---

(١) رواه البخاري (٢٨٣٠)، ومسلم (١٩١٦) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (١٨٨٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص١٤٥).

(٤) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة: ١٠).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٣٥٨)، والبخاري (٣٤٧٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٤٨٥).

(٦) «أنه» من (ع).

غيرَ مُتضجِّرٍ بهِ لو وقَعَ، وأنْ يعتَمِدَ عَلى ربِّهِ في حالَتي صحَّتِهِ وعافِيتِهِ، فمنِ اتَّصفَ بهذِهِ الصفَاتِ فمَاتَ بغَيرِ الطاعُونِ فإنَّ ظاهِرَ الحدِيثِ أنهُ يحصُلُ لهُ أجرُ الشهِيدِ، ويكونُ كمَنْ خرَجَ مِن بيتِهِ عَلَى نيَّةِ الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ بشرطِهِ فمَات بسببٍ آخرَ غيرِ القتلِ، فإنَّ لهُ أجرَ الشَّهيدِ كما ورَدَ بِهِ الحدِيثُ، ويؤيِّدهُ هُنا رِوايةُ: «ومَن ماتَ في الطَّاعونِ فهوَ شهيدٌ»[1] ولمْ يقُلْ: بالطَّاعونِ[2].

قالَ: وكذا لو وُجِدتْ هذِهِ الصِّفاتُ ثمَّ ماتَ بعدَ انقضَاءِ زمَنِ الطَّاعونِ فإنَّ ظاهِرَ الحديث أيضًا أنَّه شهيدٌ، ونيَّةُ المؤمِنِ أبلَغُ مِن عمَلِهِ، قالَ: وأمَّا مَن لمْ يتصِفْ بالصِّفاتِ المذكُورةِ، فإنَّ مفهُومَ الحديثِ أنَّهُ لا يكُونُ شَهِيدًا وإنْ ماتَ بالطَّاعُونِ، انتَهى[3].

قلتُ: نفيُهُ الشَّهادةَ وإنْ ماتَ بالطَّاعونِ فيهِ نظَرٌ، فإنَّ المنفِيَّ في هذا الحَديثِ[4] إنَّما هو كونُ لهُ أجرُ شهيدٍ، وإلَّا فالميِّتُ بالطَّاعُونِ شَهيدٌ قَطعًا للأحادِيثِ السَّابقةِ، فتأمَّلْ.

قالَ ابنُ حجَرٍ: وما يُستفَادُ مِن هَذا الحدِيثِ أيضًا أنَّ الصَّابِرَ في الطَّاعونِ المتَّصِفَ بالصِّفاتِ المذكُورةِ يأمَنُ فتَّاني القَبرِ؛ لأنهُ نظِيرُ المرابطِ في سَبيلِ اللهِ، وقدْ صحَّ ذلكَ في المرابطِ كما في حَديثِ مُسلمٍ[5] وغيرِهِ[6].

---

(١) رواه مسلم (١٩١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٢٠٠).

(٣) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٤) في (ع): «هنا» بدل «في هذا الحديث».

(٥) يشير إلى الحديث الذي رواه مسلم (١٩١٣) عن سلمان رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمله، وأجري عليه رزقه، وأمن الفتّان».

(٦) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٢٠٢).

قالَ السُّيوطيُّ: هذا تصرِيحٌ مِن شَيخِ الإسْلامِ ابنِ حجَرٍ بأنَّ الصَّابرَ في الطَّاعونِ إذا ماتَ بغيرِ الطَّاعُونِ يُوقَى فِتنةَ القَبرِ - أي: لا يُسأَلُ[1] - كالمرابِطِ، فيكُونُ الميتُ بالطَّاعونِ أَولى بذلِكَ، وإنَّما سكَتَ عنهُ للعلْمِ بهِ، فإنَّ كونَهُ شهيدًا يقتَضِي ذلِكَ، كَمَا صرَّحَ الحديثُ بذلِكَ في شَهيدِ المعركَةِ.

قالَ: وصرَّحَ القُرطبيُّ بأنَّ الشَّهادَةَ مِن حيثُ هيَ مُقتضيَةٌ لذلِكَ، وقدْ توقَّفَ جماعَةٌ مِن أهلِ العصْرِ في كونِ المطْعُونِ يأمَنُ فتنَةَ القَبرِ، ولا عبرَةَ بتوقُّفِهِمْ.

وأعجَبُ مِن ذلِكَ مَن ظنَّ أنَّ شهيدَ المعركَةِ يُفتنُ في قبرِهِ، وهوَ مخالِفٌ للنصُوصِ والإجماعِ، واللهُ أعلَمُ[2].

***

---

(١) «أي لا يسأل» من (ع).

(٢) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة: ٨).

[السُّؤالُ الحادي عشَرَ]

وأمَّا السُّؤالُ الحادِي عشَرَ: وهوَ كمْ عدَدُ الشُّهداءِ؟ وكمْ أقسَامهُمْ؟ وما أحكامُهمْ؟ ومَن شهِيدُ الدُّنيا والآخرَةِ؟ ومَن شهِيدُ الدُّنيا فقَطْ؟ ومَن شهِيدُ الآخرَةِ فقَطْ؟ ولمَ سمِّيَ الشَّهيدُ شَهِيدًا؟

فالجَوابُ: إنَّ عدَدَ الشُّهداءِ كثيرٌ نحوُ ثلاثٍ وعِشرينَ، كما أخَذَ الأئمَّةُ ذلِكَ مِن مجمُوعِ أحادِيثَ مُتفرِّقةٍ، وهم(١): المقتُولُ في سَبيلِ اللهِ، والمقتُولُ ظُلمًا، والمطعُونُ، والمبطُونُ، والغرِيقُ، والشَّرِيقُ، والحرِيقُ، واللَّديغُ، وفريسُ السَّبُعِ، وصاحَبُ الهدْمِ، وذاتِ الجنْبِ(٢)، والسِّلِّ، واللَّقوةِ(٣)، والصَّابرُ بالطَّاعونِ، والمتردِّي من شاهقٍ، أو عَنْ دابَّةٍ، والميْتُ في سَبيلِ اللهِ، والمرابِطُ، وطالِبُ الشَّهادةِ بصدْقِ نيَّةٍ، والمجنُونُ، والنُّفساءُ، ذكَرَ ذلِكَ كلَّهُ أئمَّتُنا الفُقهاءُ.

قالُوا: ومِن أغرَبِها مَوتُ الغريبِ. قالوا(٤): وأغرَبُ منهُ مَوتُ عاشِقٍ عفَّ وكتَمَ.

---

(١) في (ل): «وهو».

(٢) ذات الجنب: علة صعبة، تأخذ في الجنب، وهي قرحة قبيحة تثقب البطن. وعرفوه حديثًا فقالوا: التهاب في الغشاء المحيط بالرّئة يسبّب سُعالًا، وحمّى ونخسًا في الجنب يزداد عند التَّنفُّس. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١١/ ٨٤)، و«معجم اللغة العربية المعاصرة» (١/ ١٠٨).

(٣) اللقوة: مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه. وبيّنوه بشكل أكثر وضوحًا فقالوا: مرض ينجذب به شق الوجه إلى جهة غير طبعية فيخرج النفحة والبزق من جانب واحد ولا يحسن التقاء الشفتين ولا ينطبق إحدى العينين. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/ ٢٦٨)، و«كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» (٢/ ١٤١٣).

(٤) «قالوا» من (ع).

ويدلُّ للشَّهادةِ ما رواهُ ابنُ ماجَهْ بإسنَادٍ ضَعيفٍ، والدَّارَقطنيُّ وصحَّحهُ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عَنهُما عنِ النَّبيِّ ﷺ: «موتُ الغريْبِ شهادَةٌ»(١).

وقولُهُ ﷺ: «مَن عشِقَ وعفَّ وكتَمَ فماتَ ماتَ شَهِيدًا»، فهذا الحدِيثُ وإنْ ضعَّفهُ بعضُهمْ باعتِبارِ بعضِ طُرقِهِ فقدْ صحَّ باعتِبارِ بعْضِ(٢) طُرقٍ أُخرَى(٣).

وفي حَديثِ البخاريِّ: «الشُّهداءُ خمسةٌ؛ المطعُونُ، والمبطُونُ، والغَريقُ، وصاحِبُ الهدْمِ، والشَّهيدُ في سَبيلِ اللهِ»(٤).

وفي حَديثٍ آخَرَ: «مَن قُتلَ في سَبيلِ اللهِ فهوَ شَهيدٌ، ومَن ماتَ في سَبيلِ اللهِ فهوَ شهيدٌ، ومَن ماتَ في الطَّاعونِ فهوَ شهيدٌ، ومن ماتَ بالبطْنِ فهوَ شهيدٌ، والغَريقُ شهيدٌ»(٥).

---

(١) رواه ابن ماجه (١٦١٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وصححه الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٣٦٧). قال ابن حجر في «بذل الماعون» (ص١٨٥): سنده واه. وانظر: «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٨٣).

(٢) «بعض» من (ع).

(٣) رواه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (١٠٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وهذا الحديث تكلم فيه الحفاظ، فعده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وأنكره الحاكم وابن عدي والبيهقي وابن طاهر، وضعفه ابن حجر، وشدد فيه ابن قيم الجوزية وعده من الكذب، وصوب كونه من كلام ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا عليه، وغلط بعض الرواة في رفعه. انظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي (٢/ ٢٨٥)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٢٨٣)، و«الجواب الكافي» لابن القيم (ص٢٤٢).

(٤) رواه البخاري (٢٨٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) رواه مسلم (١٩١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ورَوَى الإمامُ أحمدُ بدَلَ: «مَن ماتَ في سَبيلِ اللهِ»: «النُّفَسَاءَ»[١].

وزادَ في رِوايةٍ: «الخارَّ عَنْ دابَّتِهِ، وصاحِبَ الحرِيقِ، والمجنُوبَ»[٢]؛ يَعني: الميتَ بذاتِ الجنْبِ.

وذكَرَ عُبادةُ بنُ الصَّامتِ بدَلَ «المجنُوبِ»: «صاحِبَ السِّلِّ»[٣].

وزادَ الطَّبرانيُّ: «اللَّدِيغُ والشَّرِيقُ[٤]، والذِي يفترِسُهُ السَّبُعُ»[٥].

وابنُ حبَّانَ: «مَن ماتَ مُرابطًا»[٦].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٨٠٩٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٩٦٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، لكن ليس فيه: «صاحب الحريق». وذكر «صاحب الحريق» في حديث جابر بن عتيك، رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٥٣)، وأبو داود (٣١١١).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٩٩٨). قال محققو «المسند»: في جميع نسخ المسند: «السيل»، وهو يوافق معنى الغريق، لكن قيده الحافظ في «الفتح» (٦/ ٤٣): والسِّلّ: بكسر المهملة وتشديد اللام. يعني ذاك المرض المعروف، فلعله يندرج حينئذ مع من مات بالطاعون.

(٤) الشَّريق: الذي يموت بشرقة الماء ونحوه.

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٨٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٤٥٦): رواه الطبراني، وفيه عمرو بن عطية بن الحارث الوادعي، وهو ضعيف.

(٦) كذا عزاه ابن حجر في «بذل الماعون» (ص١٨٤) لابن حبان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولم أقف عليه في «صحيحه»، ولا في «موارد الظمآن». والحديث رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٦٢٢)، ورواه ابن ماجه (١٦١٥) لكن بلفظ: «مريضًا» بدل «مرابطًا» وعده بعضهم تصحيفًا. ورواه ابن أبي عاصم في «الجهاد» (٣١٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. والطبراني في «المعجم الكبير» (٦١٧٩) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه.

وحدِيثُ التِّرمِذِيِّ: «مَن قُتلَ دُونَ مالِهِ فهُوَ شهيدٌ»(١).

وحدِيثُ مسلِمٍ: «مَن طلبَ الشَّهادةَ صادِقًا أُعْطِيَها»(٢).

وحدِيثُ الحاكِمِ: «مَن سأَلَ اللهَ الشَّهادةَ بصدْقٍ بلَّغهُ اللهُ منازِلَ الشُّهداءِ، وإنْ ماتَ عَلَى فراشِهِ»(٣).

وفي حديثِ الإمامِ أحمَدَ عنِ ابنِ مَسعودٍ يرفعُهُ: «إنَّ أكثَرَ شهداءِ أُمَّتي لأَصحَابُ الفُرشِ»(٤).

وقدْ تتعدَّدُ الشَّهادةُ للشَّخصِ الواحِدِ، كمَنْ طُعِنَتْ غَريبةً نُفساءَ ولُدغَتْ.

وأمَّا أقسامُ الشُّهداءِ فثلاثةٌ: شَهِيدُ الدُّنيا والآخِرةِ، وشَهِيدُ الدُّنيا فقَطْ، وشهِيدُ الآخِرةِ فقطْ.

فأمَّا شهِيدُ الدُّنيا والآخرةِ: فهوَ مَن قاتَلَ في سَبيلِ اللهِ لتكُونَ كلِمةُ اللهِ هيَ العُليا، ثمَّ قُتلَ في حَربِ الكفَّارِ، فهذا باتِّفاقِ المذاهِبِ الأربعَةِ لهُ حكْمُ الشُّهداءِ في ثوابِ الآخِرةِ، وفي أحكَامِ الدُّنيا في أنَّهُ لا يغسَّلُ، ولا يُكفَّنُ، ولا يُصلَّى عليهِ، ويُدفَنُ

(١) رواه الترمذي (١٤١٨) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه. وكذا أبو داود (٤٧٧٢)، والنسائي (٤٠٩٥)، وابن ماجه (٢٥٨٠).
ورواه البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١)، والترمذي (١٤١٩) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) رواه مسلم (١٩٠٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم (١٩٠٩) من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه. وكذا الحاكم في «المستدرك» (٢٤١٢) كما ذكر المصنف.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٧٧٢). قال ابن حجر في «بذل الماعون» (ص١٨٨): وسنده جيد.

في ثِيابِهِ التي قُتِلَ فيها، ومِثلهُ المقتُولُ ظُلْمًا عِندنا وعندَ الحنفيَّةِ، خِلافًا للمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ.

وأمَّا شهيدُ الدُّنيا فقَطْ: فهوَ مَن قاتَلَ رياءً وسُمعةً، أو غَلَّ في الغَنيمَةِ، أو فرَّ منَ الزَّحْفِ ونحوَهُ ممَّنْ وردَتِ الآثارُ[١] بنفْيِ تسمِيتِهِ شَهيدًا إذا قُتِلَ في حرْبِ الكفَّارِ، فهذا لهُ حُكمُ الشُّهداءِ في الدُّنيا، مِنْ حيثُ إنَّهُ لا يغسَّلُ ولا يكفَّنُ ولا يُصلَّى عليهِ، ويدفَنُ بثِيابِهِ، وليسَ لهُ ثوابهُمْ الكامِلُ في الآخرَةِ[٢]، بلْ ربَّما يأثَمُ؛ لحدِيثِ التِّرمِذِيِّ وحسنَّهُ، والحاكِمِ وصحَّحهُ، عَن أبي هُريرَةَ رضِيَ اللهُ عنهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ، وذكَرَ فيهِ القارِئَ آناءَ اللَّيلِ وأطرافَ النَّهارِ ليُقالَ: فلانٌ قارِئٌ، والمتصَدِّقَ ليُقالَ: فلانٌ جَوادٌ، ثمَّ قالَ: «ويؤتَى بالَّذِي قُتِلَ في سَبيلِ اللهِ فيقُولُ اللهُ: في ماذا قُتِلْتَ؟ فيقُولُ: أُمِرْتُ بالجهَادِ في سبيلِكَ يا ربِّ! فقاتَلْتُ حتَّى قُتِلْتُ، فيقُولُ اللهُ لهُ: كذَبْتَ، وتقُولُ الملائكَةُ: كذبْتَ، فيقُولُ اللهُ: بلْ أردْتَ أنْ يُقالَ[٣]: فلانٌ جَريءٌ، فقدْ قيلَ ذلِكَ، فأولئكَ الثَّلاثةُ أوَّلُ خلْقِ اللهِ تُسعَّرُ بِهِمُ النَّارُ يومَ القيامَةِ»[٤].

وأمَّا شهِيدُ الآخِرةِ فقَطْ: فهُوَ الشَّهيدُ في الثَّوابِ دُونَ أحكامِ الدُّنيا كالمطْعُونِ، والمبطُونِ، والغرِيقِ، والحَريقِ، واللَّديغِ، والنُّفساءِ، وبقيَّةِ الشُّهداءِ المتقدِّمِ ذِكرهُمْ[٥] ممَّنْ وردَتِ الأحادِيثُ الصَّحيحةُ بتسمِيتِهِ شَهيدًا، فهذا مِن حيثُ أحكامُ الدُّنيا يُغسَّلُ

---

(١) في (ع): «الأحاديث».

(٢) «الكامل في الآخرة» ليس في (ع).

(٣) في (ع): «ليقال» بدل «أن يقال».

(٤) رواه مسلم (١٩٠٥)، والترمذي (٢٣٨٢) واللفظ له، والنسائي (٣١٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) «ذكرهم» من (ع).

ويكفَّنُ ويُصلَّى عليهِ، ومِن حيثُ الآخِرةُ فلَهُ ثوابُ الشُّهداءِ، ولا يلزَمُ أنْ يكُونَ مثلَ ثوابِ الأوَّلِ.

واعلَمْ أنَّ مراتِبَ الشُّهداءِ مُتفاوِتةٌ: فأرفَعُها في الطَّاعونِ مَنِ احتسَبَ ونحوَهُ، وطُعِنَ فماتَ بهِ، ودُونَهُ مَنِ احتسَبَ وطُعِنَ ولم يمُتْ، وقريبٌ منهُ المحتسِبُ إذا ماتَ بغَيرِ الطَّاعُونِ، ودُونَ الجمِيعِ مَنِ احتسَبَ ولَمْ يُطعَنْ ولَمْ يمُتْ في أيَّامِ الطَّاعُونِ.

وأمَّا تسمِيتُهُ شَهِيدًا: فاعلَمْ أنَّ الشَّهادةَ في الأصلِ هيَ القتلُ في سَبيلِ اللهِ، ثمَّ أُطلقَتْ علَى غيرِ ذلكَ كالطَّاعُونِ، قالَ في «الصَّحاحِ»: الشَّهيدُ: القَتيلُ في سَبيلِ اللهِ[1]، وقدِ استُشهِدَ فلانٌ، والاسمُ الشَّهادةُ[2].

وقالَ في «النِّهايَةِ»: الشَّهيدُ في الأصلِ: مَن قُتلَ مجاهِدًا في سَبيلِ اللهِ، ويُجمَعُ عَلى شُهداء، ثمَّ اتُّسِعَ فيهِ فأُطلِقَ عَلى مَن سمَّاهُ النَّبيُّ ﷺ مِن المبطُونِ وغيرِهِ[3].

وسمِّيَ شَهيدًا لأنَّ اللهَ وملائكَتهُ يشهَدونَ لهُ بالجنَّةِ، قالَهُ ابنُ الأنبارِيِّ[4].

وقيلَ: لأنَّهُ حيٌّ، فكأنَّ روحَهُ شاهِدةٌ؛ أي: حاضِرةٌ.

وقيلَ: لأنَّ الأنبياءَ تشهَدُ لهُ بُحسْنِ اتِّباعِهِ لهُمْ.

وقيلَ: لأنَّ ملائكَةَ الرَّحمَةِ يشهَدُونَهُ فيأخُذُونَ رُوحَهُ.

وقيلَ: لأنَّهُ شُهِدَ له بالإيمَانِ، وخاتمَةِ الخيرِ؛ لظاهِرِ حالِهِ.

---

(١) «ثم أطلقت على غير ذلك كالطاعون، قال في الصحاح: الشَّهيد القتيل في سبيل الله» من (ع).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: شهد).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (مادة: شهد).

(٤) انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (١/ ٣١٢).

وقيلَ: لأنَّ[١] عليهِ شاهِدًا يشهَدُ بكَونِ شَهيدًا وهوَ الدَّمُ، فإنَّهُ يُبعَثُ يومَ القِيامةِ وأوداجُهُ تشخَبُ دَمًا[٢].

وقالَ النَّضْرُ بنُ شُميلٍ: سمِّيَ بذلِكَ لأنَّهُ حيٌّ كأنَّهُ شاهِدٌ؛ أي: حاضِرٌ، فإنَّ أرواحَهُمْ شهِدتْ وحضَرتْ دار السَّلامِ، وأرواحُ غيرِهمْ إنَّما تشهَدُها يومَ القِيامَةِ[٣].

وحكَى الأزْهرِيُّ وغيرُهُ قولًا آخرَ، وهوَ أنهُ سمِّيَ شهِيدًا لأنهُ ممَّنْ يشهَدُ علَى الأُممِ يومَ القِيامَةِ.

قالَ النَّوويُّ في «تهذِيبِ الأسمَاءِ واللُّغاتِ»: وعَلى هذا القَولِ لا اختِصاصَ لهُ بهذا السَّبَبِ[٤].

وقيلَ: سمِّيَ شَهِيدًا لِقيامِهِ بشَهادةِ الحقِّ في أمرِ اللهِ حتَّى قُتلَ، فهوَ فعِيلٌ بمَعْنى فاعلٍ، أو مفعُولٌ علَى حسَبِ اختِلافِ التَّأويلِ[٥].

واعلَمْ أنهُ قدْ ثبَتَ بنصِّ القُرآنِ أنَّ الشُّهداءَ أحياءٌ عندَ ربهِمْ يُرزقُونَ.

---

(١) في (ع): «كان».

(٢) يشير إلى حديث ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «يجيء المقتول بالقاتل يوم القيامة، ناصيته ورأسه بيده، وأوداجه تشخب دمًا، يقول: يا رب، قتلني هذا، حتى يدنيه من العرش». رواه الترمذي (٣٠٢٩) وحسنه، والنسائي (٣٩٩٩).

(٣) انظر الأقوال السابقة في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٣/ ١٦٧)، و«بذل الماعون» (ص١٩٠)، و«فتح الباري» كلاهما لابن حجر (٦/ ٤٣).

(٤) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٣/ ١٦٧).

(٥) «على حسب اختلاف التأويل» ليس في (ع). وانظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (مادة: شهد).

وفي «الصَّحيحِ»: «إنَّ أرواحَ الشُّهداءِ في جَوفِ طَيرٍ خُضرٍ، تَسرَحُ في الجنَّةِ حيثُ شاءَتْ، ثمَّ تأوِي إلى قنادِيلَ تحتَ العَرشِ»[١].

وقدْ أطلْتُ الكلامَ[٢] عَلَى ذِكْرِ أرواحِ الشُّهداءِ وغيرِهمْ في كِتابنا: «أرواح الأشباحِ في الكَلامِ عَلى الأرواحِ».

فظاهِرُ إطلاقِ حدِيثِ الصَّحيحِ أنَّ شُهداءَ الآخِرةِ كالمطعُونِ ونحوِهِ أرواحُهمْ في جَوفِ طيرٍ خُضرٍ تسرَحُ بهمْ في الجنَّةِ.

ومِن خصائصِ الشَّهيدِ أنَّهُ يتمنَّى الرُّجُوعَ إلى الدُّنيا، ثمَّ يُقتَلُ في سَبيلِ اللهِ؛ لكَثرةِ ما يرَى منَ الكَرامةِ[٣]، وأنهُ يُقطَعُ لهُ بالجنَّةِ.

* * *

(١) روى نحوه مسلم (١٨٨٧) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) «الكلام» من (ع).

(٣) يشير إلى حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «ما من عبد يموت، له عند الله خير، يسره أن يرجع إلى الدنيا، وأن له الدنيا وما فيها، إلا الشهيد لما يرى من فضل الشهادة، فإنه يسره أن يرجع إلى الدنيا، فيقتل مرة أخرى». رواه البخاري (١٧٩٥)، ومسلم (١٨٧٧).

[السُّؤالُ الثَّاني عشر]

وأمَّا السُّؤالُ الثَّاني عشَرَ: وهوَ هلْ ثبَتَ أنَّ النبيَّ ﷺ دَعا عَلَى أُمَّتِهِ بالطَّعنِ والطَّاعُونِ؟ وهلْ هوَ مِن بابِ الدُّعاءِ عَليهِمْ؟ وكيفَ يسوغُ الدُّعاءُ بذلِكَ؟ أو تمنِّي الشَّهادةِ مَعَ استِلزامِهِ قتلَ الكافِرِ للمُسلمِ وهوَ معصِيةٌ، وتمنِّي المعصِيةِ حرامٌ؟ وهلْ يُباحُ الدُّعَاءُ بالطَّاعُونِ عَلى أحدٍ منَ المسلِمينَ كما دَعا بِهِ النبيُّ ﷺ[(١)]؟

فالجوابُ: نعَمْ ورَدَ، وليسَ هوَ مِن بابِ الدُّعاءِ عليهِمْ لِمَا ستَسمَعُ، وروَى إمامُنا أحمَدُ وابنُ مَنده، وأبو نُعَيمٍ، والحاكِمُ في «المستَدرَكِ»، والطَّبرانيُّ، وابنُ أبي عاصِمٍ عَن أبي بُردَةَ أخي أبي مُوسَى الأشعَريِّ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «اللهُمَّ اجعَلْ فَناءَ أُمَّتي في سَبيلِكَ بالطَّعنِ والطَّاعونِ»، وفي بعضِ الطُّرقِ: «اللهُمَّ اجعَلْ فَناءَ أُمَّتي في الطَّاعونِ»[(٢)].

وروى أبو يعلَى عَنْ أبي بكرٍ الصدِّيقِ قالَ: كنْتُ معَ النَّبيِّ ﷺ في الغارِ فقالَ: «اللهُمَّ طَعنًا وطاعُونًا» فقُلتُ: يا رسُولَ اللهِ! إني أعلَمُ أنَّكَ قدْ سألْتَ مَنايا أُمَّتِكَ، فهَذا الطَّعْنُ قدْ عرَفناهُ، فما الطَّاعُونُ؟ قالَ: «ذَرَبٌ[(٣)] كالدُّمَّلِ، إنْ طالَتْ بكَ حياةٌ ستَرَاهُ»[(٤)].

---

(١) «كما دعا به النبي ﷺ» من (ع).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٦٠٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥١٧٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٤٦٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٣١٤)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (١٨٩). وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وانظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص١٢١).

(٣) في (ل) و(ع): «درن»، والمثبت من مصدر التخريج. والذرب: الفساد، وأصله من ذرب المعدة وهو فسادها.

(٤) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١١): رواه أبو يعلى، وفيه جعفر بن الزبير الحنفي، وهو ضعيف.

وليسَ المقصُودُ مِن هذا كلِّهِ الدُّعاءُ بالهلاكِ عَلى أُمَّتِهِ، وإنَّما المقصُودُ منهُ والمرادُ حصُولُ الشَّهادَةِ لهُمْ بكلٍّ مِنَ الأمرَينِ، فإنَّ الفناءَ أمرٌ حتمٌ لا بدَّ منهُ، وإنَّ كلَّ أحدٍ لا يتعدَّى أجلَهُ، فكانَ محطَّ الدُّعاءِ عَلى جعْلِ ذلِكَ سَببًا للفناءِ الذِي قدَّرَ اللهُ كونَهُ لا محالَةَ.

فهَذا شفقَةٌ منهُ ﷺ عَلى أُمَّتِهِ، وحِرصًا عَلى إرادَةِ الخَيرِ لهُمْ، فإنَّ أرفَعَ دَرجاتِ الخلْقِ في الجنَّةِ النَّبيُّونَ، ثمَّ الصِّدِّيقُونَ، ثمَّ الشُّهداءُ، ثمَّ الصَّالحُونَ، فأرادَ ﷺ أنْ تكُونَ أُمَّتُهُ أعلَى أهلِ الجنَّةِ درجَاتٍ بعدَ النَّبيِّينَ والصِّدِّيقِينَ، وأيضًا إنَّما دعَا بذلِكَ ليكُونَ كفَّارةً لِمَا يقَعُ مِن أُمَّتِهِ مِن عَداوةِ بعضِهمْ لبعضٍ، كمَا ورَدَ أنَّ القتْلَ لا يمرُّ بذنبٍ إلَّا محَاهُ.

وحدِيثُ: «إنَّ السَّيفَ محَّاءٌ للخَطايا[1]»[2] يؤيِّدهُ حَديثُ الإمامِ أحمَدَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إني سَألْتُ ربِّي أنْ لا يُهلِكَ أُمَّتي بِسَنَةٍ فأَعطَانيها، وسألْتهُ أنْ لا يُسلِّطَ عليهِمْ عَدوًّا غيرَهمْ فأعطَانيها، وسألتُهُ أنْ لا يُلبِسَهمْ شِيَعًا ويُذِيقَ بعضَهُمْ بأسَ بعضٍ فأبى عليَّ، فقُلتُ: حمَّى إذَنْ، أو طاعُونًا، حمَّى إذَنْ أو طاعُونًا» ثلاثَ مراتٍ[3]. فهذا الحدِيثُ يدُلُّ عَلى أنَّ طلبَهُ لذلِكَ ليكفِّرَ ما يقَعُ مِن بعضِهمْ لبعْضٍ.

---

(١) في (ل) و(ع): «للخطأ»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٥٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٦٦٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٢٥)، من حديث عتبة بن عبد السلمي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٩١): ورجال أحمد رجال الصحيح خلا المثنى الأملوكي وهو ثقة.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢١٣٦). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١١): رواه أحمد، وأبو قلابة لم يدرك معاذ بن جبل. قلت: لم يذكر أبو قلابة في الحديث الواسطة بينه وبين النبي ﷺ إذ قال: «ولم أدر ما دعوة نبيكم حتى أنبئت أن رسول الله ﷺ» وذكر الحديث.

ورَوَى الطَّبرانـيُّ عَـن معـاذٍ قالَ: قـالَ رسُـولُ اللهِ ﷺ: «تنزِلُونَ مَنـزِلًا يُقالُ لهُ: الجابِيـةُ، يُصيبكُـمْ فيـهِ[1] داءٌ مِثلُ غدَّةِ الجمَلِ، يستَشـهِدُ اللهُ بِهِ أنفُسـكُمْ وذَراريكُمْ، ويُزكِّي أعمالكُمْ»[2].

ورَوَى البـزَّارُ عَـن عائشَـةَ قالَـتْ: قلْـتُ: هـذا الطَّاعُـونُ[3] قـدْ عَرفنَـاهُ فمـا الطَّاعـونُ؟ قالَ: «يُشـبِهُ الدُّمَّلَ يخرُجُ في الآبَاطِ والـمَرَاقِّ، وفيـهِ تزكِيةُ أعمالِهِمْ[4]، وهـوَ لكلِّ مُسـلمٍ شَـهادةٌ»[5].

وأمَّا تمنِّيهِ: فرَوى الإمامُ أحمَدُ عَنْ مُعاذِ بنِ جَبلٍ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: سمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «ستهاجِرُونَ إلى الشَّامِ فيُفتَحُ لكُمْ، ويكونُ فيكُمْ داءٌ كالدُّمَّلِ أو كالحَرَّةِ، يأخُذُ بِمَرَاقِّ الرَّجُلِ، يستَشهِدُ اللهُ بِهِ أنفسَكُمْ، ويُزكِّي بهِ أعمالكُمْ». اللهُمَّ! إنْ كنتَ تعلَمُ أنَّ مُعاذَ بنَ جبَلٍ سمِعَهُ مِن رسولِ اللهِ ﷺ فأعطِهِ وأهلَ بيتِهِ الحظَّ الأوفَرَ منهُ، فأصابهُمْ الطَّاعونُ فلَمْ يبقَ منهُمْ أحدٌ، وطُعنَ في أصبُعِهِ السَّبَّابةِ فكانَ يقُولُ: ما يسرُّني أنَّ لي بها حمُرَ النَّعمِ[6].

---

(١) في (ع): «منه».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١١٣)، وفي «مسند الشاميين» (٢٠٧) (٣٥٣٦). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١٤): رواه الطبراني في الكبير، وفيه الحسن بن يحيى الخشني، وثقه دحيم وغيره، وضعفه النسائي وغيره.

(٣) في (ع): «الطعن».

(٤) في (ع): «أعمالكم».

(٥) رواه البزار في «مسنده» كما في «كشف الأستار» (٣٠٤١). وقال البزار: لا نعلم أحدًا رواه بهذا اللفظ، إلا عائشة بهذا الإسناد.

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٠٨٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١١): رواه أحمد وإسماعيل بن عبيد الله لم يدرك معاذًا.

وروَى ابنُ سَعدٍ في «الطَّبقَاتِ»، وابنُ وهبٍ في «جامعِهِ»، والطَّبرانيُّ في «الكَبيرِ» عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ رافعٍ قالَ: لما أُصيبَ أبو عُبيدَةَ بنُ الجرَّاحِ في طاعُونِ عَمَواسٍ استخلَفَ مُعاذَ بنَ جبَلٍ، واشتَدَّ الأمرُ، فقالَ النَّاسُ لمعاذٍ: ادعُ اللهَ يرفَعْ عنَّا هذا الرِّجزَ، فقالَ مُعاذٌ: إنهُ ليسَ برجزٍ ولكنَّهُ دعوَةُ نبيِّكمْ، وموتُ الصَّالحِينَ قبلَكُمْ، وشَهادةٌ يختَصُّ اللهُ بها مَن شاءَ منكُمْ، اللهُمَّ! آتِ آلَ مُعاذٍ نصيبَهُم الأَوفى مِن هذِهِ الرَّحمَةِ، فطُعنَ ابناهُ فقالَ: كيفَ تجدانِكُما؟ قالا: يا أبانا! ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧]، قالَ: وأنا ستَجِداني إنْ شاءَ اللهُ منَ الصَّابرينَ، ثمَّ طُعنَتِ امرأتَاهُ فهلَكَتا، وطُعِنَ هوَ في إبهامِهِ، فجعَلَ يمسُّها بفِيهِ ويقُولُ: اللهُمَّ إنَّها صغِيرةٌ فبارِكْ فيها، فإنَّكَ تبارِكُ في الصَّغِيرِ حتَّى يكبُرَ[1].

فإنْ قيلَ: كيفَ[2] يجوزُ تمنِّي الشَّهادةِ والدُّعاءُ بحصُولها معَ استِلزامِ ذلِكَ تمكِينَ الكافِرِ مِن قتلِ المسلِمِ وهوَ مَعصيةٌ، وتمنِّيها حرامٌ؟

فالجوابُ: إنَّ المطلُوبَ قصدًا إنَّما هوَ نيلُ الدَّرجَةِ الرَّفيعَةِ، وأما فعلُ الكافرِ مِن ضَرورَةِ الوجُودِ، ولذلِكَ تمنَّى جماعَةٌ منَ الصَّحابةِ وغَيرِهِمُ الشَّهادةَ، وتمنَّى معاذُ ابنُ جبَلٍ وغيرُهُ الموتَ بالطَّاعونِ كما مرَّ، وأبلَغُ مِن ذلِكَ قولُهُ ﷺ: «لودِدْتُ أنِّي أُقتلُ في سَبيلِ اللهِ، ثمَّ أُحيا فأُقتلُ»، وهوَ في[3] الصَّحيحِ[4].

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٥٨٨) واللفظ له، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٧١) مختصرًا. وعزاه ابن حجر في «بذل الماعون» (ص٢٦٥) إلى ابن وهب في «جامعه» عن سليمان ابن بلال، عن موسى بن عبيدة. وقال: موسى بن عبيدة ضعيف.

(٢) «كيف» من (ع).

(٣) «وهو» من (ع).

(٤) رواه البخاري (٣٦)، ومسلم (١٨٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما الدُّعاءُ بالطَّاعونِ: فلا يُباحُ الدُّعاءُ عَلَى أحدٍ منَ المسلِمينَ بهِ، ولا بشيءٍ مِن سائرِ الأمراضِ، ولو كانَ في ضِمنهِ الشَّهادةُ، كما لا يجُوزُ الدُّعاءُ عَليهِ بالغَرقِ والهَدمِ ونحوِهما بلا مُوجبٍ، وكذا الدُّعاءُ عَليهِ بالموْتِ.

والظَّاهرُ أنَّ علَّةَ التَّحريمِ لِمَا فيهِ مِن إيذاءِ المدعُوِّ عليهِ بذلِكَ، وإيذاءُ المسلِمِ حَرامٌ، بخِلافِ دعَائهِ ﷺ بالطَّاعونِ؛ فإنَّهُ إمَّا خُصوصيَّةٌ لهُ، أو لأنَّ نفُوسَ أُمَّتهِ لا تتأذَّى بهذا الدُّعاءِ منهُ؛ لعلمِهمْ بأنَّ مُرادَهُ ﷺ ليسَ[1] إلَّا الشَّفَقةَ عليهِمْ، والرَّأفَةَ بهِمْ، والواقِعُ كذلِكَ، فتأمَّلْ.

***

---

(١) في (ع): «لهم».

[السُّؤالُ الثَّالثَ عشرَ]

وأما السُّؤالُ الثَّالثَ عشرَ: وهوَ هَلْ يشرَعُ الدُّعاءُ برفعِ الطَّاعونِ كغَيرِهِ منَ النَّوازلِ، أو يشرَعُ انفِرادًا أو[1] يكرَهُ اجتِماعًا، أو يحرُمُ، أو يفصَّلُ في ذلِكَ؟

فالجوابُ: إنَّ الدُّعاءَ في حدِّ ذاتِهِ برفعِهِ جائزٌ، ولا أعلَمُ في ذلِكَ نِزاعًا بينَ العلَماءِ، لا يقالُ: كيفَ يجوزُ الدُّعاءُ برفْعِ ما هوَ رحمةٌ وشَهادةٌ؟ لأنَّا نقُولُ: المطلُوبُ رفعُهُ إنَّما هوَ مَنشَأُ الرَّحمةِ والشَّهادةِ، لا نَفسُهما، وذلِكَ كمُلاقاةِ العدوِّ، وقدْ ثبَتَ[2] سُؤالُ العافيةِ منها[3]، ولمْ أقِفْ علَى كلامِ أحَدٍ مِن أهلِ العلْمِ يقُولُ بالتَّحريمِ صَرِيحًا، غايتُهُ أنهُمْ اختَلفُوا في مَشروعيَّتِهِ واستِحبابِهِ.

فذهَبَ أئمَّتُنا الحنابلَةُ إلى أنَّهُ لا يشرَعُ الدُّعاءُ برفعِهِ، ولا يُدعى بهِ في القُنوتِ ولا في غَيرِهِ، واحتجُّوا علَى ذلِكَ بأنهُ لمْ يثبُتِ القُنوتُ لهُ[4] في طاعُونِ عَمَواسٍ ولا في غَيرِهِ، ولأنَّهُ شهادةٌ كما في الأحادِيثِ، فلا يُسألُ رفعُهُ، وأيضًا فلأنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ دعا بهِ، وطلَبهُ لأُمَّتِهِ بقَولِهِ: «اللهُمَّ اجعَلْ فناءَ أُمَّتي في سبِيلِكَ بالطَّعنِ والطَّاعونِ»[5]، وقولِهِ: «اللهُمَّ طَعنًا وطاعُونًا»[6]، فكيفَ يُسألُ رفْعَ

---

(١) في (ع): «انفراد و».

(٢) يشير إلى ما رواه البخاري (٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان في بعض أيامه التي لقي فيها العدو، ينتظر حتى إذا مالت الشمس قام فيهم، فقال: «يا أيها الناس، لا تتمنوا لقاء العدو، واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا...».

(٣) في (ع): «فيها».

(٤) «له» من (ع).

(٥) تقدم تخريجه في السؤال الثاني عشر.

(٦) تقدم تخريجه في السؤال الثاني عشر.

ما دعا بهِ رسُولُ اللهِ ﷺ، وطلبَهُ لأُمتِهِ منهُ[١]، فهذا فيهِ اعتراضٌ عَلَى الرَّسولِ، أو إساءةُ أدبٍ عَليهِ ﷺ.

وأيضًا فالنَّازلةُ إذا حدثَتْ يُنظَرُ فيها؛ فإنْ كانَتْ حدثَتْ في زمَنِ الرَّسولِ عَليهِ السَّلامُ، أو زمنَ[٢] الصَّحابَةِ أو التَّابعِينَ فعَلنا ما فعلُوا فيها اقتداءً بهِمْ، وإلَّا وسِعَنا ما وسِعهُمْ منَ السُّكوتِ، ولا ريْبَ أنَّ الطَّاعونَ حدَثَ في زمَنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ، ولمْ ينقَلْ عَن أحدٍ مِنهُمْ أنهُ اجتمَعَ للدُّعاءِ برفعِ الطَّاعونِ، بلْ معاذُ بنُ جبلٍ الَّذِي هوَ أعلَمُ النَّاسِ الأمَّةِ بالحلالِ والحرامِ لَمَّا قالَ لهُ النَّاسُ: ادعُ اللهَ يرفَعْ عنَّا هذا الرِّجزَ، فقالَ: إنهُ ليسَ برِجزٍ، ولكنَّهُ دعوَةُ نبيِّكُمْ، وموْتُ الصَّالحِينَ قبلَكُمْ، وشهادَةٌ يختَصُّ اللهُ بها مَن شاءَ منكُمْ. ولمْ يدْعُ برفعِهِ، بلْ دعَا بحُصولِهِ لهُ ولآلِهِ كما تقدَّمَ في حدِيثِ الطَّبرانيِّ وغَيرِهِ[٣].

واختارَ هذا منَ الشَّافعيةِ الحافِظُ السُّيوطِيُّ، وعلَّلهُ بوجوهٍ:

أحدُها: أنَّه لمْ يثبُتْ في ذلِكَ عنِ النَّبيِّ ﷺ شيءٌ في ذلِكَ، بلْ ثبتَ أنَّهُ دعَا بهِ وطلبَهُ لأُمَّتِهِ، كما تقدَّمَ.

ثانِيها: أنَّهُ وقَعَ في زمَنِ إمامِ الهدى عمرَ بنِ الخَّطابِ رضِيَ اللهُ عنهُ، والصَّحابَةُ يومئذٍ مُتوافرُونَ، وأكابرهُمْ مَوجُودونَ، فلم يُنقَلْ عَن أحدٍ منهُمْ أنهُ فعَلَ شَيئًا مِن ذلِكَ ولا أمرَ بهِ، كما وردَ أنَّهُمْ دعَوا برفعِ القحْطِ.

---

(١) «منه» من (ع).

(٢) «زمن» ليس في (ع).

(٣) تقدم تخريجه في السؤال الثاني عشر. ومن قوله: «بل معاذ» إلى هنا من (ع).

ثالثُها: إنَّ القرنَ الأوَّلَ وقعَ فيهِ مرَّاتٍ مُتعدِّدةً، وفيهِ منَ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ ما لا يُحصَى، وهُم خِيارُ الأمَّةِ، فلَمْ يفعَلْ أحدٌ منهُمْ ذلِكَ، ولا أمرَ بهِ، وكذا في القَرنِ الثَّاني وفيهِ التَّابعونَ وأتباعُهمْ، وكذا في القَرنِ الثَّالثِ والرَّابعِ، وإنَّما حدَثَ الدُّعاءُ برفعِهِ في الزَّمَنِ الأخيرِ، الذِي هوَ كزمانِنا هذا لا يُحتَجُّ بفعلِ أهلِهِ ولا بقولِهِمْ؛ إذ لمْ يصلْ إلى رُتبةِ الإجماعِ، انتهى كلامُ السُّيوطيِّ(١).

ومالَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ إلى مشرُوعيَّةِ الدُّعاءِ برفعِهِ فُرادى، ومَنْعِ الاجتِماعِ لهُ، وقالَ: الاجتِماعُ لهُ كما في الاستِسقاءِ بدعَةٌ حدثَتْ سنَةَ تسعٍ وأربعِينَ وسبعِ مئةٍ، ولمْ يُفِدْ ذلِكَ شَيئًا، بلِ ازدَادَ الأمرُ شدَّةً(٢).

قالَ: ولو كانَ مَشرُوعًا لم يخْفَ عَلى السَّلفِ، ولا عَلى فُقهاءِ الأمصَارِ وأتبَاعِهِمْ في الأعصارِ الماضِيةِ، فلَمْ يبلُغنا في ذلِكَ خبرٌ ولا أثرٌ عنِ المحدِّثينَ، ولا فرْعٌ مسطُورٌ عَن أحدٍ منَ الفُقهاءِ، انتَهى(٣).

ومالَ شيخُ الإسْلامِ القاضِي زكريَّا إلى أنَّه يُشرَعُ الدُّعاءُ برفعِهِ اجتِماعًا وانفِرادًا في القُنوتِ خاصَّةً، وقالَ: بناءً عَلى أنهُ مِن جملَةِ النَّوازِلِ(٤).

وردَّ الحافِظُ السُّيوطيُّ هذا البناءَ فقالَ: وقدْ تمسَّكَ قومٌ بقولِ الرَّافعيِّ والنَّوويِّ أنَّ القُنوتَ يُشرَعُ في سائرِ الصَّلواتِ لنازلَةٍ كالوباءِ، ولا يصِحُّ مُتمسَّكًا؛ لأنَّ الوباءَ

---

(١) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة: ١٣).

(٢) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٣٢٨).

(٣) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٣٣٠).

(٤) انظر: «أسنى المطالب» (١/ ١٥٨)، و«فتح الوهاب» كلاهما لزكريا الأنصاري (١/ ٥٠). وذكر فيهما الوباء، ولم يصرح بالطاعون.

غيرُ الطَّاعُونِ كما تقدَّمَ، والطَّاعُونُ اختُصَّ بكَونِهِ شَهادةً ورحمَةً ودعْوةَ النَّبيِّ ﷺ ويحرُمُ الفرارُ منهُ، والوباءُ لم يثبُتْ لهُ شيءٌ مِن ذلِكَ[١].

وبطَريقِ الإنصَافِ، فقَولُ السُّيوطيِّ حسَنٌ[٢].

وبالجُملةِ فلا قائلَ بمشرُوعيَّةِ الاجتِماعِ بالدُّعاءِ لهُ والخُروجِ لذلِكَ كما في صَلاةِ الاستِسقاءِ، وإنَّ هذا بدعَةٌ مَكروهَةٌ، ومحلُّ الكَراهةِ ما لَم يعتَقِدْ أنَّ ذلِكَ سنَّةٌ، فإنِ اعتقَدَهُ كانَ ذلِكَ حَرامًا بالإجماعِ فيما أظنُّ، فتأمَّلْ[٣]، واللهُ سُبحانَهُ أعلَمُ.

* تنبيهٌ: قدْ وقَعَ في زَماننا هذا سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وألفٍ اجتِماعُ الجمِّ الغفِيرِ منَ النَّاسِ والأعيانِ مِرارًا للدُّعاءِ برفعِ الطَّاعُونِ، تارةً بالقَرافةِ بقُربِ الإمامِ الشَّافعيِّ، وتارةً بالجامِعِ الأزهَرِ، ولمْ يُفِدْ ذلِكَ شَيئًا، بلِ ازدَادَ الأمرُ شدَّةً.

والتَّسلِيمُ في مثلِ هذا البابِ وتركُ الابتدَاعِ أَولى، لا يُقالُ: ربما يكُونُ الدُّعاءُ سَببًا في رفعِهِ كما في بقيَّةِ الأسبَابِ المعلَّقِ عَليها القضَاءُ والقدَرُ؛ لأنَّا نقولُ: ليسَ كلُّ ما يظنُّهُ الإنسَانُ سَببًا يكُونُ سَببًا نافِعًا.

ألا ترَى النَّبيَّ ﷺ نهَى عنِ النَّذرِ فقالَ: «لا يأتي بخيرٍ ولا يرُدُّ قضاءً، وإنَّما يُستخرَجُ بِهِ منَ البخِيلِ»[٤]، فأخبرَ عليهِ السَّلامُ أنَّ النَّذْرَ ليسَ منَ الأسبابِ التي

---

(١) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة: ١٤).

(٢) في (ع): «انتهى» بدل «وبطريق الإنصاف فقول السيوطي حسن».

(٣) «فتأمل» ليس في (ع).

(٤) روى نحوه البخاري (٦٦٩٤)، ومسلم (١٦٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يُجتلَبُ بها للعَبدِ المنفَعةُ، وتدفَعُ بها المضرَّةُ، ولكِنْ منَ الأسبَابِ التي تلقِيهِ إلى ما قُدِّرَ لهُ، فنُهِيَ عنهُ لعدَمِ فائدَتهِ، وسيَأتي الكلامُ عَليهِ بأبسَطَ مِن هذا، والسبَّبُ النافِعُ إنما هوَ ما أَذِنَ اللهُ ورسُولهُ فيهِ.

وقدِ اتَّفقَ العُلماءُ والعُقلاءُ عَلَى أنَّ التقرُّبَ إلى اللهِ تَعالى بأداءِ الواجِباتِ أرفَعُ للدَّرجاتِ وأدفَعُ للعُقوباتِ، ومِن ذلِكَ رفْعُ المظالمِ، وإزالَةُ المفاسِدِ، وإقامَةُ الحدُودِ، وإغاثةُ الملهُوفِ، وإنصَافُ المستحِقِّينَ، وجبرُ قلُوبِ المنكَسِرينَ، لكنَّ اتِّباعَ الهوَى شيءٌ آخرُ، وما أحسَنَ قولَ ابنِ عطاءِ اللهِ السَّكندرِيِّ حيثُ قالَ: مِن عَلامةِ اتِّباعِ الهوَى المسارَعةُ إلى نوافِلِ الخَيراتِ، والتَّكاسلُ عَنِ القِيامِ بالواجِباتِ. وحُقَّ للقلَمِ هُنا أنْ يرخِي عِنانَهُ، وللفَقِيهِ أنْ يُطيلَ لسانَهُ[1].

***

(١) من قوله: «تنبيه» إلى هنا من (ع).

[السُّؤالُ الرَّابعَ عشرَ]

وأمَّا السُّؤالُ الرابعَ عشرَ: وهوَ هلِ التَّداوِي منَ الطَّاعونِ يُفيدُ كما في غيرِهِ منَ الأمراضِ؟ وهلْ ما ورَدَ منَ الأدعِيةِ ونحوِها في رفعِهِ ودفعِهِ لهُ أصْلٌ؟

فالجَوابُ: إنَّ التَّداويَ منهُ اختُلِفَ فيهِ؛ فذهَبَ قومٌ إلى أنَّ التَّداوِيَ منهُ لا يُفيدُ، وقالُوا: إنَّ كلَّ داءٍ بسببٍ مِن الأسبابِ الطَّبيعيَّةِ لهُ دواءٌ منَ الأدوِيةِ الطَّبيعيَّةِ، وهذا الطَّاعُونُ أعْيَا الأطَّباءَ دَواؤُهُ.

قالَ ابنُ القيِّمِ: حتَّى سلَّمَ حُذَّاقُهمْ أنَّهُ لا دواءَ لهُ، ولا دافِعَ لهُ، إلَّا الَّذِي خَلقَهُ وقدَّرَهُ[1].

قالَ الحافِظُ السُّيوطيُّ: لمْ أعوِّلْ علَى ذكْرِ شَيءٍ ممَّا ذكرَهُ الأطبَّاءُ فيما يُستعمَلُ أيَّامَ الطَّاعونِ؛ لأنَّهُ شيءٌ لا فائدَةَ فيهِ، وهُمْ إنما بنَوا ما ذكرُوهُ على ما قدَّرُوهُ[2] مِن أنَّهُ ناشِئٌ عَن فسَادِ الهوَى، وقدْ تبيَّنَ فسادُ ما قالُوهُ بمجِيءِ الأحادِيثِ النَّبويَّةِ بخِلافِهِ، فالأَولى طرْحُ ذلِكَ، والتَّوكُّلُ عَلى اللهِ سُبحانَهُ.

قالَ: وأعجَبُ مِن ذلِكَ قولُ بعضِهمْ: إنَّ مَن تختَّمَ بالياقُوتِ أو علَّقَه عليهِ أمِنَ شرَّ الطَّاعُونِ، وقلَّ أنْ جُرِّبَ شيءٌ ممَّا ذُكِرَ في الخواصِّ وصحَّ، والأَولى الإعْراضُ عَنْ ذلِكَ كلِّهِ.

وما أحسَنَ قولَ مَن قالَ:

لكِلِّ داءٍ دَوَاءٌ يُستَطَبُّ بهِ ... إلا الحَمَاقَةَ والطَّاعُوْنَ والهَرَمَا[3]

(١) انظر: «زاد المعاد» (٤/ ٣٧).

(٢) في (ع): «قرروه».

(٣) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة: ١٥).

قلتُ: ولعلَّ القائلَ بأنَّ التَّداوِيَ منَ الطَّاعُونِ لا يُفيدُ يخَصُّ الحديثَ الآتيَ بالدَّاءِ النَّاشئِ عنِ الأسبَابِ الطبيعيَّةِ، وإلَّا فظَاهرُ الحديثِ العُمومُ.

وقالَ الحافِظُ السُّيوطيُّ في «مقامَاتِهِ» في الطَّاعونِ: وأكثَرَ أناسٌ مِن أشياءَ لا تُغنِيهِمْ، وأمُورٍ لا تعنِيهِمْ، مِن ذلِكَ استِعمالُ مأكُولاتٍ قوابِضَ، ومجفِّفاتٍ وحوامِضَ، وتعليقُ فصُوصٍ لها في كتُبِ الطِّبِّ نصوصٌ، وهذا بابٌ قدْ أعْيا الأطبَّاءَ، واعترَفَ بالعجْزِ عَن مُداواتِهِ الألبَّاءُ، وأناسٌ رتَّبُوا أدعِيةً لمْ يرِدْ بها حَديثٌ ولا أثَرٌ، وابتَدعُوا أذكارًا مِن عِندِ أنفُسِهِمْ، ونسَوا أينَ المفرُّ، وآخَرُونَ تحوَّلُوا إلى الرَّوضةِ والمقْياسِ قطائعَ قطائعَ، وأقبَلُوا إلى سكَنِها مِن القاهِرةِ والقَطائعِ، ظنًّا أنها تُصلِحُ منَ الهواءِ ما فسَدَ، وتُقيمُ مِن سُوقِ الشِّفاءِ ما كسَدَ، وما شَعَروا أنَّ مجاورَةَ البحرِ مِن أكبرِ الأسبَابِ المعِينَةِ للطَّاعونِ طبًّا، والمضرَّةَ عندَ فسادِ الهواءِ بَدَنًا وقَلبًا وجِسمًا ولبًّا إنما يصلُحُ سكَنُ البحرِ لمَنْ يشكُوْ بغَمٍّ أو سُوءِ هضْمٍ[1].

وذهَبَ قومٌ إلى أنَّ التَّداوِيَ منهُ يفيْدُ، وصرَّحَ الرَّئيسُ ابنُ سِينا بأنَّ أوَّلَ شيءٍ يُتداوَى[2] بهِ في عِلاجِ الطَّاعُونِ الشُّرَطُ إنْ أمكَنَ فيُسيَّلُ ما فيهِ ولا يترَكُ حتَّى يجهَدَ فتزدادُ سُمِّيتُهُ، والشُّرَطُ بضَمِّ المعجَمةِ وفتحِ الراءِ، قالَ: ويُعالجُ الطَّاعونُ بما يقبِّضُ ويبرِّدُ، وبالفَصدِ، وبإسفَنجةٍ مَغموسةٍ في خلٍّ وماءٍ، أو دهنِ ورْدٍ، ودهنِ تفَّاحٍ، أو دهنِ آسٍ، انتهى[3].

قالَ شيخُ الإسلامِ القاضِي زكرِيَّا: وقدْ أغفَلَ الأطبَّاءُ في عَصرِنا وما قبلَهُ هذا التَّدبِيرَ، فوقَعَ التَّفريطُ الشَّديدُ مِن تواطُئِهِمْ عَلى عدَمِ التعرُّضِ لصاحِبِ الطَّاعونِ

---

(١) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة: ٢٨ ـ ٢٩).

(٢) في (ع): «يبدأ».

(٣) انظر: «القانون في الطب» لابن سينا (٣/ ١٦٥).

بإِخْراجِ الدَّمِ، حتَّى شاعَ ذلِكَ فيهِمْ بحيْثُ صارَ عامَّتُهُمْ يعتقد تحريمَ ذلكَ، معَ أنَّ رئيسَهمْ قالَ لمَّا ذكَرَ العلاجَ بالشَّرْطِ أو الفَصدِ: إنَّهُ واجِبٌ، وذهَبَ بعضُ الأطبَّاءِ إلى المنْعِ منَ الفَصدِ معَ أنَّ المرَضَ دَمويٌّ، وعلَّلهُ بأنَّ الأبدانَ قدْ تخلَّلَها الوباءُ الهاوِي فغيَّرَ دِماءَها كلَّها، فلا يُفيدُ تَنقِيصُها شَيئًا لأنها كلَّها فاسِدةٌ، ومتَى استَفرغَها بجُملَتِها هلَكَ فلَمْ يبقَ إلا التَّدبيرُ الإلهيُّ بقلْبِ الموادِ.

وذكَرَ ابنُ أبي حاتمٍ عَنِ الإمَامِ الشَّافعيِّ رحمَهُ اللهُ أنهُ قالَ: لمْ أرَ للوبَاءِ أنفعَ منَ البنفسِجِ يُدهَنُ بهِ ويُشرَبُ[1].

قلتُ: وظاهِرُ الحدِيثِ يُساعِدُ مَن قالَ بإفادَةِ التَّداوِي منهُ، لكِنَّ الطَّبيبَ الحاذِقَ الَّذِي يقدِرُ عَلَى العِلاجِ لا يكادُ يُوجَدُ في زمانِنا هذا.

قالَ الإمامُ ابنُ حَزمٍ رحمَهُ اللهُ في «الملَلِ والنِّحَلِ»: صحَّ عَنْ رسُولِ اللهِ ﷺ تصحِيحُ الطِّبِّ، والأمرُ بالعِلاجِ بهِ، وأنهُ عَليهِ السَّلامُ قالَ: «تداوَوا فإنَّ اللهَ تَعالى لمْ يخلُقْ داءً إلا خلَقَ لهُ دواءً إلَّا السَّامَّ»[2]، والسَّامُّ الموْتُ.

قالَ: فاعترَضَ قومٌ فقَالوا: قدْ سبَقَ عِلمُ اللهِ عزَّ وجلَّ بنهايَةِ أجلِ المرءِ، ومدَّةِ صِحَّتِهِ وسقَمِهِ، فأيُّ مَعنى للعِلاجِ؟

---

(١) كذا ذكره ابن حجر في «بذل الماعون» (ص١٧٠)، ونحوه في «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/ ٢٠).

(٢) روى نحوه أبو داود (٣٨٥٥)، والترمذي (٢٠٣٨)، وابن ماجه (٣٤٣٦)، من حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه. وقال الترمذي: حسن صحيح. وفيه: «الهرم» بدل «السام». ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٠٦٤) وفيه: «إلا السام والهرم».

ورواه بلفظ الأصل: عبد بن حميد في «مسنده» (٦٢٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٢٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قالَ: فقُلنا لهُمْ: نسألكُمْ هذا السُّؤالَ نفسَهُ في جمِيعِ ما يتصرَّفُ فيهِ النَّاسُ منَ الأكلِ، والشُّربِ، واللِّباسِ لطَردِ البردِ والحرِّ، والسَّعيِ في المعاشِ بالحَرثِ والفَرشِ، والقِيامِ عَلَى الماشِيةِ، والتَّحرُّفِ بالتِّجارةِ والصِّناعةِ.

ونقُولُ لهُمْ: قدْ سبَقَ عِلمُ اللهِ تَعَالى بنهايَةِ أجَلِ المرْءِ، ومُدَّةِ صحَّتهِ، ومدَّةِ سقَمِهِ، فأيُّ معنىً لكلِّ ما ذكَرنا؟ فلا جوابَ لهُمْ إلا أنْ يقُولُوا: إنَّ علْمَ اللهِ تَعَالى أيضًا قدْ سبَقَ بما يكُونُ مِن كلِّ ذلِكَ، وبأنَّها أسبابٌ إلى بلُوغِ نهايَةِ العمُرِ المقدَّرةِ.

فنقُولُ لهُمْ: وهكذا الطِّبُّ قدْ سبَقَ في علمِ اللهِ تَعَالى أنَّ هذا العليلَ يتَداوَى، وأنَّ تداويهِ سَببٌ إلى بلُوغِ نهايَةِ أجلِهِ، فالعِللُ مُقدَّرةٌ، والزَّمانةُ مُقدرةٌ، والموتُ مقدَّرٌ، والعِلاجُ مقدَّرٌ، ولا مردَّ لحكْمِ اللهِ تَعَالى، ونافِذِ عِلمِهِ في كلِّ شيءٍ مِن ذلِكَ، لا إلَهَ إلا هوَ[1].

وقدْ أطلْتُ الكلامَ عَلَى هذا في كتابِ «إتحافِ ذوِي الألبابِ» في قولِهِ تَعَالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩].

حيثُ علِمْتَ هذا، فقَالَ أئمَّةُ الطِّبِّ - كما نقلَهُ ابنُ القيِّمِ في «الهدي» -: إنَّهُ يجِبُ عَلَى كلِّ محترِزٍ منَ الوباءِ أنْ يُخرِجَ عَن بدنِهِ الرُّطوباتِ الفَضيلةَ، ويقلِّلَ الغِذاءَ، ويميلَ إلى التَّدبيرِ المجفِّفِ مِن كلِّ وجهٍ، إلَّا الرِّياضةَ والحمَّامَ فإنهما ممَّا يجِبُ أنْ يُحذَرَا؛ لأنَّ البدَنَ لا يخلُو غالبًا مِن فضْلٍ ردِيءٍ كامِنٍ فيهِ، فتُثيرُهُ

(١) لم أقف على كلامه في المطبوع من «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، وقد عقد فصلًا فيه للكلام عن القضاء والقدر (٣/ ٣١). ونقل المصنف كلام ابن حزم هذا في رسالته: «رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر» المطبوعة ضمن هذا المجموع.

الرِّياضةُ والحمَّامُ، ويجِبُ عندَ وقُوعِ الطَّاعونِ الدَّعةُ[(١)] والسُّكُونُ، وتسكِينُ هَيجانِ الأخلاطِ، واللهُ أعلَمُ[(٢)].

وأمَّا ما ورَدَ منَ الأدعِيةِ ونحوِها في دفعِهِ فلَمْ يرِدْ في ذلِكَ شيءٌ في خُصوصِ[(٣)] الطَّاعُونِ، لا عنِ النَّبيِّ ﷺ، ولا عَنْ أصحابِهِ، لكِنْ حيثُ قرَّرنا أنَّ الطَّاعُونَ منَ الجنِّ فقَدْ وردَتْ أحادِيثُ بأذكارٍ تحرُسُ قائلَها مِن كيدِ الجنِّ.

روَى مُسلمٌ عَن أبي هُريرَةَ: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ الشَّيطانَ يفرُّ منَ البَيتِ الذِي تُقرأُ فيهِ سُورةُ[(٤)] البقَرةِ»[(٥)].

وروَى الحاكِمُ عَنْ أبي هُريرَةَ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «سورَةُ البقَرةِ فيها آيةٌ هيَ سيدَةُ آيِ القُرآنِ، لا تُقرأُ في بَيتٍ وفيهِ شَيطانٌ إلَّا خرَجَ منهِ: آيةُ الكُرسِيِّ»[(٦)].

وعنِ النُّعمانِ بنِ بشيرٍ رضيَ اللهُ عنهُ، عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ اللهَ كتَبَ كتابًا قبلَ أنْ يخلُقَ السَّماواتِ والأرْضَ بألفَي عامٍ، أنزَلَ مِنهُ آيتَينِ ختَمَ بهما سُورةَ البقَرةِ،

---

(١) «الدعة» ليس في (ع).

(٢) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٤٠).

(٣) في (ع): «بخصوص».

(٤) «سورة» ليس في (ع).

(٥) رواه مسلم (٧٨٠).

(٦) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢٠٥٩). ورواه أيضًا عبد الرزاق في «المصنف» (٦٠١٩)، والترمذي (٢٨٧٨). وقال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير. وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير وضعفه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والشيخان لم يخرجا عن حكيم بن جبير لوهن في رواياته إنما تركاه لغلوه في التشيع.

لا تُقرآنِ في دارٍ ثلاثَ ليالٍ فيقرَبُها شَيطانٌ». رواهُ التِّرمذِيُّ وحسَّنهُ، وابنُ حبَّانَ، والحاكِمُ وصحَّحاهُ(١).

وروَى البزَّارُ أنَّهُ ﷺ قالَ لعبدِ اللهِ الأسلَمِيِّ: «تعوَّذْ بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فما تعوَّذَ العُبَّادُ بمثلِهنَّ»(٢).

وروَى التِّرمذيُّ: كانَ رسُولُ اللهِ ﷺ يتعوَّذُ منَ الجانِّ، وعَينِ الإنسَانِ حتَّى نزلَتْ المعوِّذتانِ، فلمَّا نزلَتا أخذَ بِهِما وترَكَ ما سِواهما(٣).

وفي «الصَّحيحَينِ»: «مَن قالَ: لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شَريكَ لهُ، لهُ الملْكُ، ولهُ الحمدُ، وهوَ على كلِّ شيءٍ قدِيرٌ مئةَ مرةٍ كانَتْ لهُ عِدْلَ عشرِ رقابٍ»... الحديثَ، وفيهِ: «وكانَتْ لهُ حِرزًا منَ الشَّيطانِ يومَهُ ذلكَ حتَّى يُمسِيَ»(٤).

وفي روايةٍ للترمِذيِّ: «مَن قالَ دُبرَ صلاةِ الفَجرِ وهوَ ثاني رِجلَيهِ قبلَ أنْ يتكلَّمَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فذَكَرها عشرَ مراتٍ، كتَبَ اللهُ لهُ عشرَ حَسناتٍ، ومحَا عنهُ عشرَ سيِّئاتٍ، ورفَعَ لهُ عشرَ درجَاتٍ، وكانَ يومَهُ في حِرزٍ مِن كلِّ مكرُوهٍ، وحُرِسَ منَ الشَّيطانِ»(٥).

---

(١) رواه الترمذي (٢٨٨٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٨٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٣١). قال الترمذي: غريب. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي.

(٢) رواه البزار كما في «كشف الأستار» (٢٣٠٠)، و«مجمع الزوائد» (٧/ ١٤٩) من حديث عبد الله الأسلمي رضي الله عنه. وقال الهيثمي: رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح.

(٣) رواه الترمذي (٢٠٥٨)، وابن ماجه (٣٥١١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٤) رواه البخاري (٣٢٩٣)، ومسلم (٢٦٩١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) رواه الترمذي (٣٤٧٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

وروَى مسلِمٌ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن نزَلَ مَنزِلًا فقالَ: أعوذُ بكلِماتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِن شرِّ ما خلَقَ، لم يضرَّهُ شيءٌ حتَّى يرتحِلَ»(١).

وقدْ وردَتْ أدعيَةٌ وأذكارٌ عنِ الصَّالحينَ بخُصوصِ الطَّاعونِ، ففِي بعضِ النُّسَخِ منَ «الحليَةِ» عنِ الشَّافعيِّ: أحسَنُ ما يُداوَى بِهِ الطَّاعُونُ التَّسبيحُ(٢). ووجهُهُ أنَّ الذِّكرَ يرفَعُ العُقوبةَ والعذابَ، قالَ تَعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣](٣).

وقالَ كعبٌ: (سبحانَ اللهِ) تمنَعُ العذابَ(٤).

وعنْ بعضِ الصَّالحينَ: أنَّ مِن أعظَمِ الأشياءِ الرَّافِعةِ للطَّاعونِ وغيرِهِ منَ البَلايا العِظامِ كثرَةُ الصَّلاةِ عَلَى النَّبيِّ ﷺ(٥).

وذكَرَ الزَّركشِيُّ: أنَّ بعضَ السَّلَفِ كانَ يدعُو عقِبَ صلاتِه(٦) للنَّازلِةِ: اللَّهُمَّ إنَّا نعوذُ بكَ مِن عَظيمِ البَلاءِ في النَّفسِ والأهلِ، والمالِ والولَدِ، اللهُ أكبرُ - ثلاثاً - ممَّا نخافُ ونحذَرُ، اللهُ أكبرُ عددَ ذُنوبِنا حتَّى تغفر، اللَّهُمَّ كما شفَّعتَ فينا محمَّدًا ﷺ فأمهِلنا، وعمِّرْ بنا منازِلَنا، ولا تُؤاخِذْنَا بسوءِ أفعالِنا، ولا تُهلِكْنا بخطَايانا يا ربَّ العالمِينَ(٧).

وعَن بعضِهِمْ: ممَّا ينفَعُ للوبَاءِ: يا حيُّ يا قيُّومُ، ربَّنا اكشِفْ عنَّا العذابَ إنَّا

---

(١) رواه مسلم (٢٧٠٨) من حديث خولة بنت حكيم السلمية رضي الله عنها.

(٢) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٣٦)، ولفظه: «لم أر أنفع للوباء من التسبيح».

(٣) وكذا نقله ابن حجر في «بذل الماعون» (ص١٧٠)، والسيوطي في «ما رواه الواعون في أحبار الطاعون» (لوحة رقم ١٤).

(٤) المرجعين السابقين.

(٥) ذكر ذلك السيوطي في «ما رواه الواعون في أحبار الطاعون» (لوحة رقم ١٤) نقلًا عن ابن أبي حجلة.

(٦) في (ع): «صلاة».

(٧) كذا نقله أبو عبد الله بن الأزرق في «بدائع السالك في طبائع المالك» (٢/ ٧٤).

مُؤمنونَ، بسمِ اللهِ ذِي الشَّأنِ، العَظيمِ البُرهانِ، الشَّديدِ السُّلطانِ، ما شاءَ اللهُ كانَ، اللَّهُمَّ إني أَعوذُ بكَ مِن الطَّعنِ والطَّاعونِ والوباءِ، اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بكَ مِن موتِ الفجأَةِ، وسُوءِ القَضاءِ، وجَهْدِ البلاءِ(١).

وعَن بعضِهمْ: لدفْعِ الوباءِ يُكتَبُ ويعلَّقُ عَلَى الشَّخصِ: بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، وصلَّى اللهُ عَلَى سيِّدِنا محمَّدٍ وعَلَى آلهِ وصحبِهِ وسلِّمْ، اللَّهُمَّ سكِّنْ هَيبةَ صدْمةِ قهرَمانِ(٢) الجبَروتِ بألطافِكَ الخفيَّةِ الوارِدةِ النَّازلةِ مِن بابِ الملكُوتِ حتَّى نَتَشَبَّثَ(٣) بلطفِكَ، ونعتَصِمَ عَنْ إنزالِ قُدرتِكَ، يا ذا القُدرَةِ الكامِلةِ، والرَّحمةِ الشَّاملةِ، يا ذا الجَلالِ والإكْرامِ(٤).

تنبيهٌ: ذكَرَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ رحمَهُ اللهُ: أنَّ الأرواحَ الشَّيطانيَّةَ تتمكَّنُ مِن فعلِها بالإنسَانِ ما لَمْ يدفَعْها دافعٌ قوِيٌّ منَ الذِّكرِ والدُّعاءِ، والابتِهالِ والتَّضرُّعِ، والصَّدقةِ وقراءَةِ القُرآنِ، وهذا يكُونُ قبلَ استِحكامِها وتمكُّنِها، فمَنْ وفَّقهُ اللهُ تَعالى بادَرَ عِندَ إحسَاسِهِ بأسبَابِ الشَّرِّ إلى هذِهِ الأسبَابِ الَّتي تدفَعُها عنهُ، وهيَ لهُ مِن أنفَعِ الدَّواءِ، وإذا أرادَ اللهُ عزَّ وجلَّ إنفاذَ قضائِهِ وقدَرِهِ أغفَلَ قلْبَ العَبدِ عنْ معرِفَتها وتصوُّرِها وإرادَتها، فلا يشعرُ بها ولا يُريدُها، ليقْضِيَ اللهُ فيهِ(٥) أمرًا كانَ مَفعُولًا، وإذا وقَعَ القضَاءُ عمِيَ البصَرُ(٦).

---

(١) نقل نحوه القزويني في «التدوين في أخبار قزوين» (٤/ ١٨٢) عن أبي القاسم الكموني.

(٢) قهرمان: فارسي معرب، معناه: القائم بأمور الرجل كوكيله وخازنه. انظر: «شرح المصابيح» لابن ملك (٤/ ٦٤).

(٣) في (ل): «نستفّ».

(٤) انظر: «السلوك» للمقريزي (٤/ ٨٦)، و«الإشارات في علم العبارات» لابن شاهين الظاهري (ص٨٦٤)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١٠/ ٢٠٤).

(٥) «فيه» ليس في (ع).

(٦) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٧).

[السُّؤالُ الخامسَ عشرَ]

وأما السُّؤالُ الخامِسَ عشَرَ: وهوَ هلْ ورَدَ أنَّهُ ﷺ قالَ: «لا تَفْنى أُمَّتي إلا بالطَّعنِ والطَّاعونِ»؟ فإنْ ورَدَ فكيفَ يصِحُّ مَعناهُ، ومَعنى فَناءِ أُمَّتي بالطَّعنِ والطَّاعونِ، والمشَاهَدُ خِلافُهُ، فإنَّ أكثَرَ الأُمةِ يمُوتونَ بغَيرهما، فيلزَمُ خُلفُ[1] خبرِ الصَّادقِ، فما الجَوابُ؟ وما تحقِيقُ بُرهَانِ صِدقِهِ؟

فالجوابُ: نعَمْ[2] ورَدَ، ورواهُ الأئمَّةُ كالإمامِ أحمَدَ وغيرِهِ، وروَى الإمامُ أحمَدُ، وأبو يعْلَى، والطَّبرانيُّ في «الأوسَطِ» عَنْ عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها قالَتْ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَفْنى أُمَّتي إلَّا بالطَّعنِ والطَّاعونِ» قلتُ: يا رسُولَ اللهِ هذا الطَّعنُ قَدْ[3] عَرفناهُ فما الطَّاعونُ؟ قالَ: «غُدَّةٌ كغدَّةِ البَعيرِ، المقيمُ بها كالشَّهيدِ، والفارُّ مِنها كالفارِّ منَ الزَّحفِ»[4].

وجوابُ الإشكالِ كما قالَ بعضُهمْ: إنَّ الحدِيثَ لفظُهُ الخبرُ، ومَعناهُ الطَّلبُ والدُّعاءُ، فيحتَمِلُ أنهُ ﷺ دَعا لأُمَّتِهِ عُمومًا فاستَجَابَ اللهُ دُعاءَهُ في بعضِهِمْ، فيكُونُ مِنَ العامِّ المخصُوصِ.

ويحتَمِلُ أنَّ معنَاهُ الخبرُ عَلَى ظاهِرِهِ، وأنَّهُ أرادَ بـ«أُمَّتي»: طائفةً مخصُوصةً كأصحابِهِ، فإنَّ مُعظمَهمْ ماتَ بالطَّعنِ في سَبيلِ اللهِ، وبقيَّتَهُمْ بالطَّاعُونِ الذِي وقَعَ في زمانِهِمْ.

---

(١) في (ع): «تخلف».

(٢) في (ع): «قد» بدل «نعم».

(٣) في (ل): «الطعن» بدل «هذا الطعن قد».

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥١١٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٤٠٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٥٣١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/ ٢٠٥). قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص٧١٧): رواه أحمد وابن عبد البر في «التمهيد» بإسناد جيد.

ويحتمِلُ أنهُ أرادَ صفَةً مخصُوصةً كالخِيارِ، فيكُونُ منَ العامِّ الذِي أُريدَ بهِ الخُصوصُ، وقريبٌ مِن ذلِكَ دعاؤهُ ﷺ للمُؤمِنينَ بالمغفِرةِ، معَ أنهُ ثبَتَ أنَّ طائفَةً مِنهمْ تعذَّبُ، ثمَّ تخرُجُ منَ النَّارِ بالشَّفاعةِ.

وبعضُهمْ حمَلَ اللَّفظَ عَلَى ظاهرِهِ وقالَ: إنَّ المرادَ الغالِبَ عَلى فَناءِ الأُمَّةِ الفِتنُ التي تُسفَكُ فيها الدِّماءُ والوباءُ.

قالَ ابنُ الأثيرِ: إنَّهُما الغالِبُ عَلَى فناءِ الأُمَّةِ(١).

قالَ الحافِظُ السُّيوطيُّ: وهوَ صحيحٌ بلا شكٍّ، فإنَّهُ إذا استُقرِئَ الأمرُ والحالُ وجِدَ القدْرُ الذِي يموتُ في الطَّاعونِ أكثَرَ منَ القَدرِ الذِي ماتَ فيما بينَهُ وبينَ الطَّاعونِ الذِي قبلَهُ، فكيْفَ إذا انضَمَّ إلى ذلِكَ القتْلُ الحاصِلُ في الجهادِ والفِتنِ(٢)؟

قلتُ: ومَن طالَعَ التَّوارِيخَ ربَّما اطمأنَّ قلبُهُ بتصدِيقِ ذلِكَ، أمَّا الفِتنُ فأوَّلُ حُدوثِها مِن حينِ قُتلَ أميرُ المؤمِنينَ عُثمانُ بنُ عفَّانَ فبلغَتِ القَتلَى بوقعَةِ الجمَلِ في حرْبِ عائشَةَ وطَلحَةَ والزُّبيرِ معَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضِيَ اللهُ عنهُمْ ثلاثَةَ عشَرَ ألفًا، ويُقالُ: عشرِينَ ألفًا، وبلغَتِ القَتلَى بصفِّينَ في حربِ عليٍّ معَ مُعاويةَ رضِيَ اللهُ عنهُما مئةَ ألفٍ وعشَرةَ آلافٍ، وذلِكَ في مئةِ يومٍ وعشرَةِ أيَّامٍ، ولَمَّا خلَعَ أهلُ المدينَةِ الشَّريفةِ يزيدَ بنَ مُعاويَةَ أرسَلَ إليهِمْ عَسكرًا نحوَ عِشرينَ ألفًا، ودعاهُمْ للطَّاعةِ فأبَوا إلَّا القتالَ(٣)، فقُتِلَ مِن حملَةِ القُرآنِ سبعَ مئةٍ، وعشرَةُ آلافٍ ممَّن لا يُعرَفُ، وتُسَمَّى وقعَةَ الحرَّةِ.

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: طعن).

(٢) انظر: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» للسيوطي (لوحة رقم ٤).

(٣) في (ع): «قتاله».

ووقَعَ في أيامِ بني أُميَّةَ منَ الفِتنِ والحُروبِ ما يطُولُ ذكرُهُ بحيثُ إنَّ الحجَّاجَ بنَ يوسُفَ عامِلَ عبدِ الملِكِ بنِ مَروانَ أُحصِيَ مَن قتلَهُ صَبرًا، سِوى مَن قُتلَ في حُروبِهِ وسَراياهُ مئةَ ألفٍ وعِشرينَ ألفًا، وماتَ وفي حبسِهِ خمسُونَ ألفَ رجلٍ، وعشرُونَ ألفَ امرأةٍ[١].

وكانَ أبو مُسلِمٍ الخُراسانيُّ صاحِبُ الدَّعوةِ لبني العبَّاسِ وزيرُ السَّفَّاحِ ممَّنْ حَذا الحجَّاجَ في الفِعالِ، أُحصِيَ مَن قتلَهُ فبلَغُوا ستَّ مئةِ ألفٍ، ولَمَّا أسرَفَ في القتْلِ وجَدَ رُقعةً على المنبرِ فيها: اقتُلْ ما عسَى أنْ تقتُلَ فلَنْ تقدِرَ أنْ تقتُلَ قاتلَكَ، فكَفَّ عنِ القتلِ، ثمَّ قُتلَ بعدَ ذلِكَ بينَ يدَي أبي جَعفَرٍ المنصُورِ[٢][٣].

وخرَجَ السَّفَّاحُ في طلَبِ بني أُميَّةَ في أقطَارِ الأرْضِ إنْ وجَدَ حيًّا قتلَهُ، وإنْ وجَدَ قبرًا نبشَهُ وأحرَقَ مَن فيهِ، حتَّى لَم يترُكْ غيرَ قبرِ مُعاويةَ وعُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، وأتَى إلى دمشْقَ، فدخَلَها وقتَلَ في جامِعِها يومَ الجمُعةِ في شهْرِ رمضانَ خمسِينَ ألفًا مِن بني أُميَّةَ وموالِيهِمْ، وكانُوا قدِ استجَارُوا بالجامِعِ فلَمْ يُجِرهُمْ، ولا يحصِي عدَدَ القَتلَى في ذلِكَ القرْنِ إلَّا اللهُ[٤].

ثمَّ في القرنِ الثَّالثِ حصَلَ منَ الفِتنِ الأمورُ المهولَةُ بحيْثُ إنَّ الخارِجيَّ بابكَ الخرميَّ[٥] قتلَ خمسَ مئةِ ألفٍ وخمسِينَ ألفًا، وكانَ ظُهورُهُ سنةَ إحدَى وثمانِينَ ومئةٍ

---

(١) انظر: «مروج الذهب» للمسعودي (١/ ٤٢١)، و«آثار البلاد وأخبار العباد» للقزويني (ص١٩٥).

(٢) «ثم قتل بعد ذلك بين يدي أبي جعفر المنصور» ليس في (ع).

(٣) انظر: «غرر الخصائص الواضحة» (ص٢٢٢).

(٤) انظر: «غرر الخصائص الواضحة» (ص٢٢٣).

(٥) في (ل): «نائل الجرمي».

في خِلافةِ المأمُونِ، ثمَّ أُسرَ وأُحضِرَ بينَ يدَي المعتَصِمِ فأمَرَ بقطْعِ يدَيهِ ورِجلَيهِ، فلمَّا قُطعَتْ يدُهُ لطَّخَ بدِمَها وجهَهُ حتَّى لا يرَى فيها أحدٌ[١] أثرَ الجزَعِ[٢].

ثـمَّ ظهَـرَ رأسُ الزِّنجِ بنواحِي العـراقِ، وادَّعَى النبـوَّةَ والاطِّلاعَ عَلَـى الغَيبِ، وقتَـلَ مـنَ المسـلِمينَ ألـفَ ألفٍ وخمـسَ مئةَ ألـفٍ، وقتَلَ في يـومٍ واحـدٍ بالبَصرةِ ثلاث مئـةِ ألْفٍ[٣].

ثـمَّ فـي **القرنِ الرَّابـعِ** حصَلَ مـنَ الأراجِيفِ مـا لا يحصَى مِن ظُهـورِ الخَوارجِ بالمغـرِبِ وقتلِهـمُ الخلائـقَ، وظُهـورِ أبـي طاهـرٍ القرمطِـيِّ، وقتلَهُ الخلائـقَ بمكَّةَ وغيرِهـا، بحيْـثُ قتَـلَ في المطافِ ألفًا وسـبعَ مئـةِ طائفٍ محـرمٍ، وقتَلَ بمكَّـةَ أزيَدَ مِـن ثلاثيـنَ ألفًا، واقتلَـعَ الحجَرَ الأسـودَ وأخـذَهُ معَهُ[٤].

ثمَّ في **القَرنِ الخامسِ** زادَتِ[٥] الفِتنُ، وكثُرَ القتْلُ، وظهَرتِ الفِرَنجُ عَلَى أرضِ الشَّامِ، وقتَلُوا المسلِمينَ، وقدِموا إلى القدْسِ في ألفِ ألفِ مُقاتلٍ، فقتَلُوا بِهِ منَ المسلِمِينَ نحوَ سبعِينَ ألفًا، وملكُوهُ واستَولَوا عَلَى غالِبِ إقلِيمِ الشَّامِ، وعَلى الدِّيارِ المصريةِ وبنَوا بها الكنائسَ، وأقامُوا لهمْ بها الدَّواوِينَ، وضرَبُوا المسلِمينَ فيها بالسِّياطِ، وظهرَتِ السُّلجوقيَّةُ ببلادِ الشَّرقِ ورأسُهُمْ عضُدُ الدَّولةِ، واستَولَوا عَلَى العجَمِ والعِراقِ، ومعظَمِ المشرِقِ والرُّومِ، والتُّركِ والصِّينِ، وبلادِ الخطَا المجاوِرَةِ

---

(١) «أحد» ليس في (ع).

(٢) انظر: «مروج الذهب» للمسعودي (٢/ ٦٣)، و«المنتظم» لابن الجوزي (١١/ ٧٧).

(٣) انظر: «العبر في خبر من غبر» للذهبي (٢/ ٤٨)، و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص٣٦٤).

(٤) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٣/ ٣٨٠).

(٥) في (ع): «ازدادت».

للسِّندِ إلى ما وراءَ النَّهرِ إلى بلادِ البُلغَارِ والرُّوسِ، واستَولَوا عَلى الخُلفاءِ العبَّاسيينَ بحيْثُ صارَتْ كلِمتهُمْ تحْتَ كلِمتِهِ، ولخوفِ ملوكِ مصرَ الفواطِمِ[1] منهُ راسَلُوا الإفرَنجَ، وأطمعُوهُمْ في الشَّامِ وغيرِهِ، وأخَذَ الفِرنجُ جَزيرةَ الأندَلسِ، وقتلُوا بها منَ المسلِمينَ، ومسافَةُ مُلكِها نحوُ سبعِ شهورٍ.

ثمَّ في القرنِ السَّادِسِ عظُمتِ الفِتنُ، واضمحلَّتْ دولَةُ الفاطِميينَ بمصْرَ، والعبَّاسيِّينَ ببغدَادَ، وظهَرَ نورُ الدِّينِ الشَّهيدُ رحمَهُ اللهُ بالشَّرقِ والشَّامِ والموصِلِ، وأخَذَ بلادَ المسلِمينَ منَ الفِرنجِ، وفتحَ الأقالِيمَ، وانتزَعَ مصرَ منَ الفاطِميينَ.

ثمَّ في القَرنِ السَّابعِ كانَتِ الفِتنُ العَظيمَةُ بظُهورِ التَّتارِ واستَولَوا عَلَى الصِّينِ والهِندِ، والسِّندِ والعجَمِ، وهرَبَ مِنهُمْ محمَّدُ السُّلطانُ بنُ خَوارزِمْ شَاه، وكانَ عدَّةُ جيشِهِ تسعَ مئةِ ألفٍ، فلَمْ تُغنِ عمَّا قُدِّرَ شيئًا، ثمَّ قدِمُوا إلى بغدادَ، ووضَعُوا السَّيفَ بها، بحيْثُ قَتلُوا فيها ما يزِيدُ عَلى ألفَي ألفٍ، ثمَّ رامُوا حلَبَ والشَّامَ، ووقعَتِ الحُروبُ بينَهُمْ وبينَ الملِكِ المظفَّرِ، ثمَّ الملِكِ الظَّاهِرِ، وقُتلَ منَ المسلِمينَ في أيَّامِهِمْ ما لا يحصُرهُ عدٌّ ولا حسَابٌ، ونزَلُوا الفرنجُ عَلَى دِمياطَ مِن أعمالِ مِصرَ، وملَكُوا البلادَ ثلاثَ سِنينَ، حتَّى قيلَ: إنَّ الملِكَ الكامِلَ أرادَ أنْ يهرُبَ إلى اليَمنِ خَوفًا منهُمْ، ويترُكَ لهُم البِلادَ المصريَّةَ.

ثمَّ في القرْنِ الثَّامِنِ والتَّاسِعِ حصلَتْ فِتنٌ عظِيمةٌ، وظَهرَ تيمُورلَنكْ، فأبادَ العِبادَ وسفَكَ دماءَ المسلِمينَ بالرُّومِ وحلَبَ والشَّامِ، وقتَلَ فوقَ عشَرةِ آلافِ ألْفٍ، ونسِيَ النَّاسُ بفتنَتِهِ ومُصيبَتِهِ مُصيبَةَ التَّتارِ، وحصَلَ الاختِلافُ بينَ عساكِرِ سَلاطِينِ مِصرَ، وكثُرتِ الفِتنُ جدًّا.

---

(١) «الفواطم» من (ع).

ثمَّ في القَرنِ العاشِرِ تزايدَتِ الفِتنُ، وظهَرَ إسماعِيلْ شاه، فاستَولى على سائرِ مُلوكِ العجَمِ، وملَكَ خُراسانَ وأذربيجَانَ وبغدادَ وغيرِها بحيثُ قتلَ ما يزِيدُ عَلَى ألفِ ألفٍ، وغزَاهُ السُّلطانُ سليمٌ، ثمَّ وقعَتِ الفِتنُ بينَ السُّلطانِ سليمٍ والسُّلطانِ الغُوريِّ بحيثُ قُتِلَ منَ الخلائقِ ما لا يُحصِيهِ إلَّا اللهُ.

ثمَّ في القَرنِ الحادِي عشَرَ تزايَدتِ الفِتنُ بينَ سَلاطينِ الرُّومِ وسَلاطينِ العجَمِ، وظهَرتْ فِتنٌ عَظيمةٌ جدًّا بالمغرِبِ، وقتلَ فيها خَلائقُ لا يحصِيها إلَّا اللهُ، هذا غَيرُ الفِتنِ الحاصِلةِ بينَ قبائلِ العَربِ بأرضِ نجدٍ وعُمَانَ، واليمَنِ والحجازِ، ومِصرَ والشَّامِ، وما يحصُلُ بينَ أهلِ القُرى والبلدَانِ.

وأمَّا الطَّواعِينُ فكثِيرةٌ جدًّا(١):

فمِنها وهو أوَّلُ طاعُونٍ وقَعَ في الإسلامِ في خِلافَةِ عُمرَ: **طاعُونُ عَمَواسٍ**؛ بفَتحِ العَينِ المهمَلةِ وفتحِ الميمِ وقدْ تُسكَّنُ، اسمُ بلدةٍ بينَ القُدسِ والرَّملةِ، وبها قبرُ أبي عُبيدَةَ بنِ الجرَّاحِ، ماتَ في ذلِكَ الطَّاعونِ مِن جيشِ المسلِمينَ خمسَةٌ وعُشرُونَ ألفًا، وقيلَ: ثلاثُونَ ألفًا، وقيلَ: سُمِّيَ طاعُونَ عَمَواسٍ لأنَّهُ عمَّ النَّاسَ، وتواسَوا فيهِ، ماتَ بهِ مِن مشاهِيرِ الصَّحابةِ أبو عُبَيدَةَ، ومُعاذُ بنُ جَبلٍ، وشُرَحبِيلُ بنِ حَسنةٍ، والفضْلُ بنُ العباسِ، وأبو مالِكٍ الأشعَريُّ، ويزِيدُ بنُ أبي سُفيانَ أخو مُعاويةَ، والحارِثُ بنُ هشامٍ أخو أبي جَهلٍ، وسهيلُ بنُ عَمرٍو رضِيَ اللهُ عنهُمْ.

ومِنها طاعونُ الجارِفِ: سُميَ بهِ لأنهُ جرَفَ النَّاسَ كما يجرُفُ السَّيلُ الأرْضَ، كانَ في شوَّالٍ سنَةَ سبعِينَ منَ الهجرَةِ، ماتَ فيهِ لأنسِ بنِ مالِكٍ ثلاثَةٌ وثلاثُونَ ولدًا، ولأبي بكرَةَ أربَعونَ ولَدًا، وماتَ في أوَّلِ يومٍ منهُ مِن أهلِ البصرَةِ سَبعونَ ألفًا، وفي

---

(١) «فكثيرة جدًّا» من (ع).

اليومِ الثَّاني واحدٌ وسبعُونَ ألفًا، وفي اليومِ الثَّالثِ ثلاثَةٌ وسبعُونَ ألفًا، وأصبَحَ النَّاسُ في اليومِ الرابعِ مَوتى إلَّا القلِيلَ مِن آحادِ النَّاسِ، بحيْثُ إنَّ أمَّ الأمِيرِ بها ماتَتْ فلَمْ يوجَدْ لها مَن يحمِلُها، وماتَ فيهِ أهلُ الشَّامِ إلَّا اليسِيرَ.

وعَن بعضِهمْ قالَ: كنَّا نطُوفُ في القَبائلِ، وندفِنُ الموتَى، فلمَّا كثُروا لمْ نقدِرْ عَلَى الدَّفنِ، فكنَّا ندخُلُ الدارَ وقدْ ماتَ أهلُها فنسُدُّ بابها علَيهِمْ.

ومِنها طاعُونُ الفِتيانِ: سمِّيَ بِهِ لكثرَةِ ما ماتَ فيهِ منَ الشَّوابِّ.

ومِنها طاعُونُ الأشْرافِ: وقَعَ حينَ كانَ الحجَّاجُ بواسِطٍ، سمِّيَ بِهِ لكثرَةِ مَن ماتِ فيهِ مِن أشرافِ النَّاسِ، واجتمَعَ عَلى النَّاسِ الطَّاعُونُ وسَيفُ الحجَّاجِ.

ثمَّ وقَعَ بالشَّامِ طاعُونُ عَدِيٍّ بنِ أرطأَةَ: سنَةَ مئةٍ، ماتَ فيهِ لابنِ سِيرينَ ثلاثُونَ ولَدًا(١).

ونُقِلَ أنَّ الطَّواعِينَ في زمَنِ بني أُميَّةَ كانَتْ لا تنقَطِعُ بالشَّامِ، ثمَّ خفَّ في الدَّولةِ العبَّاسيَّةِ فيُقالُ: إنَّ بعْضَ أمرائهِمْ خطَبَ بالشَّامِ فقالَ: احمَدُوا اللهَ الذِي رفَعَ عنكُمُ الطَّاعونَ مُنذُ ولِّينا عليكُمْ، فقَامَ بعضُ مَن لهُ جرأةٌ فقالَ: اللهُ أعدَلُ مِن أنْ يجمعَكُمْ عَلَينا والطَّاعُونَ(٢).

ومِنها: في سنَةِ ثلاثٍ وعشرِينَ وأربعِ مئةٍ طاعُونٌ عظِيمٌ وقَعَ ببلادِ الهنْدِ، والعجَمِ، وبلادِ الجبَلِ، وامتَدَّ إلى بغدادَ، وفنِيَ النَّاسُ، ولَمْ يشاهِدُوا مثلَهُ، وماتَ بالموصِلِ في هذِهِ السنَةِ أربعةُ آلافِ صبيٍّ بالجُدَريِّ.

---

(١) «ولدًا» من (ع).

(٢) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١١/ ٢٤٦).

ومِنها: في سنَةِ تسْعٍ وثلاثِينَ وأربعِ مئةٍ بالموصِلِ والجزيرةِ وبغدَادَ، بحَيثُ صلَّى الجمُعةَ بالبصرَةِ أربعُ مئةِ نفسٍ بعدَ أنْ كانوا أكثرَ مِن أربعِ مئةِ ألفٍ.

ومِنها: في سنَةِ خمسٍ وخَمسِينَ وأربعِ مئةٍ بمصْرَ، وكانَ شَديدًا جدًّا، ودامَ بها عشرَةَ أشهُرٍ.

ومِنها: في سنَةِ تسعٍ وستِّينَ وأربعِ مئةٍ بدمشْقَ، وكانَ أهلُها نحوَ خمس مئةِ ألفٍ، فلَمْ يبقَ منهُمْ سِوى ثلاثَةِ آلافٍ وخمسِ مئةٍ، وكانَ بها مئتانِ وأربعُونَ خبَّازًا فلَمْ يبقَ سِوى خبَّازَينِ، وبقيَتِ الأسْواقُ خالِيةً، والدَّارُ التي كانَتْ تباعُ بثَلاثةِ الآلافِ دينارٍ، بيعَتْ بعشَرةِ دنانِيرَ فأقَلَّ.

ومِنها: الطَّاعُونُ العامُّ وقَعَ سنةَ تسعٍ وأربعِينَ وسبعِ مئةٍ، ولمْ يُعهَدْ نظِيرُهُ في الدُّنيا، فإنَّهُ طبَّقَ الأرضَ شَرقًا وغَربًا حتَّى دخَلَ مكَّةَ المشرَّفةَ، ووقَعَ في الحيوانَاتِ أيضًا، قالَ ابنُ أبي حجلَةَ: ماتَ فيهِ عَلى جهَةِ التَّقريبِ نصْفُ العالمِ أو أكثَرُ، وبلَغَ الموتُ في القاهِرةِ كلَّ يومٍ زيادةً عَلَى عشرِينَ ألفًا.

ومِنها: في سنةِ ثلاثٍ وثلاثِينَ وثمان مئةٍ، وكانَ عَظِيمًا جدًّا، لمْ يقَعْ بمصْرَ بعدَ الطَّاعُونِ العامِّ نظِيرُهُ[1].

ومِنها: في سنةِ ثلاثٍ وخمسِينَ، وبلَغَ الموتُ بالقاهِرةِ كلَّ يومٍ خمسَةَ آلافٍ.

ومنهُ: في سنَةِ عشرٍ بعدَ الألفِ، وكانَ عامًّا عظِيمًا جدًّا.

ومِنها: في أيَّامِنا هذِهِ سنةَ ثمانٍ وعشرِينَ وألفٍ، وكانَ عَظِيمًا بحَيثُ كانَ يمُوتُ

(١) انظر سرد الطواعين السابقة في: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٣٦١ ـ ٣٦٩).

بالقاهرةِ كلَّ يومٍ نحوُ ثلاثةِ آلافٍ، ودامَ مدَّةً، ونَسأَلُ اللهَ رفعَهُ عنِ المسلِمينَ في خَيرٍ وعافِيةٍ، وذلِكَ في فصْلِ الرَّبيعِ.

قالَ ابنُ حجرٍ: وذلِكَ مِن عادَةِ الطَّاعونِ بمصْرَ أنهُ لا يقَعُ إلَّا في فصْلِ الرَّبيعِ[1]؛ يعني: في الغالِبِ.

وبالجُملةِ: فمَنْ تأمَّلَ كثرَةَ القَتلَى في الفِتنِ خُصوصًا بينَ عُربانِ القبائلِ وأهلِ القُرى، وتأمَّلَ كثرَةَ الموتَى بالطَّاعُونِ عرَفَ صِدقَ برهَانِ قولِهِ ﷺ: «لا تفْنَى أُمَّتي إلَّا بالطَّعنِ والطَّاعُونِ»، وقولِهِ ﷺ: «فناءُ أُمَّتي بالطَّعنِ والطَّاعُونِ»[2]، وأنَّ المرادَ بهِ غالِبُ الأمَّةِ، واللهُ أعلَمُ.

***

---

(١) انظر: «بذل الماعون» لابن حجر (ص٣٦٩).

(٢) «وقوله ﷺ: فناء أمتي بالطعن والطاعون» من (ع)، وقد تقدم تخريج الحديثين.

[السُّؤالُ السَّادسَ عشَرَ]

وأمَّا السُّؤالُ السَّادسَ عشَرَ: وهوَ هلْ كلامُ المنجِّمينَ بالإخبَارِ بوقُوعِ الطاعُونِ ورفعِهِ ونحوِ ذلِكَ لهُ أصلٌ؟ وهلْ يجُوزُ قولُهُمْ وتصدِيقُهمْ؟ وهلْ ظُهورُ نجْمِ الذَّنبِ ونحوِهِ يدُلُّ عَلَى شيءٍ يحدُثُ؟ وما الدَّليلُ عَلَى بطلانِ قولِهِمْ، وقولِ القائلِ: لولا الطَّاعونُ لَمَا ماتَ فلانٌ، ولا ماتَ النَّاسُ بكثرَةٍ، أو لو خرَجَ فلانٌ منْ بلَدِ الطَّاعونِ لسَلِمَ، ولوْ لمْ يقدُمْ فلانٌ لَمَا مَاتَ؟

فالجَوابُ: أنَّ كلامَهمْ باطِلٌ وتصدِيقَهُمْ حرامٌ، وروَى أحمدُ عَنْ أبي هُريرَةَ رضِيَ اللهُ عنهُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «مَن أتَى كاهِنًا أو عرَّافًا فصدَّقهُ فقَدْ كفَرَ بما أُنزلَ عَلَى محمَّدٍ»[١].

ورَوى مسلمٌ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن أتَى عرَّافًا فسألَهُ عَنْ شيءٍ لم تُقبَلْ صَلاتُهُ أربعِينَ ليلةً»[٢].

وروَى البُخارِيُّ ومسلِمٌ عَن عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها قالَتْ: سأَلَ رسُولَ اللهِ ﷺ ناسٌ عنِ الكهَّانِ فقالَ: «ليسُوا بشيءٍ» فقَالوا: يا رسُولَ اللهِ! إنهُمْ يحدِّثُوننا أحيانًا بالشَّيءِ فيكُونُ حقًّا. فقالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «تلْكَ الكلِمةُ مِنَ الحقِّ يخْطَفُها الجنيُّ فيُقِرُّها في أُذنِ وليِّهِ فيخلِطُونَ مَعها مِئَةَ كذْبةٍ»[٣].

ورَوَى الإمامُ أحمَدُ، وأبو داوُدَ، وابنُ ماجَهْ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهُما قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «منِ اقتبَسَ عِلمًا منَ النُّجومِ اقتبَسَ شُعبةً منَ السِّحرِ»[٤].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٩٥٣٦)، وروى نحوه أبو داود (٣٩٠٤)، وابن ماجه (٦٣٩).

(٢) رواه مسلم (٢٢٣٠) من حديث صفية رضي الله عنها.

(٣) رواه البخاري (٥٧٦٢)، ومسلم (٢٢٢٨).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨٤٠)، وأبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦).

وروَى إمامُنا أحمَدُ عَن سَمُرةَ بنِ جُنْدَبٍ قالَ: صلَّى بنا رسُولُ اللهِ ﷺ صلاةَ الكُسوفِ، ثمَّ خطَبَنا فحمِدَ اللهَ وأثنَى عَليهِ، وشهِدَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وشهِدَ أنهُ عَبدُ اللهِ ورسُولُهُ، ثمَّ قالَ: «يا أيُّها النَّاسُ، إنَّما أنا بشَرٌ رسُولٌ، أُذكِّرُكُمُ اللهَ إنْ كنتُمْ تعلَمُونَ أنِّي قصرْتُ عَنْ شيءٍ مِن تبليغِ رِسالاتِ اللهِ عزَّ وجَلَّ لَمَا أخبرتموني[1]»، فقالَ النَّاسُ: نشهَد أنَّكَ قد بلَّغتَ رِسالاتِ ربِّكَ، ونصحْتَ لأُمَّتِكَ، وقضَيتَ الذِي عَليكَ، ثمَّ قالَ: «أمَّا بعدُ؛ فإنَّ رجَالًا يزعمُونَ أنَّ كسُوفَ هذِهِ الشَّمسِ، وكسُوفَ هذا القَمرِ، وزوالَ هذِهِ النُّجومِ عَنْ مَطالِعِها لموْتِ رجالٍ عُظماءَ مِن أهلِ الأرْضِ، وإنهُمْ قدْ كذَبُوا، ولكنَّها آياتُ اللهِ، يعتَبرُ بها عبادَهُ لينظُرَ مَن يُحدِثُ لهُ مِنهُمْ توبةً، وإنِّي واللهِ لقَدْ رأيْتُ ما أنتُمْ لاقُونَ في أمرِ دُنياكُمْ وآخِرتكُمْ منذُ قمْتُ أصلِّي، وإنَّهُ لنْ تقُومَ الساعَةُ حتَّى يخرُجَ ثلاثُونَ كذَّابًا، آخِرهُمْ الأعوَرُ الدَّجَّالُ»... الحديثَ[2].

فهذا النَّبيُّ ﷺ الصَّادِقُ المصدُوقُ المبلِّغُ عنِ اللهِ تَعالى قدْ كذَّبَ المنجِّمينَ في قولِهِمْ، فالعجَبُ ممَّنْ يصدِّقهُمْ بعدَ تكذِيبهِ لهُمْ.

وممَّا يدُلُّ عَلى فسادِ قولِ المنجِّمينَ أيضًا إجماعُهُمْ عندما تمَّ بناءُ بغدادَ في سنَةِ ستٍّ وأربَعينَ ومئةٍ أنَّ طالِعَها يقتَضِي أنْ لا يمُوتَ فيها خَليفَةٌ، وشاعَ ذلِكَ الأمرُ حتَّى هنَّأَ الشُّعراءُ المنصُورَ بذلِكَ، ثمَّ قوِيَ هذا الظَّنُّ لَمَّا ماتَ المنصُورُ بطَريقِ مكَّةَ، ثمَّ قوِيَ لَمَّا ماتَ المهدِيُّ بِمَاسَبَذَانَ[3]، والهادِي

---

(١) في (ل): «أخرجتموني».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠١٧٨)، وكذا ابن خزيمة في «صحيحه» (١٣٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٨٥٦).

(٣) ماسبذان: منطقة تقع شمالي الأهواز إلى الغرب، على حدود العراق، وأهم مدنها السيروان والصميرة، افتتحت في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. =

بعيساباذَ[١]، والرَّشيدُ بطُوسٍ[٢]، فلمَّا قُتِلَ بها الأمينُ انخرَمَ هذا الحكْمُ، ورجَعَ القائلُ يقُولُ:

كَذَبَ المنَجِّمُ في مَقَالَتِهِ … الَّتِي نَطَقَتْ عَلَى بَغْدَادَ بالبُهْتَانِ
قَتْلُ الأمِيْرِ[٣] بها لعَمْرِي يَقْتَضِي … تَكْذِيبَهُمْ في سَائِرِ الحُسْبَانِ[٤]

ثمَّ ماتَ بها الواثِقُ والمتوَكِّلُ، والمعتَمِدُ، والمكتَفِي، والنَّاصِرُ، فظهَرَ[٥] لكلِّ عاقلٍ تناقُضُ قولِ المنجِّمِينَ، وشنِيعُ كذبِهِمْ وافترائِهِمْ فيما أجمَعُوا عَليهِ.

وأمَّا ما اختَلَفُوا فيهِ، وقطَعَ بهِ بعضُهُمْ دُونَ بعْضٍ فلو حكَيناهُ عَنهُمْ ـ عَلَى ما ذكَرَهُ ابنُ الجَوزِيِّ وغيرُهُ ـ لكانَ أمرًا يُضحَكُ مِنهُ، وما أحسَنَ قولَ القائلِ:

أَطُلَّابَ النُّجُومِ أحلْتُمُونَا … عَلَى عِلْمٍ أَرَقَّ مِنَ الهَبَاءِ

= قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٥/ ٤١): ماسبذان: بفتح السين والباء الموحدة، والذال معجمة، وآخره نون، وأصله ماه سبذان مضاف إلى اسم القمر، وهي مدن عدّة، منها: أريوجان، وبها قبر المهدي وليس له أثر إلا بناء قد تعفّت رسومه ولم يبق منه إلا الآثار. وانظر: «البلدان» لليعقوبي (ص٧٣).

(١) عيساباذ: بالعراق، معنى باذ العمارة، فكأن معناه عمارة عيسى، هذه محلة كانت بشرقي بغداد منسوبة إلى عيسى بن المهدي، وبنى بها المهدي قصره الذي سماه قصر السلام. انظر: «معجم البلدان» لياقوت (٤/ ١٧٢)، و«مراصد الاطلاع» للقطيعي (٢/ ٩٧٥).

(٢) طوس: مدينة بخراسان قرب نيسابور، فتحت أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر: «معجم البلدان» لياقوت (٤/ ٤٩)، وتقع حاليًا بالقرب من مدينة مشهد في إيران، وينسب إليها الإمام الغزالي وغيره من العلماء.

(٣) في مصدر التخريج: «الأمين» بدل «الأمير».

(٤) انظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/ ١٣٦).

(٥) في (ع): «وظهر».

كُنُوزُ الأَرْضِ قَدْ خَفِيَتْ عَلَيْكُمْ فَكَيْفَ وَصَلْتُمُ عِلْمَ السَّمَاءِ[١]

وقولَ البهاءِ زُهيرٍ:

واعزَمْ مَتَى شِئتَ فالأَوْقاتُ واحِدَةٌ لا الرَّيْثُ[٢] يَدْفَعُ مَقْدُورًا ولا العَجَلُ

لا تَرْقُبِ النَّجْمَ في أَمْرٍ تُحاوِلُهُ فاللهُ يَفْعَلُ لا جَدْيٌ ولا حَمَلُ

مَعَ السَّعَادَةِ ما للنَّجْمِ مِنْ أَثَرٍ فلا يَضُرُّكَ مِرِّيْخٌ ولا زُحَلُ

الأَمْرُ أَعْظَمُ والأفْكَارُ حَائِرَةٌ والشَّرْعُ أَصْدَقُ والإنْسَانُ يمْتَثِلُ[٣]

وأمَّا قولُ القائلِ: لولا الطَّاعونُ لَمَا ماتَ فُلانٌ ونحوُهُ، فهوَ قولٌ سخِيفٌ فاسِدٌ، يُشبِهُ قولَ المعتزِلةِ: لوْ لمْ يُقتَلْ زيدٌ لعاشَ، والتَّحقِيقُ أنَّ المقتُولَ مَيتٌ بأجلِهِ، وكذا الميْتُ بالطَّاعونِ.

قالَ ابنُ حزمٍ: فمَنْ سألَ عنِ المقتُولِ لو لمْ يُقتَلْ أكانَ يمُوتُ أو يعِيشُ؟ فسُؤالُهُ سخيفٌ فاسِدٌ؛ لأنَّهُ إنَّما سألَ: لو لمْ يمُتْ هَذا الميتُ أكانَ يمُوتُ أمْ كانَ لا يمُوتُ؟ وهذِهِ حماقَةٌ لأنَّ القتْلَ عِلَّةٌ للمَوتِ، كما أنَّ الحُمَّى القاتلَةَ والبطْنَ القاتِلَ وسائرَ الأمراضِ القاتلَةِ علَلٌ للمَوتِ الحادِثِ عَنها ولا فَرقَ، انتهى[٤].

---

(١) نسب الصفدي البيتين إلى ابن عبد البر مع اختلاف في بعض الألفاظ. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢٩/ ١٠٠)، ولفظه:

أمنتحل النجوم أحلتمونا على علم أدق من الهباء

علوم الأرض ما أحكمتموها فكيف بكم إلى علم السماء

(٢) في (ع): «لا ريب»، والمثبت من الديوان.

(٣) انظر: «ديوان بهاء الدين زهير» (ص٤١٧). ومن قوله: «وقول البهاء زهير» إلى هنا من (ع).

(٤) انظر: «الفصل في الملل» لابن حزم (٣/ ٤٩).

وكـذا يُقالُ فـي الطَّاعُونِ، وفـي الفِرارِ منـهُ، والقُدومِ عليـهِ، ونصُّ القُرآنِ يشـهَدُ بما قُلْنا، قالَ اللهُ تَعَالـى: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقـالَ تَعَالـى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]، وقـالَ تَعَالـى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨].

وفي «تفسِيرِ القُرطبيِّ» في سُورةِ الأعرافِ في قولِهِ تَعَالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾[1]؛ أي: وقْتٌ مُؤقَّتٌ، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ أي: الوقْتُ المعلُومُ عندَ اللهِ عزَّ وجلَّ.

قـالَ: فـدَلَّ هـذا عَلَـى أنَّ المقتُـولَ إنما يُقتَـلُ بأجلِـهِ، وأجلُ الموتِ هـوَ وقتُ المـوتِ، كمـا أنَّ أجـلَ الدَّيـنِ هوَ وقْـتُ حُلولِـهِ، وأجلُ الإنسَـانِ هوَ الوقـتُ الذِي يعلَـمُ اللهُ أنَّـهُ يمُـوتُ الحيُّ فيـهِ لا محالَـةَ، وهـوَ وقـتٌ لا يجُوزُ تأخِيـرُ مَوتِـهِ عنهُ، وقـالَ كَثيـرٌ مِـنَ المعتَزلـةِ إلَّا مَـن شـذَّ منهُـمْ: إنَّ المقتُـولَ مـاتَ بغَيـرِ أجلِـهِ الَّذِي ضُـرِبَ لـهُ، وإنَّـه[2] لـو لـمْ يُقتَـلْ لحيِـيَ، قـالَ: وهـذا غلَـطٌ لأنَّ المقتُولَ لـمْ يمُتْ مِـن أجـلِ قتْـلِ غَيـرِهِ، بـلْ مِن أجلِ مـا فعلَـهُ اللهُ مِن إزهـاقِ نفسِـهِ عندَ الضَّـربِ لهِ، انتهى[3].

* * *

(١) في (ع): «فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون. أجل».

(٢) في (ل): «وإن».

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٧/ ٢٠٢).

[السُّؤالُ السَّابعَ عشرَ]

وأمَّا السُّؤالُ السَّابعَ عشرَ: وهوَ هلْ يُشرَعُ الدُّعاءُ للمَريضِ مَثلًا بطُولِ العمُرِ؟ وهلْ يُفيدُ؟ فإنْ قُلتُمْ: لا؛ لأنَّ العمُرَ أمرٌ فُرِغَ منهُ في الأزَلِ لا يزيدُ ولا ينقُصُ، فما الفَرقُ بينَهُ وبينَ الدُّعاءِ بحصُولِ العافِيةِ، والنَّجاةِ منَ النَّارِ، معَ أنَّ الكُلَّ فُرِغَ منهُ في الأزَلِ، فلا فائدَةَ في الدُّعاءِ في الجمِيعِ، ويلزَمُ عَلَى ذلِكَ تعطِيلُ الأسبَابِ وهوَ باطِلٌ؟

فالجوابُ: إنَّ الدُّعاءَ بطُولِ العمُرِ لا يُشرَعُ، وفي كونِهِ يُفيدُ خلافٌ يأتي، مَبناهُ ما قالَهُ المفسِّرُونَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]: إنَّ منَ القضَاءِ ما يكُونُ واقِعًا محتُومًا وهوَ الثَّابتُ، ومنهُ ما يكُونُ مَصرُوفًا بأسبابٍ وهوَ الممحُوُّ.

ونحْنُ لا نقُولُ بتعطِيلِ الأسبابِ، لكِنْ ليسَ كلُّ ما يظنُّهُ الإنسانُ سببًا يكُونُ سببًا، وليسَ كلُّ سببٍ مُباحًا في الشَّريعَةِ، فالعَبدُ يؤمَرُ بالسَّببِ الذِي أحبَّهُ اللهُ، ويؤذَنُ لهُ فيما أذِنَ اللهُ فيهِ، وأمَّا السَّببُ الذِي لم يأمُرِ اللهُ بهِ فلا يشرَعُ للعَبدِ فعلُهُ.

ويؤيِّدُ هذا ما ثبَتَ في «الصحِيحِ» أنَّ النبيَّ ﷺ نهَى عَنِ النَّذرِ، وقالَ: «لا يأتي بخَيرٍ، وإنَّما يُستخرَجُ بِهِ منَ البَخيلِ»[1]، فأخبرَ أنَّ النَّذرَ ليسَ منَ الأسبَابِ تُجتلَبُ بها للعَبدِ المنفَعةُ، ويدفَعُ بها المضرَّةُ، ولكِنْ يلقِيْهِ إلى ما قدِّرَ لهُ، فنهَى عنهُ لعدَمِ فائدَتهِ.

روَى مسلِمٌ في «صحِيحِهِ» عَن عبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ قالَ: قالَتْ أمُّ حَبيبَةَ زَوجُ النَّبيِّ ﷺ: اللهُمَّ أمتِعني بزَوجِي رسُولِ اللهِ ﷺ، وبأبي أبي سُفيانَ، وبأخِي مُعاويةَ، قالَ: فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «قدْ سألْتِ اللهَ لآجالٍ مَضروبةٍ، وأيَّامٍ مَعدودةٍ، وأرزَاقٍ مَقسُومةٍ، لن

---

(١) روى نحوه البخاري (٦٦٩٤)، ومسلم (١٦٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يُعَجِّلَ اللهُ شَيئًا قبلَ أجلِهِ، ولن يؤخِّرَ شَيئًا عَنْ أجلِهِ، ولو كنتِ سألْتِ اللهَ أنْ يُعيذَكِ مِن عذابٍ في[1] النَّارِ، أو عَذابٍ في القَبرِ، كانَ خَيرًا وأفضَلَ»[2].

فِفي هذا الحديثِ: أنَّ الدُّعاءَ يكُونُ مشرُوعًا نافعًا في بعضِ الأسبَابِ دُونَ بعضٍ؛ فالأعمَارُ المقدَّرةُ لمْ يُشرَعِ الدُّعاءُ بتَغييرِها، بخِلافِ النَّجاةِ مِن عَذابِ الآخرَةِ، فإنَّ الدُّعاءَ مَشروعٌ لهُ نافعٌ فيهِ، ولا يلزَمُ مِن تأثيرِ صلَةِ الرحِمِ ونحوِ ذلِكَ في زيادَتهِ تأثيرُ الدُّعاءِ، ولذلِكَ كانَ الإمامُ أحمَدُ يكرَهُ أنْ يُدعَى لهُ بطُولِ العمُرِ، ويقُولُ: هذا أمرٌ فرِغَ منهُ[3].

وقالَ لابنهِ: يا بُنيَّ! إنِ استطعْتَ أنْ لا تحُكَّ رأسَكَ إلَّا بأثرٍ فافعَلْ[4].

فالدُّعاءُ قدْ يشرَعُ في موضِعٍ دونَ موضِعٍ آخرَ لحكمةٍ.

نعَمْ يجوزُ الدُّعاءُ للمَرءِ بطُولِ العمُرِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ دعَا بِهِ لأنسٍ كما في «الصحِيحَينِ»[5]، وينبَغِي أنْ يتقيَّدَ ذلِكَ بمَنْ كانَ في بقائِهِ مَنفعَةٌ للمُسلِمينَ.

بلْ قالَ الشَّافعيَّةُ: يندَبُ ويُشرَعُ الدُّعاءُ بهِ حِينئذٍ، وفائدَةُ الدُّعاءِ وإنْ كانَ الأجَلُ

---

(١) «في» من (ع).

(٢) رواه مسلم (٢٦٦٣).

(٣) انظر: «الاستقامة» لابن تيمية (ص١٥٧).

(٤) كذا ذكره ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٢/ ٤١٥) منسوبًا للإمام أحمد. ورواه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (ص١٤٢) من قول الثوري.

(٥) دعاء النبي ﷺ لأنس رضي الله عنه رواه البخاري (١٩٨٢)، ومسلم (٢٤٨٠) من حديث أنس رضي الله عنه، ولفظ مسلم: «اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له فيما أعطيته»، وليس فيه الدعاء بطول العمر. ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٤٢٣٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٠٧)، وفيه الدعاء بطول العمر.

لا يزِيدُ ولا ينقُصُ تظهَرُ في أَنَّهُ يجوزُ أنْ يقدِّرَ اللهُ أنَّ عمُرَ زيدٍ ثلاثُونَ، فإنْ دعَا فأربعُونَ، وعَلَى هذا ينزَّلُ جميعُ أنواعِ الدُّعاءِ(١).

لكِنْ يرُدُّ مَشروعيَّةَ هَذا نصُّ الإمامِ(٢)، وصريحُ حديثِ أمِّ حبِيبَةَ السابقِ.

نعَمْ؛ ربما يُشرَعُ الدُّعاءُ بما ثبَتَ في «صحيحِ مُسلمٍ» أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمرَ الصَّحابيَّ الَّذِي اشتَدَّ مرضُهُ أنْ يدعُوَ: «اللهُمَّ! أحيِني ما كانَتِ الحياةُ خَيرًا لي، وتوفَّني إذا كانَتِ الوفاةُ خيرًا لي»(٣).

ويُشرَعُ الدُّعاءُ بالعافِيةِ، ويُستحَبُّ لكلِّ أحدٍ أنْ يسأَلَ اللهَ العافِيةَ، ولا أعلَمُ أحدًا خالَفَ في ذلِكَ.

روَى الحاكِمُ وصحَّحهُ قالَ النَّبيُّ ﷺ للعبَّاسِ: «يا عبَّاسُ! أكثِرْ منَ الدُّعاءِ بالعافِيةِ»(٤).

وقالَ: «ما سُئِلَ اللهُ شَيئًا أحبَّ إليهِ منَ العافِيةِ»(٥).

وروَى التِّرمِذِيُّ: «إنَّ النَّاسَ لمْ يُعطَوا بعدَ اليقِينِ خَيرًا منَ العافِيةِ»(٦).

---

(١) انظر: «الفتاوى الفقهية الكبرى» للهيتمي (٤/ ٢٨).

(٢) يقصد الإمام أحمد، وقد تقدم كراهيته للدعاء بطول العمر.

(٣) رواه البخاري (٥٦٧١)، ومسلم (٢٦٨٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (١٩٣٩)، وروى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٦)، والترمذي (٣٥١٤) وصححه.

(٥) رواه الترمذي (٣٥٤٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، وهو المكي المليكي، وهو ضعيف في الحديث قد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه.

(٦) رواه الترمذي (٣٥٥٨) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وقال: حديث حسن غريب.

وفـي «السُّـننِ»: أنَّ النَّبـيَّ ﷺ مـرَّ برجُـلٍ وهـوَ يسـألُ اللهُ الصَّبـرَ، فقـالَ: «لقَدْ سـألْتَ اللهَ البـلاءَ، سَـلِ اللهَ العافِيـةَ»[1].

حَيثُ عُلِمَ[2] هَذا، فيُستحَبُّ لمَنْ عادَ مَريضًا أنْ يدعُوَ لهُ بالعافِيةِ، سَواءٌ كانَ مريضًا بالطَّاعونِ أو غيرِهِ، فتأمَّلْ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

(١) روى نحوه الترمذي (٣٥٢٧) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. وقال: حديث حسن.

(٢) في (ع): «علمت».

[السُّؤالُ الثَّامنَ عشرَ]

وأمَّا السُّؤالُ الثَّامنَ عشرَ: وهوَ هلْ وردَ أنَّ مَن عادَ مريضًا ناداهُ مُنادٍ منَ السَّماءِ: طِبتَ وطابَ ممشَاكَ؟ وهَلْ عِيادَةُ المريْضِ مُستحبَّةٌ؟ وماذا يَصنعُهُ زائرُ المريضِ معَ المريضِ؟ وهلِ التَّعزيةُ سنةٌ، ويُثابُ مَن عزَّى مُصابًا كثَوابِهِ؟ وهلْ إذا استرجَعَ المصابُ يُكتَبُ لهُ منَ الثَّوابِ مثلَ يومِ أُصيبَ، وإنْ طالَ الزَّمنُ؟

فالجوابُ: نعَمْ، ورَدَ ذلِكَ، وعِيادَةُ المريضِ سنَّةٌ مُؤكَّدةٌ، بلْ بعضُ العلَماءِ أوجَبَها، وهوَ ظاهِرُ نصِّ الحديثِ، روَى البُخارِيُّ ومُسلمٌ عَن أبي هُرَيرَةَ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «حقُّ المسلِمِ عَلَى المسلِمِ خَمسٌ: ردُّ السَّلامِ، وعِيادَةُ المريضِ، واتِّباعُ الجنائزِ، وإجابَةُ الدَّعوةِ، وتشمِيتُ العاطِسِ»(١).

وفي زيارَةِ المريضِ وعيادَتِهِ فضْلٌ عَظيمٌ، وثوابٌ جسِيمٌ:

روَى التِّرمِذيُّ وحسَّنهُ وابنُ حبَّانَ(٢) وصحَّحهُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن عادَ مَريضًا ناداهُ مُنادٍ منَ السَّماءِ: طبتَ وطابَ ممشَاكَ وتبوَّأتَ منَ الجنَّةِ مَنزِلاً»(٣).

وروَى التِّرمِذيُّ وحسَّنَهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «ما مِن مسلِمٍ يعودُ مُسلِمًا غَدوةً إلَّا صلَّى عَليهِ سَبعُونَ ألفَ مَلكٍ حتَّى يْمسي، وإنْ عادَهُ عشيَّةً صلَّى عَليهِ سَبعُونَ ألفَ ملَكٍ حتَّى يُصبِحَ، وكانَ لهُ خريفٌ ـ أي: روضٌ ـ في الجنَّةِ»(٤).

---

(١) رواه البخاري (١٢٤٠)، ومسلم (٢١٦٢).

(٢) في (ع): «وابن ماجه».

(٣) رواه الترمذي (٢٠٠٨)، وابن ماجه (١٤٤٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٦١). وقال الترمذي: حسن غريب ـ وفي نسخة: غريب ـ وأبو سنان اسمه عيسى بن سنان. قال ابن حجر في «التقريب»: لين.

(٤) رواه الترمذي (٩٦٩). وكذا رواه أبو داود (٣٠٩٨ ـ ٣٠٩٩ ـ ٣١٠٠)، وابن ماجه (١٤٤٢)، كلهم =

وروَى ابنُ حبَّانَ وصحَّحهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن عادَ مَريضًا لَمْ يزَلْ يخُوضُ في الرَّحمةِ حتَّى يجلِسَ، فإذَا جلَسَ[1] اغتمَسَ فيها»[2].

وأمَّا ما يصنَعُهُ زائرُ المريْضِ معَ المريْضِ فهوَ الدُّعاءُ لهُ بالعافِيةِ، والتَّنفِيسِ لهُ في أجلِهِ ووضعِ يدِهِ علَيهِ[3].

روَى أبو داودَ وابنُ حبَّانَ وصحَّحهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن عادَ مَريضًا لَمْ يحضُرْ أجَلهُ فقالَ عندَهُ سبعَ مرَّاتٍ: أسأَلُ اللهَ العظِيمَ ربَّ العرْشِ العظِيمِ أنْ يَشفِيكَ، إلَّا عافَاهُ اللهُ مِنْ ذلِكَ المرَضِ»[4].

وروَى التِّرمذِيُّ وغيرُهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «إذا دخلتُمْ عَلَى المريضِ فنفِّسُوا ـ أي وسِّعُوا ـ لهُ في أجَلِهِ، فإنَّ ذلِكَ لا يزِيدُ شَيئًا»[5].

وروَى الشَّيخانِ البُخارِيُّ ومسلِمٌ: كانَ رسُولُ اللهِ ﷺ إذا عادَ مَرِيضًا مسَحَ عَلَى

= من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقد روي عن علي هذا الحديث من غير وجه منهم من وقفه ولم يرفعه.

(١) «فإذا جلس» ليس في (ل).

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٢٩٥٦)، وكذا الإمام أحمد في «المسند» (١٤٢٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (١٢٩٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) في هامش (ل): «تأمل فيما تقوله إذا زرت مريضًا فإن الله تعالى يعافيه».

(٤) رواه أبو داود (٣١٠٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٧٥)، وكذا الترمذي (٢٠٨٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وقال الترمذي: حسن غريب.

(٥) رواه الترمذي (٢٠٨٧)، وابن ماجه (١٤٣٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وقال الترمذي: غريب. وفي سنده موسى بن إبراهيم التيمي. قال البخاري: عنده مناكير. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٦٨).

وجهِهِ وصدرِهِ بيدِهِ وقالَ: «أذهِبِ الباسَ ربَّ النَّاسِ، واشْفِ أنتَ الشَّافي، لا شِفاءَ إلَّا شِفاؤكَ، شِفاءً لا يُغادِرُ سَقَماً»[١]؛ أي[٢]: لا يترُكُهُ.

وروَى التِّرمذِيُّ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «تمامُ عِيادةِ المريضِ أنْ يضَعَ أحدكُمْ يدَهُ عَلَى جبهَتهُ أو عَلَى يدِهِ فيسألَهُ: كيفَ هوَ»[٣].

وقالَ مالِكُ بنُ دِينارٍ: يغتَنِمُ الخيرَ في أيَّامِ الطَّاعونِ، فإنَّ فيها غَنيمَةً لا تحصُلُ في كلِّ وقْتٍ، كدفْنِ الشُّهداءِ، والصَّلاةِ عليهِمْ وتشييعِهِمْ[٤].

وأمَّا التَّعزِيةُ فهِيَ الأمرُ بالصَّبرِ، والتَّحذيرِ عَنِ الوِزرِ بالجَزعِ، والدُّعاءِ للميِّتِ بالمغْفرَةِ، وللمُصابِ[٥].

قالَ بعضُهُمْ: ومَعْنى قولِهِ ﷺ: «مَن عزَّى مُصابًا»؛ أي: مَنْ سلَّاهُ بالموعِظَةِ، وإيصَالِ الرَّاحَةِ إلَيهِ، ونزْعِ الألمِ مِن قَلبِهِ، فذاكَ الَّذي هوَ عزَّى المصَّابَ، ولَيسَ هوَ مَن قالَ بلسَانِهِ: أعظَمَ اللهُ أجرَكَ، مُقتَصِرًا عَلَى حرَكاتِ اللِّسانِ. وهيَ[٦] سنةٌ مؤكَّدةٌ.

وورَدَ الحدِيثُ بأنَّ للمُعزِّي مِثلَ ثوابِ المعزَّى، وروَى التِّرمِذيُّ، وابنُ

---

(١) رواه البخاري (٥٦٧٥)، ومسلم (٢١٩١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في (ع): «أي شفاء».

(٣) رواه الترمذي (٢٧٣١) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقال: هذا إسناد ليس بالقوي.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) انظر: «مغني المحتاج» للشربيني (١/ ٣٥٥). ويوجد في عبارة النسخة (ل) نقص، وتمامها كما في «مغني المحتاج»: وللمصاب بجبر المصيبة.

(٦) من قوله: «الأمر بالصبر» إلى هنا من (ع).

ماجَهْ عَنِ ابنِ مسعُودٍ عَنِ النبيِّ ﷺ قالَ[١]: «مَن عزَّى مُصَابًا فلَهُ مِثلُ أجرِهِ»[٢].

وروَى الطَّبرانيُّ عَنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «مَن عزَّى مُصابًا كساهُ اللهُ حُلَّتينِ مِن حُللِ الجنَّةِ، لا تقُومُ لهُما الدُّنيا»[٣].

وأمَّا الاسترجَاعُ؛ فرَوى الإمامُ أحمَدُ، وابنُ ماجَهْ عنِ الحسَينِ بنِ عليٍّ قالَ: قالَ رسُولُ الله ﷺ: «مَن أُصيبَ بمُصيبةٍ فذَكرَ مُصيبَتَهُ، وأحدَثَ استرجَاعًا، وإنْ تقادَمَ عَهدُها، كتَبَ اللهُ لهُ منَ الأجرِ مِثلَ يومِ أُصيْبَ»[٤].

وروَى ابنُ أبي الدُّنيا عَنْ سَعيدِ بنِ المسيَّبِ مَرفُوعًا: «منِ استرجَعَ اللهَ بعدَ أربعِينَ سنةً أعطاهُ اللهُ ثوابَ مُصيبَتِهِ يومَ أُصيبَها»[٥].

ورُوِيَ عَنْ شهرِ بنِ حَوشبٍ مَرفُوعًا: «ما مِن مُسلمٍ يذكُرُ مُصيبةً وإنْ قدُمَتْ فيسترجِعُ إلَّا جدَّدَ اللهُ لهُ أجرَها»[٦].

***

---

(١) «قال» ليس في (ع).

(٢) رواه الترمذي (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٦٠٢). وقال الترمذي: غريب. وضعفه النووي في «خلاصة الأحكام» (٣٧٣٣).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٢٩٢) من حديث جابر رضي الله عنه. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢١): رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه الخليل بن مرة، وفيه كلام.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٤)، وابن ماجه (١٦٠٠). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٥٠): هذا إسناد فيه هشام بن زياد وهو ضعيف.

(٥) رواه ابن أبي الدنيا في «العزاء» كما في «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٣٧٨)، ورواه الحارث كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» للهيثمي (٢٦٢)، والحديث مرسل، وفيه علي بن زيد بن جدعان.

(٦) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٠٥) والحديث مرسل.

[السُّؤالُ التَّاسعَ عشرَ]

وأما السُّؤالُ التاسِعَ عشَرَ: وهوَ هلْ ورَدَ: «لا يمُوتُ لأحدٍ منَ المسلِمينَ ثلاثَةٌ منَ الولَدِ فتمسُّهُ النَّارُ»، وهلْ كذلِكَ مَن ماتَ لهُ واحِدٌ؟ وهلِ السِّقطُ كمَوتِ الولَدِ؟ وماذا ورَدَ في فضْلِ مَوتِ الأوْلادِ؟

فالجوابُ: نعَمْ، وردَ ذلِكَ، وفي مَوتِهِمْ ثَوابٌ عَظيمٌ، روَى البُخاريُّ عَنْ أبي هُريرَةَ رضِيَ اللهُ عنهُ: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «يقولُ اللهُ: ما لعَبدِي المؤمِنِ عِندِي جَزاءٌ إذا قبَضْتُ صفيَّهُ مِن أهلِ الدُّنيا ثمَّ احتسَبَهُ إلا الجنَّةُ»(١).

وروَى التِّرمِذِيُّ عَنْ أبي مُوسَى الأشعَرِيِّ: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إذا ماتَ العبدُ قالَ اللهُ لملائكَتِهِ: قبضتُمْ ولَدَ عبدِي؟ فيقُولُونَ: نعَمْ، [فيقول: قبضتم ثَمَرَةَ فؤاده؟ فيقولون: نعم](٢) فيقُولُ: ماذا قالَ عبدِي؟ فيقُولُونَ: حمِدَكَ واسترجَعَ، فيقُولُ اللهُ: ابنُوا لعبدِي بيتًا في الجنَّةِ، وسمُّوهُ بيتَ الحمدِ»(٣).

وروَى البُخاريُّ ومسلِمٌ عَنْ أبي هُريرَةَ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يموتُ لأحدٍ منَ المسلِمينَ ثلاثةٌ منَ الولَدِ فتمَسُّهُ النَّارُ إلا تَحِلَّةَ القسَمِ»(٤).

وتحلَّةُ القسَمِ(٥) قولُهُ تَعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]. قالَ النَّوويُّ: والمختَارُ أنَّ المرادَ بِهِ المرورُ عَلَى الصِّراطِ(٦).

---

(١) رواه البخاري (٦٤٢٤).

(٢) ما بين معكوفتين من «سنن الترمذي».

(٣) رواه الترمذي (١٠٢١)، وقال: حديث حسن غريب.

(٤) رواه البخاري (٦٦٥٦)، ومسلم (٢٦٣٢).

(٥) «وتحلة القسم» من (ع).

(٦) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٨١).

وروَى البُخارِيُّ ومسلِمٌ عَن أنسٍ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «ما مِنَ النَّاسِ مُسلِمٌ يموتُ لَهُ ثلاثٌ مِنَ الولَدِ لمْ يبلُغُوا الحِنثَ إلا أدخلَهُ اللهُ الجنَّةَ»[١].

وروَى مُسلمٌ عَن أبي هُريرَةَ قالَ: أتَتِ امرأةٌ النَّبيَّ ﷺ بصَبيٍّ لها، فقالَتْ: يا رَسولَ اللهِ! ادعُ اللهَ لهُ فقَدْ دفنْتُ ثلاثَةً، فقَالَ: «دفَنْتِ ثلاثَةً؟» قالَتْ: نعَمْ، قالَ: «لقَدْ احتَظرْتِ بحِظَارٍ[٢] شَديدٍ منَ النَّارِ»[٣].

وروَى الإمامُ أحمَدُ، وابنُ ماجَهْ عَن عُتبةَ بنِ عَبدٍ السُّلميِّ قالَ: سمِعتُ رسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «ما مِنْ مُسلمٍ يُتوفَّى لهُ ثلاثةٌ منَ الولَدِ لمْ يبلُغُوا الحِنْثَ إلا تلقَّوهُ مِن أبوابِ الجنَّةِ الثَّمانيةِ مِن أيِّها شاءَ دخَلَ»[٤].

وفي حَديثِ الدَّارَقُطنيِّ عَن الزُّبيرِ بنِ العوَّامِ: «مَن ماتَ لهُ ثلاثةٌ منَ الولَدِ لمْ يبلُغُوا الحِنثَ كانوا لهُ حِجَابًا منَ النَّارِ»[٥].

---

(١) رواه البخاري (١٣٨١). وعده الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٦٣٠) من أفراد البخاري، ولم يعزه ابن الأثير في «جامع الأصول» (٩/ ٥٩٣) إلى مسلم.

(٢) (احتظرتِ بحظار): الحظيرة تعمل للإبل من شجر ليقيها البرد والريح، والاحتظار: فِعْلُ ذلك، أراد: لقد احتميتِ بحمى عظيم من النار، يقيكِ حرَّها، ويؤمِّنُكِ من دخولها. انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (٩/ ٥٩٠).

(٣) رواه مسلم (٢٦٣٦).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٣٩)، وابن ماجه (١٦٠٤). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٥١): هذا إسناد فيه شرحبيل بن شفعة، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو داود: وشيوخ جرير كلهم ثقات.

(٥) رواه الدارقطني في «العلل» (٥٣٩). ورواه أبو عوانة في «مستخرجه» (١١٤٩٩) ـ وهو من زياداته على مسلم ـ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، عن الزبير، ولفظه: عن أنس بن مالك قال: مات ابن للزبير، فجزع عليه، فأتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! نشِحُّ بأنفسنا عن أولادنا، فقال =

وروَى الطَّبرانيُّ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن دفَنَ ثلاثةً مِنَ الولَدِ حرَّمَ اللهُ عَليهِ النَّارَ»(١).

وروَى الإمامُ أحمَدُ والطَّبرانيُّ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «ما مِن مُؤمنٍ ولا مُؤمنَةٍ يقدِّمُ اللهُ لهُ ثلاثةَ أولادٍ مِن صُلبِهِ لمْ يبلُغُوا الحِنثَ إلا أدخَلَهُ اللهُ الجنَّةَ بفضْلِ رحمَتِهِ إيَّاهُمْ»(٢).

وروَى الإمامُ أحمَدُ والطَّبرانيُّ عَنْ عُقبةَ بنِ عامِرٍ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أُثكِلَ ثلاثَةً مِن صُلبِهِ فاحتسَبهُمْ عَلَى اللهِ وجبَتْ لهُ الجنَّةُ»(٣).

وروَى الطَّبرانيُّ عَن حَبيبَةَ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «ما مِن مُسلِمَينِ يمُوتُ لهُما ثلاثَةٌ منَ الولَدِ لمْ يبلُغُوا الحنْثَ إلا جيءَ بهِمْ يومَ القِيامَةِ حتَّى يُوقَفُوا عَلَى بابِ الجنَّةِ فيُقالُ لهُمْ: ادخُلُوا الجنَّةَ فيقُولونَ: حتَّى يدخُلَ آباؤنا، فيُقالُ لهُمْ: ادخُلُوا أنتُمْ وآباؤكُمُ الجنَّةَ»(٤).

وروَى الشَّيخانِ البُخاريُّ ومسلِمٌ عَن أبي سَعيدٍ الخُدريِّ: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ

= النبي ﷺ: «من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حجابًا من النار».

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٩٦) من حديث سنان مولى واثلة، عن واثلة رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٧): رواه الطبراني في الكبير. وسنان مجهول.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٤٣٧)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٠٨٠)، و«مسند الشاميين» (٦٥٤) من حديث عمرو بن عبسة. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٥): رواه أحمد، والطبراني في الكبير، وإسناده حسن.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٢٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٣٠٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٥): رواه أحمد، والطبراني في الكبير، ورجال الطبراني ثقات.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٢٥). وكذا إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢٠٧٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٠٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٧): رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح خلا يزيد بن أبي بكرة، وقد وثقه ابن حبان، وأعاده بإسناد آخر، ورجاله ثقات، وليس فيه يزيد بن أبي بكرة، والله أعلم.

قالَ للنِّساءِ: «ما منكُنَّ مِن امرأةٍ تُقدِّمُ ثلاثَةً منَ الولَدِ إلَّا كانُوا لها حِجَابًا منَ النَّارِ» فقالَتِ امرأةٌ: واثنَينِ؟ قالَ: «واثنَينِ»[١].

وروَى البزَّارُ والحاكِمُ وصحَّحهُ عَنْ بُريدَةَ قالَ: كنْتُ عندَ النبيِّ ﷺ فبلَغَهُ أنَّ امرأةً مِنَ الأنصَارِ ماتَ ابنٌ لها فجزَعَتْ عَليهِ، فقامَ النَّبيُّ ﷺ ومعَهُ أصحابُهُ، فلمَّا دخَلَ عَليها، قالَ: «أمَا إنَّهُ قَدْ بلغَني أنَّكِ جزعْتِ» فقالَتْ: مالي لا أجزَعُ وأنا رَقُوبٌ لا يعِيشُ لي ولدٌ؟ فقالَ: «إنَّما الرَّقوبُ التي يَعيشُ ولَدُها، إنَّهُ لا يمُوتُ لامرأةٍ مُسلمةٍ ثلاثَةٌ منَ الولَدِ فتحتَسِبهُمْ إلَّا وجبَتْ لها الجنَّةُ» فقالَ عمرُ: واثنَينِ؟ قالَ: «واثنَينِ»[٢].

وروَى الإمامُ مالِكٌ في «الموطَّأ»: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا يمُوتُ لأحدٍ منَ المسلِمينَ ثلاثةٌ منَ الولَدِ فيحتَسِبهُمْ إلا كانوا لهُ جُنَّةً منَ النَّارِ» فقالَتِ امرأةٌ: أو اثنانِ: قالَ: «واثنانِ»[٣].

وروَى الإمامُ أحمَدُ عَن جابرٍ قالَ: سمِعتُ رسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ[٤]: «مَن ماتَ لهُ ثلاثَةٌ مِنَ الولَدِ فاحتَسَبهُمْ دخَلَ الجنَّةَ»، قلتُ: يا رسولَ اللهِ! واثنانِ؟ قالَ: «واثنانِ»[٥].

وروَى الإمامُ مُسلمٌ عَن أبي حسَّانَ قالَ: قلْتُ لأبي هُريرَةَ: حدِّثني شَيئًا سمِعتَهُ

---

(١) رواه البخاري (١٠١)، ومسلم (٢٦٣٣).

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٤٤٠١)، والحاكم في «المستدرك» (١٤١٦)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٨): رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح.

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٣٥) من حديث أبي النضر السلمي رضي الله عنه.

(٤) «يقول» من (ع).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٢٨٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٤٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٤٦). وتتمة الحديث: قال محمود: فقلت لجابر: أراكم لو قلتم واحدًا، لقال: واحد، قال: «وأنا والله أظن ذاك».

مِن رسُولِ اللهِ ﷺ تطيِّبُ بهِ أنفُسَنا عَنْ مَوتانا، قالَ: نعَمْ، صِغَارهُمْ دَعامِيصُ الجنَّةِ، يتلَقَّى أحدُهُمْ أباهُ فيأخُذُ بثَوبِهِ، فلا ينتَهِي حتَّى يُدخِلَهُ اللهُ وأباهُ الجنَّةَ»(١).

الدُّعمُوصُ: هوَ الدَّخَّالُ في الأُمورِ، والمعْنَى أنَّهُمْ سيَّاحونَ في الجنَّةِ، دخَّالُونَ في منازِلَها، لا يُمنعُونَ مِن موضِعٍ مِنها، كَما أنَّ الصِّبيانَ في الدُّنيا لا يمنَعُونَ منَ الدُّخولِ عَلَى الحُرمِ.

وروَى التِّرمذِيُّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَن ماتَ لهُ فَرطَانِ مِن أُمَّتي أدخَلَهُ اللهُ الجنَّةَ»، قالَتْ عائشَةُ: ومَن ماتَ لهُ فَرطٌ؟ قالَ: «مَن لهُ فَرطٌ يا مُوفَّقَةُ» قالتْ: فمَنْ لمْ يكُنْ لَهُ(٢) فَرطٌ؟ قالَ: «فأنا فَرطُ أُمَّتِي لنْ يُصابُوا بمِثْلِي»(٣).

الفَرطُ: هوَ الذِي يتقدَّمُ الوارِدَةَ فيُهيأُ لهُمْ ما يحتَاجُونَ إلَيهِ.

وروَى الإمامُ أحمَدُ، والنَّسَائيُّ، والحاكِمُ وصحَّحهُ عَن قُرَّةَ بنِ إياسٍ قالَ: كانَ رجُلٌ يأتي النبيَّ ﷺ ومعَهُ ابنٌ لهُ، فقَالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «يا فُلانُ! تحبُّهُ؟» قال: بأبي وأُمِّي أحبَّكَ اللهُ كما أُحبُّهُ، ففقَدَهُ النبيُّ ﷺ فقَالَ: «ما فعَلَ ابنُ فلانٍ؟» قالُوا: توفِّيَ. فلقِيهُ فقالَ: «تحِبُّ أنْ تأتيَ بابًا مِن أبوابِ الجنَّةِ، تستَفتِحُ إلَّا جاءَ يُفتَحُ لكَ؟» فقالَ بعْضُ القَومِ: يا رسُولَ اللهِ! ألهُ وحدَهُ أمْ(٤) لكُلِّنا؟ قالَ: «لا؛ بلْ لكُلِّكُمْ»(٥).

وروَى الطَّبرانيُّ عَنْ جابرِ بنِ سَمُرَةَ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن دفَنَ ثلاثَةً

---

(١) رواه مسلم (٢٦٣٥).

(٢) «له» ليس في (ع).

(٣) رواه الترمذي (١٠٦٢). وقال: حديث غريب.

(٤) «أم» ليس في (ل).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٥٩٥)، والنسائي (١٨٧٠)، والحاكم في «المستدرك» (١٤١٧)، وكذا ابن حبان في «صحيحه» (٨٣٣) من حديث أبي سلمى، راعي رسول الله ﷺ.

فصَبرَ عليهِمْ واحتسَبَ وجبَتْ لهُ الجنَّةُ»، فقالَتْ أمُّ أيمَنَ: واثنَينِ؟ قالَ: «واثنَينِ» قالَتْ: وواحِدٌ؟ فسكَتَ، ثمَّ قالَ: «وواحِدٌ»(١).

وروَى النَّسَائيُّ والحاكِمُ وصحَّحَهُ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «بخٍ بخٍ لخمسٍ ما أثقلَهُنَّ في الميزانِ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، وسُبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ(٢)، والولَدُ الصَّالحُ يُتوَفَّى للمَرءِ فيحتَسِبهُ»(٣).

وعَن أنسٍ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: توفِّيَ ابنٌ لعثمانَ بنِ مَظعُونَ، فاشتَدَّ حُزنهُ عَليهِ، فقالَ لهُ النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ للجنَّةِ ثمانيَةَ أبوابٍ؛ أفمَا يسرُّكُ أنْ لا تأتيَ بابًا مِنها إلَّا وجدْتَ ابنَكَ آخِذًا بحُجزتكَ يشفَعُ لكَ إلى ربِّكَ؟» قالَ: بلَى، فقالَ المسلِمونَ: يا رسُولَ اللهِ! ولنا في أفراطِنا مثلُ ما لعُثمانَ؟ قالَ: «نعَمْ لمَنْ صبرَ منكُمْ واحتَسَبَ»(٤).

وأما السِّقطُ: فَروَى ابنُ ماجَهْ عَنْ أبي هُريرَةَ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «لَسِقطٌ أقدِّمهُ بينَ يديَّ أحَبُّ إليَّ مِن فارِسٍ أُخلِّفهُ خَلفي»(٥).

وروَى ابنُ أبي الدُّنيا عنِ الحسَنِ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لأنْ أقدِّمَ سِقطًا

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠٣٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١٠): رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، وفيه ناصح بن عبد الله أبو عبد الله، وهو ضعيف متروك.

(٢) «والحمد لله» من (ع).

(٣) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٩٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٨٥).

(٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٠٤).

(٥) رواه ابن ماجه (١٦٠٧)، وكذا ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٨٨٨). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٥٢): قلت: قال المزي في التهذيب والأطراف: يزيد بن رومان لم يدرك أبا هريرة. قلت: ويزيد بن عبد الملك وإن وثَّقه ابن سعد فقد ضعَّفه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والبخاري والنَّسائي وغيرهم. رواه ابن أبي شيبة في مسنده هكذا، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق يزيد بن عبد الملك.

أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُخلِّفَ مئةَ فارِسٍ كلُّهمْ يُقاتِلُ في سبيلِ اللهِ»[١].

ورُوِيَ عَن عُبيدِ بنِ عُميرٍ اللَّيثيِّ قالَ: إذا كانَ يومُ القِيامةِ خرَجَ وِلدانُ المسلِمينَ منَ الجنَّةِ بأيدِيهمُ الشَّرابُ، فيقُولُ النَّاسُ لهُمْ: اسقُونا[٢]. فيقُولونَ: أَبوينا أَبوينا، حتَّى السِّقطُ محبَنْطِئًا[٣] ببابِ الجنَّةِ يقولُ: لا أدخُلُ الجنَّةِ حتَّى يدخُلَ أبوايَ[٤].

وروَى الطَّبرانيُّ عَنْ سَهلِ بنِ حُنيفٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ السِّقطَ ليُرى محبَنطِئًا ببابِ الجنَّةِ، يُقالُ لهُ: ادخُلْ، فيقُولُ: حتَّى يدخُلَ أبوايَ»[٥].

وروَى الإمامُ أحمَدُ، وابنُ ماجَهْ عَن مُعاذِ بنِ جبَلٍ: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «والذِي نفسِي بيدِهِ إنَّ السِّقطَ ليجرُّ أمهُ بسُررِهِ[٦] الجنَّةَ إذا احتسَبتْهُ»[٧].

***

---

(١) وروى نحوه البيهقي في «شعب الإيمان» بعد حديث (٩٣٠٢) من حديث حميد بن عبد الرحمن الحميري مرسلًا.

(٢) «اسقونا» من (ع).

(٣) المحبنطئ: المتغضب المستبطئ للشيء. انظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٤٢٣).

(٤) لم أقف عليه من حديث عبيد بن عمير الليثي. وروى نحوه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٤١٦)، وتمام في «فوائده» (١٤٦٣) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده. قال العراقي: رواه ابن حبان في الضعفاء من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ولا يصح. انظر: «تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي (١/ ٤٦٢). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٥٨): رواه الطبراني، وفيه علي بن الربيع، وهو ضعيف.

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٧٦٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١٠): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف.

(٦) في (ع): «بسوره».

(٧) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٠٩٠)، وابن ماجه (١٦٠٩). وضعفه العراقي والنووي. انظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ ١٠٦٦)، و«تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٤٦١).

[السُّؤالُ العشرون]

وأمَّا السُّؤالُ العُشرونَ: وهوَ ما الموجِبُ للتَّسَلِّي والاصطِبارِ، وكيفَ يَتسلَّى مَن فقَدَ الأحبَّةَ الأخيارَ؟

فالجوابُ: إنَّ التَّسلِّيَ يحصُلُ للعبدِ بتذكُّرِهِ ما يَعقِبُ مُصيبتَهُ منَ الثَّوابِ والأجرِ عِندَ اللهِ في الآخِرةِ، فإنَّ لذَّةَ الثَّوابِ تُنسِي ألَمَ العِقابِ، كما يحكَى أنَّ بعضَ الصَّالحَاتِ عثرَتْ، فانقَطَعَ ظُفرُها، فبكَتْ، ثمَّ ضحِكَتْ، فقيلَ لها: أتجمَعِينَ بينَ البُكاءِ والضَّحِكِ في مقامٍ واحدٍ؟ فقالَتْ: أمَّا بُكائي فلشدَّةِ ما وجدْتُ منَ الألمِ، وأمَّا ضحِكي فَلِمَا تذكَّرتُهُ مِن لذَّةِ الثَّوابِ.

وليتذكَّرِ المصابُ ما ورَدَ في الحديثِ الصَّحيحِ: «إنَّ للهِ ما أخَذَ وما أعْطَى، وكلُّ شيءٍ عندَهُ إلى أجلٍ مُسمًّى»[١].

وليعلَمِ العاقِلُ أنَّ أموالَنا وأولادَنا إنَّما هيَ عِندَنا ودائعُ، ولقَدْ أحسَنَ القائلُ في قولِهِ:

ومَا المالُ والأَهْلُونَ إلا وَدِيعَةٌ ... ولا بُدَّ يَوْمًا أنْ تُرَدَّ الوَدائعُ[٢]

وليتذكَّرِ المصَابُ مُصيبتَهُ بالنَّبيِّ ﷺ.

روَى[٣] الطَّبرانيُّ عَن عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «يا أيُّها النَّاسُ[٤]

---

(١) رواه البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (٩٢٣)، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري. انظر: «ديوانه» (ص١٧٠) تحقيق: إحسان عباس، ط التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢م.

(٣) في (ل): «وروى».

(٤) «الناس» سقط من (ل).

مَن أُصِيبَ منكُم بمُصيبةٍ مِن بعدِي فَلْيَتَعَزَّ بمُصيبَتِهِ بي عَنْ مُصيبَتِهِ الَّتي تُصيبُهُ، فإنَّهُ لَنْ يُصابَ أحدٌ مِنْ أُمَّتي مِن بعدِي بمثْلِ مُصيبتِهِ بي»[١].

وروَى الطَّبرانيُّ عَن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ سابطٍ عَن أبيهِ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أُصيبَ بمُصِيبةٍ فليذْكُرْ مُصيبَتَهُ بي، فإنَّها أعظَمُ المصائبِ»[٢].

وروَى ابنُ أبي الدُّنيا عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «إذا اشتَدَّ حزنُ أحدِكُمْ عَلى هالكِهِ[٣] فليذكُرني وليعلَمْ أنِّي قدْ مِتُّ»، وفي لفظٍ آخرَ: «مَن عَظُمتْ مُصيبتُهُ فليذكُرْ مُصيبَتَهُ بي، فإنَّها ستَهونُ عَليهِ»[٤].

قالَ ابنُ سِماكٍ رحمَهُ اللهُ: كانَ رجُلٌ يجلِسُ إليَّ، فبلغَني أنهُ شاكٍ، فأتيتُهُ أعودُهُ، فإذا هوَ قدْ نزَلَ بِهِ الموْتُ، وإذا أمٌّ لهُ عَجوزٌ كبيرةٌ عندَهُ، فجعَلَتْ تنظُرُ حتَّى أُغمِضَ وعُصِّبَ وسُجِّيَ، فقالَتْ: رحمَكَ اللهُ يا بنيَّ، لقدْ كنْتَ بنا برًّا، وعَلَينا شَفُوقًا، فرزَقَ اللهُ عليكَ الصَّبرَ، فقَدْ كنْتَ تُطيلُ القِيامَ، وتُكثِرُ الصِّيامَ، لا حرمَكَ اللهُ ما أمَّلْتَ مِن رحمتِهِ، وأحسَنَ عنْكَ العَزاءَ، ثمَّ نظَرَتْ إليَّ وقالَتْ: أيُّها العائدُ[٥] لو بقِيَ أحدٌ لأحدٍ. فقُلْتُ في نفسِي تَقولُ: لبقِيَ لي ابني لحاجَتي إلَيهِ، فقالَتْ: لبقِيَ رسُولُ اللهِ ﷺ لأُمَّتِهِ. فخرَجْتُ وأنا أقُولُ: ما رأيتُ امرأةً أكمَلَ مِنها، ولا أجزَلَ.

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٤٤٨)، و«المعجم الصغير» (٦١٢)، وكذا ابن ماجه (١٥٩٩). وضعفه النووي في «خلاصة الأحكام» (٣١٨٠).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٧١٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢): رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو بردة عمرو بن يزيد، وثقه ابن حبان، وضعفه غيره.
ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٧٠٠) من غير طريق أبي بردة.

(٣) في (ع): «هالك».

(٤) ورواه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/ ٣٢٤) من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

(٥) في (ع): «العابد».

اصْبِرْ لِكُلِّ مُصِيبَةٍ وتَجَلَّدِ واعْلَمْ بِأنَّ المَرْءَ غَيْرُ مُخَلَّدِ
وإذا ذَكَرْتَ مُفَارِقًا ومُصَابَهُ فاذْكُرْ مُصَابَكَ بالنَّبِيِّ مُحَمَّدِ(١)

ومما يورِثُ التَّسَلِّي، ويُذْهِبُ بَعْضَ الأَسَى تذكُّرُ ما وَقَعَ للخَلْقِ مِن ذَلِكَ، فقلَّ أحدٌ إلَّا وقَدْ سُلِكَ بِهِ هذِهِ المسَالِكَ:

ولَولا الأَسَى مَا عِشْتُ في النَّاسِ سَاعَةً ولكِنْ مَتَى نَادَيْتُ جَاوَبَنِي مِثْلِي(٢)

لا سِيَّمَا في أيَّامِ الطَّاعُونِ، فالعاقِلُ يتسلَّى بغيرِهِ، ولذلِكَ قالَ الغزاليُّ رحمَهُ اللهُ: الموتُ معَ النَّاسِ عُرسٌ.

ماتَ لبعضِهِمْ سبعُ بنينَ في الطَّاعُونِ فعزِّي فيهِمْ وقيلَ لهُ: ماتُوا جميعًا، فقالَ: إنِّي مُسلِمٌ مُسلِّمٌ(٣). فوُجِدَ عندَهُ منَ الصَّبرِ ما لا يوجَدُ عِندَهُ في غيرِ هذِهِ الأيَّامِ.

لَمَّا حضَرَتِ إسكَندرَ ذا القَرنينِ الوفاةُ كتَبَ إلى أُمِّهِ: إذا أتاكِ كِتابي فاصنَعِي طَعامًا واجمَعِي عَليهِ النِّسَاءَ، فإذا جلَسْنَ فاعزِمِي عَليهِنَّ أن لا تأكُلَ مِنهنَّ امرأةٌ(٤) ثَكلَى، ففعَلَتْ فرفَعنَ أيدِيَهنَّ كلُّهنَّ، فقالَتْ: ألا تأكُلنَ كلُّكنَّ ثَكْلَى؟ قلنَ: إي واللهِ، ما منَّا امرأةٌ إلَّا وقَدْ أُثكِلَتْ(٥) فقالَتْ: يا أسفَاهُ، هلَكَ ابني، ما كتَبَ بهذا إلَّا تعزِيةً لي(٦).

---

(١) بلا نسبة في: «عيون الأخبار» لابن قتيبة (ص٢٩٩)، و«التعازي والمراثي» للمبرد (ص٥٣). ونسب الأبيات لأبي العتاهية في «التمهيد» لابن عبد البر (١٩/ ٣٢٣)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢/ ١٧٦).

(٢) لحريث بن زيد الخيل. انظر: «الأغاني» (١٧/ ٢٧١)، و«محاضرات الأدباء» (٢/ ٥٣٢).

(٣) هو صدقة بن عامر المازني. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/ ٦٦)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١/ ٣٩٦).

(٤) «امرأة» من (ع).

(٥) في (ع): «ثكلت».

(٦) روى نحوه ابن أبي الدنيا في «الاعتبار» (٦٨) عن ابن لهيعة. ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» =

وما أحسَنَ قولَ الخنسَاءِ في مثلِ هذا المقَامِ[١]:

وَلَـــولا كَثْـــرَةُ البَاكِيْـــنَ حَـــوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِـــمْ لقَتَلْـــتُ نَفْسِـــي
وَمَـــا يَبْكُـــونَ مِثْـــلَ أخِـــي ولَكِـنْ أُسَـــلِّي النَّفْـــسَ عَنْـــهُ بالتَّأَسِّـــي[٢]

ماتَ لأبي بكَرَةَ الصَّحابيِّ مِنَ الأولادِ دُفعةً واحدةً أربعُونَ، ولأنسِ بنِ مَالكٍ ثلاثَةٌ وثمانُونَ، وذلِكَ بالطَّاعُونِ[٣].

وهذا سيِّدُ المرسلِينَ قبَضَ اللهُ أولادَهُ في حياتِهِ؛ فماتَ لهُ مِنَ الأولادِ ستَّةٌ أو سبعَةٌ أو ثمانِيةٌ عَلَى الخلافِ في ذلِكَ: القاسِمُ وعَبدُ اللهِ والطيِّبُ والطَّاهرُ وإبراهِيمُ، وزينَبُ ورقيَّةُ وأمُّ كلثُومَ، ولمْ يتأخَّرْ سِوَى فاطمَةَ، ولمْ تعِشْ بعدَهُ إلا ستَّةَ أشهُرٍ وبعضَ ليالٍ[٤].

تَعَــزَّ فمَــا فــي هَــذِهِ الــدَّارِ لامْرِئٍ بَـقَــاءٌ وإنْ طَالَــتْ بــهِ مُــدَّةُ العُمُــرِ
وإنَّ المَنَايَـا لهــيَ[٥] كــأسٌ مُــدارَةٌ عَلَى كلِّ مخلُـوقٍ مِـن العَبـدِ والحـرِّ

قالَ ابنُ الجوزِيِّ: مَن تأمَّلَ حقَائقَ الأشياءِ رأى الابتِلاءَ عامًّا، والأغْراضَ مُنعكِسَةً، وعَلَى هذا وضْعُ هذِهِ الدَّارِ، فالعجَبُ ممَّنْ يدُهُ في سلَّةِ الأفاعِي كيفَ ينكِرُ اللَّسعَ، وأعجَبُ منهُ مَنْ يطلُبُ مِنَ المطبُوعِ عَلَى الضرِّ النَّفعَ[٦].

= (١٧/ ٣٥٨) عن كعب الأحبار.

(١) «في هذا المقام» من (ع).

(٢) انظر: «ديوان الخنساء» (ص٢٥٢) تحقيق د. إبراهيم عوضين، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٩٨٥م.

(٣) انظر: «المعازي والمراثي» للمبرد (ص١٢٥).

(٤) انظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ١٧٥)، و«عيون الأثر» لابن سيد الناس (٢/ ٣٥٧).

(٥) في (ع): «هي».

(٦) انظر: «الثبات عند الممات» لابن الجوزي (ص٢٦).

ما أحسَن قولَ القائِلِ[(١)]:

ومَـا اسـتَغْرَبتْ عَيْنِـي فِراقًـا رَأَيْتُـهُ ولا عَلَّمَتْنِـي غَيْـرَ مـا أَنَـا عَالمُـه[(٢)]

روَى الطَّبرانُّي عنِ ابنِ عمَرَ قالَ: كانَ بمكَّةَ مُقعَدانِ، لهما ابنٌ شابٌّ، فكانَ إذا أصبَحَ نقلَهُما إلى المسجِدِ، فكانَ يكتَسِبُ عليهِما يومَهُ، فإذا كانَ المسَاءُ احتمَلَهما، فماتَ، فقالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «لو تُرِكَ أحدٌ لأحَدٍ تُركَ ابنُ المُقعدَينِ»[(٣)].

فإذا كانَ كذلِكَ فالجزَعُ لا يُدفعُ، والقلَقُ لا ينفَعُ، هيهَات أنْ يرُدَّ الحذَرُ ما سبَقَ بهِ القدَرُ.

فعنْ عمَرَ بنِ الخطَّابِ: إنْ صبرْتَ مَضَى أمرُ اللهِ وأنتَ مأجُورٌ، وإنْ جزعْتَ جرَى أمرُ اللهِ وأنْتَ مأزُورٌ[(٤)].

وقالَ عليُّ بنُ أبي طَالِبٍ: إنْ صبرْتَ جرَتِ المقادِيرُ عَليكَ وأنْتَ مأجُورٌ، وإنْ جزعْتَ جرَتِ المقادِيرُ عَليكَ وأنْتَ مأزُورٌ[(٥)][(٦)].

---

(١) «ما أحسن قول القائل» من (ع).

(٢) للمتنبي. انظر: «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (ص١٩٠).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٩٦٧). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٢٠): وفيه عبد الله بن جعفر بن نجيح، وهو متروك.

(٤) انظر: «سراج الملوك» للطرطوشي (ص٩٩).

(٥) ذكره الماوردي في «أدب الدنيا والدين» (ص٢٨٨)، ونسبه لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. ثم قال: وقد ذكر ذلك أبو تمام في شعره فقال:

وقـال عليٌّ في التَّعازي لأشـعث وخاف عليـه بعض تلك المآثم

أتصبـر للبلـوى عـزاء وخشيـة فتؤجر أو تسـلو سـلو البهائـم

(٦) من قوله: «فعن عمر» إلى هنا من (ع).

تَصَبَّـرْ فـإِنَّ الأَجْـرَ أَسْـنَى وأَعْظَـمُ ... ورَأْيُـكَ أَهْـدَى لِلَّـتِي هِـيَ أَقْـوَمُ
ولَـوْ جَـازَ[١] فَرْطُ الحُزْنِ لِلمَرْءِ لَمْ يُفِدْ ... فَمَـا بِـالُنَـا لا نَسْتَفِـيدُ ونَـأْثَـمُ
وإِنِّـي عَـنْ نَـدْبِ الأَحِبَّـةِ سَـاكِتٌ ... وإِنْ كَـانَ قَـلْبِي بالأَسَـى يَتَكَلَّـمُ
عَلَـى مِثْـلِ هَـذا عَاهَـدَ الـدَّهْرُ أَهْـلَهُ ... وصَـالٌ[٢] بتَفْرِيـقٍ يُسِـرُّ[٣] ويُؤْلِـمُ[٤]

فـلا جَـرَمَ أنَّ اللهَ تَعَالـى قَـدْ حَـثَّ عَلَـى الصَّبـرِ الجمِيـلِ، ووعَـدَ عَلَـى ذلِـكَ الأجرَ الجزِيـلَ، قـالَ اللهُ تَعَالـى ـ فيمـا ثبَـتَ مـنَ الأحادِيثِ القُدسـيَّةِ فـي صحِيحِ السُّنَّةِ ـ: «مـا لعَبـدِي المؤمِـنِ عِنـدِي جَـزاءٌ إذا قبَضْـتُ صفيَّـهُ مِـن أهـلِ الدُّنيا ثمَّ احتسَـبهُ إلا الجنَّـةُ»[٥].

وحيثُ كانَ كذلِكَ فإنَّ أولَى ما اعتمَدَ عَليهِ اللَّبيبُ في جمِيعِ أُمورِه، ورجَعَ إليهِ الأَريبُ في وُرودِهِ وصُدورِه[٦]، وتلبَّسَ بِهِ المصَابُ في آصالِهِ وبكُورِه= الرِّضا بقَضاءِ اللهِ ومَقدُورِهِ، والتَّسلِيمُ للقضَاءِ، وتلقِّيهِ بالقَبولِ والرِّضاءِ، والإذْعانُ لمقدُورِهِ ومحتُومِهِ، والصَّبرُ عِندَ نُزولِهِ ولزومِهِ، فالعمُرُ وإنْ طالَ فمآلُهُ إلى الانصِرامِ، والشَّملُ وإنِ انتظَمَ فلا بدَّ أنْ تفرِّقهُ الأيامُ.

ومَـا هـذِهِ الأَيَّـامُ إلَّا مَـرَاحِـلٌ ... يحثُّ بها حـادٍ[٧] مِنَ المَـوْتِ قَاصِدُ

---

(١) في (ع): «حاز».

(٢) في (ل): «وصار».

(٣) في (ل) و(ع): «يسيء». والمثبت من مصدر التخريج.

(٤) الأبيات لابن نباتة المصري كما في: «ديوانه» (ص٤٦٣).

(٥) رواه البخاري (٦٤٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) في (ع): «صدوده».

(٧) كذا في النسختين، وفي مصدري التخريج: «عاد».

وأَعْجَبُ شَيءٍ لَو تَأَمَّلْتَ أَنَّهَا مَنَازِلُ تُطْوَى والمُسَافِرُ قَاعِدُ[١]

ومِمَّا يورِثُ التَّسلِّي للعاقِلِ أنْ يعلَمَ أنَّ اللهَ تَعَالى كتَبَ مَقاديرَ الخَلائقِ قبلَ أنْ يخلُقَ السَّماواتِ والأرْضَ بخمْسِينَ ألْفَ سنَةٍ كما ثبَتَ ذلِكَ في الصَّحِيحِ[٢]، وما قدَّرَهُ اللهُ تَعَالى فلا سَبِيلَ إلى تخلُّفِهِ قَطْعًا، عجِبتُ لمَنْ أيقَنَ بالقَدرِ كيفَ يحزَنُ؟

قالَ ابنُ الجَوزِيِّ: مَن علِمَ أنَّ ما قُضِيَ لا بدَّ أنْ يُصيبَهُ قلَّ حُزنُهُ، انتَهى[٣].

والإنسَانُ ما دامَ في هذِهِ الدَّارِ فهوَ مُعرَّضٌ للبَلايا[٤] والرَّزايا، والأمراضِ والأسقَامِ، إنْ أخطأَهُ هذا أصابَهُ هذا؛ ففِي «البُخاريِّ»: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ خَطَّ خطًّا مُربَّعًا، وخطَّ خطًّا في الوسَطِ خارِجًا منهُ، وخطَّ خُطَطًا صِغارًا إلى أنْ قالَ: «فهَذا الإنسَانُ، وهَذا أجلُهُ محيطٌ بهِ، وهذا الَّذِي هوَ خارِجٌ أملُهُ، وهذِهِ الخُطَطُ الصِّغارُ الأعراضُ، فإنْ أخطَأَهُ[٥] هذا نهشَهُ هذا، وإنْ أخطَأَهُ هذا نهشَهُ هذا»[٦].

فإذا كانَ كذلِكَ، وعَلَى هَذا وضْعُ هذِهِ الدَّارِ الكدِرةِ المرَّةِ، فإذا وقَعَ المقدُورُ فعَلَى كلِّ عاقِلٍ التَّسلِيمُ والصَّبرُ، وإلَّا أثمَ وأتعَبَ نفسَهُ، ولا يكُونُ إلَّا ما يُريدُ.

---

(١) بلا نسبة في: «مدارج السالكين» لابن قيم الجوزية (٣/ ٢٠١)، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص٣٨٣).

(٢) يشير إلى الحديث الذي رواه مسلم (٢٦٥٣)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة».

(٣) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي (٨/ ١٧٣).

(٤) في (ع): «للبلاء».

(٥) في (ع): «أخطأ».

(٦) رواه البخاري (٦٤١٧) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قَالَ إبراهِيمُ الحَربيُّ: اتَّفقَ العُقلاءُ مِن كلِّ أمةٍ أنَّ مَن لمْ يمشِ معَ القدَرِ لم يتهَنَّ بعيشٍ(١).

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهُ: أوَّلُ شيءٍ كتبَهُ اللهُ في اللَّوحِ المحفُوظِ: إنِّي أنا اللهُ، لا إلَّا أنا، محمَّدٌ رسُولي، منِ استسْلَمَ لقضَائي، وصبرَ عَلَى بلائي وشكَرَ نعمَائي كتبْتُهُ صِدِّيقًا، وبعثْتُهُ منَ الصدِّيقِينَ، ومَنْ لمْ يستسْلِمْ لقضَائي، ولمْ يصْبرْ عَلَى بلائي ولمْ يشكُرْ نَعمائي فليتَّخذْ إلهًا سِوايَ(٢).

واعلَمْ ـ رحمِكَ اللهُ ـ أنَّ مِنْ أشدِّ ما يُثيرُ الحزنَ والوَجدَ هوَ الحنوُّ والشَّفقةُ والرَّحمَةُ التي خلقَها اللهُ تعَالى في قلُوبِ عِبادِهِ، روَى البزَّارُ والتِّرمذِيُّ عَن جابرِ بنِ عَبدِ اللهِ قالَ: أخذَ النبيُّ ﷺ بيَدِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ، فانطلَقَ بهِ إلى ابنِهِ إبراهِيمَ، فوجدَهُ يجُودُ بنفسِهِ، فأخذَهُ النبيُّ ﷺ، فوضعَهُ في حِجرِهِ، فبكَى، فقَالَ لهُ عبدُ الرَّحمنِ: أتبكِي! أولمْ تكُنْ نهيتَ عنِ البُكاءِ؟ قالَ: «لا، ولكِنْ نُهيتِ عَن صوتَينِ أحمَقينِ فاجِرَينِ: صوتٍ عندَ مُصيبةٍ، خمشِ وجُوهٍ، وشَقِّ جُيوبٍ، ورنَّةِ شيطانٍ، إنَّهُ لا يُرحَمُ مَن لا يرحَمُ، لولا أنَّهُ حقٌّ، ووعْدُ صِدقٍ، وإنها سَبيلٌ لا بدَّ مِنها حتَّى يلحَقَ آخِرُنا بأوَّلِنا لحزِنَّا حُزنًا هوَ أشدُّ مِن هذا، وإنَّا بِهِ لمحزُونونَ، تبكِي العَينُ، ويحزَنُ القلْبُ، ولا نَقولُ ما يُسخِطُ الربَّ»(٣).

---

(١) رواه عنه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١٢/ ٣٨١).

(٢) رواه الديلمي كما في «ذيل الآلئ المصنوعة» للسيوطي (١٢)، وقال السيوطي: هذا الإسناد ظلمات؛ سليمان بن عمرو هو أبو داود النخعي يضع الحديث، وجويبر متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس، وإسماعيل بن بشر قال الدارقطني: مجهول.

(٣) رواه البزار في «مسنده» (١٠٠١) واللفظ له، والترمذي (١٠٠٥) واختصره. وقال الترمذي: حديث حسن.

وروى[١] البُخاريُّ، ومسلِمٌ، وأبو دَاودَ، والنَّسَائيُّ، وابنُ ماجَهْ عَن أُسامَةَ بنِ زيدٍ قالَ: أرسَلَتْ إلى رسُولِ اللهِ ﷺ بعضُ بناتِهِ أنَّ ابنًا لها أو ابنةً قدِ احتُضِرتْ فاشَهدنا، قالَ: فأرسَلَ إلَيها يقرَأُ السَّلامُ ويقُولُ: «إنَّ للهِ ما أخَذَ وما أعْطَى، وكلُّ شيءٍ عندَهُ إلى أجلٍ مُسمَّى، فلتصْبِرْ ولتحتَسِبْ»، فأرسَلتْ تقسِمُ عليهِ، فقَامَ وقُمنا، فرفِعَ الصَّبيُّ إلى حجْرِ رسولِ اللهِ ﷺ، ونفسُهُ تَقَعْقَعُ، وفي القومِ سَعدُ بنُ عُبادةَ وأُبيٌّ، ففاضَتْ عَينا رسُولِ اللهِ ﷺ، فقالَ لهُ سعدٌ: ما هذا يا رسُولَ اللهِ؟ فقَالَ: «هذِهِ رحمَةٌ يضَعُها اللهُ في قلُوبِ مَن يشَاءُ مِن عبادِهِ، وإنَّما يرحَمُ اللهُ مِن عبادِهِ الرُّحماءَ»[٢].

فإذا تذكَّرَ الوالِدُ مَثلًا مقاسَاةَ ولدِهِ، وانتقَلَ إلى مَن أرحَمُ منهُ، روَى إمامُنا أحمَدُ، والحاكِمُ، والبَيهقِيُّ عَن أبي هُريرَةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أولادُ المؤمِنينَ في جبَلٍ منَ الجنَّةِ يكفُلُهمْ إبراهِيمُ وسارَةُ حتَّى يردَّاهُمْ إلى آبائِهِمْ يومَ القِيامَةِ»[٣].

وروَى ابنُ أبي الدُّنيا عَنْ نافعٍ: أنَّ ابنَ عمَرَ ضحِكَ وهوَ عندَ قبرِ ابنِهِ يومَ ماتَ، وكانَ أحبَّ النَّاسِ إليهِ، فقِيلَ لهُ في ذلِكَ، فقالَ: إنَّما نفرَحُ بهِمْ ونحزَنُ علَيهِمْ ما دامُوا مَعنا، فإذا انقرَضُوا صارُوا إلى اللهِ، وانقَطَعُوا مِنَّا[٤].

ولذلكَ لَمَّا عزَّى بعضُ العلمَاءِ صدِيقَهُ بابنِهِ قالَ لهُ يسلِّيهِ عنهُ: اللهُ خيرٌ لهُ منكَ، وثوابُهُ خيرٌ لكَ منهُ[٥].

---

(١) في (ل): «رواه».

(٢) رواه البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (٩٢٣)، وأبو داود (٣١٢٥)، والنسائي (١٨٦٨)، وابن ماجه (١٥٨٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٨٣٢٤)، والحاكم في «المستدرك» (١٤١٨)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢١٠)، وكذا ابن حبان في «صحيحه» (٧٤٤٦).

(٤) رواه ابن عساكر من طريق ابن أبي الدنيا في «تاريخ دمشق» (٣١/ ١٥٤).

(٥) هو رجاء بن حيوة قاله لعمر بن عبد العزيز يعزيه عن ابنه. انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٨/ ١١٢).

وقدْ ذهَبَ جمهُورُ العُلماءِ إلى أنَّ أطفَالَ المسلِمِينَ في الجنَّةِ، وحكَى الإمامُ أحمَدُ الإجماعَ عَلَى ذلِكَ(١)، وكذلِكَ نصَّ الإمامُ الشَّافعيُّ عَلى أنَّهُمْ في الجنَّةِ(٢).

قالَ الإمامُ النَّووِيُّ: أجمَعَ مَن يعتَدُّ بهِ مِن عُلماءِ المسلِمينَ عَلى أنَّ مَن ماتَ مِن أطفَالِ المسلِمِينَ فهوَ في الجنَّةِ(٣).

وقالَ المازَرِيُّ: أمَّا أولادُ الأنبِياءِ فالإجماعُ مُتحقِّقٌ عَلَى أنهُمْ في الجنَّةِ، وأما أطفَالُ مَن سواهُمْ مِنَ المؤمِنينَ فجماهِيرُ العُلماءِ عَلَى القطعِ لهُمْ بالجنَّةِ، ونقَلَ جماعةٌ الإجماعَ في كونِهِمْ مِن أهلِ الجنَّةِ قطعًا وإنْ توقَّفَ في ذلِكَ بعضُ المتكلِّمِينَ(٤).

روَى سعيدُ(٥) بنُ مَنصورٍ عَن مَكحُولٍ: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ ذرارِي المسلِمينَ أرواحُهُمْ في عصافير خُضرٍ في شجَرِ الجنَّةِ، يكفلُهم أبوهُمْ إبراهِيمُ عليهِ السَّلامُ»(٦).

وروَى ابنُ أبي الدُّنْيا عَنِ ابنِ عُمرَ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «كلُّ مولودٍ يولَدُ في الإسلامِ فهوَ في الجنَّةِ شبعَانَ ريَّانَ، يقُول: يا ربِّ أورِدْ عليَّ أبويَّ»(٧).

---

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٩/ ٢٩١)، و«أحكام أهل الذمة» لابن القيم (٢/ ١٠٧٥).

(٢) انظر: «الأم» للشافعي (٢/ ١١١)، و«معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٤/ ١٣٩).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ٢٠٧).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٨٣). ومن قوله: «قال الإمام النووي» إلى هنا من (ع).

(٥) في (ع): «سعد» وهو خطأ.

(٦) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٥١٤) مرسلاً.

(٧) عزاه السيوطي في «شرح الصدور» (٢٣)، وفي «الديباج على مسلم» (٥/ ٣٢١) إلى ابن أبي الدنيا.

والأحادِيثُ في هذا ونحوِهِ كثِيرةٌ.

وفي هَذا القدْرِ كِفايةٌ، واللهُ سُبحانَهُ وتعَالى أعلَمُ.

نسألَهُ سُبحانَهُ أنْ يجعَلَنا مِن حِزبِهِ المفلِحينَ، وعِبادِهِ الصَّالحينَ، ومنَ الذِينَ يُسارِعُونَ في الخَيراتِ، وهُم لها سابقُونَ، و﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

ونسألَهُ تَعَالى أنْ يُؤجِرَنا في مُصيبتِنا، وأنْ يخلِفَنا خَيرًا منها، وأنْ يجعَلَ الموتَ لنا عَلَى بالٍ، وأنْ يتوفَّانا مُسلمِينَ عَلى أحسَنِ حالٍ.

اللهُمَّ حقِّقْنا بنورِ توحِيدكَ، وأيِّدْنا برُوحِ تأييدِكَ، وهَبْ لنا الإخلاصَ الَّذِي لا يطَّلعُ عَليهِ غَيرُكَ، وقدِّسْنا من أوصَافِ بشريَّاتِنا، وعافِنا مِن كلِّ علَّةٍ، وطهِّرنا مِن كلِّ دَنَسٍ، ولا تجعَلِ الدُّنيا أكبرَ همِّنا ولا مبلَغَ عِلمِنا، ولا تسلِّطْ عَلَينا مَن لا يرحَمُنا، والطُفْ بالمسلِمِينَ، واجبُرْ كسْرَ المنكَسِرينَ، وعافِ بلطْفِكَ مَرضَى المسلِمينَ، آمينَ.

وصلَّى اللهُ عَلى محمَّدٍ خاتمِ النبيينَ، وعَلَى آلهِ وصحبِهِ وسلَّمْ دائمًا أبدًا إلى يومِ الدِّينِ[١].

قالَ مؤلِّفهُ سامحَهُ اللهُ[٢]: فرَغتُ مِن جمعِهِ بعدَ العِشاءِ الآخِرةِ في أوائلِ جُمادَى الأُولى سنَةَ ثمانٍ وعشْرينَ وألْفٍ، خُتمَتْ بخيرٍ[٣]، واللهُ المعِينُ[٤].

---

(١) «دائمًا أبدًا إلى يوم الدين» من (ع).

(٢) زاد في (ل): «وأطال بقاءه، ولطف به وبمن والاه، وكبت حساده وأعداءه، بمحمد عاقب رسل الله، عليه أزكى سلام وأوفى صلاة».

(٣) «ختمت بخير» من (ع).

(٤) وجاء في (ل): «وقدْ وافَقَ النَّسخُ لها بعدَ صَلاةِ العِشاءِ أيضًا، في ليلَةٍ يُسفرُ صباحُها المبارَكُ عَن يومِ =

= الثُّلاثاءِ رابعَ عشَرَ جُمادَى المذكُورِ سنَةَ عامِهِ المسطُورِ، أحسَنَ اللهُ خِتامَها، وكفَانا شرَّ عامِّها، ومِن خطِّهِ نَقلتُها وإنْ يسَّرَ اللهُ بمنِّهِ ولُطفِهِ عَليهِ قرأتُها.

قالَ ذلِكَ كاتِبُها لنفسِهِ بيدِه لينتَفِعَ بها ولمَنْ يَسوقُها الدَّهرُ لهُ من بعدِهِ: العَبدُ الفَقيرُ الضَّعيفُ محمدُ بنُ مُوسَى بنُ محمَّدٍ الشَّريفيُّ الحُسَينيُّ الحجازِيُّ المدَنيُّ المالِكيُّ يومئذٍ بطُولونَ، عَفا اللهُ عنهُ، وحقَّقَ بالخَيرِ لهُ الظُّنونَ، آمِينَ».

وجاء بعدها في (ل) أيضًا: «الحمدُ للهِ لا يلِيقُ الحمْدُ إلَّا هوَ، وصلَّى اللهُ عَلَى سيِّدِنا محمَّدٍ لا طبِيبَ لأُمَّتِهِ إلَّا هوَ، وعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ وأتباعِهِ إلى دارِ الجِنانِ.

أمَّا بعدُ؛ فلمَّا طالعْتُ هَذا الكِتابَ المسمَّى بـ«تحقِيقِ الظُّنونِ بأخبَارِ الطَّاعونِ»، واستَنسَخْتُها صحِيحًا كافِيًا شافِيًا، وما فيهِ مِن أوَّلِهِ إلى آخرِهِ غَلطٌ ولا سَقْطٌ ولا لغوٌ، كانَ كلُّ مسألَةٍ كاللُّؤلؤِ المكنُونِ جزاءً بما كانُوا يَعملُونَ، وكلُّ حديثٍ فيهِ مَكتوبٌ ليسَ بموضُوعٍ، بلْ جمِيعُهُ صَحيحٌ لا رَيبَ فيهِ، وكذا فيهِ أقوالُ العُلماءِ صحِيحٌ، ولمْ يوجَدْ مثلُ هَذا الكتابِ، وهوَ عَجائبُ وغرائبُ، وجامِعٌ جملَ الكلامِ، ونافعٌ لجَميعِ الأنامِ.

كتبَهُ أضعَفُ عِبادِ اللهِ وأحوجُهُمْ سُليمانُ بنُ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الشَّيخِ محمَّدٍ المدَنيِّ الحنفِيِّ، المؤذِّنِ في جامِعِ المرحُومِ رُستُمْ باشَا، غفرَ ذنُوبهمْ، وسترَ عُيوبَهُمْ، في قُسطنطِينيَّةَ المحميَّةِ، حمَاها اللهُ تَعالى عنِ الآفاتِ الدَّهريَّةِ، بحُرمَةِ خيرِ البريَّةِ، آمِينَ».

ثم جاء بعدها في (ل) أيضًا: «لَمَّا وقَعَ الطَّاعُونُ في أواخِرِ سنةِ اثنينِ وخمسِينَ بعدَ الألْفِ وأوائلِ سَنةِ ثلاثٍ وخمسِينَ في الدِّيارِ المصريَّةِ وفقَدْنا فيهِ الولَدَينِ الأغَرينِ محمَّدٍ وأخاهُ عبدَ الرَّحمنِ، عوَّضَنا اللهُ عَنهُما خَيرًا في الدُّنيا والآخرَةِ بفضلِهِ وكرمِهِ، أنشَدَ لسانُ الحالِ معَ تَشتُّتِ البالِ بترادُفِ المصائبِ والأهْوالِ:

عـمَّ المصَابُ وزَادَتِ الأحْزَانُ	وتهَدَّمَتْ مِنْ صَبرِنا الأرْكَانُ
وقُلُوبُنَا احْتَرَقَتْ ولَيْسَ بمُنكَرٍ	فصُدُورُنا اشْتَعَلَتْ بها النِّيرَانُ
لكَنْ عَجِيبٌ كَيفَ زادَ سَعِيرُها	وَقْدًا وفَيْضُ دُمُوعِنَا طُوفَانُ
ذَهَبَتْ أَحِبَّتُنا وأبْقَوا حَسْرَةً	لا تَنْقَضِي وكأنَّهُمْ ما كَانُوا
كَمْ والِدٍ فَقَدَ البَنِينَ جَمِيعَهُمْ	وأخٍ فاتَ عَنْ رَبعِهِ الإخْوانُ =

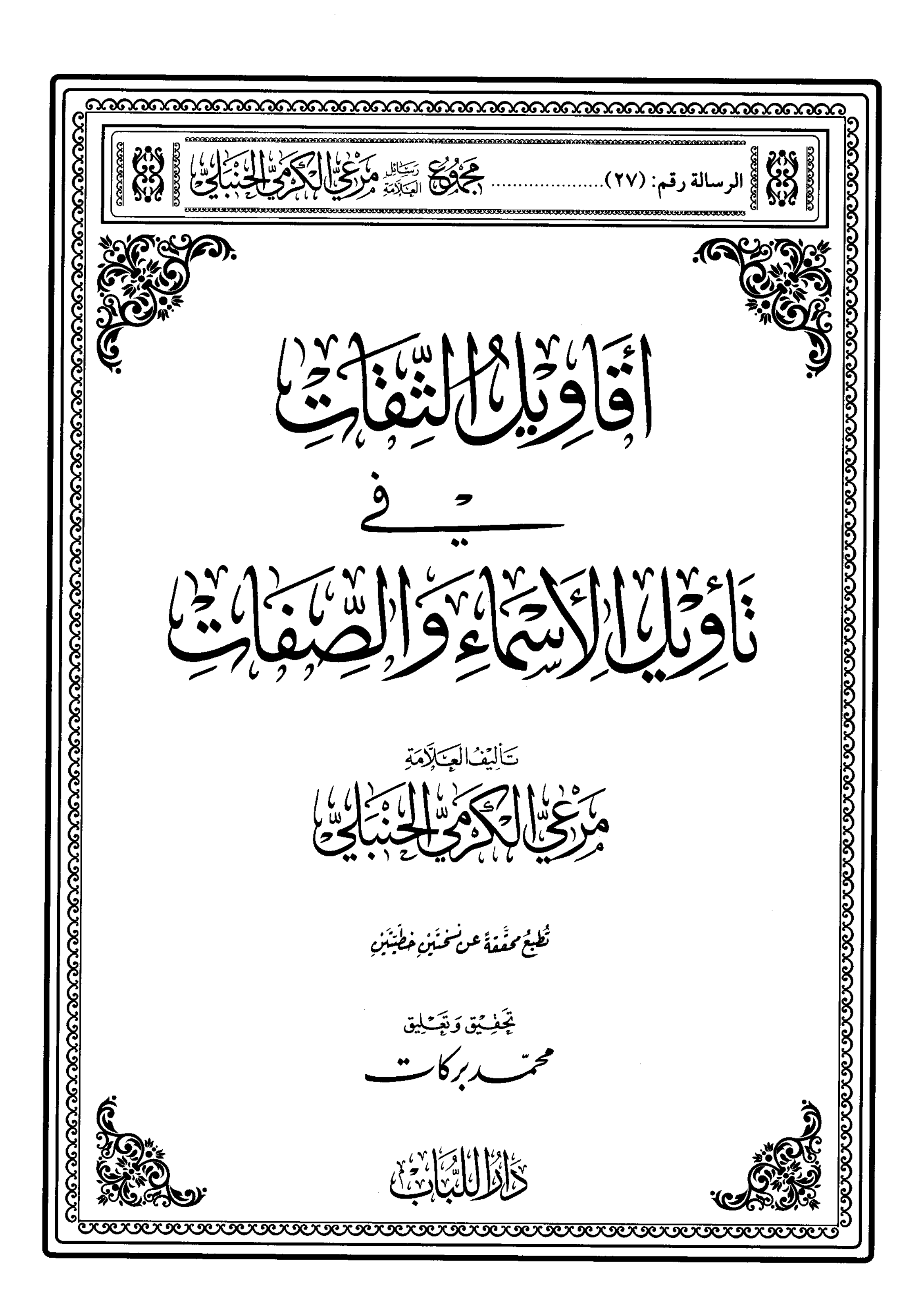
=

كَمْ مِنْ رِيِّسٍ صَارَ يخْدُمُ نَفْسَهُ ... ومَاتَ العَبِيْدُ ومَاتَتِ الغِلْمَانُ
هَبَّتْ سُهُوْمُ الفَصْلِ بَينَ رِياضِنَا ... فتَسَاقَطَ الزَّهْرُ الطَّرِي الرَّيَّانُ
هَبَّتْ وأغْصَانُ القُدُودِ زواهِرٌ ... فتَقَصَّفَتْ مِنْ دَوْحِها الأغْصَانُ
مِنْ كلِّ هَيفَاءِ القَوَامِ وأهْيَفٍ ... حَارَتْ لحُسْنِ جَمالِهِ الأذْهَانُ
وافَى وقَدْ نشَأَتْ بجَنَّةِ مِصْرِنا ... بَيْنَ القُصُورِ الحُورُ والوِلْدَانُ
فدَعَاهُمْ دَاعِي المنَايَا جَهْرَةً ... وسَقَاهُمُ كَأسَ الرِّضَا رِضْوَانُ
نُثِرَتْ عُقودُ الدُّرِّ مِنْ أجْيَادِهِمْ ... والدَّمْعُ تَنثُرُ دُرَّهُ الأجْفَانُ
فالطُفْ بخَلْقِكَ يا لَطِيْفُ جَمِيعِهِمْ ... وارْحَمْ فأنْتَ المحْسِنُ الرَّحمَنُ

نقلتُها مِن خطِّ العلامةِ ياسِينَ بنِ زينِ الدِّينِ العُليمِ الحِمصِيِّ، مِن مجمُوعِ كلمِهِ بخطِّهِ، رحمَةُ اللهِ عَليهِ».

وجاء بعدها في (ل) أيضًا: «ومِن خطِّهِ نَقلْتُ أيضًا ما نصُّهُ: استَدلَّ الحنفيَّةُ علَى وجُوبِ الأُضحيَةِ بما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ، والتِّرمِذيُّ مِن قولِهِ ﷺ: «مَن وجَدَ سعَةً ولَمْ يُضَحِّ فلا يقربَنَّ مُصلانا»، وفي الاستِدلالِ بذلِكَ نظرٌ، فإنَّ النَّهيَ لا يقتَضِي التَّحريمَ بدَليلِ: «مَن أكَلَ مِن هذِهِ الشَّجرةِ لا يقربَنَّ مَسجِدنا يُؤذِنا»، كذا أشارَ إليهِ سعدِي جَلبي في «حواشِي الشَّيخِ أحمدِ الدِّينِ» وقدْ يقَالُ: إنَّ النَّهْيَ في الحديثِ الأخِيرِ إنَّما حمِلَ عَلَى الكَراهةِ لأنَّهُ أشارَ إلى أنَّ عليَّةَ الإيذاءِ للجَماعةِ بالرَّائحَةِ الكَريهَةِ، وذلِكَ أمرٌ دُنيويٌّ قدْ يحتَمَلُ، والحدِيثُ الأوَّلُ لَمَّا لمْ يشِرْ فيهِ إلى علَّةِ النَّهيِ، فالمتَبادِرُ أنَّها أمرٌ دِينيٌّ وهوَ عدَمُ امتِثالِ المشْروعيَّةِ مِنَ التَّضحيةِ، فلا يكُونُ الذِي لمْ يضَحِ مِن أهلِ الصَّلاةِ، وذلِكَ مُقتَضٍ للتَّحريمِ.

نعمْ، الحقُّ أنَّ نهْيَ الشَّارعِ ﷺ تارَةً يُحمَلُ عَلَى الكَراهةِ، وتارةً عَلَى التَّحريمِ بحسْبِ القَرائنِ، والجمْعُ بينَ الأحادِيثِ فإنَّما حملَ الشافعِيَّةُ النَّهيَ علَى الكَراهةِ في حَديثِ الأُضحِيَةِ لقَولِهِ ﷺ: «ما عَملَ ابنُ آدَمَ مِن عملٍ أحبَّ إلى اللهِ مِن إراقَةِ الدمِ» الحديثَ، رواهُ الحاكِمُ انتهى بحرفِهِ».



أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات

تأليف العلامة

مرعي الكرمي الحنبلي

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

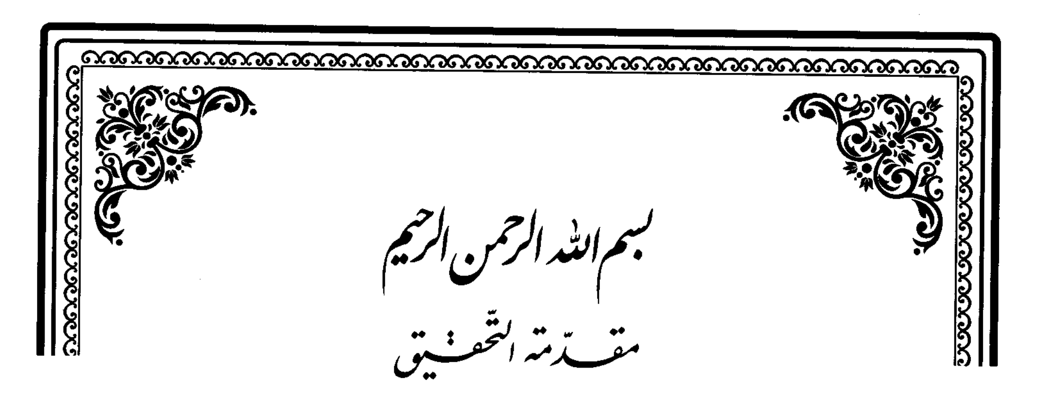
تحقيق وتعليق

محمد بركات

دار اللباب

المكتبة الظاهرية (الأصل)

مكتبة جامعة الرياض (ج)



الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدِ المرسَلينَ محمَّدٍ المبعوثِ رحمةً للعالمينَ لِيُخْرِجَ النَّاسَ منِ الظُّلماتِ إلى النُّورِ، وبعدُ:

فهذا كتابُ «أقاويلِ الثِّقاتِ في تأويلِ الأسماء والصِّفات» للشَّيخِ العلَّامةِ الهُمامِ مَرعيِّ بنِ يوسفَ الحنبليِّ المقدسيِّ، المتوفَّى سنةَ (١٠٣٣هـ) هو أحدُ كتبِ العقائدِ الَّتي تناولَ فيه مصنِّفُه مسألةَ المتشابهِ من الصِّفاتِ والأَسماءِ، التي وقعَ الاختلافُ فيه قديماً، ما بين مُفوِّضٍ ومُؤوِّلٍ، وفي عصرِ المصنِّفِ، والخلافُ فيها لم ينتهِ، وربما جَرَّ الخلافُ إلى ما هو آفةُ الآفاتِ، وهي الفُرقةُ والطَّعنُ في اعتقادِ النَّاسِ بعضهم في بعض.

والمصنِّفُ أرادَ في هذا الكتابِ أَنْ يجمعَ أقوالَ الأئمَّةِ الثِّقاتِ في هذه المسألةِ بدءاً من الخلافِ المشهورِ في تأويلِ قولهِ تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، ثمَّ الوقوفِ على معنى آياتِ الصِّفاتِ وما وقعَ مِن أقوالٍ للعُلماءِ فيها.

وقد قدَّم للكتابِ بمقدِّمةٍ بيَّنَ فيها معنى التَّفسيرِ والتَّأويلِ، والمحْكَمِ والمتشابهِ، والمتشابهُ هل يُعْلَم؟ وهل يجوزُ الخوضُ في المتشابهِ، وسَرَدَ فيها أَقوالَ الأئمةِ الأعلامِ عامةً مِن الحنابلةِ وغيرِهم.

ثمَّ تناولَ المتشابهاتِ واحدةً واحدةً في البحثِ وعَرْضِ الأَقوالِ فيها، كالمحبَّةِ والعِنْديَّةِ والجهةِ والمعيَّةِ والاستواءِ والنُّزولِ، واليدِ والسَّاقِ وغيرِها.

وختمَ الكتابَ بما نقلَهُ عن أبي الفرجِ ابنِ الجوزيِّ، في بيانِ الاعتقاداتِ وأهمِّيتها واعتقادِ العوامِّ وضررِ كلامِ المتأوِّلينَ ونُفاةِ الصِّفاتِ عليهم، وكذلك بما نقلَهُ عن ابنِ تيميَّةَ من القولِ في وجوبِ الالتزامِ بما وردَ عن أئمَّةِ الهدى في الكتابِ والسُّنةِ، وتركِ التَّأويلاتِ الواردةِ في آياتِ الصِّفاتِ، وأنَّ الواجبَ الأخذُ بما وصفَ اللهُ به نفسَه أو وصفَه به رسولُه، من غيرِ تعطيلٍ ولا تحريفٍ ولا تَكييفٍ ولا تَمثيلٍ، كما هو مذهبُ السَّلَفِ.

وهذا ما ذهبَ إليه المصنِّفُ في كتابِهِ، مُعتمداً في ذلك على ما نقلهُ مِن كتبِ السَّابقينَ، مثلِ: كتابِ «الأسماءِ والصِّفاتِ» للبيهقيِّ، و«الأَسْنى في شرحِ أسماءِ اللهِ الحُسْنى» للقُرطبيِّ المفسِّرِ، و«رسالةِ إثباتِ الاستواء والفَوقيَّةِ» لعبد الله بنِ يوسفَ الجوينيِّ، و«إزالةِ الشُّبهاتِ عن الآياتِ والأحاديثِ المتشابهاتِ» لابن اللَّبَّانِ، و«مُشكلِ الحديثِ» لابن فُوْرَك، وفتاوى ابنِ تيميَّة، وكُتُبِ الخطَّابيِّ كـ «أعلامِ الحديثِ في شرح صحيحِ البُخاري»، وكتابِ «الإتقانِ» للسُّيوطيِّ وغيرها كـ «الإبانة» للأشعري، و«العقيدةِ النِّظَامية» لإمام الحرمينِ الجُوينيِّ، و«الإنصافِ» لابن السِّيْد البَطَلْيُوسيِّ، وابنِ التِّلمسانيِّ شارحِ «معالمِ أُصولِ الدِّينِ» وغيرِها.

هـذا، وقـد اعتمدتُ فـي تحقيـقِ نصِّ هـذا الكتـابِ علـى **نُسختَينِ خطِّيتينِ**: **الأُولـى**: النسـخةُ الخطِّيـةُ المحفوظـةُ فـي المكتبـة الظَّاهريَّةِ بدمشـقَ، وقـد رمزتُ لهـا بــ (الأصـل)، وهـي نسـخةٌ مقابلـةٌ على أصـلِ المصنِّـفِ، لكـن لم تَخْـلُ من بعـضِ الأوهـامِ والتَّصحيفـاتِ، **والثانيـة**: النسـخةُ الخطِّيـةُ المحفوظـةُ فـي جامعةِ الريـاضِ، ورمـزتُ لهـا بـ (ج).

كما أنّي قمتُ بخدمةِ هذا الكتابِ خدمةً لائقةً به، مِنْ تفصيلٍ وتَرقيمٍ، ووضعِ عناوين تفصِلُ بين مسائلِه، وتُسهِّلُ على القارئ الاستفادةَ من الكتابِ بشكلٍ أفضلَ.

وقمتُ بتخريجِ الأحاديثِ الواردةِ في الكتابِ، وبيانِ دَرجتِها من الصِّحةِ أو الضعفِ، وعزوتُ الأقوالَ إلى مظانِّها، وكذلك النُّقولاتِ إلى مصادرِها.

وتجنبتُ التعليقَ على مسائلِه ومُقارنتِها بأقوالِ وأدلةِ الفريقِ الآخَرِ مِنْ أصحابِ مدرسةِ التَّأويلِ من المتكلِّمينَ وغيرِهم، فليس لائقٌ عرضَها والإشارةَ إليها في هذا الكتابِ، وقد خصَّه المصنفُ في مذهبِ السَّلفِ، فلا نُزاحمُه بأقوالِ المتكلِّمينَ وغيرِهم وإنْ كانَ المصنفُ تعرَّضَ لبعضِ أقوالهم.

هذا وقد سبقَ أَنْ نُشِرَ هذا الكتابُ بتحقيقِ الشَّيخِ شعيبِ الأرنؤوط رحمه الله، وقد اعتمدَ على الأصلِ الخطِّي للمكتبةِ الظاهريَّةِ الذي بين أيدينا.

وتأتي إعادةُ نشرِنا لهذا الكتابِ ضمنَ خطةِ جمعِ رسائل العلَّامة مرعيٍّ الكرميِّ في كتابٍ واحدٍ جامعٍ، وهو العالمُ المتفنِّنُ في العلومِ، ولا تخلو الإعادةُ مِن إفادة.

فقد تميَّزت هذه الطبعةُ عن سابقتِها بما توافرَ لدينا مِن المصادرِ التي لم تكن مطبوعةً سابقاً، فقد رَجعنا إليها ووثَّقنا منها بعضَ النُّصوصِ، ككتاب «أعلام الحديث» للخطَّابيِّ، و«الأَسْنى في شرحِ أَسماءِ الله الحُسْنى» للقرطبيِّ وقد كان المصنفُ كثيرَ النَّقل عنه.

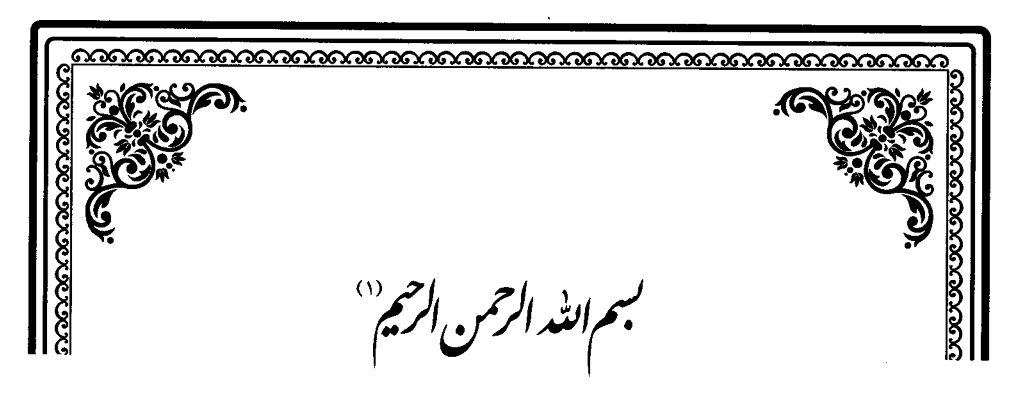
كما أنَّنا صوَّبنا بعضَ الأوهامِ التي وقَعتْ في الطَّبعةِ السَّابقةِ، سواء تلك المواضعُ التي لم يستطع الشيخُ قراءَتها لعدمِ وضُوحِ مُصوَّرتِهِ لديه وخاصة التي

كانت في هوامشِ المخطوطِ، أو تلك الواقعةُ أثناءَ الطباعةِ، وهذا لا يُنسينا أنَّ الفضلَ لمن حازَ قَصَبَ السَّبقِ.

وفي الختامِ أَرجو مِن اللهِ تعالى حُسْنَ القَبولِ، والعفوَ عن الزَّللِ، إنَّه تعالى سميعٌ مجيبٌ للدُّعاءِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلم.

المحقق

***



بسم الله الرحمن الرحيم(1)

قالَ العبدُ الفَقيرُ إلى اللهِ تَعَالى مَرعِيُّ بنُ يُوسُفَ الحنْبلِيُّ المقدِسِيُّ:

الحمدُ للهِ المنزَّهِ عمَّا يخطُرُ بالبالِ، أو يتوَهَّمُ في(2) الفِكْرِ والخَيالِ، المُحتَجِبِ بِرداءِ العِزِّ والجَلالِ لا تُدرِكُهُ الأبْصارُ وهوَ يُدرِكُ الأبصَارَ، وهوَ اللَّطِيفُ الخَبيرُ، تحيَّرَتِ العُقولُ في حَقِيقَةِ ذاتِهِ، وتخبَّطَتِ الأفهَامُ في أسمَائِهِ وصِفَاتِهِ، واندَهَشَتِ الأبصَارُ في(3) جَلالِ حَضْراتِهِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى مَن مَنحْتَهُ بغايَةِ(4) تكرِمَتِكَ، وخَصَصْتَهُ بمشَاهَدةِ رُؤيتِكَ، وهوَ معَ ذلِكَ يقُولُ: «سُبحانَكَ ما عَرفنَاكَ حقَّ معرِفَتِكَ»(5) يا مَن لا مِثْلَ(6) لهُ ولا نَظِيرَ، وعَلَى آلِهِ وأصْحَابِهِ الذِينَ سَلكُوا طَريقَ الأدَبِ معَ اللهِ ورَسُولِهِ وسَلَّمُوا فسَلِمُوا مِن مزَلَّةِ القَدمِ ومَذَلَّةِ التَّقصِيرِ.

---

(1) جاء في أول النسخة (ج) شعر للمؤلف هو:

يا من غدا ناظراً في ما جمعت ومن ... أضحى يردد في ما قلته النظر

ناشدتك الله إن عاينت لي خطأً ... فاستر علي فخير الناس من ستر

(2) في (ج): «من».

(3) في (ج): «من».

(4) في (ج): «بعناية».

(5) لم أقف عليه في مصادر الحديث.

(6) في (ج): «ليس».

وبعدُ: فإنَّ العِلمَ بالتَّفسِيرِ أمرٌ مهمٌّ، والعِلمَ بالتَّأوِيلِ أهمُّ، وتصفِيةُ القَلبِ مِن شَوائبِ الأوهَامِ أسنَى وأتمُّ، ومنَ السَّلامةِ للمَرءِ في دينِهِ اقتِفاءُ طَريقَةِ السَّلفِ الذِينَ أمرَ أنْ يَقتَدِي بهِمْ مَن جاءَ بعدَهُمْ مِنَ الخلَفِ، فمَذْهَبُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، ودَعْ ما قيلَ مِن أنَّ مَذهبَ الخلَفِ أعْلَمُ، فإنَّهُ مِن زُخرُفِ الأقاوِيلِ، وتَحْسِينِ الأباطِيلِ، فإنَّ أولئكَ قدْ شَاهَدُوا الرَّسُولَ والتَّنزِيلَ وهُمْ أدرَى بما نزَلَ بهِ الأمِينُ جِبرِيلُ، ومَعَ ذلكَ فلَمْ يكُونُوا يخُوضُونَ في حقِيقَةِ الذَّاتِ، ولا في مَعَاني الأسْماءِ والصِّفاتِ، ويؤمِنُونَ بمتَشابِهِ القُرآنِ، ويُنكِرونَ عَلَى مَن يبحَثُ عَنْ ذلِكَ مِن فلانَةٍ وفُلانٍ.

وإنكَارُ الإمام مالِكٍ عَلَى مَنْ سألَهُ عَنْ مَعْنى «الاسْتِواءِ» أمرٌ مَشْهُورٌ، وهوَ في عدَّةٍ مِن الكُتبِ مَنقُولٌ مَسطُورٌ[1].

هذا وقدْ أحببْتُ أنْ أذكُرَ بعْضَ كلامِ الأئمَّةِ الخائضِينَ في **مَعَاني الأسْماءِ والصِّفاتِ** الوارِدَةِ في الأحادِيثِ والآياتِ، وإنْ كانَ الأَوْلى ترْكُ ذلِكَ خَوفَ الوُقوعِ في الزَّللِ الذَّمِيمِ، لكِنْ لا بأسَ بذَلكَ معَ قصْدِ الإرْشادِ والتَّعلِيمِ.

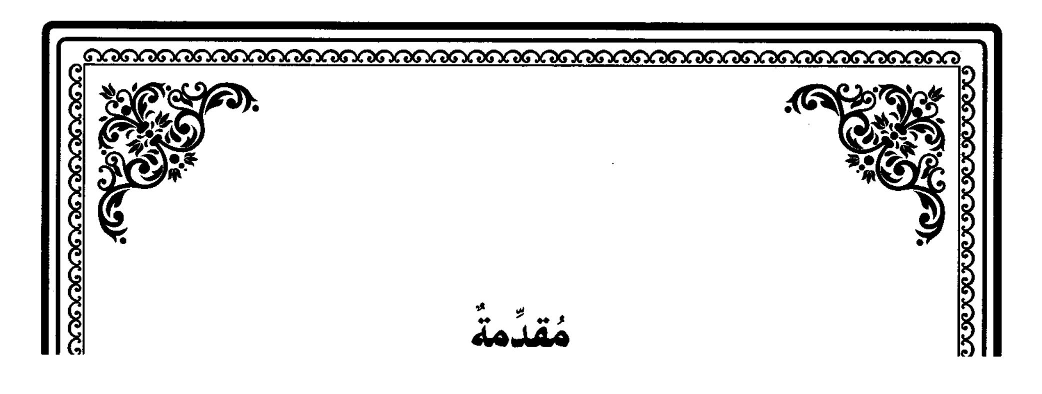
هذا ولمْ أقِفْ في هَذا الفَنِّ عَلى مُصنَّفٍ ولمْ أظفَرْ فيهِ بمؤلَّفٍ، وإنَّما جَمعتُهُ مِن كلامِ الأئمَّةِ مُفرَّقاً، وضَممْتُهُ هنا مُلفَّقاً يحتَاجُ إليهِ الطَّالبُ، وهوَ مِن أجلِّ المَطالِبِ، وسمَّيتُهُ:

«أقاوِيل الثِّقاتِ في تأويلِ الأسْماءِ والصِّفاتِ»

فأقولُ وباللهِ التَّوفِيقُ ومِنهُ أرْجُو الهِدايةَ إلى أقوَمِ طَريقٍ:

***

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، وابن المقرئ في «معجمه» (١٠٠٣)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٦٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١١٦) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٧) من قول مالك. وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٥)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٢١) من قول ربيعة الرأي.



مُقدِّمةٌ

اعلَـمْ وفَّقَـكَ اللهُ، أنَّ **التَّفسِـيرَ**: هوَ بَيانُ مَعْنـى اللَّفظِ الخفِـيِّ، **والتَّأويلَ**: هوَ أنْ يُـرادَ باللَّفـظِ ما يخَالِـفُ ظَاهِـرَهُ، أو: هوَ صَـرفُ اللَّفظِ عَـن ظاهِرِهِ لمعْنـىً آخرَ[1]، وهـوَ فـي القُـرآنِ كَثيـرٌ، ومِـن ذلِـكَ آيـاتُ الصِّفـاتِ المقدَّسـةِ، وهـيَ مِـنَ الآياتِ المُتشَابهَاتِ.

وقدِ اختَلَفُوا، فقِيلَ: القُرآنُ كلُّهُ محكَمٌ، لقَولِهِ تَعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١].

وقيلَ: كلُّهُ مُتشَابِهٌ، لقولِهِ تَعالى: ﴿نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر: ٢٣].

والأصَحُّ انقِسَامُهُ إلَيهِما[2].

والمرَادُ بـ﴿أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾: أُتقِنتْ، وتنزَّهَتْ عَن نَقصٍ يَلحَقُها، وبـ﴿مُّتَشَٰبِهٗا﴾: أنَّهُ يُشبِهُ بَعضُهُ بعضاً في الحقِّ والصِّدقِ والإعْجازِ.

واختَلَفُوا في: المُحْكَمِ والمتشَابِهِ.

فقِيلَ[3]: المُحْكَمُ: ما وضَحَ مَعناهُ، والمتَشابِهُ نقِيضُهُ.

---

(١) انظر: «التسهيل» لابن جزي (ص ١٦) وفي معناهما أقوال أخرى غير ما ذكر المصنف، تنظر في مظانها.

(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٢/ ٩٨)، و«الإتقان» (٣/ ٣).

(٣) في (ج): «وقيل».

وقِيلَ: المحكَمُ: ما لا يحتَمِلُ مِن التَّأويلِ إلا وجْهاً واحِداً، والمتشَابِهُ: ما احتَمَلَ أوجُهاً.

وقيلَ: المحكَمُ: ما تأوِيلُهُ تَنزِيلُهُ، والمتشَابِهُ ما لا يُدرَى إلَّا بالتَّأوِيلِ.

وقيلَ: المحكَمُ: ما لمْ تتكَرَّرْ ألفَاظُهُ ومُقابِلُهُ[١] المتشَابِهُ.

وقيلَ: المحكَمُ: الفَرائِضُ، والوَعدُ والوَعيدُ، والمتَشَابهُ[٢]: القَصَصُ والأمثَالُ.

وقيلَ: المحكَمُ: ما يعرِفُهُ الرَّاسِخُونَ في العِلمِ، والمتشَابِهُ: ما ينفَرِدُ اللهُ بعِلمِهِ.

وقيلَ: المُتَشابِهُ: الحُروفُ المقَطَّعَةُ في أوائِلِ السُّورِ، وما سِوَى ذلِكَ محكَمٌ، وقِيلَ غيرُ ذلِكَ[٣].

قالَ جَماعةٌ مِنَ **الأُصُولِيِّينَ**:

المحكَمُ: ما عُرِفَ المرادُ مِنهُ، قيلَ: ولو بالتَّأويلِ.

والمتشَابِهِ: ما استَأثَرَ اللهُ بعِلمِهِ كالحُروفِ المقطَّعةِ[٤].

وهوَ مَعْنى قولِ بَعضِهِمْ[٥]: الصحيح[٦] إنَّ المُحكَمَ: هوَ المكشُوفُ المعْنَى الذِي لا يتطَرَّقُ إليهِ إشْكالٌ واحتِمَالٌ، والمتشَابِهُ: ما يتعَارَضُ فيهِ الاحتِمَالُ.

ويجُوزُ أنْ يعبَّرَ بِهِ عَنِ الأسمَاءِ المشْتركَةِ كالقُرْءِ، وكاللَّمسِ المتردِّدِ بينَ المسِّ والوَطْءِ.

---

(١) في (ج): «ويقابله».

(٢) من قوله: «ومقابله المتشابه..» إلى هنا سقط من المطبوع.

(٣) انظر لهذه الأقوال: «الإتقان» (٣/ ٣ ـ ٤).

(٤) انظر: «الكوكب المنير» للقنوجي (٢/ ١٤٢).

(٥) قاله الغزالي في «المستصفى» (١/ ٨٥).

(٦) «الصحيح» زيادة من (ج).

وقَدْ يُطلَقُ عَلَى ما ورَدَ في صِفَاتِ اللهِ تَعَالى مما يُوهِمُ ظاهِرُهُ الجِهةَ والتَّشبِيهَ، ويُحتَاجُ إلى تأوِيلِهِ.

قيلَ: والحِكْمةُ في المُتشَابِهِ: الابتِلاءُ باعتِقَادِهِ، فإنَّ العَقلَ مُبتلىً باعتِقادِ حَقيقَةِ المتشَابِهِ، كابتِلاءِ البدَنِ بأداءِ العِبادَةِ.

وقيلَ: هوَ لإظهَارِ عَجزِ العِبادِ، كالحكِيمِ إذا صنَّفَ كِتاباً أَجْمَلَ فيهِ أحْياناً ليكُونَ مَوْضِعَ خُضوعِ المتعَلِّمِ لأُستاذِهِ، وكالملِكِ يتَّخِذُ عَلامةً يمتَازُ بها مَن يُطلِعُهُ عَلَى سِرِّهِ، ولأنَّهُ لَوْ لمْ يُبتَلَ العَقلُ الذِي هوَ أشرَفُ ما في الإنسَانِ، لاستَمرَّ [العالمُ] في أُبَّهَةِ العِلمِ عَلَى التَّمرُّدِ، فبِذلكَ يستَأنسُ إلى التَّذلُّلِ بعزِّ العُبوديَّةِ، والمتشَابِهُ هوَ مَوضِعُ خُضوعِ العُقولِ لبَارِئها استِسْلاماً واعتِرافاً بقُصُورِها[1].

وقالَ الفَخرُ[2]: مِنَ الملْحِدَةِ مَن طعَنَ في القُرآنِ لأجْلِ اشتِمَالِهِ عَلَى المتشَابهَاتِ، وقالَ: إنَّكُمْ تَقولُونَ: إنَّ تكالِيفَ الخَلْقِ مُرتبِطةٌ بهذا القُرآنِ إلى قِيامِ السَّاعةِ، ثمَّ إنهُ يَتمسَّكُ بِهِ كلُّ ذِي مَذهَبٍ عَلَى مذْهبِهِ.

فالجَبريُّ يتمسَّكُ بآياتِ الجَبرِ كقَولِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ الآيَةَ [الأنعام: ٢٥].

والقَدَريُّ يقولُ: هذا مَذهَبُ الكُفَّارِ، لقَولِهِ: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] وقَولِهِ: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨].

ومنكِرُ الرُّؤيةِ يتمَسَّكُ[3] بقَولِهِ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

ومُثبتُ الجِهةِ [يتمسكُ][4] بآياتِ الجِهةِ وغَيرِ ذلِكَ.

---

(١) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٠). وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «التفسير الكبير» لفخر الدين الرازي (٧/ ١٤١) وما بعدها.

(٣) في (ج): «متمسك».

(٤) ما بين معكوفتين من «تفسير الرازي» (٧/ ١٤١). وهي سقط من (ج).

ويُسمِّي كلَّ واحِدٍ الآياتِ الموافِقةَ لمذهَبِهِ: مُحْكَمةً، والمخالِفةَ لهُ: مُتشابهةً، فكَيفَ يَليقُ بالحكيمِ أنْ يجعَلَ الكِتابَ الذِي هوَ المرجِعُ [إليه][1] في الدِّينِ هكَذا؟

قالَ: والجَوابُ: أنَّ العُلَماءَ ذَكَرُوا لذلكَ فوائدَ؛ كمَزيدِ المشقَّةِ لزِيادَةِ الثَّوابِ.

وليَجتَهِدَ في التأمُّلِ فيهِ صاحِبُ كلِّ مذهَبٍ[2]. يعنِي: فإنْ أصابَ فلَهُ أجرَانِ، وإنْ أخطَأَ في الفُروعِ فلَهُ أجرٌ، وفي الأُصولِ خِلافٌ، إلى غَيرِ ذلِكَ منَ الفَوائدِ.

واختلَفُوا: هلِ المتشَابِهُ مما يُعلَمُ؟

عَلَى قَولَينِ مَنشَؤهما الوَقْفُ عَلَى «اللهِ»، أو «العِلمُ» في قَولِهِ تَعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧][3].

قالَ الإمامُ الخطَّابيُّ: مَذْهَبُ أكثرِ العُلماءِ أنَّ الوقْفَ التَّامَّ في هذِهِ الآيَةِ عَلى «اللهِ»، وأنَّ ما بعدَهُ وهوَ قولُهُ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ استِئنافٌ[4]، رُويَ ذلِكَ عَنِ ابنِ مَسعُودٍ، وأبيِّ بنِ كَعبٍ، وابنِ عبَّاسٍ وعائشَةَ[5].

ومالَ إلى هذا الحافِظُ السُّيوطِيُّ في «الإتقَانِ»، وحكَاهُ عَنِ الأكثَرينَ مِنَ الصَّحابَةِ والتَّابعِينَ وأتباعِهِمْ ومَن بعدَهُمْ خُصُوصاً أهلُ السنَّةِ، قالَ: وهوَ أصحُّ الرِّواياتِ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ[6].

---

(١) ما بين معكوفتين من تفسير الرازي (٧/ ١٤١). وهي سقط من (ج).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١٤٢).

(٣) «الإتقان» للسيوطي (٣/ ٥ ـ ٦).

(٤) انظر قول الخطابي في المتشابه في «أعلام الحديث» (٣/ ١٨٢٤)، و«معالم السنن» (٤/ ٣٣١). وليس فيهما أن هذا مذهب أكثر العلماء.

(٥) قاله الخطابي في كتاب «الغنية عن الكلام» فيما قال أبو يعلى الفراء في كتابه «إبطال التأويلات» (ص ٦٤). وانظر: «الإتقان» (٣/ ٧).

(٦) «الإتقان» (٣/ ٦).

قالَ(١): ويدُلُّ لصِحَّةِ مذهَبِ الأكثَرينَ ما أخرَجَهُ عَبدُ الرزَّاقِ في «تفسِيرِهِ»، والحاكِمُ في «مُستَدركِهِ» عَن ابنِ عبَّاسٍ أنَّهُ كانَ يَقرأُ: «وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به»(٢). فهذَا يدُلُّ عَلَى أنَّ الواوَ للاستِئنافِ، لأنَّ هذِهِ الرِّوايَةَ وإنْ لَمْ تثْبُتْ بها القِراءَةُ فأقَلُّ دَرجاتِها أنْ تكُونَ خَبَراً بإسنادٍ صَحِيحٍ إلى تَرجُمانِ القُرآنِ، فيُقدَّمُ كلامُهُ في ذلِكَ عَلَى مَن دُونَهُ(٣).

وعَنِ الفرَّاءِ أنَّ في قِراءةِ أُبيِّ بنِ كعْبٍ أيضَاً: «ويَقولُ الرَّاسِخُونَ»(٤).

وعنِ الأعمَشِ قالَ في قِراءَةِ ابنِ مَسعُودٍ: «وإنَّ تأويلَهُ إلا عِندَ اللهِ، والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ يَقولُونَ: آمنَّا بِهِ»(٥).

وذهَبَ قَومٌ إلى(٦) أنَّ «الواوَ» في قولِهِ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ للعَطفِ لا للاستِئنَافِ، مِنهُمْ مجاهِدٌ، والضحَّاكُ، والرَّبيعُ بنُ أنسٍ، ومحمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، ويُروَى أيضَاً عنِ ابنِ عبَّاسٍ(٧).

---

(١) القائل هو السيوطي، انظر المصدر السابق.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٧٧)، والحاكم في «مستدركه» (٣١٤٣) من طريق معمر، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، كان ابن عباس يقرأها، فذكر. وعند الحاكم: سمعت ابن عباس. وسقط من المطبوع: «ويقول». وهي في «إتحاف المهرة» (٧/ ٣٠١) نقلاً عن الحاكم. وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين.

(٣) «الإتقان» (٣/ ٧).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٩١).

(٥) أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» (١/ ١٧٤ـ١٧٥). وانظر «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٩١)، و«الإتقان» للسيوطي (٣/ ٧).

(٦) في (ج): «على».

(٧) انظر: «تفسير مجاهد» (٢٤٩)، و«الإتقان» (٣/ ٦).

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: أنا ممَّنْ يعلَمُ تَأْوِيْلَهُ(١).

ورجَّحَ هذا جماعَاتٌ مِنَ المحقِّقينَ كابنِ فُورَكَ، والغَزاليِّ، والقاضِي أبي بكرِ بنِ الطيِّبِ(٢)، وقالَ النَّوويُّ: إنَّهُ الأصَحُّ(٣)، وابنُ الحاجِبِ: إنَّهُ المختَارُ(٤).

محتَجِّينَ: أنَّ اللهَ تَعَالى لا يخاطِبُ العرَبَ بما لا سبِيلَ إلى مَعرفَتِهِ لأحَدٍ مِنَ الخلْقِ(٥).

وأيضاً: فالإيمانُ بِهِ واجِبٌ عَلَى عُمومِ المؤمِنِينَ، فلا يَبقَى لوصْفِهِمْ بالرُّسوخِ في العِلمِ وأنهُمْ أولُو الألْبابِ فائدَةٌ تميِّزُهمْ عَن عُمومِ المؤمِنِينَ(٦).

وقالَ أهلِ التَّحقِيقِ: والتَّحقُيقُ أنَّ(٧) «المتشَابهَ» يتَنوَّعُ:

فمِنهُ: ما لا يُعلَمُ بيقِينٍ ألبتَّةَ، كالحُروفِ المقَطَّعةِ في أوائلِ السُّوَرِ، والرُّوحِ والسَّاعةِ مما استَأثَرَ اللهُ بغيْبِهِ، وهذا لا يَتعاطَى عِلمَهُ أحَدٌ، لا ابنُ عبَّاسٍ ولا غَيرُهُ.

ومَنْ قالَ مِن العُلماءِ الحُذَّاقِ: إنَّ الرَّاسِخِينَ لا يعلَمُونَ المتشَابِهَ، فإنَّما أرادَ هَذا النَّوعَ.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٦٣٢)، وابن المنذر في «تفسيره» (٢٥٨) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس.

(٢) انظر: «المستصفى» للغزالي (١/ ٨٥)، و«شرح مختصر الروضة» (٢/ ٥٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٥٢)، و«الإتقان» (٣/ ٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦/ ٢١٨).

(٤) «مختصر ابن الحاجب» (١/ ٤٧٣).

(٥) انظر: «المستصفى» للغزالي (١/ ٨٥)

(٦) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٢).

(٧) في (ج): «إنما».

وأمَّا ما يمكِنُ حمْلُهُ في وُجوهِ اللُّغةِ فيُتأوَّلُ، ويُعلَمُ تأوِيلُهُ المستَقِيمُ، ويُزالُ ما فيهِ مِن تأوِيلٍ غيرِ مُستقِيمٍ[١].

وقالَ الخَطَّابيُّ: المُتشَابِهُ عَلَى ضَرْبَينِ:

أَحَدُهُما: ما إذا رُدَّ إلى المحكَمِ واعتُبرَ بهِ عُرِفَ مَعناهُ.

والآخَرُ: ما لا سَبِيلَ إلى الوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وهوَ الذِي يَتبَعُهُ أهلُ الزَّيغِ فيَطلُبُونَ تأوِيلَهُ، ولا يبلُغُونَ كُنْهَهُ فيرتَابُونَ فيهِ فيُفتَنُونَ[٢] [٣].

وقالَ الإمامُ الرَّاغِبُ: جميْعُ المتشَابِهِ عَلى ثلاثةِ أضْرُبٍ:

ضرْبٌ لا سَبيلَ إلى الوُقُوفِ عَلَيهِ، كوقْتِ السَّاعةِ، وخُرُوجِ الدابَّةِ، ونحْوِ ذلِكَ.

وضرْبٌ للإنسَانِ سَبيلٌ إلى مَعرِفتِهِ، كالألفَاظِ العرَبيَّةِ، والأحكَامِ الغَلقَةِ.

وضرْبٌ مُتردِّدٌ بينَ الأمرَينِ يختَصُّ بمعرِفَتِهِ بعضُ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ، ويخْفَى عَلَى مَن دُونهُمْ، وهوَ المشَارُ إليهِ بقَولِهِ ﷺ لابنِ عبَّاسٍ: «اللهُمَّ فقِّهْهُ في الدِّينِ وعلِمْهُ التَّأويْلَ»[٤].

قـالَ: وإذا عرفْتَ هذا عرفْتَ أنَّ الوقُـوفَ عَلَى قولِهِ: ﴿وَمَا يَعْـلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

---

(١) انظر لهذين القولين: «تفسير ابن عطية» (١/ ٤٠٣)، و«تفسير القرطبي» (٤/ ١٨).

(٢) في (ج): «فيفتنتون».

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٨٢٥)، و«الإتقان» (٣/ ١٠).

(٤) انظر: «المفردات» للراغب الأصبهاني (ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥).

والحديث أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٩٧) و(٢٨٧٩)، والحاكم في «المستدرك» (٦٢٨٠)، وابن حبان (٧٠٥٥) من حديث ابن عباس. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وأخرجه البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «اللهم فقهه في الدين».

ووصلَـهُ بقولِـهِ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] جائـزانِ، وأنَّ لكُلِّ واحـدٍ مِنهُما وَجْهاً حسـبَمَا دلَّ عليـهِ التَّفصِيـلُ المتقدِّمُ[١].

وقالَ أيضاً: والمتشَابهُ مِن جهَةِ المعْنى: أوصَافُ اللهِ تَعَالى، وأوْصافُ القِيامةِ، فإنَّ تلْكَ الصِّفاتِ لا تُتصوَّرُ لنا، إذْ كانَ لا يحصُلُ في نُفوسِنا صُورةُ ما لَمْ نحسَّهُ أو لَيسَ مِن جِنسِهِ، انتَهى[٢].

وهوَ كلامٌ في غايةِ الحُسنِ والتَّحقيقِ.

واختلَفُوا: **هلْ يجوزُ الخوْضُ في المتشَابهِ؟**

عَلَى قولَينِ:

فَمذْهَبُ السَّلفِ، وإلَيهِ ذهَبَ الحنابِلةُ وكثِيرٌ منَ المحقِّقينَ: عدَمُ الخَوضِ خُصوصَاً في مَسَائلِ الأسماءِ والصِّفاتِ، فإنَّهُ ظنٌّ، والظنُّ يُخطِئُ ويُصيبُ، فيكُونُ مِن بابِ القَولِ عَلَى اللهِ بلا علْمٍ، وهوَ محظُورٌ، ويمتَنعُونَ مِنَ التَّعيينِ خَشيةَ الإلحادِ في الأسْماءِ والصِّفاتِ، ولهذا قالُوا: والسُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ[٣]. يعني: أنَّ تَعْيينَهُ بِطريقِ الظُّنونِ بدعَةٌ[٤]، فإنَّهُ لم يُعهَدْ منَ الصَّحابةِ التصرُّفُ في أسمائِهِ تَعَالى وصِفاتِهِ بالظُّنونِ، وحَيثُ عَمِلُوا[٥] بالظُّنونِ، فإنما عَمِلُوا[٦] بها في تفاصِيلِ الأحْكامِ الشَّرعيةِ، لا في المُعتقدَاتِ الإيمانيَّةِ.

---

(١) «المفردات» (٤٤٥).

(٢) «المفردات» (٤٤٤).

(٣) هو تمام قول مالك في السؤال عن الاستواء، وقد سلف تخريجه.

(٤) قوله: «يعني أن تعيينه...إلخ» أثبتناه من هامش الأصل، استدركه الناسخ ووضع عليه إشارة الصحة.

(٥) في (ج): «عمل».

(٦) في (ج): «عمل».

وروَى الشَّيخانِ وغيرُهما عَنْ عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنهَا قالَتْ: تَلَا رسُولُ اللهِ ﷺ هذِهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ إلى قولِهِ: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] قالَتْ: فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «فإذا رأيتَ الذِينَ يتَّبعونَ ما تشابَهَ منهُ، فأولئكَ الذِينَ سمَّى اللهُ فاحذَرهُمْ»(١).

وروَى الطبرانيُّ في «الكَبيرِ» عَنْ أبي مالِكٍ الأشعَريِّ: أنهُ سمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «لا أخافُ عَلَى أُمَّتي إلا ثلاثَ خِلالٍ: أنْ يَكْثُرَ لهُم المالُ فيتَحاسَدُوا فَيقْتَتِلُوا، وأنْ يُفتَحَ لهم الكِتابُ، فيأخُذَهُ المؤمِنُ يبتَغِي تأويلَهُ، وما يعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلا اللهُ» الحديثَ(٢).

وفي حَديثِ ابنِ مَردوَيهِ: «إنَّ القُرآنَ لم يَنْزِلْ لِيُكذِّبَ بعضُهُ بعضاً، فما عَرفْتُمْ فاعمَلُوا بهِ، وما تَشابَهَ فآمِنُوا بهِ»(٣).

وروَى الحاكِمُ عنِ ابنِ مَسعودٍ رضِيَ اللهُ عنهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «كانَ الكِتابُ الأوَّلُ يَنْزِلُ مِن بابٍ واحِدٍ على حَرفٍ واحِدٍ، ونزَلَ القُرآنُ مِن سبعَةِ أبوابٍ عَلَى سبعَةِ أحرُفٍ: زجْرٌ وأمرٌ، وحَلالٌ وحَرامٌ، ومحكَمٌ ومُتشَابهٌ، وأمثَالٌ، فأَحِلُّوا حَلالَهُ، وحرِّمُوا حرامَهُ، وافعَلُوا ما أُمرتُمْ بهِ، وانتَهُوا عمَّا نهِيتُمْ عنهُ، واعتَبِروا

---

(١) صحيح البخاري (٤٥٤٧)، وصحيح مسلم (٢٦٦٥).

(٢) هو في «المعجم الكبير» (٣٤٤٢)، وفي «مسند الشاميين» (١٦٦٥). وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢٨): فيه محمد بن إسماعيل بن عياش، عن أبيه، ولم يسمع من أبيه. اهـ.
وفيه: شريح بن عبيد وحديثه عن أبي مالك الأشعري مرسل فيما قال العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ١٤٦). وقال ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ١١): غريب جداً.

(٣) أخرجه ابن مردويه ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٢/ ١١) ـ، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (زوائد) (٧٣٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٩٢)، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (٨١٢) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده.

بأمثالِـهِ، واعمَلُـوا بمُحْكَمِـهِ، وآمِنُوا بمتشَـابهِهِ، وقولُـوا: آمنَّا بِهِ كلٌّ مِن عِنـدِ ربِّنا»[1].

وروَى[2] البَيهقِيُّ في «الشُّعبِ» نحوَهُ مِن حَديثِ أبي هُريرَةَ[3].

وروَى[4] ابنُ جريرٍ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «أُنزِلَ القُرآنُ عَلَى أربعَةِ أحرُفٍ: حَلالٌ وحرامٌ، لا يُعذَرُ أحدٌ بجهَالتِهِ، وتفسِيرٌ تُفَسِّرُهُ العرَبُ، وتفسِيرٌ تُفسِّرُهُ العُلماءُ، ومُتشابِهٌ لا يعلَمُهُ إلا اللهُ، ومنِ ادَّعَى عِلمَهُ سوَى اللهِ فهوَ كاذِبٌ»[5].

---

(١) هو في «المستدرك» للحاكم (٣١٤٤)، وأخرجه أيضاً الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣١٠٢)، وابن حبان (٧٤٥) من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: منقطع.
ثم أخرجه الطحاوي (٣١٠٣) من طريق سلم بن أبي سلمة، أن رسول الله ﷺ، وقال: ثم ذكر الحديث، ولم يذكر فيه عبد الله بن مسعود. وقال: اختلف حيوة والليث على عقيل في إسناد هذا الحديث، فرواه كل واحد منهما على ما ذكرناه... وقال: وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الحديث لانقطاعه في إسناده، ولأن أبا سلمة لا يتهيأ في سنه لقاء عبد الله بن مسعود، ولا أخذه إياه عنه. اهـ.
وقال الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٥١٨): أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» [٨/ ٢٧٥] من طريق الليث عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة مرسلاً. قال: وهو أشبه. قال: والأول لا يثبت لأن أبا سلمة لم يدرك ابن مسعود. اهـ.

(٢) في (ج): «قال».

(٣) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٠٩٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وفيه: «واتبعوا المحكم وآمنوا بالمتشابه...». وفي إسناده معارك بن عباد، وهو ضعيف، وشيخه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وهو متروك.

(٤) في (ج): «قال».

(٥) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٧٢) من حديث ابن عباس مرفوعاً. وفي إسناد الكلبي: وهو محمد بن السائب، وهو متروك، وشيخه أبو صالح مولى أم هانئ، وهو ضعيف. وقال الطبري: خبر في إسناده نظر.

ثمَّ رواهُ مِن وجْهٍ آخرَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ مَوقُوفاً بنحْوِهِ[١].

وروَى ابنُ أبي حاتمٍ مِن طَريقِ العُوفيِّ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: نؤمِنُ بالمحكَمِ، ونَدِينُ بهِ، ونُؤمِنُ بالمتَشَابهِ ولا نَدينُ بهِ، وهوَ مِن عندِ اللهِ كُلِّهِ[٢].

وروَى[٣] أيضاً: عَن عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها قالَتْ: كانَ رسُوخُهمْ في العِلمِ أنْ آمَنُوا بمتشَابهِهِ ولا يَعْلمُونَهُ[٤].

وروَى[٥] الدارِميُّ في «مسنَدِهِ» عَنْ سُليمانَ بنِ يسَارٍ: أنَّ رجُلاً يُقَالُ لهُ: صَبيْغٌ قدِمَ المدِينَةَ، فجعَلَ يسْأَلُ عنْ مُتشَابهِ القُرآنِ؛ فأَرسَلَ إليهِ عُمرَ وقدْ أعدَّ لهُ عَراجِينَ النَّخلِ؛ فقالَ: مَن أنْتَ؟ قالَ: عبدُ اللهِ بنُ صَبيغٍ، فأخَذَ عمرُ عُرجُوناً مِن تلْكَ العَراجِينِ فضرَبهُ حتَّى أدْمَى رأسَهُ[٦].

وفي رِوايةٍ: فضرَبهُ بالجَريدِ حتَّى تركَ ظهرَهُ دَبرةً، ثمَّ تركَهُ حتَّى برأَ، ثمَّ أَعادَ علَيهِ الضَّربَ، ثمَّ تركَهُ حتَّى برأَ، فدَعا بهِ ليُعيدَهُ علَيهِ، فقالَ: إنْ كنْتَ تُريدُ قَتْلِي فاقتُلْني قَتلاً جَمِيلاً، أو رُدَّني إلى أرْضِي، فأذِنَ لهُ إلى أَرْضِهِ، وكتَبَ

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٧١) من حديث ابن عباس موقوفاً. وإسناده ضعيف، لضعف مؤمل بن إسماعيل، ولانقطاعه بين أبي الزناد وابن عباس.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢١٧). وإسناده ضعيف لضعف العوفي.

(٣) في (ج): «وقال».

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢٠٨).

(٥) في (ج): «وقال».

(٦) أخرجه الدارمي في «سننه» (١٥٤)، والآجري في «الشريعة» (١٥٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٣٨)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧٨٩) من طريق حماد بن زيد، عن يزيد بن حازم، عن سليمان بن يسار، به. وإسناده منقطع سليمان بن يسار لم يدرك عمر.

والعراجين: جمع عرجون، وهو العذق، ما يحمل التمر، وهو من النخل، كالعنقود من العنب.

إلى أبي مُوسَى الأشعَرِيِّ أنْ لا يُجالِسَهُ أحدٌ مِنَ المسلِمِينَ(١).

وفي كتابِ «الفُروعِ» لابنِ مُفْلِحٍ الحنْبلِيِّ: وعُمرُ بنُ الخطَّابِ أمرَ بهَجْرِ صَبيغٍ بسُؤالِهِ عَنِ الذَّارياتِ والمرسَلاتِ والنَّازعاتِ، انتَهى(٢).

وهذا مِنهُ رضِيَ اللهُ عنهُ لسَدِّ بابِ الذَّريعَةِ.

والآيةُ الشَّريفَةُ قدْ دلَّتْ عَلَى ذمِّ متَّبِعِي المتشَابهِ ووصفِهِمْ بالزَّيغِ وابتِغاءِ الفِتنةِ، وعَلى تمدُّحِ(٣) الذِينَ فوَّضُوا العِلمَ إلى اللهِ، وسَلَّموا إلَيهِ كما مدَحَ اللهُ المؤمِنِينَ بالغَيبِ.

وقالَ الإمامُ فخرُ الدِّينِ: صرْفُ اللَّفظِ عنِ الراجِحِ إلى المرجُوحِ لا بُدَّ فيهِ مِن دلِيلٍ مُنفصِلٍ، وهوَ إمَّا: لفظِيٌّ أو عقلِيٌّ.

فالأوَّلُ: لا يمكِنُ اعتِبارُهُ في المسَائلِ الأُصوليَّةِ، لأنَّهُ لا يكُونُ قاطِعاً؛ لأنَّهُ موقُوفٌ عَلى انتِفاءِ الاحتِمالاتِ العشَرةِ(٤) المَعرُوفةِ، وانتِفاؤها مَظنُونٌ،

(١) أخرجه الدارمي (١٥٨)، وابن وضاح في «البدع» (١٤٨) من طريق الليث، عن ابن عجلان، عن نافع مولى عبد الله: إن صبيغاً، فذكره. وإسناده منقطع، نافع لم يسمع عمر. معنى «دبرة» أي: قَرْحة.

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٤/ ٣٩٣). وسؤال صبيغ عمر عن الذاريات والمرسلات، أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢٩٩) من طريق أبي بكر بن أبي سبرة، عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، قال: جاء صبيغ إلى عمر بن الخطاب، فذكره.

وقال البزار: لا نعلمه يروي عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، وإنما أتي من أبي بكر بن أبي سبرة فيما أحسب، لأن أبا بكر لين الحديث، وسعيد بن سلام لم يكن من أصحاب الحديث. اهـ. قلت: وابن أبي سبرة، قال الحافظ في «التقريب»: رموه بالوضع.

(٣) في (ج): «مدح».

(٤) جاء في هامش الأصل و(ج) ما نصه: (الاحتمالاتُ العشَرةُ هيَ: انتِفاءُ النسْخِ، والتَّقديمُ والتَّأخيرُ، وتغييرُ الإعْرابِ، والصَّرفُ، والمعارِضُ العقلِيُّ، والاشتراك، والنَّقلُ والمجازُ، والإضمارُ =

والوقُوفُ عَلى المظنُونِ، مَظنُونٌ والظنِّيُّ لا يُكتَفَى بهِ في الأصُولِ.

وأمَّا العقليُّ: فإنَّما يُفِيدُ صَرْفَ اللَّفظِ عَنْ ظاهِرِهِ لكَونِ الظَّاهِرِ مُحالاً، وأمَّا إثباتُ المعْنَى المُرادِ فلا يمكِنُ بالعقْلِ، لأنَّ طريقَ ذلِكَ ترجِيحُ مجازٍ علَى مجازٍ، وتأويلٍ عَلى تأويلٍ، وذلِكَ التَّرجِيحُ لا يمكِنُ إلا بالدَّليلِ اللَّفظِيِّ، والدَّليلُ اللَّفظيُّ في التَّرجيحِ ضَعيفٌ لا يُفيدُ إلا الظنَّ، والظنُّ لا يُعوَّلُ عليهِ في المسَائلِ الأُصوليَّةِ القَطْعيَّةِ، فلهذا اختارَ الأئمَّةُ المُحقِّقونَ منَ السَّلفِ والخلَفِ بعدَ إقامةِ الدَّليلِ القاطِعِ علَى أنَّ حَمْلَ اللَّفظِ عَلى ظاهرِهِ مُحالٌ تَرْكَ الخوضِ في تَعيينِ التَّأويلِ، انتهى[1].

وتوسَّطَ ابنُ دقيقِ العيدِ فقبِلَ التَّأويلَ إنْ قرُبَ في لسَانِ العرَبِ نحوُ: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] أي: في حقِّهِ وما[2] يجِبُ لهُ، لا إنْ بعُدَ؛ أي: كتأويلِ ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ بـ: اسْتَولى[3].

إذا تقرَّرَ هذا: فاعلَمْ أنَّ مِن المُتشَابهاتِ آياتُ الصِّفاتِ التي التَّأويلُ فيها بعِيدٌ، فلا تُؤوَّلُ ولا تفسَّرُ، وجُمهورُ أهلِ السُّنةِ مِنهُمُ السَّلفُ وأهلُ الحدِيثِ علَى الإيمانِ بها، وتفْويضِ مَعناها المرادِ مِنها إلى اللهِ تَعالى، ولا نُفسِّرها معَ تنزِيهِنا لهُ عَنْ حَقِيقَتِها.

فقدْ روَى الإمامُ اللالِكائيُّ الحافِظُ عَنْ محمَّدِ بنِ الحسَنِ قالَ: اتفَقَ الفُقَهاءُ

= والتَّخصيصُ، فإن انتفَتْ هَذهِ الاحتِمالاتُ العشَرةُ عَنِ الدَّليلِ، أفادَ القطْعَ، وإنِ انتفَتْ عنهُ الخمسَةُ المتأخِّرةُ أفادَ الظَّنَّ). اهـ. مؤلفه.

(١) نقل المصنف قول الإمام فخر الدين عن السيوطي في «الإتقان» (٣/ ١٣ـ١٤)، واختصره الحافظ السيوطي عن «التفسير الكبير» للرازي (٧/ ١٣٩ـ١٤٠).

(٢) في (ج): «ولا».

(٣) نقله السيوطي في «الإتقان» (٣/ ١٦) عنه.

كلُّهمْ مِنَ المشْرقِ إلى المغرِبِ عَلى الإيمانِ بالصِّفاتِ مِن غَيرِ تفسِيرٍ ولا تَشبيهٍ(١).

وقدْ روَى اللالِكائيُّ أيضاً في «السُّنةِ» مِن طَريقِ قُرَّةَ بنِ خالدٍ، عَنِ الحسَنِ، عَنْ أمِّهِ، عَنْ أمِّ سلَمةَ رضِيَ اللهُ عَنها في قولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] قالَتْ: الاستِواءُ معلُومٌ والكَيفُ مجهُولٌ والإيمانُ بهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بِدعةٌ، والبحْثُ عنهُ كفرٌ(٢).

وهذا لهُ حُكمُ الحدِيثِ المرفُوعِ، لأنَّ مثلَهُ لا يُقالُ مِن قَبيلِ الرَّأيِ.

وقالَ الإمامُ التِّرمِذيُّ في الكَلامِ عَلَى حَديثِ الرُّؤيةِ: المذهَبُ في هذا عِندَ أهلِ العِلمِ مِنَ الأئمَّةِ؛ مثلَ: سُفيانَ الثَّوريِّ، وابنِ المبارَكِ، ومالِكٍ، وابنِ عُيَينَةَ، ووكِيعٍ، وغَيرِهِمْ، أنهُمْ قالُوا: نَرْوِي هذِهِ الأحادِيثَ كما جاءَتْ، ونُؤمِنُ بها، ولا يُقالُ: كيفَ؟ ولا نُفسِّرُ ولا نتوهَّمُ(٣).

وذكَرْتُ في كِتابي «البرهان في تَفسِيرِ القُرآنِ» ـ عندَ قَولِهِ تَعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] وبعدَ أنْ ذكَرْتُ مذاهِبَ المتأوِّلينَ ـ: أنَّ مذهَبَ السَّلفِ هوَ عدَمُ الخوضِ في مِثلِ هذا والسُّكوتُ عَنهُ، وتَفويضُ عِلمِهِ إلى اللهِ تَعالى قالَ ابنُ عبَّاسٍ: هذا مِنَ المكتُومِ الذِي لا يُفسَّرُ(٤).

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٤٠)، مطولًا.

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٣)، ولفظه: قالت: الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر.

وإسناده ضعيف لانقطاعه، الحسن البصري لم يسمع من أم سلمة فيما قاله ابن المديني ونقله عنه العلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٩٥).

(٣) «سنن الترمذي» عقب الحديث (٢٥٥٧).

(٤) انظر: «بحر العلوم» للسمرقندي (١/ ١٣٨).

فالأَولى في هذِهِ الآيةِ وما شاكَلَها أنْ يُؤمِنَ الإنسانُ بظاهِرِها، ويَكِلَ عِلمَها إلى اللهِ تَعَالى، وعَلَى ذلِكَ مضَتْ أئمَّةُ السلَفِ.

وكانَ الزُّهريُّ، ومالِكٌ، والأوزاعِيُّ، وسُفيانُ الثَّوريُّ، واللَّيثُ بنُ سعدٍ، وابنُ المبارَكِ، وأحمَدُ بنُ حَنبَلٍ، وإسحَاقُ يقُولُونَ في هذِهِ الآيةِ وأمثالِها: أمِرُّوها كما جاءَتْ(١).

وقالَ سُفيانُ بنُ عُيينَةَ وناهِيْكَ بِهِ: كُلُّ ما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ في كِتابِهِ فتفسِيرُهُ قِراءتُهُ، والسُّكوتُ عنهُ، ليسَ لأحَدٍ أنْ يفسِّرهُ إلا اللهُ ورسُولُهُ(٢).

وسُئلَ الإمَامُ ابنُ خُزيمَةَ عَنِ الكلامِ في الأسماءِ والصِّفاتِ فقَالَ: بدعَةٌ ابتَدَعُوها(٣)، ولَمْ يكُنْ أئمَّةُ المسلِمينَ وأربَابُ المذاهِبِ أئمَّةُ الدِّينِ مثلُ مالِكٍ، وسُفيانَ، والأوزَاعِيِّ، والشَّافعِيِّ، وأحمَدَ، وإسحَاقَ، ويحيَى بنِ يحيَى، وابنِ المبارَكِ، وأبي حَنِيفَةَ، ومحمَّدِ بنِ الحسَنِ، وأبي يُوسُفَ يتكلَّمونَ في ذلِكَ، وينَهَونَ أصحابهُم عَنِ الخَوضِ فيهِ، ويدلُّونهُمْ عَلَى الكِتابِ والسُّنةِ(٤).

وسمِعَ الإمَامُ أحمَدُ شَخصاً يروِي حَدِيثَ النُّزولِ ويقُولُ: ينزِلُ بغيرِ حركةٍ ولا

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/ ١٢٩)، و«تفسير البغوي» (١/ ٢٤١).

وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٣٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٥٥) عن الأوزاعي والثوري ومالك.

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٠٦). وانظر: «الدر المنثور» (٣/ ٤٧٤).

(٣) لفظ: «بدعة ابتدعوها» ليس في المطبوع.

(٤) أخرجه أبو الفضل الرازي في «أحاديث ذم الكلام» (ص٩٩)، وابن عبد الهادي ابن المبرد في «جمع الجيوش والدساكر» (٩٨) أنه سئل محمد بن إسحاق بن خزيمة، فذكره.

انتِقالٍ، ولا تغيُّرِ حالٍ، فأنكرَ أحمدُ ذلكَ، وقالَ: قُلْ كما قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ، فهوَ كانَ أغيرَ عَلَى ربِّهِ منكَ[١].

وقالَ الأوزاعِيُّ لما سُئلَ عَنْ حدِيثِ النُّزولِ: يفعَلُ اللهُ ما يشَاءُ[٢].

وقالَ الفُضَيلُ بنُ عياضٍ: إذا قالَ لكَ الجَهْمِيُّ: أنا أكفرُ بربٍّ يزُولُ عَنْ مكانِهِ، فقُلْ: أنا أؤمنُ بربٍّ يفعَلُ ما يشَاءُ[٣].

***

واعلَمْ: أنَّ المشهُورَ عندَ أصحَابِ **الإمامِ أحمَدَ**: أنهُمْ لا يتأوَّلونَ الصِّفاتِ التي مِن جنْسِ الحركَةِ، كالمجيءِ، والإتْيانِ في الظُّلَلِ، والنُّزولِ، كما لا يتأوَّلُونَ غيرَها مُتابعةً للسلَفِ.

وفي كتَابِ «الفِقهِ الأكبَرِ» في العَقائدِ تَصنِيفِ **الإمامِ أبي حَنِيفَةَ**: وهوَ سُبحانَهُ شَيءٌ لا كالأشْياءِ، بلا جِسمٍ، ولا جَوهرَ، ولا عرَضَ، ولا حَدَّ لهُ، ولا ضِدَّ لهُ، ولا نِدَّ لهُ، ولا مِثلَ، ولهُ يدٌ ووَجهٌ ونَفْسٌ، فمَا ذكَرَ اللهُ تَعَالى في القُرآنِ مِن ذِكرِ الوجْهِ واليَدِ والنَّفسِ، فهُوَ لهُ صِفاتٌ بلا كَيفٍ، ولا يُقالُ: إنَّ يدَهُ قُدرَتُهُ أو نِعمتُهُ، لأنَّ فيهِ إبطَالَ الصِّفةِ، وهوَ قولُ أهلِ القدَرِ والاعتِزالِ، ولكِنَّ يدَهُ صِفتُهُ بلا كَيفٍ، وغضَبُهُ ورِضاهُ صِفتانِ مِن صِفاتِهِ بلا كَيفٍ، والقَضاءُ والقدَرُ، والمشِيئةُ صِفاتُهُ في الأزَلِ بلا كيفٍ، انتهى[٤].

---

(١) نقله ابن تيمية في «الاستقامة» (٧٢ـ٧٣).

(٢) انظر: «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (١/ ٢٨٩)، وإكمال المعلم للقاضي عياض (٣/ ١١٠)، و«إبطال التأويلات» للفراء (١/ ٥٨).

(٣) انظر: «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص٣٣)، وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٥٠١).

(٤) انظر: «الفقه الأكبر» (ص٢٩).

قالَ العلَّامُة ابنُ الهُمامِ: إنَّ الإصبَعَ واليدَ صِفةٌ لهُ تَعَالى لا بمَعْنى الجارِحةِ، بلْ عَلَى وجهٍ يلِيقُ بهِ، وهوَ سُبحانَهُ أعلَمُ[١]، وسَيأتي تتِمَّةُ كلامِهِ[٢].

ومِنَ **العجَبِ** أنَّ أئمَّتَنا الحنَابلَةَ يقُولُونَ بمذْهَبِ السَّلفِ، ويصِفُونَ اللهَ بما وصَفَ بِهِ نفسَهُ، وبما وَصَفَ[٣] بِهِ رسُولُهُ، مِن غَيرِ تحرِيفٍ ولا تَعطِيلٍ، ومِن غَيرِ تَكييفٍ ولا تمثِيلٍ، ومعَ ذلِكَ فتجِدُ مَنْ لا يحتَاطُ في دِينِهِ يَنْسِبُهُمْ للتَّجسِيمِ، ومَذهبُهُمْ أنَّ المجسِّمَ كافرٌ، بخِلافِ مَذهبِ الشَّافعيَّةِ، فإنَّ المجسِّمَ عِندهُمْ لا يكفَرُ، فقَومٌ يكفِّرونَ المجسِّمةَ، فكَيفَ يقُولونَ بالتَّجسِيمِ؟ وإنما نُسِبُوا لذلِكَ معَ أنَّ مذهبَهُمْ هوَ مَذهَبُ السَّلفِ والمحقِّقينَ مِنَ الخلَفِ، لما أنهُمْ بالَغُوا في الردِّ عَلَى المتأوِّلِينَ للاسْتواءِ واليدِ والوجْهِ، ونحوِ ذلِكَ كما يأتِي، وهُمْ وإنْ أَثبَتُوا ذلِكَ مُتابعَةً للسَّلفِ، لكنَّهمْ يَقولُون كمَا هوَ في كُتُبِ عقائدِهمْ: إنَّهُ تَعَالى ذاتٌ لا تُشبِهُ الذَّواتِ، مُستحقَّةٌ للصِّفاتِ المناسِبةِ لها في جمِيعِ ما يستَحقُّهُ.

قالوا: فإذا ورَدَ القُرآنُ وصَحيحُ السُّنةِ في حقِّهِ بوصْفٍ تُلُقِّيَ في التَّسميَةِ بالقَبولِ، ووجَبَ إثبَاتُهُ لهُ عَلَى ما يستَحقُّهُ، ولا يُعدَلُ بِهِ عَنْ حَقيقَةِ الوصْفِ، إذ ذاتُهُ تَعَالى قابِلةٌ للصِّفاتِ اللائقَةِ بها.

قالُوا: فنصِفُ اللهَ تَعَالى بما وصَفَ بِهِ نفسَهُ، ولا نزِيدُ عليهِ، فإنَّ ظاهِرَ الأمْرِ في صِفَاتِهِ سُبحانَهُ أنْ تكُونَ مُلحقَةً بذاتِهِ، فإذا امتنَعتْ ذاتُهُ المقدَّسةُ مِن تحصِيلِ مَعنى يَشْهَدُ الشَّاهدُ فيهِ مَعنىً يؤدِّي إلى كيفِيَّةٍ، فكذَلكَ القَولُ فيما أضافَهُ إلى نفسِهِ مِن صِفاتِهِ[٤].

---

(١) انظر: «المسامرة بشرح المسايرة للكمال ابن الهمام» لابن أبي شريف (ص ٣٤).

(٢) سيرد في «الاستواء».

(٣) كذا في الأصل و(ج)! وفي المطبوع: «وصفه».

(٤) في (ج): «صفات».

هذا كلامُ أئمَّةِ الحنابلةِ، ولا خُصوصيَّةَ لهُمْ في ذلِكَ، بلْ هَذا مذهَبُ جَميعِ السَّلفِ والمحقِّقينَ مِن الخلَفِ.

قالَ الحافِظُ السُّيوطيُّ في كِتابِهِ «الإتقانِ»: مِنَ المتشابهِ آياتُ الصِّفاتِ، ولابنِ اللبَّانِ فيها تَصنيفٌ مفرَدٌ[1]، نحوُ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وجمهُورُ أهلِ السنَّةِ منهُمُ السلَفُ وأهلُ الحَديثِ عَلَى الإيمانِ بها، وتفويضِ مَعناها المُرادِ مِنها إلى اللهِ تَعالى، ولا نُفسِّرُها معَ تَنْزيهِنا لهُ عَنْ حَقِيقَتِها.

قالَ: وذهبَتْ طائفَةٌ مِن أهلِ السنَّةِ إلى أنَّا نُؤوِّلها عَلى ما يليْقُ بجلالِهِ تَعالى، وهذا مَذهَبُ الخلَفِ[2].

قالَ: وكانَ إمامُ الحرمَينِ يذهَبُ إليهِ، ثمَّ رجعَ عنهُ؛ فقالَ في «الرسَالةِ النِّظَاميَّةِ»: الذِي نَرتضِيهِ رأياً، ونَدِينُ اللهَ تَعالى بهِ عَقْداً هوَ اتِّباعُ سلَفِ الأمَّةِ، فإنهُمْ درَجُوا عَلَى تركِ التعرُّضِ لمعانِيها ودَركِ ما فيها، وهُمْ صَفوةُ الإسْلامِ، وكانُوا لا يألُونَ جُهداً في ضَبطِ قواعِدِ الملَّةِ، والتَّواصِي بحفْظِها، وتعلِيمِ النَّاسِ ما يحتاجُونَ إلَيهِ مِنها، فلَو كانَ تأوِيلُ هذِهِ الظَّواهرِ سَائغاً لأوشَكَ أنْ يكُونَ اهتِمامُهُمْ بها فَوقَ اهتِمامِهِمْ بفُروعِ الشَّريعةِ، فإذا انصَرَمَ عصرُهُمْ وعصرُ التَّابعِينَ عَلَى الإضْرابِ عَنِ التَّأويلِ كانَ ذلِكَ هوَ الوجْهَ المتَّبعَ، فحقٌّ عَلى ذِي الدِّينِ أنْ يعتقِدَ تنزِيهَ البارِئ عَنْ صِفاتِ المحدَثينَ،

(١) وهو «إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المشتبهات» لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن اللبان المصري المتوفى سنة (٧٤٩هـ).

(٢) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٤ـ١٥).

ولا يخُوضَ في تأويْلِ المشْكِلاتِ، ويكِلَ[١] مَعناها إلى الربِّ[٢].

وقالَ الإمامُ ابنُ الصَّلاحِ: وعَلَى هذِهِ الطَّرِيقةِ مضَى صدْرُ الأمَّةِ وساداتُها، وإيَّاها اختارَ أئمَّةُ الفُقهاءِ وقاداتُها، وإلَيها دعَا أئمَّةُ الحدِيثِ وأعلامُهُ، ولا أحدَ مِنَ المتكلِّمِينَ مِن أصحابِنا يَصْدُفُ عنها ويأباها. انتَهى[٣].

قلتُ: وهذا القَولُ هوَ الحقُّ، وأسلَمُ الطُّرقِ، فإنَّكَ تَجدُ كلَّ فرِيقٍ منَ المتأوِّلينَ يُخطِّئُ الآخرَ، ويَرِدُّ كلامَهُ ويقيمُ البُرهانَ عَلَى صحَّةِ قَولِهِ، ويعتَقِدُ أنَّهُ هوَ المُصِيْبُ، وأنَّ غيرَهُ هوَ المُخْطِئُ، ومَن طالَعَ كلامَ طوائفِ المتكلِّمِينَ، والمتصوِّفِينَ علِمَ ذلِكَ عِلمَ اليقِينِ.

النَّاسُ شَتَّى وآراءٌ مُفَرَّقَةٌ ... كُلٌّ يَرَى الحَقَّ فيْمَا قالَ واعْتَقَدَا

قالَ أصحابُنا: أسلَمُ الطُّرقِ التَّسلِيمُ، فما يَسْلَمُ[٤] دينُ مَن لمْ يُسلِّمْ للهِ ورسُولهِ، ويَرُدَّ علْمَ ما اشتبَهَ إلى عالمهِ، ومَن أرادَ علْمَ ما يَمتنِعُ عِلْمهُ، ولمْ يَقنَعْ بالتَّسلِيمِ فَهْمُهُ، حَجبَهُ مَرامُهُ عَنْ خالِصِ التَّوحيدِ وصافي المعرِفةِ والإيمانِ، والتَّعمُّقُ في الفِكرِ ذَريعَةُ الخُذْلانِ، وسُلَّمُ الحِرمانِ، والإسْرافُ في الجِدالِ يُوجبُ عدَاوةَ الرِّجالِ.

إذا عَلِمتَ هَذا، فهَذا أوانُ الشُّروعِ في المُرادِ بعَونِ اللهِ تَعالى.

* * *

(١) في (ج): «ونفوض».

(٢) انظر: «العقيدة النظامية» (ص٣٢ ـ ٣٣). وإمام الحرمين: هو عبد الملك بن عبد الله الجويني المتوفى سنة (٤٧٨هـ).

(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٥).

(٤) في (ج): «سلم».

[من المتشابه صفات الله]

اعلَـمْ أَيَّدَنـي اللهُ وإِيَّـاكَ بـرَوحٍ مِنـهُ: أنَّ مـنَ المُتشَـابهِ **صِفـاتُ اللهِ تَعَالـى**؛ فإنَّهُ يتعـذَّرُ الوُقوفُ عَلَـى تحقِيقِ مَعانِيها والإحاطَـةِ بها، بلْ عَلَى تحقِيـقِ الرُّوحِ والعَقلِ القائِمَيْـنِ بالإنسَـانِ، وأهـلُ الإسْـلامِ قدِ اتَّفقُـوا عَلَى إثْبـاتِ مـا أَثبَتهُ اللهُ لنفْسِـهِ مِن أوصافِـهِ التـي نَطَـقَ بهـا القُرآنُ، مِـن نحوِ: سـمِيعٍ، وبصِيـرٍ، وعليمٍ، وقديـرٍ، ونافِي ذلِـكَ كافـرٌ، لأنَّهُ مُكـذِّبٌ لصَريـحِ القُرآنِ.

واختلَفُوا في المشتقَّاتِ مِنها[1]:

فقالَتِ المعتزِلةُ ومَنْ وافقَهُمْ: إنَّهُ تَعَالى عَليمٌ بذاتِهِ، بصِيرٌ بذاتِهِ، سمِيعٌ بذاتِهِ، لا بعِلْمٍ وسَمْعٍ وبَصَرٍ، وهكَذا بقيَّةُ الصِّفاتِ. قدْ ثبَّتوا[2] المُشْتَقَّ بدونِ المُشْتَقِّ منهُ، فِراراً مِنْ تعدُّدِ القُدَماءِ معَ اللهِ تَعَالى، مُحتَجِّينَ بما يطُولُ تقرِيرُهُ، قائلِينَ: لا يُخبَرُ عنهُ تَعَالى بما يُخبَرُ بهِ عَنْ شيءٍ مِنْ خلقِهِ، إلا أنْ يأتيَ نصٌّ بشَيءٍ مِن ذلِكَ، فيوقَفُ عِندَهُ، وما لا فلا.

ولأنَّ هذِهِ الصِّفاتِ أَعْراضٌ، والعرَضُ لا يقُومُ إلا بجَوهرٍ مُتحيِّزٍ، وكلُّ متحيِّزٍ فجسْمٌ مركَّبٌ أو جوهَرٌ فرْدٌ، ومَن قالَ ذلِكَ فهُوَ مشبِّهٌ، لأنَّ الأجسَامَ مُتماثلَةٌ[3].

قالُوا: وأمَّا كونُهُ لا يُعقَلُ علِيمٌ إلا بعِلْمٍ، وسمِيعٌ إلا بسَمْعٍ، وبصِيرٌ إلا ببَصَرٍ، كضارِبٍ لا يُعقَلُ إلا بضَربٍ، وقائمٍ بقِيامٍ فهذا في الشَّاهِدِ، وأمَّا في الغائبِ فلا، فقَدْ صحَّ النصُّ بأنَّ لهُ تَعَالى عَيناً وأَعْيُناً، فيلزَمكُمْ[4] أنْ تقُولوا: إنَّهُ تعالى ذُو حَدَقَةٍ

---

(١) في (ج): «المتشابهات».

(٢) في (ج): «فأثبتوا».

(٣) انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٤٥)، و«مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٢).

(٤) في (ج): «فيلزم».

وناظِرٍ، لأنَّهُ لا يُوجَدُ في[1] الشَّاهِدِ إلا مِثلُ ذلِكَ، ولا يكُونُ ألبتَّةَ سمِيعٌ في العالمِ إلا بأُذنٍ ذاتِ صِماخٍ[2].

وقالُوا أيضاً: التعلِيلُ بالاشتِقاقِ في مِثلِ ذلِكَ ليسَ بحجَّةٍ، فقَدْ علِمْنا يقِيناً أنَّهُ تَعالى بنى السَّماءِ كما قالَ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا﴾ [الذاريات: ٤٧] ولا يجُوزُ أنْ يُسمَّى سُبحانهُ: بنَّاءً، ونحوَ ذلِكَ.

وأُجيبَ: بأنَّهُ قدْ صرَّحتِ النُّصوصُ مِن الكِتابِ والسُّنةِ بإثْباتِ الصِّفاتِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] وقولِهِ: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١] وقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾ [الذاريات: ٥٨] فأثبَتَ لنفْسِهِ القُوَّةَ، وهيَ القُدرَةُ باتِّفاقِ المفسِّرينَ.

وفي الحدِيثِ: «اللهُمَّ إني أَسْتَخِيرُكَ بعِلْمِكَ، وأستَقدِرُكَ بقُدرتِكَ»[3].

وأيضاً قيلَ: إنَّهُ يلزَمُهمْ أنْ تكُونَ الذَّاتُ عِلْماً وقُدْرةً وحَياةً، لثُبوتِ خصائصِ هذِهِ الصِّفاتِ لها، فإنَّهُ قدْ تحقَّقَ في المعقُولِ أنَّ ما يُعلَمُ بِهِ المعلُومُ علْمٌ.

وأيضاً: فهذِهِ الصِّفاتُ، لا تقُومُ بنَفسِها، والذَّاتُ قائمَةٌ بنفْسِها، وهوَ جمْعٌ بينَ النَّقيضَينِ.

وأجابُوا: بأنَّ المُرادَ: أنزَلَهُ وهوَ يَعْلَمُهُ، أوْ: أنزَلهُ بإذنِهِ وأمرِهِ، لأنَّ ما تعدَّى منَ الأفعَالِ بحرْفِ الباءِ، فإنَّ الدَّاخِلةَ عَليهِ يكُونُ آلةً؛ كـ: ضَربتُ زَيداً بالسَّوطِ، وأخَذتُ

---

(١) في (ج): «من».

(٢) انظر: «الفصل في الملل» (٢/ ١٠٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٨٢)، وأبو داود (١٥٣٨)، والترمذي (٤٨٠)، وابن ماجه (١٣٨٣) والنسائي في «المجتبى» (٣٢٥٣) من حديث جابر.

المنديلَ بيدِي، وكونُ العِلْمِ هوَ الذِي نزَلَ بِهِ، لا يُتصوَّرُ، إذ عِلمُهُ تَعالى لا يَنْفَصِلُ عَنْ ذاتِهِ.

والمناقشَةُ في مِثلِ هذا تَطولُ وتخرُجُ عنِ المَقْصُودِ، والمقصُودُ إنَّما هوَ الإشَارةُ إلى أنَّ كلَّ واحِدٍ يدَّعِي أنَّ الحقَّ بيَدِهِ، ويقِيمُ الدَّليلَ علَيهِ كما تقدَّمَ.

فنسْكُتُ نحْنُ عنِ الخَوضِ في ذلِكَ، ولا نبحَثُ في تحقِيقِه، فإنَّهُ بِدْعةٌ ونُفوِّضُ عِلمَهُ إلى اللهِ تَعَالى، ولا نُكفِّرُ أحداً مِن أهلِ الفِرقِ بما ذهَبَ إليهِ واعتقَدَهُ، خُصوصَاً معَ قِيامِ الشُّبهةِ والدَّليلِ عِندَهُ، فإنَّ الإيمانَ المعتَبرَ في الشَّرعِ: هوَ تصدِيقُ القَلْبِ الجازِمُ بما علمَ، ضَرورةَ مجِيءِ الرسُولِ بهِ مِن عندِ اللهِ، تَفصِيلًا فيما عُلِمَ تَفصِيلًا، كالتَّوحيدِ والنُّبوَّةِ، وإجمالاً فيما عُلمَ إجمَالاً، كالأنبياءِ السَّالفةِ والصِّفاتِ القَديمةِ التي نطَقَ بها القُرآنُ، وهَذا هوَ الحقُّ، فلا نكفِّرُ بقيَّةَ الفِرقِ، خِلافاً لمَنْ زعَمَ مِنَ المتكلِّمينَ أنَّ الإيمَانَ: هوَ العِلمُ باللهِ وصِفاتِهِ علَى سَبيلِ الكمَالِ والتَّمامِ.

فَبِهذا لا جرَمَ أَقْدَمَ كلُّ طائفَةٍ عَلى تَكْفِيرِ مَن عَداهُ مِنَ الطَّوائفِ، لكِنْ لا بأسَ بالقَولِ بتكفِيرِ بَعضِ الغُلاةِ مِن أهلِ البِدعِ، فإنَّ مِنَ الجَهْمِيَّةِ[1] مَن غَلا حتَّى رمَى بعْضَ الأنبِياءِ بالتَّشبِيهِ، فقالَ: ثلاثةٌ مِنَ الأنبِياءِ مُشبِّهةٌ؛ موسَى حيثُ قالَ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] وعِيسَى حيثُ قالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ومحمَّدٌ حيثُ قالَ: «ينزِلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا»[2].

* * *

---

(١) قاله ابن أبي دؤاد. انظر: «الرد على الجهمية» لابن أبي حاتم. وقاله أيضاً ثمامة بن الأشرس، انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٠).

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة.

ومنَ المتشَابهِ: صفَةُ الرَّحمةِ والغضَبِ، والرِّضا والحياءِ، والاستِهزاءِ والمَكْرِ، والعجَبِ، في قولِهِ تَعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ﴿غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم﴾ [المجادلة: ١٤] [الممتحنة: ١٣] ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩] ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسۡتَحۡيِۦ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٥] ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] (بل عجبتُ) بضِمِّ التاءِ[١] ﴿وَيَسۡخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢].

فمَذْهَبُ السَّلَفِ في هَذا ونحوِهِ أَنهُمْ يقُولُونَ: صِفاتُ اللهِ تَعالى لا يُطَّلَعُ لها عَلَى ماهيَّةٍ، وإنَّما تُمَرُّ كما جاءَتْ.

قالَ شَيخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيةَ: مذهَبُ سلَفِ الأمَّةِ وأئمَّتِها أنْ يصِفوا اللهَ بما وصَفَ اللهُ بهِ نفسَهُ، وبما وصفَهُ بهِ رسُولُهُ، مِن غَيرِ تحريفٍ ولا تعطِيلٍ، ولا تكييفٍ ولا تمثِيلٍ، ولا يجوزُ نفْيُ صِفاتِ اللهِ التي وصَفَ بها نفسَهُ، ولا تمثِيلُها بصِفاتِ المخلُوقِينَ[٢].

ومذهَبُ الخلَفُ قالُوا:

الرَّحمةُ لغةً: رِقَّةُ القَلبِ وانعِطافُهُ. وذلِكَ منَ الكيفيَّاتِ التَّابعَةِ للمِزاجِ، واللهُ منزَّهٌ عَنها، فالمرادُ بها في حقِّهِ تَعَالى: إرادَةُ الخَيرِ والإحسَانِ إلى مَنْ يرحمُهُ، فإنَّ أسماءَ اللهِ تَعَالى تُؤخَذُ باعتِبارِ الغايَاتِ التي هيَ أفعَالٌ دونَ المبادِئِ التي هيَ انفِعالاتٌ.

والغضَبُ: هيَجانُ النَّفسِ لإرادَةِ الانتِقامِ، أو غلَيانُ دمِ القلْبِ، وعِندَ إسنادِهِ إلَيهِ تَعَالى يُرادُ بهِ غايتُهُ، فإنْ كانَ إرادَةَ الانتِقامِ من العاصِي، فإنَّهُ مِن صفَاتِ الذاتِ، وإنْ كانَ إحلالُ العقُوبةِ كانَ مِن صِفاتِ الفِعلِ.

---

(١) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف. انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص ٥٤٧)، و«النشر» لابن الجزري (٢/ ٣٥٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٩٥).

والحَياءُ: هوَ انقِباضُ النَّفسِ عنِ القَبيحِ مخافَةَ الذَّمِّ، واشتِقاقُهُ مِنَ الحياةِ، فإنَّهُ انكِسارٌ يَعْتَرِي القُوَّةَ الحيوانيَّةَ، فيرَدُّها عَنْ أفعَالها.

وإذا وُصِفَ بهِ البارِئُ تَعَالى كما في قولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وكما في حدِيثِ: «إنَّ ربَّكُمْ حَيِيٌّ كريمٌ، يَسْتَحِيي إذا رفَعَ العبدُ يدَيهِ إليهِ أن يَرُدَّهما صِفْراً حتَّى يضَعَ فيهِما خَيْراً»(١).

فالمرادُ بهِ: التَّرْكُ اللازِمُ للانقِباضِ العَرَضيِّ، كما أنَّ المُرادَ مِن رحمَتِهِ وغضبِهِ إصابةُ الخَيرِ.

والانتقامُ والاستهزاءُ، مِن بابِ العبَثِ والسُّخريةِ، واللهُ تَعالى مُنزَّهٌ عَنْ ذلِكَ، فمَعْنى: ﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] أي: يجازِيهِمْ عَلَى استِهزائهِمْ، وهوَ مِن بابِ المُشاكَلةِ في اللَّفظِ ليزدَوجَ الكَلامُ، كـ﴿جَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] أو المعْنى: يُعامِلهُمْ مُعاملَةَ المُسْتَهْزِئِ، أمَّا في الدُّنيا، فبإجراءِ أحكامِ المسلِمينَ علِيهِمْ، واستِدراجِهِمْ بالإمْهالِ، وأمَّا في الآخرَةِ، فيُروى أنَّهُ يُفتَحُ لأحدِهِمْ بابٌ إلى الجنَّةِ فيُسرِعُ(٢) نحوَهُ، فإذا صارَ إليهِ سُدَّ دُونَهُ، ثمَّ يُفتَحُ لهُ بابٌ آخرُ، فإذا أقبَلَ إليهِ سُدَّ دُونَهُ(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٧١٥)، وأبو داود (١٤٨٩)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، والحاكم (١٨٣١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٥٥) من حديث سلمان الفارسي. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وقال الحاكم: وله شاهد صحيح من حديث أنس بن مالك.
وأخرجه الحاكم (١٨٣٢)، وعبد الرزاق (٣٢٥٠) من حديث أنس.

(٢) في (ج): «فيسرح».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٩-٣١٠)، وأورد خبراً عن ابن عباس في هذا المعنى.

والمكْرُ في الأَصْلِ: حيلَةٌ يُتوصَّلُ بها إلى مضرَّةِ الغَيْرِ، واللهُ منزَّهٌ عَنْ ذلِكَ، فلا يُمكِنُ إسنادُهُ إليهِ سُبحانَهُ إلا بطرِيقِ المُشاكلَةِ(١).

والضحِكُ: هوَ رِضَاهُ تَعَالى بفعْلِ عَبدِهِ ومحبَّتُهُ إيَّاهُ، وإظهارُ نِعْمَتِهِ عَليهِ. وقالَ بعضُهمْ: الضَّحِكُ استِعارةٌ في حقِّ الربِّ سُبحانَهُ، لأنهُ لا يجُوزُ عَليهِ تَغيُّرُ الحالاتِ.

والتعجُّبُ: انفِعالٌ يحدُثُ في النَّفسِ عِندَ الشُّعورِ بأمرٍ خفِيٍّ سَبَبُهُ، وخَرَجَ عَنْ نظائرِهِ، ولهذا يُقالُ: إذا ظهَرَ السبَبُ بطَلَ العجَبُ. فلا يُطلَقُ عَلى اللهِ أَنَّهُ مُتَعَجِّبٌ، لأَنَّهُ لا يخْفَى عليهِ شيءٌ.

ولهذا قالَ شُريحٌ لما قُرِئَ عندَهُ (بل عجبتُ) بضمِّ التَّاءِ [الصافات: ١٢]: إنَّ اللهَ لا يَعْجَبُ مِن شيءٍ، إنما يَعْجَبُ مَنْ لا يَعْلَمُ، قالَ الأعمَشُ: فذكرْتُ ذلكَ لإبراهِيمَ؛ فقالَ: إنَّ شُرَيحاً كانَ يُعجِبهُ رأيُهُ، إنَّ عبدَ اللهِ ـ يعنِي ابنَ مسعُودٍ ـ كانَ أعلَمَ مِن شُريحٍ، وكانَ يقرَؤها عبدُ اللهِ: (بل عجبتُ)(٢) يعني بضَمِّ التَّاءِ. وكذلِكَ قرأ الكُوفيُّونَ إلا عاصماً.

قالوا: فالعجَبُ منَ اللهِ تَعَالى إمَّا عَلَى الفرْضِ والتَّخييلِ، أو هوَ مصرُوفٌ للمُخاطَبِ، بمعْنى أنهُ يجِبُ أنْ يُتعجَّبَ منهُ، أو هوَ عَلَى معْنى الاستِعظامِ اللازِمِ لهُ، فإِنَّهُ روعَةٌ تعتَرِي الإنسَانَ عندَ استِعظامِهِ الشيءَ، وقيلَ: إنهُ مُقدَّرٌ بالقَولِ، أي: قُلْ يا محمَّدُ! بلْ عجبْتُ(٣)، وحينئذٍ فمَعْنى القِراءتينِ واحدٌ(٤).

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٨/ ٢٣٦).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٦٠٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٩١).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢٦/ ٣٢٣)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ٤١٥).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٧٠).

وقالَ المَهْدَويُّ: يجوزُ أنْ يكُونَ إخبارُ اللهِ عَن نَفْسِهِ بالعجَبِ محمُولاً عَلَى أنَّهُ ظهَرَ مِن أمرِهِ وسَخَطِهِ عَلَى مَن كَفَرَ بِهِ ما يقُومُ مَقامَ العَجَبِ منَ المخلُوقينَ، كما يُخْبرُ عَنهُ تَعَالى بالضَّحكِ عمَّنْ رضِيَ عنهُ، بمَعْنى أنهُ أَظهَرَ لهُ مِن رِضاهُ عَنهُ ما يقُومُ مَقامَ الضَّحِكِ مِنَ المخلُوقينَ مجازًا واتِّساعاً[1].

وقـدْ يكُـونُ العَجَـبُ بمعْنَـى وقُوعِ ذلِـكَ العمَـلِ عِنـدَ اللهِ عَظِيماً، فقولُـهُ: (بل عجبتُ) أي: بلْ عظُـمَ فِعْلُهـمْ عِندِي[2].

قالَ البَيهقِيُّ: ويُشبِهُ أنْ يكُونَ هَذا معنَى حَديثِ عُقبَةَ بنِ عامرٍ قالَ: سمِعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «عَجِبَ ربُّكَ مِن شابٍ ليسَتْ لهُ صَبْوةٌ»[3].

وقالَ الحسَنُ بنُ الفضْلِ[4]: التعجُّبُ منَ اللهِ إنكارُ الشَّيءِ وتعظِيمُهُ، وهوَ لُغةُ العرَبِ، وقدْ جاءَ في الخبرِ: «عجِبَ ربُّكمْ»[5].

وقالَ الهروِيُّ: ويُقالُ: معنَى (عجِبَ ربُّكمْ) أي: رضِيَ وأثابَ، فسمَّاهُ عَجَباً،

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٧٠).

(٢) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٤١٥).

(٣) قاله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٩٣)، وأخرجه أحمد (١٧٣٧١)، وأبو يعلى (١٧٤٩)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٨٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٦٥) وضعفه. وفي إسناده ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ، وقد روى عنه ابن قتيبة عند أحمد، وسماعه مما كان قبل احتراق كتبه. وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٤٩) عن رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث عن أبي عشانة المعافري، أنه سمع عقبة بن عامر موقوفاً. ورشدين ضعيف.

(٤) كذا في الأصل و(ج)، والذي في المصادر: الحسين بن الفضل، وهو الصواب، وهو المفسر اللغوي المحدث، أبو علي النيسابوري المتوفى سنة (٢٨٢هـ). انظر: «السير» (١٣/ ٤١٥).

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٥/ ٢٤)، و«تفسير القرطبي» (١٥/ ٧١).

وليسَ بعجَبٍ في الحقِيقةِ، كقَولِهِ: ﴿وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠] أي: يُجازِيهِمْ عَلَى مكرِهِمْ[1].

وسُئِلَ الجُنيدُ عَن قولِهِ تَعالى: ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ﴾ [الرعد: ٥] فقالَ: إنَّ اللهَ لا يعجَبُ مِن شيءٍ[2].

وقالَ الإمامُ فخرُ الدِّينِ: جميعُ الأعْراضِ النَّفسانيَّةِ ـ أعني: الرَّحمةَ والفرَحَ، والسُّرورَ والغضَبَ، والحياءَ والمَكْرَ، والاستهزاءَ ونحوَ ذلِكَ ـ لها أوائلُ، ولها غاياتٌ؛ مِثالُهُ: الغضَبُ، فإنَّ أولَهُ غليانُ دَمِ القَلْبِ، وغايتُهُ إرادَةُ إيصَالِ الضَّررِ إلى المغضُوبِ عَليهِ، فلفْظُ «الغضَبِ» في حقِّ اللهِ لا يُحمَلُ عَلَى أوَّلِهِ الذِي هوَ غليانُ دمِ القلْبِ، بلْ عَلَى غايتِهِ ـ أو غرَضِهِ[3] ـ الذِي هوَ إرادَةُ الإضْرارِ، وكذلِكَ الحياءُ، لهُ أوَّلٌ وهوَ انكِسارٌ يحصُلُ في النَّفسِ، ولهُ غرَضٌ وهوَ ترْكُ الفِعلِ، فلفْظُ الحياءِ في حقِّهِ تَعالى يُحمَلُ عَلَى تركِ الفِعلِ، لا عَلَى انكِسارِ النَّفسِ، انتَهى.

قلتُ: وعَلَى هذا الضَّابطِ، فكذلِكَ يُقالُ في الرِّضا والكَرمِ، والحِلمِ والشُّكرِ، والمحبَّةِ ونحوِ ذلِكَ، فإنَّ الظَّاهرَ أنَّ هذِهِ كلَّها في حقِّنا كيفيَّاتٌ نَفسانيَّةٌ. قيلَ: والحقُّ أنَّ الكَيفيَّاتِ النَّفسانيَّةَ لا تحتَاجُ إلى تعرِيفٍ لكَونها وجدانيَّاتٍ[4].

وفي «تفسِيرِ القُرطبيِّ» في قولِهِ تَعالى ﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡ﴾ [الزمر: ٧]: «ويرضَى» بمعْنَى: يُثيبُ ويُثْني، فالرِّضا عَلَى هذا: إما «ثوابُهُ» فيكُونُ صفةَ فعلٍ

---

(١) انظر: «الغريبين» للهروي (٤/ ١٢٣٠).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ١٤١)، و«تفسير البغوي» (٧/ ٣٦).

(٣) لفظ: «أو غرضه» ليس في «تفسير الرازي» (١/ ٢٣٣).

(٤) انظر: «نواهد الأبكار» للسيوطي (٢/ ١٤٢) ونسبه للشيخ أكمل الدين البابرتي.

كقولِهِ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] وإمَّا «ثناؤهُ» فهوَ صفةُ ذاتٍ. انتَهى[(١)].

قلتُ: ومن هذا يُعلَمُ جوابُ سُؤالٍ كُنتُ أوردتُهُ في مؤلَّفٍ لطيفٍ سمَّيتُهُ: «الأسئلةُ عَنْ مسائلَ مُشكلةٍ» قلتُ فيهِ:

ومنها: أنَّ أهلَ السُّنَّةِ جَعلوا الصِّفاتِ القَديمةَ للهِ سُبحانَهُ ثمانيةً، وهيَ: العلْمُ، والقُدرةُ، والإرادَةُ، والحياةُ، والسَّمعُ، والبصَرُ، والكَلامُ، والبقَاءُ، وبعضُهمْ يقُولُ: والتَّكوينُ، مُحتَجِّينَ في ذلِكَ بالاشتِقاقِ، وأنَّهُ لا يُعقَلُ مفْهومُ عَليمٍ إلا بعِلْمٍ، وسَميعٍ إلا بسَمعٍ وهكَذا.

وحِينئذٍ فيُقالُ: ما وَجْهُ الاقتِصارِ عَلَى هذِهِ الصِّفاتِ الثَّمانِ مَعَ أنهُ تَعالى عزيزٌ فمِن أوصافِهِ العزَّةُ، وعَظيمٌ فمِنْ أوصافِهِ العَظَمةُ، وحليمٌ فمِنْ أوصافِهِ الحِلمُ، فهلْ يَصِحُّ أنْ يُقالَ مَثلاً: حلِيمٌ بحلمٍ، كما يُقالُ: عليمٌ بعلمٍ؟ وهكَذا في البقيَّةِ.

ولعلَّ الجَوابَ عَلَى طَريقَةِ الخلَفِ: أنَّ هذِهِ الأوصَافَ كلَّها كيفيَّاتٌ وانفعالاتٌ تحدُثُ في النَّفسِ، واللهُ منزَّهٌ عنها، فتؤخَذُ كلُّها باعتِبارِ الغاياتِ، بخِلافِ العِلمِ والقُدرَةِ، والسَّمعِ والبصَرِ ونحوِهما، فإنَّها منَ الأوصَافِ الذَّاتيَّةِ، لا مِنَ الكيفيَّاتِ النَّفسانيَّةِ.

وللسَّلفِ أنْ يقُولُوا: إنَّ هذِهِ الأوصَافَ عَلَى ظاهِرِها، وهَذا التَّعليلُ لا يستَلزِمُ أنْ يكُونَ كذلِكَ في حقِّهِ تَعالى، كما أنَّ العلمَ والقُدرَةَ، والسَّمعَ والبصَرَ تستَلزِمُ مِنَ النَّقصِ في حقِّنا ما يجِبُ تنزِيهُ اللهِ تَعالى عنهُ مِن جهةِ أنَّها أعراضٌ ونحوُهُ، فمذهَبُ السَّلفِ أَسْلَمُ.

لا سيَّما وقدْ نقَلَ البُخاريُّ وغيرُهُ عَنِ الفُضيلِ بنِ عياضٍ قدَّسَ اللهُ روحَهُ أنَّهُ

---

(١) «تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٣٧).

قالَ: ليسَ لنا[١] أنْ نَتوهَّمَ[٢] في اللهِ كيفَ هوَ، لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ وَصَفَ نفسَهُ فأبلَغَ فقالَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ السورةَ، فلا صِفةَ أبلَغُ مما وصَفَ بهِ نفسَهُ. فهذا النُّزولُ والضَّحِكُ وهذهِ المُباهَاةُ، وهذا الاطِّلاعُ، كما شاءَ اللهُ أنْ يَنْزِلَ، وكما شاءَ أنْ يُباهِيَ، وكَما شاءَ أنْ يضحَكَ، وكمَا شاءَ أنْ يطَّلِعَ، فليسَ لنا أنْ نَتوهَّمَ كيفَ وكيفَ، فإذا قالَ الجَهْميُّ: أنا أكفُرُ بربٍّ يزُولُ عَن مكانِهِ، فقُلْ: أنا أؤمِنُ بربٍّ يفعَلُ ما يشَاءُ، انتَهى[٣].

وقالَ بعضُ مَن انتصَرَ لمذهَبِ السَّلفِ رداً عَلَى الخلَفِ: جميعُ ما يُلْزِمُوننا[٤] بهِ في الاستِواءِ والنُّزولِ، واليَدِ والوجْهِ والقدَمِ، والضحِكِ والتعجُّبِ مِنَ التَّشبيهِ نُلْزِمُهم[٥] بهِ في الحياةِ والسَّمعِ والبصَرِ والعلْمِ، فكَما لا يجعَلُونها أعْراضاً، كذلِكَ نحْنُ لا نجْعَلُها جَوارِحَ، ولا ما يوصَفُ بِهِ المخلُوقُ[٦]، ويأتي كلامُهُ كلُّهُ.

---

(١) في (ج): «لك».

(٢) في (ج): «تتوهم».

(٣) أورد البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ٣٣) هذه العبارة الأخيرة، وما قبله أخرجه أبو بكر الأثرم في كتابه «السنة» عن الفضيل بن عياض، فيما ذكر ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٦١ ـ ٦٢).

(٤) في الأصل و(ج): «ما يلزمون»، والتصويب مما سيرد عند المصنف. وهو الموافق لما في المصدر المنقول عنه.

(٥) في الأصل و(ج): «فلزمهم». والتصويب مما سيرد عند المصنف. وهو الموافق لما في المصدر المنقول عنه.

(٦) هذا القول قائله عبد الله بن يوسف الجويني الأشعري المتوفي سنة (٤٣٨هـ) كما في «رسالته في إثبات الاستواء والفوقية» (ص ٧٤)، أو عماد الدين الواسطي الحنبلي المعروف بابن شيخ الحزامين (ت ٧١١هـ) كما في «النصيحة في صفات الرب» (ص ٢٣ ـ ٢٤)، حسب المطبوع، ومحتوى الرسالة واحد، وفي «خزانة التراث» (٣٣/ ٧٦٧) نسخ خطية باسم رسالة في إثبات الاستواء...، للجويني، ولم أقف عليه منسوباً للواسطي سوى ما جاء في المطبوع منه، ولعل الأول هو الصواب، فالأول أشعري، والثاني حنبلي، والله أعلم.

ومِنَ المتشَابهِ: المحبَّةُ، في وصفِهِ تَعَالى بها في قولِهِ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤] وقولِهِ: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى﴾ [طه: ٣٩] لأنَّ المحبَّةَ مَيْلُ القلْبِ إلى ما يُلائمُ الطَّبعَ، واللهُ منزَّهٌ عَن ذلِكَ.

وحِينئذٍ فمحبَّةُ اللهِ تَعَالى للعَبدِ هيَ إرادةُ اللُّطفِ بِهِ والإحسَانِ إلَيهِ، ومحبةُ العبدِ للهِ هيَ محبَّةُ طاعتِهِ في أوامرِهِ ونواهِيهِ، والاعتناءُ بتحصِيلِ مراضِيهِ، فمعْنَى «يحبُّ اللهَ» أي: يحبُّ طاعتَهُ وخِدمتَهُ، أو يحِبُّ ثوابَهُ وإحسَانَهُ، وهذا مذهَبُ جمهُورِ المتكلِّمينَ[١].

قالَ العلامَةُ الطُّوفيُّ[٢]: ذَهبَ طوائفُ منَ المتكلِّمِينَ والفُقهاءِ إلى أنَّ اللهَ تَعَالى لا يُحبُّ، وإنما محبَّتُهُ محبَّةُ طاعتِهِ وعِبادتِهِ، وقالُوا: هوَ أيضاً لا يُحِبُّ عِبادَهُ المؤمِنينَ، وإنَّما محبَّتُهُ إرادَتهُ الإحسَانُ إليهِمْ[٣].

قالَ: والذِي دلَّ عليهِ الكِتابُ والسنَّةُ، واتَّفقَ عَليهِ سلَفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها، وجمِيعُ مشايخِ الطَّريقِ أنَّ اللهَ تَعَالى يُحِبُّ ويُحَبُّ لذاتِهِ، وأمَّا حبُّ ثوابِهِ فدَرجةٌ نازلَةٌ.

قالَ: وأولُ مَن أنكرَ المَحبَّةَ في الإسلامِ الجَعْدُ بنُ دِرهمٍ أستاذُ الجَهْمِ بنِ صَفوانَ، فضَحَّى بهِ خالِدُ بنُ عبدِ اللهِ القسْرِيُّ، وقالَ: أيُّها النَّاسُ! ضحُّوا تقبَّلَ اللهُ ضحَايَاكُمْ، فإنِّي مُضَحٍّ بالجعْدِ بنِ دِرْهَمٍ، إنَّهُ زعَمَ أنَّ اللهَ لم يتخِذْ إبراهِيمَ خليلاً، ولمْ يكلِّمْ مُوسَى تكلِيماً، ثمَّ نزَلَ فذبحَهُ برِضَا عُلماءِ الإسلامِ[٤].

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٧٦).

(٢) العلامة الطوفي: هو سليمان بن عبد القوي، نجم الدين الطوفي، فقيه حنبلي، من مؤلفاته: «الإكسير في قواعد التفسير»، توفي سنة (٧١٤هـ).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٩٧).

(٤) انظر لهذا الخبر: «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص ٢٩)، و«الرد على الجهمية» للدارمي (١٣)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٦١٧)، و«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٩٧).

قالَ: وهؤلاءِ الذينَ يُنكِرونَ حقِيقَةَ محبَّةَ الربِّ يُنْكِرونَ **التلذُّذَ بالنظرِ** إليهِ، ولهذا ظنَّ كثيرٌ مِنَ المُتَفقِّهةِ، والمتصوِّفةِ، والمتكلِّمةِ، أنَّ الجنَّةَ ليسَتْ إلا التنعُّمَ بالمخلُوقِ مِن أكلٍ وشُربٍ، ولباسٍ ونكاحٍ، وسماعِ أصواتٍ طيِّبةٍ، وشمِّ روائحَ طيِّبةٍ لا نعِيمَ غيرُ ذلِكَ. ثمَّ مِن هؤلاءِ مَن أنكرَ أنْ يكُونَ المؤمِنونَ يرَونَ ربهُمْ كالجهمِيَّةِ والمعتزِلةِ، ومنهُمْ مَن أقرَّ بالرُّؤيةِ إمَّا بالتي أخبرَ النبيُّ ﷺ بها كأهلِ السنَّةِ والجماعَةِ، وإمَّا برؤيةٍ هيَ زيادَةُ كشْفٍ أو علمٍ، أو بحاسَّةٍ سادِسةٍ، ونحوِ ذلكَ منَ الأقوالِ[1].

والمقصُودُ هُنا أنَّ طوائفَ ممَّنْ أثبتَ الرُّؤيةَ أنكرُوا أنْ يكُونَ المؤمِنونَ يتنعَّمُونَ بنفْسِ رؤيتِهِمْ ربَّهُمْ، قالوا: لأنهُ لا مُناسبَةَ بينَ المُحدَثِ والقدِيمِ كما ذكَرَ ذلِكَ الأستاذُ أبو المعَالي، والإمامُ ابنُ عَقيلٍ حتَّى نقِلَ عنهُ أنَّهُ سمِعَ قائلاً يقولُ: أسألُكَ لذَّةَ النظرِ إلى وجهِكَ؛ فقالَ: يا هذا! هَبْ أنَّ لهُ وجهاً، ألهُ وَجْهٌ يُتلذَّذُ بالنَّظرِ إليهِ؟.

وذكَرَ أبو المعَالي: أنَّ اللهَ يخلُقُ لهُمْ نَعِيماً ببعْضِ المَخلُوقاتِ مُقارِناً للرُّؤيةِ، فأمَّا التنعُّمُ بنَفْسِ الرُّؤيةِ فأنكرَهُ، وجعَلَ هذا مِن أسرارِ التَّوحيدِ[2].

قالَ الطُّوفيُّ: وأكثرُ مُثْبتي الرُّؤيةِ يُقرُّونَ بتَنعُّمِ المؤمنِينَ برُؤيةِ ربهِمْ، وكلَّما كانَ الشيءُ أحبَّ كانَتِ اللذَّةِ بنَيْلِهِ أعظَمَ.

قالَ: وهذا متَّفقٌ عليهِ بينَ السلَفِ والأئمَّةِ، ومشايِخِ الطَّرِيقِ، ويدُلُّ لذلِكَ حدِيثُ النسَائيِّ وغيرِهِ عَنِ النبيِّ ﷺ، وفيهِ: «وأَسْأَلُكَ لذَّةَ النَّظَرِ إلى وَجْهِكَ، وأَسأَلُكَ الشَّوقَ إلى لقائكَ، في غيرِ ضَرَّاءَ مضرَّةٍ، ولا فِتنةٍ مُضلَّةٍ»[3].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٩٤ ـ ٦٩٥).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٣٠٥)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٨٨)، وابن خزيمة في «السنة» (ص ٢٩)، وابن حبان (١٩٧١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٨٤٥)، =

وفي «صحيحِ مسلِمٍ» وغيرِهِ عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «إذا دخَلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ نادَى مُنادٍ: يا أهلَ الجنَّةِ! إنَّ لكُمْ عندَ اللهِ موعِداً يريدُ أنْ يُنْجِزَكُمُوهُ، فيقُولونَ: ما هُوَ؟ ألَمْ يُبيِّضْ وُجُوهَنا، ويُثقِّلْ مَوازِينَنا، ويُدْخِلْنا الجنَّةَ، ويجِيرنا منَ النَّارِ؟ قالَ: فيُكْشَفُ الحجَابُ، فينظُرُونَ إليهِ، فما أعطاهُمْ شَيئاً أحبَّ مِنَ النظرِ إلَيهِ»(١).

وقالَ ابنُ تيمِيةَ: إنَّ المؤمِنينَ ينظُرونَ إلى وجهِ(٢) خالقِهِمْ في الجنَّةِ، ويتلذَّذونَ بذلِكَ لذةً تَنْغَمِرُ في جانبِها جمِيعُ اللذَّاتِ(٣).

* * *

وأمَّا **العشْقُ**، فاللهُ سُبحانَهُ لا يَعشَقُ ولا يُعشَقُ.

قالَ الشَّيخُ عزُّ الدِّينِ بنُ عبدِ السَّلامُ: لأنَّ العِشقَ فسادٌ يُخيِّلُ أنَّ أوصَافَ المعشُوقِ فوقَ ما هيَ عَليهِ، ولا يُتصوَّرُ ذلِكَ هُنا(٤).

* * *

ومِنَ المتشَابهِ: **العِنديَّةُ** في قولِهِ تَعالى: ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] وقولِهِ: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٥] وقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

قالَ أهلُ التَّأويلِ: إنَّ المرادَ بقَولِهِ: ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ هوَ مزِيدُ التقرُّبِ

= والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٢٧) من حديث عمار بن ياسر. وإسناده حسن من أجل عطاء بن السائب، وهو صدوق، اختلط بأخرة، وقد رواه عنه حماد بن زيد، وسماعه منه قديم.

(١) «صحيح مسلم» (١٨١) من حديث صهيب. وانظر لما سلف: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٩٦).

(٢) لفظ: «وجه» سقط من المطبوع.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٨).

(٤) انظر: «جامع الرسائل» لابن تيمية (٢/ ٢٤٤)، و«مجموع الفتاوى» (١٠/ ١٣١).

والزُّلفى، والتَّكْرِمةِ، فهيَ عِنْديَّةُ كَرامةٍ، لا عِنديَّةُ قُربٍ ومسَافةٍ، كما يُقالُ: فلانٌ عِندَ الأميرِ في غايَةِ الكَرامَةِ(١).

وقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] يعنِي: الملائكَةَ بالإجماعِ.

قالَ القُرطبيُّ وقال: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ واللهُ سُبحانَهُ بكلِّ مكانٍ، لأنهُمْ قَريبُونَ مِن رحمَتِهِ، وكلُّ قريبٍ مِن رحمتِهِ فهوَ عِندَهُ، هذا عَنِ الزجّاجِ، وقالَ غيرُهُ: لأنهُمْ في موضِعٍ لا ينفُذُ فيهِ إلا حُكْمُ اللهِ، وقيلَ: لأنَّهُمْ رسُلُ اللهِ وجُندُهُ كما يُقالُ: عندَ الخليفَةِ جَيشٌ كثيرٌ، وقيلَ: هذا عَلَى جِهةِ التَّشريفِ لهُمْ، وأنهُمْ بالمكَانِ المُكرَّمِ، فهوَ عِبارةٌ عَنْ قُرْبِهِمْ في الكَرامَةِ(٢).

وفي «تفسِيرِ البَيضاوِيِّ» في قولِهِ تَعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩] يعني: الملائكَةَ، المُنزَّلينَ مِنهُ لكرامتِهِمْ عَليهِ مَنزلَةَ المقرَّبينَ عِندَ الملُوكِ، وهوَ معطُوفٌ عَلَى ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وإفرادُهُ للتَّعظِيمِ، أو المرادُ بهِ نوعٌ مِن الملائكَةِ مُتعالٍ عَنِ [التَّبوُّءِ في] السَّماءِ والأرْضِ(٣).

وقالَ ابنُ اللبَّانِ: وقدْ جاءَ الكِتابُ العزيزُ بالتَّنبيهِ عَلَى أنَّ حضرَةَ عِنديَّتِهِ وراءَ دوائِرِ السَّماواتِ والأرْضِ؛ لأنَّ العَطْفَ يقتَضِي المُغايرَةَ، فدَلَّ عَلَى أنَّ حضْرةَ عِنديَّتِهِ وراءَ دوائِرِ السَّماواتِ والأرْضِ محيطةٌ بها، كإحاطَةِ ربِّنا بذلِكَ كلِّهِ، مُباينةٌ لها كمُباينَتِهِ، لا إلهَ إلا هوَ.

* * *

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٩/ ٤٢٩).

(٢) «تفسير القرطبي» (٧/ ٣٥٦)، وتمامه: «لا في المسافة».

(٣) «تفسير البيضاوي» (٤/ ٤٨) وما بين معكوفتين منه.

ومـنَ المتشـابهِ: **الجهـةُ والمعيَّـةُ**، فـي قولـهِ تَعالـى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعـام: ٦١] ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملـك: ١٦] ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعـارج: ٤] وقولـهِ تَعالـى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديـد: ٤]، وقولـهِ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلـة: ٧] وغيـرِ ذلِـكَ مِـنَ الآيـاتِ والأحاديـثِ.

واعلَمْ أنَّ أهلَ التَّأويلِ افترَقُوا هُنا ثلاثةَ فِرَقٍ:

فقالَ قومٌ بالجهَةِ، وإنَّهُ تَعالى فوقَ العرْشِ عَلَى الوجْهِ الذِي يستحِقُّهُ.

وقالَ قومٌ بالمعيَّةِ الذاتيَّةِ، وإنَّهُ تَعالى معَ كلِّ أحدٍ بذاتِهِ.

وقالَ قومٌ: إنَّهُ تَعالى لا داخِلَ العالمِ، ولا خارِجَ العالمِ.

وقدْ بالَغَ كلُّ فريقٍ في تضليلِ الفريقِ الآخرِ، وفي الرَّدِّ عَليهِ، وفي زعمِهِ أنهُ هوَ الذِي عَلَى الحقِّ، وأنَّ خصمَهُ لا عَلَى شيءٍ، وأنهُ هوَ العارِفُ بالحقِّ دونَ خَصمِهِ.

ولقدْ تدبَّرتُ بعَيْنِ البَصِيرةِ، فرأيتُ كلَّ فريقٍ مِنهُمْ لا يعرِفُ مذهَبَ الفَريقِ الآخرِ عَلَى سَبيلِ التَّفصِيلِ، بلْ مِن حَيثُ الإجمالُ، وهَذا هوَ الموجِبُ للتَّضليلِ، ومعَ ذلِكَ فرأيتُ أهلَ هذِهِ الفرَقِ الذِينَ ارتكَبوا غيرَ طريقَةِ السَّلفِ إنما هُمْ كما قِيلَ:

وكُلٌّ يــدَّعُوْنَ وِصَــالَ لَيْلَى ... ولَيْلَــى لا تُقِــرُّ لهُــمْ بــذَاكَا

وها أنا أذكُرُ لكَ شُبهَةَ كلِّ فِريقٍ منهُمْ عَلَى سَبيلِ التَّلخِيصِ، ولا أرْضَى بواحِدَةٍ مِنها بلْ بطريقَةِ السَّلفِ.

فاحتَـجَّ القائـلُ بالجهَـةِ بقَولِـهِ تَعالـى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعـام: ١٨] ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعـارج: ٤] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطـر: ١٠] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] و«فـي» هُنـا بمَعْنى «عَلَـى»؛ كمَا في قولِـهِ تَعالـى: ﴿يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]

وقولِهِ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. والمرادُ بالسَّماءِ هُنا ما فوقَ العَرشِ؛ لأنَّ ما عَلا يُقالُ لهُ: سماءٌ.

وبقولِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وبقولِهِ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٣٨] قالُوا: فهذا يدُلُّ عَلَى أنَّ موسَى أخبرَهُ: بأنَّ ربَّهُ فوقَ السَّماءِ، ولهذا قالَ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨] ولو كانَ مُوسَى أخبرَهُ: أنَّهُ في كلِّ جهةٍ، أو في كلِّ مكانٍ بذاتِهِ، لطلَبَهُ في نفسِهِ أو في بيتِهِ، ولَمْ يُجْهِدْ نفسَهُ في بُنيانِ الصَّرحِ.

وبقولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «إنَّ اللهَ فوقَ عَرشِهِ، وعَرشُهُ فوقَ سَماواتِهِ، وسَماواتُهُ فوقَ أرضِهِ، مثلُ القُبَّةِ» وأشارَ عَليهِ السَّلامُ بيدِهِ مثلَ القبَّةِ(١).

وفي حَديثٍ آخرَ: «والعَرْشُ فوقَ ذلِكَ، واللهُ تَعَالى فوقَ عَرشِهِ»(٢).

---

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٧١)، وأبو داود (٤٧٢٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧٥) و(٥٧٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٣٩)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٢٥١٧)، والآجري في «الشريعة» (٦٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٥٤٧)، والدارقطني في «الصفات» (٣٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٥٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٣)، و(٨٨٤) من حديث جبير بن مطعم، به. وإسناده ضعيف، فيه محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن، وفيه: جبير ابن محمد بن جبير بن مطعم، وهو مجهول.

(٢) أخرجه ابن منده في «التوحيد» (١٩)، والشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٦٦) من حديث العباس بن عبد المطلب بهذا اللفظ. وإسناده ضعيف، عبد الله بن عميرة لم يسمع من الأحنف، وسماك بن حرب وإن كان صدوقاً إلا أنه ربما لقن فانفرد بأصل لم يكن حجة.

وأخرجه أحمد (١٧٧٠)، وأبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣) والحاكم (٣١٣٧)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٦٥٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٤٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٨٤)، وابن عدي في «الكامل» (٩/ ٢٧) من حديث العباس بنحوه. وقال الترمذي: حديث حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. =

وبأحاديثِ المِعْراجِ، وبآثارٍ[1] كثيرةٍ عَنِ الصَّحابةِ، كقَولِ أبي بكرٍ الصدِّيقِ لما قُبِضَ رسُولُ اللهِ ﷺ: مَن كانَ يعبُدُ محمداً، فإنَّ محمداً قدْ ماتَ، ومَن كانَ يعبُدُ اللهَ، فإنَّ اللهَ حيٌّ في السَّماءِ لا يموتُ. رواهُ البُخارِيُّ[2].

وكقَولِ عبدِ اللهِ بنِ رَواحَةَ رضِيَ اللهُ عَنهُ في شِعرِهِ المشهُورِ بحضْرتِهِ عَليهِ السَّلامُ:

وأنَّ العَرْشَ فَوْقَ الماءِ طَافٍ وفَوْقَ العَرْشِ رَبُّ العَالمِينَا[3]

ويجِدُ النَّاظرُ في النصُوصِ الوارِدَةِ عَنِ اللهِ ورسُولهِ في ذلِكَ نصُوصاً تشِيرُ إلى حقائقِ هذِهِ المعَاني، ويجِدُ الرسُولَ تارةً قدْ صرَّحَ بها مُخْبِراً بها عَنْ ربِّهِ، واصِفاً لهُ بها.

ومِنَ المعلُومِ أنَّهُ عَليهِ الصلاة والسَّلامُ كانَ يحضُرُ في مجلِسِهِ: الشَّريفُ، والعالمُ، والجاهِلُ، والذكِيُّ، والبلِيدُ، والأعْرابيُّ الجافي، ثمَّ لا يجِدُ شَيئاً يعقِّبُ تلْكَ النُّصوصَ مما يَصْرِفُها عَنْ حَقَائقِها، لا نصَّاً ولا ظاهِراً، كما تأوَّلَها بعضُ هؤلاءِ المتكلِّمينَ.

= وتعقبه الذهبي بقوله: يحيى واهٍ.

وقال ابن عدي: غير محفوظ. وقال: عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس، لا نعلم له سماعاً من الأحنف.

(١) في (ج): «وبأحاديث».

(٢) «صحيح البخاري» (٣٦٦٨) و(٤٤٥٤) من حديث عائشة. وليس فيه لفظ: «في السماء».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٠٢١)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٧٨)، والبزار في «مسنده» (١٠٣) من حديث ابن عمر، وفيه: «وإن كان إلهكم الذي في السماء فإن إلهكم لم يمت». ورجال إسناده ثقات.

(٣) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٨٢)، واليزيدي في «أماليه» (ص ١٠٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٨/ ١١٢).

ولمْ يُنْقَلْ عَنهُ عليهِ السَّلامُ أنَّهُ كانَ يُحذِّرُ الناسَ منَ الإيمانِ بما يظهَرُ مِن كلامِهِ في صِفتِهِ لربِّهِ مِنَ الفَوْقيَّةِ واليَدينِ ونحوِ ذلِكَ.

ولا نُقِلَ عنهُ أنَّ لهذِهِ الصِّفاتِ مَعانيَ أُخرَ باطنةً غيرَ ما يَظهَرُ مِن مَدلُولها، ولما قالَ للجارِيةِ: «أينَ اللهُ»؟ فقالَتْ: في السَّماءِ. لمْ يُنْكِرْ عَليها بحَضْرةِ أصحَابهِ، كي لا يتوهَّمُوا أنَّ الأمرَ عَلَى خِلافِ ما هوَ عَليهِ، بلْ أَقرَّها، وقالَ: «أعتِقْها، فإنَّها مُؤمنَةٌ»[1].

إلى غيرِ ذلِكَ منَ الدَّلائلِ التي يطُولُ ذِكرُها.

ولمْ يقُلِ الرَّسُولُ ولا أحدٌ مِن سلَفِ الأمةِ يوماً منَ الدَّهرِ: هذِهِ الآياتِ والأحادِيثِ لا تعتقِدوا ما دلَّتْ عَليهِ، وكيفَ يجوزُ عَلَى اللهِ ورسُولِهِ والسلَفِ أنَّهُمْ يتكلَّمُونَ دائماً بما هوَ نصٌّ أو ظاهِرٌ في خِلافِ الحقِّ، ثمَّ الحقُّ الذِي يجِبُ اعتِقادُهُ لا يتكلَّمونَ بهِ، ولا يدُلُّونَ عَليهِ.

واحتجُّوا أيضاً عَلَى أنهُ في جهَةِ العلوِّ: بأنهُ هوَ الذِي طبَعَ اللهُ عليهِ أهلَ الفِطْرةِ العقليَّةِ السَّليمةِ منَ الأوَّلينَ والآخِرينَ، الذِينَ يقُولُونَ: إنهُ فوقَ العالَمِ. إذِ العلْمُ بذلِكَ فِطْريٌّ عقليٌّ ضَرورِيٌّ، لا يَتوقَّفُ عَلَى سمْعٍ[2].

قالُوا: ولمْ يقُلْ قائلٌ: يا اللهُ، إلا وجَدَ مِن قلبِهِ ضَرورةً بطلَبِ العُلُوِّ، بحيْثُ لا يُمكِنُ دفْعُ هذِهِ الضَّرورةِ عنِ القُلوبِ، ولا يلتَفِتُ الدَّاعِي يَمنةً ولا يَسرةً[3].

وأمَّا العِلْمُ بأنَّهُ سُبحانَهُ استوَى عَلَى العرْشِ بعدَ أنْ خلَقَ السَّماواتِ والأرْضَ في ستَّةَ أيامٍ، فهذا سَمْعيٌّ، عُلِمَ مِن جهةِ إخبارِ الأنبياءِ عَليهِمُ السَّلامُ، حتَّى قالَ الشَّيخُ

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي في «المجتبى» (١٢١٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

(٢) انظر: «الاستقامة» لابن تيمية في فصل فيما ذكره الشيخ أبو القاسم القشيري (١/ ١٦١).

(٣) انظر: «الاستقامة» (١/ ١٦٧).

عبدُ القادرُ الجِيْلِيُّ قُدِّسَ اللهُ سِرُّهُ في كتابِهِ «الغُنْيةِ»: وهوَ تَعَالى بجهَةِ العُلوِّ، مُسْتوٍ عَلَى العرْشِ، مُحتَوٍ عَلَى المُلْكِ، مُحيْطٌ علمُهُ بالأشياءِ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ الآيـة[١] [السجدة: ٥]. ولا يجوزُ وَصْفُهُ بأنهُ في [كل] مكانٍ، بلْ يُقالُ: إنَّهُ على العرشِ كما قالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] مِن غيرِ تأويلٍ[٢]، وكونُهُ عَلَى العرْشِ في كلِّ كتابٍ أُنزِلَ عَلَى كلِّ نبيٍّ أُرسِلَ بلا كيْفٍ[٣]. انتهَى.

ومنَ التعسُّفِ قولُ بعضِهِمْ: إنَّ قولَ الشَّيخِ: «وهوَ بجهَةِ العلوِّ مُستوٍ عَلَى العرْشِ» «هوَ» مُبتدأٌ، «ومُسْتوٍ» خَبرُهُ، و«بجهَةِ العلُوِّ» متعلِّقٌ بمستَوٍ بعدَ تعلُّقٍ عَلَى العرشِ، ولولا ذلِكَ لنُصِبَ مُستوٍ عَلَى الحالِ.

فَهذا تعسُّفٌ وتحرِيفٌ للكَلِمِ عَنْ مواضِعِهِ، فإنَّ «هوَ» مُبتدأٌ، «وبجهَةِ العلوِّ» خبرُهُ، و«مُستوٍ» خبرٌ بعدَ خبرٍ، وبجعْلِ «مُستوٍ» هوَ الخبرَ، والعرْشُ هوَ الذِي بجهَةِ العلُوِّ، أي فائدةٍ في ذلِكَ؟! ومنَ المعلُومِ لكلِّ أحدٍ أنَّ العرشَ في جهَةِ العلُوِّ.

واحتجُّوا أيضاً: بأنَّ اللهَ تَعَالى **كانَ ولا مَكانَ ولا زمَانَ، ولا خَلاءَ ولا مَلاءَ**، مُنْفَرِداً في قِدَمِهِ، لا يوصَفُ بأنَّهُ فوقَ كذا، إذ لا شيءَ غيرُهُ، فلمَّا اقتضَتِ الإرادَةُ حُدوثَ الكَونِ اقتضَتْ أنْ يكُونَ لهُ جهةُ علوٍّ وسفْلٍ، واقتضَتِ الحِكمةُ الإلهيَّةُ أنْ يكُونَ الكَونُ في جهَةِ التحْتِ والسُّفلِ لكَونِهِ مَربُوباً مخلُوقاً، وأنْ يكُونَ هوَ فوقَ الكَونِ باعتِبارِ الكَونِ، لا باعتِبارِ فردانِيَّتِهِ تَعَالى، إذ لا فوقَ فيها ولا تحْتَ، فإذا

---

(١) انظر: «الغنية» (١/ ١٢١).

(٢) انظر: «الغنية» (١/ ١٢٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «الغنية» (١/ ١٢٥).

أُشيرَ إليهِ سُبحانَهُ يستَحِيلُ أنْ يشارَ إليهِ مِن جهَةِ التَّحتِ ونحوِها، بلْ مِن جهَةِ العلوِّ والفَوقيَّةِ(١).

قالوا: ثمَّ الإشارَةُ هيَ بحسْبِ الكَونِ وحُدوثِهِ وتسفُّلِه، فالإشَارةُ تقَعُ عَلى أعلَى جُزءٍ منَ الكَونِ حَقيقَةً، وتقَعُ عَلَى عَظمَةِ البارئ كما يَليقُ بهِ، لا كما تقَعُ عَلَى الحقِيقَةِ المعقُولةِ عِندنا، فإنَّها إشارةٌ إلى جسمٍ، وهذِهِ إشارةٌ إلى إثباتٍ(٢).

واحتجُّوا أيضاً: بالاستواءِ عَلَى العرْشِ، والاستِواءُ صفةٌ كانَتْ لهُ سُبحانَهُ [في قِدَمهِ]، لكِنْ لم يظهَرْ حُكْمُها إلا عندَ خَلقِ العرْشِ، كما أنَّ الحسابَ صفةٌ قدِيمةٌ لهُ، لا يظهَرُ حُكْمُها، إلا في الآخرَةِ، فالإشارَةُ تقَعُ عَلَى العرْشِ حقِيقةً، إشارةً معقُولةً، وتنتَهِي الجِهاتُ عندَ العرشِ، ويبْقَى ما وراءَهُ لا يُدْركُهُ العَقْلُ، ولا يُكيِّفُهُ الوَهْمُ، فتقَعُ الإشارةُ عَليهِ كما يَلِيْقُ بهِ سُبحانَهُ، مُثْبَتاً مُجْمَلاً، لا مُكيَّفاً، ولا مُمَثَّلاً ولا مُصوَّراً، سُبحانَهُ وتَعالى(٣).

وعَلَى هـذِهِ الكيفيَّـةِ وقعَـتِ الإشـارةُ عَليـهِ سُـبحانَهُ فـي الحدِيـثِ الصَّحيح المشـهُورِ الـذِي رواهُ الأئمَّـةُ فـي كُتُبِهـمْ بأسـانيدِهِمْ، وتلقَّتـهُ الأُمّـةُ بالقَبـولِ: أنَّ مُعاويـةَ بـنَ الحكَـمِ جـاءَ بجارِيةٍ حَبشـيَّةٍ وقالَ: يا رسـولَ اللهِ! إنِّـي نـذَرْتُ أَنْ أُعْتِقَ رقبَـةً مُسـلمةً، أو قـالَ: مُؤمنـةً، فمـا تقُولُ فـي هـذِهِ الجارِيةِ؟ فقـالَ لهـا النبيُّ ﷺ: «أيـنَ اللهُ؟» فقالَـتْ: في السـمَاءِ(٤).

---

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء والفوقية» لعبد الله الجويني (ص ٦٤ ـ ٦٦).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء» (٦٦ ـ ٦٨)، وما بين معكوفتين منه.

(٤) سلف تخريجه.

وفي روايةٍ أُخرَى: فأشارَتْ برأسِها إلى السَّماءِ، فقالَ لها: «مَن أنا؟» فقالَتْ: أنتَ رسُولُ اللهِ، فقالَ: «أَعْتِقْها، فإنها مُؤمنةٌ»(١).

وكذلِكَ الحديثُ المشهُورُ الذِي رواهُ أحمَدُ وغيرُهُ عَنْ أبي رَزينٍ العقيلِيِّ رضِيَ اللهُ عنهُ أنهُ قالَ: يا رسُولَ اللهِ! أينَ كانَ ربُّنا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ العَرْشَ؟ قالَ: «كانَ في عَماءٍ، فَوْقَهُ ماءٌ، وتحتَهُ هواءٌ»(٢).

والعَمَاءُ بالمَدِّ: هوَ السَّحَابُ، كما ذكرَهُ أهلُ اللغَةِ(٣).

وهذا الحديثُ منَ المشكِلاتِ، حيثُ قالَ عليهِ السَّلامُ: «كانَ في عماءٍ» وهوَ سُبْحانَهُ مُنزَّهٌ عنِ الظَّرفيةِ، ولمْ أرَ مَن كشَفَ عَنْ حقِيقتِهِ بما يرفَعُ إشكالَهُ، إلا أنْ يُقالَ: إن «في» بمَعْنى «على» كما قالُوا في قولِهِ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦].

---

(١) أخرجه أحمد (٧٩٠٦)، وأبو داود (٣٢٨٤)، والحارث بن أبي أسامة في «بغية الباحث» (١٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٨٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٤٩٩٠)، والطبراني في «الأوسط» (٢٥٩٨)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٦٥٣)، والبيهقي في «السنن» (١٥٢٦٨) من حديث أبي هريرة.

وفي إسناده المسعودي ـ وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة ـ اختلط بأخرة، وقد روى عنه يزيد بن هارون كما عند أحمد، وعبد الله بن رجاء، كما عند الطبراني، وسماعهما منه قبل الاختلاط، وقال الذهبي في «العلو» (ص ١٦) : إسناده حسن.

(٢) أخرجه الطيالسي (١١٨٩)، وأحمد (١٦١٨٩)، والترمذي (٣٣٦٨)، وابن ماجه (١٨٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٠١) (٨٦٤). وقال الترمذي: حديث حسن! وإسناده ضعيف، فيه وكيع ابن حُدُس ـ وروي: ابن عدس ـ وهو مجهول الحال.

(٣) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٢٢٧)، و«الغريبين» (٤/ ١٣٣١)، و«النهاية» لابن الأثير (٣/ ٣٠٤).

واحتجُّوا[١] **أيضاً**: بما نُقِلَ عنِ السلَفِ منَ التَّلويحِ أو التصريحِ بالقولِ بجهَةِ العلوِّ، حتى قالَ الإمامُ القُرطبيُّ في «تفسيرِهِ» في سُورةِ الأعرافِ: وقدْ كانَ السلَفُ الأوَّلُ رضِيَ اللهُ عنهُمْ لا يقُولُونَ بنَفْيِ الجهَةِ، ولا يَنْطِقُونَ بذلِكَ، بلْ نَطَقُوا هُمْ والكافَّةُ بإثبَاتها للهِ تَعَالى كما نطَقَ كتابُهُ وأَخْبَرَتْ رسُلُهُ، قالَ: ولم يُنْكِرْ أحدٌ منَ السلَفِ الصالحِ أنَّهُ تَعَالى استوَى عَلَى العرْشِ حَقيقَةً. انتهى[٢].

وقالَ ابن تيمِيةَ: قالَ أبو نُعَيمٍ الأصبَهانيُّ صاحِبُ «الحِليةِ» في عَقيدةٍ لهُ: طرِيقَتُنا طريقَةُ المُتبِّعينَ للكتابِ والسنَّةِ وإجماعِ الأمةِ، قالَ: فمِمَّا اعتقَدُوهُ، أنَّ الأحادِيثَ التي ثَبتَتْ في العَرْشِ واستِواءِ اللهِ، يقُولُونَ بها ويثبِتُونها مِن غيرِ تَكْييفٍ ولا تَمْثِيلٍ ولا تَشْبيهٍ، وأنَّ اللهَ بائنٌ مِن خلقِهِ، والخلقُ بائنُونَ منهُ، وهوَ مُسْتَوٍ عَلَى عرشِهِ في سمائهِ دُونَ أرضِهِ[٣].

وقالَ الحافِظُ أبو نُعيمٍ في كتابِهِ «مَحجَّةُ الواثِقِينَ»: وأجمَعُوا أنَّ اللهَ فوقَ سماواتِهِ، عالٍ عَلَى عرشِهِ، مُستوٍ عليهِ، لا مُسْتَولٍ عَليهِ كما تقُولُ الجَهْمِيَّةُ. وساقَ الآياتِ المشعِرةَ بالجهَةِ[٤].

وقالَ ابنُ رشدٍ المالكِيُّ في كتابِهِ المسمَّى بـ«الكشْفِ»: وأمَّا هذِهِ الصفَةُ ـ يعنِي القَولَ بالجهَةِ ـ فلَمْ يزَلْ أهلُ الشَّريعةِ يُثبِتُونها حتَّى نَفتْها المعتزِلَةُ ومُتأخِّرو الأشاعِرةِ كأبي المعَالي ومنِ اقتدَى بقولِهِمْ[٥]، إلى أنْ قالَ: فقدْ ظهَرَ

---

(١) في (ج): «واختلفوا».

(٢) «تفسير القرطبي» (٧/ ٢١٩).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٦٠).

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) انظر: «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة» (ص ١٤٥).

أنْ إثبـاتَ الجهَـةِ واجـبٌ شـرعَاً وعَقـلاً. إلـى آخرِ كلامِـهِ[1].

وروَى الدَّارميُّ بإسنادِهِ عَنِ ابنِ المبارَكِ قيلَ لهُ: كيفَ نَعْرِفُ ربَّنا؟ قالَ: بأنَّهُ فَوْقَ السَّماءِ السَّابعةِ، عَلَى العرشِ، بائنٌ مِن خَلقِهِ[2].

وقالَ الشَّيخُ أبو الحسَنِ الأشعَريُّ: إنَّ اللهَ مستوٍ عَلَى عرشِهِ، كما قالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وقالَ: ﴿لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [غافر: ٣٧] [كَذَّب موسى في قوله: إنَّ الله فوقَ السماواتِ][3] وقالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] لأنهُ مُستوٍ عَلَى العرشِ الذِي هُوَ فوقَ السَّماواتِ، وكلُّ ما عَلَا فهوَ سماءٌ، فالعَرشُ أعلا السَّماواتِ[4].

قالَ: ورأيتُ المسلِمينَ جَميعاً يَرْفعُونَ أيديَهُمْ نحوَ السَّماءِ إذا دعَوا؛ لأنَّ اللهَ عَلَى العَرْشِ، ولَوْلا أنَّ اللهَ عَلَى العرشِ لم يَرْفَعُوا أيديَهُمْ نحوَ العرشِ، كما لَا يُخفِضُونها إذا دعَوا إلى الأرْضِ[5]. وأطالَ الكلامَ عَلَى ذلِكَ في كتابِهِ «الإبانةُ» فراجِعْهُ.

وقالَ القاضِي أبو بكْرِ ابنُ الباقِلانيِّ وهوَ أفضَلُ المتكلِّمينَ الأشعريَّةِ: فإنْ قالَ قائلٌ: فهَلْ تقُولونَ: إنَّهُ تَعالى في كلِّ مكانٍ؟ قيلَ لهُ: معاذَ اللهِ؛ بلْ هوَ مُستوٍ عَلَى عرشِهِ كما أخبرَ [في كتابه، فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]] وقالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وساقَ الآياتِ المتقدِّمةَ، ثمَّ قالَ: ولو كانَ في كلِّ مكانٍ

---

(١) المصدر السابق (ص ١٤٧).

(٢) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٦٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٠٣).

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٤) انظر: «الإبانة» (٢/ ١٠٦).

(٥) انظر: «الإبانة» (٢/ ١٠٧).

لكانَ في بطْنِ الإنسَانِ والحشُوشِ، ولصَحَّ[1] أنْ يُرغَبَ إليهِ نحوَ الأرْضِ، وإلى خَلفِنا ويمينِنا وشِمالِنا، وهذا قَدْ أجمَعَ المسلِمونَ عَلَى خلافِهِ، وتخطِئَةِ قائلِهِ[2]. انتَهى.

واختارَ هذا المذهَبَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميةَ، وقالَ: ولكِنْ كثيرٌ منَ النَّاسِ قدْ صارَ مُنتَسِباً إلى بعضِ طوائفِ المتكلِّمِينَ متوهِّماً أنهُمْ حقَّقُوا في هذا البابِ ما لمْ يُحقِّقهُ غيرُهمْ، فلو أُتي بكُلِّ آيةٍ ما تبِعَها حتَّى يُؤتَى بشيءٍ مِن كلامِهِمْ، ثمَّ هم معَ هذا مخالِفُونَ لأسلافِهِمْ، غَيرُ مُتَّبِعِينَ لهُمْ.

قالَ: ومَن كانَ لا يقبَلُ الحقَّ إلا مِن طائفَةٍ مُعيَّنةٍ، ولا يتَّبعُ ما جاءَهُ منَ الحقِّ، فَفيهِ شَبهٌ منَ اليهودِ الذينَ قالَ اللهُ فيهِمْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] قالَ اللهُ لهُمْ: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١] بما أُنزِلَ عليكُمْ، فكذَلكَ حالُ مَن يتعصَّبُ لطائفَةٍ بلا بُرهانٍ منَ اللهِ. انتَهى[3].

واعلَمْ: أنَّ كثِيراً منَ النَّاسِ يَظنُّونَ أنَّ القائلَ بالجهَةِ هوَ منَ المُجسِّمةِ، لأنَّ مِن لَازِمِ الجهَةِ التَّجسِيمُ.

وهذا ظنٌّ فاسِدٌ، فإنَّهمْ لا يقُولونَ بذلِكَ، لأنَّ لازِمَ المذهَبِ ليسَ بلازمٍ عندَ المحقِّقينَ، فكَيفَ يجوزُ أنْ يُنسَبَ للإنسَانِ شيءٌ مِن لازمِ كلامِهِ، وهوَ يفرُّ منهُ، بلْ قالوا: نحْنُ أشدُّ النَّاسِ هَرباً مِن ذلِكَ وتَنْزِيهاً للبارِي تَعالى عَنِ الحدِّ الذِي يَحْصُرهُ، فلا يُحَدُّ بحَدٍّ يحصُرهُ، بلْ بحدٍّ يتَميَّزُ بهِ عظمةُ ذاتِهِ مِن مخلوقاتِهِ، هذا السَّمعُ والبصَرُ والقُدرةُ والعلمُ مِن لازمِ وجُودِها أنْ تكُونَ أعراضاً، ولذلِكَ نفَاها المُعتزلَةُ، ولكنَّ

---

(١) في (ج): «ويصح».

(٢) انظر: «التمهيد» (ص ٢٦٠)، وما بين معكوفتين منه. والحُشوش: مكان قضاء الحاجة.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٠).

هذا اللازِمَ ليسَ بلازِمٍ كما هوَ مقرَّرٌ معلُومٌ، فتأمَّلْ ولا تخُضْ معَ الخائِضِينَ.

ومنهُمْ مَنْ يتوهَّمُ أنهُ يَلْزَمُ عَلى ذلِكَ قِدَمُ الجهَةِ، ولا قدِيمَ إلا اللهُ، ويلزَمُ أنهُ يكُونَ مَظْرُوفاً في الجهَةِ، وهوَ مُحالٌ، وهذا كلُّهُ لعدَمِ فهمِ مذهَبِ القائِلِ بالجهَةِ، فإنَّ القائلَ بالجهَةِ يقولُ: إنَّ الجهاتِ تنقَطِعُ بانقِطاعِ العالمِ، وتنتَهِي بانتِهاءِ آخرِ جُزءٍ منَ الكَونِ، والإشارَةُ إلى فوقٍ تقَعُ عَلى أعْلَى جُزءٍ منَ الكونِ حَقيقَةً كما مرَّ.

قالوا: وممَّا يُحقِّقُ هذا، أنَّ الكَونَ الكُليَّ لا في جهَةٍ، لأنَّ الجهَةَ عِبارةٌ عَنِ المكانِ، والكونُ الكليُّ لا في مكانٍ، فلمَّا عُدمتِ الأماكِنُ مِن جوانبِهِ لمْ يُقَل: إنهُ يمِينٌ ولا يسَارُ، ولا قُدَّامَ ولا وراءَ، ولا فَوقَ ولا تحْتَ.

وقالُوا: إنَّ ما عدا الكَونَ الكليَّ، وما خَلا الذاتَ القَديمَةَ ليسَ بشيءٍ، ولا يُشارُ إلَيهِ، ولا يُعرَفُ بخلاءٍ ولا مَلاءٍ، وانفرَدَ الكونُ الكليُّ بوصْفِ التَّحْتِ، لأنَّ اللهَ تَعالى وصَفَ نفسَهُ بالعلوِّ وتمدَّحَ بهِ.

وقالُوا: إنَّهُ سُبحانَهُ أَوْجَدَ الأكوانَ في محلٍّ وحيِّزٍ، وهوَ سُبحانَهُ في قِدَمِهِ مُنزَّهٌ عَنِ المحلِّ والحيِّزِ، فيستَحيلُ شَرعاً وعَقلاً عِندَ حُدوثِ العالمِ أنْ يحلَّ فيهِ، أو يختلِطَ بهِ، لأنَّ القديمَ لا يحِلُّ في الحادِثِ، وليسَ هوَ محلّاً للحوادِثِ، فلزِمَ أنْ يكُونَ بائناً عنهُ، وإذا كانَ بائناً عنهُ فيستَحِيلُ أنْ يكُونَ العالمُ في جهَةِ الفَوقِ، والربُّ في جهَةِ التَّحْتِ، بلْ هوَ فوقَهُ بالفوقيَّةِ اللائقَةِ بهِ، التي لا تكيُّفُ ولا تمثُّلُ، بلْ تُعلَمُ مِن حيثُ الجملةُ والثُّبوتُ، لا مِن حيثُ التَّمثيلُ والتكييفُ، فيوصَفُ الربُّ بالفَوقيَّةِ كما يَليقُ بجلالِهِ وعظمَتِهِ، ولا يُفْهَمُ مِنها ما يُفهَمُ مِن صِفاتِ المخلُوقينَ[1].

وقالُوا: إنَّ الدَّليلَ القاطِعَ دلَّ عَلَى وجودِ البارِئِ وثُبوتِهِ ذاتاً بحقِيقَةِ الإثْباتِ،

---

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء» (ص ٦٨) وما بعدها.

وأنهُ لا يصلُحُ أنْ يُماسَّ المخلُوقينَ أو تُماسَّهُ المخلُوقاتُ، حتَّى إنَّ الخصْمَ يُسلِّمُ أنهُ تَعَالى لا يُماسُّ الخَلقَ.

قالُوا: ومَن عَنَى هذا المعنَى الفاسِدَ فهوَ مُبتدِعٌ ضالٌّ، تجِبُ استِتابتُهُ، فإذا قامَتْ عليهِ الحُجَّةُ البلاغيَّةُ، فلمْ يرجِعْ ضُرِبتْ عُنقُهُ، بلْ ولا يُماسُّونَهُ، وإنَّه مُتميِّزٌ بذاتِهِ، مُنفرِدٌ مُباينٌ لخلقِهِ مُتنزِّهٌ عَنِ المُماسَّةِ والامتِزاجِ.

قالَ ابنُ تيميةَ: ومَن توهَّمَ أنَّ كونَ اللهِ في السَّماءِ بمَعْنى أنَّ السَّماءَ تُحيطُ بهِ وتحويهِ، أو أنهُ محتاجٌ إلى مخلُوقاتِهِ، أو أنهُ محصُورٌ فيها، فهوَ مُبطِلٌ كاذِبٌ إنْ نقلَهُ عَنْ غيرِهِ، وضالٌّ إنِ اعتقدَهُ في ربِّهِ، فإنَّهُ لمْ يقُلْ بهِ أحدٌ منَ المسلِمينَ، بلْ لو سُئِلَ العوامُ: هَلْ تَفْهَمُونَ مِن قولِ اللهِ ورسُولِهِ: «إنَّ اللهَ في السَّماءِ»: [أنَّ السَّماءَ تحويهِ؛ لبادَرَ كلُّ أحدٍ مِنهُمْ بقَولِهِ: هذا شيءٌ لعلَّهُ لمْ يخطُرْ ببالِنا، بلْ عندَ المسلِمينَ أنَّ مَعنى كونِ «اللهِ في السَّماءِ»][1] وكَونِهِ «عَلَى العرْشِ» واحداً، بمَعْنى أنهُ تَعَالى في العلُوِّ لا في السُّفلِ، ولا يُتوهَّمُ أنَّ خَلْقاً يحصُرهُ ويَحْوِيهِ، تَعَالى عَن ذلِكَ[2].

قالُوا: والقولُ الحقُّ أنَّ البارِئَ تَعَالى يحيطُ بذاتِهِ عِلماً، وأنهُ لا يَجْهَلُ نَفْسَهُ، بلْ يعلَمُها عِلماً حقّاً، يُثبِتُ انفِصَالها، ويُميِّزُها عما سِواها، وأنها قائمَةٌ بذاتِها، مُستغنِيةٌ بقُدرتِها عمَّا تقُومُ بهِ، ويُقِلُّها ويحمِلُها، وما يحيطُ بهِ علمُهُ تَعَالى مِن غاياتِ ذاتِهِ، فإنهُ محدُودٌ بعلْمِهِ، معلُومٌ عندَ نفسِهِ، لا إلهَ إلا هوَ، لا تُحِيطُ بهِ العُقولُ، ولا تُدركُهُ الأوهامُ، استَوى عَلَى العرشِ كما ذكَرَ، لا كما يَخطُرُ للبشَرِ.

قالُوا: فإذا أيقَنَ العبدُ أنَّ اللهَ فوقَ عَرشِهِ ـ كما ورَدَتْ بهِ النُّصُوصُ ـ بلا حَصْرٍ

---

(١) ما بين معكوفتين سقط من (ج).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ١٠٦).

ولا كيفيَّةٍ، وأنهُ الآنَ في صِفاتِهِ كما كانَ في قِدَمِهِ، صارَ لقلبِهِ قِبلةً في صلاتِهِ وتَوجُّهِهِ ودُعائِهِ، ومَن لا يعرِفُ ربَّهُ أنهُ فوقَ سماواتِهِ عَلَى عرشِهِ، فإنهُ يبْقَى حَائراً لا يعرِفُ وِجْهَةَ مَعبُودِهِ، لكِنْ ربما عَرفَهُ بسَمْعِهِ وبصَرهِ وقِدَمِهِ، ونحوِ ذلكَ، لكنَّها مَعرفةٌ ناقِصةٌ، بخلافِ مَن عرَفَ أنَّ إلهَهُ الذِي يعبُدهُ فوقَ الأشياءِ، وأنهُ معَ عُلوِّهِ قريبٌ مِن خلقِهِ، هوَ معهُمْ بعلمِهِ وسمعِهِ وبصرِهِ وإحاطَتِهِ وقُدرتِهِ(١).

هذا البدرُ وهوَ مِن أصغَرِ مخلُوقاتِهِ في السَّماءِ، وهوَ معَ كلِّ أحدٍ أينمَا كانَ، فإذا كانَ هذا البدْرُ، فكيفَ بالربِّ سُبحانَهُ.

فمَتى شعَرَ قلبُ العبدِ بذلِكَ في صَلاتِهِ ودُعائِهِ وتوجُّهِهِ أشرَقَ قلبهُ واستنارَ، وانشرَحَ لذلِكَ صدرُهُ وقَوِيَ إيمانُهُ، بخِلافِ مَن لا يعرِفُ وجهَةَ مَعبودِهِ، فإنَّهُ لا يزالُ حائراً مُظلِمَ القلبِ، والعياذُ باللهِ تَعالى، قالُوا: وهذا مُشاهدٌ محسُوسٌ، ولا يُنبئكَ مِثلُ خَبيرٍ(٢).

واحتجَّ القائلُ بالمعيَّةِ، وأنَّهُ تَعالى معَ كلِّ أحدٍ بذاتِهِ بقَولِهِ تَعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقولِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قولِهِ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] وقولِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] وقولِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] ولا تبصَرُ إلا الذَّواتُ، فلو أرادَ معيَّةَ العلمِ كما يقُولُ المخالِفُ لقالَ: ولكنْ لا تَشْعُرونَ، وقولُهُ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقولِهِ عَليهِ السَّلامُ كما في «الصحيحينِ»: «اللهُ أقرَبُ إلى أحدِكمْ مِن عُنُقِ راحلَتِهِ»(٣).

---

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء والفوقية» (ص٨٠).

(٢) انظر: رسالة في إثبات الاستواء والفوقية (ص ٨١).

(٣) أخرجه أحمد (١٩٥٩٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٠) من حديث أبي موسى بهذا اللفظ. وإسناده صحيح.
=

ثمَّ انقسَمَ أهلُ هذا القَوْلِ إلى قسمَينِ:

قسمٌ يقُولونَ: إنهُ تَعَالى حالٌّ بذاتِهِ المقدَّسةِ في كلِّ شيءٍ.

قالَ ابنُ تيميَّةَ: وهذا القَولُ يحكِيهِ أهلُ السُّنَّةِ والسَّلَفُ عَنْ قُدماءِ الجَهْمِيَّةِ، وكانُوا يكفِّرونَهُمْ بذلِكَ(١).

وقسْمٌ يقُولونَ: إنهُ تَعَالى معَ كلِّ أحدٍ بذاتِهِ، ومعَ كلِّ شيءٍ، لكِنْ معيَّةً تليقُ بهِ.

وهذا المذهَبُ هوَ قولُ كثيرٍ مِن مُتأخِّري الصُّوفيةِ.

واحتَجُّوا بأنهُ تَعَالى فوقَ عَرْشِهِ إلى ما لا نهايةَ لهُ، وما دونَ العرْشِ، ومعَ كلِّ شيءٍ، مَعيةً تليقُ بهِ، فكَما أنهُ ليسَ كمِثلهِ شيءٌ في ذاتِهِ، ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في صفاتِهِ، فليسَ معيَّتهُ وقُربهُ كمعيَّةِ أحدٍ مِنا وقُربِهِ.

قالوا: فلَسْنا مُعطِّلينَ، لأنَّ تَعْظِيمَنا أبلَغُ مِن تَعْظِيمِهِمْ، والتَّعطِيلُ إنما يكُونُ معَ مَن خَلا توحيدُهُ عنِ التَّعظِيمِ، ومَن قالَ: إنَّ اللهَ تَعَالى عِندَ كلِّ الجِهاتِ، وإنْ لَمْ يكُنْ فِيها، ومَعَ كلِّ شيءٍ، وإنْ لَمْ يكُنْ في شَيءٍ، لا بالحُلولِ ولا بالمجاورَةِ، ودليلُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] فلا تعطيلَ معهُ ولا تجسِيمَ.

ونُقِلَ هَذا الذِي قرَّرتُهُ عَنْ سيدِي الشَّيخِ أبي السُّعودِ الجارِحيِّ المدْفونِ بمصْرَ(٢)، وقالَ عَن هذا: فهذا مذهَبُ السَّلفِ الصالحِ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ

= وأخرجه البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى، وفيه: «إنكم تدعون سميعاً قريباً وهو معكم». وليس فيه ما ذكره المصنف.

وأشار البيهقي إلى اختلاف ألفاظ الحديث ثم قال: وكأنه قالهما جميعًا.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٦٦).

(٢) هو محمد أبو السعود (دغيم) الجارحي، القاهري، الشيخ الفقيه الصوفي، المتوفى سنة (٩٣٣هـ) وقال الغزي في «الكواكب السائرة» (١/ ٤٩): كانت وفاته (٩٢٩هـ). وانظر: «إيضاح المكنون» (٣/ ٤٠١).

وتابعِيهِمْ، وهوَ الحقُّ الذِي اختارَهُ الصُّوفيَّةُ الكِرامُ وفقُهاءُ الإسْلامِ، انتَهى.

ورأيتُ بعضَ أكابرِ مشَايخِهِمْ صرَّحَ في تصنِيفٍ لهُ: أنهُ لا تخلُو ذرَّةٌ منْ ذرَّاتِ العالمِ مِن ذاتِ البارِئِ تقدَّسَ وتَعَالى.

قلتُ: وهذا شيءٌ يَنْفِرُ منهُ الطَّبعُ والشَّرعُ، ولكِنْ لعلَّ تقريبَهُ للعقلِ: أنَّ البارِئَ سُبحانَهُ كانَ موجُوداً قبلَ وجُودِ عالمِ الكَونِ، وهَذا المِقْدارُ الذِي وُجِدَ العالمُ فيهِ كانَ غيرَ خالٍ مِن وجُودِ ذاتِ البارِئِ، فلمَّا حدَثَ العالمُ استمرَّتِ الذاتُ المقدسةُ عَلَى حالها، وهوَ الآنَ عَلى ما عَليهِ كانَ، فهِيَ معَ العالمِ بأسرِهِ بذاتِها، وهيَ أيضاً بعدَ وجُودِ العالمِ كما كانَتْ بلا حدٍّ ولا نهايةٍ، لكِنْ هُنا تتخبَّطُ العُقولُ في هذِهِ المعيَّةِ الذاتيةِ، وربَّما تَحْصُلَ لكثِيرينَ الزَّندَقةُ، ويتدرَّجُ مِنها إلى القولِ بالوحدَةِ المطلَقةِ، كما سيأتي الكلامُ عَلَى ذلِكَ.

وقالَ أهلُ التَّأويلِ مِن أهلِ الحقِّ وأصحَابِ المذاهِبِ منَ الفقَهاءِ والمفسِّرينَ:

إنَّ الآياتِ المُشْعِرَةَ بالمَعيَّةِ الذاتيَّةِ مَصرُوفةٌ عَنْ ظَواهِرِها إلى المَعيَّةِ بالعلْمِ، بلْ معيَّةُ العلمِ هيَ الظَّاهرةُ مِنها، فإنَّ سِياقَ الآياتِ الشَّريفةِ يدُلُّ عَلى ذلِكَ.

وقالَ الإمامُ ابنُ عبدِ البرِّ: أجمَعَ عُلماءُ الصَّحابةِ والتَّابعينَ الذينَ حمِلَ عنهُمُ التَّأويلُ، قالُوا في تأويلِ قولِهِ تَعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] هوَ عَلَى العرْشِ، وعلمُهُ في كلِّ مكانٍ وما خالفَهُمْ في ذلِكَ مَن يُحتَجُّ بقولِهِ. انتهى[1].

فقولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]

---

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٣٨ـ١٣٩).

قالَ المُفسِّرونَ جميعاً: هوَ كِنايةٌ عنِ العلمِ بهِ وبأحوالِهِ، أي: ونحْنُ أعلَمُ بحالِهِ ممَّنْ كانَ أقرَبَ إليهِ مِن حبلِ الوريدِ، فهوَ تجوُّزٌ بقُرْبِ الذَّاتِ لقُرْبِ العِلمِ، لأنَّهُ مُوجبُهُ بحيْثُ لا يخفَى عَليهِ شيءٌ مِن خفيَّاتهِ، فكأنَّ ذاتَهُ قريبةٌ منهُ(١).

قالَ الإمامُ أبو حيَّانَ: كما يُقالُ: إنَّهُ تَعالى في كلِّ مكانٍ، أي: بعِلمِهِ، وهوَ تَعالى منزَّهٌ عَنِ الأمكِنةِ. انتهى(٢).

والذِي يدُلُّ علَى أنَّ المرادَ بالقُربِ هوَ القُربُ بالعِلمِ سِياقُ الآيةِ؛ فإنَّهُ سُبحانَهُ قالَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ ثمَّ قالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ أي: بالعِلمِ المفهُومِ مِن ﴿وَنَعْلَمُ﴾، و﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ مَثَلٌ في فَرَطِ القُربِ، كقَولِ العرَبِ: هوَ منِّي مَقعدُ القابلَةِ، ومَعقِدُ الإزارِ. و«الحبلُ»: العِرْق، فشبَّهَ بواحِدِ الحِبالِ، والوريدَانِ: عِرقانِ مُكْتنِفانِ لصفْحَتي العنُقِ(٣).

وكذا قولُهُ تَعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] أي: بعلمِهِ لا بذاتِهِ(٤)، بدليلِ سِياقِ الآيةِ، وهيَ قَولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] أي: بعلمِهِ المفهُومِ مِن ﴿يَعْلَمُ﴾.

وكذا قولُهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧] أي: بعلمِهِ(٥)؛ فإنَّ الآيةَ

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٨/ ١٣٤)، و(٥/ ٢٦٢)، و«تفسير الكشاف» (٤/ ٣٨٣) و«البحر المحيط» (٩/ ٥٣٣).

(٢) «البحر المحيط» لأبي حيان (٩/ ٥٣٣).

(٣) انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٨٣ـ٣٨٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٥٣٣).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٠/ ١٠١).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٢٩/ ٤٩٠).

مُصدَّرةٌ بالعلمِ، وهيَ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ الآيةَ [المجادلة: ٧].

والحاصِلُ: أنَّ الآياتِ المشعِرةَ بالمَعيَّةِ الذَّاتيةِ، إنما هيَ صَريحةٌ في المعيَّةِ بالعِلمِ، وأنَّ المرادَ مِنها إنَّما هوَ الإشارَةُ إلى إحاطَةِ عِلمِهِ بجمِيعِ المخلوقاتِ.

وكذا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨]؛ أي: قريبٌ منهُمْ، فهُوَ تمثِيلٌ لكَمالِ عِلمِهِ بأفعَالِ العِبادِ وأقوالِهِمْ، واطِّلاعِهِ عَلَى أحوالِهِمْ بمنزِلةِ مَن قَرُبَ مكانُهُ مِنهُمْ[1].

ويُوضِّحهُ ما قيلَ: لو اجتمَعَ قومٌ بمحَلٍّ وناظِرٌ ينظُرُ إليهِمْ منَ العلوِّ، فقالَ لهُمْ: إنِّي لمْ أزَلْ معكُمْ أراكُمْ، وأعلَمُ مناجاتكُمْ؛ لكانَ صادِقاً، ولله المثلُ الأعْلَى عَن شبَهِ الخلْقِ، فإنْ أبَوْا إلا ظاهِرَ التِّلاوةِ وقالُوا: هذا منكُمْ دعْوَى، خَرجُوا عَنْ قولِهِمْ في ظاهِرِ التِّلاوةِ؛ لأنَّ مَن هوَ معَ الاثنَينِ أو أكثرُ، هوَ معهُمْ لا فيهِمْ، وما قَرُبَ منَ الشَّيءِ ليسَ هُوَ في الشَّيءِ.

وقالَ ابنُ تيميَّةَ رحمَهُ اللهُ تَعالى: إنَّ الكِتابَ والسُّنَّةَ يحصُلُ مِنهُما كمالُ الهُدَى والنُّورِ لمَنْ تدبَّرَهُما، وقصَدَ اتِّباعَ الحقِّ، وأعرَضَ عَنْ تحريفِ الكلِمِ، مثلَ أنْ يقُولَ القائلُ: ما في الكِتابِ والسنَّةِ منْ أنَّ اللهَ فوْقَ العرشِ يخالفُهُ قولُهُ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقولُهُ عليهِ السَّلامُ: «إذا قامَ أحدُكمْ إلى الصَّلاةِ فإنَّ اللهَ قِبَلَ وجهِهِ»[2] ونحوُ ذلِكَ، ولا مخالَفةَ، وذلِكَ أنَّ اللهَ مَعنا حقِيقةً، وهوَ فوقَ العرْشِ، وهوَ ظاهِرُ قولِهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ إلى أنْ قالَ: ﴿وَهُوَ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٢٠٥).

(٢) أخرجه أحمد (٤٨٤١)، والبخاري (٤٠٦) ومسلم (٥٤٧) من حديث ابن عمر.

﴿مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، وقولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ: «والعرْشُ فوقَ ذلكَ، واللهُ فوقَ العرْشِ، وهو يعلَمُ ما أنتُمْ عَليهِ»(١).

وذلِكَ أنَّ كلمَةَ (معَ) في اللُّغةِ التي خُوطِبنا بها إذا أُطلقَتْ فلَيسَ ظاهِرُها في اللُّغةِ إلا المُقارَنةَ المطلقَةَ مِن غيرِ وجُوبِ مماسَّةٍ، فإذا قُيِّدَتْ بمَعْنى منَ المعَاني دلَّتْ عَلَى المقارَنَةِ في ذلِكَ المعْنَى، فإنَّهُ يُقالُ: ما زِلْنا نسِيرُ والقمَرُ والنَّجْمُ مَعنا، وإنْ كانَ فوقَ رأسِكَ، فاللهُ معَ خلقِهِ حقيقَةً، وهوَ فوقَ عرشِهِ.

ثمَّ هذِهِ المَعيَّةُ تختلِفُ أحكامُها بحسَبِ المَوارِدِ، فلمَّا قالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ دلَّ ظاهِرُ الخِطابِ عَلَى أنَّ حكمَ هذِهِ المعيَّةِ ومُقتضَاهَا أنَّهُ مُطلعٌ عليكُمْ، عالمٌ بكُمْ، وهذا مَعْنى قولِ السَّلفِ: إنَّهُ معكُمْ بعلمِهِ، ولما قالَ عَليهِ السَّلامُ في الغارِ لصاحبِهِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] كانَ هذا أيضاً حقَّاً عَلَى ظاهِرِهِ، ودَلَّتِ الحالُ عَلَى النصرِ والتَّأييدِ (معَ المعيَّةِ العلمُ)، ومثلُهُ قولُهُ لموسَى وهارُونَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]. وأطالَ ابنُ تيميَّةَ الكلامَ في تقريرِ ذلِكَ(٢).

وأمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] فالمرادُ بِهِ قُرْبُ أعوانِ ملَكِ الموْتِ مِنَ المُحْتَضِرِ، بدَليلِ سياقِ الآيةِ، وهوَ قولُهُ تَعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ (٨٣) وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٤] ونحنُ أي: ملائكَتُنا، وعبَّرَ بِهِمْ عنهُ سُبحانَهُ، لأنهُمْ رسُلهُ ومَأمُورُوهُ، أو المرادُ: ونحْنُ أقرَبُ إليهِ، أي: بالعلْمِ.

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٢ ـ ١٠٤).

فإنْ قيلَ: لو كانَ المرادُ بِهِ العلْمَ لما صحَّ أنْ يقُولَ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ لأنَّ العلْمَ لا يُبْصَرُ، بلْ كانَ يقُولُ: ولكِنْ لا تَشْعُرونَ.

فجوابُـهُ أنَّ: «تُبصِـرونَ» يُطْلَـقُ عَلَـى البصَـرِ بالعَيـنِ، ويطلَـقُ عَلَـى الشُّـعورِ والعلْـمِ بالغَيـبِ؛ كمـا قالَهُ أهـلُ اللُّغـةِ؛ لأنَّهُ يقـالُ: بصَرتُهُ بعَيْنـي، وبصَرتُـهُ بقَلْبي، فارتفَعَ الإشْـكالُ.

ومِنَ العجَبِ أنِّي اجتَمعْتُ بأكابِرِ مُحقِّقي بعضِ المتصوِّفةِ[1] فحصَلَتِ المُذاكرَةُ، فطَعَنَ في الفُقهاءِ والمُتكلِّمِينَ والأشاعرَةِ وقالَ: إنهُمْ يُحرِّفونَ مَعاني كلامِ اللهِ تَعالى، ويُخرجُونَ كلامَ اللهِ عَنْ مُرادِ اللهِ بحسْبِ عقُولِهِمْ، فقلْتُ لهُ: وكيفَ تقرَأُ قولَهُ تَعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قولِهِ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] فقالَ: هيَ معيَّةُ ذاتٍ لا معيَّةُ عِلمٍ كما يقُولُونَ، ويدُلُّ لذلِكَ قولُهُ تَعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] فلو كانَتْ معيَّةَ علْمٍ لما صحَّ أنْ يقُولَ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ لأنَّ العلْمَ لا يُبْصَرُ، وإنَّما تُبْصَرُ الذَّواتِ. فتَعجَّبْتُ مِن مَقالتِهِ وتَصْميمِهِ عَلَيها، وغَفلتِهِ عَنْ كلامِ الأئمَّةِ المحقِّقينَ منَ الفُقهاءِ والمفسِّرينَ، فنَسْأَلُ اللهَ تَعالى العافيَةَ والسَّلامةَ في الدِّينِ.

قـالَ الشَّـيخُ الإمَـامُ العَيْنـيُّ الحَنفِيُّ فـي أثنـاءِ تَرْجمَتِهِ للشَّـيخِ تَقيِّ الديـنِ ابنِ تَيْميَّـةَ ومدحِـهِ إيَّـاهُ وتَنْزيهِـهِ عمَّا يَنْسِـبُهُ لهُ بعـضُ الجُهَّالِ: وهـذا الإمَامُ مـعَ جلالَةِ قَـدْرِهِ فـي العُلـومِ، نُقلَـتْ عنـهُ عَلَى لسـانِ جـمٍّ غفيرٍ مِـنَ النَّـاسِ كرامَـاتٌ ظهرَتْ منـهُ بـلا التِبـاسٍ، وأجوِبـةٌ قاطعَـةٌ عنـدَ السُّـؤَّالِ مـنَ المعضِـلاتِ، مِن غيـرِ توقُّفٍ بحالَـةٍ مِـنَ الحالاتِ.

---

(١) في (ج): «الصوفية».

ومِن جُملةِ ما سُئلَ عنهُ وهوَ عَلَى كُرسيِّهِ يعِظُ الناسَ والمجلِسُ غاصٌّ بأهلِهِ في رجلٍ يقُولُ: ليسَ إلا اللهُ، ويقولُ: اللهُ في كلِّ مكانٍ، هلْ هوَ كُفْرٌ أو إيمانٌ؟

فأجابَ عَلَى الفورِ: مَن قالَ: إنَّ اللهَ تَعَالى بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ فهوَ مخالفٌ للكتابِ، والسنَّةِ، وإجماعِ المسلِمينَ، بلْ هوَ مخالِفٌ للمِلَلِ الثَّلاثِ، بلِ الخالِقُ سبحانَهُ وتَعَالى بائنٌ مِنَ المخلُوقاتِ، ليسَ في مخلوقاتِهِ شيءٌ مِنْ ذاتِهِ، ولا في ذاتِهِ شيءٌ مِن مخلُوقاتِهِ، بلْ هوَ الغَنيُّ عَنها والبائنُ بنفسِهِ مِنْها، وقدِ اتَّفقَ الأئمَّةُ منَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ، والأئمَّةُ الأربعَةُ، وسائرُ أئمَّةِ الدِّينِ أنَّ قولَهُ تَعَالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] ليسَ معناهُ أنَّهُ مختلِطٌ بالمخلُوقاتِ وحالٌّ فيها، ولا أنَّهُ بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ، بلْ هوَ سُبحانَهُ وتَعَالى معَ كلِّ شيءٍ بعِلمِهِ وقُدرتِهِ ونحوِ ذلِكَ.

فاللهُ سُبحانَهُ معَ العَبدِ أينمَا كانَ يسمَعُ كلامَهُ، ويرَى أفعالَهُ، ويعلَمُ سرَّهُ ونجواهُ، رقِيبٌ عليهِمْ مهيمِنٌ عليهِمْ، بلِ السَّماواتُ والأرْضُ وما بينَهُما كلُّ ذلِكَ مخلُوقٌ للهِ، ليسَ اللهُ بحالٍّ في شيءٍ مِنهُ سُبحانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] لا في ذاتِهِ، ولا في صِفاتِهِ، ولا أفعالِهِ، بلْ يوصَفُ اللهِ بما وَصَفَ بهِ نفسَهُ، وبما وصفَهُ بهِ رسُولُهُ، مِن غيرِ تكييفٍ ولا تَمْثِيلٍ، ومِن غيرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطِيلٍ، ولا تُمثَّلُ صفاتُهُ بصفَاتِ خَلْقِهِ، ومذهَبُ السَّلفِ إثباتٌ بلا تشبيهٍ، وتنزِيهٌ بلا تعطِيلٍ.

وقدْ سُئلَ الإمامُ مالكٌ رضِيَ اللهُ عنهُ عَنْ قولِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فقالَ: الاستواءُ معلُومٌ، والكَيْفُ مجهُولٌ، والإيمانُ بِهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعةٌ[١]. انتَهى ما حكَاهُ الشَّيخُ العينيُّ عنِ ابنِ تيميَّةَ رحمَهمَا اللهُ[٢].

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) انظر: «الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية» للمؤلف، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

ومِن هُنا تَعرِفُ مَعْنى قولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «للهُ أقرَبُ إلى أحدكُمْ مِن عنُقِ راحلَتِهِ»[1] أنَّ المرادَ بِهِ: قُرْبُ علْمٍ.

وأمَّا حدِيثُ البُخارِيِّ ومُسلمٍ: «إذا كانَ أحدُكُمْ يُصلِّي فلا يَبْصُقْ قِبلَ وجهِهِ، فإنَّ اللهَ قِبلَ وجهِهِ»[2].

فقالَ ابنُ عبدِ البرِّ: هوَ كلامٌ مُخرَّجٌ[3] عَلى التَّعظِيمِ لشأنِ القِبلَةِ.

وقالَ الخطَّابيُّ: مَعناهُ: أنَّ توجُّهَهُ إلى القِبلَةِ يُفْضي[4] بالقَصْدِ [منه] إلى ربِّهِ، فصَارَ في التَّقديرِ كأنَّ مقصُودَهُ بينَهُ وبينَ قِبلتِهِ[5].

ولا حجَّةَ فيهِ للقائلِينَ بأنَّهُ تَعالى في كلِّ مكانٍ؛ لأنَّ في الحدِيثِ أنَّهُ يبزُقُ تحتَ قدَمِهِ، أو هوَ عَلَى حَذْفِ مُضافٍ، أي: فإنَّ قِبلةَ اللهِ، أو: رحمَةَ اللهِ قِبَلَ وجهِهِ.

وقالَ بَعْضُهمْ[6]: الحديثُ حقٌّ عَلَى ظاهِرِهِ، فهُوَ سبحانَهُ فوقَ العرْشِ، وهوَ قِبَلَ وَجْهِ المصلِّي، بلْ هَذا الوَصْفُ يَثْبُتُ للمَخلُوقاتِ، فإنَّ الإنسَانَ لو ناجَى السَّماءَ لكانَتْ فوقَهُ، وكانَتْ أيضاً قِبَلَ وجهِهِ. وقدْ ضرَبَ عليهِ السَّلامُ المثَلَ بذلِكَ، وللهِ المثَلُ الأعْلَى، والمقصُودُ بالتَّمثيلِ إنما هوَ جَوازُ هذا وإمكانُهُ، لا تشبِيهُ الخالِقِ بالمخلُوقِ، فقدْ قالَ عَليهِ السَّلامُ: «ما منكُمْ مِن أحدٍ إلا سيرَى ربَّهُ مُخْلِياً بِهِ»، فقالَ لهُ أبو رَزِينٍ العُقَيليُّ: كيفَ يا رسُولَ الله! وهوَ واحدٌ ونحْنُ جمِيعٌ؟ فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ:

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) في (ج): «خرج».

(٤) في (ج): «مفض».

(٥) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (١/ ٣٨٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٦) قاله ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٧).

«سَأُنَبِّئُكَ مثلَ ذلِكَ في آلاءِ اللهِ، هذا القَمَرُ كلُّكمْ يَراهُ مُخْلِياً بهِ، وهوَ آيةٌ مِن آياتِ اللهِ، فاللهُ تَعَالى أكبرُ» أو كما قالَ النبيُّ ﷺ[1].

وأيضاً فالمؤمِنُونَ إذا رأوا ربَّهُمْ يومَ القِيامةِ وناجَوهُ، كلٌّ يراهُ فوقَهُ قِبَلَ وَجْهِهِ كما يرَى الشَّمسَ والقمرَ، ولذلِكَ قالَ عَليهِ السَّلامُ: «إنكُمْ سَتَرَونَ ربَّكمْ، كما ترونَ الشَّمسَ والقمرَ»[2] فشبَّهَ الرُّؤيةَ بالرُّؤيةِ، وإنْ لمْ يكُنِ المَرْئيُّ مُشَابهاً للمرْئيِّ، انتَهى[3]. واللهُ أعلَمُ.

واحتَجَّ القائلُ: بأنَّهُ تَعَالى لا داخِلَ العالمِ ولا خارِجَهُ، وأنَّهُ سُبحانَهُ لا متَّصِلاً بهِ ولا مُنفَصِلاً عنهُ، بأمورٍ عَقليَّةٍ، وهذا هو[4] مَذْهَبُ كثيرٍ مِن مُتأخِّري الأشاعِرةِ

---

(١) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١١٩٠)، وأحمد (١٦١٨٦)، وأبو داود (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨٠)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٧٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٥٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٤٣٨)، والآجري في «الشريعة» (٦٠٦)، والحاكم (٨٦٨٢) من حديث أبي رزين العقيلي. وقال: صحيح الإسناد. اهـ.

بل إسناده ضعيف لجهالة وكيع بن حُدس ـ ويقال: ابن عدس ـ، قال ابن القطان: مجهول الحال وقال الذهبي: لا يعرف. اهـ.

(٢) لم أقف على تخريجه بهذا اللفظ، وقد روي من حديث جرير بن عبد الله البجلي قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر...» أخرجه البخاري (٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣).

وروي من حديث أبي هريرة، قال: قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا؟ قال: «هل ترون الشمس في يوم لا غيم فيه، وترون القمر في ليلة لا غيم فيها؟» قلنا: نعم، قال: «فإنكم سترون ربكم» أخرجه النسائي (٧٧١٥).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٧).

(٤) «هو» زيادة من (ج).

ومَنْ وافقَهُمْ(١)، والعقلُ في مثلِ(٢) هذا بمجرَّدِهِ لا اعتبارَ بهِ ما لمْ يستَنِدْ إلى النَّقْلِ الصَّحيحِ.

واحتجُّوا مِنَ النَّقلِ بآياتٍ لا تَصْلُحُ لهُمْ، وإنما تَصْلُحُ للقائلِينَ بأنهُ معَ كلِّ أحدٍ بذاتِهِ، فمِنْ جُمْلَةِ ما احتَجُّوا بهِ قولُهُ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] وقولُهُ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] وقولُهُ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وقولُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ٦٦]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] والقُرْبُ بالعِلمِ لا بالإبصَارِ.

وأنْتَ قدْ عَرفْتَ مما مرَّ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ قاطبةً جعلُوا هذا قُرْبَ عِلمٍ، لا قُرْبَ ذاتٍ. وسيأتي الكَلامُ عَلَى قولِهِ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

وأمَّا قولُهُ: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فهوَ باتِّفاقِ المفسِّرينَ بمعْنَى: مَأْلُوهٍ، أي: معبودٌ، فإنَّهُ مَعبودٌ فيهما، وكذلِكَ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] فإنَّ الجارَ والمجرورَ متعلِّقٌ باللهِ لأنَّهُ بمعْنَى مألُوهٍ، أو متعلِّقٌ بما بعدَهُ، ولولا ذلِكَ للزِمَ عَليهِ الظَّرفيةُ، تَعالى اللهُ عَنها.

وعندِي معنىً آخرُ لمْ أرَ مَن قالَهُ، وهوَ أنْ يكُونَ عَلَى معْنَى هوَ المسمَّى فيهِما بهذا الاسْمِ، فهوَ كما أنَّهُ هوَ اللهُ في السَّماواتِ، هوَ اللهُ في الأرْضِ؛ كقَولِكَ: موسَى أخُو هارُونَ في جميعِ الدُّنيا، والكعْبةُ هيَ البيتُ الحرامُ في السَّماءِ والأرْضِ، وكقَولِهِمْ: فلانٌ أميرٌ في خُراسَانَ، وأميرٌ في بَلْخٍ و سَمرقَنْدَ وهوَ في موضِعٍ واحِدٍ، وهذا موجُودٌ في اللُّغةِ.

---

(١) انظر: «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (ص٣٧).

(٢) «مثل» زيادة من (ج).

قالَ ابنُ تيميةَ: ولمْ يقُلْ أحدٌ منَ السَّلفِ: إنَّهُ تَعالى في كلِّ مكانٍ، ولا إنَّهُ لا داخِلَ العالمِ ولا خارِجَهُ، ولا مُتَّصلاً بهِ ولا مُنفَصِلاً عنهُ، انتَهى(١).

واعلَمْ: أنَّهُ قدْ ثبتَ بلا ريبٍ خِلافاً للفلاسِفةِ: **أنَّ الذَّاتَ المُقدَّسةَ كانَتْ مَوجُودةً قَبْلَ حُدُوثِ العالمِ، قائمَةً بنفْسِها**، فلمَّا حدَثَ العالَمُ:

فإمَّا أنْ يكُونَ حدَثَ بائناً مِنها، مُنفَصِلاً عنها، وهذا مُسلَّمٌ عندَ كلِّ مُسْلمٍ، ولهذا حمَلَ المفسِّرونَ الآياتِ الدالَّةَ علَى المعيَّةِ والقُربِ علَى معيَّةِ العِلمِ وقُربِهِ.

وإمَّا أنْ يكُونَ حدَثَ مُماسَّاً لها، قائمَاً بها الوجُودُ بأسْرِهِ، كما يقُولُهُ بعضُ المتصوِّفةِ، أو قَرِيباً منها، كما يدُلُّ عَليهِ كلامُ كثيرٍ مِنَ الصُّوفيَّةِ.

وعَلى هذَينِ القَولَينِ يَصِحُّ حَمْلُ الآياتِ عَلى القُربِ بالذَّاتِ، والمَعيَّةِ بالذَّاتِ.

والأشاعِرةُ وافقُوا أهلَ السنَّةِ والمفسِّرينَ، فحمَلُوا الآياتِ المُشْعِرةَ بقُرْبِ أو معيَّةِ الذَّاتِ عَلَى أنَّ المرادَ بها العلْمُ، وهذا صحِيحٌ عَلَى قولِهِمْ باعتِبارِ أنهُ تَعالى لا داخِلَ العالمِ، وباعتِبارِ أنهُ لا خارِجَ العالمِ، فكانَ القِياسُ صِحَّةَ حَمْلِها أيضاً عَلَى القُرْبِ بالذَّاتِ، ومعيَّةِ الذَّاتِ، لكنَّهمْ لم يقُولوا بذلِكَ، ولمْ يرتكِبُوا في التَّفسِيرِ القولَ بذلِكَ أصْلاً، فَلْيُتَأمَّلْ.

واعلَمْ أيضاً: أنَّ الذِي ذهَبَ إليهِ جمهُورُ مُتأخِّري المتكلِّمينَ هوَ **تَنْزيهُ اللهِ تَعالى عَنِ الجهَةِ، فلَيسَ هوَ مخصوصاً بجهَةِ فَوْقٍ عندَهُمْ، ولا بجهَةٍ غَيرِها**؛ لأنَّهُ يلزَمُ مِن ذلِكَ عِندهُمْ أنهُ متَّى اختصَّ بجهَةٍ أنْ يكُونَ في مكَانٍ أو حيِّزٍ، وأنَّهُ غيرُ قدِيمٍ، أو أنهُ جسْمٌ، ومفهُومُهُ أنَّ مَن لَيسَ في جهَةٍ لا يكُونُ مُتحيِّزاً، وأنَّهُ هوَ القَديمُ المُسْتَغْني عَنْ مَحلٍّ يقُومُ بهِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٥).

وأُورِدَ عَلَى هذا: أنَّ الكَونَ الكُليَّ والدَّائرَ المحيْطَ بالعالمِ، فإنَّهُ لا في مكانٍ وهوَ حادِثٌ، وغيرُ مستغْنٍ بنفسِهِ وذاتِهِ، وإنِ استَغْنى عنِ المكَانِ، لأنَّهُ لو افتقَرَ إلى مكانٍ لافتقَرَ المكانُ الثَّاني إلى ثالثٍ ويتسلْسَلُ إلى ما لا نهايةَ لهُ، وهوَ محالٌ.

وأيضاً: فيلزَمُ القائلَ بنفيِ الجهَةِ عنهُ سُبحانَهُ أحدُ أمرَينِ لا محيْصَ عنهُما:

إمَّا أنْ يقُولَ: إنَّهُ سبحَانَهُ بعدَ انتهاءِ العالمِ محيْطٌ بهِ مِن سائرِ جوانبِهِ وجِهاتِهِ، وحِينئذٍ فهوَ تَعَالى لا في جِهةٍ، بلْ في جميعِ الجهاتِ، لكِنَّ هذا لا يُقالُ بهِ، ولا أعلَمُ أحداً قالَ بهِ.

وإمَّا أنْ يقُولَ: إنَّهُ سُبحانَهُ داخِلَ العالمِ، أو معَهُ سارِياً في جمِيعِهِ، كما يَقولُ بهِ بعضُ المتصوِّفةِ، حتَّى رأيتُ أكابرَ مشايخِهمْ قدْ صرَّحَ في تصنِيفٍ لهُ أنهُ لا تخلُو ذرَّةٌ مِن ذرَّاتِ العالمِ مِن ذاتِ البارِئ سُبحانَهُ.

وهذا لا يُقالُ بِهِ؛ لأنَّهُ إمَّا يُوهِمُ الحلولَ، أو هوَ لازِمُهُ، وأنَّهُ سُبحانَهُ مختلِطٌ بالمخلُوقاتِ، تَعَالى اللهُ عَنْ ذلِكَ، وهذا خِلافُ إجمَاعِ المسلِمِينَ، وقدْ وقَعَ في هذا كثيرٌ مِنَ المتصوِّفةِ، فجعَلُوا الوُجُودَ قائماً بالربِّ، محدُوداً بحدُودِهِ، مُتكلِّماً بحرُوفِهِ، ويجعَلُونَهُ سُبحانَهُ هوَ المتكلِّمَ عَلَى ألسنَتِهِمْ، كالجِنيِّ عَلَى لسانِ المَصْرُوعِ.

واعلَمْ أيضَاً: أنَّهُ قدْ تخبَّطَتْ في هذا المقامِ عُقولُ كثِيرٍ مِنْ ذَوِي الأفهامِ، وتفرَّقُوا في الأقوالِ، وهُمْ كقَولِ مَن قالَ:

الـنَّاسُ شَتَّـى وآراءٌ مُـفَـرَّقةٌ ... كُلٌّ يَرَى الحَقَّ فِيْمَا قالَ واعْتَقَدَا

ولقَدْ صرَّحَ كثيرٌ مِنَ المُتَصَوِّفةِ: **أنَّ البارِئَ سُبحانَهُ هوَ عَيْنُ ما ظهَرَ وما بطَنَ مِنَ الوجُودِ، وأنَّهُ تَعَالى هوَ العالَمُ بأسرِهِ.**

وقدْ شافَهَني بعضُ مشَايخِهُمُ المتعَمِّقينَ بذَلكَ؛ فقلتُ لهُ: ومِنْ أينَ دَليلُ

هَذا؟ فقالَ: مِن قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] فإذا كانَ هُوَ يقُولُ: هوَ الظَّاهرُ والباطِنُ؛ أتقُولُ أنتَ: لا؟! فعجِبْتُ مِن مَقالتِهِ، ومِن تحسِينِ الشَّيطانِ لعُقولِ هؤلاءِ الخُرافاتِ والمُحَالاتِ، فقَرأ في المجلِسِ قارِئُ عُشرَ قرآنٍ وهوَ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآيَةَ، فقلْتُ لهُ: أيها الشَّيخُ! هذِهِ الآيَةُ تَرُدُّ ما قُلتَ، حيثُ جعَلَ للهِ ما فيهِما، فهوَ سبحانَهُ غيرُهما لا عَيْنُهُما، فقالَ على الفَورِ: «اللهُ ما في السَّمواتِ وما في الأرْضِ» بفتحِ لامِ «لله» فعجِبْتُ مِن هذِهِ الفلسَفةِ والزَّندقَةِ والسَّفْسَطَةِ المحقَّقةِ، أعاذَنا اللهُ تَعالى مِنها، ومنَ الزَّيغِ والضَّلالِ.

وقدْ قالَ أهلُ الشَّريعةِ رضِيَ اللهُ عنهُمْ كما قرَّرهُ أئمَّتُنا في كتُبِ عقائدِهِمْ: إنَّ المرادَ بقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] أي: الظَّاهِرُ في المعرِفةِ؛ لأنَّ دلائلَ توحِيدِهِ، وبراهِينَ أُلوهيَّتهِ ورُبوبيَّتهِ جليَّةٌ للأفهامِ، وظاهرَةٌ عندَ ذوِي المعارِفِ، واضِحةُ الدَّليلِ عَنْ عارِضِ الشُّبهاتِ، فهوَ بذلِكَ الظَّاهرُ الذِي لا أَظْهَرَ منهُ، والباطِنُ أي: الباطِنُ في الاستِتارِ بذاتِهِ فلا عِلمَ يُحيْطُ بهِ، ولا مَعْرِفةَ تقِفُ عَلَى كُنْهِ مَعرفَتِهِ، ولا[1] فكرَ يصِلُ إلى جميعِ ما يستَحقُّهُ مِن صِفَاتِ الكمَالاتِ، ولا عَقْلَ يقِفُ عَلَى حقِيقَةِ الذَّاتِ، وتحقِيقِ الصِّفاتِ، فهوَ سُبحَانهُ الظَّاهرُ والباطِنُ بهذا الاعتِبارِ.

لا أنَّهُ تَعالى هوَ عينُ ما ظهَرَ وما بطَنَ كما يقولُهُ الملاحِدَةُ، ويقُولونَ: سبحانَ مَنْ هُوَ الكُلُّ ولا شيءَ سِواهُ، الواحِدُ في نفسِهِ، المتعدِّدُ بنَفسِهِ، ويَقولُونَ أيضاً:

ومَا أنْتَ غيرُ الكَوْنِ بَلْ أنتَ عَيْنُهُ ... ويَفْهَمُ هَذا السِّرَّ مَنْ هُوَ ذَائِقُ

تَعاليتَ يا اللهُ عَن ذلِكَ:

ومَا أنْتَ عَيْنُ الكَوْنِ بَلْ أنْتَ غَيرُهُ ... ويَفهَمُ هَذا القَوْلَ مَن هُوَ مُسْلِمُ

---

(١) في (ج): (فلا).

ويرتكِبونَ القولَ بالوحدَةِ المُطْلَقَةِ، ويُصرِّحونَ بذلِكَ، وتقرِيرُ مَذهبِهمْ عَلَى سَبيلِ الإحاطَةِ والتَّطويلِ يطُولُ.

وحاصلُهُ: أنَّ البارِئَ عندَهُمْ هوَ مجمُوعُ ما ظهَرَ وما بطَنَ، وأنهُ لا شيءَ خِلافُ ذلِكَ، هكذا مَوجودٌ في كتُبِهِمْ، ومَن شكَّ في ذلِكَ فليُراجْعها، وقدْ أشرْتُ إلى شيءٍ مِن ذلِكَ في كِتابي: «الأدلَّة الوَفيَّة بتَصْويبِ قولِ الفُقهاءِ والصُّوفيَّةِ»، وفي كتابي: «سُلوك الطَّريقَةِ في الجمْعِ بينَ كلامِ أهلِ الشَّريعَةِ والحقِيقَةِ».

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في أثناءِ كلامٍ طويلٍ: وهؤلاءِ القومُ الذينَ تكَلَّموا في هذا الأمرِ لَمْ يُعْرَفْ لهُمْ خبرٌ ولا سابقةٌ، إلا مِن حِينِ ظهَرتْ دَولةُ التَّتارِ، قالَ: وأمَّا الحلُولُ وهوَ أنَّ اللهَ تَعَالى بذاتِهِ حالٌّ في كلِّ شيءٍ، فهذا يَحْكِيهِ أهلُ السنَّةِ والسَّلَفُ عَن قُدَماءِ الجَهْمِيةِ، وكانُوا يُكفِّرونهُمْ بذلِكَ، وأطالَ الكلامَ عَلَى ذلِكَ ابنُ تَيميةَ رحمَهُ اللهُ تَعَالى(١).

***

نصيحةٌ

اعلَمْ وفَّقكَ اللهُ أنهُ ليسَ للمرءِ أسلَمُ في دِينهِ مِن تَرْكِ الخَوضِ في مِثلِ هذا، والإعْراضِ عَنِ الخَوضِ في علْمِ الكَلامِ المَذْمُومِ، واقتِفاءِ طَرِيقَةِ السلَفِ، فإنهُمْ لم يخُوضُوا في شيءٍ مِن هذا، ولَمْ يبحَثُوا عنهُ مُعتقِدينَ أنَّ لنا رباً موجوداً ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، أفلا يسَعُنا ما وسِعَهُمْ منَ السُّكوتِ والتَّسْليمِ؟ ومَن طلَبَ الوقُوفَ عَلى حقِيقةِ البارِئِ سُبحانَهُ فقَدْ طلَبَ المُحالَ.

قالَ الطُّوفيُّ: وقدِ اعترَفَ أكثرُ أئمَّةِ أهلِ الكَلامِ والفلسَفةِ مِنَ الأوَّلينَ والآخِرينَ:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٧١).

أنَّ الطَّرائقَ التي سلكُوها في أمورِ الرُّبوبيَّةِ بالأقيسَةِ التي ضَربُوها، لا تُفضِي بهِمْ إلى العِلْمِ واليقِينِ في الأُمورِ الإلهيَّةِ، مثلَ تكلُّمِهِمْ بالجِسمِ والعرَضِ في دلائلِهِمْ ومَسائلِهِمْ، ومَقالةُ أساطِينِ الفَلسفَةِ منَ الأوائلِ أنهُمْ قالُوا: العلمُ الإلهيُّ لا سَبيلَ فيهِ إلى اليقِينِ، وإنَّما يتكلَّمُ فيهِ بالأَوْلى والأَحْرى.

قالَ: ولهذا اتَّفقَ كلُّ مَن خَبرَ مَقالةَ هؤلاءِ المُتَفَلْسِفَةِ في العلمِ الإلهيِّ أنَّ غالبَهُ ظُنونٌ كاذبةٌ، وأقِيسةٌ فاسِدةٌ، وأنَّ الذِي فيهِ مِن العِلمِ والحقِّ قليلٌ. انتهى[(١)].

هذا والفلاسِفةُ همْ أربابُ النِّهايةِ في العُقولِ، لكِنَّ العُقولَ إذا لمْ تَستنِدْ إلى الشَّرعِ المنقُولِ وقعَتْ في الحَيرةِ والضَّلالاتِ، وطَرَأتْ عَلَيها الخَيالاتُ والاستبعَاداتُ لما جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، ولهذا كانَتِ الفلاسفَةُ يعتقِدُونَ أنَّ عندَهُمْ منَ العُلومِ والمعارِفِ ما يَسْتَغنُونَ بِهِ عَن علْمِ الأنبِياءِ عليهُمُ السَّلامُ.

قالَ أبو حيانَ: وكانوا إذا سمِعُوا بوحيِ اللهِ تَعالى دَفعُوه وصغَّرُوا علْمَ الأنبياءِ بالنِّسبةِ إلى عِلمِهِمْ.

قالَ: ولما سمِعَ بُقْراطُ[(٢)] الحكِيمُ بموسَى عَليهِ السَّلامُ قيلَ لهُ: لَوْ هاجرْتَ إليهِ؟ فقالَ: نحنُ قومٌ مهدِيُّونَ، فلا حاجَةَ بنا[(٣)] إلى مَن يَهْدِينا.

قلتُ: وهذِهِ الخَصلةُ بعَيْنِها مَوجُودةٌ في المتصوِّفةِ المتفَلسِفةِ؛ فإنهُمْ يحتَقِرونَ عِلمَ الفقهاءِ بالنسبَةِ لعلْمِهِمْ، ويزعُمونَ أنهُمْ محجُوبونَ، وأنهُمْ همُ الواصِلونَ، نعَمْ ولكِنْ إلى سَقَرٍ، اتَّخذُوا الكلامَ عَلَى الذَّاتِ والصِّفاتِ دَيْدَناً لَهُمْ، فإذا دخَلَ إلى

---

(١) انظر: «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٧٩).

(٢) كذا في الأصل و(ج)، والذي في «البحر المحيط» لأبي حيان (٩/ ٢٧٦) ـ وقد نقله عن الرازي في «تفسيره» (٢٧/ ٥٣٥) ـ: سقراط.

(٣) في (ج): «لنا».

مجلِسهِمْ العامِيُّ وهوَ لا يُحسِنُ الوضُوءَ كلَّموهُ بدقائقِ الجُنيدِ وإشَاراتِ الشِّبليِّ.

قالَ ابنُ الجوزِيِّ: وترَى الحائكَ والسُّوقيَّ الذِي لا يَعْرِفُ فرائضَ الصَّلاةِ، يُمزِّقُ أثوابَهُ دَعوى لمحبَّةِ اللهِ، وأصلَحُهمْ حالاً يتخَايلُ بوَهْمِهِ شَخصاً هوَ الخالِقُ، فيُبْكِيهِ شَوقُهُ إليهِ لما يسمَعُ مِن عَظمتِهِ ورحمَتهِ وجمَالهِ، وليسَ ما يتخَايلُونَهُ الإلهَ المعبُودَ، فإنَّهُ تَعَالى لا يقَعُ في خيالٍ[1]، وربَّما خايَلَتْ لهُ الماخُوليا[2] أشبَاحاً يظنُّهمْ الملائكَةَ.

وبالجُملةِ: فالحقُّ هوَ اتِّباعُ ما كانَ عليهِ السلَفُ قَولاً وفِعلاً واعتِقاداً، وما سِواهُ فهوَ اتِّباعُ هوىً.

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ رحمَهُ اللهُ: ما قالَهُ اللهُ سبحانَهُ ورسُولُهُ ﷺ، والسَّابقُونَ الأوَّلونَ مِنَ المهاجِرينَ والأنصَارِ، والذِينَ اتَّبعُوهُمْ بإحسَانٍ، وما قالَهُ أئمَّةُ الهُدى بعدَ هؤلاءِ الذينَ أجمَعَ المسلِمونَ عَلى هِدايتِهمْ ودِرايتِهمْ هوَ الواجِبُ عَلَى جميعِ الخلْقِ في هذا البابِ، وفي غَيرِهِ[3]. وأطالَ الكلامَ في ذلِكَ، وذمَّ المُتَفَلْسِفينَ والمتكلِّمِينَ.

وقالَ: ثمَّ هؤلاءِ المُتكلِّمونَ المخالِفُونَ للسَّلَفِ إذا حُقِّقَ عَليهِمُ الأمرُ، لمْ يُوْجَدْ عِندهُمْ مِن حقِيقَةِ العلمِ باللهِ وخالِصِ مَعرفتِهِ خَبرٌ، ولمْ يَقِفُوا مِن ذلِكَ عَلَى عينٍ ولا أثرٍ[4].

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص١١٥).

(٢) الماخوليا، ويقال: الماليخوليا، ويقال: مالنخوليا، معرَّب، وهو فساد وتشويش في الفكر، وقيل: ضرب من الجنون، بأن يحدث بالإنسان أفكار رديئة. انظر: «فقه اللغة» للثعالبي (ص ١٠٢).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥ ـ ٦).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١).

وعَنِ الجُنيدِ قدَّسَ اللهُ سرَّهُ، قالَ: أقلُّ ما في الكَلامِ سُقوطُ هَيبةِ الربِّ مِنَ القلبِ، والقلْبُ إذا عَرِيَ منَ الهَيبةِ مِن اللهِ عرِيَ منَ الإيمانِ(١).

وقالَ بعدَ كلامٍ طَويلٍ: ثمَّ القولُ الشَّاملُ في جميعِ هذا البابِ: أَنْ يُوصَفَ اللهُ بما وصَفَ بهِ نفسَهُ، أو وصفَهُ بِهِ رسُولُهُ، وبما وصفَهُ السَّابقُونَ الأوَّلونَ، لا نتجاوزُ القرآنَ والحديثَ، ومذهَبُ السَّلفِ: أَنهُمْ يصِفونَ اللهَ بما وصَفَ بهِ نفسَهُ، وبما وصفَهُ بِهِ رسُولهُ مِن غيرِ تحرِيفٍ ولا تَعْطِيلٍ، ومِن غَيرِ تَكييفٍ ولا تَمْثِيلٍ(٢).

قالَ: وهذا هوَ قولُ الذِينَ وافَقُوا سنَّةَ النبيِّ ﷺ ظاهِراً وباطِناً، لكِنْ لا بدَّ للمُنحَرفينَ عَنْ سنَّتِهِ أنْ يعتقِدوا فيهِمْ نَقصاً يذمُّونهُمْ بهِ، ويسمُّونهُمْ بأسماءٍ مَكذُوبةٍ كقَولِ القَدَريِّ: منِ اعتقَدَ أنَّ اللهَ أرادَ الكائناتِ، وخلَقَ أفعالَ العِبادِ، فقَدْ سَلبَ [من] العبادِ الاختِيارَ والقُدرَةَ، وجعلهُمْ مَجْبُورِينَ كالجمَاداتِ التي لا إرادَةَ لها، ولا قُدرةَ، وكقَولِ الجَهْميِّ: مَن قالَ: إنَّ اللهَ فوقَ العرْشِ، فقَدْ زعَمَ أنهُ محصُورٌ، وأنهُ جِسْمٌ مُركَّبٌ مُشابهٌ لخَلْقِهِ، وكقَولِ الجَهْميَّةِ والمعتَزلةِ مَنْ قالَ: إنَّ للهِ عِلمَاً وقُدرةً فقَدْ زعَمَ أنهُ جسمٌ مركَّبٌ، وهوَ مشبِّهٌ، لأنَّ هذِهِ الصِّفاتِ أَعْراضٌ، والعرَضُ لا يقُومُ إلا بجَوهرٍ مُتحيِّزٍ، وكلُّ مُتحيِّزٍ جِسْمٌ مركَّبٌ، أو جوهرٌ فردٌ، ومَن قالَ ذلكَ فهوَ مشبِّهٌ، لأنَّ الأجسَامَ مُتماثلَةٌ.

قالَ: ومَن حكَى عنِ النَّاسِ المقالاتِ، وسمَّاهُمْ بهذِهِ الأسماءِ المكذُوبةِ أخْذاً مِن لازِمِ عَقيدَتهِمْ، فهوَ وربُّهُ أعلَمُ، واللهُ مِن ورائهِ بالمِرْصَادِ ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣](٣).

---

(١) انظر: «الاستقامة» (١/ ١١١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٦).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١١ ـ ١١٢).

قالَ: واللهُ يعلَمُ أني بعدَ البحْثِ التامِّ، ومُطالعَةِ ما أمكَنَ مِن كلامِ السَّلفِ، ما رأيتُ كلامَ أحدٍ منهُمْ يدلُّ ـ لا نصّاً ولا ظاهِراً ـ عَلَى نفْيِ الصِّفاتِ الخبَرِيَّةِ في نفْسِ الأمرِ، وما رأيتُ أحداً منهُمْ نفَاها، وإنَّما يَنْفُونَ التَّشبيهَ، ويُنْكِرُونَ على المُشَبِّهةِ الذِينَ يُشبِّهونَ اللهَ بخلقِهِ، ويُنْكِرُونَ عَلى مَن يَنْفِي الصِّفاتِ كقَولِ نُعيم بنِ حمَّادٍ شَيخِ البُخارِيِّ: مَن شبَّهَ اللهَ بخلقِهِ فقَدْ كفَرَ، ومَن جحَدَ ما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ فقَدْ كفَرَ، وليسَ ما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ ولا رسُولُهُ تشْبِيهاً.

وكانُوا إذا رأَوا الرجُلَ قدْ أَغْرَقَ في نفيِ التَّشبيهِ مِن غيرِ إثباتِ الصِّفاتِ، قالُوا: هذا جَهْمِيٌّ مُعَطِّلٌ، فإنَّ الجَهْمِيَّةَ والمعتَزلَةَ إلى اليومِ يُسمُّونَ مَن أثبتَ شَيئاً مِنَ الصِّفاتِ: مُشبِّهاً، كذِباً مِنهُمْ وافتراءً[١].

فالروافِضُ تُسَمِّي أهلَ السنَّةِ: نَواصِباً، والقدَريَّةُ يسَمُّونهُمْ: مُجْبِرةً، والمُرْجِئةُ يسمُّونهُمْ: شُكَّاكاً، والجَهْمِيَّةُ يسمُّونهُمْ: مُشبِّهةً، وأهلُ الكَلامِ يسمُّونهُمْ: حَشويَّةً، والمتصَوِّفةُ يسمُّونهُمْ: مَحْجُوبينَ، كما كانَتْ قريشٌ تُسَمِّي النبيَّ ﷺ تارةً: مجنُوناً، وتارةً: شاعِراً، وتارةً: كاهِناً، وتارَةً: مُفْترِياً، وهذِهِ علامَةُ الإرثِ الصَّحِيحِ والمُتابعَةِ التامَّةِ[٢].

ثمَّ قالَ ابنُ تيميةَ في آخرِ كلامِهِ: وجِماعُ الأَمْرِ أنَّ الأقسامَ المُمْكِنةَ في آياتِ الصِّفاتِ وأحادِيثِها ستةُ أقسامٍ، كلُّ قسمٍ عَليهِ طائفةٌ مِن أهلِ القِبلةِ[٣].

وسيأتي الكَلامُ عَلَى ذكرِ هذِهِ الأقسَامِ آخرَ الكِتابِ، ولنرجِعْ إلى ما نحْنُ بصدَدِهِ فنقُولُ:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٩-١١٠).

(٢) المصدر السابق (٥/ ١١١).

(٣) المصدر السابق (٥/ ١١٣).

ومِنَ المتشَابهِ: **الكُرسيُّ**، في قولِهِ تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقدْ اختَلفَ أهلُ التأويلِ فيهِ.

فقيلَ: الكُرسيُّ هوَ عِلمهُ تَعالى، أي: أحاطَ عِلمُهُ سُبحانَهُ بأهلِ السَّماءِ والأرْضِ.

وقيلَ: هوَ السُّلطانُ والقُدرةُ.

وقيلَ: هوَ تَمْثِيلٌ لعَظمةِ شأنِهِ، وسَعَةِ سُلطانِهِ، وإحاطَةِ علمِهِ بالأشياءِ قاطبةً، وليسَ ثمةَ كرسيٌّ ولا قاعدٌ ولا قُعودٌ[1].

وقيلَ: هوَ مكانٌ لعِبادةِ الملائكَةِ، والإضافةُ كما في: الكَعبةُ بيتُ اللهِ[2].

وقيلَ: هوَ العرشُ نفسُهُ[3].

والمشْهورُ: أنهُ جسمٌ عَظيمٌ بينَ يدَي العرشِ يسَعُ السَّبعَ سماواتِ والأرضَ[4]، كما دلَّتْ عَليهِ الأحادِيثُ والآثارُ.

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ وابنِ مَسعودٍ، وناسٍ منَ الصحَابةِ: السَّماواتُ والأرضُ في جوفِ الكُرسيِّ، والكُرسيُّ بينَ يدَي العرْشِ، وهوَ مَوْضِعُ قدَميهِ[5].

---

(١) انظر لهذه الأقوال: «تفسير الرازي» (٧/ ١٣).

(٢) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٧٢).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١٣)، و«تفسير الطبري» (٥/ ٣٩٩).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١٣).

(٥) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٧) من طريق أسباط بن نصر، عن السدي، عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود وناس من أصحاب النبي ﷺ، به. وهذا إسناد ضعيف، لضعف أبي صالح، وأسباط بن نصر، قال الحافظ ابن حجر في «العجاب» (١/ ٢١٢): السدي خلط روايات الجميع، فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك. اهـ. =

قالَ البَيهقِيُّ: كذا في هذِهِ الرِّوايةِ: موضِعُ قدمَيهِ[(١)].

وروَى سعِيدُ بنُ جُبيرٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ قالَ: موضِعُ القدَمينِ، ولا يُقدَّرُ قدْرَ العرشِ[(٢)].

قالَ القُرطبيُّ[(٣)]: كذا قالَ: «مَوضِعُ القدَمينِ» مِن غيرِ إضافةٍ، وقالَ أبو موسَى الأشعرِيُّ: الكرسيُّ موضِعُ القدَمينِ.

قالَ: فالسلَفُ لمْ يفسِّروا مثالَ هذا ولمْ يشتَغِلُوا بتأويلِهِ معَ اعتِقادِهِمْ أنَّ اللهَ تَعالى غيرُ مُتبعِّضٍ ولا ذِي جارحةٍ[(٤)].

قالَ يحيى بنُ معينٍ: شهِدتُ زكريَّا بنَ عدِيٍّ سألَ وكِيعاً، فقالَ: يا أبا سُفيانَ! هذِهِ الأحادِيثُ يعنِي: مثلَ «الكُرسِيُّ موضِعُ القدَمينِ» ونحوِ هذا؟ فقالَ وكِيعٌ: أَدْرَكْنا إسماعيلَ ابنَ أبي خالدٍ وسُفيانَ ومِسعَراً يحدِّثونَ بهذِهِ الأحادِيثِ، ولا يُفَسِّرونَ شَيئاً مِنها[(٥)].

= وأخرجه الطبري (٥٧٩٠) من طريق أسباط، عن السدي قوله. وهذا إسناد ضعيف لضعف أسباط بن نصر.

(١) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٥).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٨)، والحاكم (٣١١٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٨٢) من طريق عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً. وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. اهـ. قلت: لكن عمار الدهني لم يخرج له البخاري. وقال الحافظ: صدوق وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٢) من طريق أبي أحمد الزبيدي عن سفيان، عمار الدهني، عن مسلم البطين، قال: الكرسي: موضع القدمين.

(٣) كذا في الأصل و(ج): «القرطبي». وهو سبق قلم، صوابه: «البيهقي». انظر: «الأسماء والصفات».

(٤) في الأصل و(ج): «حاجه». والتصويب من «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٦).

(٥) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٦).

وأمّا الخلَفُ فأوَّلُوا:

قالَ ابنُ عطيَّةَ: يريدُ هُوَ مِن عَرْشِ الرحمنِ كمَوْضِعِ القَدمَينِ في أَسِرَّةِ الملُوكِ، فهوَ مَخْلوقٌ عظِيمٌ بينَ يدَي العرشِ، نسبَتُهُ إلى العرشِ كنسبَةِ الكُرسِيِّ إلى سَريرِ الملكِ(١).

وقالَ أبو حيَّانَ: إنهُ تَعَالى خاطَبَ الخلقَ في تعرِيفِ ذاتِهِ بما اعتادُوهُ في مُلوكِهِمْ وعُظمائِهِمْ(٢).

واعلَمْ: أنَّ هذِهِ الأحادِيثَ ونحوَها تُروَى كما جاءَتْ، ويُفوَّضُ مَعناها إلى اللهِ، أو تؤولُ بما يليقُ بجلالِهِ سُبْحانَهُ، ولا تُرَدُّ بمجرَّدِ العِنادِ والمكابرَةِ كما ذكَرَ القُرطبيُّ(٣) قالَ: تكلَّمتُ معَ بعضِ أصحابِنا القضاةِ ممَّنْ لهُ علمٌ وبصرٌ بمُنْيَةِ بَني خَصِيْبٍ فيما ذكرَهُ ابنُ عبدِ البرِّ مِن قولِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فذكرْتُ لهُ حديثَ: عُروجِ الملائكَةِ بالرُّوحِ بعدَ قبضِها مِن سماءٍ إلى سماءٍ حتَّى تنتَهِيَ إلى السَّماءِ التي فيها اللهُ(٤)، فما كانَ إلا أنْ بادَرَ إلى عدَمِ صحَّتِهِ، ولعَنَ رُواتَهُ، فقلتُ لهُ: الحديثُ صَحيحٌ، والذِينَ رَوَوهُ لنا هُمُ الذِينَ رووا لنا الصلَواتِ الخمسَ وأحكامَها، فإنْ صَدقُوا هُناك صَدقُوا هُنا، وإنْ كذَبُوا هُناكَ كذَبُوا هُنا، ولا تَحصُلُ الثقةُ بأحدٍ مِنهُمْ فيما يروِيهِ.

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٣٤٢)، وعنه نقل القرطبي في «تفسيره» (٣/ ٢٧٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٦١٣) نقلًا عن القفال.

(٣) لم أقف عليه في «تفسيره» ولا «الأسنى في أسماء الله الحسنى».

(٤) يقصد بذلك حديث أبي هريرة الذي أخرجه أحمد (٨٧٦٩)، وابن ماجه (٤٢٦٢)، وفيه: «حتى ينتهي إلى السماء التي فيها الله عز وجل». قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٥٠): إسناد صحيح وقال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٢٦٨): هذا حديث غريب.

ومعنَى قولِهِ: «إلى السماءُ التي فيها اللهُ» أي: أمرُهُ وحكمُهُ[١]، وهيَ السَّماءُ السَّابعةُ التي عِندَها سِدْرةُ المنْتَهى، إليها يصعَدُ وينتَهِي ما يعرُجُ بِهِ منَ الأرضِ، ومِنها يهبطُ ما ينزِلُ بِهِ مِنها.

وكما اعترَضَ بعضُهمْ عَلى الحنابلَةِ في حَديثٍ روَوهُ عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «استَوى عَلَى العَرْشِ، فَما يَفْضُلُ منهُ إلا مقدارُ أربَعِ أصابع»[٢].

قالَ المعترِضُونَ للحنابلَةِ: وهذا يوهِمُ دخُولَ كميَّةٍ وأجزاءٍ، وهَذا مستَحيلٌ في حقِّ الربِّ، إلا عَلَى قَوْلِ المُشبِّهةِ والمُجسِّمةِ الذِينَ يُثبتُونَ للهِ ذاتاً لها كميَّةٌ وضَخامةٌ، وهَذا مما اتَّفقْنا نحنُ وأنتُمْ عَلَى تكفِيرِ القائلِ بِهِ.

فقالَ الحنابلَةُ: أمَّا هذا الحديثُ فنَحْنُ لمْ نَقُلْهُ مِن عندِ أنفُسِنا؛ فقَدْ رواهُ عامَّةُ أئمَّةِ الحدِيثِ في كتُبِهِمْ التي قَصدُوا فيها نَقْلَ الأخبارِ الصحِيحَةِ، وتكلَّمُوا عَلى

---

(١) قال الملا علي في «مرقاة المفاتيح» (٣/ ١١٧٢): أمره وحكمه، أي: ظهور ملكه وهو العرش. وقال الطيبي [في «المشكاة» (٤/ ١٣٧٧)]: أي رحمته، بمعنى الجنة، وتبعه ابن حجر.

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٣٥)، والضياء في «المختارة» (١٥٣) والطبري في «تفسيره» (٥٧٩٧)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٤٨) من حديث عبد الله بن خليفة، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٦) و(٥٧٩٨) وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٦٥٠) والخطيب في «تاريخه» (٨/ ٥٨٩) من حديث عبد الله بن خليفة مرسلاً.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ١٢): عبد الله بن خليفة ليس بذاك المشهور، وفي سماعه من عمر نظر، ثم منهم من يرويه موقوفاً ومرسلاً، ومنهم من يزيد فيه زيادة غريبة.

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٥): هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وإسناده مضطرب جداً.

تَوْثقَـةِ رِجالِـهِ وتصحِيـحِ طُرقـِهِ، ورواهُ مِـنَ الأئمَّةِ جماعـةٌ، أحدُهمْ إمامُنـا أحمَدُ(١)، وأبـو بكـرٍ الخـلَّالُ صاحِبُهُ، وابـنُ بطَّـةَ، والدارَقُطنيُّ في «كتـابِ الصِّفـاتِ»(٢) الذِي جمَعـهُ، وضبَـطَ طُرقَهُ وحَفِـظَ عَدالةَ رُواتِهِ، وهـوَ حديثٌ ثابتٌ(٣)، لا سَـبيلَ إلى دَفْعِهِ وردِّهِ، إلا بطَريـقِ العِنادِ والمكابرَةِ.

والتَّأويلُ يُمكِنُ، فإنهُ قدْ يُطلَقُ الفَضْلُ والمرادُ بِهِ الخُروجُ عَنْ حدِّ الوصْفِ والاختِصاصِ، ولهذا يُقالُ: حُقِّقَ مُلكُ فلانٍ فلَمْ يفضُلْ منهُ إلا مقدارُ جَريبٍ، بمَعْنى أنَّهُ لمْ يَدْخُلْ تحَتْ وَصْفِ الاختِصاصِ بالملكِيَّةِ إلا هذا المقدارُ، وحِينئذٍ فيُقالُ: فما خرَجَ عنِ الاختِصاصِ بوصْفِ الاستِواءِ إلا هذا المقدارُ، ولهُ تَعالى أنْ يَخُصَّ ما يشَاءُ منهُ بوصْفِ الاختِصاصِ دونَ ما شاءَ، واللهُ أعلَمُ.

***

---

(١) لم نقف عليه عند الإمام أحمد.

(٢) انظر: «الصفات» للدارقطني (٣٥) وليس فيه: «إلا مقدار أربع أصابع».

(٣) تقدم الكلام عنه، فراجعه.

ومنَ المتشابهِ: **الاستِواءُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وهوَ مذكُورٌ في سبعِ آياتٍ منَ القُرآنِ.

فأمَّا السلَفُ، فإنهُمْ لم يَتكلَّمُوا في ذلِكَ بشيءٍ، جَرْياً عَلَى عادتِهِمْ في المتشابِهِ مِن عدَمِ الخوضِ فيهِ، معَ تَفْويضِ عِلْمِهِ إلى اللهِ تَعالى، والإيمانِ بهِ.

وروَى الإمامُ اللَّالِكائيُّ الحافظُ في «السُّنَّةِ» مِن طَريقِ قُرَّةَ بنِ خالدٍ، عَنِ الحسَنِ، عَن أُمهِ، عَن أُمِّ سلَمَةَ رضِيَ اللهُ عَنها في قولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قالتْ: الاستِواءُ معلُومٌ، والكَيفُ مجهُولٌ، والإيمانُ بهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ، والبحثُ عنهُ كفرٌ[1].

وهذا لهُ حُكْمُ الحدِيثِ المَرْفُوعِ، لأنَّ مِثلَهُ لا يُقالُ مِن قَبيلِ الرَّأْيِ.

وفي لفظٍ آخرَ قالَتْ: الكَيفُ غَيرُ مَعقولٍ، والاستِواءُ غَيرُ مجهُولٍ، والإقرارُ بهِ منَ الإيمانِ، والجُحودُ بهِ كفرٌ[2].

وروَى أيضاً عَنْ ربيعةَ بنِ أبي عَبدِ الرحمنِ أنهُ سُئلَ عَنْ قولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فقالَ: الاستِواءُ غيرُ مجهُولٍ، والكَيفُ غيرُ مَعقُولٍ، ومِنَ اللهِ الرِّسالَةُ، وعَلَى الرسُولِ البَلاغُ، وعَلينا التَّصدِيقُ[3].

وروَى أيضاً عَنْ مالكٍ أَنَّهُ سُئلَ عنِ الآيةِ فقالَ: الكَيْفُ غيرُ مَعْقولٍ، والاستِواءُ غَيرُ مجهُولٍ، والإيمانُ بهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ[4].

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) هو في «أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٦٦٣).

(٣) هو في «أصول الاعتقاد» (٦٦٥)، وقد سلف.

(٤) هو في «أصول الاعتقاد» (٦٦٤)، وقد سلف.

ويُروى عَنِ الشَّعبيِّ: أنهُ سُئلَ عنِ الاستِواءِ، فقَالَ: هذا مِن مُتشابِهِ القُرآنِ، نؤمِنُ بِهِ ولا نتعرَّضُ لمعنَاهُ[١].

وعَنِ الشَّافعيِّ أنهُ قالَ لما سُئلَ عنِ الاستِواءِ: آمنْتُ بلا تشْبيهٍ، وصدَّقتُ بلا تمثِيلٍ، واتهمْتُ نفسِي في الإدْراكِ، وأمسَكْتُ عنِ الخَوضِ غايَةَ الإمسَاكِ[٢].

وعَنْ أحمدَ بنِ حَنبلٍ أنَّهُ قالَ: استَوى كما ذكَرَ، لا كما يخطُرُ للبشَرِ.

وكلامُ السَّلَفِ مُستفيضٌ بمثل هذا.

وقدْ قالَ كثَيرٌ منَ المتكلِّمينَ كابنِ التِّلِمْسَانيِّ[٣] وغيرِهِ: إنَّ معْنى قولِهِمْ: «والاستِواءُ معلُومٌ» يعنِي: أنَّ مَحامِلَ الاستِواءِ مَعلومةٌ في اللُّغةِ[٤] بعدَ نفْيِ الاستِقرارِ منَ القَهرِ والغَلبةِ، والقصْدِ إلى خَلقِ شيءٍ في العرْشِ ونحوِ ذلِكَ مِن مَحامِلِ الاستِواءِ، فهذِهِ المحامِلُ مَعلومةٌ في اللِّسانِ العربيِّ.

«والكيفُ مجهولٌ» أي: تَعْيينُ بَعضٍ مِنها مُراداً للهِ مجهُولٌ لنا.

و«السُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ» يعني: أنَّ تَعْيينَهُ بطرِيقِ الظُّنونِ بدعَةٌ، فإنهُ لَمْ يُعْهَدْ عنِ الصَّحَابةِ التصرُّفُ في أسماءِ اللهِ وصفَاتهِ بالظُّنونِ[٥].

قلتُ: وهذا التَّفسِيرُ عِندي غَيرُ مَرضِيٍّ، فإنهُ لو كانَ المرادُ ذلِكَ لقالَ: والجوابُ عنهُ بدعَةٌ؛ لأنَّ المُجِيبَ هوَ الذِي يُطْلَبُ منهُ التَّعيينُ، وأمَّا السَّائلُ فمُجْمِلٌ.

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/ ٣٧).

(٢) انظر: «تفسير الإيجي» (٢/ ٥٠١).

(٣) هو شرف الدين عبد الله بن محمد المصري المعروف بابن التلمساني المتوفى سنة (٦٥٨هـ)، له: «شرح معالم الدين للإمام فخر الدين الرازي».

(٤) انظر: «شرح معالم الدين» (ص ٢٢١).

(٥) انظر: «شرح معالم الدين» (ص ٢٢٢).

وقولُـهُ: (والاستِواءُ معلُـومٌ يعنـي: باعتِبـارِ محامِلـهِ فـي اللُّغـةِ)، ولـو كانَ كذلِـكَ لقالَ: والمـرادُ مجهُولٌ، والـذِي يقتَضيهِ صَريـحُ اللَّفظِ: أنَّ المـرادَ بقولِهِمْ: «الاسـتواءُ مَعلـومٌ» أي: وَصْفُـهُ تَعَالـى بأنـهُ «عَلَـى العرشِ اسـتَوى» معلُـومٌ بطَريقِ القَطْـعِ الثَّابـتِ بالتَّواتـرِ، فالوقُـوفُ عَلَى حقِيقتِـهِ أمرٌ يعُـودُ إلى الكَيفيَّـةِ، وهوَ الذِي قيـلَ فيـهِ: والكيـفُ مجهُـولٌ، والجَهالـةُ فيـهِ مِن جهَـةِ أنَّـهُ لا سَـبيلَ لنا إلـى مَعرفةِ الكيفيَّـةِ، فإنَّ الكيفيَّـةَ تبَـعٌ للماهيَّةِ.

وقولهُمْ: «السُّؤالُ عنهُ بِدعةٌ»؛ لأنَّ الصَّحابةَ لمْ يسألُوا عَنهُ رسولَ اللهِ ﷺ والتَّابعونَ لمْ يسألُوا الصَّحابةَ، ولأنَّ جوابَهُ يتضمَّنُ الكَيفيَّةَ، ولهذا قيلَ في الجَوابِ لمَنْ دخلَتْ عليْهِمُ الشُّبهةُ طالِبينَ بسُؤالِهِمْ التَّكييفَ: «والكيفُ مجهولٌ». فالذِي ثبَتَ نفيُهُ بالشَّرعِ والعقْلِ واتِّفاقِ السَّلفِ، إنما هوَ علمُ العِبادِ بالكَيفيَّةِ، فعِندَها تنقَطِعُ الأطمَاعُ، وعَنْ دَرْكِها تقصُرُ العُقولُ، بلْ هيَ قاصِرَةٌ عما هوَ دُونَ ذلِكَ.

هذِهِ الرُّوحُ مِنَ المعلُومِ لكلِّ أحدٍ خُروجُها منَ الجسَدِ، وأنَّ الملَكَ يَقْبِضُها، وهَذا المعلُومُ لكلِّ أحدٍ، كيفيَّتُهُ مجهُولةٌ لكلِّ أحدٍ، بلْ كيفيَّةُ نُزولِ الطَّعامِ والشَّرابِ إلى الجوفِ، واستِقرارُ كلٍّ في محلٍّ، وتفريقُ خاصِّيَّتِهِ في الجسَدِ مجهُولةٌ، أفلا يَعْتَبرُ العَقلُ القاصِرُ بذلِكَ عَنْ تعلُّقهِ بإدْراكِ كيفِيَّةِ استِواءِ ربِّهِ عَلَى عَرشِهِ سُبحانَهُ وتَعالى.

وأمَّـا أهـلُ التَّأويلِ مِـنَ الخَلَفِ، فقَدِ اختَلفُوا في الاسـتِواءِ عَلى نحْوِ العِشـرينَ قَولاً.

وقـالَ الحافظُ السُّـيوطيُّ في «الإتقـانِ»(١): وحاصِـلُ ما رأيتُ في ذلِكَ سـبعَةُ أجوِبةٍ:

(١) «الإتقان» (٣/ ١٦).

أحدُها: ما روَى مُقاتلٌ والكَلبيُّ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ أنَّ «استوى» بمَعْنى: استقرَّ، وهذا ـ إنْ صحَّ ـ يحتَاجُ إلى تَأْويلٍ، فإنَّ الاستِقرارَ مُشْعِرٌ بالتَّجسِيمِ(١).

قلتُ: ولعلَّ المرادَ أنَّ هذا إنما هوَ تفسِيرٌ لمجرَّدِ مَعنى أصلِ الاستِواءِ، فإنهُ الاستِقرارُ كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤] وقولِهِ: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

ثانِيها: أنَّ «استَوى» بمَعْنى: استَولى(٢).

يعْنِي: فالاستِواءُ هوَ القَهْرُ والغَلَبَةُ، ومعناهُ: الرَّحمنُ غلَبَ العَرْشَ وقَهرَهُ، يقالُ: استَوى فلانٌ عَلَى الناحِيةِ إذا غلَبَ أهلَها وقَهرَهُمْ، قالَ الشاعِرُ:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ عَلَى العِراقِ ... مِنْ غَيرِ سَيْفٍ ودَمٍ مِهْرَاقِ(٣)

ورُدَّ بوجهين:

أحدُهما: أنَّ اللهَ تَعالى مُسْتَولٍ عَلَى الكَوْنَينِ، والجنَّةِ والنَّارِ وأَهْلِهما، فأيُّ فائدَةٍ في تَخْصِيصِ العرْشِ بالذكْرِ(٤)؟

---

(١) «الإتقان» (٣/ ١٦)، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٧٣) رواية الكلبي، عن ابن عباس. وقال: هذه الرواية منكرة... أبو صالح هذا والكلبي ومحمد بن مروان كلهم متروك عند أهل العلم بالحديث لا يحتجون بشيء من رواياتهم لكثرة المناكير فيها وظهور الكذب منهم في رواياتهم.

(٢) «الإتقان» (٣/ ١٦).

(٣) وهذا الكلام نقله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٧) عن الأستاذ أبي منصور بن أبي أيوب.

(٤) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٦).

ولا يكفِي في الجَوابِ أنَّهُ حيثُ قهَرَ العرشَ عَلَى عظمَتهِ واتِّساعِهِ فغَيرُهُ أولى؛ لأنَّ الأنسَبَ في مقامِ التمدُّحِ بالعَظمةِ التَّعميمُ بالذِّكرِ لقهرِهِ الأكْوانَ الكليَّةَ بأَسْرِها.

ثانِيهما: أنَّ الاستِيلاءَ إنما يكُونُ بعدَ قَهْرِهِ وغَلبتِهِ، واللهُ تَعالى منزَّهٌ عَن ذلِكَ(١).

وقدْ سُئِلَ الخَليلُ بنُ أحمدَ إمامُ أهلِ اللُّغةِ والنَّحوِ: هلْ وجدْتَ في اللُّغةِ «استَوى» بمعْنَى: استَولى؟ فقَالَ: هذا مما لا تَعْرِفهُ العرَبُ، ولا هوَ جارٍ في لُغتها، سألَهُ عَن ذلِكَ بِشْرٌ المريسيُّ(٢).

وأخـرَجَ اللالِكائـيُّ فـي «السـنَّةِ» عَـن ابـنِ الأعرابـيِّ أنـهُ سُـئلَ عَـنْ مَعنـى «اسـتَوى» فقـالَ: هـوَ عَلـى عرشِـهِ كمـا أَخْبـَرَ، فقيـلَ لـهُ: يـا أبـا عَبـدِ اللهِ مَعنـاهُ: اسـتَولى؟ فقـالَ: اسـكُتْ، لا يُقالُ: اسـتَولى عَلى الشـيءِ إلا إذا كانَ لـهُ مُضادٌّ، فإذا غلَـبَ أحدُهمـا قيـلَ: اسْـتَولى(٣).

وفي روايَةٍ أُخرَى: واللهُ تَعالى لا مُضادَّ لهُ، فهوَ عَلَى عَرشِهِ كما أخبرَ(٤).

ثالثُها: أنَّ الكلامَ تمَّ عِندَ قولِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، ثمَّ ابتَدَأ بقولِهِ: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، ورُدَّ: بأنهُ يُزيلُ الآيَةَ عَنْ نَظْمِها ومُرادِها(٥).

رابِعُها: أنَّ الوقْفَ [على](٦) «علَى» و«العَرْشُ» مُستأنَفٌ.

---

(١) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٦).

(٢) نقله ابن تيمية في «الفتاوى» (٥/ ١٤٦) عن أبي المظفر ابن هبيرة في كتابه «الإفصاح»، وليس فيه ذكر المريسي. ولم أقف على هذا الخبر في المطبوع من «الإفصاح»!

(٣) هو في «أصول الاعتقاد» برقم (٦٦٦).

(٤) أخرجها البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٧٩).

(٥) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٧).

(٦) ما بين معكوفتين زيادة من «الأسنى شرح أسماء الله الحسنى» (٢/ ١٢٩) فالعبارة منه.

قيلَ: وهذا مما لا يَنبَغِي أنْ يُحْكَى لاستِحالتِهِ، وبُعْدِهِ عمَّا نقلَهُ أهلُ التَّواترِ مِن جرِّ «العرْشِ» وهوَ قدْ رفعَهُ، ولمْ يرفعْهُ أحدٌ منَ القُرَّاءِ، وقدْ جعَلَ «على» فِعلاً، وهِي هُنا حرفٌ باتِّفاقٍ، وأيضاً فلو كانَتْ فِعلاً لكُتِبتْ بالألِفِ[1].

وذكَرَ البيهَقِيُّ بإسنادِهِ عنِ ابنِ الأعْرابيِّ صاحِبِ النَّحوِ قالَ: قالَ لي أحمدُ بنُ أبي دُؤَادَ: يا أبا عَبدِ اللهِ، يصِحُّ هذا في اللُّغةِ؟ قالَ: قلْتُ: يجوزُ عَلَى مَعْنًى، ولا يجوزُ عَلَى مَعْنًى، إذا قلتَ: «الرحمَنُ عَلا» منَ العلُوِّ، فقَدْ تمَّ الكلامُ، ثمَّ قلتُ: «العرشُ استوى» يجوزُ إنْ رفعْتَ «العَرْشَ» لأنهُ فاعِلٌ، ولكِنْ إذا قلتَ: «له ما في السماوات وما في الأرض» فهوَ العَرْشُ، فهذا كفرٌ[2].

خامِسُها: أنهُ بمَعْنى: صعِدَ، قالَهُ أبو عُبيدٍ، ورُدَّ بأنَّهُ تَعالى منزَّهٌ عَنِ الصُّعودِ[3].

نعَمْ الاستِواءُ في اللُّغةِ يُطْلَقُ عَلَى:

العلُوِّ والاستِقرارِ، نحوَ: استَوى عَلَى ظَهرِ دابَّتِهِ.

وعَلَى: الصُّعودِ نحوُ: استوى عَلَى السَّطحِ.

وعَلَى: القصْدِ، نحوُ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١].

وعَلَى: الاستِيلاءِ، نحوُ: استَوى عَلَى العِراقِ، أي: اسْتولَى وظهَرَ.

وعَلَى: الاعتِدالِ، نحوُ: استَوى الشَّيءُ، أي: اعتدَلَ.

وعَلَى: الانتِهاءِ، نحوُ: استَوى الرجُلُ، أي: انتَهى شأْنُهُ[4].

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٢٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٧٩). وابن الأعرابي: هو أبو عبد الله محمد بن زياد، كما سماه البيهقي. و«الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٢٩).

(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٧).

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٣/ ٨٥).

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ مِن مُتكلِّمي الحنابلَةِ: الاستِواءُ يقَعُ عَلَى وجهَينِ: ما يتِمُّ مَعناهُ بنفسِهِ، وما يتمُّ بحرْفِ الجرِّ.

فالأوَّلُ: كقَولِهِ: استَوى النَّباتُ واستَوى الطَّعامُ، والمرادُ بِهِ: تَمَّ وكمُلَ، ومنهُ قولُهُ تَعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤] أي: تمَّ وكمُلَ.

والثَّاني: يختَلِفُ مَعناهُ باختِلافِ الحُروفِ الجارَّةِ، كقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١] وقولِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] واستَوى الأمرُ برأيِ الأميرِ، واستَوتْ لفُلانٍ الحالُ، واستَوى الماءُ معَ الخشَبةِ.

سادِسُها: أنَّ مَعنى «استَوى»: أَقْبَلَ عَلَى خَلْقِ العرْشِ، وعمَدَ إلى خَلقِهِ، كقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١] أي: قَصدَ وعَمَدَ إلى خَلْقِها، قالَهُ الفرَّاءُ والأشعرِيُّ، وجماعَةٌ مِن أهلِ المعَاني، وقالَ إسماعِيلُ الضَّرِيرُ: إنهُ الصَّوابُ.

قالَ السُّيوطِيُّ: ويُبْعِدُهُ تَعدِيتُهُ بـ(عَلَى)، ولو كانَ كما ذكرُوهُ لتعدَّى بـ«إلى» كما في قولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١] انتهى[1].

قلتُ: وأيضاً فالعرْشُ مخلوقٌ قبلَ السَّماواتِ والأرْضِ كما وردَتْ بهِ النُّصوصُ، و«ثمَّ» للترتِيبِ، فكيفَ عمَدَ إلى خلقِهِ بعدهُما؟ قالَ سبحانَهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

سابعُها: أنهُ يُحمَلُ عَلَى القَصْدِ إلى خلْقِ شيءٍ في العرْشِ، كما صارَ إلَيهِ الثَّورِيُّ[2].

قلتُ: هوَ قريبٌ، لكِنْ يردُّهُ تعدِّيهِ بـ(عَلَى) كما تقدَّمَ.

---

(١) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٧)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣٠٧).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (١/ ٢٥٥) ونسبه إلى سفيان بن عيينة.

ثامِنُها: أنَّ الاستِواءَ بمعْنَى: العلوِّ بالعظَمةِ والعِزَّةِ، وأنَّ صفاتِهِ تَعَالى أرفَعُ مِن صِفاتِ العرْشِ عَلَى جلالَةِ قدرِهِ(١).

تاسِعُها: أنهُ بمَعْنى: قدَرَ عَلَى العرشِ، وهوَ قولُ القَدَريَّةِ، والفرْقُ بينَهُ وبينَ قهرَ العرْشَ وغلَبهُ كما مرَّ: أنَّ ذاكَ يحصُلُ منهُ صفةُ فعلٍ، وهوَ القَهْرُ، وهذا يحصُلُ منهُ صفةُ ذاتٍ، وهيَ القُدرةُ(٢).

عاشِرُها: قالَ ابنُ اللبَّانِ: الاستِواءُ المنسُوبُ إليهِ تَعَالى بمَعْنى: اعتَدَلَ، أي: قامَ بالعَدْلِ كقَولِهِ: ﴿قَآيِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] فقِيامُهُ بالقسْطِ، والعَدلِ: هوَ استِواؤهُ، ويرجِعُ مَعناهُ إلى أنَّهُ أعطَى بعزَّتهِ كلَّ شيءٍ خلقَهُ مَوزُوناً بحكمَتِهِ البالِغةِ(٣).

قلتُ: ويَرُدُّهُ أنهُ تعدَّى بـ(علَى) فلا يَجيءُ ما قالَهُ كما مرَّ قرِيباً.

الحادِي عشرَ: أنَّ المرادَ بالعرْشِ جُملةُ(٤) المَمْلكَةِ.

قالَ القُرطبيُّ: وهذا غَيرُ صحِيحٍ، لقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] وما كان حَولَهُ فهوَ خارِجٌ عنهُ، والملائكَةُ ليسَتْ خارجةً عَن جُملةِ(٥) المَمْلَكَةِ(٦).

الثَّاني عشَرَ: أنَّ المرادَ بالاستِواءِ هوَ انفِرادُهُ بالتَّدبيرِ، فإنَّهُ قدِ استَوى لهُ جميعُ ما خلقَهُ لعدَمِ ما يُشاركُهُ فيهِ.

---

(١) انظر: «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للقرطبي (٢/ ١٢٣).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٢٤).

(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٨ ـ ١٩).

(٤) في (ج): «حملة».

(٥) في (ج): «حملة».

(٦) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٣١).

قالَ القُرطبيُّ: وهَذا غيرُ صَحيحٍ، لأنهُ يُقالُ: انفرَدَ بكذا، ولا يُقالُ: عَلَى كذا، ثمَّ هوَ يؤدِّي إلى أنَّهُ لمْ يكُنْ مُنفرِداً بالتَّدبيرِ حتَّى خلَقَ العرْشَ، قالَ: وهَذا فسادُهُ يُغْني عَنْ جوابِهِ[١].

الثَّالثَ عشَرَ: أنَّ استَوى بمَعْنى: استَوى عندَهُ الخلائقُ القَريبُ والبَعيدُ، فصارُوا عندَهُ سواءً، نقلَهُ الكلبيُّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

قالَ القُرطبيُّ: وفيهِ ركاكَةٌ، ومثلُهُ لا يليْقُ بقَولِ ابنِ عبَّاسٍ، وإذا كانَ الاستِواءُ بمَعْنى استَوى الخلائقُ، فأيُّ شيءٍ المَعْنَى في قولِهِ: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ وقالَ هوَ وغيرُهُ: الكلبيُّ كذَّابٌ، لا يحتَجُّ بشيءٍ مِن رِوايتِهِ[٢].

الرابعَ عشَرَ: أنَّ الاستِواءَ بمَعْنى العُلوِّ بالغِنى عَنِ العرشِ.

قالَ القُرطبيُّ: وهذا فاسِدٌ لأنَّ العرَبَ تقُولُ: استَغْنى عنِ الشَّيءِ، ولا تقُولُ: استَغْنى عَلَى الشيءِ، ولأنهُ لو كانَ بمعنى[٣] الاستِغناءِ لأدَّى إلى أنْ يكُونَ إنَّما استَغْنى بعدَ خَلْقِ العَرْشِ، وأيضاً فلَيسَ لتخصِيصِ العرْشِ بالذِّكرِ فائدَةٌ[٤].

الخامِسَ عشَرَ: أنَّ الاستِواءَ صفَةُ فعلٍ، بمَعنَى أنهُ تَعالى فعَلَ في العرشِ فِعلاً سَمَّى بِهِ نفسَهُ مُستَوِياً. وقالَ بهذا طائفةٌ مِنهُمُ الجُنيدُ والشِّبليُّ[٥].

السَّادسَ عشَرَ: أنَّ «استَوى» بمعْنَى: تجلَّى، فالاستِواءُ بمعْنَى التَّجلِّي، وقالَ بهذا كثِيرٌ منْ مشايخِ الصُّوفيَّةِ، وقالُوا: قدْ ثبَتَ لهُ سبحانَهُ صفةُ التجَلِّي بقَولِهِ

---

(١) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٣١).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

(٣) في الأصل: «معنى»، والمثبت من (ج).

(٤) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٣١).

(٥) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٢٢).

سُبحانَهُ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] ومعنى التَّجلِّي: هوَ رفعُ الحجَابِ عنِ العَرشِ الذِي كانَ محجُوباً بِهِ، ولمْ يَرْتَفِعْ حِجابهُ جملَةً، إذ لوِ ارتفَعَ جملَةً لتَدكْدَكَ مِن هيبَةِ اللهِ تَعَالى جبَلُ مُوسَى عَليهِ السَّلامُ.

قلتُ: وربَّما يَرَدُّ هذا بأنَّ الاستِواءَ ذكِرَ في سبعِ مَواضِعَ منَ القُرآنِ، فلَو كانَ المرادُ بهِ التَّجلِّي لعبَّرَ عنهُ في بعضِها بالتجلِّي كما في قولِهِ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

السَّابعَ عشرَ: قولُ الشَّيخِ أبي الحسَنِ الأشعرِيِّ حيثُ قالَ: أُثْبِتُهُ مُستوِياً عَلَى عرشِهِ، وأنفِي كلَّ استواءٍ يُوجِبُ حُدُوثَهُ.

قالَ القُرطبيُّ: فَجعَلَ الاستِواءَ في هذا القَولِ مِن مُشكِلِ القُرآنِ الذِي لا يُعلَمُ تأويلُهُ، انتَهى(١).

وقَدْ كانَتْ طائفَةٌ منَ الأشعرِيَّةِ يُثبتُونَ لفظَهُ، ويمتَنعُونَ مِن تأويلِهِ.

الثامِنَ عشرَ: قولُ الطَّبريِّ، وابنِ أبي زَيدٍ، والقاضِي عبدِ الوهابِ، وجماعَةٍ مِن شيوخِ الحديثِ والفِقهِ، وابنِ عبدِ البرِّ، والقاضِي أبي بكرٍ ابنِ العَربيِّ، وابنِ فُورَكَ: أنهُ سُبحانَهُ مستوٍ عَلَى العرشِ بذاتِهِ، وأطلَقُوا في بعضِ الأماكِنِ: فَوْقَ عرشِهِ.

قالَ القاضِي أبو بكْرٍ: وهوَ الصَّحيحُ الذِي أَقولُ بهِ مِن غَيرِ تحدِيدٍ، ولا تمكِينٍ في مكَانٍ، ولا مماسَّةٍ(٢).

قالَ ابنُ تيمِيةَ: علَى الوجْهِ الذِي يَسْتحِقُّهُ سُبحانَهُ منَ الصِّفاتِ اللائقَةِ بهِ، قالَ: فإنْ قالَ قائلٌ: لو كانَ اللهُ فوْقَ العرْشِ للزِمَ إمَّا أنْ يكُونَ أكبرَ مِنَ العرْشِ أو أصغَرَ،

---

(١) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٢٢).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٢٣).

أو مُسَاوياً، وذلِكَ كلُّهُ مُحالٌ، ونحو ذلكَ مِن الكلامِ، فهذا لمْ يفهَمْ مِن كونِ اللهِ عَلَى العرشِ إلا ما يَثْبُتُ للأجسَامِ، وهذا اللازِمُ تابعٌ لهذا المفهُومِ، أَمّا استِواءٌ يليقُ بجَلالِ اللهِ ويختَصُّ بهِ، فلا يلزَمُهُ شيءٌ مِنَ اللَّوازمِ الباطلَةِ التي يجِبُ نَفْيُها، كما يلزَمُ سائرَ الأجسَامِ، وصارَ هذا مثلَ قولِ القائلِ: إذا كانَ للعالمِ صانعٌ، فإمَّا أنْ يكُونَ جَوهَراً أو عَرَضاً، وكلاهُما محالٌ، إذ لا يُعقَلُ مَوجُودٌ إلا كذَلكَ.

وقولُهُ: إذا كانَ مُستوِياً عَلَى العرشِ فهوَ مماثِلٌ لاستِواءِ الإنسَانِ عَلَى السَّريرِ والفُلْكِ إذ لا يُعلَمُ استِواءٌ إلا هكَذا، لأنَّ هذا القائلَ لم يفهَمْ إلا إثباتَ استواءٍ هوَ مِن خصائصِ المخلُوقينَ.

قالَ: والقولُ الفاصِلُ: هوَ ما عَليهِ الأمَّةُ الوسَطُ، مِن أنَّ اللهَ مستوٍ عَلَى عَرْشِهِ استواءً يَلِيْقُ بجلالِهِ، فكَما أنهُ موصُوفٌ بالعِلمِ والبَصَرِ والقُدرةِ، ولا يَثْبُتُ لذلِكَ خصائصُ الأعراضِ التي للمَخلُوقينَ، فكذلِكَ سُبحانَهُ هوَ فوقَ عرشِهِ، لا يثبُتُ لفَوقيَّتِهِ خصائصُ فوقيَّةِ المخلُوقِ عَلَى المخلُوقِ تَعَالى اللهُ عَن ذلِكَ، انتهى[1].

وقالَ القُرطبيُّ: أظهَرُ الأقوالِ ـ وإنْ كنْتُ لا أقولُ بهِ ولا أختَارُهُ ـ ما تظاهَرتْ عليهِ الآيُ والأخبارُ، والفضلاءُ الأخيارُ: أنَّ اللهَ سبحَانهُ عَلَى عرشِهِ كما أخبرَ في كتابِهِ، بلا كَيفٍ، بائنٌ مِن جميعِ خلقِهِ، هَذا جملَةُ مذهَبِ السلَفِ الصالحِ، انتهى[2].

والعجَبُ منَ القُرطبيِّ حيثُ يقولُ: «وإنْ كنتُ لا أقُولُ بهِ ولا أختارُهُ»، ولعلَّهُ خشِيَ مِنْ تَحْريفِ الحَسَدةِ، فدَفعَ وَهْمَهمْ بذلِكَ.

وبهذا قالَ جماعةٌ منَ الحنابلَةِ، لكِنْ قالوا: استَوى عَلَى الوجهِ الذِي يَسْتَحقُّهُ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٧).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٣٢).

لذاتِهِ، مما لا يُشارِكُهُ فيهِ المُحدَثُ، ولا يُشابهُهُ ولا يُماثلُهُ، ولا يدُلُّ عَلَى إثباتِ كميَّةٍ ولا صفَةٍ كيفيَّةٍ، بلْ عَلى الوجهِ الذِي يستحِقُّهُ اللهُ لنفسِهِ.

قالوا: وإلى هَذا الإشارةُ في حدِيثِ أمِّ سلَمةَ رضِيَ اللهُ عَنها: الاستِواءُ مَعلومٌ، والكَيفُ مجهُولٌ، والإيمانُ بِهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعةٌ، والبحثُ عنهُ كفرٌ[1].

ورضِيَ اللهُ تَعَالى عَنْ مالِكِ بنِ أنسٍ حيثُ قالَ: أَوكلَّما جاءَنا رجلٌ أجدَلُ مِن رجُلٍ تركْنا ما جاءَ بِهِ جِبريلُ إلى محمدٍ ﷺ لجدَلِ هؤلاءِ[2].

وكلٌّ مِن هؤلاءِ مخصُومٌ بمثلِ ما خُصِمَ بهِ الآخَرُ، فلَمْ يبقَ إلا الرجُوعُ لما قالَهُ اللهُ ورسُولُهُ، والتَّسْلِيمُ لهُما.

* تنبيهٌ:

قالَ الكَمالُ ابنُ الهُمامِ الحنفِيُّ بعدَ أنْ تكلَّمَ عَلَى الاستِواءِ ما حاصِلُهُ: وجوبُ الإيمانِ بأنهُ استَوى عَلَى العرشِ معَ نَفْيِ التَّشبيهِ، وأمَّا كونُ الاستِواءِ بمعْنَى الاستيلاءِ عَلَى العرشِ معَ نَفْيِ التَّشبيهِ، فأمرٌ جائزُ الإرادَةِ، إذ لا دلِيلَ عَلَى إرادَتِهِ عَيْناً، فالواجِبُ عَيْناً ما ذكَرنا، لكنْ قالَ: إذا خِيفَ عَلَى العامَّةِ عدَمُ فهمِ الاستِواءِ إلا بالاتِّصالِ ونحوِهِ مِن لوازِمِ الجسميَّةِ، فلا بأسَ بصَرْفِ فَهْمِهِمْ إلى الاستيلاءِ. قالَ: وعلَى نحوِ ما ذكِرَ كلُّ ما ورَدَ مما ظاهِرُهُ الجِسْميَّةُ في الشَّاهِدِ، كالإصبَعِ واليدِ والقدَمِ، فإنَّ الإصبَعَ واليدَ صفةٌ لهُ تَعالى، لا بمَعْنى الجارِحةِ، بلْ عَلَى وجهٍ يليقُ بهِ، وهوَ سُبحانَهُ أعلَمُ بهِ.

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢٩٣)، والبيهقي في «المدخل» (٢٣٨)، وفي «الشعب» (٨١٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٨٢).

وقدْ تُؤوَّلُ اليدُ والإصبَعُ بالقُدرَةِ والقَهْرِ، وقدْ يؤوَّلُ اليمِينُ في قولِهِ: «الحجَرُ الأسودُ يمينُ اللهِ في الأرْضِ»[1] على التشرِيفِ والإكْرامِ، لما ذكَرنا مِن صَرْفِ فهْمِ العامَّةِ عَنِ الجسميَّةِ.

قالَ: وهوَ ممكِنٌ أنْ يُرادَ، ولا يجزَمُ بإرادَتِهِ عَلَى قولِ أصحَابنا أنَّهُ منَ المتشَابهِ، وحُكمُ المتشابِهِ انقطاعُ مَعرفةِ المرادِ منهُ في هذِهِ الدَّارِ، وإلا لكانَ قدْ عُلِمَ. انتهَى كلامُ ابنِ الهُمامِ[2].

* * *

(١) أخرجه ابن خزيمة (٢٧٣٧)، والحاكم (١٦٨١)، والطبراني في «الأوسط» (٥٦٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٢٩)، والخطيب في «العلل المتناهية» (٩٤٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عطاء عن عبد الله بن عمرو، إلا عبد الله بن المؤمل. وقال البيهقي: في إسناد الحديث ضعف. قلت: يعني من أجل عبد الله بن المؤمل، قال ابن الجوزي: وهذا لا يثبت، قال أحمد: عبد الله بن المؤمل أحاديثه مناكير، وقال علي بن الجنيد: شبه المتروك.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٩١٩)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٧)، من حديث ابن عباس موقوفاً. وفي إسناد عبد الرزاق: إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو متروك، وفي إسناد الفاكهي: الحكم بن أبان، وهو ضعيف.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٥٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩٤٤) من حديث جابر مرفوعاً. وفي إسناده إسحاق بن بشر الكاهلي كذبوه.

(٢) انظر: «المسامرة شرح المسايرة» (٣٢-٣٥).

بابٌ

فـي ذكرِ الوَجْـهِ والعَينِ، واليدِ واليمِيـنِ، والأصابعِ والكفِّ، والأنامِـلِ والصُّورةِ، والسَّـاقِ والرجـلِ، والقدَمِ والجنـبِ، والحِقوِ والنفسِ والروحِ ونحـوِ ذلِكَ مما أُضيفَ إلى اللهِ تَعَالى مما وردَتْ بهِ الآياتُ والأحادِيثُ مما يوهِمُ التَّشبيهَ والتَّجسِيمَ، تَعَالى اللهُ عَنْ ذلِكَ عُلوّاً كبيراً.

اعلَمْ: أنَّ اللهَ سُبحانَهُ مخالِفٌ لجمِيعِ الحوادِثِ، ذاتُهُ لا تُشـبِهُ الذَّوات، وصِفاتُهُ لا تُشـبِهُ الصِّفـاتِ، لا يُشْـبِههُ شـيءٌ مِن خَلْقِهِ، ولا يُشـبِهُ شَـيئاً منَ الحـوادِثِ، بلْ هوَ مُنْفـرِدٌ عَـن جميـعِ المخلُوقاتِ، ليـسَ كمثلِهِ شـيءٌ لا في ذاتِـهِ، ولا فـي صِفاتِهِ، ولا فـي أفعالِهِ[1].

لهُ الوجُودُ المُطْلَقُ، فلا يَتقيَّدُ بزمانٍ، ولا يَتخصَّصُ بمكانٍ، والوحدَةُ المطلقَةُ لقِيامِهِ بنفسِهِ واستِقلالِهِ في جميعِ أفعالِهِ[2].

وكلُّ ما تَوهَّمهُ قلبُكَ أو سنَحَ في مجارِي فِكْرِكَ، أو خَطَرَ في بالِكَ مِن حُسْنٍ أو بهَاءٍ، أو شرَفٍ أو ضِياءٍ، أو جمالٍ أو شبَحٍ مماثلٍ، أو شخْصٍ مُتمثِّلٍ، فاللهُ تَعالى بخِلافِ ذلِكَ، واقرأ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ألَا ترَى أنهُ لما تجلَّى للجبَلِ تَدكْدَكَ لعظِيمِ هَيْبَتِهِ؟ فكَما أنهُ لا يتجَلَّى لشيءٍ إلَّا انْدَكَّ، كذلِكَ لا يتوهَّمهُ قلبٌ إلا هلَكَ، وارْضَ للهِ بما رضيَهُ لنفسِهِ، وقِفْ عندَ خَبرِهِ لنفسِهِ، مُسلِّماً مُستَسلِماً مُصدِّقاً، بلا مُباحثةِ التَّنقيرِ، ولا مُقايسةِ التَّفكيرِ.

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٢٠).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٩).

ولهُ تَعالى صفاتٌ مقدَّسةٌ طريقُ إثباتِها السَّمعُ، فنُثبِتُها ولا نعطِّلُها لورودِ النصِّ بها، ولا نُكيِّفُها ولا نمَثِّلُها.

وقدْ غلَتْ طائفةٌ في النَّفْيِ فعطَّلته، محتجِّين بأنَّ الاشتراكَ في صفةٍ مِن صفاتِ الإثبَاتِ يُوجِبُ الاشتِباهَ[1]، فزعَمُوا أنهُ سُبحانَهُ لا يُوْصَفُ بالوجُودِ، بلْ يقالُ: إنهُ ليسَ بمَعْدُومٍ، ولا يُوصَفُ بأنهُ حيٌّ ولا قادرٌ ولا عالمٌ، بلْ يُقالُ: إنهُ ليسَ بميتٍ، ولا عاجزٍ، ولا جاهِلٍ، وهذا مَذْهَبُ أكثَرِ الفلاسفَةِ والباطِنيَّةِ.

وغلَتْ طائفةٌ أُخرَى في الإثبَاتِ، فشَبَّهتْهُ فأثبتَتْ لهُ الصُّورَةَ والجوارِحَ، حتَّى إنَّ الهِشاميَّةَ مِن غُلاةِ الرَّافضَةِ زعَمُوا ـ كما قالَ القُرطبيُّ ـ: أنَّ معبودَهُمْ سبعةُ أشبارٍ بشِبرِ نفسِهِ، وقالَتِ الكرَّاميَّةُ: إنهُ جسمٌ[2].

قالَ: وقَدْ بالغَ بعضُ أهلِ الإغْواءِ[3] فقالَ: إنهُ عَلَى صُورةِ الإنسَانِ، ثمَّ اختلَفُوا:

فمنْهُمْ مَن قالَ: إنهُ عَلَى صُورةِ شيخٍ أَشْمَطِ الرَّأسِ واللِّحيةِ.

ومنهُمْ مَن قالَ: إنهُ عَلَى صورَةِ شابٍّ أمرَدَ جَعْدٍ قطَطٍ.

ومنهُمْ مَن قالَ: إنهُ مركَّبٌ مِن لحمٍ ودمٍ.

ومنهُمْ مَن قالَ: إنهُ عَلَى قدرِ مسافَةِ العرشِ، لا يفضُلُ مِن أحدِهِما عَنِ الآخرِ شيءٌ.

تعَالى اللهُ عَنْ أقوالِهِمْ علوّاً كبيراً، وعَنْ مثلِهِ نهَى اللهُ تَعالى بقَولِهِ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١][4].

---

(١) في «الأسنى» (٢/ ٢٠): «الأشباه».

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ٢٠)، وما سبق منه.

(٣) كذا في الأصل و(ج)، والذي في «الأسنى» (٢/ ٢٠): «الأهواء».

(٤) انظر: «الأسنى» (٢/ ٢١).

وقالَ ابنُ تَيْمِيّةَ: وأوَّلُ مَن قالَ: إنَّ اللهَ جسمٌ هوَ هشَامُ بنُ الحكَمِ الرافضِيُّ(١).

وفرقَةٌ أُخرَى أَثبتَتْ ما أثبتَهُ السَّمعُ مِن نحوِ: سميعٌ بصِيرٌ علِيمٌ قدِيرٌ، وامتنَعتْ مِن إطلاقِ السَّمعِ والبصَرِ، والعلْمِ والقُدرةِ، وهُم المعتزِلَةُ كما تقدَّمَ.

وفرقةٌ أُخرَى أثبتَتْ الصفَاتِ المعنَويَّةَ مِن نحوِ: السَّمعِ، والبصَرِ، والعِلمِ، والقُدرةِ، والكَلامِ وهوَ مذهَبُ جمهُورُ أهلِ السنَّةِ والجماعَةِ، ومنهُمْ أتباعُ أئمَّةِ المذاهِبِ الأربعَةِ.

ثمَّ اختلَفُوا فيما ورَدَ بهِ السَّمعُ مِن لفظِ: العَينِ، واليدِ، والوجْهِ، والنفْسِ، والرُّوحِ.

فِفرقَةٌ أوَّلَتها عَلَى ما يَلِيقُ بجلالِ اللهِ تَعالى، وهُمْ جمهُورُ المتكلِّمينَ مِنَ الخلَفِ، فعَدَلُوا بها عَنِ الظاهِرِ إلى ما يحتمِلُهُ التَّأويلُ منَ المجازِ والاتسَاعِ، خَوفَ توهُّمِ التَّشبيهِ والتَّمثِيلِ.

وفرقَةٌ أَثْبتَتْ ما أثبتَهُ اللهُ ورسُولُهُ مِنها، وأَجْروهَا عَلَى ظَواهِرِها، ونفَوا الكيفِيَّةَ والتشبيهَ عَنها، قائلِينَ: إنَّ إثباتَ البارِئ سبحانَهُ إنَّما هَو الكيفيَّةُ إثباتُ وجُودٍ بما ذكَرْنا، لا إثبَاتُ كيفِيَّةٍ، فكذلِكَ إثباتُ صفَاتِهِ، إنما هيَ إثباتُ وجُودٍ لا إثبَاتُ تحديدٍ وتكْييفٍ، فإذا قُلنا: يدٌ ووَجْهٌ، وسمْعٌ وبصَرٌ، فإنَّما هيَ صفاتٌ أثبَتَها اللهُ لنفسِهِ، فلا نقُولُ: إنَّ مَعنَى اليدِ: القوَّةُ والنِّعمَةُ، ولا مَعنَى السمْعِ والبصَرِ: العلْمُ، ولا نقُولُ: إنَّها جوارِحُ(٢).

وهذا المذهَبُ هوَ الذِي نقَلَ الخطَّابيُّ وغيرُهُ أنهُ مذهَبُ السَّلفِ، ومنهُمُ الأئمَّةُ الأربعَةُ. وبهذا المذهَبِ قالَ الحنفيَّةُ والحنابلَةُ وكثيرٌ مِنَ الشَّافعيةِ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٨٦).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٠).

وغيرِهِـمْ، وهـوَ إجـراءُ آيـاتِ الصِّفـاتِ وأحادِيثِهـا عَلَـى ظاهِرِها مـعَ نفـيِ الكَيفيَّةِ والتَّشـبيهِ عَنْهـا، مُحتَجِّيـنَ: بـأنَّ الـكلامَ في الصِّفـاتِ فرْعٌ عَـنِ الكلامِ فـي الذَّاتِ، فـإذا كانَ إثبـاتُ الذاتِ إثباتَ وجـودٍ لا إثباتَ تكييـفٍ، فكذلِكَ إثبَـاتُ الصِّفاتِ[١] إثبـاتُ وجـودٍ لا إثبـاتُ تَكْييفٍ[٢].

وقالُوا: إنَّا لا نلتَفِتُ في ذلِكَ إلى تأويلٍ لسْنا منهُ عَلَى ثقَةٍ ويقِينٍ، لاحتِمالِ أنْ يكُونَ المرادُ غيرَهُ، لأنَّ التَّأويلَ إنما هوَ أمرٌ مأخُوذٌ بطَريقِ الظَّنِّ والتَّجْويزِ، لا عَلَى سبِيلِ القطْعِ والتحقِيقِ، فلا يجُوزُ أن يُبنَى الاعتِقادُ عَلَى أمورٍ مَظنونةٍ، ويُعرَضَ عمَّا ما ثبَتَ بالقَطعِ والنصِّ، وهذا مَذمومٌ عندَ السلَفِ.

قالَ القاضِي أبو يعْلَى في كتابِ «إبطالِ التَّأويلِ»: لا يجوزُ ردُّ هذِهِ الأخبارِ، ولا التشاغُلُ بتأوِيلِها، والواجِبُ حملُها عَلَى ظاهِرِها، وأنها صفَاتٌ للهِ لا تُشبهُ صفَاتِ الخلقِ، ولا نعتَقِدُ التشبيهَ فيها، لكِنْ عَلى ما رُويَ عَنِ الإمَامِ أحمدَ وسائرِ الأئمَّةِ، وذكَرَ بعضَ كلامِ الزُّهريِّ، ومكْحُولٍ، ومالِكٍ، والثورِيِّ، والليْثِ، وحمَّادِ بنِ زيْدٍ، وحمَّاد بنِ سَلَمةَ، وابنِ عُيَينَةَ، والفُضَيلِ بنِ عيَاضٍ، ووكِيْعٍ، وعَبدِ الرحمنِ بنِ مَهدِيٍّ، وإسحَاقَ بنِ رَاهُوْيَهْ، وأبي عُبَيدٍ، ومحمَّدِ بنِ جَريرٍ الطبرِيِّ وغيرِهِمْ في هذا البابِ، وفي حكَايةِ ألفاظِهِمْ طولٌ... إلى أنْ قالَ: ويدُلُّ عَلى إبطَالِ التَّأويلِ أنَّ الصحَابةَ والتَّابعِينَ حمَلُوها عَلَى ظواهِرِها، ولمْ يتعرَّضُوا لتأويلِها، ولا صَرفِها عَنْ ظاهِرِها، فلَو كانَ التَّأويلُ سائغاً لكانُوا إليهِ أسبَقَ لما فيهِ مِن إزالَةِ التَّشبيهِ، ورفعِ الشُّبهةِ، انتَهى[٣].

---

(١) في المطبوع: «صفاته إنما هي».

(٢) في المطبوع: «تحديد وتكييف».

(٣) انظر: «إبطال التأويلات» (١/ ٤٣) وما بعدها.

وقالَ القُرطبيُّ(١): قالَ الإمامُ الترمذِيُّ بعدَ ذكرِهِ حَديثَ «ما تصدَّقَ أحدٌ بصدَقةٍ إلا أخذَها الرَّحمنُ بيمِينِهِ»(٢): وقدْ قالَ غَيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلمِ في هذا الحَديثِ وما أشبَهَ هذا منَ الرِّواياتِ مِنَ الصفَاتِ، ونُزولِ الربِّ تبارَكَ وتَعَالى كلَّ ليلَةٍ إلى سماءِ الدُّنيا: نُثبِتُ الرِّواياتِ في هذا، ونؤمِنُ بها، ولا نَتوهَّمُ، ولا يُقالُ: كيفَ؟ هَكَذا رُوِيَ عَنْ مالِكِ بنِ أنسٍ، وسُفيانَ بنِ عُيينَةَ، وعَبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ [قالُوا: أَمِرُّوها بلا كَيْفٍ](٣)، وهذا قَولُ أهلِ العلْمِ مِن أهلِ السنَّةِ والجمَاعةِ، وأمَّا الجَهْمِيةُ فأنكَرتْ هذِهِ الرِّواياتِ، وقالوا: هذا تَشْبِيهٌ، وقدْ ذكَرَ اللهُ تَعَالى في غيرِ موضِعٍ مِن كتابِهِ: اليدَ ونحوَها، فتأوَّلتِ الجَهْمِيةُ هذِهِ الآياتِ وفسَّرُوها عَلَى غيرِ ما فسَّرَ أهلُ العلمِ، فقالُوا: إنَّ اللهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيدِهِ، وقالوا: مَعْنى اليَدِ ها هُنا: القُدرَةُ(٤).

قالَ الخطَّابيُّ: إنها ليسَتْ بجوارِحَ، ولا أعضاءٍ، ولا أجزاءٍ، ولكنَّها صِفاتٌ لا كيفيَّةَ لها، ولا تُتأوَّلُ، فيُقالُ: معْنَى اليدِ: النِّعمةُ أو القوَّةُ، ومَعنَى السَّمعِ والبصَرِ: العلْمُ، ومعْنَى الوجهِ: الذاتُ، عَلى ما ذهَبَ إليهِ نُفاةُ الصِّفاتُ(٥).

وقالَ ابنُ عبدِ البرِّ: أهلُ السنَّةِ مجمِعُونَ عَلَى الإقرارِ بالصِّفاتِ الوارِدَةِ كلِّها في القُرآنِ والسنَّةِ والإيمَانِ بها، وحَمْلِها عَلَى الحقِيقةِ لا المجازِ، إلا أنهُمْ لا يُكيِّفونَ شَيئاً مِنْ ذلِكَ، ولا يَحدُّونَ فيهِ صفةً مخصُوصةً. وأمَّا أهلُ البدعِ الجَهْميَّةُ والمعتزِلةُ كلُّها، والخوارِجُ، فكلُّهمْ يُنكِرُها، ولا يَحْمِلُ شَيئاً مِنْها عَلَى الحقِيقَةِ، ويزعُمُونَ أنَّ

(١) انظر: «الأسنى» (٢/ ٢٣ـ٢٤).

(٢) هو في «سنن الترمذي» (٦٦١)، وأخرجه مسلم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة.

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من «السنن» (٢/ ٤٤).

(٤) انظر: «سنن الترمذي» (٢/ ٤٤)، وتمام كلام الترمذي سيرد قريباً، نقله المصنف من قول القرطبي.

(٥) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٦/ ٢٢٩).

مَنْ أقرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهمْ عندَ مَن أقرَّ بها نافُونَ للمَعبودِ. والحقُّ فيما قالَهُ القائلُونَ بما نطَقَ بهِ كتابُ اللهِ، وسنَّةُ رسُولِهِ، وهُم أئمَّةُ الجمَاعةِ. انتَهى كلامُ الحافِظِ ابنِ عبدِ البرِّ إمامِ أهلِ المغرِبِ في عصْرِهِ(١).

وقالَ القُرطبيُّ: قالَ إسحَاقُ بنُ إبراهِيمَ: إنَّما يكُونُ التَّشبيهُ إذا قالَ: يدٌ كيَدٍ، أو مِثْلُ يدٍ، أو سمْعٌ كسمْعٍ، أو مِثْلُ سمعٍ، فإذا قالَ: سمْعٌ كسمْعٍ، أو مِثْلُ سمْعٍ، فهذا التَّشبِيهُ، وأمَّا إذا قالَ: للهِ تَعَالى يدٌ وسمْعٌ وبصَرٌ، ولا يقُولُ: كيدٍ، ولا مِثْلُ سمعٍ، ولا كسمْعٍ، فهذا لا يكُونُ تشْبيهاً، وهوَ كما قالَ سُبحانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١](٢).

وروَى حَرملَةُ بنُ يحيَى قالَ: سمِعتُ عبدَ اللهِ بنَ وهْبٍ يقولُ: سمِعتُ مالِكَ بنَ أنسٍ يقُولُ: مَن وصَفَ شَيئاً مِن ذاتِ اللهِ تَعَالى مِثْلَ قولِهِ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] فأشَارَ بيدِهِ إلى عنُقِهِ قُطعَتْ، ومِثْلُ قولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فأشارَ إلى عيْنَيهِ أو أُذنَيهِ، أو شيءٍ مِن بدنِهِ، قُطِعَ ذلكَ منهُ؛ لأنهُ شبَّهَ اللهَ تَعَالى بنفْسِهِ(٣).

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ: إنَّ صِفاتِ الربِّ تَعَالى مَعلُومةٌ مِن حَيثُ الجملَةُ والثُّبوتُ، غَيرُ مَعقولةٍ مِن حيثُ التَّكييفُ والتَّحديدُ، فيكُونُ المؤمِنُ بها مُبصِراً مِن وجهٍ، أعمَى مِن وجهٍ، مُبصِراً مِن حَيثُ الإثباتُ والوجُودُ، أعْمَى مِن حَيثُ التَّكييفُ والتحدِيدُ.

قالَ: وبهذا يحصُلُ الجمْعُ بينَ الإثباتِ لما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ، وبينَ نفْيِ

---

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٤٥).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٢٤)، وهو تمام كلام الترمذي في «سننه» (٢/ ٤٤).

(٣) انظر: «الأسنى» (٢/ ٢٤-٢٥)، وقد نقله عن ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤٥).

التَّحريفِ والتَّشبيهِ والوقُوفِ، وذلِكَ هوَ مُرادُ الربِّ منَّا في إبرازِ صِفاتِهِ لنا لنعرِفَهُ بها، ونؤمِنَ بحقَائقِها، وننفِيَ عنْها التَّشبيهَ ولا نُعطِّلَها بالتحرِيفِ والتَّأويلِ. انتَهى[١].

قالَ الخطَّابيُّ: فإنْ قيلَ: كيفَ يصِحُّ الإيمانُ بما لا نُحيْطُ [به][٢] عِلماً بحقِيقَتِهِ، أو كيفَ نتعَاطَى وصْفاً بشيءٍ لا درْكَ لهُ في عُقُولنا؟

قيلَ لهُ: إنَّ إيمانَنا صحِيحٌ بحقِّ ما كُلِّفناهُ مِنها، وعِلمُنا يحيْطُ بالأمرِ الذِي أُلزمْناهُ فيها، وإنْ لمْ نعرِفْ لماهيَّتِها حَقيقَةً وكيفِيَّةً، وقدْ أُمِرنا أنْ نؤمِنَ باللهِ وملائكَتِهِ، وكتُبِهِ، ورسُلِهِ، واليومِ الآخرِ، والجنَّةِ ونعِيمها، والنَّارِ وأليمِ عذَابها وعِقَابها، ومعلومٌ أنَّا لا نُحيطُ بكلِّ شيءٍ مِنها عَلَى التَّفصِيلِ، وإنما كُلِّفنا الإيمانَ بها جملَةً، ألا ترَى أنَّا لا نعلَمُ[٣] عدَدَ أسماءِ الأنبياءِ، وكثيراً منَ الملائكَةِ[٤]، ولا نُحيْطُ بصِفاتهِمْ، ولا نعلَمُ خواصَّ معانِيهِمْ، ولـمْ يكُنْ ذلِكَ قادِحاً في إيمانِنا بما أُمِرنا أنْ نؤمِنَ بهِ مِن أَمْرِهِمْ، وقدْ حُجِبَ عنَّا عِلمُ الرُّوحِ ومعرِفةُ كيفيَّتِهِ معَ عِلمِنا بأنهُ آلةُ التَّمييزِ، وبهِ تُدرَكُ المعارِفُ، وهذِهِ كلُّها مخلُوقةٌ للهِ، فما ظَنُّكَ بصفاتِ ربِّ العالمينَ سُبحانَهُ[٥]؟.

* * *

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء والفوقية» (ص٧٣ ـ ٧٤).

(٢) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: (وقعَ في خطِّ المصنِّفِ رحمَهُ الله بعدَ قولِهِ: «ألا تَرى أنا»: «لا»، النافية، والصوابُ عدَمُ ذِكرها كما ترَى). وقد أسقطها ناسخ (ج). قلت: وهذا مجانب للصواب، فالصواب إثبات (لا) كما وقع بخط المصنف، وهو كذلك في كلام الخطابي.

(٤) كذا العبارة في الأصل (ج)، وصوابها كما جاء في «الأسنى» (٢/ ١١): (ألا ترى أنا لا نعلم أسماء عدة الأنبياء وكثيراً من الملائكة).

(٥) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٠ ـ ١٢) نقلًا عن الخطابي، وليس هو في المطبوع من كتب الخطابي.

إذا تقرَّرَ هذا: فمِنَ المتشابِهِ: **الوجهُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقولِهِ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وقولِهِ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩].

وفي الحدِيثِ: «مَنْ بنى مَسجِداً يبتَغِي بهِ وجهَ اللهِ تعالى». وفي حديثٍ آخرَ: «أعوذُ بوَجْهِكَ»(١)، والأحادِيثُ كثِيرةٌ.

وتأويلُهُ عندَ أهلِ التَّأويلِ: أنَّ المرادَ بالوَجْهِ الذَّاتُ المقدَّسةُ، فأمَّا صفةٌ زائدةٌ عَلَى الذَّاتِ فلا، وهوَ قولُ المعتَزلةِ وجمهُورِ المتكلِّمِينَ.

ويُروَى عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «الوجْهُ» عِبارةٌ عَنهُ عزَّ وجلَّ، كما قالَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧](٢).

وقالَ ابنُ فورَكَ: قدْ تُذْكَرُ صفَةُ الشَّيءِ والمرادُ بِهِ الموصُوفُ توسُّعاً، كما يَقولُ القائلُ: رأيْتُ عِلمَ فُلانٍ، ونظَرْتُ إلى عِلمِهِ، والمرادُ بذلِكَ: نظرْتُ إلى العالِمِ(٣).

وقالَ القُرطبيُّ: قالَ الحُذَّاقُ: الوجْهُ راجِعٌ إلى الوجُودِ، والعِبارَةُ عنهُ بالوجْهِ مِن مجازِ الكَلامِ، إذ كانَ الوجْهُ أظهَرَ الأعضاءِ في المشاهَدَةِ.

وقالَ أبو المعَالي: وأمَّا «الوَجْهُ» فالمرادُ بِهِ وجُودُ البارِئ تَعالى عندَ معظَمِ أئمَّتِنا، والدَّليلُ عَلى ذلِكَ قولُهُ تَعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، والموصُوفُ بالبقَاءِ عندَ تعرُّضِ الخلْقِ للفَناءِ هوَ وجودُ البارئِ تَعالى، وقولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] المرادُ بِهِ: للهِ الذِي لهُ الوجْهُ، أي: الوجُودُ، وكذلِكَ قولُهُ: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠] أي: الذِي لهُ الوجْهُ.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢٨)، وأحمد (١٤٣١٦) من حديث جابر.

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ٨٤) و(١٧/ ١٦٥)، و«الأسنى» (٢/ ٨٣).

(٣) انظر: «الأسنى» (٢/ ٨٣).

وقيلَ في قولِهِ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أي: فثَمَّ رِضَا اللهِ وثوابُهُ، و﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] أي: لرضَاهُ وطلَبِ ثوابِهِ، ومنهُ: «مَن بنَى مسْجِداً يبتَغِي بهِ وجْهَ اللهِ»[١].

وقيلَ: المرادُ: فثمَّ [وجهُ][٢] اللهُ، والوجْهُ صِلَةٌ، أو: الوجْهُ عِبارةٌ عَنِ الذَّاتِ، أي: فثَمَّ ذاتُهُ بمَعْنى الحُصُولِ العِلميِّ، أي: فعِلمُهُ مَعكُمْ أينَما كُنتُمْ.

وقيلَ: المرادُ بالوجْهِ الجِهةُ التي وجَّهنا اللهُ إليها، أي: القِبلَةُ.

وحكَى المُزَنيُّ عَنِ الشَّافعيِّ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أي: فثمَّ الوجْهُ الذِي وجَّهكُمْ إليه، أي: فهُناكَ جِهتُهُ وقِبلتُهُ التي أمَرَ بها[٣].

ومذهَبُ السلَفِ: أنَّ الوَجْهَ صِفةٌ ثابتَةٌ للهِ ورَدَ بها السَّمعُ، فتُتلَقَّى بالقَبولِ.

ويُبْطِلُ مذهَبَ أهلِ التَّأويلِ ما قالَهُ البَيهقِيُّ والخطَّابيُّ في قولِهِ تَعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ [الرحمن: ٢٧] فأضافَ الوجْهَ إلى الذَّاتِ، وأضافَ النَّعتَ إلى الوجهِ فقَالَ: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ ولو كانَ ذِكرُ الوجْهِ صِلةً ولَمْ يكُنْ صِفةً للذاتِ لقالَ: ذي الجَلالِ، فلمَّا قالَ: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ علِمْنا أنهُ نعْتٌ للوجْهِ، وأنَّ الوجْهَ صفَةٌ للذَّاتِ[٤].

وقالتِ الحنابِلةُ لتأييدِ مَذهبِ السَّلفِ: إنهُ قدْ ثبَتَ في الخِطابِ العربيِّ الذِي أجمَعَ عَليهِ أهلُ اللُّغةِ أنَّ تسمِيةَ الوجهِ في أيِّ محلٍّ وقَعَ منَ الحقِيقةِ والمجازِ يزِيدُ علَى قَولنا: ذاتٌ، فأما في الحيوانِ فذلِكَ مشهُورٌ حقِيقةً، ولا يمكِنُ دَفْعُهُ، وأما في

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٣) انظر: «الأسنى» (٢/ ٨٣ ـ ٨٥).

(٤) انظر: «الأسنى» (٢/ ٨٥ ـ ٨٧).

مَقاماتِ المجازِ فكذَلكَ أيضاً، لأنهُ يُقالُ: «فلانٌ وجْهُ القومِ» لا يُرادُ بِهِ ذواتُ القَومِ؛ إذ ذواتُ القَومِ غَيرُهُ قَطعاً، ويقالُ: «هذا وجْهُ الثَّوبِ» لما هوَ أجوَدُهُ، ويقالُ: «هذا وجهُ الرأيِ» أي: أصحُّهُ وأقوَمُهُ، و«أتيتُ بالخبرِ عَلَى وجهِهِ» أي: عَلَى حقِيقتِهِ، إلى غيرِ ذلِكَ ممَّا يُقالُ فيهِ الوجْهُ، فإذا كانَ هذا هوَ المستقِرَّ في اللغةِ وجَبَ أنْ يُحمَلَ الوجهُ في حقِّ الباريءُ عَلَى وجهٍ يليقُ بهِ، صفةً زائدَةً عَلَى تسمِيةِ قَولنا: ذاتٌ.

فإنْ قيلَ: يلزَمُ أنْ يكُونَ عُضواً وجارِحةً ذاتَ كميَّةٍ وكيفيَّةٍ، وهوَ باطلٌ.

فالجَوابُ ما قالُوهُ: إنَّ هذا لا يلزَمُ، لأنَّ ما ذكرَهُ المُعْترِضُ ثبَتَ بالإضافةِ إلى الذَّاتِ في حقِّ الحيوانِ المُحْدَثِ، لا مِن خِصِّيصةِ صفَةِ الوجهِ، ولكِنْ مِن جهَةِ نِسبةِ الوجهِ إلى جملةِ الذَّاتِ فيما ثبَتَ للذَّاتِ مِنَ الماهيَّةِ المركَّبةِ، وذلِكَ أمرٌ أدركنَاهُ بالحسِّ في جملَةِ الذَّاتِ، فكانَتِ الصِّفاتُ مُساويةً للذَّاتِ بطَريقِ أنَّها منها، ومُنتسِبةً إلَيها نسبَةَ الجُزءِ منَ الكلِّ.

فأمَّا الوجْهُ المضَافُ للبارِئ سُبحانَهُ، فإنَّا ننسِبهُ إليهِ في نفسِهِ نسبَةَ الذَّاتِ إليهِ.

وقدْ ثبَتَ أنَّ الذاتَ في حقِّ البارِئ لا تُوصَفُ بأنها جسمٌ مركَّبٌ تدخُلُهُ الكميَّةُ، وتتسلَّطُ علَيها الكيفيَّةُ، ولا نعلَمُ لها ماهيَّةً، فصفَتُهُ التي هيَ الوجهُ كذلِكَ لا يُوصَلُ لها إلى ماهيَّةٍ، ولا يُوقَفُ لها عَلَى كيفيَّةٍ، ولا تدخُلُها التجزئةُ المأخُوذةُ منَ الكميَّةِ، لأنَّ هذِهِ إنَّما هيَ صفاتُ الجواهِرِ المركَّبةِ أجسَاماً، واللهُ منزَّهٌ عَنْ ذلِكَ، ولو جازَ هذا الاعتراضُ في الوجهِ لقيلَ مثلُهُ في السَّمعِ، والبَصرِ، والعلْمِ، فإنَّ العلْمَ في الشاهِدِ عرَضٌ قائمٌ بقلْبٍ يثبُتُ بطَريقِ ضَرورةٍ أو اكتسَابٍ، وذلكَ غيرُ لازمٍ في حقِّ البارِئ، لأنهُ مخالِفٌ للشَّاهدِ في الذَّاتيةِ، وغيرُ مشارِكٍ لها في إثباتِ ماهيَّةٍ أو كميَّةٍ أو كيفيَّةٍ.

وقالَ الشيخُ أبو الحسَنِ الأشعرِيُّ: إنَّ اللهَ عَلَى عرشِهِ كما قالَ: ﴿الرَّحۡمَٰنُ عَلَى

﴿ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وإنَّ لهُ يدَينِ بلا كيفٍ، كما قالَ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، وإنَّ لهُ عينَينِ بلا كيفٍ كما قالَ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وإنَّ لهُ وجهاً بلا كيفٍ، كما قالَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧][١] وإنهُ يجِيءُ يومَ القيامَةِ هوَ وملائكَتهُ كما قالَ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وإنهُ يقرُبُ مِن عبادِهِ كيفَ شاءَ، كما قالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦][٢].

ونَدِينُ أنهُ «يُقلِّبُ القلُوبَ بينَ إصبَعينِ مِن أَصابعِهِ»[٣]، وأنهُ «يضَعُ السَّماواتِ عَلَى إصبَعٍ والأرَضِينَ عَلَى إصبَعٍ» كما جاءَتْ بِهِ الرِّوايةُ[٤]، إلى أنْ قالَ: ونُصدِّقُ بجمِيعِ الرِّواياتِ التي يُثبِتُها أَهْلُ النقْلِ منَ النُّزولِ إلى السَّماءِ الدُّنيا[٥].

وأطالَ الكَلامَ في هذا وأمثالِهِ في كتابِهِ الذي سمَّاهُ «الإبانةُ في أصولِ الدِّيانةِ»، وقدْ ذكَرَ أصحابُهُ أنهُ آخرُ كتابٍ صنَّفهُ، وعَليهِ يعتَمدُونَ في الذَّبِّ عنهُ عندَ مَن يَطْعنُ عَليهِ.

وقالَ القاضِي ابنُ الباقلَّانيِّ: فإنْ قالَ قائلٌ فما الدَّليلُ عَلَى أنَّ للهِ وجْهاً ويداً؟

قيلَ لهُ: قولُهُ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ وقولُهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ فأثبتَ لنفسِهِ وجْهاً ويَداً[٦].

وقدْ تقدَّمَ كلامُ الإمَامِ أبي حَنيفَةَ رحمَهُ اللهُ حَيثُ قالَ: ولهُ تَعالى وجهٌ ويدٌ

---

(١) انظر: «الإبانة» للأشعري (ص٢٢).

(٢) انظر: «الإبانة» (ص٣٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عمرو بن العاص.

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٥١)، ومسلم (٢٧٨٦) من حديث ابن مسعود.

(٥) انظر: «الإبانة» (ص٢٧).

(٦) هو في «التمهيد» للباقلاني (ص ٢٥٨).

ونفسٌ، فما ذكَرَ اللهُ تَعالى في القرآنِ مِن ذكرِ الوجْهِ واليدِ والنَّفسِ فهوَ لهُ صِفاتٌ بلا كَيفٍ، ولا يُقالُ: إنَّ يدَهُ قُدرتُهُ أو نعمَتُهُ لأنَّ فيهِ إبطالَ الصفَةِ، وهوَ قولُ أهلِ القدَرِ والاعتِزالِ، إلى آخرِ ما قالَ كما تقدَّمَ.

* تنبيهٌ:

روَى مسلِمٌ وابنُ ماجَهْ حديثَ: «إنَّ اللهَ لا ينامُ، ولا ينبَغِي لهُ أنْ ينامَ...، حِجابُهُ النورُ، لوْ كَشفَهُ لأحرقَتْ سُبُحاتُ وَجْهِهِ ما انتهَى إليهِ بَصرُهُ مِن خلقِهِ»[1].

قالَ النوويُّ[2]: مَعناهُ الإخبارُ أنهُ تَعالى لا ينامُ، وأنهُ مُستحِيلٌ في حقِّهِ النَّومُ، فإنَّ النومَ انغِمارٌ وغَلبةٌ عَلَى العقْلِ يَسْقُطُ بهِ الإحسَاسُ، واللهُ منزَّهٌ عَن ذلِكَ، و«سُبُحاتُ وجهِهِ»: نورُهُ وجلالُهُ وبهاؤُهُ، بضَمِّ السِّينِ والباءِ، ـ وقيلَ: سُبُحاتُ الوجهِ محاسِنُهُ، لأنَّهُ يقالُ: سُبحانَ اللهِ عِندَ رُؤيتِها[3] ـ، والحِجابُ أصلُهُ في اللُّغةِ: المَنْعُ والسَّترُ، وهوَ إنما يكُونُ للأجسَادِ، واللهُ منزَّهٌ عَنْ ذلِكَ، والمرادُ هُنا: المانِعُ مِن رُؤيتِهِ، وسمِّيَ ذلِكَ المانِعُ نوراً، لأنَّهُ يمنَعُ في العادَةِ مِنَ الإدراكِ كشُعاعِ الشَّمسِ، والمرادُ بالوجْهِ الذَّاتُ، والمرادُ بما انتهَى إليهِ بَصرُهُ: جميعُ المخلُوقاتِ؛ لأنَّ بصرَهُ سُبحانَهُ محيطٌ بجمِيعِ الكائناتِ، والتقْديرُ: لو زالَ المانِعُ مِن رُؤيتِهِ، وهوَ الحجَابُ المسمَّى نُوراً، وتجلَّى لخلقِهِ لأحرَقَ جلالُ ذاتِهِ جميعَ مخلُوقاتِهِ، لكنَّهُ محتَجِبٌ عَنِ الخلْقِ بأنوارِ عزِّهِ وجَلالِهِ[4].

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٩)، وأحمد (١٩٦٣٢) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٣) وما بعدها.

(٣) هذا القول ليس عند النووي، وهو في «المجموع المغيث» لأبي موسى المديني (٢/ ٤٩)، و«النهاية» لابن الأثير (٢/ ٣٣٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٤).

وقيلَ: الحجَابُ المذكُورُ في هذا الحديثِ وغيرِهِ يرجِعُ إلى الخلْقِ، لأنهُمْ همُ المحجُوبُونَ عنهُ، فالحجَابُ راجِعٌ إلى منْعِ الإبصارِ منَ الإصَابةِ بالرُّؤيةِ، فلَو كُشِفَ الحِجابُ الذِي عَلَى أعيُنِ النَّاسِ، ولمْ يُثَبِّتْهُمْ لرُؤيتِهِ، لاحتَرقُوا مِن جَلالِهِ وهيبَتِهِ، كما خرَّ مُوسَى صَعقاً، وتقطَّعَ الجبَلُ دكّاً حينَ تجلَّى سُبحانَهُ لهُ(١).

* * *

ومِنَ المتشَابهِ: العَينُ، في قولِهِ تَعَالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقولِهِ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] وقولِهِ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وتأويلُهُ: أنَّ المرادَ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ أي: بمَرْأَى مِنَّا، أي: ونحْنُ نَراها. أو: إنَّ المرادَ بأعْيُننا أي: بحفْظِنا وكلاءَتِنا، أو: أنَّ المرادَ بِهِ أعْيُنُ الماءِ، أي: تجرِي بأعيُنٍ خلقْنَاها وفجَّرناهَا، فهِيَ إضافةُ مُلْكٍ لا إضافَةُ صِفةٍ ذاتيَّةٍ، والمرادُ: تَجْرِي بأولِيائنا وخِيارِ خَلقِنا(٢).

وقولُهُ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ أي: تُربَّى وتُغذَّى عَلَى مَرأى مِني(٣).

وكذا: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ أي: بمرأَى مِنَّا، وفي حِفْظنا، كقَوْلِهِمْ: أنتَ بعَينِ اللهِ، أي: في حفظِهِ(٤).

وقالَ بعضُهمْ: العَينُ مُؤوَّلةٌ بالبصَرِ والإدْراكِ، بلْ قيلَ: إنَّها حقِيقَةٌ في ذلِكَ

---

(١) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٤٦٤).

(٢) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (٢٦١)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١١٦)، و«الأسنى» للقرطبي (٢/ ٧٩ـ٨١).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ١٩٧).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (٩/ ٣٠).

خلافاً لتوهُّم بعضِ النَّاسِ، أنها مجازٌ، قالَ: وإنَّما المجازُ في تسمِيةِ العضو بها[١].

ومذهَبُ السَّلفِ: إثباتُ ذلِكَ صفةً لهُ تَعَالى؛ لحدِيثِ البُخاريِّ ومسلِمٍ وغيرِهما حِينَ ذُكِرَ الدجَّالُ عندَ النَّبيِّ ﷺ فقالَ: «إنَّ اللهَ لا يخْفَى عليكُمْ، إنَّ اللهَ ليسَ بأعورَ» وأشارَ بيدِهِ إلى عَيْنَيه، الحديثَ[٢].

قالَ القُرطبيُّ: قالَ العُلماءُ مِنهُمُ البيهَقِيُّ: وفي هَذا نفيُ نقْصِ العوَرِ عنِ اللهِ تَعَالى، وإثباتُ العينِ لهُ صفةً، وعرَفْنا بقَولِهِ تَعَالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أنها لَيسَتْ بحَدَقةٍ، وأنَّ الوجْهَ ليسَ بصُورةٍ، وأنَّها صفةُ ذاتٍ، انتَهى[٣].

وقالَتِ الحنابِلَةُ: قدْ ورَدَ السمْعُ بإثباتِ صفةٍ لهُ تَعَالى، وهيَ العَينُ تجرِي مَجْرَى السَّمْعِ والبصَرِ، وليسَ المرادُ [به][٤] إثباتَ عينٍ هيَ حَدَقَةٌ ماهيَّتها شحمَةٌ، لأنَّ هذِهِ العَينَ مِن جسْمٍ مُحْدَثٍ، وأمَّا العينُ التي وصِفَ بها البارِئ فهِيَ مُناسبَةٌ لذاتِهِ في كَونها غيرَ جسْمٍ ولا جَوهرٍ، ولا عرَضٍ، ولا يُعرَفُ لها ماهيَّةٌ ولا كيفِيَّةٌ، قالُوا: وقدِ امتنَعَتِ المعتزِلةُ والأشعَريَّةُ مِن أنْ يُقالَ: للهِ عينٌ، فأمَّا المعتزِلةُ فيقْوى ذلِكَ عندَهُمْ لأنهُمْ لا يقُولونَ: سميعٌ بسمْعٍ، بصِيرٌ ببصَرٍ، بلْ يقُولونَ: بصِيرٌ لذاتِهِ، سمِيعٌ لذاتِهِ، وأمَّا الأشعَريَّةُ فيضعُفُ هذا عَلَى قولِهِمْ لأنهُمْ يوافِقُونَ عَلَى أنهُ بصِيرٌ ببصَرٍ، سمِيعٌ بسمْعٍ، وإنَّما امتنَعُوا منْ تسمِيةِ عينٍ لما استوحَشُوا مِن مَعْنى العَينِ في الشَّاهِدِ، فقالُوا بالتَّأويلاتِ، ومنَ الفاسِدِ قِياسُ الغائبِ عَلَى الشَّاهِدِ.

* * *

(١) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٧)، ومسلم (١٦٩) من حديث ابن عمر.

(٣) انظر: «الأسنى» (٢/ ٧٩)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ١١٦).

(٤) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

ومِنَ المتشَابهِ: اليدُ، في قولِهِ تَعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١] ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣].

وتأويلُهُ: أنَّ المرادَ باليَدِ: القُدرَةُ.

وقالَ الأشعَرِيُّ: اليدُ صِفةٌ ورَدَ بها الشَّرعُ، والذِي يلُوحُ مِن مَعْنى هذِهِ الصفَةِ أنها قَريبةٌ مِن معْنَى القُدرَةِ، إلا أنَّها أخصُّ، والقُدرةُ أعمُّ، كالمحبَّةِ معَ الإرادَةِ والمشيئةِ، فإنَّ في اليدِ تشْريفاً لازِماً[(١)].

وذهبَتْ المعتَزلَةُ وطائفَةٌ مِنَ الأشعَرِيَّةِ إلى أنَّ المرادَ باليدَينِ في قولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] معنى: النِّعمتَينِ.

وطائفَةٌ منَ الأشعرِيَّةِ أنَّ المرادَ باليَدينِ هُنا: القُدرةُ، لأنَّ اليدَ في اللغَةِ عِبارةٌ عَنِ القُدرةِ، كقَولِهِ:

فقُمْتُ ومَالي بالأُمُورِ يَدَانِ[(٢)]

ويحقِّقُ هذا ويوضِّحهُ: أنَّ الخلْقَ مِن جهَةِ اللهِ إنَّما هوَ مُضافٌ إلى قُدرتِهِ لا إلى يدِهِ، ولهذا يَسْتقِلُّ في إيجادِ الخلْقِ بقُدرتِهِ، ويستَغْني عَنْ يدٍ وآلةٍ يفعَلُ بها معَ قُدرتِهِ.

وقولُهُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ثنَّى اليدَ مُبالغَةً في الردِّ عَلَى اليهودِ، ونفيِ البُخلِ عنهُ، وإثبَاتاً لغايةِ الجُودِ؛ فإنَّ غايَةَ ما يبذُلُهُ السَّخِيُّ مِن مالِهِ أنْ يُعطِيَهُ بيدَيهِ، وتنْبيهاً عَلَى منحِ الدُّنيا والآخِرةِ.

---

(١) انظر: «الإبانة» للأشعري (١٢٥)، و«رسالة إلى أهل الثغر» (١٢٧ـ١٢٨)، و«تفسير الرازي» (١٢/ ٣٩٦)، و«الإتقان» (٣/ ٢٠).

(٢) انظر لهذين القولين: «تفسير الرازي» (٢٦/ ٤١٢)، و«تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٢٨).

أو المرادُ بالتَّثنِيةِ باعتِبارِ: نعمَةِ الدُّنيا، ونعمَةِ الآخرَةِ.

أو باعتِبارِ قوَّةِ الثَّوابِ، وقوَّةِ العِقابِ(١).

ومذهَبُ السَّلفِ والحنابلةِ: أنَّ المرادَ إثبَاتُ صِفَتينِ ذاتيَّتينِ تُسمَّيانِ يدَينِ، يزيدانِ عَلَى النِّعمَةِ والقُدرَةِ، محتَجِّينَ بأنَّ اللهَ تَعَالى أثبَتَ لآدَمَ مِنَ المزيَّةِ والاختِصاصِ ما لَمْ يثبِتْ مِثلَهُ لإبليسَ بقَولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وإلا فكانَ إبلِيسُ يقولُ: وأنا أيضَاً خلقتَني بيدَيكَ فلا مزيَّةَ لآدَمَ ولا تشرِيفَ.

فإنْ قيلَ: إنَّما أُضيفَ ذلِكَ إلى آدَمَ ليُوجِبَ لهُ تشريفاً وتعظِيماً عَلَى إبليسَ، ومجرَّدُ النسبَةِ في ذلكَ كافٍ في التشريفِ، كـ: ناقَةِ اللهِ، وبيتِ اللهِ، فهذا كافٍ في التشرِيفِ، وإنْ كانَتْ النُّوقُ، والبُيوتُ كلُّها للهِ.

فالجوابُ ما قالُوهُ: إنَّ التشرِيفَ بالنِّسبةِ إذا تجرَّدتْ عَنْ إضافَةٍ إلى صفَةٍ اقتضَى مجرَّدَ التَّشريفِ، فأمَّا النِّسبةُ إذا اقترنَتْ بذكرِ صفَةٍ أوجَبَ ذلِكَ إثبَاتَ الصِّفةِ التي لولاها ما تمَّتِ النِّسبةُ، فإنَّ قَولنا: خلَقَ اللهُ الخلْقَ بقُدرتِهِ، لما نُسِبَ الفعْلُ إلى تعلُّقِهِ بصفَةِ اللهِ اقتضَى ذلِكَ إثباتَ الصِّفةِ، وكذا: أحاطَ بالخَلقِ بعلمِهِ، يقتَضِي إحاطَةً بصفَةٍ هِيَ العلْمُ، فكذَلكَ هُنا لما كانَ ذكَرَ التخصِيصَ مُضافاً إلى صفَةٍ وجَبَ إثباتُ تلْكَ الصِّفةِ عَلَى وجهٍ يليقُ بِهِ سُبحانَهُ لا بمَعْنى العضوِ والجارِحةِ والجِسميَّةِ، والبعضِيَّةِ، والكميَّةِ والكيفِيَّةِ، تَعَالى اللهُ عَنْ ذلِكَ.

وأيضاً: فلَو أرادَ باليدِ النِّعمةَ لقالَ: لما خلقْتُ ليدِي، لأنَّهُ خلقَ لنعْمةٍ لا بنعْمةٍ.

وأيضاً: فقُدرةُ اللهِ واحدَةٌ، لا تدخُلُها التثنِيةُ والجمْعُ.

---

(١) انظر هذه الأقوال في: «تفسير الكشاف» (١/ ٦٥٦)، و«البحر المحيط» (٤/ ٣١٥).

وقالَ البغويُّ في قولِهِ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ في تحقِيقِ اللهِ التَّثنيَةَ في اليدِ دَليلٌ عَلَى أنَّها ليسَتْ بمَعْنى القُدرةِ والقوَّةِ والنِّعمَةِ، وأنَّهُما صِفتانِ مِن صفَاتِ ذاتِه(١).

وقالَ ابنُ اللبَّانِ: فإنْ قلتَ: فمَا حقِيقَةُ اليدَينِ في خلْقِ آدَمَ؟

قلتُ: اللهُ أعلَمُ بما أرادَ، قالَ: والذِي يظهَرُ أنَّ اليدَينِ استِعارَةٌ لنورِ قُدرتِهِ القائِمِ بصفَةِ فضلِهِ، وصفَةِ عدلِهِ(٢).

وقالَ البَيهقِيُّ في كتابِ «الأسماءِ والصِّفاتِ»(٣): بابُ ما جاءَ في إثبَاتِ اليدَينِ صفَتينِ لا مِن حيثُ الجارِحةُ، قالَ اللهُ: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] وقالَ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وذكَرَ الأحادِيثَ الصِّحاحَ في ذلِكَ:

كحدِيثِ: «يا آدَمُ! أنتَ أبو البشَرِ، خلقَكَ اللهُ بيدِهِ»(٤)، وحدِيثِ: «أنْتَ موسَى اصطفَاكَ اللهُ بكَلامِهِ، وخطَّ لكَ الألواحَ بيدِهِ»(٥)، وفي لفظٍ: «وكتَبَ لكَ التوراةَ بيدِهِ»(٦) وذكَرَ أحادِيثَ كثيرةً مثلَ: «والخَيرُ بيدَيكَ»(٧).

---

(١) انظر: «الإتقان» للسيوطي (٣/ ٢٠)، و«البرهان» للزركشي (٢/ ٨٦). ولم أقف عليه في «تفسير البغوي».

(٢) انظر: «الإتقان» (٣/ ٢١).

(٣) «الأسماء والصفات» (٢/ ١١٨).

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٨٤) من حديث أبي هريرة.

(٥) أخرجه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٨٧) من حديث أبي هريرة.

(٦) أخرجه مسلم (٢٦٥٢) (١٣) من حديث أبي هريرة.

(٧) أخرجه مسلم (١١٨٤) من حديث ابن عمر، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٩٧) من حديث علي بن أبي طالب.

وقالَ البيهقِيُّ: قالَ بعضُ أهلِ النظَرِ: قدْ تكُونُ اليدُ بمَعْنى: القوَّةِ، كقَولِهِ: ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾ [ص: ١٧]: ذا القوَّةِ، وبمعْنَى: المُلكِ والقُدرَةِ، كقَولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]، وبمَعْنى: النِّعمَةِ، كقولِهِمْ: لي عندَ فلانٍ يدٌ، وتكُونُ صلَةً، أي: زائدَةً، كقولِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ [يس: ٧١] أي: ممَّا عمِلناهُ نحْنُ، وبمعْنَى: الجارِحةِ، كقَولِهِ: ﴿وَخُذۡ بِيَدِكَ ضِغۡثٗا﴾ [ص: ٤٤].

قالَ: فأمَّا قولُهُ: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ فلا يُحمَلُ عَلَى الجارِحةِ، لأنَّ البارِئَ واحدٌ لا يتبعَّضُ، ولا عَلَى القوَّةِ والقُدرةِ، والمُلكِ والنِّعمةِ، والصِّلةِ، لأنَّ الاشتِرَاكَ يقَعُ حِينئذٍ بينَ وليِّهِ آدَمَ، وعدوِّهِ إبليسَ، ويَبْطُلُ ما ذكرَهُ مِن تَفْضِيلِهِ عَليهِ لبُطلانِ مَعْنى التَّخصِيصِ، إذ الشَّياطِينُ والأبالِيسُ وجماعةُ الكفَرةِ خلَقهُمُ اللهُ بقُدرتِهِ، ونِعمُهُ عَلَى آدمَ غَيرُ مُنحَصِرةٍ[1]، فلَمْ يبقَ إلا أنْ يُحمَلا عَلَى صفِتينِ تعلَّقَتا بخلْقِ آدمَ تشرِيفاً لهُ دُونَ خلْقِ إبلِيسَ، تعلُّقَ القُدرَةِ بالمَقْدُورِ، لا مِن طَرِيقِ المباشَرةِ، ولا مِن حَيثُ المُماسَّةُ، وليسَ لذَلكَ التخصِيصِ وجهٌ غيرُ ما بيَّنهُ اللهُ تَعَالى في قولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾. انتَهى[2].

* تنبِيهٌ:

مِن هذا النَّمطِ حديثُ الترمِذِيِّ وابنِ ماجَهْ: «إنَّ اللهَ تَعَالى لما خلَقَ الخلْقَ كتَبَ بيدِهِ علَى نفسِهِ: إنَّ رحمَتِي تغلِبُ غَضَبي»[3].

---

(١) قوله: «إذ الشياطين»، إلى هاهنا، ليس في «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٢٦) وهو في «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٢٧) فيما نقله عن البيهقي.

(٢) «الأسماء والصفات» (٢/ ١٢٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٣)، وابن ماجه (٤٢٩٥)، وأحمد (٩٥٩٧) من حديث ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، به. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ. =

وفي حدِيثٍ آخرَ: «إنَّ اللهَ تَعالى خلَقَ ثلاثةَ أشياءٍ بيدِهِ: خلَقَ آدَمَ بيدِهِ، وكتَبَ التَّوراةَ بيدِهِ، وغرَسَ الفِردَوسَ بيدِهِ»(١).

وحدِيثِ أحمَدَ ومسلِمٍ: «إنَّ اللهَ تَعالى يبسُطُ يدَهُ باللَّيلِ ليتُوبَ مُسيءُ النَّهارِ، ويَبْسُطُ يدَهُ بالنَّهارِ ليتُوبَ مُسيءُ اللَّيلِ»(٢).

قيلَ: بَسْطُ اليدِ استِعارةٌ في قَبولِ التَّوبةِ، وإنَّما ورَدَ لفظُ «اليدِ» لأنَّ العربَ إذا رضِيَ أحدُهمْ الشَّيءَ بسَطَ يدَهُ لقَبولِهِ، وإذا كرِهَهُ قبضَها عنهُ، فخُوطِبوا بما يفهَمُونهُ، وهوَ مجازٌ، فإنَّ يدَ الجارِحةِ مُستحِيلَةٌ في حقِّهِ تَعالى(٣).

***

ومن المتشَابهِ: القبضَةُ واليمِينُ، في قولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

وحدِيثِ البخارِي ومُسلِمٍ: «يقبِضُ اللهُ الأرضَ يومَ القيامَةِ، ويَطْوِي السَّماءَ بيمينِهِ، ثمَّ يقولُ: أنا الملِكُ، أينَ ملُوكُ الأرْضِ؟»(٤).

= ومحمد بن عجلان جيد الحديث، فالإسناد جيد، لكن خالف من هو أوثق منه: فأخرجه البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١) من حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به، وليس فيه لفظ: «بيده». قال الشيخ شعيب في تخريج «مسند أحمد» (٩٥٩٧): قوله «بيده» زيادة شاذة لم يروها عن أبي هريرة سوى عجلان، وهو ليس بذاك الثقة.

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٩٢)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧) من حديث عبد الله بن الحارث مرسلاً. قال البيهقي: هذا مرسل. وأخرجه ابن حيويه في زوائد «الزهد» لابن المبارك (١٤٥٨) من قول كعب الأحبار.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٩)، وأحمد (١٩٥٢٩) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٣) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣/ ٣٣٦)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ٧٦).

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٨٢)، ومسلم (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة.

وحديثِ مُسلِمٍ: «يطوي اللهُ السَّماواتِ يومَ القيامةِ، ثم يأخُذُهنَّ بيدِهِ اليُمنَى» الحديثَ[1].

وحديثِ مُسلمٍ أيضاً: «يأخُذُ اللهُ سماواتِهِ وأرضيهِ بيدِيهِ، فيقولُ: أنا اللهُ، ـ [ويقبِضُ أصابعَهُ] ويبسُطها ـ، أنا الملِكُ»[2].

قالَ البيهَقِيُّ: المتقدِّمونَ مِن هذِهِ الأُمةِ لم يفسِّروا ما ورَدَ منَ الآيِ والأخبَارِ في هذا البابِ، معَ اعتِقادِهِمْ بأجمعِهِمْ أنَّ اللهَ واحدٌ لا يجُوزُ عليهِ التَّبعيضُ[3].

قالَ: وذهَبَ بعضُ أهلِ النَّظرِ إلى أنَّ اليمِينَ يُرادُ بِهِ اليدُ، واليَدُ للهِ صفَةٌ بلا جارِحةٍ، فكلُّ موضِعٍ ذُكرَتْ فيهِ منَ الكِتابِ أو السنَّةِ فالمرادُ بذكرِها تعلُّقُها بالمكَانِ المذكُورِ مَعَها منَ الطَّيِّ والأخْذِ، والقَبضِ والبَسْطِ، والقَبولِ والإنفَاقِ وغيرِ ذلِكَ، تعلُّقَ الصفَةِ الذاتيَّةِ بمُقتضَاها مِن غيرِ مُباشرَةٍ ولا مماسَّةٍ، وليسَ في ذلِكَ تشبيهٌ بحالٍ، وهذا مذهَبُ الحنابلَةِ[4].

قالَ الخطَّابيُّ: وليسَ مَعنى «اليدِ» عِندنا الجارِحةُ، وإنَّما هَي صفَةٌ جاءَ بها التَّوقيفُ، فنحْنُ نُطلِقُها عَلَى ما جاءَتْ، ولا نُكيِّفُها، ونَنتَهِي إلى حيثُ انتَهى بها الكِتابُ والأخبَارُ الصَّحيحَةُ، وهوَ مذهَبُ أهلِ السنَّةِ والجماعَةِ[5].

وقالَ بعضُ أهلِ التَّأويلِ ـ كما في البَيضاوِيِّ وغيرِهِ في الآيةِ ـ: هوَ تَنْبيهٌ عَلَى

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) (٢٤) من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) (٢٥) من حديث ابن عمر، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ١٥٦).

(٤) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ١٥٨).

(٥) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٤/ ٢٣٤٧).

عظَمتِهِ، وكمالِ قُدرتِهِ عَلَى الأفعَالِ العِظامِ التي تتَحيَّرُ فيها الأفهَامُ، ودلالةٌ تدل[1] عَلى أنَّ تخرِيبَ العالَمِ أهوَنُ شيءٍ عليهِ عَلَى طَريقةِ التَّمْثِيلِ والتَّخْييلِ، مِن غَيرِ اعتِبارِ القَبْضَةِ واليمِينِ، لا حقِيقَةً ولا مجَازاً[2].

وقالُ بعضُهمْ: هوَ لبيانِ عظَمةِ اللهِ وجَلالهِ وقُدرتِهِ، وأنَّ المكوِّناتِ كُلَّها مُنقادَةٌ لإرادَتهِ ومُسخَّراتٌ بأمرِهِ.

وذهَبَ آخَرونَ إلى أنَّ القَبضَ قدْ يكُونُ بمَعْنى الملْكِ والقُدرةِ كقولهِمْ: ما فلانٌ إلا في قبضَتي، أي: قُدْرتي، ويقُولونَ: الأشيَاءُ في قبضَةِ اللهِ، أي: في مُلكِهِ وقُدرتِهِ[3]، وعلى هَذا التَّأويلِ مخرَجُ الآيةِ والحديثِ.

* **تنبيهٌ:**

في حدِيثِ مُسلمٍ وغيرِهِ: «إنَّ المقسِطينَ عندَ اللهِ يومَ القِيامةِ عَلى مَنابرَ مِن نورٍ عَن يمينِ الرَّحمنِ، وكِلتا يديهِ يمِينٌ، الذِينَ يعدِلُونَ في حُكمِهِمْ وأهلِيهِمْ وما وَلُوا»[4].

قالَ النوويُّ: هوَ مِن أحادِيثِ الصِّفاتِ، إما نؤمِنُ بها ولا نتكلَّمُ بتأويلٍ، ونعتَقِدُ أنَّ ظاهِرَها غيرُ مرادٍ، وأنَّ لها معْنىً يليقُ باللهِ تَعَالى، أو تؤوَّلُ عَلَى أنَّ المرادَ بكونهِمْ عَلَى اليمِينِ الحالَةُ الحسَنةُ والمنزِلةُ الرفيعَةُ[5].

---

(١) في (ج): «ودلالة تدل».

(٢) «تفسير البيضاوي» (٥/ ٤٨).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٧٨)، و«الأسنى» (٢/ ٣٠-٣١).

(٤) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ٢١١-٢١٢).

وقولُـهُ: «وكلتَـا يديهِ يميـنٌ» فيهِ تَنبيـهٌ عَلَى أنهُ ليسَ المـرادُ باليمِيـنِ الجارِحةَ، وأنَّ يدِيـهِ تَعَالـى بصفَـةِ الكَمـالِ، لا نقْـصَ في واحـدَةٍ مِنهُمـا، لأنَّ الشِّـمالَ تنقُصُ عَـنِ اليَمينِ[1].

وقالَ بعضهُمْ: وقدْ تكُونُ اليمِينُ بمَعْنى التَّبْجِيلِ والتَّعظِيمِ، يقالُ: فلانٌ عِندَنا باليمِينِ، أي: بالمحِلِّ الجلِيلِ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

أقُـوْلُ لـنَـاقَـتِــي إذْ بَـلَّـغَتْنِي   لَقَدْ أصْبَحْـتِ عِنْـدِي باليَمِيْـنِ

أي: المحلِّ الرفِيعِ[2].

قلتُ: أحسَنُ مِن هذا ما أورَدتُهُ في كتابي: «القول البدِيع في علْمِ البدِيعِ» في بابِ التَّمثِيلِ ما أنشَدَهُ الرَّمَّاحُ بنُ ميَّادَةَ في قولِهِ:

ألـمْ أكُ فـي يُمْنَـى يَدَيْـكَ جَعَلْـتَـنِي   فـلا تَجْعَلَنِّـي بَعْدَهَـا فـي شِـمَالِكَا[3]

أرادَ أنْ يقولَ: ألـمْ أكُنْ قرِيباً مِنكَ؟ فلا تجعَلْني بعِيداً عنكَ، فعدَلَ عنهُ إلى لفْظِ التَّمثِيلِ لما فيهِ مِن زِيادَةِ المعْنَى لما تعطِيهِ لفظَتَا اليَمِينِ والشِّمالِ مِنَ الأوصَافِ، لأنَّ اليَمينَ أشدُّ قوَّةً، مُعدَّةً للطَّعامِ والشَّرابِ، والأخْذِ والعَطاءِ، وكلَّ ما شَرُفَ، والشِّمالُ بالعكْسِ، واليمِينُ مُشتقٌّ منَ اليُمْنِ وهوَ البركَةُ، والشِّمالُ منَ الشُّؤمِ، فكأنَّهُ قالَ: ألمْ

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص١١٥)، و«الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣١)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٥٨).

والبيت لأبي نواس، انظر: «ديوانه» (٥٩٥).

(٣) أورده ابن دريد في التعليق من «أماليه» (ص ١٢٠)، والعسكري في «الصناعتين» (ص ٣٥٥)، والخفاجي في «سر الفصاحة» (ص ٢٣٢).

أكُنْ مكرَّماً عِندَكَ؟ فلا تجعَلْني مُهاناً، وكنْتُ منكَ في المكانِ الشَّريفِ فلا تجعَلْني في الوضِيعِ.

قالَ البَيهَقِيُّ: وقدْ روِيَ ذكرُ الشِّمالِ للهِ تَعَالى مِن طَريقَينِ، في أحَدِهما: جعفَرُ بنُ الزُّبيرِ، وفي الآخرِ: يزيدُ الرَّقاشِيُّ، وهُما مَتروكانِ، وكيفَ يصِحُّ ذلِكَ، وقدْ صحَّ عنِ النبيِّ ﷺ أنهُ سمَّى كلتَا يدَيهِ يمِيناً[1]، وكأنَّ مَن قالَ ذلِكَ أرسَلَهُ مِن لفظِهِ عَلَى ما وقَعَ لهُ، أو عَلَى عادَةِ العرَبِ مِن ذكرِ الشِّمالِ في مُقابلَةِ اليمِينِ.

وقالَ الخطَّابيُّ: ليسَ فيما يُضافُ إلى اللهِ سُبحانَهُ تعالى مِن صفَةِ اليدَينِ شِمالٌ، لأنَّ الشِّمالَ محلُّ النَّقصِ والضَّعفِ[2]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

وأمَّا الأصابعُ:

فرَوى البُخارِيُّ ومُسلمٌ عنِ ابنِ مَسعودٍ قالَ: جاءَ حَبرٌ إلى النبي ﷺ فقالَ: يا محمَّدُ ـ أو يا أبا القاسِمِ ـ! إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ يومَ القِيامَةِ عَلَى إصبَعٍ، والأرَضِينَ عَلَى إصبَعٍ، والشَّجرَ عَلى إصبَعٍ، والماءَ والثَّرى عَلَى إصبَعٍ، وسائرَ الخلائقِ عَلَى إصبَعٍ، ثمَّ يَهزُّهنَّ، فيقُولُ: أنا الملِكُ، أنا الملِكُ، فضحِكَ رسُولُ اللهِ ﷺ تعجُّباً مما قالَ الحَبْرُ، وتصْدِيقاً لهُ، ثمَّ قرأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[3] [الزمر: ٦٧].

وقالَ البخارِيِّ: «إنهُ إذا كانَ يومُ القِيامَةِ، جعَلَ اللهُ السَّماواتِ عَلَى إصبَعٍ،

---

(١) في الأصل و(ج): «يمين». والتصويب من «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٣٩).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦).

والأرَضِينَ عَلى إصبَعٍ، والخلائقَ عَلَى إصبَعٍ، ثمَّ يَهُزُّهنَّ، ثمَّ يقولُ: أنا الملِكُ، فلَقَدْ رأيتُ النبيَّ ﷺ يضحَكُ حتَّى بدَتْ نواجِذُهُ تعجُّباً وتصدِيقاً لقولِهِ، ثمَّ قالَ النبيُّ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ إلى قولِهِ: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]»(١).

وفي الترمذِيِّ وصحَّحهُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ قالَ: مرَّ يهودِيٌّ بالنبيِّ ﷺ فقالَ لهُ: «يا يهُودِيُّ حدِّثنا» فقالَ: كيفَ تقُولُ يا أبا القاسِمِ! إذا وضَعَ اللهُ السَّماواتِ عَلى ذِهْ، والأرَضينَ عَلَى ذِهْ، والجِبالَ عَلَى ذِهْ، والماءَ عَلى ذِهْ، وسائرَ الخلْقِ عَلَى ذِهْ، وأشارَ بخِنصَرِهِ أوَّلاً، ثمَّ تابَعَ حتَّى بلَغَ الإبهامَ، فأنزَلَ اللهُ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾(٢).

وروَى البُخاريُّ ومسلِمٌ حديثَ: «إنَّ قلُوبَ بني آدَمَ كلَّها بينَ إصبَعَينِ مِن أصابعِ الرحمنِ، كقلْبٍ واحِدٍ، يُصرِّفُها كيفَ يشَاءُ»، ثمَّ قالَ علَيهِ السَّلامُ: «اللهُمَّ مُصرِّفَ القُلوبِ، صرِّفْ قلوبَنا إلى طاعتِكَ»(٣).

قالَ الخطَّابيُّ: وذِكرُ الأصابعِ لم يُوْجَدْ في شيءٍ منَ الكتابِ والسنَّةِ المقطُوعِ بصحَّتِها(٤).

واعترِضَ بأنَّ: ذلِكَ ثابتٌ في صحِيحِ السُّنَّةِ، لكِنَّ الواجِبَ في هذا أنْ تُمرَّ كما جاءَتْ، ولا يقالُ فيها: إنَّ معنَاها النِّعَمَ، ولا أنْ يقالَ: إصبَعٌ أو أصابعٌ كأصابعِنا، ولا يدٌ كأيدِينا، ولا قبضَةٌ كقَبضَتِنا(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٣) من حديث ابن مسعود.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢٤٠)، وأحمد (٢٩٨٨). وفي إسناده عطاء بن السائب قد اختلط، ولم يتبين سماع أبي كدينة منه قبل الاختلاط أو بعده؟

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو، وهو من أفراد مسلم، لم يخرجه البخاري. انظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٤٤٨).

(٤) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٥).

(٥) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٥).

وقالَ النوويُّ: هذِهِ مِن أحادِيثِ الشُّبهاتِ[(١)]؛ وفيها القَولانِ:

أحدُهما: الإيمانُ بها مِن غيرِ تعرُّضٍ لتأويلٍ، ولا لمعرِفةِ المعْنَى، بلْ نُؤْمِنُ بها[(٢)] وأنَّ ظاهِرَها غيرُ مرادٍ، لقولِهِ تَعَالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١].

ثانيهما: يُتأوَّلُ بحسْبِ ما يَليْقُ، فعَلَى هذا فالمرادُ المجازُ، كما يُقالُ: فلانٌ في قَبْضَتي، وفي كفِّي، لا يُرادُ أنهُ حالٌّ في كفِّهِ، بلِ المرادُ تحْتَ قُدْرَتي، ويُقالُ: فلانٌ في خِنْصَرِي وبينَ إصبَعِي، أُقلِّبهُ كيفَ شِئتُ، يعْني: أنهُ هيِّنٌ علَيَّ قَهْرُهُ، والتصرُّفُ فيهِ كيفَ شئتُ، فمَعْنى الحديثِ: أنَّهُ سبحانَهُ يتصرَّفُ في قلوبِ عبادِهِ وغيرِها كيفَ شاءَ، لا يَمْتَنِعُ عَليهِ مِنها شيءٌ، ولا يفُوتُهُ ما أرادَهُ، كما لا يمتَنِعُ عَلَى الإنسانِ ما كانَ بينَ إصبَعَيهِ، فخاطَبَ العرَبَ كما يفهَمُونَهُ، ومثَّلهُ بالمعانِي الحسيَّةِ تأكيداً لهُ في نُفوسِهِمْ.

فإنْ قيلَ: قدْرةُ اللهِ تَعَالى واحِدةٌ، والإصبَعانِ للتَّثنيةِ، قالَ: والجوابُ أنَّ هذا مجازٌ واستِعارةٌ واقعَةٌ موقِعَ التَّمثِيلِ بحسْبِ ما اعتادُوهُ غيرُ مقصُودٍ بِهِ التَّثنيةُ والجمْعُ[(٣)].

وفي «النهايَةِ»: إطلاقُ الأصابعِ عَليهِ تَعَالى مجازٌ، كإطْلاقِ اليدِ واليمينِ، والعَينِ والسَّمعِ وهوَ جارٍ مَجْرَى التَّمثيلِ والكِنايةِ عَنْ سُرعةِ تَقلُّبِ القلوبِ، وأنَّ ذلِكَ أمرٌ معقُودٌ بمشِيئةِ اللهِ، وتَخْصِيصُ ذكرِ الأصابعِ كنايةٌ عَنْ إجراءِ القُدرَةِ والبطْشِ، لأنَّ ذلِكَ باليدِ والأصابعِ[(٤)].

---

(١) كذا في الأصل و(ج)، والذي في «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦/ ٢٠٤): «الصفات».

(٢) في «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ٢٠٤): «بل نؤمن بأنها حق».

(٣) انتهى كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ٢٠٤).

(٤) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٩)، وفيه: «وتخصيص ذكر الأصابع كناية عن أجزاء القدرة والبطش، لأن ذلك باليد، والأصابع أجزاؤها».

وقالَ القُرطبيُّ وغيرُهُ: والإصبعُ قدْ تكُونُ بمَعْنى القُدرةِ عَلَى الشيءِ، وسُهولَةِ تَقليبِهِ كما يقُولُ منِ استَسْهَلَ شَيئاً واستخفَّهُ مخاطِباً لمَنِ استثقَلَهُ: أنا أحمِلُهُ عَلى إصبَعِي، وأرفعَهُ بإصبَعِي، وأمسِكُهُ بخنْصَري، فهذا مما يرادُ بهِ الاستِظهارُ في القُدرَةِ عَلَى الشيءِ، فلمَّا كانَتِ السَّماواتُ والأرْضُ أعظَمَ الموجُوداتِ، وكانَ إمساكُها إلى اللهِ كالشَّيءِ الحقِيرِ الذِي نجعلُهُ بينَ أصابِعِنا، ونهزُّهُ بأيدِينا، ونتصرَّفُ فيهِ كيفَ شِئنا، دلَّ ذلِكَ عَلَى قوَّتهِ القاهِرةِ وعظمَتِهِ الباهِرَةِ، لا إلَهَ إلا هوَ سُبحانَهُ[1].

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ: هذا الحدِيثُ مِن جملَةِ ما يتنَزَّهُ السَّلَفُ عَنْ تأويلِهِ كأحادِيثِ السَّمعِ والبصَرِ واليدِ، فإنَّ ذلِكَ يُحمَلُ عَلَى ظاهِرِهِ، ويجرى بلفْظِهِ الذِي جاءَ بهِ مِن غيرِ أنْ يُشبَّهَ بمشبَّهاتِ[2] الجنْسِ، أو يحمَلَ عَلَى مَعْنى المجازِ والاتِّساعِ، بلْ يعتقدُ أنها صفاتُ اللهِ تَعالى لا كيفيَّةَ لها، وإنَّما تنزَّهوا عَنْ تأويلِ هذا القسْمِ لأنهُ لا يلتَئِمُ معهُ، ولا يحمَلُ ذلِكَ عَلَى وجهٍ يرتَضيهِ العقْلُ إلا ويمنَعُ منهُ الكِتابُ والسنَّةُ مِن وجهٍ آخرَ، قالَ: ومثلُ هذا ليسَ في الحقِيقَةِ مِن أقسَامِ الصِّفاتِ، ولكِنْ ألفاظٌ مشاكِلَةٌ لها في وَضْعِ الاسمِ[3].

وقالَ الطيبيُّ: اعلَمْ أنَّ للنَّاسِ فيما جاءَ مِن صِفاتِ اللهِ فيما يُشْبِهُ صِفاتِ المخلُوقينَ تفصِيلاً، وذلِكَ أنَّ المتشَابهَ قِسمانِ: قسْمٌ يَقْبَلُ التَّأويلَ، وقسمٌ لا يقبَلُهُ، بلْ عِلمُهُ مختَصٌّ باللهِ تَعالى، ويقِفُونَ عندَ قولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٥-٣٧).

(٢) كذا في الأصل و(ج)، والذي في «الميسر في شرح مصابيح السنة» للتوربشتي (١/ ٥٤): «بمسميات».

(٣) انظر: «الميسر في شرح مصابيح السنة» (١/ ٥٤)، ونقله عنه الطيبي في «شرح المشكاة» (٢/ ٥٤٣)، والملا علي في «مرقاة المفاتيح» (١/ ١٦١).

[آل عمران: ٧] كالنَّفسِ في قَولِـهِ: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] والمجيءِ في قولِـهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢] وتأويـلُ فواتِحِ السُّـورِ مثل: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ مِـن هـذا القَبيلِ.

وذكَـرَ الشَّـيخُ السَّـهرَوردِيُّ فـي «كتابِ العقائـدِ»: أخبـرَ اللهُ تَعَالى أنهُ اسـتَوى عَلَـى العـرْشِ، وأخبـرَ رسُـولُهُ بالنُّـزولِ، وغيـر ذلِـكَ ممَّـا جـاءَ فـي اليـدِ والقـدَمِ والتعجُّـبِ، فـكلُّ مـا ورَدَ مِـن هذا القَبيـلِ دلائـلُ التَّوحيدِ، فـلا يُتصرَّفُ فيهِ بتشْـبيهٍ ولا تعطِيـلٍ، فلـولا إخبارُ اللهِ تَعَالى وإخبارُ رسُـولِهِ ما تجاسَـرَ عقـلٌ أنْ يحومَ حولَ ذلِـكَ الحمَـى، وتلاشَـى دُونَهُ عقـلُ العُقـلاءِ، ولبُّ الألبَّـاءِ[1].

قالَ الطيبيُّ: هذا المذهَبُ هوَ المعتمَدُ عَليهِ، وبهِ يقُولُ السَّلَفُ الصَّالحُ، ومَن ذهَبَ إلى التَّأويلِ شَرطَ فيهِ أنْ يكُونَ مما يُؤدِّي إلى تَعْظِيمِ اللهِ تَعَالى وجلالِهِ وتَنْزيهِهِ وكِبْريائهِ، وما لا تَعْظِيمَ فيهِ فلا يجوزُ الخَوْضُ فيهِ، فكَيفَ بما يُؤدِّي إلى التَّجْسِيمِ والتَّشبيهِ، انتَهى[2].

وهوَ كلامٌ في غايةِ التَّحقِيقِ، إلا أنَّ ترْكَ التَّأويلِ مُطْلقاً، وتفويضَ العلمِ إلى اللهِ أَسْلَمُ.

* * *

وأما الساعِدُ والذِّراعُ:

قالَ القُرطبيُّ[3]: أسنَدَ البيهَقِيُّ وغيرُهُ حديثَ: «وساعِدُ اللهِ أشدُّ مِن ساعِدِكَ، وموسَى اللهِ أَحَدُّ مِن مُوْسَاكَ»[4].

---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطيبي (٢/ ٥٤٣ـ٥٤٤).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٤٢).

(٤) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٢)، وأحمد (١٥٨٨٨)، وابن حبان (٥٦١٥) =

وذكَرَ البَيهقِيُّ أيضاً: أنَّ عُروةَ بنَ الزُّبيرِ سألَ عبدَ اللهِ بنَ عمرِو بنِ العاصِ: أيُّ الخلقِ أعظَمُ؟ قالَ: الملائكَةُ، قالَ: مِن ماذا خُلِقتْ؟ قالَ: خُلقَتْ مِن نورِ الذِّراعَينِ والصَّدرِ[1].

قالَ: هوَ حديثٌ مَوقوفٌ عَلَى عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، وراوِيهِ رجُلٌ غَيرُ مسمًّى، فهوَ مُنقَطِعٌ.

وقالَ ابنُ فُوْرَكٍ: روَى سُفيانُ بنُ عُيينَةَ عَنْ هشَامِ بنِ عُروَةَ عَنْ أبيهِ عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو قالَ: خلَقَ اللهُ تَعَالى الملائكَةَ مِن شَعرِ ذراعَيهِ وصَدرِهِ، أو مِن نُورِهما[2].

قالَ ابنُ فورَكٍ: وعبدُ اللهِ لَمْ يرفعْهُ إلى النبيِّ ﷺ، قيلَ: إنَّ عبدَ اللهِ بنَ عمرٍو أصابَ وَسْقَينِ منَ الكُتبِ يومَ اليرمُوكِ، فكانُوا يقُولونَ لهُ إذا حدَّثَهمْ: حدِّثنا بما سمِعتَ مِن رسُولِ اللهِ ﷺ، ولا تحدِّثْنا عَنْ وَسْقَيكَ يومَ اليرمُوكِ، انتهى[3].

قلتُ: عبدُ اللهِ بنُ عمرٍو أجلُّ مِن أنْ يُحكَى عنهُ مِثلُ هذا، فإنْ وقَعَ فيهِ كَذِبٌ فهوَ ممَّنْ قَبْلَهُ، وإنْ صحَّ عنهُ مثلُ هذا الحديثِ فلَهُ حكْمُ المرفوعِ، والتَّأويلُ محتمِلٌ.

فقَدْ رواهُ أسامَةُ ولَمْ يقلْ فيهِ: «ذراعَيهِ وصَدرِهِ»، بلْ قالَ: «مِن نورِ الذِّراعَينِ والصَّدرِ» مُطلقاً غَيرَ مُضافٍ، وإذا كانَ كذلِكَ لَمْ يُنكَرْ أنْ يكُونَ ذلِكَ صَدراً وذراعَينِ لبعْضِ خَلْقِهِ، أو أنَّهما مِن أسماءِ بعضِ مخلُوقاتِهِ، فقدْ وُجِدَ في النُّجومِ ما يُسمَّى

= والحاكم (٧٣٦٤) من حديث مالك بن نضلة، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٤)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٠٨٤)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٣٣).

(٢) هو في «مشكل الحديث» لابن فورك (ص١٤٣).

(٣) انظر: «مشكل الحديث» (ص ١٤٣).

ذراعَينِ، وحِينئذٍ فلَيسَ بمُستنكرٍ أنْ يكُونَ هذا الاسم اسماً لبعْضِ مخلُوقاتهِ تَعَالى خلَقَ منهُ الملائكَةَ(١).

وأمَّا السَّاعدُ: فإنهُ يُطْلَقُ بمَعْنى: القوَّةِ والتَّدبيرِ؛ كقولهِمْ: جمَعْتُ هَذا المالَ بساعِدِي، يعني: برَأْيِهِ وتدبيرِهِ، وهوَ المرادُ في الحدِيثِ، والمعنَى: أمرُ اللهِ أَنْفَذُ مِن أمرِكَ، وقُدرتُهُ أنفَذُ مِن قُدرتِكَ، وإنَّما عبَّرَ عنهُ بالساعِدِ للتَّمثِيلِ؛ لأنهُ محلُّ القُوَّةِ، يُوضِّحُ ذلِكَ قولُهُ: «ومُوسَاهُ أحدُّ مِن موسَاكَ»، يعنِي: أنَّ قَطْعَهُ في مقدُوراتِهِ أسرَعُ مِن قَطْعِكَ، فعبَّرَ عَنِ القَطْعِ بالموسَى لسُرعَةِ قطعِهِ(٢).

***

وأما الكَفُّ والأنامِلُ والصُّورةُ:

فقَدْ روَى التِّرمِذِيُّ عَنْ معاذِ بنِ جَبَل قالَ: احتَبَسَ عنَّا رسُولُ اللهِ ﷺ ذاتَ غَداةٍ عَنْ صَلاةِ الصبحِ، حتَّى كِدنا نَتَراءَى عَيْنَ الشَّمسِ، فخرَجَ سَرِيعاً، فُثوِّبَ بالصَّلاةِ؛ فصلَّى رسُولُ اللهِ، فلمَّا سلَّمَ دعَا بصوتِهِ فقَالَ لنا: «عَلَى مَصافِّكُمْ كَما أنتُمْ»، ثمَّ أقبَلَ عَلينا فقالَ: «أَمَا إنِّي سأُحدِّثكُمْ ما حَبَسَني عنكُمْ الغَداةَ، إنِّي قُمْتُ منَ اللَّيلِ فتوضَّأتُ وصلَّيتُ ما قُدِّرَ لي، فنَعَسْتُ في صَلاتي حتَّى اسْتَثْقَلْتُ، فإذا أنا بربِّي تبارَكَ وتَعَالى في أحسَنِ صُورةٍ، فقالَ: يا محمَّدُ! قلتُ: لبَّيكَ ربي! قالَ: فِيْمَ يختَصِمُ الملأُ الأعلَى؟ قلتُ: لا أَدْرِي، قالها ثلاثاً، قالَ: فرأيتُهُ وضَعَ كفَّهُ بينَ كتِفَيَّ، فوجدْتُ بردَ أناملِهِ بينَ ثَدْيَيَّ، فتجلَّى لي كلُّ شيءٍ وعَرفْتُ، فقالَ: يا محمَّدُ! قلتُ: لبَّيكَ ربي! قالَ: فيمَ يختَصِمُ الملأُ الأعلَى؟ قلتُ: في الكفَّاراتِ، قالَ: ما هُنَّ؟ قلتُ: مَشْيُ

---

(١) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص ١٤٤).

(٢) قاله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٧٦).

الأقدَامِ إلى الحسنَاتِ[1]، والجلُوسُ في المساجِدِ بعدَ الصَّلواتِ، وإسباغُ الوضُوءِ عَلَى المُكْرَهاتِ»[2] الحدِيثَ.

قالَ الترمذِيُّ: حدِيثٌ حسَنٌ صحِيحٌ، وقالَ: سألْتُ محمَّدَ بنَ إسماعِيلَ عَنْ هذا الحدِيثِ فقَالَ: هذا حدِيثٌ حسَنٌ صحِيحٌ.

قالَ ابنُ فورَكٍ: قولُهُ: «وضَعَ كفَّهُ بينَ كتِفيَّ» ورويَ: «بينَ كَنَفي» بالنُّونِ.

فأمَّا «الكفُّ» فقيلَ: هوَ بمعْنَى القُدرَةِ، كقَولِهِ:

هَــوِّنْ عَلَيْــكَ فَــإنَّ الأُمُوْرَ بِكَــفِّ الإلَــهِ مَقَادِيرُهَــا

يرِيدُ: في قُدرَتهِ تَقدِيرُها وتَدبِيرُها.

وقيلَ: المرادُ بالكَفِّ: النِّعمةُ والمنَّةُ والرَّحمةُ.

وأمَّا قولُهُ: «بينَ كتِفيَّ» فالمرادُ بهِ ما وَصَلَ إلى قلبِهِ مِن لُطفِهِ وبرِّهِ وفوائِدِهِ، لأنَّ القلبَ بينَ الكتِفينِ، وهوَ محلُّ الأنوارِ والعلُومِ والمعارِفِ.

وروايةُ: «بينَ كنفِي» يُرادُ بِهِ كقولِ القائلِ: أنا في كنَفِ فلانٍ وفنائهِ، أرادَ بذلِكَ: أنهُ في ظلِّ نِعمتِهِ ورحمتِهِ، فكأنَّهُ قالَ: أفادَني الربُّ مِن رحمَتِهِ وإنعامِهِ بملكِهِ وقُدرتِهِ حتَّى علمْتُ ما أعلمُهُ.

---

(١) كذا في الأصل و(ج)، وفي «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٩)، والذي في «سنن الترمذي» (٣٢٣٥): «الجماعات».

(٢) في «سنن الترمذي» (٣٢٣٥): «المكروهات».

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٠): أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة، قال الدارقطني: كل أسانيده مضطربة، ليس فيها صحيح. اهـ. وأشار إلى ضعفه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٧٢).

وقولُهُ: «فوجدْتُ بردَ أناملِهِ» يحتمِلُ أنْ يكُونَ المعنَى: بَرْدَ نِعَمِهِ، فإنَّ تأويلَ الأنامِلِ عَلَى معنَى الإصبَعِ عَلَى ما تقدَّمَ، فيكُونُ المعْنَى: حتَّى وجدْتُ آثارَ إحسانِهِ ونعمَتِهِ ورحمتِهِ في صَدرِي، فتجلَّى لي عندَ ذلِكَ علمُ ما بينَ السَّماءِ والأرْضِ برحمَةِ اللهِ وفضْلِ نعمتِهِ[١].

وقالَ القُرطبيُّ: وقولُهُ: «فإذا أنا بربِّي تبارَكَ وتَعَالى في أحسَنِ صُورةٍ» أو «رأيتُ ربِّي في أحسَنِ صُورةٍ» هذا راجِعٌ إلى النبيِّ ﷺ، أي: رأيتُهُ وأنا في أحسَنِ صُورةٍ، كقَولِ القائلِ: رأيتُ الأميرَ في أحسَنِ صُورةٍ، ومُرادُهُ: وأنا في أحسَنِ زِيي، وحِينئذٍ: فالمرادُ أنَّ اللهَ تَعَالى زيَّنَ خِلقتَهُ عَليهِ السَّلامُ، وكمَّلَ صُورتَهُ عِندَ رُؤيتِهِ لربِّهِ زيادَةَ إكرامٍ وتعظِيمٍ[٢].

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ ما مُلَخصُه:

يجوزُ أنْ يكُونَ قولُهُ: «في أحسَنِ صُورةٍ» راجِعاً إلى محمدٍ، أي: رأيتُهُ وأنا في أحسَنِ صُورةٍ، بمَعْنى: أنَّ اللهَ حسَّنَ صُورتَهُ ونقلَهُ إلى هَيئةٍ يُمْكِنُهُ مَعَها رُؤيتُهُ إذ كانَ البشَرُ لا يمكِنُهمْ رُؤيتُهُ تَعَالى عَلَى صُورتِهِمُ التي عَلَيها حتَّى يُنقَلُوا إلى صُورٍ أُخَرَ غيرِ صُورِهِمْ، كما أنَّ أهلَ الجنَّةِ ينقلُهمُ اللهُ عَنْ صِفاتِهِمْ إلى صفاتٍ أُخرَ أَعلَى وأشرَفَ، فعجَّلَ اللهُ لنبيِّهِ هذِهِ الكرامَةَ في الدُّنيا.

ويجُوزُ أنْ يكُونَ راجِعاً إلى اللهِ، بمَعْنى أنهُ رأى ربَّهُ عَلَى أحسَنِ ما وعدَهُ بِهِ مِن إنعَامِهِ وإحسَانِهِ وإكرامِهِ، كمَا تقُولُ للرَّجلِ: كيفَ كانَتْ صُورةُ أمرِكَ عِندَ لقاءِ الملِكِ؟ فيقُولُ: خيرُ صُورةٍ، أعطانِي وأنعَمَ عليَّ، وأدْناني مِن محلِّ كرامتِهِ.

---

(١) انتهى قول ابن فورك، وهو في «مشكل الحديث» (٧٩ـ٨٢).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٠٠).

فهذَانِ تأويلانِ صحِيحانِ جارِيانِ عَلَى أساليبِ كلامِ العرَبِ.

قالَ: وقدْ جاءَ في بعضِ الحدِيثِ: أنهُ كانَتْ رُؤيةً في المنامِ، فإذا كانَ الأمرُ كذلِكَ كانَ التأويلُ واضِحاً؛ لأنهُ لا يُنكرُ رُؤيةُ اللهِ تَعالى في المنامِ كذلِكَ، انتَهى(١).

وروَى أحمدُ والبُخَاريُّ ومسلمٌ: أنهُ عَليهِ السَّلامُ قالَ: «خلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورتِهِ وطولُهُ ستُّونَ ذِراعاً» الحديثَ، وفيهِ: «وكلُّ مَن يدخُلُ الجنَّةَ عَلَى صُورةِ آدَمَ، طولُهُ ستُّونَ ذِراعاً، فلَمْ يزَلِ الخلقُ ينقُصُ بعدَهُ حتَّى الآن»(٢).

وفي لفظٍ آخرَ: «إذا قاتَلَ أحدُكمْ أخاهُ، فليجتَنِبِ الوجهَ، فإنَّ اللهَ خلَقَ آدمَ عَلَى صُورتِهِ»(٣).

قالَ النوويُّ: هذا مِن أحادِيثِ الصِّفاتِ، ومذهَبُ السلَفِ أنَّهُ لا يُتكلَّمُ في مَعنَاها، بلْ يقولُونَ: يجِبُ عَلَينا أنْ نُؤمِن بها، ونعتَقِدَ لها معنىً يلِيْقُ بجلالِ اللهِ تَعالى مِن اعتقَادِنا أنهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. وهذا القولُ اختارَهُ جماعةٌ مِن محقِّقي المتكلِّمينَ، قالَ: وهوَ أسلَمُ.

والثَّاني: أنها تؤوَّلُ عَلى ما يَلِيقُ عَلى حسَبِ مَواقعِها.

قالَ المَازِرِيُّ: وقدْ غلِطَ ابنُ قُتيبَةَ في هذا الحديثِ، فأجرَاهُ عَلَى ظاهرِهِ، وقالَ: اللهُ صُورةٌ لا كالصُّورِ، قالَ: وهذا كقَولِ المجسِّمةِ جسْمٌ لا كالأجسَامِ، لما رأوا أهلَ السنَّةِ يقولُونَ: اللهُ تَعالى شيءٌ لا كالأشْياءِ، والفَرقُ أنَّ لفظَةَ

(١) انظر: «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب» لابن السيد البطليوسي (ص ١٨٤ ـ ١٨٦).

(٢) أخرجه أحمد (٨١٧١)، والبخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦١٢)، وأحمد (٧٣٢٣) من حديث أبي هريرة.

«شـيءٌ» لا تُفيـدُ الحـُدُوثَ، ولا تتضمَّنُ ما يقتضِيه، وأمَّا جسـمٌ وصُـورةٌ فيتضَمنَّانِ التَّأليـفَ والتَّركيـبَ، وذلـكَ دليلُ الحـدُوثِ(١).

وقالَ أهلُ التَّأويلِ ما قالَهُ الخطَّابيُّ: إنَّ الضَّميرَ في «صُورتِهِ» يعُودُ عَلَى آدَمَ، بمَعْنى: أنَّ اللهَ تَعَالى خلقَهُ ابتِداءً عَلَى صُورتِهِ التي أوجدَهُ عَلَيها، ولمْ يُردِّدْهُ في أطوارِ الخِلقَةِ كبَنيْهِ: نُطفةً ثمَّ علقَةً ثمَّ مُضغَةً ثمَّ أجنَّةً ثمَّ أطفالاً(٢).

وفي الحديثِ الآخرِ: الضمِيرُ يعودُ عَلَى المضرُوبِ(٣).

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ ما ملخَّصهُ: يجوزُ عَودُ الضَّميرِ عَلى آدمَ، وعلى اللهِ، فإنْ عادَ عَلَى آدمَ فالغرَضُ منهُ الردُّ عَلَى الدهريَّةِ واليهُودِ، وهوَ مِن جوامِعِ الكلِمِ.

فإنَّ الدهرِيَّةَ قالَتْ: إنَّ العالمَ لا أوَّلَ لهُ، فلا حَيوانَ إلا مِن حَيوانٍ آخرَ قبلَهُ، ولا زرعَ إلا مِن بذرٍ قبلَهُ، فأعلَمَنا عَليهِ السَّلامُ أنَّ اللهَ خَلقَ آدمَ عَلَى صُورتهِ التي شُوهدَ عَلَيها ابتِدَاءً.

وقالُوا أيضاً: إنَّ للطَّبيعَةِ والنفْسِ الكليَّةِ فِعلاً في المحدَثاتِ المتكوِّنةِ غيرَ فعلِ اللهِ، فأعلَمَنا: أنهُ أوجدَهُ كذلِكَ دونَ مُشاركةٍ مِن طبيعَةٍ أو نفسٍ.

واليهُودُ قالتْ: إنَّ آدمَ في الذنبِ كانَ عَلَى خلافِ صُورتِهِ في الجنَّةِ، فلمَّا خرَجَ مِنها نَقَّصَ قامتَهُ، وغَيَّرَ خِلقَتَهُ، فأعلَمَنا بكذِبهمْ، وأنهُ خلِقَ في أوَّلِ أمرِهِ عَلَى صورَتهِ التي كانَ عَلَيها عندَ هُبوطِهِ.

وإنْ عادَ الضَّميرُ عَلَى «اللهِ» فإضَافةُ صُورةِ آدمَ إليهِ عَلَى وجهِ التَّشْرِيفِ

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٦٦).

(٢) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ٢٢٢٨).

(٣) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٦٣).

والتَّخصيصِ، لا عَلَى ما يَسْبِقُ للوهْمِ مِن مَعاني الإضافَةِ، كقَولِهِمْ: الكعبَةُ بيتُ اللهِ، وإنَّما خصَّصهُ بالإضَافةِ إلى اللهِ دُونَ غيرِهِ، لأنَّ اللهَ خلقَهُ دفعةً واحدةً مِن غيرِ ذَكَرٍ وأُنثَى، ولا ضمَّتهُ الأرحَامُ، وخلقَهُ بيدِهِ، وأسجَدَ لهُ ملائكتَهُ، وهوَ أبو البشَرِ، فنبَّهنا عَليهِ السَّلامُ بإضافَةِ صُورتِهِ إلى اللهِ عَلَى ذلِكَ، وهوَ نظِيرُ قولِهِ تَعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩] وقولِهِ: ﴿وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] وقولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] فكمَا لا تدلُّ هذِهِ الإضافَةُ عَلَى أنَّ لهُ نفساً ورُوحاً ويَدَينِ، فكذلِكَ إضافَةُ الصُّورةِ إلَيهِ تَعالى لا تدُلُّ عَلَى أنَّ لهُ صُورةً.

قالَ: وأيضاً فالعرَبُ تستعمِلُ الصُّورةَ عَلَى وجهَينِ:

أحدُهما: الصُّورة التي هيَ شكْلٌ مخطَّطٌ محدُودٌ بالجهاتِ.

والثَّاني: بمَعْنى صفَةِ الشَّيءِ، كقَولِهِمْ: ما صُورةُ أمرِكَ؟ فكَيفَ كانَتْ صُورةُ نفسِكَ؟ وهذا هوَ المرادُ هُنا، فإنَّ اللهَ جعلَهُ خَليفَةً في أرضِهِ، يعلمُ ويأمُرُ وينهَى، ويَسُوسُ ويُدَبِّرُ، وسخَّرَ لهُ ما في السَّماواتِ، وما في الأرضِ. انتهى[1].

واعترَضَ بعضُهمْ هذِهِ الأجوِبةَ وقالَ: الواجِبُ أنْ تُمَرَّ الأحادِيثُ كما جاءَتْ بلا تأويلٍ، ولا تَكْييفٍ، فإنَّ الضَّميرَ إذا كانَ عائداً عَلَى آدمَ لا فائدَةَ فيهِ، إذ ليسَ يَشُكُّ أحدٌ أنَّ اللهَ خالقُ الإنسانَ عَلَى صُورتِهِ، والسباعَ والأنعَامَ عَلَى صُوَرِها، فأيُّ فائدةٍ في الحَملِ عَلَى ذلِكَ، ولا جائزَ أنْ يقالَ: عائدٌ عَلَى المَضْروبِ؛ إذ لا فائدَةَ فيهِ، لأنَّ الخلْقَ عالمُونَ بأنَّ آدمَ خُلِقَ عَلى خَلقِ ولدِهِ، ووجهُهُ عَلى وجوهِهِمْ[2].

قلتُ: وفي هذا الاعتراضِ نظرٌ، فإنهُ لا يَرِدُ بعدَ إبرازِ ما تقدَّمَ منَ النِّكاتِ والحِكمِ،

---

(١) انظر: «الإنصاف» لابن السيد البطليوسي (ص ١٨٠ ـ ١٨٤) نقلًا عن ابن فورك.

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٩٥).

نعَمْ مما يُقوِّي الاعتراضَ قولُهُ عَليهِ السَّلامُ في حديثٍ آخرَ: «لا تُقبِّحُوا الوجهَ، فإنَّ ابنَ آدمَ خُلِقَ علَى صُورةِ الرحمنِ»[(١)].

وقولُ المازريِّ في هذا الحديثِ: إنهُ ليسَ بثابتٍ عندَ أهلِ الحديثِ، فيهِ ما فيهِ[(٢)].

فقَدْ رواهُ ابنُ أبي شَيبةَ، عَن جريرٍ، عَنِ الأعمَشِ، عَنْ حَبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عَنْ عطاءِ بنِ أبي رباحٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عنِ النبيِّ ﷺ[(٣)].

وهذا غَايةُ ما قالَ البيهَقِيُّ: يحتمِلُ أنَّ لفظَ هذا الحديثِ كما في الحديثِ الآخرِ[(٤)]، فأدَّاهُ بعضُ الرُّواةُ علَى ما وقَعَ في قلبِهِ مِن معنَاهُ، واللهُ أعلَمُ.

ثمَّ رأيتُ الحافِظَ ابنَ حجرٍ[(٥)] قالَ: وقدْ أنكرَ المازريُّ ومَن تبِعهُ صحَّةَ هذِهِ الروايةِ، وقدْ أخرَجَها ابنُ أبي عاصِمٍ في «السنَّةِ»[(٦)] والطبرانيُّ[(٧)] مِن حديثِ ابنِ عمَرَ بإسنادٍ رجَالُهُ ثقاتٌ، وأخرجَها ابنُ أبي عاصمٍ أيضاً مِن طريقِ أبي هُريرَةَ بلفظٍ يَرُدُّ

---

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٧٢٢) من حديث أبي هريرة.
أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥١٧) و(٥١٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٨٥)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧١٦)، والدارقطني في «الصفات» (٤٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٠) من حديث ابن عمر. وأعلّه ابن خزيمة بعنعنة الأعمش وحبيب بن أبي ثابت فكلاهما مدلس، وبمخالفة الأعمش للثوري، حيث رواه مرسلاً.

(٢) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٦٤).

(٣) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٠) بهذا الإسناد.

(٤) في «الأسماء والصفات» (٢/ ٦٤): «كما روينا في حديث أبي هريرة».

(٥) انظر: «فتح الباري» (٥/ ١٨٣).

(٦) «السنة» لابن أبي عاصم (٥١٧). وفي إسناد الأعمش وقد عنعن.

(٧) «المعجم الكبير» للطبراني (١٣٥٨٠). وإسناده كسابقه ضعيف.

التَّأويلَ الأوَّلَ، قالَ: «مَن قاتَلَ فليجتَنِبِ الوجهَ، فإنَّ صُورةَ وجهِ الإنسَانِ عَلَى صورةِ وجهِ الرحمنِ».

قالَ: فتعيَّنَ إجراءُ ذلِكَ عَلَى ما تقرَّرَ بينَ أهلِ السنَّةِ من إمرارِهِ كما جاءَ مِن غيرِ اعتِقادِ تَشبيهٍ[1].

قالَ: وزعَمَ بعضُهمْ أنَّ الضَّميرَ يعودُ عَلى «آدمَ»، أي: عَلَى صفَتِهِ، أي: خَلقه مَوصُوفاً بالعلمِ الذِي فُضِّلَ بهِ عَلَى الحيوانِ، قالَ: وهذا محتَمِلٌ[2].

وقيلَ: الضَّميرُ للهِ، وتمسَّكَ قائلُهُ بما في بعضِ طرقِهِ: «عَلى صُورةِ الرحمنِ»، فالمرادُ بالصُّورةِ الصِّفَةُ أي: إنَّ اللهَ خلقَهُ عَلى صفَتِهِ مِنَ العلْمِ والحياةِ، والسمْعِ والبصرِ، وغيرِ ذلِكَ، وإنْ كانَتْ صِفاتُ اللهِ لا يُشبِهُها شيءٌ، انتَهى[3].

قلتُ: لكنَّ التَّعليلَ باتِّقاءِ الوجْهِ يَرُدُّ جمِيعَ التَّأويلِ، ولمْ يبقَ إلا التَّعويلُ عَلَى مذهَبِ مَن سلَفَ مِن أئمَّةِ السلَفِ.

وروَى ابنُ عبَّاسٍ: إنَّ مُوسَى عليهِ السَّلامَ ضرَبَ الحجَرَ لبني إسْرائيلَ فتفجَّرَ، فقالَ: اشرَبُوا يا حَميرُ! فأوحَى اللهُ إليهِ: عمَدتَ إلى خَلْقٍ مِن خلقِي عَلَى صُورَتي فشبَّهتَهُمْ بالحَميرِ، فما برِحَ حتى عُوقِبَ[4].

---

(١) وتمام كلامه: «أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله».

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥/ ١٨٣).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ١٨٣).

(٤) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٩١) من حديث ابن عباس، وفي إسناده رجل مبهم.
وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٠١) عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: استسقى موسى... وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

قالَ القُرطبيُّ[١]: ذكرَهَ القُتَيبيُّ في «مختلِفِ الحدِيثِ»، وقالَ القُتَيبيُّ: والذِي عِندِي واللهُ أعلَمُ: أنَّ الصُّورةَ ليسَتْ بأعجَبَ مِنَ اليدَينِ واليمِينِ والعَينِ، وإنَّما وقعَتِ الأُلفةُ لتلْكَ لمجيئِها في القُرآنِ، ووقعَتِ الوَحْشَةُ مِن هذِهِ، لأنَّها لمْ تأتِ في القُرآنِ، ونحنُ نُؤمِنُ بالجمِيعِ، ولا نقُولُ في شيءٍ منهُ بكَيفيَّةٍ ولا حدٍّ. انتَهى[٢].

وفي البخارِيِّ ومسلِمٍ حديثُ: هلْ نرَى ربَّنا يومَ القِيامةِ؟ وفيهِ: «فيأتيهِمُ اللهُ في صُورةٍ غيرِ صُورتِهِ التي يعرِفُونَ، فيقولُ: أنا ربُّكُمْ، فيقُولونَ: نعوذُ باللهِ مِنكَ، هذا مَكانُنا حتَّى يأتِيَنا ربُّنا، فإذا أتانا عَرفْناهُ، فيأتِيهِمُ اللهُ في الصُّورةِ ـ وفي لفظٍ آخرَ: في صُورتِهِ ـ التي يعرِفُونَ، فيقُولُ: أنا ربُّكمْ، فيقُولونَ: أنتَ ربُّنا فيتَّبِعونَهُ»، الحدِيثَ[٣].

وقالَ بعضُ أهلِ التَّأويلِ: إنَّ «في» بمَعْنى الباءِ، كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي: بظُلَلٍ، فيكُونُ معنَى الإتْيانِ هُنا أنهُ يُحْضِرُ لهُمْ تلْكَ الصُّورةَ، ويذكُرُ أنهُ ملَكٌ عظِيمٌ يقولُ لهُمْ بأمرِ اللهِ: أنا ربكُمْ.

وأما الصُّورةُ الثانِيةُ: فهِيَ صِفتُهُ تعالى، لا يُشارِكُهُ فيها شيءٌ، وهوَ الوصْفُ الذِي كانُوا عرفُوهُ في الدُّنيا بقولِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] ولذلِكَ قالُوا: «إذا جاءَنا ربُّنا عرفْناهُ»[٤].

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٩٥).

(٢) انظر: «تأويل مختلف الحديث» (٣٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة.

(٤) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٩٩).

قالَ القُرطبيُّ: ولا يُستبعَدُ إطلاقُ الصُّورةِ بمعْنَى الصفَةِ، فمِنَ المتداوَلِ أنْ يقالَ: صُورةُ هذا الأمرِ كذا؛ أي: صفَتُهُ، وقيلَ: الكَلامُ خرَجَ مخرَجَ المشاكلَةِ للفْظِ الصُّورةِ، واللهُ أعلَمُ(١).

ومذهَبُ السَّلَفِ أسلَمُ.

* * *

ومنَ المتشابهِ: **السَّاقُ**، في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ﴾ [القلم: ٤٢].

وقولِهِ عليهِ السلامُ في حَديثِ البُخاريِّ ومسلِمٍ: قالُوا: يا رسُولَ اللهِ! هلْ نرَى ربَّنا يومَ القِيامَةِ؟ وفيهِ: «فيقُولُ: هلْ بينكُمْ وبينَهُ آيةٌ تَعْرفِونَهُ بها؟ فيقُول: نعَمْ، فَيَكْشِفُ عَن ساقٍ فلا يبقَى مَن كانَ يسجُدُ للهِ مِن تِلقاءِ نفسِهِ إلا أَذِنَ اللهُ لهُ بالسُّجودِ، ولا يبقَى مَن كانَ اتِّقاءً ورياءً إلا جعَلَ اللهُ ظهرَهُ طبقَةً واحدَةً، كلَّما أرادَ أنْ يسجُدَ خرَّ عَلَى قفاهُ» الحديثَ(٢).

وفي بعضِ طُرقِ البُخاريِّ: «يكشِفُ ربُّنا عَنْ ساقِهِ»(٣).

قالَ الخطَّابيُّ: هذا الحديثُ مما تهيَّبَ القولَ فيهِ شُيوخُنا، فأجرَوهُ عَلَى ظاهِرِ لفظِهِ، ولم يكشِفُوا عَنْ باطنِ مَعناهُ عَلَى نحوِ مَذهبِهِمْ في التَّوقيفِ(٤) عِندَ تفسِيرِ كلِّ ما لا يحيطُ العلْمُ بكُنهِهِ مِن هذا البابِ(٥).

---

(١) «الأسنى» للقرطبي (ص٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) أخرجه البخاري (٤٩١٩) من حديث أبي سعيد أيضاً.

(٤) في «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٣٠): «التوقف».

(٥) انظر المصدر السابق.

وقالَ أهلُ التَّأويلِ: هذا يُؤولُ علَى معنَى شدَّةِ الأمرِ وهولِهِ.

قالَ الجوهرِيُّ وغيرُهُ في قولِهِ تَعَالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] أي: عَنْ شدَّةٍ، كما يُقالُ: قامَتِ الحرْبُ عَلى ساقٍ[١].

وروَى الحاكِمُ في «المستدرَكِ» مِن طريقِ عِكرمةَ عنِ ابنِ عباسٍ: أنهُ سُئلَ عَنْ قولِهِ تَعَالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ فقالَ: إذا خَفِيَ عليكُمْ شيءٌ منَ القُرآنِ فابتَغُوهُ منَ الشِّعرِ، فإنهُ ديوانُ العرَبِ، أما سمِعتُمْ قولَ الشَّاعرِ:

قَدْ سَنَّ لي قَوْمُكَ ضَرْبَ الأعْنَاقِ
وقامَتِ الحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقِ

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: هذا يومُ كَرْبٍ وشِدَّةٍ[٢].

وعَنْ عَليِّ بنِ أبي طلحَةَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ في قولِهِ تَعَالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قالَ: هوَ الأمرُ الشَّديدُ المفظَّعُ منَ الهولِ يومَ القِيامَةِ[٣].

وقالَ بعضُ الأعرابِ وكانَ يَطْرُدُ الطَّيْرَ عَنِ الزَّرعِ في سَنَةٍ جَدْبةٍ:

عَجِبْتُ مِنْ نَفْسِي ومِنْ إشْفَاقِها
ومِنْ طِرَادِي الطَّيْرَ عَنْ أرْزَاقِها
في سَنَةٍ قَدْ كَشَفَتْ عَنْ سَاقِها[٤]

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٤٨-٤٩)، و«الصحاح» للجوهري (٤/ ١٤٩٩).

(٢) أخرجه الحاكم (٣٨٤٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٦)، والخطابي في «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٣١).

(٣) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٧).

(٤) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٣٢)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ١٨٣).

وفي البَيضاوِيِّ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢] أي: يومَ يشتَدُّ الأمرُ ويصعُبُ الخطْبُ، وكشْفُ السَّاقِ مَثَلٌ في ذلِكَ، أو: يومَ يُكشَفُ عَنْ أصلِ الأمرِ وحقيقَتِهِ، بحيثُ يَصِيرُ عياناً، مُستعارٌ مِن ساقِ الشَّجَرِ وساقِ الإنسَانِ(١).

وفي «القامُوسِ»: ﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩]: آخرُ شدَّةِ الدُّنيا بأوَّلِ شِدَّةِ الآخِرةِ، يذكُرونَ السَّاقَ إذا أرادُوا شِدَّةَ الأمْرِ والإخبَارَ عَنْ هولِهِ، انتَهى(٢).

وقالَ بعضُهُمْ: لا يُنكَرُ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ قدْ يكشِفُ لهمْ عَن ساقٍ لبعضِ المخلُوقِينَ مِن ملائكَتِهِ أو غيرِهِمْ، ويجعَلُ ذلكَ سَبباً لبيانِ ما شاءَ مِنْ حِكْمتِهِ في أهلِ الإيمَانِ والنِّفاقِ(٣).

قالَ الخطَّابيُّ: وفيهِ وجهٌ آخَرُ لم أسمَعْهُ مِن قدوةٍ، وقدْ يحتمِلُهُ معنَى اللغَةِ، سمعْتُ أبا عمرٍو يذكُرُ عَنْ أحمَدَ بنِ يحيى النَّحويِّ قالَ: والساقُ النَّفسُ، ومنهُ قولُ عليٍّ رضِيَ اللهُ عنهُ حِينَ راجعَهُ أصحابُهُ في قِتالِ الخَوارجِ: واللهِ لأُقاتِلَنَّهم، ولو تلِفَتْ ساقِي. يُريدُ نفسَهُ.

قالَ الخطَّابيُّ: فقَدْ يحتمَلُ عَلَى هَذا أنْ يكُونَ المرادُ التَّجلِّي لهُمْ، وكشْفَ الحجُبِ حتَّى إذا رأَوهُ سجَدُوا لهُ.

قالَ: ولستُ أقطَعُ بِهِ القولَ، ولا أراهُ واجِباً فيما أذهَبُ إليهِ مِن ذلِكَ(٤).

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٥/ ٢٣٧).

(٢) انظر: «القاموس» للفيروزآبادي (ص٨٩٥).

(٣) انظر: «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٣٣)، ونقله عنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٨٦)، والقرطبي في «الأسنى» (٢/ ٥٢).

(٤) انظر: «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٣٣)، والمصادر السابقة.

قالَ القُرطبيُّ: هذا أصَحُّ ما قيلَ في ذلِكَ، وقدْ ورَدَ بمعنَاهُ حديثٌ ذكَرناهُ في كتابِنا «التذكِرةُ» انتهى[١].

وجاءَ مِن حديثِ رَوحِ بنِ جَناحٍ مَرفُوعاً في قولِهِ تَعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ قالَ: «عَنْ نُورٍ عَظِيمٍ لهُ سجَدُوا»[٢]، لكِنْ قالَ البَيهقِيُّ: روحُ بنُ جناحٍ يأتي بأحادِيثَ مُنكرَةٍ لا يُتابَعُ عَلَيها. واللهُ تعالَى أعلَمُ.

***

وأمَّا الرِّجلُ والقدَمُ: ففي «صحيحِ البُخاريِّ» ومسلِمٍ، والترمِذيِّ: عَنْ أنسِ بنِ مالكٍ رضِيَ اللهُ عنهُ: أنَّ نبيَّ اللهِ ﷺ قالَ: «لا تَزالُ جهنَّمُ تقُولُ: هلْ مِنْ مَزِيْدٍ؟ حتَّى يضَعَ ربُّ العِزَّةِ فيها قَدَمَهُ، فتقُولُ: قَطْ قَطْ، وعِزَّتِكَ، ويُزْوى بعضُها إلى بعضٍ»[٣].

وفي البُخارِيِّ: «فيضَعُ الربُّ قدمَهُ عَليها فتقُولُ: قطْ قطْ، فهُناكَ تمتَلِئُ، ويَنزَوي بَعضُها إلى بعضٍ»[٤].

وفي بعضِ الطُّرقِ: «حتى يضَعَ الجبَّارُ فيها قدمَهُ»[٥].

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٥٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٢)، وأبو يعلى (٧٢٨٣) من حديث روح بن جناح، عن مولىً لعمر بن عبد العزيز، عن أبي بردة، عن أبيه مرفوعاً. وفيه: «يخرون له سجداً»، بدل: «له سجدوا»!

وتمام كلام البيهقي: وموالي عمر بن عبد العزيز فيهم كثرة.

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨)، والترمذي (٣٢٧٢) من حديث أنس.

(٤) لم أقف عليه عند البخاري، وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٤٥٨) من حديث أنس.

(٥) أخرجه البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس.

وفي مُسلمٍ: «فلا يزالُ في الجنَّةِ فضلٌ، حتَّى يُنشِئَ اللهُ لها خَلْقاً، فيُسكِنَهُمْ فضلَ الجنَّةِ»(١).

قالَ الترمذِيُّ: وقدْ روِيَ عنِ النبيِّ ﷺ رواياتٌ كثيرةٌ في مثلِ هذا، والمذهَبُ في هذا عَنْ أهلِ العلْمِ مِنَ الأئمَّةِ مثلَ سُفيانَ الثَّورِيِّ، ومالِكِ بنِ أنسٍ، وسُفيانَ بنِ عُيينَةَ، وابنِ المبارَكِ، ووكِيعٍ وغيرِهِمْ أنهُمْ قالُوا: نروِي هذهِ الأحادِيثَ، ونؤمِنُ بها، ولا يُقالُ: كيفَ؟ وهذا الذِي اختارَهُ أهلُ الحديثِ أنْ يرْوُوا هذِهِ الأشياءَ كيفَ جاءَتْ، ويؤمَنُ بها ولا تفسَّرُ، ولا تُتوهَّمُ، ولا يُقالُ: كيفَ؟ قالَ: وهذا أمرُ أهلِ العلْمِ الذِي اختارُوهُ وذهَبُوا إليهِ(٢).

وقالَ الخطَّابيُّ: كانَ أبو عُبيدٍ القاسِمُ بنُ سلَّامٍ ـ وهوَ أحدُ أنبياءِ أهلِ العلْمِ ـ يقولُ: نحنُ نروِي هذِهِ الأحادِيثَ ولا نريغُ(٣) لها المعانيَ.

قالَ الخطَّابيُّ: ونحنُ أحرَى أنْ لا نتقدَّمَ فيما تأخَّرَ عنهُ مَن هوَ أكثرُ مِنا عِلْماً، وأقدَمُ زَماناً وسِنّاً، ولكِنَّ الزمانَ الذِي نحنُ فيهِ قدْ صارَ أهلُهُ حِزبَينِ: منكِرٌ لما يُروَى مِن هذِهِ الأحادِيثِ، ومكذِّبٌ بهِ أصْلاً، وفي ذلِكَ تكذِيبُ العُلماءِ الذِينَ روَوا هذِهِ الأحادِيثَ، وهُمْ أئمَّةُ الدِينِ، ونَقَلَةُ(٤) السُّننِ، والواسطَةُ بينَنا وبينَ رسُولِ اللهِ ﷺ.

والطائفَةُ الأُخرَى مُسلِّمةٌ للرُّواةِ(٥) فيها، ذاهبَةٌ في تحقِيقِ الظَّاهرِ مِنها مَذهَباً، يكادُ يُفْضِي إلى القولِ بالتَّشبيهِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٨٤)، ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس.

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٤/ ٢٧٣).

(٣) في الأصل و(ج): «نرفع». والمثبت من «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٧).

(٤) في الأصل و(ج): «وثقة». والمثبت من «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٧).

(٥) في «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٠٧): «للرواية».

ونحْنُ نرغَبُ عَنِ الأمرَينِ معاً، ولا نرْضَى بواحدٍ مِنهما، فيحِقُّ عَلَينا أنْ نطلُبَ لما يرِدُ مِن هذِهِ الأحادِيثِ إذا صحَّتْ مِن طريقِ النَّقلِ والسنَدِ تأويلاً[١].

وقالَ أهلُ التَّأويلِ: القدَمُ هاهُنا يحتمِلُ أنْ يكُونَ المرادُ بهِ مَنْ قدَّمهُمُ اللهُ للنارِ مِن أهلِها، وكلُّ شيءٍ قدَّمتهُ فهوَ قدَمٌ، والعرَبُ تُطْلِقُ القدَمَ عَلَى السابقَةِ في الأمرِ[٢].

قالَ النَّضْرُ بنُ شميلٍ في مَعنى قولِهِ: «حتى يضَعَ الجبَّارُ فيها قدَمهُ» أي: مَن سبَقَ في عِلمِهِ أنهُ مِن أهلِ النَّارِ[٣].

قالَ الخطَّابيُّ: وقدْ تأوَّلَ بعضُهمْ الرِّجلَ عَلَى نحوِ هذا، قالَ: والمرادُ بِهِ استيفاءُ عددِ[٤] الجماعَةِ الذِينَ استوجبُوا دُخولَ النَّارِ، والعرَبُ تسمِّي جماعَةَ الجرادِ رِجْلاً، كما سمَّوا جماعَةَ الظِّباءِ: سِرباً، واستُعيرَ ذلِكَ لجماعَةِ النَّاسِ.

وقالَ القُرطبيُّ: وقيلَ: إنَّ هؤلاءِ قومٌ تأخَّرَ دخُولهُمْ في النَّارِ، وهُمْ جماعاتٌ لأنَّ أهلَها يُلقَونَ فيها فَوجاً فَوجاً، كما قالَ تَعَالى: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ﴾ [الملك: ٨] فالخزَنةُ تَنتظِرُ أولئكَ المتأخِّرينَ، إذ قدْ علمُّوهُمْ بأسمائهِمْ وأوصافهِمْ، فإذا استَوفى كلُّ واحِدٍ منهُمْ ما أُمرَ بِهِ، ولمْ يبقَ أحدٌ قالَتِ الخزنَةُ: قطْ قطْ؛ أي: حسبُنَا حسبُنَا؛ أي: اكتفَينا اكتفَينا، وحينَئذٍ تنزوِي جهنَّمُ عَلَى [كل][٥] مَن فيها، وتنطَبِقُ إذ لم يبْقَ أحدٌ ينتَظِرُ، فعبَّرَ عَنْ ذلِكَ الجمْعِ المنتظَرِ بالرِّجلِ والقدَمِ، لا أنَّ اللهَ تَعَالى جسْمٌ منَ الأجسَامِ، تعَالى اللهُ عَن ذلِكَ[٦].

---

(١) انظر: «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٠٨).

(٢) انظر: «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٠٨).

(٣) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٦١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٠).

(٤) في الأصل و(ج): «عدد استيفاء». والتصويب من «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٩).

(٥) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٦) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٦٠).

وقالَ بعضُهمْ: القدَمُ خَلقٌ مِن خَلْقِ اللهِ تَعَالى، يخلُقهُ يومَ القِيامةِ فيُسمِّيهِ قدَماً، ويَضعُهُ في النَّارِ فتَمتلِئُ منهُ(١).

وقالَ بعضُهُمْ: المُرادُ بالقدَمِ هُنا قَدَمُ خلقِهِ.

وقالَ ابنُ فُوركٍ: قالَ بعضُهُمْ: القدَمُ خَلْقٌ مِن خلقِ اللهِ يخلُقهُ يومَ القِيامَةِ فيُسمِّيهِ قدَماً، ويضِيفُهُ إليهِ مِن طريقِ الفِعلِ يضَعُهُ في النَّارِ فتمتَلئُ منهُ(٢).

وأمَّا الرِّجلُ، فالعرَبُ تُسمِّي جماعَةَ الجَرادِ: رِجلاً، كمَّا سمَّوا جماعَةَ الظِّباءِ: سِرْباً، وجماعَةَ الحميرِ: عانةً، ويُستعمَلُ في جماعَةِ النَّاسِ عَلَى سَبيلِ التَّشبيهِ(٣). قالَ:

تَرَى النَّاسَ أفْواجاً إلى بابِ دَارِهِ   كأنَّهُمُ رِجْلا دَبَا وجَرادُ

الدَّبا: الجرادُ قبلَ أنْ يطِيرَ(٤).

وأمَّا «الجبَّارُ» هُنا فقالَ بعضُهمْ: يحتمِلُ أنْ يكُونَ أُريدَ بهِ الموصُوفُ بالتجبُّرِ منَ الخلقِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥](٥).

وقالَ بعضُهمْ: «الجبَّارُ» هُنا: إبليسُ وشِيعتُهُ، فإنهُ أوَّلُ منِ استكبَرَ، والتكبُّرُ والتجبُّرُ بمعْنىً واحدٍ(٦).

---

(١) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص ١٢٧).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٩)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٠)، و«الأسنى» (٢/ ٦١).

(٤) انظر: «الأسنى» (٢/ ٦١).

(٥) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص ١٢٨)، و«الأسنى» (٢/ ٦٣).

(٦) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص ١٢٨)، و«الأسنى» (٢/ ٦٤).

وقالَ ابنُ التِّلمسَانيِّ في قولِهِ عَليهِ السَّلامُ «حتَّى يَضَعَ الجبَّارُ فيها قدمَهُ»: إنَّ الجبَّارَ ليسَ منَ الأسمَاءِ الخاصَّةِ باللهِ تَعَالى، والمرادُ بهِ: جبَّارٌ يَعلَمُ اللهُ عُتوَّهُ واستِكبارَهُ كإبلِيسَ وأتباعِهِ مَثلاً، والنُّمرودِ وجُنودِهِ، وقدَ قالَ عَليهِ السَّلامُ: «أهلُ النارِ كلُّ متكبِّرٍ جبَّارٍ» انتَهى[١].

قلتُ: وربَّما يرُدُّ هذا التَّأويلَ حديثُ: «حتَّى يضَعَ اللهُ رجلَهُ»[٢]، وحديثُ: «فيضَعُ الربُّ قدمَهُ»[٣] فيكُونُ تَعَالى هوَ المرادَ بالجبارِ في الحديثِ الآخَرِ، لكِنَّ الخلَفَ خُصوصاً المتكلِّمينَ تجِدُ عندَهمْ التَّأويلَ في مثلِ هَذا بالمجازفَةِ، ولا يُراعُونَ ألفاظَ الحديثِ، إمَّا لعدَمِ مَعرفةِ ألفاظِ طُرقِهِ كلِّها، أو لمسارعَتِهِمْ للبابِ بلا تأملٍ. ولا ريْبَ أنَّ السَّلفَ قدْ تصوَّرُوا في نُفوسِهِمْ مِثلَ هذِهِ الأجوبةِ فرأَوها مُتناقضةً مُتهافتةً فسكَتُوا عَنها، ولمْ يتفوَّهُوا بها لعلمِهِمْ بفسَادِها، وفوَّضُوا العلمَ فيها إلى اللهِ تَعَالى معَ أنهُمْ أكثَرُ عِلماً منا بيقِينٍ.

وقالَ الخطَّابيُّ رحمَهُ اللهُ تَعَالى: ويجوزُ أنْ تكُونَ هذا الأسماءُ أمثالاً يُرادُ بها إثباتُ معانٍ لا حظَّ لظاهِرِ اللَّفظِ فيها مِن طريقِ الحقيقَةِ، وإنَّما أُريدَ بوضْعِ الرِّجلِ عَليها نوعٌ مِنَ الزَّجرِ لها، وتسكِينُ غيظِها، كما يقولُ القائلُ للشيءِ يرِيدُ محوَهُ وإبطالَهُ: جعلتُهُ تحتَ رِجلِي، ووضعْتُهُ تحتَ قدَمِي، وخطَبَ عليهِ السَّلامُ عامَ الفتحِ فقالَ: «ألا إنَّ كلَّ دمٍ ومَأْثُرَةٍ في الجاهليَّةِ فهوَ تحتَ قدَميَّ هاتَينِ»[٤] يريدُ محوَ تلْكَ

---

(١) انظر: «شرح معالم أصول الدين» لابن التلمساني (ص ٢٢٤)، فبعضه فيه.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) سلف تخريجه.

(٤) أخرجه أحمد (٤٥٨٣)، والحميدي (٧٠٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٠٠٢) من حديث ابن عمر.

المآثرِ وإبطَالها، وما أكثَرَ ما تَضْرِبُ العرَبُ الأمثالَ في كلامِها بالأعضاءِ، وهيَ لا تُريدُ أعيانَها؛ كقولِهِمْ فيمَنْ تكلَّمَ وندِمَ: قدْ سقَطَ في يدِهِ أي: ندِمَ، ورغِمَ أنفُ الرَّجلِ إذا ذلَّ، وعلا كعبُهُ إذا جلَّ، وشمَخَ أنفُهُ إذا تكبَّرَ، وجعَلتُ كلامَ فلانٍ دُبرَ أُذني، وحاجتَهُ خلفَ ظهرِي، ونحوِ ذلِكَ مِن ألفاظِهِمْ(١).

***

ومنَ المتشابِهِ: **الجنْبُ والحِقوُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وقولُهُ عليهِ السَّلامُ في حدِيثِ البَيهقِيِّ: «إنَّ اللهَ تَعالى خلقَ الخلْقَ، حتَّى إذا فرَغَ منهُ قامَتِ الرحِمُ فأخذَتْ بحِقْوَي الرحمنِ، فقالَ: مَهْ، فقالَتْ: هذا مَقامُ العائذِ بكَ منَ القَطِيعةِ، قالَ: نعَمْ، أما ترضَينَ أنْ أصِلَ مَنْ وَصلَكِ، وأَقْطَعَ مَن قطعَكِ؟ قالَتْ: بلَى يا ربِّ! قالَ: فذلِكَ لكِ»(٢).

والحديثُ أيضاً في البخارِيِّ، ومسلمٍ، والنَسائيِّ، لكِنْ ليسَ فيهِ: «فأخذَتْ بحقوِ الرحمنِ»(٣).

والحِقْوُ: ما تحتَ الخاصِرَةِ، ويُطلَقُ عَلَى الإزارِ.

قالَ أهلُ التأويلِ ـ كما في «تفسِيرِ البيضَاويِّ» ـ: ﴿فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] في جانبِهِ، أي: في حقِّهِ وهوَ طاعتُهُ. انتَهى(٤).

---

(١) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٩ـ١٩١٠).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٨٦)، والبخاري (٤٨٣٠)، وأحمد (٨٣٦٧) من حديث أبي هريرة. وفيه: «فأخذت بحقو الرحمن».

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٨٧)، ومسلم (٢٥٥٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٣٣) من حديث أبي هريرة.

(٤) «تفسير البيضاوي» (٥/ ٤٦).

لأنَّ التفرِيطَ إنما يقَعُ في ذلِكَ، لا في الجَنْبِ المَعْهُودِ.

وقالَ الضحَّاكُ: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ في ذكرِ اللهِ، كما قُرِئ بِهِ(١).

وقالَ مجاهدٌ: المَعْنى على ما ضيَّعتَ مِن أمرِ اللهِ(٢).

والمعْنَى في الجميعِ مُتقاربٌ(٣).

وعنِ الفرَّاءِ: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ في قُربِهِ وجِوارِهِ، قالَ: والجنبُ مُعظَمُ الشيءِ وأكثَرُهُ، ومنهُ قولُهُمْ: هذا قليلٌ في جنبِ مَودَّتكَ(٤).

ويقالُ: ما فعلْتُ ذلِكَ في جنْبِ حاجَتي.

قالَ كُثيِّرٌ:

ألا تَتَّقِيـنَ اللهَ فـي جَنْـبِ عَاشِـقٍ ... لَـهُ كَبِدٌ حَـرَّى عَلَيْـكِ تَقَطَّعُ(٥)

أي: في حاجتِهِ أو حقِّه.

ونسَبَ البَيضاوِيُّ هذا البيتَ لسَابقٍ البربرِيِّ(٦).

وأمَّا الحقوُ:

فقالَ الخطَّابيُّ(٧): الكلامُ في الصِّفاتِ ثلاثةُ أقسامٍ:

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٧١)، و«تفسير البيضاوي» (٥/ ٤٦).

(٢) «تفسير مجاهد» (ص٥٨٠)، و«تفسير الطبري» (٢١/ ٣١٤)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٧٧٢).

(٣) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٥٤).

(٤) أخرجه الهروي في «الغريبين» (١/ ٣٧٤) عن الأزهري بإسناد عن الفراء.

(٥) انظر: «الغريبين» (١/ ٣٧٣).

(٦) انظر: «تفسير الكشاف» (٤/ ١٣٧)، و«تفسير البيضاوي» (٥/ ٤٦).

(٧) نقله القرطبي في «الأسنى» (٢/ ١١٨) عن الخطابي في كتابه «شعار الدين».

قسمٌ تَحقَّقَ، كالعلْمِ والقُدرَةِ ونحوِهما.

وقسمٌ يُحمَلُ عَلى ظاهرِهِ ويُجرى بلفظِهِ الذِي جاءَ بِهِ مِن غيرِ تأويلٍ؛ كاليدِ والوجْهِ ونحوِ ذلِكَ، فإنهُما صفاتٌ لا كيفِيَّةَ لها، فلا يُقالُ: مَعْنى «اليدِ»: النِّعمةُ والقوَّةُ، ولا مَعْنى «الوجهِ»: الذَّاتُ، عَلَى ما ذهَبَ إليهِ نُفاةُ الصِّفاتِ.

وقسمٌ يُؤوَّلُ ولا يُجرى عَلَى ظاهرِهِ؛ كقَولِهِ عَليهِ السَّلامُ إخباراً عَنِ اللهِ تَعَالى: «مَن تقرَّبَ إليَّ شِبراً تقرَّبتُ إليهِ ذِراعاً» الحديثَ[١].

لا أعلَمُ أحداً منَ العُلماءِ أَجْراهُ على ظاهِرِهِ، بلْ كلٌّ منهُمْ تأوَّلهُ عَلى القَبولِ منَ اللهِ لعبدِهِ وحُسْنِ الإقبالِ عَليهِ، والرِّضا بفعلِهِ، ومُضاعفَةِ الجزاءِ لهُ عَلَى صُنعِهِ، وذكَرَ حديثَ: «لما خلَقَ اللهُ الرحِمَ تعلَّقَتْ بحِقوي الرَّحمنِ»[٢]، قالَ: لا أعلَمُ أحدَاً منَ العُلماءِ حمَلَ الحِقوَ عَلى ظاهرِ مُقتضاهُ في اللُّغةِ، وإنَّما معناهُ: اللِّياذُ والاعتِصامُ، تمثُّلاً لهُ بفعْلِ منِ اعتصَمَ بحبلِ ذي عِزَّةٍ، واستجَارَ بذِي مَلَكةٍ وقُدرةٍ[٣].

وقالَ البيهَقِيُّ: ومعناهُ عندَ أهلِ النَّظرِ: أنَّها استجَارَتْ واعتصَمَتْ باللهِ، كما تقولُ العرَبُ: تعلَّقتُ بظِلِّ جناحِهِ، أي: اعتَصمْتُ بهِ[٤].

وقالَ بعضُهُمْ: قولُهُ: «فأخذَتْ بحِقو الرَّحمنِ» معناهُ: فاستجَارتْ بكنفَي رحمَتِهِ، والأصلُ في الحِقوِ مَعقِدُ الإزارِ، ولما كانَ مِن شأنِ المُسْتَجيرِ أنْ يستمسِكَ بحِقوي المُسْتَجارِ بهِ ـ وهُما جانبَاهُ الأيمَنُ والأيسَرُ ـ استُعيرَ الأخذُ بالحِقوِ في

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٣٧)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) انتهى قول الخطابي، انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١١٨).

(٤) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٢٢).

اللِّياذِ بالشَّيءِ، تقولُ العرَبُ: عُذتُ بحِقوِ فلانٍ، أي: استَجرتُ بهِ واعتصَمْتُ[١].

وقيلَ: الحقوُ: الإزارُ، وإزارُهُ سُبحانَهُ: عزُّهُ، بمعْنى أنهُ مَوصوفٌ بالعزِّ، فلاذَتِ الرحِمُ بعزِّهِ منَ القطِيعَةِ وعاذَتْ بهِ[٢].

قلتُ: ومما[٣] اتَّفقُوا عَلَى تأويلِهِ ـ خِلافاً للمُتصوِّفةِ ـ قولُهُ تَعَالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحوُهُ مما مرَّ، فإنَّ المعيَّةَ محمُولةٌ على معيَّةِ العلمِ والإحاطَةِ والمشاهَدَةِ؛ كما قالَ اللهُ تَعَالى لموسَى وهارُونَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وكذا قولُهُ عليهِ السَّلامُ: «الحجَرُ الأسوَدُ يمينُ اللهِ في أرضِهِ»[٤] أي: محلُّ عَهْدِهِ الذي أخَذَ بِهِ الميثاقَ عَلَى بني آدَمَ.

وكذا قولُهُ عَليهِ السَّلامُ حِكايةً عَنِ اللهِ: «عبدِي مرضْتُ فلَمْ تَعُدْني، فيقُولُ: ربِّ! كيفَ أَعودُكَ وأنتَ ربُّ العالمينَ؟ فيقُولُ: أَمَا علِمتَ أنَّ عبدِيَ فُلاناً مرِضَ؟ فلَو عُدتَهُ لوجَدْتني عِندَهُ، عَبْدِي جُعتُ فلَمْ تُطعِمني، فيقُولُ: ربِّ كيفَ أُطعِمُكَ وأنتَ ربُّ العالمِينَ؟ فيقُولُ: أَمَا علِمتَ أنَّ عبدِيَ فُلاناً جاعَ؟ فلو أطعَمتَهُ لوجدْتَ ذلِكَ عِندِي»[٥].

قالَ ابنُ تيميةَ رحمَهُ اللهُ: ففَسَّرَ في هذا الحديثِ أنَّهُ تَعَالى إنما أرادَ بذلِكَ مرَضَ وجُوعَ عبدِهِ ومحبُوبِهِ، لقولِهِ: «لوجدْتَ ذلِكَ عِندي»، ولمْ يَقُلْ: لوجدَتني إيَّاهُ؛ لأنَّ المُحبَّ والمحبُوبَ كالشَّيءِ الواحِدِ مِن حيثُ يَرضَى أحَدُهما، ويبغِضُ أحَدُهما ما

(١) قاله التوربشتي في «الميسر في شرح مصابيح السنة» (٣/ ١٠٦٧).

(٢) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٢٢).

(٣) في الأصل: «وما».

(٤) سلف تخريجه.

(٥) أخرجه مسلم (٢٥٦٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٧٣) من حديث أبي هريرة.

يرضاهُ الآخرُ أو يُبغضُهُ، ولهذا قالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠](١).

قالَ الزمخشَريُّ: ولهذا أكَّدهُ تأكِيداً عَلى طريقِ التَّخييلِ، فقالَ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] يريدُ(٢) أنَّ يدَ رسُولِ اللهِ ﷺ التي تعلُو يدَي المبايعينِ هيَ يدُ اللهِ، واللهُ تَعالى منزَّهٌ عَنِ الجَوارحِ، وعَنْ صِفاتِ الأجرامِ، وإنما المعْنَى تقريرُ أنَّ عقْدَ الميثَاقِ معَ الرسُولِ كعقدِهِ معَ اللهِ تَعالى مِن غيرِ تفاوُتٍ بَينهُما؛ كقولِهِ تَعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. انتَهى(٣).

قالَ ابنُ تيميةَ: وكما في الصَّحيحِ: «ولا يزالُ عَبدِي يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحبَّهُ، فإذا أحببتُهُ كنتُ سمعَهُ الذِي يَسْمَعُ بِهِ» الحديثَ(٤)، فأخبرَ سُبحانَهُ بمحبَّةِ العبدِ عَلى هذا الوجْهِ، قالَ: وقدْ غلِطَ مَن زعَمَ أنَّ هذا قُرب النَّوافلِ، وأنَّ قُربَ الفَرائضِ أنْ يكُونَ هوَ إيَّاهُ(٥). تَعالى اللهُ عَنْ ذلِكَ وعَن قولِ القائلِينَ: إنَّ عَينَ وجُودِ الحقِّ هوَ عَينُ وجُودِ الخلْقِ، تَعالى اللهُ عَن ذلِكَ(٦).

***

ومِن المتشَابِهِ: **النَّفسُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤] وقولِهِ: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤١] وقولِهِ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقولِهِ عَليهِ السَّلامُ عن اللهِ: «فإنْ ذكرَني في نفسِهِ ذكَرتُهُ في نفسِي»(٧).

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٦٢).

(٢) في الأصل: «يردُّ».

(٣) «تفسير الكشاف» (٤/ ٣٣٥).

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٠٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٠٢٩) من حديث أبي هريرة.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٦٣).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٦٦).

(٧) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة.

قالَ أهلُ التَّأويلِ - كمَا ذكرَهُ البَيهقِيُّ -: النفسُ في كلامِ العرَبِ علَى وجوهٍ:

نفسٌ مُتفرقَةٌ مُجسَّمةٌ مُروَّحةٌ.

ومِنها: مُجسَّمةٌ غيرُ مروَّحةٍ، تَعَالى اللهُ عَن هذَينِ.

ونفسٌ بمعْنَى إثباتِ الذَّاتِ، وعَليهِ فيقَالُ في اللهِ سُبحانَهُ: إنهُ نفسٌ، لا أنَّ لهُ نَفْساً مَنْفُوسَةً، أو جسمَاً مُروَّحاً.

وقدْ قيلَ في قولِهِ تَعَالى: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]: تعلَمُ ما أُخفِيهِ في نفسِي ولا أعلَمُ ما تُخفيْهِ مِن مَعلُوماتِكَ، وقولُهُ: ﴿فِي نَفۡسِكَ﴾ للمُشَاكلَةِ، والمُشاكلَةُ وإنْ ساغَتْ هُنا لا تَسُوغُ في غَيرِهِ، ومثلُه: «فإنْ ذكَرَني في نفسِهِ ذكرتُهُ في نفسِي» أي: حيثُ لا يعلَمُ بِهِ أحدٌ ولا يطَّلعُ عليهِ[1].

وقالَ الزجَّاجُ في قولِهِ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ أي: ويحذِّركُمُ اللهُ إيَّاهُ[2].

وقالَ السُّهيلِيُّ: النفسُ عِبارةٌ عَن حقِيقةِ الوجُودِ دونَ مَعنىً زائدٍ، وقدِ استُعملَ مِن لفظِها النَّفاسَةُ، والشَّيءُ النفيسُ، فصلحَتْ للتَّعبيرِ عَنهُ تَعالى[3].

وقالَ ابنُ اللبَّانِ: أوَّلَها العُلماءُ بتأويلاتٍ، مِنها: أنَّ النفْسَ عُبِّرَ بها عنِ الذَّاتِ، قالَ: وهذا وإنْ كانَ سائغاً في اللُّغةِ، لكِنَّ تَعدِّي الفِعلِ إليها بِفِي المفيدَةِ للظَّرفيةِ محالٌ[4].

وقالَ القاضِي أبو بكرٍ ابنُ العربيِّ في قولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «إني لأجِدُ نفسَ ربكُمْ مِن قبلِ اليَمَنِ»[5] أي: تَنْفِيسُهُ الكُربَ، بالأنصَارِ ومُعاضدَتهُمْ لهُ أَوْ بفَتْحِ مكَّةَ.

---

(١) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٥٣).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٩٧).

(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٨).

(٤) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٨).

(٥) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٧٠)، والبزار في «مسنده» (٣٧٠٢) والطبراني في =

* تنبيهٌ: قدْ ظهَرَ بما مرَّ أنَّ النَّفْسَ تُطلقُ عَلى اللهِ مُراداً بها الذَّاتُ.

وأمَّا الشَّخصُ، ففي حديثِ البُخاريِّ ومسلِمٍ: «لا شخصَ أغيرُ منَ اللهِ، ولا شخْصَ أحبُّ إليهِ العُذْرُ منَ اللهِ، ومِن أجلِ ذلِكَ بعثَ المرسَلِينَ مُبشِّرينَ ومُنذِرينَ، ولا شخصَ أحبُّ إليهِ المِدْحَةُ منَ اللهِ، ومِن أجلِ ذلكَ وَعَدَ اللهُ الجنَّةَ»[1].

قالَ البيهقِيُّ[2]: قالَ أبو سُليمانَ الخطَّابيُّ رحمَهُ اللهُ: إطلاقُ الشَّخصِ في صفةِ اللهِ غيرُ جائزٍ، لأنَّ الشَّخصَ لا يكُونُ إلا جِسْماً مؤلَّفاً، وخَليقٌ أنْ لا تكُونَ هَذه اللفظَةُ صحيحَةً، وأنْ تكُونَ تَصْحِيفاً منَ الرَّاوِي[3].

قالَ: وليسَ كلُّ الرُّواةِ يُراعُونَ لفظَ الحدِيثِ حتَّى لا يَتعدُّوهُ، بلْ كثيرٌ منهُمْ يُحدِّثُ عَلَى المعْنى، وليسَ كلُّهمْ بفَقيهٍ، كقولِ بعضِ السَّلفِ في كلامٍ لهُ: «نعْمَ المرءُ ربُّنا، لو أطعناهُ ما عَصَانا» فقائلُ هذِهِ الكلِمةِ لمْ يقصِدْ بها المعْنى الذِي لا يَلِيقُ بصفاتِ اللهِ، فإنَّ لفظَ «المرءِ» للذَّكَرِ الآدمِيِّ، ولكنَّهُ أرسَلَ الكَلامَ عَلى بديهَةِ الطَّبْعِ مِن غيرِ تأمُّلٍ للمَعْنى، فلفْظُ الشَّخصِ إنما جرَى منَ الرَّاوِي عَلَى هذا السَّبيلِ إنْ لمْ يكُنْ غلطاً مِن قبَلِ التَّصحِيفِ[4].

= «الكبير» (٦٣٥٨)، من حديث سلمة بن نفيل السكوني مرفوعاً بهذا اللفظ وقال البزار: رجاله رجال معروفون من أهل الشام مشهورون إلا إبراهيم بن سليمان الأفطس.

وأخرجه أحمد (١٠٩٧٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٧٦)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٦١) من حديث أبي هريرة. ولفظه: «وأجد نفس ربكم من قبل اليمن». وفي إسناده شبيب بن نعيم، وهو مجهول.

(١) أخرجه مسلم (١٤٩٩)، وأحمد (١٨١٦٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٣٠) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٢) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٥٤).

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٤/ ٢٣٤٤).

(٤) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٤/ ٢٣٤٥-٢٣٤٦).

قَـالَ البيهَقِـيُّ: ولـو ثَبَتَـتْ هـذِهِ اللفظَـةُ لـمْ يكُنْ فيهـا ما يُوجِـبُ أنْ يكُـونَ اللهُ شَـخصاً، فإنَّـهُ إنمـا قصَـدَ إثبـاتَ صفـةِ الغَيـرةِ للهِ، والمبالغَـةِ فيـهِ، وإنَّ أحَـداً مِـنَ الأشـخَاصِ لا يبلُـغُ ذلِـكَ(١).

وقَـالَ القُرطبيُّ: مـا ذَكَرَهُ عنِ الخطَّابيِّ رحمَـهُ اللهُ ورضِيَ عنهُ مِـن أنَّ هذا اللَّفظَ لـمْ يصِـحَّ، يُـؤَدِّي إلى عـدَمِ الثِّقَةِ فـي النَّقَلَةِ بما نقلُـوهُ مِن ذلِـكَ، وهذا ليسَ بشَـيءٍ، بـلِ النقْـلُ صَحيـحٌ، ويدخُلُـهُ التَّأويـلُ، فقدْ قيـلَ: معنـاهُ: لا مُترفِّعَ، لأنَّ الشـخْصَ ما شـخَصَ وارتفَعَ(٢).

وقالَ القاضِي أبو بكرِ ابنُ العَربيِّ: قالَ بعضُهمْ: إذا كانَ اللهُ غَيوراً ونبيُّهُ كذلِكَ، وهذا مما يجِبُ اعتِقادُهُ، فكيفَ جاءَ إليهِ رجُلٌ فقالَ: يا رسُولَ اللهِ! إنَّ امرأتِي لا تَرُدُّ يدَ لامِسٍ، فقالَ لهُ: «طلِّقْها»، فقالَ: إني أُحبُّها، فقالَ: «استمْتِع بها»(٣).

وأُجيبَ: بأنهُ عَليهِ السَّلامُ خَشِيَ عَلى عَقْلِهِ، أو أنَّ المرادَ باللامِسِ السائلُ، فهوَ كنايةٌ عَن جُودِها، أو مَعنى: «استمتِعْ بها» أي: خُذْ مِنها ما يأخُذُ الرِّجالُ منَ النِّسَاءِ إلا الجمَاعَ.

وردَّ ابنُ العرَبيِّ هذِهِ الأجوبَةَ كلَّها لبُعدِها، وجعَلَ الجوابَ السَّديدَ أنَّ هذا الحدِيثَ لمْ يَثْبُتْ(٤).

* * *

---

(١) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٥٤).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٠٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٤٩)، والنسائي في «الكبرى» (٥٦٣٠) من حديث ابن عباس وقال ابن العربي كما سيرد: لم يثبت.

(٤) انظر: قول ابن العربي في «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٠٨ـ١١١).

ومنَ المتشابهِ: **الرُّوحُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ [الإسراء: ٨٥] وقولِهِ: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى ﴾ [الحجر: ٢٩] وقولِهِ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وقولِهِ: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

قالَ الإمامُ الفخْرُ(١): المختارُ أَنَّهُمْ سألُوهُ عَنِ الرُّوحِ الذِي هوَ سببُ الحياةِ، وإنَّ الجوابَ وقَعَ عَلَى أحسَنِ الوجُوهِ، وبيانُهُ: أنَّ السُّؤالَ عَنِ الرُّوحِ يحتمِلُ أنْ يكُونَ عنِ الماهيَةِ، وهلْ هيَ مُتحيِّزةٌ أم لا؟ وهلْ هيَ حالةٌ في مُتحيزٍ أم لا؟ وهلْ هيَ قديمَةٌ أو حادثةٌ؟ وهلْ تبقَى بعدَ انفِصالها مِنَ الجسَدِ أو تفنَى؟ وما حقِيقَةُ تعذِيبها وتَنعِيمِها؟ وغيرِ ذلكَ، إلا أنَّ الأظهَرَ أنهُمْ سألُوهُ عنِ الماهيَّةِ، وهلِ الرُّوحُ قديمةٌ أو حادِثةٌ؟

وقالَ أبو حَيَّانَ: والظاهِرُ أنهُمْ سألُوا عَنْ ماهيَّتِها وحَقِيقتِها، وقيلَ: عَنْ كيفيَّةِ مَدخَلِها الجسَدَ الحيوانيَّ، وانبِعاثِها فيهِ، وصُورةِ ملابَستِها لهُ، وكِلاهُما مُشكلٌ لا يعلَمُهُ إلا اللهُ تَعالى، انتهى(٢).

وقولهُ تَعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥] أي: مِن خَلْقِ ربِّي، أو: مِن فعلِ ربِّي، إِذ الأمرُ بمعْنى الفعْلِ وارِدٌ، قالَ سبحانَهُ: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧] أي: فعلُهُ، والجوابُ وقَعَ من قَبيلِ صرْفِ الأهمِّ، أي: إنَّ عُقولَكُمْ لا تُدركُ هذا، فإنَّ لهُ مقدِّماتٍ طَبيعيَّةً تَدُقُّ عنِ الأفهامِ، وتقصُرُ دونَها الأوهامُ، لكِنَّ الأهمَّ أنْ تعلَمُوا أنَّ الرُّوحَ مِن عالمِ الأمرِ، أي: الخلقِ.

قالَ بعضُ عُلماءِ التصوُّفِ: إن عالمَ الأمرِ هوَ العالَمُ المَعْنَويُّ الذي لا يقَعُ تحْتَ الحواسِّ، كعالمِ المَعْقُولاتِ المجرَّدةِ التي لا تقَعُ تحتَ مادَّةٍ.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢١/ ٣٩١) وما بعدها.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ١٠٦).

واعلَمْ: أنَّ الرُّوحَ لمْ يقِفْ أحدٌ لها عَلَى حقِيقةِ ماهيَّةٍ ومَعرفَةِ كيفيَّةٍ، حتَّى قالَ الجُنيدُ قدَّسَ اللهُ سرَّهُ: الروحُ شيءٌ استأثَرَ اللهُ بعلمِهِ، ولمْ يطلِعْ عَليهِ أحداً مِن خلقِهِ[١]، فلا يجُوزُ لعِبادِهِ البحثُ عنهُ بأكثَرَ مِن أنهُ مَوجودٌ، وقالَهُ بعضُهمْ، وعَلى هذا ابنُ عباسٍ وأكثرُ السَّلفِ.

وقدْ ثبَتَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ أنهُ كانَ لا يُفسِّرُ الرُّوحَ.

ونقَلَ أبو القاسِمِ السَّعديُّ في «الإفصَاحِ»: أنَّ أماثِلَ الفلاسِفةِ توقَّفُوا عنِ الكَلامِ فيها، وقالُوا: هذا أمرٌ غيرُ محسُوسٍ لنا، ولا سَبيلَ للعُقولِ إليهِ[٢].

قالَ أبو حيانَ: وقدْ رأيتُ كِتاباً يترجَمُ بـ«النَّفخِ والتسويةِ» لبعْضِ الفُقهاءِ المتصَوِّفةِ، يذكُرُ فيهِ: أنَّ الجوابَ في قولِهِ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ إنَّما هوَ للعوامِ، وأمَّا الخواصُّ عندَهُ فهُمْ يعرِفُونَ الرُّوحَ.

قالَ أبو حيَّانَ: وأجمَعَ عُلماءُ الإسلامِ عَلَى أنَّ الرُّوحَ مَخْلُوقةٌ، وذهَبَ كفرَةُ الفلاسِفةِ، وكثِيرٌ ممَّنْ ينتَمي إلى الإسْلامِ أنَّها قدِيمةٌ، قالَ: واختِلافُ النَّاسِ في الرُّوحِ بلَغَ إلى سبعِينَ قولاً، انتَهى[٣].

وقدْ رأيتُ في «شرحِ الزُّبدِ» للشَّيخِ الرَّمليِّ: أنَّ الأقوالَ في الروحِ تزِيدُ عَنْ ألفِ قولٍ.

وقدْ أفردْتُ الكلامَ عَلى الرُّوحِ في مؤلَّفٍ سمَّيتهُ: «أرواحَ الأشباحِ في الكَلامِ عَلى الأرواحِ».

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ١٥) ولم ينسبه للجنيد، ونسبه في «شرح الصدور» (ص٣١٠) للجنيد.

(٢) نقله السيوطي في «شرح الصدور» (ص٣١١) عن «الإيضاح» لأبي القاسم القشيري السعدي.

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ١٠٦ـ١٠٧).

وأما قولُهُ تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩] فقالَ أهلُ التَّأويلِ ـ كما في «النهرِ» لأبي حيَّانَ ـ: أي: خلقتُ الحياةَ فيهِ، إذْ لا نفْخَ هُناكَ ولا منفُوخَ حَقيقَةً، وإنَّما هوَ تمثيلٌ لتحصِيلِ ما يَجيءُ بِهِ فيهِ، وإضافَةُ الرُّوحِ إليهِ تَعَالى عَلَى سَبيلِ التَّشْريفِ؛ نحوُ: بيت اللهِ، وناقةُ اللهِ، أو عَلى سبيلِ المِلكِ، إذ هوَ المتصرِّفُ في الإنشَاءِ للرُّوحِ، والمودِعُها حَيثُ يشاءُ[١].

وقالَ بعضُهمْ كما في «البيضاويِّ»: وأصلُ النَّفخِ إجراءُ الريحِ[٢] في تجويفِ جسْمٍ آخرَ، ولما كانَ الرُّوحُ يتعلَّقُ أولاً بالبُخارِ اللَّطيفِ المُنْبَعِثِ منَ القلْبِ، وتَفيْضُ عليهِ القوَّةُ الحيوانيَّةُ، فيسري حامِلاً لها في تجوِيفِ الشَّرايينِ إلى أعمَاقِ البدَنِ، جعَلَ تَعلُّقَهُ بالبدَنِ نَفْخاً، وإضافتَهُ إلى نفسِهِ سُبحانَهُ لشَرَفِهِ وطهارَتِهِ، لأنهُ مِن ألطَفِ المخلُوقاتِ، وأعجَبِ المصنُوعاتِ[٣].

وقالَ القُرطبيُّ: قالَ العُلماءُ: الرُّوحُ الذي نُفِخَ في آدمَ عَليهِ السَّلامُ كانَ خَلقاً مِن خَلْقِ اللهِ تَعالى، جعَلَ اللهُ تَعالى حَياةَ الأجسادِ بِهِ، وإنَّما أضافَهُ إلى نفسِهِ عَلَى طَريقِ الخَلقِ والمُلكِ، لا أنهُ جزءٌ منهُ، وهوَ كقولِهِ تَعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] أي: مِن خَلْقِهِ[٤].

والحاصِلُ: أنَّ قولَهُ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩] متردِّدٌ بينَ البعضيَّةِ، وهوَ باطلٌ فَنَنْفيهِ، وبينَ إضافَةِ التشرِيفِ والتَّعظيمِ وهوَ حقٌّ فنُعيِّنُهُ، فتأمَّلْ[٥]، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٦/ ٤٧٦ـ٤٧٧).

(٢) في (ج): «الروح».

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢١٠).

(٤) انظر: «الأسنى» (ص ١١١).

(٥) انظر: «فتاوى الرملي» (٤/ ٢٧٥) وقد نقله عن ابن التلمساني في «شرح معالم الدين» (ص ٢٢٦).

وأمَّا قولُهُ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١] فقالَ الزمخْشريُّ بعدَ أنِ استشْكَلَ مَعناهُ: نفخْنا الرُّوحَ في عيسَى فيها، أي: أحيَيناهُ في جَوفِها، ونحوُ ذلكَ أنْ يقُولَ الزَّمَّارُ: نفخْتُ في بيتِ فلانٍ، أي: نفخْتُ في المِزْمَارِ في بيتِهِ، انتَهى(١).

وقالَ أبو حيَّانَ: لا إشكالَ في ذلِكَ، لأنهُ عَلى حذْفِ مُضافٍ، أي: فنفَخنا في ابنِها مِن روحِنا، قالَ: وقولُهُ: «نَفخنا الرُّوحَ في عِيسَى فيها» استَعمَلَ: (نفخَ) مُتعدِّياً، والمحفُوظُ أنْ لا يتعدَّى فيحتاجُ في تعدِّيهِ إلى سمَاعٍ، وأضافَ الرُّوحَ إليهِ تَعالى عَلَى جهَةِ التَّشريفِ؛ أي: نفخْنَا فيها، أو: في فَرجِها مِن روحٍ خلقنَاهُ بلا توسُّطِ أصلٍ(٢).

وقالَ القُرطبيُّ وغيرُهُ: وقولُهُ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ﴾ يريدُ دِرعَ مريمَ عَليها السَّلامُ، نفَخَ في جَيْبِ دِرعِها، فوصَلَ النَّفخُ إلَيها(٣).

وقالَ ابنُ مسعودٍ، وابنُ عبَّاسٍ: خرجَتْ وعَلَيها جِلبابُها، فأخَذَ بكُمِّها فنفَخَ في جَيبِ دِرعها وكانَ مشقُوقاً مِن قُدَّامِها، فدخَلَتِ النَّفخةُ في صَدرِها فحمَلَتْ(٤).

قالَ: فالمسِيحُ رُوحُ اللهِ؛ لأنهُ كانَ بنفخَةِ جِبريلَ في درعِ مَريمَ، ونَسَبَ الرُّوحَ إليهِ تَعَالى لأنهُ بأمرِهِ(٥).

وأمَّا قولُهُ تَعالى لعيسَى: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠] أي: بالرُّوحِ المقدَّسةِ، وهوَ جبريلُ سمِّيَ بذلِكَ لأنَّ جسمَهُ رُوحانيٌّ، ويأتي بما فيهِ رُوحُ القُلوبِ

---

(١) انظر: «تفسير الكشاف» (٣/ ١٣٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ٤٦٣).

(٣) قاله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢١٦)، وانظر: «الأسنى» للقرطبي (ص ١١١).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤١٥٦)، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه! قلت: في إسناده أسباط والسدي، وكلاهما فيه ضعف.

(٥) قاله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢١٦).

وحياتُها، وأُضيفَ للقُدسِ وهوَ الطَّهارةُ لأنهُ لا يقترِفُ ذَنباً[١]. وقيلَ: هوَ الرُّوحُ الذي بِهِ حَياةَ البدَنِ، وخصَّ روحَهُ عليهِ السَّلامُ بوصفِهِ بالقُدسِ؛ لأنهُ لم تَضمَّهُ الأصلابُ، ولا أرحامُ الطَّوامثِ[٢] لأنَّ أُمهُ لمْ تحِضْ صلَّى اللهُ عَليهِ وعَلَيها.

ومنَ المتشَابهِ: **النُّورُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

قالَ أهلُ التَّأويلِ: النورُ هوَ [الضوء][٣] المُدْرَكُ بالبصَرِ، فإسنادُهُ إلى اللهِ مجازٌ، كمَا تقولُ: زيدٌ عَدْلٌ.

وإسنادُهُ باعتِبارَينِ: إمَّا عَلى أنهُ بمعنَى اسمِ الفاعِلِ، أي: «مُنوِّرٌ»، كما قرِئَ بهِ، أو عَلَى الحَذْفِ، أي: ذو نورٍ، ويؤيدُهُ قولُهُ: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ وإضافتُهُ للسَّماواتِ والأرْضِ للدَّلالةِ عَلَى سعَةِ إشْراقِهِ، أو لاشتِمالِهِما عَلَى الأنوارِ الحسيَّةِ والعقليَّةِ وقصُورِ الإدراكاتِ البشَريةِ عَلَيهِما.

وقالَ القُرطبيُّ: فيهِ ستَّةُ أقوالٍ: إمَّا أنهُ بمَعْنى منوِّرٌ، أو ذو النُّورِ، أو هادِي، أو مُزيِّنٌ، أو ظاهِرٌ، أو أنَّهُ تَعالى نورٌ لا كالأنْوارِ، قالَهُ الشيخ أبو الحسَنِ[٤].

قالَ: وقالَتِ المعتَزلَةُ: لا يُقالُ إنهُ نورٌ، إلا بالإضافَةِ.

قالَ: والصحِيحُ عِندَنا أنهُ نورٌ لا كالأنوارِ[٥].

قالَ القُرطبيُّ: وقولُ الأشعَرِيِّ: إنهُ نورٌ ليسَ كالأنوارِ لا يصِحُّ أنْ يُريدَ أنهُ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٦٢).

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٤) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٥٩-٤٦٠) نقلًا عن ابن العربي.

(٥) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٦٠).

جسْمٌ نُورانيٌّ ليسَ كالأجسَامِ النُّورانيةِ، لمعرِفَتنا بمذهَبِهِ في تنزِيهِ[١] اللهِ تَعَالى، بلْ باعتِبارِ أنهُ مِن نُورهِ تُستمَدُّ جميعُ الأنوارِ كما سُمِّيَ العلمُ نُوراً، والقُرآنُ نُوراً لاستِنارَةِ القُلوبِ بِهِ، ويُسمَّى[٢] النبيُّ نوراً لأنهُ مُنيرٌ في ذاتِهِ، ويَستنيرُ بهِ غيرُهُ، والمنيرُ في ذاتِهِ بنُورِهِ الذاتيِّ، والمنيرُ غيرُهُ بنُورهِ الفِعليِّ هوَ اللهُ وحدَهُ.

وقالَ بعضهُمْ: إنَّ العرَبَ تسمِّي كلَّ ما جَلَا الشُّبهاتِ، وأزالَ الالتِباسَ، وأوضَحَ الحقَّ: نُوراً، قالَ تَعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا﴾ [النساء: ١٧٤] يعني: القُرآنَ، وعَلَى هذا المعنى سمَّى نبيَّهُ: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٦].

قالَ الخطَّابيُّ: ولا يجُوزُ أنْ يُتوهَّمَ أنَّ اللهَ تَعالى نورٌ منَ الأنوارِ، فإنَّ النُّورَ يُضادُّ الظُّلمةَ، وتُعاقبُهُ فتزيلُهُ، وتعَالى اللهُ عَن أنْ يكُونَ لهُ ضدٌّ[٣].

وفي «صحيحِ مُسلمٍ» عَن أبي ذرٍ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: سألْتُ رسُولَ اللهِ ﷺ: هلْ رأيتَ ربَّكَ؟ قالَ: «نورٌ أنَّى أراهُ؟»[٤].

وصحَّفهُ بعضُهمْ فقالَ: نُورانيٌّ، والمعنَى: غَلبني نورٌ أو غشِيني نورٌ، كيفَ أراهُ؟ «فأنى» استِفهامٌ عَلَى جهَةِ الاستبعَادِ، لغلبَةِ النُّورِ عَلَى بصرِهِ، كنورِ الشَّمسِ، فإنهُ يغشَى البصَرَ ويحيِّرُهُ إذا نظرَ إليهِ[٥].

قالَ القُرطبيُّ: ولا يُعارضُهُ الرِّوايةُ الأُخرَى: «رأيتُ نُوراً»[٦]، فإنهُ عندَ وقُوعِ

---

(١) في الأصل و(ج): «بمذهبه وتنزيه». والتصويب من «الأسنى» (١/ ٤٦٣).

(٢) في (ج): «وسمي».

(٣) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٦٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٨)، وأحمد (٢١٣٩٢) من حديث أبي ذر الغفاري.

(٥) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٦٣).

(٦) أخرجه مسلم (١٧٨) (٢٩٢) من حديث أبي ذر.

بَصَرِهِ عَلى النُّورِ، رآهُ ثمَّ غلبَهُ عليهِ بعدُ، فضعُفَ عنهُ بصَرُهُ، كالرائي عَينَ الشَّمسِ عِندَ كثرَةِ شُعاعِها، قالَ: هكذا قالَ عُلماؤنا(١).

* تنْبيهٌ:

اختلَفَ العُلماءُ: هلْ رأى محمَّدٌ ﷺ ربَّهُ بعينِ رأسِهِ أو بعَينِ قَلبِهِ؟ فمذهَبُ ابنِ عبَّاسٍ وطائفةٍ أنهُ رآهُ بعَيْنِ رأسِهِ، وإلى هذا ذهَبَ أبو الحسَنِ الأشعَريِّ ومَنْ وافَقَهُ.

ومذهَبُ عائشَةَ: أنهُ لمْ يرهُ بعَينِ رأسِهِ، لحدِيثِ مسلمٍ السَّابقِ، وعَلَى هذا طائفةٌ مِنَ العُلماءِ.

ورجَّحَ هذا القَولَ شيخُ الإسْلامِ ابنُ تيميةَ، وقالَ: قدْ تدبَّرنا عامَّةَ ما صنَّفهُ المسلِمُونَ في هذِهِ المسألَةِ، وما تلقَّوهُ فيها قَريباً مِن مِئةِ مُصنَّفٍ، فلَمْ أجِدْ أحَداً يروِي بإسنادٍ ثابتٍ، ولا صحِيحٍ، ولا عَنْ صاحبٍ ولا عَنْ إمامٍ: أنهُ رآهُ بعينِ رأسِهِ.

قالَ: فالواجِبُ اتِّباعُ ما كانَ عليهِ السَّلفُ والأئمَّةُ، وهوَ إثباتُ مطلَقِ الرُّؤيةِ، أو رؤيةٌ مقيَّدةٌ بالفُؤادِ.

وقالَ: لمْ يثبُتْ عَنِ الإمامِ أحمَدَ التَّصريحُ بأنهُ عَليهِ السَّلامُ رأى ربَّهُ بعينِ رأسِهِ، لكِنْ حكَى النقَّاشُ عَن أحمدَ بنِ حنبَلٍ أنهُ قالَ: أنا أقُولُ بحديثِ ابنِ عبَّاسٍ بعينِهِ رآهُ رآهُ،،، حتَّى انقطَعَ نفسُهُ(٢).

لكِنَّ ابنَ تيميةَ أعلَمُ بنقُولِ أحمَدَ وغيرِهِ منَ النقَّاشِ، وأحمَدُ أجلُّ مِن أنْ يكُونَ عندَهُ مِن عدَمِ السَّكينَةِ ما يتكلَّمُ بمثْلِ هذا حتَّى ينقَطِعَ نفَسُهُ، إنَّما هيَ حكاياتُ المُجازِفينَ في النُّقولِ عَن الأئمَّةِ، فتأمَّلْ.

---

(١) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٦٣).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٧/ ٥٦)، و«الأسنى» (٢/ ١٤٦).

وصاحِبُ البَيتِ أدْرَى، وكَمْ للنَّاسِ مِن مجازفَاتٍ في المنقُولِ والمعقُولِ، والمرجِعُ في ذلِكَ إنما هوَ لأقوالِ المحقِّقينَ والعُلماءِ الراسِخِينَ، والأئمَّةِ الربَّانيينَ.

***

ومنَ المتشابِهِ: المجيءُ، في قولِهِ تَعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وقولِهِ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

فمذهَبُ السَّلفِ في هذا وأمثالِهِ السُّكوتُ عَنِ الخَوضِ في معنَاهُ، وتفويْضُ علمِهِ إلى اللهِ تَعالى، كما مرَّتِ الإشَارةُ إليهِ أوَّلَ الكِتابِ.

ومذهَبُ أهلِ التَّأويلِ قالُوا: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي: أمرُهُ وبَأْسُهُ، وجعَلَ ذلِكَ مجيئاً لهُ تَعالى عَلَى سبيلِ التَّفخيمِ والتَّهْويلِ؛ لأنَّ الإتيانَ حقيقَةً هوَ الانتِقالُ مِن حيِّزٍ إلى حيِّزٍ، وذلِكَ مُستحيلٌ عَليهِ تَعالى عندَ الجمهُورِ.

أو المرادُ: إلا أنْ يأتِيَهُمُ اللهُ بأمرِهِ وبأسِهِ، فحذَفَ المَأْتيَّ بِهِ لدلالَةِ الحالِ عَليهِ إيهاماً عليهِم؛ لأنهُ أبلَغُ في الوعِيدِ؛ لانقسَامِ خواطِرِهِمْ وذهابِ فِكْرِهِمْ في كلِّ وَجْهٍ، أو المأتيُّ بِهِ مذكُورٌ، وهوَ قولُهُ: ﴿فِى ظُلَلٍ﴾ و«في» بمعْنَى الباءِ[1].

وقيلَ: المرادُ بذلِكَ غايةُ الهيبَةِ، ونهايَةُ الفزَعِ لشدَّةِ ما يكُونُ يومَ القِيامةِ[2].

والالتِفاتُ إلى الغيبَةِ بعدَ قولِهِ: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ﴾ [البقرة: ٢٠٩] للإيذانِ بأنَّ سُوْءَ صنِيعِهِمْ مُوجِبٌ للإعْراضِ عنهُمْ، وتَرْكِ الخِطابِ معهُمْ، وإيرادُ الانتِظارِ

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ١٣٤)، و«تفسير الرازي» (٥/ ٣٥٩).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٥/ ٣٥٨) و«تفسير النيسابوري» (١/ ٥٨٠).

للإشعارِ بأنهُـمْ لانهماكِهِمْ فيما هُمْ فيهِ مِـن مُوجبـاتِ العُقوبةِ، كأنهُـمْ طالِبونَ لها مترقِّبـونَ لوقُوعِها.

وقالَ مَسْلَمةُ بنُ القاسِمِ في كتابِ «غرائبِ الأُصولِ»: حدِيثُ تَجلِّي اللهِ يومَ القِيامَةِ ومجيئهِ في الظُّلَلِ محمُولٌ عَلَى أنهُ تَعالى يُغيِّرُ أبصَارُ خلْقِهِ حتَّى يرَوهُ كذلِكَ، وهوَ عَلى عرشِهِ غير مُتغيِّرٍ عَن عظَمتِهِ، ولا متنَقِّلٍ عَن ملكِهِ، كذلِكَ جاءَ معناهُ عَن عبدِ العزيزِ الماجِشَونِ.

قالَ: فكلُّ حديثٍ جاءَ في التنقُّلِ والرُّؤيةِ في المحشَرِ، فمعنَاهُ أنهُ تَعالى يغيِّرُ أبصارَ خلقِهِ فيَرونَهُ نازِلاً ومُتجلياً، ويناجِي خلقَهُ ويخاطِبهُمْ، وهوَ غيرُ متغيِّرٍ عَن عظمَتِهِ، ولا مُتنقِّلٍ عَن ملكِهِ. انتَهى.

وهوَ تأويلٌ حسنٌ يطَّردُ في كثِيرٍ منَ المواضِعِ.

***

ومنَ المتشابِهِ: النزولُ، في حديثِ أحمَدَ، والترمِذِيِّ، وابنِ ماجَهْ، عَنْ عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها عَنِ النبي ﷺ: «إنَّ اللهَ ينزِلُ ليلَةِ النصْفِ مِن شعبانَ إلى سماءِ الدُّنيا ليغفِرَ لأكثَرَ مِنْ عَددِ شَعْرِ غنَمِ بني كلْبٍ»[1].

وحديثُ أحمدَ ومسلِمٍ عَن أبي سعِيدٍ وأبي هُريرَةَ عَنِ النبيِّ ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالى يُمْهِلُ، حتَّى إذا كانَ ثلُثُ الليلِ الأخيرُ نزَلَ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فينادي: هلْ مِن مُسْتَغفِرٍ؟ هَلْ مِن تائبٍ؟ هلْ مِن سائلٍ؟ هلْ مِن داعٍ؟ حتَّى يَنْفَجرَ الفجْرُ»[2].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٦٠١٨)، والترمذي (٧٣٩)، وابن ماجه (١٣٨٩) من حديث عائشة. وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج، وسمعت محمداً يضعف هذا الحديث، قال: يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة، والحجاج بن أرطأة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير.

(٢) أخرجه أحمد (٧٥٠٩)، ومسلم (٧٥٨).

وفي روايةِ البُخارِيِّ: «ينزِلُ ربُّنا عزَّ وجلَّ إلى السَّماءِ الدُّنيا»(١).

وقالَ الحافِظُ ابنُ حجرٍ: وقدِ اختُلِفَ في مَعْنى النُّزولِ عَلَى أقوالٍ:

فمنهُمْ مَن حملَهُ على ظاهِرِهِ وحقيقَتِهِ، وهمُ المُشَبِّهةُ، تَعَالى اللهُ عَنْ قولِهِمْ.

ومنهُمْ مَن أنكَرَ صحَّةَ الأحادِيثِ وهُمُ الخوارِجُ.

ومنهُمْ مَن أجراهُ عَلَى ما ورَدَ، مُؤمناً بِهِ عَلَى طريقِ الإجمالِ، مُنزِّهاً للهِ تَعَالى عَنِ الكيفيَّةِ والتَّشبيهِ، وهُمْ جُمهورُ السلَفِ، ونقلَهُ البيهَقِيُّ وغيرُهُ عنِ الأئمَّةِ الأربعَةِ، والسُّفيانَينِ، والحمَّادَينِ، والأوزَاعيِّ، واللَّيثِ وغيرِهِمْ.

ومنهُمْ مَن أوَّلَهُ عَلَى وجهٍ يليقُ مُستعمَلٍ في كلامِ العرَبِ.

ومنهُمْ مَن أفرَطَ في التَّأويلِ حتَّى كادَ يخرُجُ إلى نوعٍ منَ التَّحريفِ(٢).

قالَ البيهَقِيُّ: وأسلَمُها الإيمانُ بلا كَيفٍ، والسُّكوتُ عنِ المرادِ، إلا أنْ يَرِدَ ذلِكَ عنِ الصَّادقِ فيُصارَ إليهِ، قالَ: ومنَ الدَّليلِ عَلَى ذلِكَ اتِّفاقُهمْ عَلَى أنَّ التَّأويلَ المعيَّنَ غيرُ واجبٍ، فحِينئذٍ التَّفويضُ أسلَمُ، انتَهى.

قلتُ: وبمذهَبِ السَّلفِ أقولُ، وأَدِينُ اللهَ تَعَالى بهِ، وأسألُهُ سُبحانَهُ الموتَ عَليهِ، معَ حسْنِ الخاتمَةِ في خَيرٍ وعافِيةٍ.

وقالَ العلَّامةُ الطُّوفيُّ في «قواعِدِ وجُوبِ الاستِقامَةِ والاعتِدالِ»: والمشهُورُ عِندَ أصحَابِ الإمامِ أحمَدَ أنهُمْ لا يتأوَّلونَ الصِّفاتِ التي مِن جنسِ الحركَةِ،

---

(١) أخرجها البخاري (١١٤٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٠)، وفيه وجه آخر، وهو: ومنهم من فصَّل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب، وبين ما يكون بعيداً مهجوراً، فأوَّل في بعض وفوَّض في بعض، وهو منقول عن مالك، وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد.

كالمجيءِ والإتيانِ والنُّزولِ والهبُوطِ والدنُوِّ والتدَلي، كما لا يتأوَّلونَ غيرَها، مُتابعةً للسَّلفِ الصالحِ.

قالَ: وكلامُ السَّلفِ في هذا البابِ يدُلُّ عَلَى إثباتِ المعْنَى المتنَازَعِ فيهِ.

قالَ الأوزاعِيُّ لما سُئلَ عَنْ حديثِ النُّزولِ: يفعَلُ اللهُ ما يشاءُ[1].

وقالَ حمَّادُ بنُ زيدٍ: يدْنُو مِن خلقِهِ كيفَ يشاءُ، قالَ: وهوَ الذِي حكاهُ الأشعَرِيُّ عَن أهلِ السنَّةِ والحدِيثِ[2].

وقالَ الفُضيلُ بنُ عياضٍ: إذا قالَ لكَ الجهمِيُّ: أنا أكفرُ بربٍّ يزُولُ عَنْ مكانِهِ، فَقُلْ: أنا أُؤمِنُ بربٍّ يفعَلُ ما يَشاءُ[3].

قالَ أبو الطيِّبِ: حضرْتُ عندَ أبي جعفرٍ الترمِذِيِّ ـ وهوَ مِن كبارِ فُقهاءِ الشَّافعيَّةِ وأثنَى عليهِ الدَّارقُطنيُّ وغيرُهُ ـ فسألَهُ سائلٌ عَنْ حديثِ: «إنَّ اللهَ ينزِلُ إلى سماءِ الدُّنيا». وقالَ لهُ: فالنُّزولُ كيفَ يكُونُ يبْقَى فوقَهُ علُوٌّ؟ فقالَ أبو جعفرٍ الترمِذِيُّ: النُّزولُ مَعقولٌ، والكَيفُ مجهُولٌ، والإيمانُ بِهِ واجبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ[4].

فقدْ قالَ في النُّزولِ كما قالَ مالِكٌ في الاستِواءِ، وهكَذا القولُ في سائرِ الصِّفاتِ.

قالَ أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ سَعيدٍ الرَّباطيُّ: حضَرْتُ مجلِسَ الأميرِ عَبدِ اللهِ بنِ طاهرٍ وحضَرَ إسحَاقُ بنُ راهُويَهْ، فسُئلَ عَن حَديثِ النُّزولِ أصحِيحٌ هوَ؟ قالَ: نعَمْ، فقالَ لهُ بعضُ قوَّادِ الأميرِ: يا أبا يعقُوبَ! أتزعُمُ أنَّ اللهَ ينزِلُ كلَّ ليلةٍ؟ قالَ: نعَمْ، قالَ:

---

(١) انظر: «المسالك في شرح الموطأ» (٣/ ٤٥٢)، و«إكمال المعلم» (٣/ ١١٠).

(٢) انظر: «الاستقامة» (١/ ٧٦).

(٣) انظر: «خلق أفعال العباد» (ص ٣٣)، و«الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٠٤).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣٣).

كيفَ ينزِلُ؟ قالَ لهُ إسحاقُ: أثبِتِ الحدِيثَ حتَّى أصفَ لكَ النُّزولَ، فقالَ لهُ الرجُلُ: أثبتهُ، فقالَ لهُ إسحاقُ: قالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] فقالَ الأميرُ عَبدُ اللهِ بنُ طاهرٍ: يا أبا يعقُوبَ! هذا يومُ القيامةِ، فقالَ إسحاقُ: أعزَّ اللهُ الأميرَ، ومَن يجِيءُ يومَ القِيامةِ مَن يمنَعُهُ اليومَ(١).

وقالَ حربُ بنُ إسماعِيلَ: سمِعتُ إسحاقَ بنَ إبراهِيمَ يقُولُ: ليسَ في النُّزولِ وصفٌ، قالَ: وقالَ إسحاقُ: لا يجوزُ الخَوضُ في أمرِ اللهِ كما يجوزُ الخَوضُ في أمرِ المخلُوقينَ، لقَولِ اللهِ تَعَالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولا يجوزُ أنْ يتوهَّمَ عَلَى اللهِ بصِفاتِهِ وأفعالِهِ بفهْمِ ما يجوزُ التفكُّرُ والنظَرُ في أمرِ المخلُوقينَ، وذلِكَ أنهُ يمكِنُ أنْ يكُونَ اللهُ مَوصُوفاً بالنُّزولِ كلَّ ليلةٍ إذا مَضَى ثُلثُها إلى السَّماءِ الدُّنيا كما شاءَ، ولا يُسأَلُ كيفَ نُزولُهُ؛ لأنَّ الخالِقَ يصنَعُ ما شاءَ كما شاءَ. انتَهى كلامُ الطُّوفيِّ(٢).

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ منَ الشَّافعيةِ: والذِي شرَحَ اللهُ صَدرِي في حالِ المتكلِّمينَ الذينَ أوَّلُوا الاستِواءَ بالاستِيلاءِ، والنُّزولَ بنُزولِ الأمرِ، واليدَينِ بالنِّعمتَينِ والقُدرتَينِ، أنهُمْ ما فهِمُوا في صفاتِ الربِّ إلا ما يَلِيقُ بالمخلُوقينَ، فما فهِمُوا عَنِ اللهِ تَعَالى استواءً يليقُ بهِ، ولا نُزولاً يليقُ بهِ، ولا يدَينِ تليقُ بعظَمتِهِ بلا تكييفٍ ولا تشبيهٍ، فلذَلكَ حرَّفُوا الكلِمَ عَنْ مواضِعهِ، وعطَّلُوا ما وصَفَ اللهُ بهِ نفسَهُ، أو وصفَهُ بهِ رسُولُهُ.

قالَ: ولا رَيبَ أنَّا نحنُ وهُمْ مُتَّفقُونَ عَلَى إثباتِ صفَةِ الحياةِ، والسمْعِ، والبصَرِ،

---

(١) انظر: «الاستقامة» (١/ ٧٨).

(٢) انظر: «الاستقامة» (١/ ٧٨).

والعلْمِ، والقُدرةِ، والإرادَةِ، والكلامِ للهِ تَعَالى، ونحنُ قَطعاً لا نعقِلُ منَ الحياةِ والسمعِ، والبصَرِ والعلمِ، إلا أعراضَاً تقومُ بجوارِحِنا.

فكمَا يقُولونَ: حياتُهُ تَعالى وعِلمُهُ وسمعُهُ وبصَرُهُ ليسَتْ بأعراضٍ، بلْ هيَ صِفاتٌ كما تلِيقُ بِهِ لا كما تلِيقُ بنا، فمِثلُ ذلِكَ بعينِهِ فوقِيَّتُهُ واستِواؤُهُ ونُزُولهُ ونحوِ ذلِكَ، فكلُّ ذلِكَ ثابتٌ معلُومٌ غيرُ مكيَّفٍ بحركَةٍ أو انتِقالٍ يليقُ بالمخلُوقِ، بلْ كما يليقُ بعظمَتِهِ وجلالِهِ، فإنَّ صِفاتِهِ مَعلومةٌ مِن حيثُ الجُملَةُ والثُّبوتُ، غيرُ مَعقولةٍ مِن حيثُ التَّكييفُ والتحدِيدُ، ولا فرْقَ بينَ الاستِواءِ والنُّزولِ، والسَّمعِ والبصَرِ، الكلُّ ورَدَ في النصِّ.

فإنْ قالُوا في الاستِواءِ والنُّزولِ: شبَّهْتُمْ، فنقُولُ لهُمْ في السمْعِ والبصَرِ: شبَّهتُمْ ووصفتُمْ ربَّكُمْ بالعَرَضِ، فإنْ قالُوا: لا عرَضَ بلْ كما يليقُ بِهِ تَعَالى، قُلنا: والاستِواءِ والنُّزولِ كما يليقُ بِهِ تَعَالى، قالَ: فجمِيعُ ما يُلزِمونَنا بِهِ في الاستِواءِ والنُّزولِ، واليَدِ والوجْهِ، والقدَمِ والضَّحكِ والتعجُّبِ مِن التشبيهِ نُلزمُهُمْ بِهِ في الحياةِ والسَّمعِ والبصَرِ والعلْمِ، فكَمَا لا يجعَلُونها أعراضَاً كذلِكَ نحْنُ لا نجعَلُها جَوارِحَ، ولا ما يوصَفُ بِهِ المخلُوقُ، وليسَ مِنَ الإنصَافِ أنْ يفهَمُوا في الاستِواءِ والنُّزولِ، والوجْهِ واليَدِ صِفاتِ المخلُوقينَ، فيحتَاجُوا إلى التَّأويلِ والتَّحريفِ، ولا يفهَمُوا ذلِكَ في الصفَاتِ السبْعِ، وحيثُ نزَّهُوا ربهُمْ في الصِّفاتِ السبْعِ معَ إثباتِها، فكذلِكَ يُقالُ في غَيرِها، فإنَّ صفَات الربِّ كلَّها جاءَتْ في موضِعٍ واحِدٍ، وهوَ الكتابُ والسنَّةُ، فإذا أثبَتنا تلْكَ بلا تأويلٍ، وأوَّلْنا هذِهِ وحرَّفناها، كنَّا كمَنْ آمَنَ ببعضِ الكتابِ وكفَرَ ببعْضٍ، وفي هذا بلاغٌ وكِفايةٌ، انتَهى[1].

---

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء» للجويني (٧٢ـ٧٥).

وقالَ أهلُ التَّأويلِ: إنَّ العرَبَ تنسِبُ الفعْلَ إلى مَن أمرَ بِهِ، كمَا تنسِبُهُ إلى مَن فعلَهُ وباشَرَهُ بنفسِهِ، كما يقُولونَ: كتَبَ الأميرُ إلى فُلانٍ، وقطَعَ يدَ اللصِّ وضربَهُ، وهوَ لمْ يُباشِرْ شَيئاً مِن ذلِكَ بنفسِهِ، ولهذا احتِيجَ للتَّأكيدِ فيقُولونَ: جاءَ زيدٌ نفسُهُ، وفعَلَ كذا بنفسِهِ، وتقولُ العرَبُ: جاءَ فلانٌ إذ جاءَ كتَابُهُ أو وصيَّتُهُ، ويقولُونَ: أنتَ ضربْتَ زيداً لمَنْ لم يضرِبهُ، ولمْ يأمُرْ إذا كانَ قدْ رضِيَ بذلِكَ، قالَ تَعالى: ﴿فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١] والمخاطَبونَ بهذا لمْ يقتُلُوهُمْ، لكنَّهمْ لما رَضُوا بذلِكَ ووَالَوا القتلَةَ نُسِبَ الفعْلُ إليهِمْ.

والمعْنَى هُنا: أنَّ اللهَ تَعالى يأمُرُ مَلَكاً بالنُّزولِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فينادِي بأمرِهِ.

وقالَ بعضُهمْ: إنَّ قولَهُ: «ينزِلُ» راجِعٌ إلى أفعالِهِ، لا إلى ذاتِهِ المقدَّسةِ، فإنَّ النُّزولَ كما يكُونُ في الأجسَامِ يكُونُ في المعاني، أو: راجِعٌ إلى الملكِ الذِي ينزِلُ بأمرِهِ ونهيِهِ تَعالى، فإنْ حملْتَ النُّزولَ في الحديثِ عَلَى الجسْمِ فتلْكَ صفَةُ الملَكِ المبعُوثِ بذلِكَ، وإنْ حملتَهُ عَلَى المعنَويِّ، بمَعْنى أنهُ لمْ يفعَلْ ثمَّ فعَلَ، فسمَّى ذلِكَ نُزُولاً عَنْ مَرتبةٍ إلى مَرتبةٍ، فهيَ عربيَّةٌ صحِيحةٌ.

والحاصِلُ: أنَّ تأويلَهُ بوجهَينِ إمَّا بأنَّ المرادَ «ينزِلُ أمرُهُ» أو «الملَكُ بأمرِهِ»، وإمَّا بمعْنى أنهُ استِعارةٌ بمعْنَى التلطُّفِ بالدَّاعينَ والإجابَةِ لهُمْ ونحوِ ذلِكَ، كما يُقالُ: نزَلَ البائعُ في سِلعتِهِ إذا قارَبَ المشتِري بعدَ مباعدَةٍ، وأمكنَهُ مِنها بعدَ مَنعةٍ، والمعْنَى هُنا: أنَّ العبدَ في هذا الوقْتِ أقرَبُ إلى رحمَةِ اللهِ منهُ في غيرِهِ منَ الأوقاتِ، وأنَّهُ تَعالى يُقْبِلُ عليهِمْ، والعطْفُ في هذا الوقْتِ بما يُلْقِيهِ في قلوبِهِمْ مِنَ التَّنبيهِ والتذكُّرِ الباعِثَينَ لهُمْ عَلى الطاعَةِ.

وقدْ حكَى ابنُ فورَكٍ: أنَّ بعضَ المشَايخِ ضبَطَ روايةَ البُخاريِّ بضَمِّ أولِهِ عَلَى

حذْفِ المفعُولِ، أي: «يُنزلُ مَلَكاً»[١]، ويقوِّيهِ ما رواهُ النَّسائيُّ وغيرُهُ عَن أبي هُريرَةَ وأبي سَعيدٍ رضِيَ اللهُ عَنهُما قالا: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يُمهِلُ حتَّى يمضِيَ شطرُ اللَّيلِ الأولُ، ثمَّ يأمرُ مُنادِياً يقُولُ: هلْ مِن داعٍ يستَجابُ لهُ؟ هلْ مِن مُستغفرٍ يُغفرُ لهُ، هَلْ مِن سائلٍ يُعطَى»[٢].

قالَ القرطبيُّ[٣]: صحَّحهُ أبو محمَّدٍ عبدُ الحقِّ[٤] قالَ: وهذا يرفَعُ الإشكالَ، ويُزيلُ كلَّ احتِمالٍ، والسنَّةُ يُفسِّرُ بعضُها بعضاً، وكذلِكَ الآياتُ، ولا سَبيلَ إلى حملِهِ عَلَى صِفاتِ الذَّاتِ المقدَّسةِ، فإنَّ الحدِيثَ فيهِ التصريحُ بتجدُّدِ النُّزولِ، واختِصاصِهِ ببعْضِ الأوقاتِ والسَّاعاتِ، وصِفاتُ الربِّ يجِبُ اتِّصفاهُا بالقِدَمِ وتنزيهُها عَنِ الحدُوثِ والتجدُّدِ بالزَّمانِ، قيلَ: وكلُّ ما لمْ يكُنْ فكانَ، ولم يثبُتْ فثبَتَ مِن أوصافِهِ تَعَالى، فهوَ مِن قَبيلِ صِفاتِ الأفعَالِ، فالنُّزولُ والاستِواءُ مِن صفاتِ الأفعَالِ[٥]، واللهُ تَعَالى أعلَمُ.

* تنبيهٌ:

قالَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ[٦]: جِماعُ الأمرِ أنَّ الأقسَامَ المُمْكِنةَ في آياتِ الصِّفاتِ وأحادِيثِها ستَّةُ أقسَامٍ؛ كلُّ قسمٍ عَليهِ طائفةٌ مِن أهلِ القِبلَةِ:

قسمَانِ يقُولونَ: تُجرَى عَلَى ظواهِرِها.

---

(١) انظر: «مشكل الحديث» (ص٢٠٥).

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٢٤٣).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (٤/ ٢٣٩)، و«الأسنى» (١/ ٢٠٢).

(٤) انظر: «الأحكام الصغرى» لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (١/ ٢٧٨).

(٥) انظر: «الأسنى» (١/ ٢٠٢) باختصار.

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٣) وما بعدها.

وقسمَانِ يقُولونَ: عَلَى خِلافِ ظَواهِرها.

وقسمَانِ يسكُتُونَ.

أمَّا الأوَّلونَ فقِسمانِ:

أحدُهُما: مَنْ يجرِيها عَلَى ظاهِرِها مِن جنسِ صِفاتِ المخلُوقينَ، فهؤلاءِ المُشبِّهةُ، ومذهبُهمْ باطلٌ، أنكرَهُ السَّلفُ، وإليهِمْ توجَّهَ الردُّ بالحقِّ.

الثَّانـي: مَـن يُجرِيهـا عَلَى ظاهِرِهـا اللَّائقِ بجَـلالِ اللهِ، كما يجرِي اسـمُ العليمِ والقديـرِ، والـربِّ والإلـهِ، والموجُودِ والـذَّاتِ، ونحوِ ذلِـكَ، عَلَى ظاهِرِهـا اللائقِ بجَـلالِ اللهِ تَعَالـى، فـإنَّ ظواهِـرَ هـذِهِ الصِّفـاتِ فـي حـقِّ المخلُوقيـنَ: إمَّـا جوهرٌ مُحْـدَثٌ، وإما عـرَضٌ قائمٌ.

فالعلْمُ، والقُدرةُ، والكَلامُ، والمَشِيئةُ، والرَّحمةُ، والرِّضا، والغضَبُ ونحوُ ذلِكَ في حقِّ العبدِ أعراضٌ، والوجْهُ واليدُ والعَينُ في حقِّهِ أجسامٌ.

فإذا كانَ اللهُ موصُوفاً عندَ عامَّةِ أهلِ الإثبَاتِ بأنَّ لهُ عِلْماً وقُدرةً وكَلاماً ومَشيئةً، ـ وإنْ لمْ تكُنْ أعراضَاً يجوزُ عليه ما يجوز على صفات المخلوقين[١] ـ جازَ أنْ يكونَ وجهُ الله ويداه صفاتٍ ليست أجساماً يجوز عَليها ما يجوزُ عَلَى صِفاتِ المخلُوقينَ، فكذلِكَ الوجْهُ واليَدُ والعَينُ صِفاتٌ لهُ تَعَالى، ليسَتْ كصِفاتِ المخلُوقينَ[٢]. وهذا هوَ المذهَبُ الذِي حكَاهُ الخطَّابيُّ وغيرُهُ عنِ السَّلفِ، وعَليهِ يدُلُّ كلامُ جمهُورِهمْ،

(١) ما بين معترضتين سقط في الأصل و(ج) وأثبته من «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٤).

(٢) قوله: «فكذلك الوجه والعين» إلى هاهنا ليس في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٤).

وجاء في الأصل: «كصفات المخلوقين» وصححها الشيخ شعيب الأرنؤوط إلى: «ليست كصفات المخلوقين». وقال: ولا يستقيم المعنى إلا بها.

وكلامُ الباقِينَ لا يخالفُهُ وهوَ أمرٌ واضِحٌ، فإنَّ الصِّفاتِ كالذَّاتِ، فكَما أنَّ ذاتَ اللهِ ثابتةٌ حقِيقةً مِن غيرِ أنْ تكُونَ مِن جنسِ ذواتِ المخلُوقينَ، فكذلِكَ صِفاتُهُ ثابتةٌ مِن غيرِ أنْ تكُونَ مِن جنسِ صِفاتِ المخلُوقاتِ، فمَنْ قالَ: لا أعقِلُ عِلماً ويداً إلا مِن جنسِ العلْمِ واليدِ المعهُودَتَينِ، قيلَ لهُ: فكيفَ تعقِلُ ذاتاً مِن غيرِ جنسِ ذواتِ المخلُوقينَ؟ ومِن المعلُومِ أنَّ صفاتِ كلِّ موصُوفٍ تُناسِبُ ذاتَهُ، وتلائمُ حَقيقتَهُ، فمَنْ لم يفهَمْ مِن صفاتِ الربِّ الذِي ليسَ كمثلِهِ شيءٌ، إلا ما يناسِبُ المخلوقَ، فقَدْ ضلَّ في عقلِهِ ودينِهِ.

ومـا أحسَـنَ ما قـالَ بعضُهُـمْ: إذا قـالَ لـكَ الجهمِيُّ: كيـفَ استَوى، أو كيفَ ينـزِلُ إلـى السَّـماءِ الدُّنيـا، أو كيـفَ يـداهُ؟ ونحـو ذلِـكَ، فقـلْ لـهُ: كيـفَ هـوَ فـي نفسِـهِ؟ فـإذا قـالَ: لا يعلَـمُ مـا هُـوَ إلا هُـوَ، وكُنْهُ البـارِئ غَيـرُ مَعلـومٍ للبشَـرِ، فقُلْ لـهُ: فالعلْـمُ بكيفيَّـةِ الصفَـةِ يستَلزِمُ العلْـمَ بكيفيَّـةِ الموصُـوفِ، فكيـفَ يمكِـنُ أنْ تُعلَـمَ كيفيَّـةٌ لموصُوفٍ لـمْ تُعلَـمْ كيفيَّتُهُ؟ وإنَّمـا تعلَمُ الـذَّاتُ والصِّفـاتُ مِن حيثُ الجملَـةُ عَلَـى الوجْـهِ الـذِي ينبَغِـي لـهُ، بلْ هـذِهِ الرُّوحُ قَـدْ عَلِـمَ العاقِـلُ اضطرابَ النَّـاسِ فيهـا، وإمسَـاكَ النُّصـوصِ عَـنْ بيـانِ كيفِيَّتها.

أفلا يعتَبرُ العاقِلُ بها عَنِ الكَلامِ في كيفيَّةِ اللهِ تَعالى، معَ أنَّا نقطَعُ بأنَّ الرُّوحَ في البدَنِ، وأنَّها تخرُجُ منهُ وتعرُجُ إلى السَّماءِ، وأنها تُسَلُّ منهُ وقْتَ النَّزعِ كما نطَقَتْ بذلِكَ النُّصوصُ الصَّحيحةُ، لا نُغَالي في تجرِيدِها غُلوَّ المتفَلسِفَةِ ومَن وافقَهُمْ، حيثُ نَفَوا عَنها الصعودَ والنُّزولَ، والاتِّصالَ بالبدَنِ والانفِصالَ عنهُ، وتخبَّطُوا فيها حيثُ رأَوها مِن غيرِ جِنسِ البدَنِ وصِفاتِهِ، فعدَمُ مُماثلَتِها للبَدنِ لا ينبَغِي أنْ تكُونَ هذِهِ الصِّفاتُ ثابتةً لها بحسبِها.

قالَ: **وأمَّا القِسمانِ اللَّذانِ** [ينفيانِ ظاهرَها، أعني الذين][١] يقُولونَ: هيَ عَلى خِلافِ ظواهِرِها، فقِسمانِ:

قسمٌ يتأوَّلُونها ويُعيِّنُونَ المراد؛ مثلَ قولِهِمْ: «استوَى» بمعْنَى: استَوْلى، أو بمَعْنى علوِّ المكانَةِ والقَدرِ، أو: بمَعْنى ظُهورِ نُورِهِ للعَرشِ، أو بمَعْنى انتِهاءِ الخلْقِ إليهِ، إلى غيرِ ذلِكَ مِن مُعاني المتكلِّفينَ.

وقسْمٌ يقُولونَ: اللهُ أعلَمُ بالمرادِ بها، لكنَّا نعلَمُ أنهُ لمْ يُرِدْ بها إثباتَ صفَةٍ خارِجةٍ عما عَلمنَاهُ.

قالَ: **وأمَّا القِسمانِ الواقفانِ**:

فقسْمٌ يقُولونَ: يجوزُ أنْ يكُونَ المرادُ ظاهِرَها اللَّائقَ باللهِ تَعالى، ويجوزُ أنْ لا يكُونَ صفَةً للهِ، وهذِهِ طَريقةُ كثيرٍ مِن الفُقهاءِ وغيرِهِمْ.

وقسْمٌ يُمْسِكُونَ عَنْ هَذا كلِّهِ، ولا يزِيدُونَ عَلَى تلاوةِ القُرآنِ، وقِراءةِ الحديثِ مُعرِضِينَ بقلُوبِهِمْ وألسنَتِهِمْ عَنْ هذِهِ التقدِيراتِ.

قالَ: فهذِهِ الأقسَامُ الستَّةُ لا يمكِنْ أنْ يخرُجَ الرَّجلُ عَنْ قسمٍ مِنها، قالَ: والصَّوابُ في كثِيرٍ مِن آياتِ الصِّفاتِ وأحادِيثِها القطْعُ بالطرِيقَةِ الثَّانيةِ[٢].

انتَهى كلامُ ابنِ تيميةَ.

***

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٦).

(٢) في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٦): «القطع بالطريقة الثابتة كالآيات والأحاديث...».

خاتمةٌ

قالَ الإمامُ الحافِظُ ابنُ الجوزِيِّ الحنبَليُّ رحمَهُ اللهُ في كتابِهِ «صيدِ الخاطِرِ»[١]:
مِن أضرِّ الأشياءِ عَلَى العوامِ كلامُ المُتأوِّلينَ والنُّفاةِ للصِّفاتِ والإضافاتِ، فإنَّ الأنبياءَ عَليهِمُ السَّلامُ بالغُوا في الإثباتِ لِيُقَرِّروا في أنفسِ العوامِ وُجودَ الخالقِ؛ فإنَّ النفُوسَ تأنَسُ بالإثباتِ، فإذا سمِعَ العامِيُّ ما يوجِبُ النفيَ طردَ عنْ قلبِهِ الإثباتَ، فكانَ مِن أعظَمِ الضرَرِ عَليهِ، وكانَ هذا المُنزِّهُ منَ العُلماءِ عَلى زعمِهِ مُقاوماً لإثباتِ الأنبياءِ بالمَحْوِ، وشارِعاً في إبطالِ ما بُعِثُوا بهِ.

قالَ: وبيانُ هذا أنَّ اللهَ أخبَرَ باستِوائهِ عَلَى العرْشِ، فأنِسَتِ النُّفوسُ بإثباتِ الإلَهِ ووجُودِهِ، وقالَ تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وقالَ: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦] ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. وأخبَرَ الرسُولُ أنهُ «ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا»[٢]، وقالَ: «قلوبُ العبادِ بينَ إصبَعينِ مِن أصابعِ الرَّحمنِ»[٣] وقالَ: «كتَبَ التَّوراةَ بيدِهِ»[٤]، و«كتَبَ كتاباً فهوَ عِندَهُ فوقَ العرْشِ»[٥] إلى غيرِ ذلِكَ مما يطُولُ ذِكرُهُ.

فإذا امتَلأَ العامِيُّ والصبيُّ مِنَ الإثباتِ، وكادَ يأنَسُ مِنَ الأوصافِ بما يفهَمُهُ الحسُّ قيلَ لهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فمحَا مِن قلبِهِ ما نقشَهُ [الخيال][٦]، وتبقَى ألفاظُ الإثباتِ مُتمكِّنةً.

---

(١) انظر: «صيد الخواطر» (١١٦).

(٢) سلف تخريجه.

(٣) سلف تخريجه.

(٤) سلف تخريجه.

(٥) سلف تخريجه.

(٦) ما بين معكوفتين زيادة من «صيد الخاطر» (١١٦).

ولهذا أقرَّ الشَّارعُ عَلى مثلِ هذا، فسَمعَ مُنشداً يقولُ:

وإنَّ العَـرْشَ فَـوْقَ المـاءِ طَـافٍ ... وفَوْقَ العَـرْشِ رَبُّ العَالَمِيْنَـا

فضحِكَ[١].

وقالَ لهُ الآخَرُ: أوَ يضْحكُ ربُّنا؟ فقالَ: «نعَمْ»[٢]. وقالَ: «إنهُ عَلى عرشِهِ هكَذا» وأشارَ بيدِهِ مثلَ القبَّةِ[٣].

كلُّ هذا ليقرِّرَ الإثباتَ في النُّفوسِ.

وأكثَرُ الخلْقِ لا يعرِفُونَ منَ الإثباتِ إلا بما يعلَمُونَ منَ الشاهِدِ، فيقنَعُ مِنهُمْ بذلِكَ إلى أنْ يفهَمُوا التَّنْزِيهَ، ولهذا صحَّحَ الشَّارعُ إسلامَ منِ اعتصَمَ منَ القَتْلِ بالسُّجودِ.

قالَ: فأمَّا إذا ابتدَأَ العاميُّ الفارغُ القلْبِ مِن فهْمِ الإثبَاتِ، فقيلَ لهُ: ليسَ في السَّماءِ، ولا عَلَى العرشِ، ولا يوصَفُ بيدٍ، وكلامُهُ إنَّما هوَ الصفَةُ القائمَةُ بذاتِهِ، وليسَ عِندنا منهُ شيءٌ، ولا يُتصوَّرُ نُزولُهُ، انمَحَى مِن قلبِهِ تَعظيمُ المصحَفِ ـ الذي الاستِخفافُ بهِ كفرٌ[٤] ـ ولمْ ينتقِشْ في سرِّهِ إثباتُ إلهٍ، وهذِهِ جِنايةٌ عَظيمةٌ عَلَى الأنبياءِ توجِبُ نقضَ ما تعِبوا في إثباتِهِ.

قالَ: فلا يجوزُ للعالمِ أنْ يأتيَ إلى عقيدَةِ عاميٍّ قدْ أَنِسَ بالإثباتِ فيُكدِّرَها، فإنَّهُ يفسِدُهُ ويَصْعبُ صلاحُه، فأمَّا العالمُ فإنَّا قدْ أمِنَّاهُ، فإنهُ لا يخْفَى عليهِ استِحالةُ

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) سلف تخريجه.

(٤) ما بين معترضتين ليس في «صيد الخاطر» (ص ١١٨).

تجدُّدِ صفةٍ للهِ، وأنهُ لا يجُوزُ أنْ يكُونَ استَوَى كما يعلَمُ، ولا يجُوزُ أنْ يكُونَ سُبحانَهُ مَحْمُولاً، ولا أنْ يوصَفَ بملاصقَةٍ ومماسَّةٍ، ولا أنْ ينتَقِلَ، ولا يخْفَى عليهِ أنَّ المرادَ بتقلِيبِ القُلوبِ بينَ إصبَعينِ إنما هوَ الإعلامُ بالتحكُّمِ في القُلوبِ، فإنَّ ما يدِيرُهُ الإنسانُ بينَ إصبَعينِ هوَ متحكِّمٌ فيهِ إلى الغَايةِ، ولا يحتاجُ إلى تأويلِ مَنْ قالَ: «الإصبَعُ»: الأثرُ الحسَنُ، ولا إلى تأويلِ مَن قالَ: يداهُ: نِعمتَاهُ؛ لأنهُ إذا فهِمَ أنَّ المقصُودَ الإثباتُ، وقدْ حدَّثَنا بما نعقِلُ وضُرِبتْ لنا الأمثالُ، وبما نعلَمُ، وقدْ ثبَتَ عِندَنا بالأصلِ المقطُوعِ بهِ أنهُ لا يجوزُ عَليهِ تَعَالى ما يَعرِفُهُ الحسُّ، فَهِمْنا[1] المقصُودَ بذكرِ ذلِكَ.

قـالَ: فأصلَـحُ ما نقولُ للعـوامِ: أَمِرُّوا هذِهِ الأشـياءَ كما جـاءَتْ، ولا تتعرَّضُوا لتأويلِهـا، كلُّ ذلِـكَ لقصْـدِ حفْـظِ الإثبـاتِ الـذِي جاءَ بـهِ الأنبيـاءُ، وهذا هـوَ الذِي قصدَهُ السـلَفُ.

وكانَ الإمامُ أحمَدُ يمنَعُ أنْ يُقالَ: لفظِي بالقرآنِ مخلُوقٌ أو غيرُ مخلُوقٍ، كلُّ ذلِكَ ليحمِلَ النَّاسَ عَلَى الاتِّباعِ لا الابتِداعِ، وتبقَى ألفاظُ الإثباتِ عَلَى حالِها.

وأجهَلُ النَّاسِ مَن جاءَ إلى ما قصَدَ النبيُّ ﷺ تعظيمَهُ فأضعَفَ في النُّفوسِ قِوى التعظِيمِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لا تُسافِرُوا بالقرآنِ إلى أرْضِ العدوِّ»[2] ويشِيرُ إلى المصحَفِ، ومنعَ الإمامُ الشَّافعيُّ أنْ يحمِلَهُ المُحدِثُ بعِلَّاقَتِهِ تعظيماً لهُ، فإذا جاءَ مُتَحذْلِقٌ فقالَ: الكلامُ صفَةٌ قائمَةٌ بذاتِ المتكلِّمِ، فمَعنى قولِهِ هذا أنهُ ما هاهُنا شيءٌ يحتَرَمُ، فهذا قدْ ضادَّ ما أتى بهِ مقصُودُ الشَّرعِ.

---

(١) في «صيد الخاطر» (ص١١٨): «علمنا».

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٩٠)، ومسلم (١٨٦٩) من حديث ابن عمر.

قالَ: وينبَغِي أنْ تفهَمَ أوضاعَ الشَّرعِ ومقاصِدَ الأنبياءِ، وقدْ منَعُوا مِن كشْفِ ما قدْ قنَعَ الشَّرعُ بسَترِهِ، فنهَى رسولُ اللهِ ﷺ عنِ الكلامِ في القدَرِ[1]، ونهَى عنِ الاختِلافِ[2]، فإنَّ الباحِثَ عنِ القَدَرِ إذا بلَغَ فهمُهُ إلى أنْ يقُولَ: قضَى وعاقَبَ، تَزلزَلَ إيمانُهُ بالعدْلِ، وإنْ قالَ: لمْ يَقْدِرْ ولمْ يَقْضِ، تزلزَلَ إيمانُهُ بالقُدْرَةِ[3]، فكانَ الأَوْلى ترْكَ الخوْضِ في هذِهِ الأشياءِ.

قالَ: ولعلَّ قائلاً يقُولُ: هذا منعٌ لنا عنِ الاطِّلاعِ عَلَى الحقائقِ، وأمرٌ بالوقُوفِ معَ التَّقليدِ!

فأقُولُ: لا، إنَّما أَعْلمَكَ أنَّ المرادَ منكَ: الإيمَانُ بالمجمَلِ، فإنَّ قُوَى فهمِكَ تَعْجَزُ عَنْ إدراكِ الحقائقِ، فإنَّ الخليلَ عَليهِ السَّلامُ قالَ: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فأراهُ مَيتاً حَييَ، ولمْ يُرِهِ كيفَ أحياهُ، لأنَّ قُواهُ تعجَزُ عَن إدراكِ ذلِكَ، يعني: ومِثْلُهُ كقولِهِ تَعَالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ [الإسراء: ٨٥]

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٤٤٨)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٤٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨) من طريق مسهر بن عبد الملك، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً، وفيه «إذا ذكر القدر فأمسكوا». وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه مسهر. اهـ. ومسهر ضعيف.

وأخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢١٠)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٤٠) من طريق أبي قحذم، عن أبي قلابة، عن ابن مسعود، به. وإسناده واهٍ، أبو قحذم متروك، وأبو قلابة لم يسمع ابن مسعود.

وقد حسنه العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٣٩).

(٢) كما في حديث أبي هريرة عند البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٣) في الأصل و(ج): «بالقدر». والمثبت من «صيد الخاطر» (ص ١١٩)، وعبارته: «تزلزل إيمانه بالقدرة والملك».

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩] لعَجْزِ النفسِ عَنْ إدراكِ الحقائقِ عَلى ما هيَ عَليهِ.

قالَ: وقدْ كانَ النبيُّ ﷺ ـ الذي بُعثَ ليُبيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إليهِمْ ـ يقنَعُ مِنَ المسلمِ بنفْسِ الإقرارِ، واعتقَادِ المُجْمَلِ، وكذلِكَ الصَّحابةُ، يعني: وما نُقِلَ عنهُمْ أنهُمْ قالُوا: يَجِبُ أنْ تعلَمَ أنَّ لمولانا منَ الأوصَافِ كذا وكذا، ويستحِيلُ عليهِ كذا وكذا، عَلَى سَبيلِ التَّفصِيلِ.

قالَ: وما نُقلَ عنهُمْ أنهُمْ تكلَّموا في تلاوةٍ ومَتْلوٍّ، وقراءَةٍ ومَقروءٍ، ولا أنهُمْ قالوا: «استَوى» بمعْنَى: استَولى، و«ينزِلُ» بمعْنَى: يَرْحَمُ، بلْ قَنِعُوا بالإثباتِ المُجْمَلِ التي يثبِتُ التَّعظِيمَ عندَ النفُوسِ، وكفُّوا توهُّمَ الخيالِ بقَولِهِ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قالَ: ثمَّ هذا مُنكرٌ ونكِيرٌ، إنَّما يسألانِ عنِ الأُصولِ المجمَلةِ، فيقُولونَ: مَن ربُّكَ؟ وما دِينُكَ؟ ومَن نبيُّكَ؟

ومَن فهِمَ هذا الفصْلَ سلِمَ مِن تشبيهِ المُجَسِّمةِ وتعطِيلِ المُعَطِّلةِ، ووقَفَ على جادَّةِ السَّلفِ[1].

وقالَ الحافِظُ ابنُ الجوزِيِّ في موضِعٍ آخرَ[2]: رأيتُ كثِيراً منَ الخلْقِ والعلماءِ لا ينتَهونَ عنِ البحْثِ عَنْ أُصولِ الأشياءِ التي أُمِروا بعلْمِ جُمَلِها مِن غَيرِ بحثٍ عَنْ حَقائقِها، كالرُّوحِ مَثلاً، فإنَّ اللهَ تَعَالى سترَها بقولِهِ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥] فلَمْ يقنَعُوا، وأخذُوا يبحثُونَ عَنْ ماهيَّتِها وحقِيقَتِها،

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (١١٩).

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (٩٠).

ولا يقعُـونَ بشـيءٍ، ولا يثبُـتُ لأحدِهمْ بُرهـانٌ عَلَى ما يدَّعيـهِ، وكذلـكَ العقلُ فإنهُ مَوجـودٌ بـلا شـكٍّ، كمَـا أنَّ الرُّوحَ مَوجـودَةٌ بلا شـكٍّ، وكلاهُمـا إنما يُعـرَفُ بآثارِهِ لا بحقِيقَـةِ ذاتِهِ.

قالَ: فإنْ قالَ قائلٌ: فما السِّرُّ في كتْمِ هذِهِ الأشياءِ؟ قلتُ: لأنَّ النفْسَ لا تزَالُ تترَقَّى[1] مِن حالَةٍ إلى حالَةٍ، فلو اطَّلعَتْ عَلى هذِهِ الأشياءِ لترقَّتْ إلى خالِقِها فكانَ سترَ ما دُونَهُ زيادَةً في تعظِيمِهِ؛ لأنهُ إذا كانَ بعضُ مخلُوقاتِهِ لا تَعلَمُ حقِيقَتَهُ، فهوَ سُبحانَهُ أجلُّ وأعلا.

ولو قالَ قائلٌ: ما الصَّواعقُ، وما البرقُ، وما الزَّلازِلُ؟ قُلنا: شيءٌ مُزعِجٌ ويكفِي، والسرُّ في هذا أنهُ لو كُشفَتْ حَقائقُهُ لخفَّ مقدارُ تعظِيمِهِ.

قالَ: فإذا ثبَتَ هذا في المخلُوقاتِ، فالخالِقُ أجلُّ وأعلا، فينبَغِي أنْ يُوقَفَ في إثباتِهِ عَلى دليلِ وجودِهِ، ثمَّ يُستدَلُّ عَلَى جوازِ بعثِهِ رسُلَهُ، ثمَّ تُتلقَّى أوصافُهُ مِن كتُبِهِ ورسلِهِ، ولا يُزادُ عَلى ذلِكَ.

ولقَدْ بحثَ خلقٌ كثيرٌ عَنْ صِفاتِهِ تَعالى بآرائِهِمْ، فعادَ وبالُ ذلِكَ عليهِمْ، فإذا قُلنا: إنهُ موجُودٌ، وعلِمنا مِن كلامِهِ: أنهُ سميعٌ بصِيرٌ، حيٌّ قادِرٌ، كفَانا هذا في صِفاتِهِ، ولا نخُوضُ في شيءٍ آخرَ.

وكذلِكَ نقُولُ: مُتكلِّمٌ، والقرآنُ كلامُهُ، ولا نتكلَّفُ ما فَوقَ ذلِكَ، ولم تقُلِ السَّلفُ: تلاوةٌ ومتلُوٌّ، وقراءَةٌ ومقروءٌ، ولا قالُوا: «استوى» عَلَى العرشِ بذاتِهِ، ولا قالُوا: «ينزِلُ» بذاتِهِ، بلْ أطلَقُوا ما وردَ مِن غيرِ زيادَةٍ، ونفَوا ما لمْ يثبُتْ بالدَّليلِ مما لا يجوزُ عَليهِ سُبحانَهُ[2].

---

(١) في (ج): «ترتقي».

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (٩١).

وقالَ أيضَاً في موضِعٍ آخرَ[١]: عجِبتُ مِن أقوامٍ يدَّعُونَ العِلمَ، ويميلُونَ إلى التَّشبيهِ، بحَمْلِهِمُ الأحادِيثَ عَلَى ظاهِرِها، فلَو أنهُمْ أمرُّوها كما جاءَتْ سَلِموا، لأنَّ مَن أمرَّ ما جاءَ مِن غيرِ اعتراضٍ، ولا تعرُّضٍ، فما قالَ شَيئاً، لا لَهُ ولا عَليهِ، ولكَنْ أقوامٌ قصُرَتْ عُلومهُمْ فرَأوا أنَّ حمْلَ الكَلامِ على غيرِ ظاهرِهِ نوعُ تعطِيلٍ، ولو فَهِمُوا سعَةَ اللُّغةِ لمْ يظنُّوا هذا، وما هُمْ إلا بمثابَةِ قولِ الحجَّاجِ لكاتبِهِ، وقدْ مدحَتهُ الخنسَاءُ، يعني: أو لَيلَى الأَخْيَلِيَّةُ[٢]:

إذا نَزَلَ الحَجَّاجُ أرْضَاً مَرِيضَةً ... تَتَبَّعَ أقْصَى دَائِها فشَفَاهَا
شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ العُضَالِ الَّذِي بها ... غُلامٌ إذا هَزَّ القَنَاةَ شَفَاهَا

فلمَّا تمتِ القصيدةُ قالَ الحجَّاجُ لكاتبِهِ: اقطَعْ لسَانها، فجاءَ ذاكَ الكاتِبُ المغفَّلُ بالموسَى، فقالَتْ لهُ: ويلَكَ؛ إنَّما قالَ: أَجْزِلْ لها العطَاءَ، ثمَّ ذهبَتْ إلى الحجَّاجِ، فقالت: كادَ واللهِ يقطَعُ مِقوَلي.

فكذلِكَ الظاهِرِيَّةُ الذينَ لمْ يُسلِّمُوا بالتَّسليمِ، فإنهُ مَن قَرَأَ الآياتِ والأحادِيثِ ولمْ يزِدْ، لْم يُلَمْ، وهذِهِ طريقَةُ السَّلفِ.

فأمَّا مَن قالَ: الحديثُ يقتَضِي كذا، ويحملَ عَلى كذا، مِثلُ أنْ يقُولَ: استَوى على العرشِ بذاتِهِ، وينزِلُ إلى سماءِ الدُّنيا بذاتِهِ، فهذِهِ زيادةٌ فهِمَها قائلُها منَ الحسِّ لا منَ النقلِ.

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (٩٨).

(٢) قوله: يعني أو ليلى الأخيلية. لم يرد في «صيد الخاطر» (ص ٩٨) لعله تصويب من المصنف.
وانظر: «البصائر والذخائر» للتوحيدي (١/ ٨٦)، و«المحاسن والأضداد» للجاحظ (ص ١٧٤)، فقد نسب فيهما إلى: ليلى.

قالَ: وقدْ تكلَّمُوا بأقبَحِ ما يتكلَّمُ بهِ المتأوِّلُونَ، ثمَّ عابُوا المتكلِّمينَ المتأوِّلِينَ(١).

قالَ: واعلَمْ أنهُ قدْ سبَقَ إلَينا منَ العقْلِ والنقْلِ أصلانِ راسِخانِ عليهِما نُمِرُّ الأحادِيثَ كلَّها.

أما النَّقلُ: فقولُهُ سُبحانَهُ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] ومَن فهِمَ هذا لمْ يحمِلْ وصْفاً لهُ تَعالى عَلَى ما يُوجبُهُ الحسُّ(٢).

وأمَّا العقْلُ، فقَدْ علِمَ مُباينَةُ الصانِعِ للمصنُوعاتِ، واستُدِلَّ عَلَى حُدوثِها بتغيُّرِها ودُخولِ الانفِعالِ عَليها.

وا عَجَباهُ مَن رأى ولمْ يفهَمِ السرَّ في الحديثِ الصَّحيحِ: «أنَّ الموتَ يُذبَحُ بينَ الجنةِ والنارِ»(٣)، أوليسَ العقْلُ إذا استُفتِيَ في هذا، صُرِفَ الأمرُ عَنْ حقِيقتِهِ لما ثبَتَ عندَهُ مِن فهْمِ ماهيَّةِ الموتِ.

فقالَ: الموتُ عرَضٌ يُوجِبُ بطلانَ الحياةِ، فكيفَ يموتُ الموتُ أو يُذْبحُ؟

فإذا قيلَ لهُ: فما تصنَعُ في الحدِيثِ؟! فقالَ: هذا ضرْبُ مثلٍ بإقامَةِ صُورةٍ، ليُعلَمَ بتلْكَ الصُّورةِ الحسيَّةِ مَوتُ ذلِكَ المعنَى.

قُلنا لهُ: قدْ ورَدَ في الحديثِ الصحِيحِ: «تأتي البقَرةُ وآلُ عمرانَ كأنَّهما غَمامتَانِ»(٤).

فقالَ: الكلامُ لا يكُونُ غمامةً ولا يُشبَّهُ بها.

---

(١) لفظ: «المتأولين»، لم يرد في «صيد الخاطر» (ص ٩٩).

(٢) في الأصل و(ج): «الشرع». وهو سبق قلم، والتصويب من «صيد الخاطر» (٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٥٠) من حديث عبد الله بن عمر.

(٤) أخرجه مسلم (٨٠٤)، وأحمد (٢٢١٤٦) من حديث أبي أمامة.

قلنا: أفتعطِّلُ النقْلَ؟

قال: لا؛ ولكِنْ يأتي ثوابهُما.

قلنا: فما الدَّليلُ الصارِفُ لكَ عَن هذِهِ الحقائقِ؟

قالَ: عِلمِي بأنَّ الكلامَ لا يُشبَّهُ بالأجسَامِ، والموتُ لا يُذبَحُ ذَبْحَ الأنعامِ، ولو علِمتُمْ سعَةَ لغةِ العرَبِ ما ضاقَتْ أَعطانُكُمْ مِن سماعِ مثلِ هذا.

فقالَ العلماءُ: صدقْتَ، هكَذا نقُولُ في تفسِيرِ مجيءِ سُورةِ البقرةِ، وفي ذبحِ الموتِ.

فقالَ: وا عجَباً لكُمْ، صرفتُمْ عنِ الموتِ والكَلامِ ما لا يليقُ بهما حِفظاً لما علِمتُمْ مِن حقائقِهما، فكَيفَ لمْ تَصْرِفُوا عنِ الإلهِ القديمِ ما يوجِبُ التَّشبيهَ لهُ بخلقِهِ مما قَدْ دلَّ الدَّليلُ عَلَى تنزيهِهِ عنهُ سُبحانَهُ[1].

وقالَ أيضاً[2]: اعلَمْ أنَّ شرعَنا مضبوطُ الأصُولِ، محرُوسُ القواعِدِ لا خلَلَ فيهِ ولا دخَلَ، وكذلِكَ جميعُ الشَّرائعِ، إنما الآفةُ تدخُلُ منَ المبتَدِعينَ في الدِّينِ أو الجُهَّالِ؛ مثل ما فعلَ النَّصارى حِينَ رَأَوا إحياءَ الموتَى عَلَى يدِ عِيسَى عليهِ السَّلامُ، فإنهُمْ تأمَّلُوا الفعلَ الخارِقَ للعادةِ الذِي لا يصلُحُ للبشَرِ، فنسَبُوا الفاعِلَ إلى الإلهيَّةِ، ولو تأمَّلُوا ذاتَهُ لعلِمُوا أنَّها مُركَّبَةٌ عَلى النقائصِ والحاجاتِ، وهذا القدْرُ يكْفِي في عدَمِ صلاحِ الإلهيَّةِ، ويُعلَمُ حينئذٍ أنَّ الذِي جرَى عَلَى يديهِ إنَّما هوَ فعلُ غيرِهِ.

وقدْ يقَعُ مثلُ ذلكَ في الفُروعِ، مثل ما رُويَ أنهُ فُرِضَ عَلَى النَّصارَى صومُ

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٠٠).

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٢٩) وما بعدها.

شهرٍ، فزادُوا عشرينَ يوماً، ثمَّ جعلُوهُ في فصْلٍ منَ السنَةِ بآرائِهِمْ، ومِن هذا الجنسِ تخبِيطُ اليهودِ في الأُصولِ والفُروعِ.

وقدْ ثارَتِ الضَّلالاتُ في هذهِ الأُمةِ أيضاً، وإنْ كانَ عمومُهمْ قدْ حُفظَ منَ الشِّركِ، لأنهُمْ أعقَلُ الأمَمِ وأفهَمُها، غيرَ أنَّ الشَّيطانَ قارَبَ ببعضِهِمُ الكفرَ، وأغرَقَ بعضَهمْ في بحارِ الضَّلالِ.

قالَ: فمِنْ ذلِكَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ جاءَ بكتابٍ عزيزٍ مِن عندِ اللهِ عزَّ وجلَّ قيلَ في صِفَتهِ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وبيَّنَ ما عسَاهُ يُشكِلُ مما يحتاجُ إلى بيانِهِ بسنَّتِهِ كما قيلَ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ثمَّ قالَ بعدَ البيانِ: «تركتُهُمْ عَليها بيضَاءَ نقيَّةً»(١) فجاءَ أقوامٌ بعدَهُ فلَمْ يقنَعُوا بتَبْيينِهِ، ولمْ يرضَوا بطَريقَةِ أصحابِهِ، فبَحثُوا ثمَّ انقسَمُوا، فمِنهُمْ مَن تعرَّضَ لما تَعِبَ الشَّرعُ في إثباتِهِ في القُلوبِ فمحَاهُ منها، فإنَّ القُرآنَ والحديثَ يُثْبتَانِ الإلهَ عزَّ وجلَّ بأوصافٍ تُقرِّرُ(٢) وجُودَهُ في النُّفوسِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقولِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقولِهِ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقولِهِ عليهِ السَّلامُ: «ينزِلُ اللهُ إلى السَّماءِ الدُّنيا»(٣)، و«يَبْسُطُ يدَهُ لمسيءِ الليلِ والنهارِ»(٤) و«يضحَكُ»(٥)، وكلُّ هذِهِ الأشياءِ وإنْ كانَ ظاهِرُها يوجِبُ تَخايُلَ

---

(١) أخرجه أحمد (١٧١٤٢)، وابن ماجه (٤٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨)، والحاكم (٣٣١) من حديث العرباض بن سارية مرفوعاً، وفيه: «تركتكم على البيضاء». وإسناده حسن. وأخرجه ابن ماجه (٥) من حديث أبي الدرداء. وإسناده حسن.

(٢) في الأصل و(ج): «تقرير»، والمثبت من «صيد الخاطر» (١٣٠).

(٣) سلف تخريجه.

(٤) سلف تخريجه.

(٥) سلف تخريجه.

التشبيهِ، فالمرادُ مِنها إثباتُ مَوجودٍ، فلمَّا علِمَ الشَّرعُ ما يَطرُقُ القلوبَ مِن التوهُّماتِ عندَ سماعِها قطَعَ ذلِكَ بقولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قالَ: ثمَّ إنَّ هؤلاءِ القومَ عادُوا إلى القُرآنِ الذِي هوَ المعجِزُ الأكبرُ، وقدْ قصَدَ الشَّرعُ تقريرَ وجودِهِ فقالَ سُبحانَهُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ [القدر: ١] ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ [الأنعام: ٩٢] وأثبتَهُ في القُلوبِ بقولِهِ: ﴿فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] وفي المصاحِفِ بقولِهِ: ﴿فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢٢] ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦].

فقالَ قومٌ مِن هؤلاءِ: هوَ مخلُوقٌ، فأسقَطُوا حُرمتَهُ منَ النُّفوسِ، وقالُوا: لم يَنْزِلْ ولا يُتصوَّرُ نُزولُهُ، وكيفَ نفصِلُ الصفَةَ عنِ الموصُوفِ وليسَ في المصحَفِ إلا حِبرٌ وورَقٌ، فعادُوا إلى ما بعثَ الشَّارعُ في إثباتِهِ بالمحوِ.

كما قالُوا: إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ ليسَ في السَّماءِ، ولا يقالُ: استوى عَلَى العرشِ، ولا ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، بلْ ذاكَ رحمتُهُ، فمَحُوا منَ القلوبِ ما أُريدَ إثباتُهُ فيها، وليسَ هذا مُرادَ الشَّارعِ.

وجاءَ آخَرونَ فلَمْ يقِفُوا عَلَى ما حدَّهُ الشَّرعُ، بلْ عمِلُوا فيهِ بآرائِهِمْ، فقَالُوا: اللهُ عَلَى العرشِ، ولمْ يقنَعُوا بقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قالَ: ودفَنَ لهُمْ أقوامٌ مِن سَلَفِهِمْ دفائنَ، ووضعَتْ لهمُ الملاحِدةُ أحاديثَ، فلَمْ يعلَمُوا ما يجُوزُ عَليهِ سُبحانَهُ مما لا يجُوزُ، فأثبَتُوا بها صفاتِهِ، وجمهُورُ الصَّحيحِ مِنها آتٍ عَلَى توسُّعِ العرَبِ، فأخذُوهُ هُمْ عَلَى الظاهِرِ، فكَانوا في ضَرْبِ المثَلِ كجُحا[1]؛ فإنَّ أُمَّهُ قالَتْ لهُ: احفَظِ البابَ، فقلَعَهُ ومشَى بهِ، فأُخِذَ ما

(١) وهو دجين بن ثابت الفزاري، قيل توفي سنة (١٦٠هـ)، اشتهر بالدعابة، انظر ترجمته في =

فـي الـدَّارِ؛ فلامتْـهُ أُمهُ، فقـالَ: إنما قُلتِ لـي: احفَظِ البـابَ، وما قلتِ: احفَـظِ الدارَ.

ولما تخايَلُوا[١] صُورةً عَظيمةً عَلَى العرشِ، أَخذُوا يتأوَّلونَ ما يُنافي وُجُودَها عَلَى العرشِ، مثلَ قولِهِ: «ومَن أتاني يمشِي أتيتُهُ هَرولَةً»[٢] فقالُوا: ليسَ المرادُ بِهِ دُنُوَّ الذاتِ، وإنَّما المرادُ قُرْبُ المنهَلِ والحظِّ.

وقالُوا في قولِهِ: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ﴾ [البقرة: ٢١٠]: هوَ محمُولٌ عَلَى ظاهرِهِ في مجيءِ الذَّاتِ، فهُمْ يُحلُّونَهُ عاماً ويحرِّمُونَهُ عاماً.

ويسمُّونَ الإضافاتِ إلى اللهِ تَعَالى صِفاتٍ، فإنهُ قدْ أضافَ إليهِ النَّفخَ والرُّوحَ، وأثبتُوا خلقَهُ باليَدِ، وقالُوا: هيَ صفةٌ تولَّى بها خلقَ آدمَ دونَ غيرِهِ، وإلا فأيُّ مزيَّةٍ كانَتْ تكُونُ لآدمَ فشغلَهُمُ النظَرُ في فضيلَةِ آدمَ عَنِ النَّظرِ إلى ما يليقُ بالحقِّ مما لا يليقُ بِهِ[٣] فإنَّهُ لا يجُوزُ عَليهِ المسُّ، ولا العمَلُ بالآلاتِ.

وقالُوا: نطلِقُ عَلى اللهِ اسمَ الصُّورةِ لقولِهِ: «خلَقَ آدَمَ عَلى صُورتِهِ»[٤].

وقالُوا: في حديثِ «الرحِمِ وأنَّها تعلَّقتْ بحقوِ الرحمنِ»[٥]: الحِقوُ صفةُ ذاتٍ.

قالَ: وذكَرُوا أحادِيثَ لو رُويَتْ في نقضِ الوضُوءِ ما قُبلَتْ، وعمُومُها وضعَتْهُ الملاحِدَةُ، كما يُروَى عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عمرٍو قالَ: «خلقَ اللهُ الملائكَةَ مِن نورِ

= «السير» (٨/ ١٥٤).

(١) في الأصل و(ج): «ولما لم يخايلوا». والمثبت من «صيد الخاطر» (١٣١).

(٢) سلف تخريجه.

(٣) قوله: «مما لا يليق به» سقط من «المطبوع».

(٤) سلف تخريجه.

(٥) سلف تخريجه.

الذِّراعينِ والصَّدرِ»[١]، فقَالُوا: نثبتُ هذا عَلَى ظاهِرِهِ، ثمَّ أرضَوا العوامَ بقولِهِمْ، ولا نُثبِتُ جوارِحَ، فكأَنَّهمْ يَقولُونَ: قائمٌ ما هوَ قائمٌ.

واختلَفَ قولهُمْ: هلْ يطلَقُ عَلَى اللهِ عزَّ وجلَّ أنهُ جالِسٌ أو قائمٌ؟ كقولِهِ: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وهؤلاءِ هُمْ أخسُّ فَهْماً مِن جُحا، لأنَّ قولَهُ: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ لا يُرادُ بِهِ القِيامُ، وإنَّما هوَ كما يُقالُ: الأميرُ قائمٌ بالعَدْلِ.

قالَ: وإنَّما ذكَرتُ بعضَ أقوالِهِمْ لئلا يُسكَنَ إلى شيءٍ مِنها، فالحذَرَ مِن هؤلاءِ، وإنَّما الطريُق طريقُ السلَفِ، عَلَى أنني أقولُ لكَ: قالَ أحمَدُ بنُ حَنبلٍ: مِن ضِيقِ علمِ الرجُلِ أنْ يُقلِّدَ في دينِهِ الرِّجالَ. فلا ينبَغِي أنْ تسمَعَ عَنْ معظَّمٍ في النُّفوسِ شَيئاً في الأُصولِ فتُقلِّدَهُ فيهِ، ولو سمِعتَ عَن أحمدَ بنِ حَنبلٍ ما لا يُوافِقُ الأُصولَ الصَّحيحَةَ فقُلْ: هذا منَ الرَّاوي، لأَنَّهُ قدْ ثبَتَ عَنْ ذلِكَ الإمامِ، وأنهُ لا يقُولُ في شيءٍ برأيِهِ، فلو قدَّرنا صحَّتهُ عنهُ، فإنهُ لا يُقلَّدُ في الأُصولِ، ولا أبو بكرٍ وعمرُ.

قالَ: فهذا أصلٌ يجبُ البناءُ عَليهِ، فلا يَهُولَنَّكَ ذكرُ معظَّمٍ في النُّفوسِ[٢]. قال[٣]: المحقِّقُ العارِفَ لا يهُولُهُ ذلِكَ، كما قالَ رجلٌ لعليِّ بنِ أبي طالِبٍ: أتظُنُّ أنَّا نظُنُّ أنَّ طلحَةَ والزُّبيرَ كانَا عَلَى الباطِلِ، وأنْتَ على الحقِّ؟ فقالَ لهُ عليٌّ: إنَّ الحقَّ لا يُعرَفُ بالرِّجالِ، اعرفِ الحقَّ تعرَفْ أهلَهُ.

ولعَمري إنَّهُ قدْ وقرَ في النُّفوسِ تعظِيمُ أقوامٍ، فإذا نُقِلَ عنهُمْ شيءٌ فسمِعَهُ جاهِلٌ بالشَّرعِ قبِلَهُ لتعظِيمِهِمْ في نفسِهِ كما نُقِلَ عَن أبي يَزيدَ البسطَاميِّ أنهُ قالَ: تراغبتْ[٤]

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٣٤).

(٣) انظر: «صيد الخاطر» (ص ٤٢).

(٤) في «صيد الخاطر» (ص ٤٣): «تراعنت»، من الرعونة.

عليَّ نفسِي، فحلفْتُ لا أشرَبُ الماءَ سنةً. وهذا إنْ صحَّ عنهُ كانَ خطأً قبيحاً، وزلَّةً فاحشَةً، لأنَّ الماءَ يُنْفِذُ الأغذِيةَ إلى البدَنِ، ولا يقُومُ مقامَهُ شيءٌ، فإنْ لمْ يشرَبْ فقَدْ سعَى في أذَى بدنِهِ، وضرَرِ نفسِهِ التي ليسَتْ لهُ، وأنهُ لا يجوزُ لهُ التصرُّفُ فيها إلا عَنْ إذْنِ مالِكِها.

وقالَ أيضاً[1]: قدِمَ إلى بغدادَ جماعَةٌ مِن أهلِ البدَعِ الأعاجِمِ، فارتَقَوا مَنابرَ التَّذكيرِ للعوامِ، فكانَ معظَمُ مجالسِهِمْ أنهُمْ يقولُونَ: ليسَ للهِ في الأرضِ كلامٌ، وهلِ المصحَفُ إلا ورَقٌ وعَفْصٌ وزاجٌ[2]؟ وإنَّ اللهَ ليسَ على العَرشِ ولا في السَّماءِ، وإنَّ الجاريةَ التي قالَ لها النبيُّ ﷺ: «أينَ اللهُ؟»[3] كانَتْ خَرساءَ، فأشارَتْ إلى السَّماءِ. أي: ليسَ هوَ منَ الأصنَامِ التي تُعبَدُ في الأرْضِ، ثمَّ يقُولونَ: أينَ الحُروفيَّةُ الذِين يزعُمونَ أنَّ القُرآنَ حرفٌ وصَوتٌ؟ هَذا عبارةُ جِبريلَ!

فما زالُوا كذلِكَ حتَّى هانَ تعظِيمُ القُرآنِ في صدُورِ أكثَرِ العوامِ، وصارُوا يقُولُونَ: هذا هوَ الصَّحيحُ[4].

ودسَّ الشَّيطانُ دسائسَ البِدَعِ، فقالَ قومٌ: هذا المشارُ إليهِ مخلُوقٌ، معَ أنَّ الإمامَ أحمَد ثبَتَ في ذلِكَ ثبُوتاً لم يَثْبُتْهُ غَيرُهُ عَلى دفْعِ هذا القولِ، لئلا يتطرَّقَ إلى القُرآنِ ما يَمْحُو تَعظيمَهُ منَ النفُوسِ، ويخرِجُهُ عنِ الإضَافةِ إلى اللهِ تَعالى، ورأَى أنَّ ابتداعَ ما لمْ يقُلْ بِهِ لا يجُوزُ، فقالَ: كيفَ أقُولُ ما لمْ يقُلْ؟

ثمَّ لمْ يختَلِفِ النَّاسُ في ذلِكَ إلى أنْ جاءَ بعضُ المتكلِّمينَ، فقالَ: إنَّ الكلامَ

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٥).

(٢) العفص: صبغ يتخذ من شجر لبلوط، والزاج: ملح الكبريت يستعمل في خلطة الحبر.

(٣) سلف تخريجه.

(٤) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٥).

صفةٌ قائمَةٌ بالنَّفسِ، فتخبَّطتِ العقائدُ[1]، معَ أنَّ اللهَ تَعَالى ورسُولهُ قنَعا منَ الخلقِ بالإيمانِ الإجماليِّ، ولمْ يكلِّفهُمْ معرِفةَ التفاصِيلِ والوقُوفَ على الماهيَّةِ؛ إمَّا لأنَّ الاطِّلاعَ عَلَى ذلِكَ يخبطُ العقَائدَ، وإمَّا لأنَّ قوَى البشَرِ تعجَزُ عَن مُطالعَةِ ذلِكَ[2].

ونهَى عنِ الخُوضِ فيما يُثيرُ غُبارَ شُبهةٍ، وإذا كانَ قدْ نهَى عنِ الخَوضِ في القَدرِ، فكيفَ يجوزُ الخوضُ في صِفاتِ المقدَّرِ؟

وإذا كانَتِ الظواهرُ تُثْبُتُ وجُودَ القُرآنِ، وأنهُ كلامُ اللهِ حَقيقةً، فقالَ قائلٌ: ليسَ كذلِكَ، فقَدْ نفَى الظَّواهرَ التي تعِبَ الرَّسولُ في إثباتِها، وقرَّرَ وجُودَها في النفوسِ، وهلْ للمُخالِفِ دليلٌ إلا أنْ يقولَ: قالَ: اللهُ، فيثبتُ ما نفَى؟ فلَيسَ الصَّوابُ لمنْ وُفِّقَ إلا الوقُوفَ معَ ظواهِرِ الشَّرعِ.

وأما قولهمْ: «ليسَ في المصحَفِ إلا ورقٌ وعفصٌ وزاجٌ» فهوَ كقولِ القائلِ: هلِ الآدَميُّ إلا لحمٌ ودمٌ؟ هيهاتِ! إنَّ مَعنى الآدمِيِّ هوَ الروحُ، فمَنْ نظَرَ إلى اللحْمِ والدمِ وقَفَ معَ الحسِّ[3]، وإثباتُ الإلَهِ بظواهِرِ الآياتِ والأحاديثِ ألزَمُ للعَوامِ مِن تحديثِهِمْ بالتَّنزيهِ، وإنْ كانَ التَّنزيهُ لازِماً.

وقدْ كانَ ابنُ عَقيلٍ يقولُ: الأصلَحُ لاعتقادِ العوامِ ظواهِرُ الآياتِ والأحاديثِ، لأنهُمْ يأنسُونَ بالإثبَاتِ، فمتَى مَحونا ذلِكَ مِن قلوبهِمْ زالَتِ السِّياساتُ والخشيَةُ، وتهافُتُ العوامِ في التَّشبيهِ أحَبُّ إليَّ مِن إغراقِهِمْ في التَّنزيهِ، لأنَّ التَّشبيهَ يغمِسُهمْ في الإثباتِ فيطْمَعُوا ويخافُوا شَيئاً قدْ تخايَلُوا مثلَهُ يُرجَى ويُخافُ، وأمَّا التَّنزيهُ فإنَّهُ يرمِي بهِمْ إلى النفيِ، ولا طمَعَ ولا مخافَةَ مِنَ النفيِ.

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٧).

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٦).

(٣) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٨).

قالَ: ومَن تدبَّرَ الشَّريعةَ عرَفَ سرَّ ذلكَ(١).

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ ما مُلخَّصهُ(٢):

ما قالَهُ اللهُ تَعالى ورسُولُهُ، والسَّابقُونَ الأوَّلونَ، وما قالَهُ أئمَّةُ الهُدَى هوَ الواجِبُ عَلَى جميعِ الخلْقِ في هذا البابِ وغيرِهِ، فإنَّ اللهَ تَعالى بعَثَ محمداً ﷺ بالهُدَى ودينِ الحقِّ ليُخرِجَ النَّاسَ مِن الظُّلماتِ إلى النُّورِ، وشهِدَ لهُ بأنهُ بعثَهُ داعِياً إليهِ بإذنهِ وسِراجاً مُنِيراً، فمِنَ المحالِ في العقْلِ والدِّينِ أنْ يكُونَ السِّراجُ المنِيرُ الذِي أخبرَ اللهُ تَعالى بأنَّهُ أكمَلَ لهُ ولأُمتِهِ دينَهُمْ، أنْ يكُونَ قدْ ترَكَ بابَ الإيمانِ باللهِ والعلْمِ بهِ مُلتبِساً مُشتَبِهاً، ولمْ يميِّزْ ما يجِبُ للهِ منَ الأسمَاءِ الحُسنَى، والصِّفاتِ العُلى، وما يجُوزُ عليهِ أو يمتَنعُ، فإنَّ مَعرفةَ هَذا أصلُ الدِّينِ، وأساسُ الهدايةِ، وأفضلُ ما اكتسبَتهُ القُلوبُ وحصَّلتهُ النُّفوسُ، وأدركتْهُ العقُولُ.

وقالَ فيما صحَّ عنهُ: «ما بعَثَ اللهُ نبيَّاً إلا كان حقَّاً عَليهِ أنْ يدُلَّ أُمتهُ عَلَى خيرِ ما يعلَمُهُ لهُمْ، وينهاهُمْ عَن شرِّ ما يعلَمهُ لهُمْ»(٣).

فمِنَ المُحالِ معَ تعليمِهِ عليهِ السَّلامُ لأُمتِهِ كلَّ شيءٍ لهُمْ فيهِ مَنفعةٌ - وإنْ دقَّتْ - أنْ يترُكَ تعلِيمَهُمْ ما يقولُونَهُ بألسِنتِهِمْ وقُلوبهِمْ في ربهِمْ ومَعبُودهِمْ الذِي مَعرفتُهُ غايةُ المعارِفِ، وعبادَتهُ أشفُّ(٤) المقاصِدِ، والوصُولُ إليهِ غايةُ المطالِبِ، فكَيفَ يتوهَّمُ مَنْ في قَلبِهِ أدْنى مُسْكةٍ مِن إيمانٍ وحِكمَةٍ أنْ لا يكُونَ بيانُ هذا البابِ قَدْ وقعَ منَ الرَّسولِ عَلَى غايةِ التَّمامِ.

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٩).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥) وما بعدها.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٤٤)، وأحمد (٦٧٩٣)، وابن ماجه (٣٩٥٦) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٤) في (ج): «أشرف».

ثمَّ إذا كانَ قدْ وقَعَ ذلِكَ منهُ، فمِنَ المحالِ أنَّ خيرَ أُمتِهِ، وأفضَلَ القُرونِ قصَّرُوا في هذا البابِ زائدِينَ فيهِ أو ناقصِينَ عنهُ.

ثـمَّ مـنَ المُحـالِ أيضـاً: أنْ تكُـونَ القُـرونُ الفاضِلـةُ: القـرنُ الذِي بعِـثَ فيهِمْ رسـولُ اللهِ ﷺ، ثـمَّ الذِينَ يلُونهُـمْ، ثمَّ الذِينَ يلُونهُـمْ، كانُوا غيرَ عالميـنَ ولا قائلِينَ فـي هذا البـابِ بالحـقِّ المبينِ.

فهذا لا يعتَقِدُهُ مُسلمٌ، ولا عاقِلٌ عرَفَ حالَ القومِ، ولا أنْ يعتقِدَ أنَّ الخلَفَ أعلَمُ منَ السلَفِ، أو أنَّ طريقَةَ السَّلَفِ أسلَمُ، وطريقَةَ الخلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ، ظنّاً أنَّ طريقَةَ السلَفِ هيَ مجرَّدُ الإيمانِ بألفاظِ القُرآنِ والحدِيثِ مِن غيرِ فقهِ ذلكَ، وأنَّ طريقَةَ الخلَفِ هيَ استِخراجُ معاني النُّصوصِ المَصْرُوفةِ عَنْ حقائقِها بأنواعِ المجازاتِ، وغرائبِ اللُّغاتِ، فهذا الظنُّ فاسدٌ أوجَبَ تلكَ المقالَةَ.

وسببُ ذلِكَ اعتقادُهمْ أنهُ ليسَ في نفسِ الأمرِ صفةٌ دلَّتْ عَلَيها النُّصوصُ، فلمَّا اعتقَدُوا انتفاءَ الصفاتِ في نفسِ الأمرِ، وكانَ معَ ذلكَ لا بدَّ للنُّصوصِ مِن معنىً بقَوا مُتردِّدينَ بينَ الإيمانِ باللَّفظِ، وتفويضِ المعنى، وهيَ التي يسمُّونها: طريقَةَ السَّلفِ، وبينَ صرفِ اللَّفظِ إلى معانٍ بنوعِ تكلُّفٍ وهيَ التي يسمُّونَها: طريقَةَ الخلَفِ، وصارَ هذا الباطِلُ مُركَّباً مِن فسادِ العقلِ والتكذِيبِ بالسَّمعِ، فإنَّ النفيَ إنما اعتَمدُوا فيهِ عَلَى أمورٍ عقليَّةٍ ظنُّوها بينَّاتٍ وهيَ شبُهاتٌ، والسمْعُ حرَّفُوا فيهِ الكلِمَ عَنْ مواضعِهِ.

فلمَّا انبَنى أمرهُمْ عَلى هاتَينِ المقدَّمَتينِ، كانَتِ النتِيجَةُ استِجهالَ السابقِين الأولينَ، وأنهُمْ لم يتبحَّروا في حقائقِ العلمِ باللهِ، ولمْ يتفطَّنُوا لدَقيقِ العلْمِ الإلهِيِّ، وأنَّ الخلَفَ الفضَلاءَ حازُوا قصَبَ السبقِ في هذا كلِّهِ.

وهذا القَولُ إذا تدبَّرهُ الإنسَانُ وجدَهُ في غايَةِ الجهالَةِ بمقْدارِ السلَفِ، فكَيفَ

يكُونُ الخلَفُ أعلَمَ باللهِ وأسمائهِ وصِفاتِهِ، وأحكَمَ في بابِ ذاتِهِ وآياتِهِ منَ السَّابقِينَ الأوَّلِينَ مِنَ المهاجِرينَ والأنصَارِ، والذِينَ اتبعُوهُمْ بإحسَانٍ مِن ورثَةِ الأنبياءِ وأعْلامِ الهُدَى الذينَ بِهِمْ قامَ الكِتابُ، وبِهِ قامُوا، وبِهِمْ نطَقَ الكِتابُ وبهِ نَطقُوا، الذِينَ وهبهُمُ اللهُ مِنَ العلْمِ والحِكمةِ، وأحاطُوا مِن حقائقِ المعارِفِ، وبواطِنِ الحقائقِ بما لو جُمِعتْ حكمَةُ غيرهِمْ إليها لاستَحْيا مَن يطلُبُ المقابلَةَ(١).

ثمَّ قالَ(٢): ولمْ يقُلْ أحدٌ منهُمْ قطُّ: إنَّ اللهَ ليسَ عَلَى العرْشِ، ولا إنَّهُ في كلِّ مكانٍ، ولا إنَّهُ لا داخِلَ العالمِ ولا خارِجَهُ، ولا متَّصِلاً بِهِ ولا مُنفَصِلاً عنهُ، ولا إنَّهُ لا تجوزُ الإشارَةُ إليهِ، فإنْ كانَ الحقُّ فيما يقُولُهُ هَؤلاءِ النَّافونَ للصفَاتِ الثَّابتةِ في الكتابِ والسنَّةِ مِن هذِهِ العِباراتِ ونحوِها دونَ ما يُفهَمُ منَ الكتابِ والسنَّةِ إمَّا نصَّاً وإما ظاهِراً، فكَيفَ يجوزُ عَلَى اللهِ ورسُولِهِ، ثمَّ عَلى خيرِ الأمةِ أنهُمْ يتكلَّمونَ دائماً بما هوَ نصٌّ أو ظاهِرٌ في خِلافِ الحقِّ، ثمَّ الحقُّ الذِي يجِبُ اعتِقادُهُ لا يبُوحُونَ بِهِ قطُّ، ولا يَدلُّونَ عليهِ، حتَّى جاءَ المتوغِّلونَ في عُلومِ الفلاسِفةِ، فبيَّنُوا للأمَّةِ العقيدَةَ الصحيحَةَ، ودفعُوا بمقْتَضَى عقُولِهِمْ ما دلَّ عليهِ الكِتابُ والسنَّةُ نصَّاً أو ظاهِراً.

فإنْ كانَ الحقُّ في قولِهِمْ، فلقَدْ كانَ تركُ النَّاسِ بلا كتابٍ ولا سنَّةٍ أهدَى لهُمْ وأنفَعَ عَلَى هذا التقدِيرِ، فإنَّ حقِيقةَ الأمرِ عَلَى ما يقُولُهُ هؤلاءِ: إنكُمْ يا معشَرَ العبادِ لا تطلُبُوا معرِفةَ اللهِ وما يستَحِقُّهُ منَ الصِّفاتِ؛ لا منَ الكِتابِ، ولا منَ السنَّةِ، ولا مِن طريقِ سلَفِ الأمَّةِ، ولكِن انظُروا أنتُمْ فيما وجدتُموهُ مُستحقَّاً لهُ منَ الصِّفاتِ في عقولكُمْ فصِفُوهُ بهِ، سواءٌ كانَ موجُوداً في الكِتابِ والسنَّةِ، أو لمْ يكُنْ، وما لم تجِدُوهُ مُستحقَّاً لهُ في عقولِكُمْ فلا تصِفُوهُ بهِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٥) وما بعدها.

ثمَّ همْ هُنا فرِيقانِ: أكثَرهُمْ يقولُ: ما لمْ تُثبِتهُ عُقولكُمْ فانفُوهُ، ومنهُمْ مَن يقُولُ: بلْ توقَّفُوا فيهِ، وكأنَّ الله تَعَالى قالَ لهُمْ: ما نفَاهُ قِياسُ عُقولِكُمْ مما اختلَفتُمْ فيهِ انفُوهُ، وإليهِ عندَ التنازُعِ فارجِعُوا، فإنَّهُ الحقُّ الذِي تَعبَّدتُكُمْ بهِ، وما كانَ مذكُوراً في الكِتابِ والسنَّةِ مما يخالِفُ قياسَكُمْ هذا، أو يثبِتُ ما لمْ تُدرِكْهُ عُقولكُمْ، فاعلَمُوا أني امتَحنتُكُمْ بتَنزيلِهِ، لا لتأخُذُوا الهُدَى منهُ، لكِنْ لتَجتَهِدُوا في تحريفِهِ عَلَى شواذِّ اللُّغةِ، ووحشِيِّ الألفاظِ، وغرائبِ الكلامِ، وأنْ تسكُتُوا عنهُ مُفوِّضينَ عِلمَهُ إلى اللهِ مَعَ نفيِ دلالتِهِ عَلَى كلِّ شيءٍ منَ الصِّفاتِ، هَذا حقيقَةُ الأمرِ عَلَى رأيِ هَؤلاءِ المتكلِّمينَ.

قالَ[1]: وهذا الكلامُ قدْ رأيتُهُ صرَّحَ بمعناهُ طائفةٌ منَ المتكلِّمينَ، وأنَّ كتابَ اللهِ لا يُهتَدَى بهِ في معرفةِ اللهِ، وأنَّ الرسُولَ مَعزُولٌ عَنِ التَّعليمِ [والإخبار][2] بصفَاتِ مَن أرسلَهُ، وما أشبَهَ حال هؤلاءِ بقَولِهِ تَعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ إلى قولِهِ: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٠] فإنَّ هؤلاءِ إذا دُعُوا إلى ما أنزَلَ اللهُ منَ الكِتابِ وإلى الرَّسولِ ـ أي: إلى سُنتهِ ـ أعرَضُوا عَنْ ذلِكَ، وهمْ يَقولُونَ: إنَّا قصَدْنا الإحسَانَ عِلماً وعمَلاً بهذِهِ الطَّريقِ التي سلَكناها، والتَّوفيقَ بينَ الدلائلِ العقليَّةِ والنَّقليَّةِ.

قالَ: فيُقالُ لهُمْ: يا سُبحانَ اللهِ! كيفَ لمْ يَقُلِ الرسُولُ يوماً منَ الدَّهرِ، ولا أحدٌ منْ سلَفِ الأُمةِ: هذِهِ الآياتُ والأحاديثُ لا تعتقِدوا ما دلَّتْ عَليهِ، لكِنْ اعتقِدُوا الذِي تقتَضِيهِ مقاييسُكُمْ، فإنهُ الحقُّ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٧).

(٢) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

ثمَّ الرسُولُ قدْ أخبرَ: بأنَّ أُمتَهُ ستفترِقُ ثلاثاً وسبعِينَ فرقةً[١]، فقَدْ علِمَ ما سيكُونُ، ثمَّ قالَ: «إني تارِكٌ فيكُمْ ما إنْ تمسَّكتُمْ بهِ لنْ تضِلُّوا، كتابُ اللهِ»[٢] وقالَ في صفَةِ الفرقَةِ النَّاجيةِ: «هوَ مَن كانَ عَلَى مثلِ ما أنا عَليهِ اليومَ وأصحَابي»[٣]، فهلَّا قالَ: مَن تمسَّكَ بظاهِرِ القُرآنِ في بابِ الاعتِقادِ فهوَ ضالٌّ، وإنما الهُدَى رجوعُكُمْ إلى مقاييسِ عُقولِكُمْ، وما يحدِثهُ المتكلِّمونَ منكُمْ بعدَ القُرونِ الثَّلاثةِ.

قالَ[٤]: ثمَّ أصلُ هذِهِ المقالَةِ مَقالَةُ التَّعطيلِ للصِّفاتِ، إنَّما هوَ مأخوذٌ منْ تلامِذةِ اليهُودِ والصَّابئينَ، فإنَّ أوَّلَ مَن حُفِظَ عنهُ أنهُ قالَ هذِهِ المقالَةَ في الإسلامِ، أعني: أنَّ اللهَ ليسَ عَلى العرشِ وإنَّما «استوَى»: استَولى، ونحوِ ذلِكَ هوَ الجَعْدُ بنُ دِرهَمٍ، وأخَذَها عنهُ الجَهْمُ بنُ صفوانَ، وأظهَرَها، فنُسِبتْ مقالَةُ الجهميَّةِ إليهِ.

وقدْ قيلَ: إنَّ الجعدَ أخَذَ مقالَتهُ هذِهِ مِن أبانِ بنِ سمعَانَ، وأخذَها أبانُ مِن طالوتَ ابنِ أُختِ لَبيدِ بنِ أعصَمٍ، وأخذَها طالوتُ مِن لبيدِ بنِ أعصَمٍ اليهودِيِّ الساحِرِ الذِي سحَرَ النبيَّ ﷺ، وكانَ الجعْدُ هذا فيما قيلَ مِن أهلِ حرَّانَ، وكانَ فيهِمْ خلقٌ كثِيرٌ منَ الصَّابئةِ والفلاسِفةِ بقايا أهْلِ دِينِ النَّمرودِ الكنعَانيينَ، والنَّمرودُ اسمٌ لملِكِ الصَّابئِينَ، كما أنَّ كسرَى اسمٌ لملِكِ الفرسِ والمجوسِ، وعُلماءُ الصابئِينَ هُمُ الفلاسِفةُ، وكانَ أولئكَ الصَّابئونَ إذْ ذاكَ كفَّاراً مُشركينَ، وكانُوا يعبُدونَ الكَواكِبَ،

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٩٣٧)، وأبو داود (٤٥٩٧)، والحاكم (٤٤٣) من حديث معاوية بن أبي سفيان. وإسناده حسن، وله شواهد من حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة وأبي أمامة وغيرهم، وبها يصحُّ الحديث.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٨٨) من حديث زيد بن أرقم، وحسَّنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو. وقال: غريب. اهـ. وإسناده ضعيف.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٠).

ويبنُونَ لها الهياكِلَ، ومذهَبُ نُفاةِ صِفاتِ الربِّ مِن هؤلاءِ: أَنَّهُ ليسَ لهُ تَعَالى إلا صفاتٌ سلبيةٌ أو إضافيَّةٌ، أو مركَّبةٌ مِنهُما، وهمُ الذِينَ بُعثَ إليهِمْ إبراهِيمُ الخليلُ عَليهِ السَّلامُ، فيكُونُ الجَعْدُ قدْ أَخَذَها عنِ الصابئِةِ الفلاسِفَةِ، وأَخَذَها الجهْمُ أيضاً فيما ذكرَهُ الإمامُ أحمَدُ وغيرُهُ.

ولمَّا كانَ في حُدودِ المئةِ الثَّانيةِ[1] انتشَرَتْ هذِهِ المقالَةُ التي كانَ السلَفُ يُسمُّونها مَقالةَ الجهمِيَّةِ بسبَبِ بشرِ المَريسيِّ وطبقَتهِ، وكانَ الأئمَّةُ مثلَ مالكٍ، وسُفيانَ، وابنِ المبارَكِ، وأبي يوسُفَ، والشَّافعيِّ، وأحمَدَ، وإسحَاقَ، والفُضيلِ بنِ عياضٍ، وبشرِ الحافي يُبالغُونَ في ذمِّ الكلامِ، وفي ذمِّ بشْرِ المُريسِيِّ هذا وتضلِيلِهِ، حتَّى إنَّ هارُونَ الرشِيدَ قالَ يوماً: بلغَني أنَّ بشرَاً المريْسِيَّ يقُولُ: القرآنُ مخلُوقٌ، وللهِ عليَّ إنْ أظفَرني بهِ لأقتُلنَّهُ قِتلَةً ما قَتلتُها أحداً، فأقامَ بشرٌ مُتوارِياً أيامَ الرشيدِ نحواً مِن عشرينَ سنةً.

قالَ[2]: وهذِهِ التَّأويلاتُ الموجُودةُ اليومَ بأيدِي النَّاسِ مثلَ أكثرِ التَّأويلاتِ الذِي ذكرَها أبو بكرِ بنُ فوركٍ في «كتابِ التَّأويلاتِ»، وذكرَها الفخرُ الرازيُّ في كتابِهِ الذي سمَّاهُ: «تأسيسَ التَّقديسِ»، ويوجَدُ كثيرٌ مِنها في كلامِ كثيرٍ غيرِ هَؤلاءِ، مثلَ أبي عليٍّ الجُبَّائيِّ، وعبدِ الجبَّارِ بنِ أحمدَ الهَمْدَانيِّ، وأبي الحُسينِ البصرِيِّ، وأبي الوفاءِ ابنِ عَقيلٍ، وأبي حامِدٍ الغَزاليِّ وغيرِهِمْ، هيَ بعينِها التَّأويلاتُ التي ذكَرَها بشْرٌ المريْسِيُّ في كتَابِهِ.

قالَ[3]: ويدُلُّ عَلَى ذلِكَ كتابُ «الردِّ» الذِي صنَّفَهُ الإمامُ الدَّارميُّ عُثمانُ بنُ

---

(١) في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٢): «الثالثة».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٣).

(٣) «مجموع الفتوى» (٥/ ٢٣).

سعيدٍ أحدُ الأئمَّةِ المشَاهيرِ في زمانِ البُخارِيِّ، صنَّفَ كِتاباً سماهُ: «ردُّ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ عَلَى الكاذِبِ العَنيدِ فيما افترَى عَلَى اللهِ منَ التَّوحيدِ» حكَى فيهِ هذِهِ التَّأويلاتِ بأعيَانها عَنْ بشرٍ المريسِيِّ بكَلامٍ يَقتضِي أنَّ المرَيسِيَّ أقعَدُ بها وأعلَمُ بالمعقُولِ والمنقُولِ مِن هؤلاءِ المتأخِّرينَ الذِينَ اتصلَتْ إليهِمْ مِن جهَتِهِ، ثمَّ ردَّ الدارِميُّ ذلِكَ بكلامٍ إذا طالعَهُ العاقِلُ الذكِيُّ يسلِّمُ حقِيقةَ ما كانَ عليهِ السلَفُ، ويتبيَّنُ لهُ ظُهورُ الحجَّةِ لطريقِهِمْ، وضعْفِ حجَّةِ مَن خالفهُمْ، ثمَّ إذا رأى أئمَّةَ الهُدى قدْ أجمَعُوا عَلَى ذمِّ المريسِيَّةِ وأكثرُهمْ كفَّروهُمْ، أو ضلَّلوهُمْ تبيَّنَ لهُ الهُدَى.

قالَ[1]: والعاقِلُ يسيرُ فينظُرُ، فكلامُ السَّلَفِ في هذا البابِ مَوجودٌ في كتُبٍ كثيرةٍ، لا يمكِنُ أنْ نذكُرَ هُنا إلا قَليلاً مِثلَ كتابِ «السُّنَنِ» للَّالكَائيِّ، و«الإبانَةِ» لابنِ بطَّةَ، و«السنَّةِ» لأبي ذرٍّ الهَروِيِّ، ولأبي عَبدِ اللهِ ابن مَندَهْ، و«الأصولِ» لأبي عمرَ الطَّلَمَنْكِيِّ، وكلامِ أبي عمرَ بنِ عبدِ البرِّ، و«الأسماءِ والصفَاتِ» للبَيهقيِّ، وقبلَ ذلِكَ «السنَّةُ» للطَّبرانيِّ، ولأبي الشَّيخِ الأصبَهانيِّ، وقبلَ ذلكَ «السنَّةُ» للخلَّالِ، و«التوحِيدُ» لابنِ خُزيمةَ، وكلامُ أبي العبَّاسِ بنِ سُريجٍ، و«الردُّ عَلى الجهميَّةِ» لجماعَةٍ، وقبلَ ذلِكَ «السنَّةُ» لعبدِ اللهِ ابنِ الإمامِ أحمَدَ، و«السنَّةُ» لأبي بكرٍ الأثرَمِ، و«السنَّةُ» لحنبَلٍ وللمروزِيِّ، ولأبي داودَ، ولابنِ أبي شَيبةَ، و«السنَّةُ» لابنِ أبي حاتمٍ، وكتابُ «الردِّ عَلَى الجهمِيَّةِ» لعبدِ اللهِ بنِ محمَّدٍ شيخِ البُخارِيِّ، وكتابِ «الردِّ عَلَى الجهمِيَّةِ» للدارِميِّ، وكتابِ نُعيمِ[2] بنِ حمَّادٍ الخزاعِيِّ، وكتُبِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ، وكلامِ الإمامِ أحمَدَ بنِ حنبَلٍ، وإسحَاقَ بنِ راهُويَه، ويحيَى بنِ يحيَى النَيسَابورِيِّ وأمثالِهِمْ، قالَ: وعِندَنا منَ الدَّلائلِ السَّمعيَّةِ والعقليَّةِ ما لا يتَّسِعُ هذا الموضِعُ لذكرِهِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٤).

(٢) في الأصل و(ج): «معمر». والتصويب من «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٤).

قَـالَ(١): ثـمَّ القـولُ الشَّـاملُ في جميعِ هـذا البـابِ: أنْ يوصَـفَ اللهُ بما وصَفَ بـهِ نفسَـهُ، أو وصَفَـهُ بـهِ رسُـولُهُ، وبمـا وصفَـهُ بـهِ السـابقُونَ الأوَّلـونَ، لا نتجَـاوزُ القُـرآنَ والحدِيثَ.

قالَ الإمامُ أحمَدُ رحمَهُ اللهُ: لا يُوصَفُ اللهُ إلا بما وصَفَ بهِ نفسَهُ، أو وصفَهُ بهِ رسولُهُ، لا نتجَاوزُ القُرآنَ والحدِيثَ.

ومذهَبُ السلَفِ: أنهُمْ يصفُونَ اللهَ بما وصَفَ بهِ نفسَهُ، وبما وصفَهُ بهِ رسولُهُ، مِن غيرِ تحرِيفٍ ولا تعطِيلٍ، ومِن غيرِ تكييفٍ، ولا تمثِيلٍ، ونعلَمُ أنَّ ما وصَفَ اللهُ بهِ نفسَهُ مِن ذلِكَ فهوَ حقٌّ، ليسَ فيهِ لغزٌ ولا أَحاجِي، بَلْ معناهُ يُعرَفُ مِن حيثُ يعرَفُ مَقصُودُ المتكلِّمِ بكلامِهِ.

وهوَ سُبحانَهُ معَ ذلِكَ ليسَ كمِثلِهِ شيءٌ، لا في نفسِهِ المقدَّسةِ المذكُورَةِ بأسمائِهَا وصِفَاتها، ولا في أفعالِها، فكَما تُيقِّنَ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ لهُ ذاتٌ حقيقَةٌ، ولهُ أفعالٌ حقيقَةً، فكذَلِكَ لهُ صفاتٌ حقِيقَةً، وهوَ ليس كمثله شيء، لا في ذاتِهِ، ولا في صفَاتِهِ، ولا في أفعالِهِ، وكلُّ ما أوجَبَ نَقصَاً أو حُدُوثاً فإنَّ اللهَ تَعالى منزَّهٌ عنهُ، فإنهُ سُبحانَهُ مُستحقٌّ للكمالِ الذِي لا غايَةَ فوقَهُ.

ومذهَبُ السلَفِ بينَ التعطِيلِ والتَّمثيلِ، فلا يمثِّلُونَ صِفاتِ اللهِ بصفَاتِ خلقِهِ، كما لا يُمثِّلُونَ ذاتَهُ بذاتِ خلقِهِ، ولا ينفُونَ عنهُ ما وصَفَ بهِ نفسَهُ أو وصفَهُ بهِ رسولُهُ، فيعطِّلُونَ أسماءَهُ الحُسنى وصفاتَهُ العُلا، ويحرِّفُونَ الكلِمَ عن مواضِعهِ.

فإنَّ مَن حرَّفُوا لمْ يفهَمُوا مِن أسماءِ اللهِ وصِفاتِهِ إلا ما هوَ اللائقُ بالمخلُوقِ، ثمَّ شرَعُوا في نفيِ تلكَ المفهُوماتِ، فقَدْ جمعُوا بينَ التَّمثِيلِ والتَّعطيلِ، مثَّلُوا أوَّلاً

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٦).

وعطَّلُوا آخِراً، فهَذا تشبِيهٌ وتمثِيلٌ منهُمْ للمفهُومِ مِن أسمائِهِ وصِفاتِهِ بالمفهُومِ مِن أسماءِ خلقِهِ وصفاتِهِمْ، وتعطِيلٌ لما يستحقُّهُ هوَ سُبحانَهُ مِن الأسماءِ والصفَاتِ اللائقَةِ بِهِ تَعَالى.

قالَ(١): ثمَّ المخالِفُونَ للكِتابِ والسنَّةِ وسلَفِ الأُمةِ منَ المتأَوِّلينَ لهذا البابِ في أمرٍ مريجٍ، فإنَّ مَن يُنكِرُ الرؤيةَ زعَمَ أنَّ العقْلَ يُحيلُها، وأنهُ مُضطَّرٌ إلى التأوِيلِ، ومَن يحيلُ أنَّ للهِ عِلماً وقُدرةً، وأنَّ كلامَهُ غيرُ مخلُوقٍ ونحوِ ذلِكَ، يقُولُ: إنَّ العَقلَ أحالَ ذلِكَ فاضطُرَّ إلى التأوِيلِ، بلْ مَن يُنكِرُ حَقيقَةَ حَشْرِ الأجسادِ، والأكلِ والشُّربِ الحقيقِيِّ في الجنَّةِ يزعُمُ أنَّ العقْلَ أحالَ ذلِكَ، وأنهُ مضطرٌ إلى التَّأويلِ، ومَن يزعُمُ أنَّ اللهَ لَيسَ فوقَ العرشِ يزعُمُ أنَّ العقْلَ أحالَ ذلِكَ، وأنهُ مُضطرٌ إلى التَّأويلِ.

ويكفِيكَ دلِيلاً عَلَى فسَادِ قولِ هؤلاءِ، أنهُ ليسَ لواحِدٍ منهُمْ قاعِدَةٌ مُستمرَّةٌ فيما يحيلُهُ العقْلُ، بلْ مِنهُمْ مَن يزعُمُ أنَّ العقْلَ جوَّزَ أو أوجَبَ ما يدَّعِي الآخَرُ أنَّ العقْلَ أحالَهُ، يا ليتَ شِعري بأيِّ عقْلٍ يُوزنُ الكِتابُ والسنَّةُ؟ فرضِيَ اللهُ عَن مالِكِ بنِ أنسٍ الإمامِ حَيثُ قالَ: أوَ كُلَّما جاءَنا رجُلٌ أجدَلُ مِن رجُلٍ تركْنا ما جاءَ بِهِ جِبريلُ إلى محمَّدٍ ﷺ لجَدَلِ هَؤلاءِ.

وكلٌّ مِن هؤلاءِ مخصُومٌ بمثْلِ ما خُصِمَ بِهِ الآخَرُ، فكلُّ مَن ظنَّ أنَّ غيرَ الرسُولِ والسَّلفِ أعلَمُ بهذا البابِ أو أكمَلُ بياناً، أو أحرَصُ عَلَى هُدَى الخلْقِ، فهوَ مِنَ الملحِدِينَ لا منَ المؤمِنينَ.

قالَ(٢): والمنحَرِفُونَ عَنْ طَريقَةِ السلَفِ ثلاثُ طَوائفَ: أهْلُ التَّخييلِ، وأهلُ التَّأويلِ، وأهلُ التَّجْهِيلِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٨).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣١).

فأهلُ التَّخييلِ: همُ المتفلْسِفةُ ومَن سلَكَ سَبيلَهُمْ مِن متكلِّمٍ، ومُتصوِّفٍ، ومُتفقِّهٍ، فإنهُمْ يَقولُونَ: إنَّ ما ذكرَهُ الرسُولُ مِن أمرِ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ إنَّما هوَ تخييلٌ للحقَائقِ، لينفعَ بِهِ الجمهَورَ، لا أنهُ يُبيّنُ بِهِ الحقَّ، ولا هدَى بِهِ الخلقَ، ولا أوضَحَ الحقائقَ، ثمَّ هُمْ عَلى قسمَينِ:

منهُمْ مَن يقولُ: إنَّ الرسُولَ لمْ يعلَمِ الحقَائقَ عَلَى ما هيَ علَيهِ، ويقُولونَ: إنَّ منَ الفلاسِفَةِ الإلهيَّةِ مَن علِمَها، وكذَلكَ مِن الأشخاصِ الذِينَ يسمُّونهُمْ أولياءَ مَن علِمَها، ويزعُمُونَ أنَّ منَ الفلاسِفةِ والأولياءِ مَنْ هوَ أعلَمُ باللهِ واليومِ الآخِرِ منَ المرسَلينَ، وهذِهِ مقالةُ غُلاةِ الملحِدينَ مِن الفلاسِفَةِ الباطنيَّةِ: باطنيَّةِ الشيعَةِ، وباطنيَّةِ الصُّوفيَّةِ.

ومِنهُمْ مَن يقُولُ: بلِ الرسُولُ علِمَها لكِنْ لم يُبيِّنها، وإنَّما تكلَّمَ بما يُناقِضُها، وأرادَ منَ الخلْقِ فَهْمَ ما يُناقِضُها؛ لأنَّ مصلَحةَ الخلْقِ في هذِهِ الاعتِقادَاتِ التي لا تُطابِقُ الحقَّ، ويقُولُ هؤلاءِ: يجِبُ علَى الرسُولِ أنْ يدعُوَ النَّاسَ إلى اعتِقادِ التَّجْسِيمِ معَ أنهُ باطِلٌ، وإلى اعتقَادِ مَعادِ الأبدَانِ معَ أنهُ باطلٌ، ويخبرُهُمْ أنَّ أهلَ الجنَّةِ يأكُلونَ ويشرَبونَ، معَ أنَّ ذلِكَ باطلٌ، لأنهُ لا يمكِنُ دعوَةُ الخلقِ إلا بهذِهِ الطريقِ التي تتضمَّنُ الكذِبَ لمصلحَةِ العِبادِ.

فهذا قولُ هؤلاءِ في نصوصِ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ.

وأمَّا الأعمالُ فمِنهُمْ مَن يُقرُّها، ومنهُمْ مَن يُجْرِيها هذا المجرَى، ويُقولُ: إنَّما يؤمَرُ بها بعضُ النَّاسِ دونَ بعضٍ، ويؤمَرُ بها العامَّةُ دونَ الخاصَّةِ، وهذِهِ طريقَةُ الباطنيَّةِ الملاحِدَةِ، والإسماعيلِيَّةِ ونحوهِمْ.

وأمَّا أهلُ التأويلِ فيقُولونَ: إنَّ النصوصَ الوارِدةَ في الصِّفاتِ لمْ يقصِدْ بها

الرسُولُ أنْ يعتَقِدَ النَّاسُ بها الباطِلَ، ولكِنْ قصَدَ بها معانيَ، ولمْ يبيِّنْ لهُمْ ذلِكَ ولا دلَّهمْ عَلَيها، ولكِنْ أرادَ أنْ يَنْظُروا فيعْرِفوا الحقَّ بعُقولِهِمْ، ثم يجْتَهِدوا في صرْفِ تلْكَ النصوصِ عَن مَدلُولها، ومقصُودُهُ امتحَانهُمْ وتكليفُهمْ، وإتعابُ أذهانِهِمْ وعقولِهِمْ في أنْ يصرِفُوا كلامَهُ عَنْ مدلُولِهِ ومُقتضَاهُ، ويَعْرِفوا الحقَّ مِن غيرِ جهَتِهِ. وهذا قولُ المتكلِّمةِ والجهمِيَّةِ والمعتزلَةِ، وهُمْ وإنْ تظاهَرُوا بنَصْرِ السنَّةِ في مواضِعَ كثيرَةٍ، لكِنْ في الحقِيقَةِ لا للإسْلامِ نصَرُوا ولا للفَلاسِفَةِ كسَرُوا، لكِنَّ أولئكَ الملاحِدَةَ ألزمُوهُمْ في نصُوصِ المعادِ نظِيرَ ما ادَّعوهُ في نصُوصِ الصِّفاتِ، فقَالوا: نحْنُ نعلَمُ بالاضطرارِ أنَّ الرسُلَ جاءَتْ بمَعادِ الأبدانِ، وقدْ علِمنا فسَادَ الشُّبهِ المانعةِ منهُ.

والسَّلفُ ومَنْ تبِعَهمْ يقولُونَ لهُمْ: ونحْنُ نعلَمُ بالاضطِرارِ أنَّ الرُّسلَ جاءَتْ بإثباتِ الصفَاتِ، ونصُوصُ الصِّفاتِ في الكُتبِ الإلهيَّةِ أكثَرُ وأعظَمُ مِن نصُوصِ المعَادِ، ويقُولُونَ لهُمْ: معلُومٌ أنَّ مشركِي العرَبِ وغيرِهِمْ كانُوا ينكِرُونَ المعادَ، وقدْ أنكَرُوهُ عَلَى الرَّسولِ، وناظَروهُ عليهِ، بخِلافِ الصِّفاتِ، فإنهُ لمْ يُنكِرْ شَيئاً مِنها أحدٌ منَ العرَبِ، فعُلِمَ أنَّ إقرارَ العقُولِ بالصِّفاتِ أعظَمُ مِن إقرارُها بالمعادِ[1].

هذا والحقُّ ظاهرٌ في نفسِهِ، وعليهِ نورٌ، والحقُّ يُقبَلُ مِن كلِّ مَن يتكلَّمُ بهِ.

وكانَ معاذُ بنُ جبَلٍ رضِيَ اللهُ عنهُ يقُولُ ـ كما رَواهُ أبو داودَ في «سننِهِ» ـ: (اقبلُوا الحقَّ مِن كلِّ مَن جاءَ بهِ، وإنْ كانَ كافراً، أو قالَ فاجراً، واحذَرُوا زَيْغَةَ الحكِيمِ). قالوا: كيفَ نعلَمُ أنَّ الكافِرَ يقولُ الحقَّ؟ قالَ: «إنَّ عَلَى الحقِّ نُوراً أو كلاماً»[2]. هذا مَعناهُ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٣). وما بعده من كلام المصنف.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦١١)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٢٨)، والحاكم (٨٤٤٠) وصححه.

قالَ ابنُ تيميةَ[1]: واللهُ يعلَمُ أنِّي بعدَ البحثِ التامِّ ومُطالعَةِ ما أمكَنَ مِن كلامِ السلَفِ، ما رأيتُ كلامَ أحدٍ منهُمْ يدُلُّ لا نصّاً ولا ظاهِراً ولا بالقرائنِ عَلَى نفْيِ الصِّفاتِ الخبريَّةِ في نفْسِ الأمرِ، بلِ الذِي رأيتُهُ أنهُمْ يُثبتُونَ جنسَها في الجملَةِ، وما رأيتُ أحداً منهُمْ نفَاها، وإنَّما يَنْفُونَ التَّشبيهَ ويُنكِرُونَ عَلَى المُشبِّهةِ الذِينَ يشبِّهُونَ اللهَ بخلقِهِ، معَ إنكارِهِمْ عَلَى مَن ينفِي الصفَاتِ، كقَولِ نُعيمِ بنِ حمَّادٍ الخُزاعيِّ شيخِ البُخاريِّ: مَن شبَّهَ اللهَ بخلقِهِ فقَدْ كفَرَ، ومَنْ جحَدَ ما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ فقَدْ كفَرَ، وليسَ ما وصْفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ ولا رسولَهُ تَشبِيهاً.

وكانُوا إذا رأَوا الرجُلَ قدْ أغرَقَ في نفْيِ التشبِيهِ مِن غيرِ إثباتِ الصفَاتِ قالُوا: هذا جَهمِيٌّ مُعطِّلٌ، وهذا كثِيرٌ في كلامِهِمْ، والجهمِيَّةُ والمعتزِلَةُ إلى اليومِ يُسمُّونَ مَن أثبَتَ شَيئاً منَ الصِّفاتِ: مُشبِّهاً، كَذِباً مِنهمْ وافتِراءً، حتَّى قالَ ثمامَةُ بنُ أشرَسٍ مِن[2] رؤساءِ الجهمِيَّةِ: ثلاثةٌ منَ الأنبياءِ مُشبِّهةٌ: مُوسَى حيثُ قالَ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] وعِيسَى حيثُ قالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ومحمدٌ حيثُ قالَ: «ينزِلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا»[3].

وحتَّى إنَّ جلَّ المعتزِلةِ يُدخِلُ عامَّةَ الأئمَّةِ مِثلَ مالكٍ وأصحابِهِ، والثَّوريِّ وأصحابِهِ، وأبي حنيفَةَ وأصحابِهِ، والأوزَاعِيِّ وأصحابِهِ، والشَّافعيِّ وأصحابِهِ، وأحمَدَ وأصحابِهِ، وإسحَاقَ بنِ راهُويَهْ وأبي عُبيدٍ وغيرِهِمْ في قسْمِ المشبِّهةِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٩).

(٢) ما بين معكوفتين سقط من (ج).

(٣) سلف قول ثمامة بن أشرس.

وأطـالَ ابـنُ تيميةَ الـكلامَ عَلَـى ذلِـكَ، وعَلَى تأييـدِ مَذهبِ السَّـلفِ فـي عدَّةِ كرارِيسَ.

ثـمَّ قـالَ: ومَن كانَ عَلِيماً بهـذِهِ الأُمورِ، تبيَّنَ لـهُ بذلِكَ حِذْقُ السـلَفِ وعلمُهمْ وخِبرتهُـمْ، حيـثُ حـذَّرُوا عـنِ الـكلامِ، ونهَوا عنـهُ، وذمُّوا أهلَـهُ وعابُوهُـمْ، وعلِمَ أنَّ مـنِ ابتغَـى الهُـدَى في غيـرِ الكِتابِ والسـنَّةِ لم يـزدَدْ إلا بعداً، فنسـألُ اللهُ العظِيمَ أنْ يهدِيَنـا الصِّـراطَ المسـتقِيمَ، صـراطَ الَّذيـن أنعمـتَ عليهـم، غيـرِ المغضـوبِ عليهـم ولا الضَّالين[1].

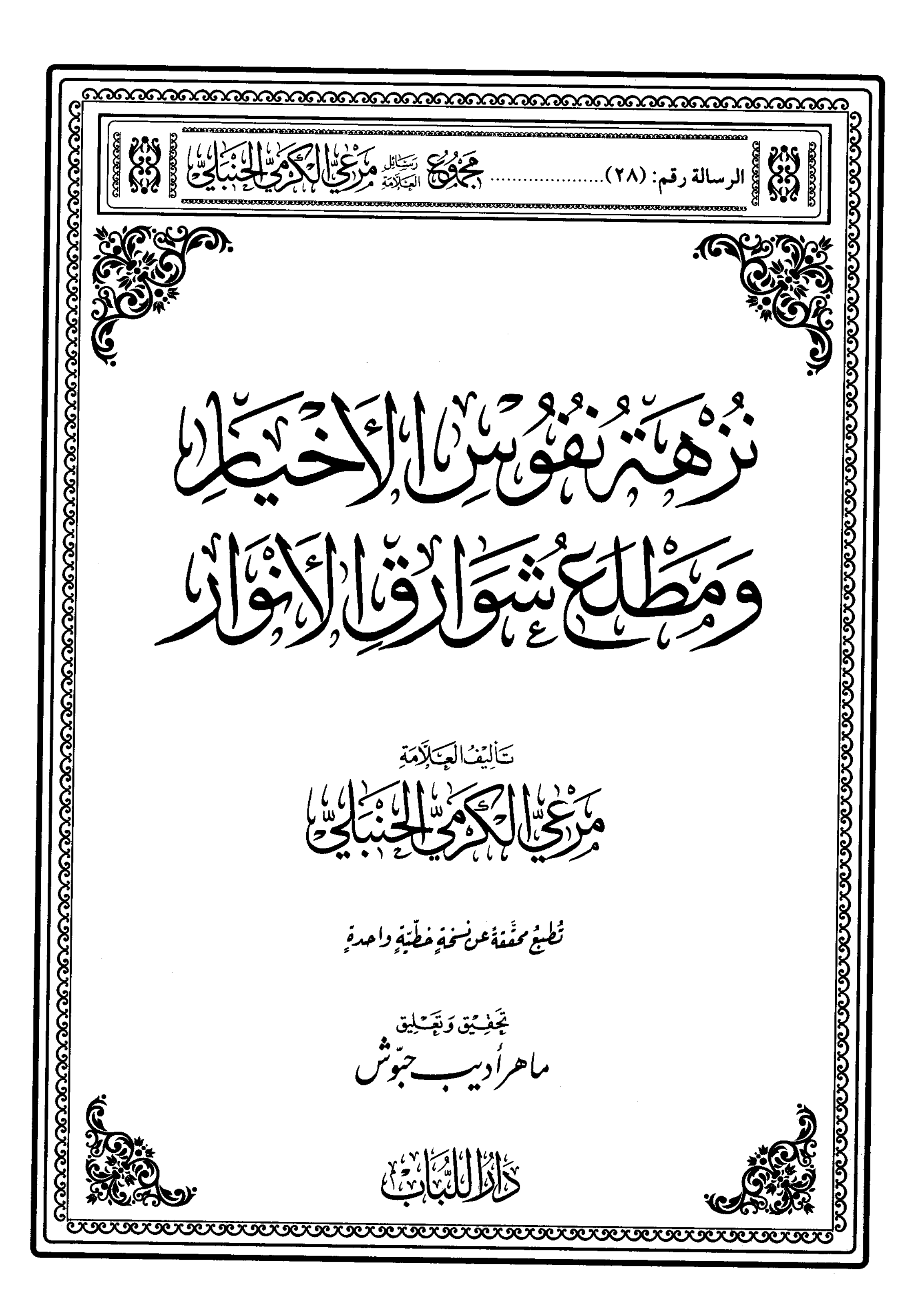
قـالَ مؤلِّفـهُ: تـمَّ وكمُـلَ فـي جُمـادَى الآخـرَةِ بمصْـرَ المحروسَـةِ عـامَ اثنَينِ وثلاثِيـنَ وألـفٍ[2].

* * *

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٩ـ١٢٠).

(٢) جاء في خاتمة الأصل: «بلغ مقابلة من أوله إلى آخره على أصل خط المصنف رحمه الله تعالى وجزاه خيراً».

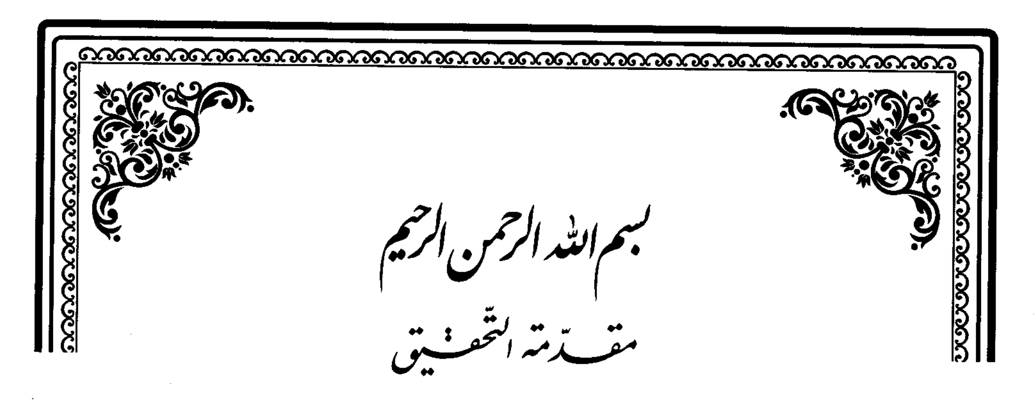


الرسالة رقم: (٢٨)
مجموع رسائل العلامة مرعي الكرمي الحنبلي
نزهة نفوس الأخيار ومطلع شوارق الأنوار
تأليف العلامة
مرعي الكرمي الحنبلي
تطبع محققة عن نسخة خطية واحدة
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش
دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
قال العبد الفقير إلى الله تعالى مرعي بن يوسف الحنبلي
الحمد لله الذي تفرد بالوحدانية، وتقدس بالألوهية
وتنزه عن الكيفية فلا تحيط به العقول ولا تدركه الظنون
تاهت عقول ذوي الألباب في عظيم ذاته وحارت بصائر
أولي الانتقاد في ذرى صفاته واحتجب عن الأبصار فلا
وصول إليه لشيء من مخلوقاته سبحان ربك رب العزة
عما يصفون أبدع العرش بباهر قدرته واخترع ما فيه ببالغ
حكمته وسخر الشمس والقمر والنجوم بمشيئته وجعل الظلمات
والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون. وسع كرسيه
السموات والأرض وفاقهما في الطول والعرض وهو بالنسبة
للعرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة مع الله تعالى الله
عما يشركون أحمده سبحانه على كامل ما من نعم ومنن وأثني
على ما ظهر منها وبطن وأسأله أن يدفع عنا كل هم وحزن
وأن يجعلنا من عباده الذين هم به عارفون وأشهد أن لا
إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عبد مخلص يشهد
بإخلاصه المخلصون وأشهد أن محمدا عبده ورسوله نبيه
المجتبى ورسوله المرتضى من كل الخلائق الذي به يتوسلون وإليه
في القيامة يهرعون صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الأ
الأعلام ومصابيح الظلام الذين كانوا يسارعون في الخيرات
وهم لها سابقون وسلم تسليما وبعد فهذه فوائد

تقر بها العيون وفرائد يسر بها المحبون وإشارات يلتذ
بمعانيها معانيها وتحريرات يطمئن بما فيها موافيها مشتملة
على ذكر القلم واللوح والعرش وصفته والكرسي وحقيقته
والأرض والسموات والشمس والقمر والنجوم المسخرات
معتمدا في ذلك ما اعتمده الأئمة الأعلام وعلماء الإسلام في
الأئمة الأعلام وعلماء الإسلام من الأئمة المحدثين والعلماء
المفسرين راجيا دعوة عبد صالح حين يمر عليها متفكرا وينظر
إليها متذكرا جعلها الله تعالى عروشا حسنا مقبولة إليه
تاشمخ بلا فترينتها في موقف يحتاج فيه إلى الماء فأقول
وعلى الله قصد السبيل ومنه أرجو الوصول إلى كل نيل
وبتميته تزهت نفوس الأخيار لمطلع شوارق الأنوار
[illegible] اعلم وفقك الله تعالى أن الباري جل شأنه و
وتقدست أسماؤه موجود قديم حي سميع بصير قدير
ليس بعرض ولا جسم ولا جوهر ولا متحيز ولا محدود ولا
متبعض ولا متجزئ ولا مركب ولا أشباه لا يوصف بالماهية
ولا بالكيفية ولا يتمكن في مكان ولا يجري عليه زمان ولا
يشبهه شيء ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء وهو تعالى خالق
لأفعال العباد من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان فكل
أفعالهم بإرادته ومشيئته وحكمه وقضيته لا تدركه الأ
ولا تحيط به العقول ليس قبله شيء ولا بعده شيء هو الأول
والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم [illegible]

المكتبة الأزهرية (ز)



الحمدُ للهِ الذي نَزَّلَ الفُرقانَ، وعلَّم القُرآنَ، ومَنَّ علينا بالإيمان، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الخَلقِ، وسَنَدِ الحقِّ، وعلى آلِه الكِرامِ، وأصحابِه الفِخامِ.

وبعدُ:

فإنَّ القلمَ واللوحَ والعرشَ والكرسيَّ وغيرَها هي مِن المسائلِ التي كثُر فيها الكلام، وتاهَتْ فيها أقلام، وضَلَّ فيها أقوام، ما بينَ تعطيلٍ وتجسيمٍ، والبحثُ فيها يحتاجُ إلى سَعةِ العِلْم وصحَّةِ النقل، وسلامةِ العقيدةِ وقوَّةِ العقل، ويتطلَّبُ إتقانَ صناعةِ التَّحرير، وبلاغةَ القولِ وفصاحةَ التَّعبير، وأنْ يكونَ الذي يخوضُ فيه متَّبعاً للسنَّةِ الصَّحيحة، لا لتزويراتِ العقولِ القبيحة، مجتنِباً للغرائبِ والإسرائيليات، والأخبارِ التَّالفات، وكلامِ المبتدِعينَ وأصحابِ المبالَغات، ومن هنا رامَ العلَّامةُ مَرْعيُّ بنُ يوسفَ الحنبليُّ المقدسيُّ، الذي أراد أنْ لا يَدَعَ باباً من أبوابِ العلمِ إلا ويَطْرقُه، ولا مشكلةً من المشاكلِ التي استَغْلَقتْ على النَّاسِ إلا حلَّها، ولا مُعْضلةً مما استَعْصَتْ على الباحِثين إلا فلَّها، أنْ يكتبَ هذه الرِّسالة الموجزةَ في مبناها، لكنها عظيمةُ الفوائدِ كثيرةُ العوائدِ، فقال معرِّفا بها: فهذه فوائدُ تَقَرُّ بها العُيون، وفَرائدُ يُسرُّ بها المحبوب، وإشاراتٌ يَلتذُّ بمَعانِيْها مُعايِنُها، وتحريراتٌ يطمئنُّ بما فيها مُوافِيها، مشتملةٌ على ذِكر القلَمِ واللَّوحِ، والعَرشِ وصفتِه، والكرسيِّ وحقيقتِه،

والأرضِ والسماوات، والشَّمسِ والقمرِ والنُّجومِ المسخَّرات، معتمِداً في ذلك ما اعتَمَده الأئمَّةُ الأعلام، وعلماءُ الإسلام، من الأئمَّةِ المحدِّثين، والعلماءِ المفسِّرين.

ثم قال: وسمَّيتُه:

«نَزْهَةَ نُفوسِ الأخيارِ ومَطْلَعَ شَوَارِقِ الأنوار»

ثم فصَّلها على حَسَبِ ما لخَّصها، فقسَّم كتابَه هذا إلى أبوابٍ:

أولها: بابٌ في ذِكْرِ أوَّلِ المخلوقاتِ واللَّوحِ والقَلَم.

الثاني: بابٌ في ذِكْرِ العَرْش.

الثالث: بابٌ في الكرسيِّ وحقيقتِه.

الرابع: بابٌ في ذِكْرِ السَّماوات.

الخامس: بابٌ في ذِكْرِ الشَّمس.

السادس: بابٌ في ذِكْرِ الأرض. وهو الأخير.

وعَقَد ضِمْن هذه الأبوابِ عدداً من الفُصول، فتناوَلَ تلك المواضِيعَ بما يَكْفي لبيانِ حقيقتِها، مزيِّناً ذلك بفوائدَ فَريدة ولطائِفَ مُفيدة.

لكنْ مع ذلك لم يَسْلمْ رحمهُ اللهُ من الوقوعِ في فخِّ الغرائبِ والإسرائيلياتِ، والأخبارِ الواهِيَات.

ولعل مِمَّا يُؤخذ عليه استدلالُه بأحاديثَ ضعيفةٍ، مع أنَّ في الصَّحيحين ما يُغني عنها، كحديث: «تَفكَّروا في الخَلْقِ ولا تَفكَّروا في الخالِقِ فإنَّه لا تُحيطُ به الفِكَر».

وهو حديثٌ رواهُ بهذا اللَّفظِ الثعلبيُّ والبغويُّ في «تفسيرَيْهما» من حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه، وقال ابنُ كثيرٍ: ليس بمحفوظٍ بهذا اللَّفْظ، وإنما الذي في

الصَّحيح: «يأتي الشيطانُ أحدَكم فيقولُ: مَن خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقولَ: من خلق ربَّك؟ فإذا بلَغَ أحدُكم ذلك فلْيَسْتعِذْ باللهِ ولْيَنْتَهِ».

ورواهُ بنحوِه أبو الشيخ في «العظمة» من رواياتِ عددٍ من الصَّحابةِ، وأسانيدُها كلُّها ضعيفةٌ كما قال السَّخاويُّ في «المقاصد»، ثم ذكَرَ أنَّ معناها في روايةِ مسلمٍ: «لا يزالُ النَّاسُ يتساءلونَ حتى يقالَ: هذا خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ فمَن خَلَقَ اللهَ؟ فمَن وجَد مِن ذلك شيئاً فلْيَقُلْ: آمنتُ باللهِ».

ومن ذلك احتجاجُه بأحاديثَ لا يُعرفُ لها أصلٌ، كحديث: «إنَّ اللهَ تعالى احْتَجبَ عن البصائرِ كما احْتَجبَ عن الأَبْصار، وإنَّ الملأَ الأَعْلَى يَطلبونَهُ كما تَطْلبونَهُ أنتم».

وهو حديثٌ ذكَرَه ابنُ عربيٍّ صاحبُ «الفُصوص» في «الفتوحات المكية»، ولم أقفْ عليه عند غيره.

ومن غريبِ ما ذكَرَه: القولُ بأنَّ أوَّلَ المخلوقاتِ نورُ نبيِّنا، بل ونَسَبه للجمهورِ، وجَعَله هو المشهور، فقال: والمشهورُ الذي عليه الجمهورُ من العلماءِ: أنَّ أوَّلَ المخلوقاتِ نورُ نبيِّنا محمدٍ.

ولا أدري مَن هم هؤلاءِ الجمهورُ، وإنما هو شيءٌ جاء به بعضُ المتأخِّرين وليس لهم فيه سلفٌ من هذه الأمَّة، ولا متمسَّكٌ من حديثٍ ثابتٍ ولا أثر، وإنَّما أَتَوا في ذلك بحديثٍ عزَوْه لعبدِ الرزَّاقِ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنه، ذكرهُ القسطلانيُّ في «المواهب اللَّدُنِّيَّة» مستدِلًّا به على أوَّليَّةِ خلقِ النُّورِ الـمُحمَّديِّ قبلَ الأشياءِ كلِّها، وفيه: (قالَ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ! بأبي أنتَ وأُمِّي، أخبِرْني عن أوَّلِ شيءٍ خلَقَه اللهُ تعالى قبلَ الأشياءِ، قالَ: «يا جابرُ، إنَّ اللهَ تعالى خلَقَ قبلَ الأشياءِ

نورَ نبيِّك من نُورِه، فجَعَلَ ذلك النُّورَ يدورُ بالقُدرةِ حيثُ شاءَ اللهُ تعالى، ولم يكُنْ في ذلك الوقتِ لوحٌ ولا قلَمٌ، ولا جنَّةٌ ولا نارٌ، ولا ملَكٌ، ولا سماءٌ ولا أرضٌ، ولا شمسٌ ولا قمَرٌ، ولا جِنٌّ ولا إنسٌ، فلمَّا أرادَ اللهُ تعالى أن يخلُقَ الخَلْقَ قسمَ ذلك النُّورَ أربعةَ أجزاءٍ...)[١].

وهذ الحديثُ لَمْ أَعْثُرْ له على عينٍ ولا أثر، لا عندَ عبدِ الرزَّاقِ ولا عندَ غيرِه.

ثم جعَلوه مؤيِّداً للحديثِ الموضوع: «لولاكَ لمَا خلَقْتُ الأفلاكَ»[٢].

والعجيبُ أنَّ مَن أيَّد هذا بهذا ـ وهو الملَّا علي القاري ـ هو نفسُه قد ذكَر هذا الحديثَ الثانيَ في الموضوعاتِ، وهو ممن تمسَّكَ بهذا القول ـ أعني: أوَّليَّةَ خلقِ النَّورِ الـمُحمَّديِّ ـ في كثيرٍ مِن كتبه ورسائلِه، ومنها: ما جاء في بدايةِ كتابِه: «فضائل بيتِ اللهِ الحرام» وقد نبَّهنا عليه في تحقيقِنا لكتابه ذاك.

والقولُ بهذا ـ أعني أوَّليَّةَ النُّورِ المحمديِّ ـ قد نسبهُ بعضُ العلماءِ للشِّيعة فقال: وسمعتُ بعضَ الشيعةِ يزعُمون أنَّ أوَّلَ ما خلَق اللهُ نورَ محمدٍ وعليٍّ، ويَرْوونَ فيه روايةً واللهُ أعلمُ بحقِّها[٣].

ثم إنَّ هذا القولَ معارِضٌ للحديثِ الصَّحيحِ أنَّ أوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ القلمُ. وقد ذَكَره الشيخ الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة»[٤] بلفظِ: «إنَّ أوَّلَ شيءٍ خلقَه اللهُ تعالى القَلَمُ، وأَمرَه أنْ يكتبَ كلَّ شيءٍ يكونُ»، ثم قال: وفي الحديثِ إشارةٌ إلى ما يَتناقَلُه

---

(١) انظر: «المواهب اللدنية» للقسطلاني (١/ ٤٨)، و«الفتاوى الحديثية» لابن حجر الهيتمي (ص٤٤).

(٢) انظر: «الموضوعات» للصغاني (ص٥٢) و«الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» لعلي القاري (ص٢٩٥)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٣٢٦).

(٣) انظر: «البدء والتاريخ» للمطهر بن طاهر المقدسي (١/ ١٥٠).

(٤) برقم (١٣٣).

الناسُ حتى صارَ ذلك عقيدةً راسخةً في قلوبِ كثيرٍ منهم، وهو أنَّ النُّورَ المحمَّديَّ هو أولُ ما خَلَقَ اللهُ تبارَكَ وتعالى، وليس لذلكَ أساسٌ من الصِّحةِ، وحديثُ عبدِ الرزَّاق غيرُ معروفٍ إسنادُه.

ومما يُؤخَذُ عليه أيضاً كثرة إيرادِه للغرائبِ والإسرائيلياتِ والأخبارِ الواهيَة، كخبرِ ابنِ عباسٍ في القلم، والذي فيه: أن الله خَلَقَ للقلمِ ثلاثَ مئةٍ وستِّين سِنًّا يَستمدُّ كلُّ سنٍّ مِن ثلاثِ مئةٍ وستِّين بحراً مِن العلوم، واللَّوحُ مِن زمرُّدةٍ خضراءَ له دُفَّتانِ من ياقوتٍ.

وهذا الخبرُ عزاه لابنِ عربيٍّ، ونعتَه بنزيلِ دمشقَ، ويعني به مُحييَ الدِّين، وذكَر أنَّه رواهُ بسندِهِ إلى ابنِ عباسٍ، فمَتَى كان ابنُ عربيٍّ ممن يُحتَجُّ برواياته، عِلْماً أنَّ الخبر لم أجِدْه في أيِّ مصدرٍ آخَرَ.

ومثلُه ما رواه وَهْبُ بنُ مُنبِّهٍ: مِن أن القلمَ خلَقه اللهُ من نورٍ طولُه خمسُ مئةِ عامٍ قَبْلَ أنْ يَخلقَ الخلقَ، فقال له: اكتُبْ، فقال القلمُ: وما أَكْتُبُ يا ربّ؟ قال: اكتُبْ عِلْمِي في خَلْقي إلى يومِ القيامةِ، فجرى القَلَمُ على عِلْمِ الله، قال: وسنُّ القلمِ مَشقوقةٌ يَنبعُ منها الـمِدَادُ.

وهو خبرٌ يرويهِ عبدُ المنعِمِ بنُ إدريسَ بنِ سِنَانٍ عن أبيه عن وهبِ بنِ منبهٍ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما موقوفاً. وعبدُ المنعِمِ بنُ إدريسَ قال عنه أحمدُ بنُ حنبلٍ: كان يَكذِبُ على وهبِ بنِ منبهٍ، وقال البخاريُّ: ذاهبُ الحديثِ، وقال ابنُ حِبَّان: يضعُ الحديثَ على أبيهِ وعلى غيرِه.

ومثلُه ما ذكَره في اللَّوحِ عن ابنِ عباسٍ مما رواهُ الثعلبيُّ: أنَّه لوحٌ من درَّةٍ بيضاءَ، طُولُه ما بينَ السماءِ والأرضِ، وعَرْضُه ما بينَ المشرقِ والمغرِبِ، وحافَتاهُ الدُّرُّ والياقوتُ، ودُفَّتاهُ من ياقوتةٍ حمراء، وأصلُه في حِجْرِ مَلَكٍ يقالُ له: ماطريون...

وهو خبرٌ تالفٌ من روايةِ إسحاقَ بنِ بشرٍ المتَّهم.

أما العرشُ فلم يكُنْ بأقلَّ حظًّا من تلك الغرائب؛ كالذي رُوي عن حمَّادٍ قال: خَلَق اللهُ العرشَ من زمرُّدةٍ خضراءَ، وخَلَق له أربعَ قوائِمَ من ياقوتةٍ حمراءَ.

ومِن أين عَلِمَ هذه الصفاتِ للعرش، وهل يُؤخَذُ مثلُ هذا إلا مِن كلامِ اللهِ والسنَّةِ الصَّحيحةِ الثابتةِ عن رسولِ اللهِ ﷺ؟

وليس بأقلَّ من هذا في الإغراب ما ذكَره: من أنَّ العرشَ من جوهرةٍ خضراءَ، وبين القائمَتَينِ من قوائمِه خَفقانُ الطيرِ المسرعِ ثمانينَ ألفَ عام، وأنه يُكْسَى كلَّ يومٍ سبعينَ ألفَ لونٍ من النُّورِ لا يستطيعُ أنْ يَنظرَ إليه خَلْقٌ مِن خَلْقِ اللهِ تعالى، وأنَّ للهِ تعالى مَلَكاً يُقالُ له: حزقيائيل، له ثمانيةَ عَشَر ألفَ جَناحٍ، ما بين الجَناحِ إلى الجَناحِ خمسُ مئةِ عامٍ، وأن الله سبحانه أوحَى إليهِ: أيُّها الملَكُ طِرْ، فطار عشرينَ ألفَ سنةٍ ثم لم يَنَلْ رأسُه قائمةً من قوائمِ العرشِ...إلى آخره.

وهذا خبرٌ ذكَره الثعلبيُّ في كتابهِ في قصصِ الأنبياءِ المسمَّى: «عرائس المجالس» عن جعفرِ بنِ محمدٍ عن أبيهِ عن جدِّه، وجدُّه هو عليُّ بنُ الحسينِ بنِ عليٍّ رضي الله عنهم.

واللهُ أعلمُ بصحة هذا الخبرِ، وحتى لو ثبتَ أنه قاله فلا يصلُحُ للاحتجاجِ به في مثلِ هذه الأمورِ الغيبيَّة، وخصوصاً بما حَوَاه من الغرائبِ، وما ذُكِرَ فيه من تلكَ الأعدادِ التي لا تؤخَذُ إلا من كلامِ اللهِ أو حديثِ رسولِه ﷺ.

ومثلُ هذا يقالُ أيضاً فيما ذكَره عن لقمانَ بنِ عامرٍ عن أبيهِ قال: إنَّ اللهَ خَلَق العرشَ من جوهرةٍ خضراءَ لهُ ألفُ ألفِ رأسٍ، في الرأسِ ألفُ ألفِ وجهٍ، وستُّ مئةِ ألفِ وجهٍ، والوجهُ الواحدُ كطِباقِ الدُّنيا ألفَ ألفِ مرَّةٍ وستَّ مئةِ ألفِ مرَّةٍ، في الوجهِ الواحدِ ألْفُ ألفِ لسانٍ، كلُّ لسانٍ يُسبِّحُ اللهَ بألفِ ألفِ لغةٍ.

وأشدُّ منه وأعظمُ في الخرافةِ ما ذكرَه عن كعبِ الأحبارِ أنَّه قال: لـمَّا خَلَقَ اللهُ العرشَ قال: لن يخلُقَ اللهُ خَلْقاً أعظمَ منِّي، فاهتزَّ، فطوَّقهُ بحيَّةٍ وللحيَّةِ سبعونَ ألفَ جَناحٍ، وفي الجَناحِ سبعون ألفَ ريشةٍ، في كلِّ ريشةٍ سبعونَ ألفَ وجهٍ، في كلِّ وجهٍ سبعونَ ألفَ لسانٍ، يخرجُ من أفواهِها في كلِّ يومٍ من التَّسبيحِ عَدَدَ قَطْرِ المطَرِ، وعدَدَ ورقِ الشَّجرِ، وعددَ الحصَى والثَّرَى، وعدَدَ أيامِ الدُّنيا، وعدَدَ الملائكةِ أجمعِينَ، فالْتَوَتِ الحيَّةُ بالعرشِ، فالعرشُ إلى نصفِ الحيةِ.

وهل يشكُّ مسلمٌ أنَّ هذه من الإسرائيلياتِ التي دَخلتْ تراثَنا عن طريقِ كعبٍ وابنِ وهبٍ وغيرِهما، هذا إنْ صحَّت نسبتُها إليهما، وكان الأَوْلى بالمؤلفِ تنزيهَ كتابِهِ عن أمثالِ هذه الخرافاتِ الشَّنيعة، ولا أرى يشفَعُ له ختمُها بقولِهِ: (كذا قيلَ، واللهُ تعالى أعلم).

ومثلُ ذلك يقالُ في قولِهِ: ورُوِي أنَّ لكلِّ واحدٍ من حملةِ العرشِ أربعةَ أوجُهٍ: وَجْهَ ثورٍ، ووَجْهَ أسدٍ، ووجهَ نسرٍ، ووَجْهَ إنسانٍ، وله أربعةُ أجنحةٍ: فجناحانِ على وجهِهِ مخافةَ أنْ يَنظرَ إلى العرشِ فيَحترِقَ وجناحان يطيرُ بهما.

كما تجدُه لا يكتَفي بالاستدلالِ بأحاديثَ باطلةٍ، بل يَبْني عليها فيصحِّحُ قولاً ويَستبعِدُ آخَرَ، ويستشكِلُ معنًى ثم يَحلُّ الإشكالَ وهكذا، وكلُّه بالبناءِ على ذلك الحديثِ الباطلِ، ومنهُ مَا ذكرَه عن الثعلبيِّ أنه روَى عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ اللهَ تعالى لمَّا أَبرمَ خَلْقَه فلمْ يَبْقَ مِن خَلْقِه غيرُ آدمَ، خَلَق شمسَينِ من نورِ عرشِهِ، فأمَّا ما كانَ في سابِقِ علمِه أنَّه لا يطمسُها فخَلَقها مِثْلَ الدُّنيا ما بينَ مَشارِقها ومَغارِبها، وما كان في سابِقِ علمِه أنَّه يطمسُها ويحوِّلُها قمراً فخَلَقها دونَ الشَّمسِ في العِظَم..» الحديث.

وهو حديثٌ باطلٌ في رواتِهِ مَن هو متَّهمٌ بالكذبِ، وقد تكلَّمْنا عليه في مكانه.

ثم في (باب الأرض) ذكَرَ ما هبَّ ودبَّ من الخُرافاتِ والرواياتِ الباطلةِ، مِن نحوِ: أنَّ اللهَ ـ سبحانهُ ـ خَلَقَ الأرضَ على حُوتٍ، والحوتُ في الماءِ، والماءُ على ظهرِ صَفاةٍ، والصَّفاةُ على ظهرِ مَلَكٍ، والملَكُ على صخرةٍ، والصَّخرةُ على الرِّيح.

ونحو: الأرضُ على ظهرِ النُّونِ، والنُّونُ على بحرٍ، وإنَّ طَرَفي النُّونِ رأسَه وذنَبَه يلتقيانِ تحتَ العرشِ، والبحرُ على صخرةٍ خضراءَ، والصَّخرةُ على ظهرِ ثورٍ، والثَّورُ على الثرى...إلخ.

ولعل المؤلِّف كان مُولَعاً بالغرائبِ ولو كانت في أخبارٍ واهيةٍ، فمِن ذلك ذكرُ المدينتينِ اللتَين إحداهما بالمشرقِ والأخرى بالمغربِ، كلُّ واحدةٍ طولُ اثني عَشَر ألفَ فَرسخٍ، ولكلِّ مدينةٍ عشرةُ آلافِ بابٍ يَحرُسُ كلَّ بابٍ في كلِّ ليلةٍ عشرةُ آلافِ رجلٍ لا تلحقُهم النَّوبةُ إلى يومِ القيامةِ، الرجلُ منهم يُعمَّرُ ستَّةَ آلافِ سنةٍ، فما دونَها وهم يأكلونَ ويَشربونَ ويتناكَحُون، والمدينتانِ خارجتانِ من الدُّنيا لا يَرَوْن شمساً ولا قمراً، ولا يَعرِفونَ آدمَ ولا إبليسَ، يَعبدونَ اللهَ ولهم نورٌ يَسْعَون فيه من غيرِ شمسٍ ولا قمرٍ، وفيه: أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ عليهم ليلةَ الإسراءِ والمعراجِ ودعاهُم فأجابُوه.

ومثلُه خبرُ أبيٍّ بنِ كعبٍ في قولِهِ تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أنَّ العالَمِين رهطٌ من الملائكةِ، وهم ثمانيةَ عَشَر ألفَ مَلَكٍ، منهم أربعةُ آلافٍ وخمسُ مئةٍ بالمشرِق، ومِثْلُ ذلك بالمغرب، ومِثْلُ ذلك في الجانبينِ الآخَرين، مع كلِّ مَلَكٍ منهم من الأعوانِ مالم يَعلمْ عدَّتَهم إلا الله، ومن ورائِهم الجهاتُ الأربعُ، أرضٌ بيضاءُ كالرُّخامِ عرضُها مسيرةُ الشمسِ أربعين يوماً...إلخ.

والخبرانِ كلاهُما من روايةِ نوحِ بنِ أبي مريمَ المتَّهمِ بالوضعِ كما بينَّاه في مكانه.

لكنْ رغمَ ذلك فقد كانَ للمؤلِّف رحمه اللهُ تعقُّباتٌ كثيرةٌ فيها ردُّ المسائلِ إلى الكتابِ والسنَّة، كما في ردِّه على مَن عيَّنوا عمرَ الأرضِ من الفلاسفةِ وغيرِهم، فقال: وما ذهبَ إليه هؤلاءِ فهو تخيُّلاتٌ فاسدةٌ وتوهُّماتٌ كاذبةٌ لا دليلَ عليه من السُّنَّة والكتابِ، ولا مستندَ لهم فيه إلا مجرَّدُ الرأيِ الفاسِدِ المخالِفِ للصواب، وإنَّ مقدارَ عِمارةِ الدنيا وإتيانِ الساعةِ لا يعلمُه إلا ربُّ الأرباب، فوقتُ إتيانِ الساعةِ مبهَمٌ انْفَردَ اللهُ سبحانه بعِلْمه وأخفاهُ عن عبادِه لأنَّه أصلحُ لهم.

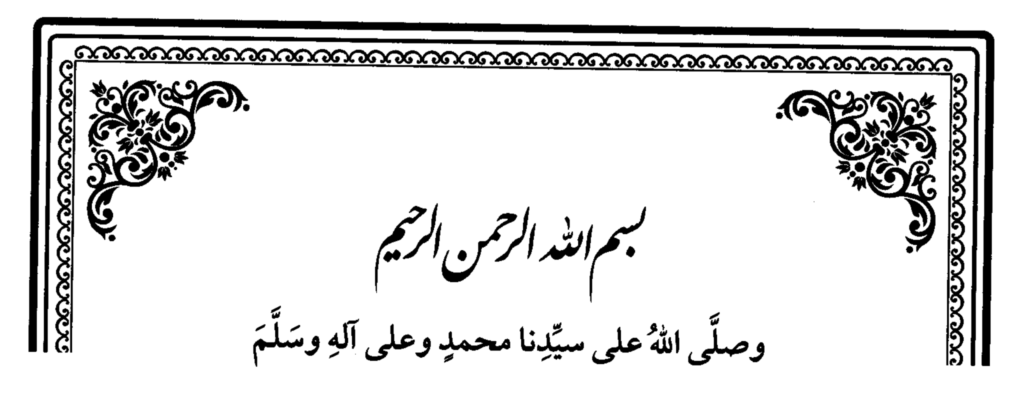
وبالجملة: فهذه الرسالةُ مليئةٌ بالفوائدِ، زاخرةٌ بالأخبارِ وأقوالِ العلماءِ ومذاهِبِهم، فإذا أُضيفَ إلى ذلك ما أعانَنا الله عليه من تخريجٍ للأخبارِ وبيانٍ لصحيحِها من سقيمِها، وما أَلْهمَنا إياه من بعضِ التعقُّباتِ والتَّصحيحاتِ فإنَّ الفائدةَ تكونُ أتمَّ والخيرَ أعمّ، وبالله التوفيق.

وقد اعتمدْنا في تحقيقِ هذه الرِّسالةِ على نسخةٍ وحيدةٍ، وهي نسخةُ المكتبة الأزهرية، والرمز لها بـ(ز).

والحمدُ لله ربِّ العالمين

المحقق

* * *



قال العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى مَرْعيٌّ بنُ يوسفَ الحنبَليُّ المقدِسيُّ: الحمدُ للهِ الذي تفرَّدَ بالوَحدانيَّة، وتَقدَّسَ بالألُوهيَّة، وتَنَزَّه عن الكيفيَّة، فلا تُحيطُ به العقولُ، ولا تُدْركُه الظُّنونُ، تاهَتْ عقولُ ذَوِي الألبابِ في عَظيمِ ذاتِه، وحارَتْ بصائِرُ أُولي الأبصارِ في قَديمِ صِفاتِه، واحْتَجبَ عن البصائرِ فلا وصولَ إليه لشيءٍ من مخلوقاتِه، سبحانَ ربِّكَ ربِّ العزَّةِ عمَّا يَصِفون.

أَبدعَ العَرشَ بباهِرِ قُدرتِه، واخْترَعَ ما فيه بباهِرِ حكمتِه، وسخَّر الشَّمسَ والقمرَ والنُّجومَ بمشيئتِه، وجعَل الظُّلماتِ والنُّورَ ثم الذينَ كفروا بربِّهم يَعْدِلون.

وَسِعَ كرسيُّه السماواتِ والأرضَ، وفاقَهُما في الطُّولِ والعَرْض، وهو بالنسبةِ للعرشِ كحَلْقةٍ مُلْقاةٍ بالأرض، أإلهٌ مع الله؟! تعالى اللهُ عمَّا يُشرِكون.

أَحْمَدُه سبحانَهُ على ما مَنَحَ مِن نِعَمٍ ومِنَن، وأشكُرُه على ما ظَهَر منها وبَطَن، وأسألُه أنْ يَدفَعَ عنَّا كلَّ همٍّ وحَزَن، وأنْ يجعَلَنا من عبادِه الذين هم به عارِفون.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، شهادةَ عبدٍ مُخْلصٍ يَشهدُ بإخلاصهِ المخلِصون.

وأشهَدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه نبيُّه المجتبَى، ورسولُه المرتَضَى من كلِّ الخلائقِ به يتوسَّلون، وإليه في القيامةِ يُهْرَعون.

صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الأئمَّةِ الأعلام، ومصابيحِ الظَّلام، الذين كانوا يسارِعونَ في الخيراتِ وهُم لها سابِقون، وسَلَّم تسليماً.

وبعد:

فهذه فوائدُ تَقَرُّ بها العُيون، وفَرائِدُ يُسرُّ بها المحبوب، وإشاراتٌ يَلتذُّ بمَعانِيْها مُعايِنُها، وتحريراتٌ يطمئنُّ بما فيها مُوافِيها، مشتملةٌ على ذِكر القلَمِ واللَّوحِ، والعَرشِ وصفتِه، والكرسيِّ وحقيقتِه، والأرضِ والسماوات، والشَّمسِ والقمرِ والنُّجومِ المسخَّرات، معتمِداً في ذلك ما اعتَمَده الأئمَّةُ الأعلام، وعلماءُ الإسلام، من الأئمَّةِ المحدِّثين، والعلماءِ المفسِّرين، راجياً دعوةَ عبدٍ صالحٍ حينَ يمرُّ عليها متفكِّراً، أو يَنظُرُ إليها متذكِّراً، جعَلها اللهُ تعالى عَروساً حَسناءَ مَعْذوبةَ اللَّمَا[1]، راشفةً لي بسُلافةِ رِيقِها في موقفٍ يُحتاجُ فيه إلى الماء.

فأقولُ وعلى اللهِ قَصْدُ السَّبيل، ومنه أرجُو الوصولَ إلى كلِّ نَيْل، وسمَّيتُه:

«نُزْهة نُفوسِ الأخيارِ ومَطْلَعَ شَوارِقِ الأنوار»

***

---

(١) «اللما» كذا وقعت في (ز)، ولعله يريد: (اللمى)، وهو سمرة الشفتين، ومدها لتناسب ما سيأتي من كلمة: «الماء».

مقدِّمة

اعلَمْ وفَّقَكَ اللهُ تعالى: أنَّ البارِيَ جَلَّ ثناؤُه وتقدَّستْ أسماؤُه موجودٌ قديمٌ حيٌّ، سميعٌ بصيرٌ قديرٌ، ليس بعَرَضٍ ولا جسمٍ ولا جوهرٍ، ولا معدودٍ ولا محدودٍ، ولا متبعِّضٍ ولا متجزِّءٍ، ولا مركَّبٍ ولا مثنًّى. لا يُوصَفُ بالمائيَّةِ ولا بالكيفيَّة، ولا يتمكَّنُ في مكان، ولا يَجْري عليه زمان، ولا يُشْبِهُه شيءٌ، ولا يَخرجُ عن علمِه وقُدرتِه شيءٌ، وهو تعالى خالِقٌ لأفعالِ العِباد؛ من الكفرِ والإيمان، والطاعةِ والعِصْيان، وكلُّ أفعالِهم بإرادتِه ومَشيئتِه، وحُكْمِهِ وقضيتِه، لا تُدْرِكُه الأبصارُ ولا تُحيطُ به العقول، ليس قبلَهُ شيءٌ ولا بعدَه، هو الأوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والباطِنُ، وهو بكلِّ شيءٍ عليم.

وسُئِلَ بعضُ العلماءِ عن اللهِ تعالى فقال: إنْ سأَلْتَ عن أسمائِهِ فقولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وإنْ سألتَ عن صفاتِهِ فقولُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، وإنْ سأَلْتَ عن أقوالِهِ فقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وإنْ سأَلْتَ عن أفعالِهِ فقولُه تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وإنْ سأَلْتَ عن نَعْتِهِ فقولُه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، وإنْ سأَلْتَ عن ذاتِهِ فقولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وسأل قومٌ عليًّا كرَّمَ اللهُ وجهَهُ فقالوا: يا ابنَ عمِّ رسولِ الله! أين كانَ ربُّنا؟ أو: هل لهُ مكان؟ فتغيَّرَ وجهُه وسَكَتَ ساعةً، ثم قال: (أينَ) سؤالٌ عن المكان، وكانَ اللهُ ولا مكانَ له، ثم خَلَقَ المكانَ والزَّمان، وهو الآنَ كما كانَ بلا مكانٍ ولا زمَان[1].

---

(١) لم أقف عليه.

وسألَ رجلٌ الإمامَ مالكَ بنَ أنسٍ عن قولهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فقال مالكٌ: الاستواءُ غيرُ مجهولٍ، والكيفيَّة غيرُ معقولةٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بِدْعةٌ، وما أُراكَ إلَّا ضالًّا، فأَخْرَجوه فإذا هو جَهْمُ بنُ صَفْوان(١).

وفي «تفسيرِ البغويِّ» عن أبيِّ بنِ كعبٍ عن النبيِّ ﷺ في قولهِ تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢] قال: «لا فكرةَ في الربِّ»(٢).

وعن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «تَفكَّروا في الخَلْقِ ولا تَفكَّروا في الخالِقِ فإنَّه لا تُحيطُ به الفِكَر»(٣).

---

(١) انظر: «تفسير أبي الليث» (١/ ٦٦)، ورواه دون تعيين السائل: الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٢١٤)، وابن المقرئ في «معجمه» (٢٠٠٣).

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ١٥٠)، ومن طريقه البغوي في «تفسيره» (٧/ ٤١٧)، ورواه أيضاً الدارقطني في «الأفراد» كما في «الدر المنثور» (٧/ ٦٦٢). وفي إسناده أبو جعفر الرازي وهو ضعيف، ورواه أبو الشيخ في «العظمة» (٦) عن سفيان الثوري قوله.

(٣) رواه بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وكذا أورده من حديثه البغوي في «تفسيره» (٧/ ٤١٧)، وقال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢]: كذا أورده، وليس بمحفوظ بهذا اللفظ، وإنما الذي في الصحيح [البخاري (٣٢٧٦) ومسلم (١٣٤/ ٢١٤)]: «يأتي الشيطانُ أحدَكم فيقول: مَن خلَق كذا؟ مَن خلَق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربَّك؟ فإذا بلغ أحدكم ذلك فليستعذ بالله ولينته».

ورواه بنحوه أبو الشيخ في «العظمة» (١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، و(٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، و(٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٦٦ ـ ٦٧) من حديث عبد الله بن سلام رضي الله عنه. قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٢٦١): وأسانيدها ضعيفة لكن اجتماعها يكتسب قوة، والمعنى صحيح، وفي «صحيح مسلم» [برقم (١٣٤/ ٢١٢)] عن أبي هريرة مرفوعا: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: =

وفي الحديث: «لا تَتفكَّروا في عِظَمِ ربِّكُم ولكنْ تفكَّروا فيما خَلَق من الملائكةِ، فإنَّ خَلْقاً من الملائكةِ يُقالُ له: إسرافيلُ، زاويةٌ من زوايا العرشِ على كاهلِهِ، قدمَاهُ في الأرضِ السُّفلى وقد مَرَقَ رأسُه من سبعِ سماواتٍ، وإنَّه ليتضاءَلُ من عظَمةِ اللهِ حتى يصيرَ كأنَّه الوَصَعُ»[1]. أي: العصفورُ.

وعن جعفرٍ الصَّادقِ قال: صَحِبْتُ أربعَ مِئةِ صُوفيٍّ، وسأَلْتُهم عن أربعِ مسائلَ، فلَمْ يُجِبْني واحدٌ منهم، فاغتَمَمْتُ لذلك، فرأيتُ النبيَّ ﷺ مناماً، فسأَلَني عن حالي فأخبَرْتُه بذلك، فقال: سَلْ مسأَلَتَكَ، فقلتُ له: ما حِقيقةُ التَّوحيد؟ وما حدُّ العقلِ؟ وما حدُّ التصوُّف؟ وما حقيقةُ الفقر؟ فقال عليه السلامُ: أمَّا حقيقةُ التوحيدِ فهو مهما خطَر ببالِكَ فهو هالِكٌ، واللهُ سبحانهُ بخلافِ ذلك، وأمَّا حدُّ العقلِ فأدناهُ تركُ الدُّنيا، وأعلاهُ تركُ التَّفكُّرِ في ذاتِ اللهِ عزَّ وجلَّ، وأمَّا حدُّ التصوُّفِ فتركُ الدَّعاوي وكتمانُ المغاني، وأمَّا حقيقةُ الفقرِ فهو أنْ لا تملِكَ شيئاً ولا يملِكَكَ شيءٌ، وأنت راضٍ عن اللهِ تعالى في الحالتَيْنِ[2].

وقال الإمامُ الشَّافعيُّ رضي الله عنه: مَن انْتَهَضَ إلى مَطْلَبِ مدبِّرِه؛ فإنِ انْتَهَى إلى موجودٍ ينتهِي إليه فكرُه فهو مشبِّهٌ، وإنِ اطْمأنَّ إلى نَفْيٍ مَحْضٍ فهو

= هذا خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ فمَن خَلَقَ الله؟ فمَن وجَد من ذلك شيئاً فليقل: آمنت بالله».

(١) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ١٥٥) من طريق شهر بن حوشب عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه بنحوه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٧) (٤٧٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٦٦)، قال أبو نعيم: تفرد به إسماعيل بن عياش عن الأحوص بن حكيم عن شهر بن حوشب عن ابن عباس. قلت: والأحوص بن حكيم ضعيف من قبل حفظه كما في «التقريب»، وفي «المغني» للذهبي (١/ ٦٤): قال ابن معين: لا شيء، وقال النَّسائيّ: ضعيف.

(٢) لم أقف عليه. ولا حجة في الشرع للأحلام والرؤى.

معطِّلٌ، وإنِ اطْمأنَّ إلى موجودٍ واعترَفَ بالعجزِ عن إدراكهِ فهو موحِّدٌ(١).

وعن عليٍّ كرَّم اللهُ وجهَهُ: أنَّ العقلَ لإقامةِ رسمِ العبوديَّةِ [لا] لإدراكِ الربوبيَّة(٢).

وفي الحديث: «إنَّ اللهَ تعالى احْتَجبَ عن البصائرِ كما احْتَجبَ عن الأَبْصار، وإنَّ الملأَ الأَعْلَى يَطلبونَهُ كما تَطْلبونَهُ أنتم»(٣).

وسُئل أعرابيٌّ عن دليلِ وجودِ الصَّانع، فقال: البعرةُ تَدُلُّ على البَعِير، وآثارُ الأقدامِ تَدُلُّ على المَسِير، فسماءٌ ذاتُ أَبْراج، وأرضٌ ذاتُ فِجَاج، وبحارٌ ذاتُ أَمْواج، ألَا تَدُلُّ على العَلِيمِ الخَبِير.

وسُئِلَ صُوفيٌّ عن الدَّليلِ على أنَّ اللهَ أَوْحدُ، فقال: أغنَى الصَّباحُ عن المِصْباح.

إذا تقرَّرَ هذا فلْنَشرَعْ في المقصودِ من الكتاب بعونِ الملِكِ الوهَّاب.

***

(١) انظر: «ربيع الأبرار» للزمخشري (٢/ ٢٤٣)، و«البرهان المؤيد» لأحمد الرفاعي (ص١٥ ـ ١٦).

(٢) انظر: «روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار» لمحيي الدين محمد بن قاسم بن يعقوب الأماسي الحنفي (ص١٥)، و«الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية» لابن علان (٧/ ٣٣٣)، وما بين معكوفتين منهما.

(٣) انظر: «الفتوحات المكية» (١/ ١٤١).

بابٌ
في ذكرِ أوَّلِ المخلوقاتِ واللَّوحِ والقَلَم

اعْلَمْ وفَّقكَ اللهُ تعالى أنَّ العلماءَ قد اخْتَلَفوا في أولِ المخلوقاتِ بعدَ إجماعِهم على أنَّ العالَم بأسرِه محدَثٌ:

فقيل: أوَّلُ المخلوقاتِ العَرشُ، وقيل: الماءُ، وقيل: العَمَاءُ، وقيل: الهواءُ، وقيل: القلمُ. ولكلِّ قولٍ دليلٌ:

ففي «التِّرْمِذيِّ» عن أبيِّ بنِ كعبٍ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «أوَّلُ ما خَلَقَ اللهُ القلَمُ فقال له: اكتُبْ، فجَرَى بما هو كائنٌ إلى الأبدِ»[١].

قال عبدُ الرحمنِ بنُ أبي زُرارةَ: وهذا الحديثُ من الصِّحاح[٢].

وقال: الحافظُ أبو العلاء الهمَذانيُّ[٣]: الأصحُّ أنَّ العرشَ قبلَ القَلمِ؛ لِمَا ثبَتَ

---

(١) لم أجده عند الترمذي من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، لكن لفظه مطابق للفظ حديث عبادة بن الصامت عند الترمذي (٣٣١٩)، وابن الجعد في «مسنده» (٣٤٤٤). وحديثُ أبيٍّ رواه رزين. انظر: «جامع الأصول» (١٩٩١)، و«جمع الفوائد من جامع الأصول» للسوسي (٩١٧٣) و(٩١٧٤). وهو من زيادات رَزِينٍ العَبْدرِيِّ في كتابه «التَّجريد»، وقد قال الذَّهبيُّ في «سِيَر أعلامِ النُّبلاءِ» (٢٠/ ٢٠٥): أدخل كتابه زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد.

(٢) لم أجد القول ولا القائل.

(٣) في (ز): «أبو يعلى الهمداني»، والصواب المثبت، وانظر قوله الآتي في «بغية المرتاد» لابن تيمية (ص١٧٦)، و«منهاج السنة النبوية» له (١/ ٣٦١)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١/ ٨)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص٢٩٥). وأبو العلاء الهمذاني هو الإمام الحافظ المقرئ الحسن بن أحمد بن الحسن العطار شيخ همذان بلا مدافعة، سمع الكثير ورحل إلى بلدان كثيرة، اجتمع بالمشايخ وقدم بغداد وحصَّل الكتب الكثيرة، واشتغل بعلم القراءات واللغة حتى صار أوحد =

في الصَّحيحِ عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «قَدَّرَ اللهُ مقاديرَ الخَلْقِ قبلَ أنْ يَخلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ سنةٍ، وكان عَرْشُه على الماءِ»[١].

فهذا صريحٌ في أنَّ التقديرَ وقعَ بعدَ خَلْقِ العرشِ؛ لأنَّ التقديرَ وقعَ عندَ أوَّلِ خَلْقِ القلمِ؛ لحديثِ عبادةَ بنِ الصَّامتِ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «أولُ ما خَلَقَ اللهُ القَلَمَ قال لهُ: اكتُبْ، قال: يا ربِّ! وما أَكْتُبُ؟ قال: اكتُبْ مقاديرَ كلِّ شيءٍ»، رواه الإمامُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وصحَّحه[٢].

وقال القاضي أبو بكرٍ ابنُ العربيِّ في «قانونه»[٣]: إنَّ أوَّلَ ما خلَقَ اللهُ العرشَ، فكان عرشُه على الماءِ ما شاءَ أنْ يكونَ، وكان الماءُ على متنِ الرِّيح وفي الهواء[٤].

= زمانه في علمي الكتاب والسنة، وصنف الكتب الكثيرة المفيدة، وكان على طريقة حسنة سخياً عابداً زاهداً صحيح الاعتقاد حسن السمت، له ببلده المكانة والقبول التام، توفي سنة (٥٦٩هـ) وله نيف وثمانون سنة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٠).

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٧٠٥)، وأبو داود (٤٧٠٠) واللفظ له، والترمذي (٣٣١٩) ولفظه هو الذي تقدم قريباً مسنداً لأبيٍّ رضي الله عنه.

(٣) له كتاب: «قانون التأويل»، ولم أجد الكلام الآتي فيه.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «العرش» (٣) من طريق شيخ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: (كان الماء على متن الريح وكانت الريح على الهواء)، وإسناده ضعيف لإبهام الشيخ الراوي عن سعيد بن جبير.

ورواه دون قوله: (وكانت الريح على الهواء) عبد الرزاق في «المصنف» (٩٠٨٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٨٤)، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ٥)، من طريق المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

قال: وفي الخبرِ الصحيحِ عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ العرشَ قبل خَلْقِ الكرسيِّ بألْفَي عامٍ[1].

ووَرَدَ أنَّ الكرسيَّ خُلِقَ قبلَ القَلَم.

ورَوَى الإمامُ أحمدُ، والترمذيُّ وصحَّحه، من حديثِ أبي رَزِينٍ العُقَيليِّ: أنَّ الماءَ خُلِقَ قبلَ العرشِ[2].

ورَوَى السُّدِّيُّ بأسانيدَ متعدِّدةٍ: إنَّ اللهَ لم يَخْلُقْ شيئاً ممَّا خَلَق قَبْلَ الماء[3].

---

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (١٩٢) من طريق حبيب بن أبي حبيب، عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم، عن مقاتل بن حيان، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، وليس بصحيح كما ذكر، فحبيب بن أبي حبيب الخرْطَطي ـ كما في «التقريب» ـ قد كذبه ابن حبان، ونوح بن أبي مريم كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع. والضحاك لم يسمع من ابن عباس. وذكر هذا الحديث السيوطي في «الزيادات على الموضوعات» (١/ ٤٦) وقال: أبو عصمة نوح بن أبي مريم أحد المشهورين بالوضع، وحبيب بن أبي حبيب كذاب يضع الحديث.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٦١٨٨)، والترمذي (٣١٠٩)، من طريق وكيع بن حُدُسٍ (أو عُدُس) عن عمِّه أبي رَزِينٍ قال: قلت: يا رسولَ اللهِ! أين كان ربُّنا قبل أنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ؟ قال: «كان في عَمَاءٍ، ما تَحْتَهُ هواءٌ وما فوقهُ هواءٌ، وخَلَقَ عَرْشَهُ على الماءِ». قال الترمذي: حديث حسن. قلت: وكيع بن عدس قال عنه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٦١٧) وقد ذكر له هذا الحديث: لا تعرف له حال، وهو يروي عن عمه ما يروي، ولا يعرف عنه راو إلا يعلى بن عطاء. وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف. وسيأتي هذا الحديث في (باب في ذكر العرش).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٢٨٩)، و«المواهب اللدنية» للقسطلاني (١/ ٤٩) والكلام منه. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٧٤) عن أبي زرعة عن عمرو بن حماد عن أسباط بن نصر عن السدي قوله.

ورواه الطبري في «التاريخ» (١/ ٣٢) وفي «التفسير» (١/ ١٩٤) عن موسى بن هارون الهمداني، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٠٧)، من طريق أحمد بن محمد بن نصر، كلاهما عن عمرو =

والمشهورُ الذي عليه الجمهورُ من العلماءِ: أنَّ أوَّلَ المخلوقاتِ نورُ نبيِّنا محمدٍ ﷺ(١).

والجمعُ بينَ ما مرَّ من الأحاديثِ المتعارِضةِ ـ على ما أشارَ لبعضِه صاحبُ «المواهِب القَسْطلانيَّة» ـ: أنَّ مَن قال: القلمُ أوَّلُ المخلوقات، يعني: بالنِّسبةِ لِـمَا عَدَا الكرسيَّ والعرشَ والماءَ والهواءَ والنُّورَ المحمَّديَّ، وهكذا يُقالُ في كلِّ واحدٍ: أوَّليَّته بالنِّسبةِ لِمَا عَدَا ما قَبْلَه(٢).

إذا تَقرَّرَ هذا: فالقَلَمُ ثابتٌ بالكتابِ والسنَّةِ وإجماعِ الأمَّة، قال الله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾، ففي «تفسير مكيٍّ» عن ابنِ عباس رضي الله عنهما: أنَّ نون الدَّواةُ، والقلمَ هو القلمُ المعروف، قال: خلَقَ اللهُ النُّونَ وهوَ الدَّواةُ، وخلَقَ القلَمَ فقَالَ:

= ابن حماد عن أسباط عن السدي في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني عن عبدالله بن مسعود، وعن ناس من أصحاب رسول الله، قالوا: (إن الله عز وجل كان عرشه على الماء ولم يخلق شيئاً غير ما خلق قبل الماء...)، هذا لفظ الطبري ومثله لفظ ابن أبي حاتم، أما لفظ البيهقي فهو كاللفظ المذكور أعلاه. والخبر طويل، وستأتي بقيته في (باب في ذكر الأرض)،

قلت: وهذا الإسناد من طريق السدي عن الصحابة المذكورين من الأسانيد الكثيرة الدوران في «تفسير الطبري»، علماً أن الطبري نفسه قد ارتاب به ولكنه لم يبيّن علّة ارتيابه، وللأستاذ محمود شاكر بحث مفيد في هذا الأمر، فانظر «تفسير الطبري» (طبعة دار المعارف) (١/ ١٥٦ ـ ١٦٠).

وقال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] عن الإسناد المذكور: فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السدي ويقع فيه إسرائيليات كثيرة، فلعل بعضها مدرج ليس من كلام الصحابة، أو أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة والله أعلم.

(١) كذا قال، ولا ندري عن أي جمهور ينقل، وانظر ما ذكرناه في المقدمة عن هذه المسألة.

(٢) انظر: «المواهب اللدنية» للقسطلاني (١/ ٤٩).

اكتُبْ، قالَ: وما أكتُبُ؟ قالَ: اكتُبْ ما هوَ كائنٌ إلى يومِ القِيامةِ مِن عمَلٍ معمولٍ برٍّ أو فجُورٍ، ورزقٍ مَقسومٍ حَلالٍ أو حرامٍ، ثمَّ ألزِمْ كلَّ شيءٍ مِن ذلِكَ شأنَهُ مِن دخولِهِ في الدُّنيا ومُقامِهِ فيها كَمْ هوَ، وخُروجِهِ مِنها كيفَ[١].

وأخرج البزَّارُ عن عُبادةَ بنِ الصَّامتِ قال: سَمِعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «أولُ ما خلَقَ اللهُ القلَمَ فقَالَ: اجرِ، فجرَى بما هوَ كائنٌ إلى يومِ القِيامةِ»[٢].

قالَ عليُّ بنُ المدِينيِّ: إسنادُهُ حسَنٌ[٣].

وفي «تفسِيرِ الثَّعلبيِّ»: قالَ ابنُ عمرَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «أولُ شيءٍ خلَقَ اللهُ القلَمُ مِن نورٍ طولُهُ خَمسُ مئةِ عامٍ، فقالَ للقلَمِ: اجرِ، فجرَى بما هوَ كائنٌ إلى يومِ القِيامةِ مِن عمَلِ برِّها وفاجِرِها، ورَطبِها ويابِسِها»[٤].

وقال وَهْبُ بنُ مُنبِّهٍ: خَلقَ اللهُ القلمَ من نورٍ طولُه خمسُ مئةِ عامٍ قَبْلَ أنْ يَخلقَ الخلقَ، فقال له: اكتُبْ، فقال القلمُ: وما أكْتُبُ يا ربّ؟ قال: اكتُبْ عِلْمِي في خَلْقي إلى يومِ القيامةِ، فجرى القَلَمُ على عِلْمِ الله، قال: وسنُّ القلمِ مَشقوقةٌ يَنبعُ منها المِدَادُ[٥].

---

(١) انظر: «الهداية إلى بلوغ النهاية» لمكي بن أبي طالب (١٠/ ٦٧٩٥) و(١٢/ ٧٦١٣)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ١٠٤) و(٢٣/ ١٤٣).

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٢٦٨٧).

(٣) انظر: «الأحكام الوسطى» لعبد الحق الإشبيلي (٢/ ٣٠٧).

(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٣٦٧). وفي إسناده عثمان بن عبد الله الشامي، وهو متهم واهٍ، رماه بالوضع ابن عدي وغيره. انظر: «ديوان الضعفاء» للذهبي (ص٢٧٠).

(٥) قطعة من خبر رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٢) من طريق عبد المنعم بن إدريس بن سنان عن أبيه عن وهب بن منبه عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. وعبد المنعم بن إدريس قال عنه أحمد بن حنبل كما في «الميزان»: كان يكذب على وهب بن منبه، وقال البخاري: ذاهب الحديث. =

وفي حديثِ ابنِ العربيِّ نزيلِ دمشقَ بسندِه المتَّصلِ لابنِ عباسٍ، وفيه: قال: ثم خَلَق القلمَ مِن نورٍ، وجَعَلَ طولَه من السَّماءِ إلى الأرضِ، فخَرَّ للهِ ساجِداً، ثم خَلَق اللَّوحَ المحفوظَ فخَرَّ أيضاً ساجداً، ثم قال لهما: ارْفَعَا رؤُوسَكُما، وخَلَق للقلمِ ثلاثَ مئةٍ وستِّين سِنًّا يَستمدُّ كلُّ سنٍّ مِن ثلاثِ مئةٍ وستِّين بحراً مِن العلوم، واللَّوحُ مِن زمرُّدةٍ خضراءَ له دُفَّتانِ من ياقوتٍ، فقال للقلمِ: اكْتُبْ، فقال: ماذا أَكْتُبُ يا ربّ؟ قال: اكتُبْ في اللَّوحِ المحفوظِ قضائي في خَلْقي، وعِلْمي، وقَدَري الذي قدَّرْتُه عليهم، وكلَّ ما هو كائنٌ، فجَرَى القلمُ في اللَّوحِ المحفوظِ يَكتُبُ والحقُّ يُمْلي ما هو كائنٌ إلى يومِ القيامة[1].

***

فصلٌ
في اللَّوحِ المَحْفوظ

قال اللهُ تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢] فعنِ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما في تفسيرِ هذه الآية: أنَّه لوحٌ من درَّةٍ بيضاءَ، طُولُه ما بينَ السماءِ والأرضِ، وعَرْضُه ما بينَ المشرِقِ والمغرِبِ، وحافَتَاهُ الدُّرُّ والياقوتُ، ودُفَّتاهُ من ياقوتةٍ [حمراء]، وأصلُه في حِجْرِ مَلَكٍ يقالُ له: ماطريون، محفوظٌ مِن الشَّياطينِ ومِن أنْ يبدَّلَ ويُغيَّرَ، للهِ فيه كلَّ يومٍ وليلةٍ ثلاثُ مئةٍ وستُّون لحظةً، يُحْيي ويُميتُ ويُعِزُّ ويُذِلُّ، ويَفعلُ ما يَشاءُ[2].

= وقال ابن حبان: يضع الحديث على أبيه وعلى غيره.

(١) لم أقف عليه. ويعني بابن العربي نزيل دمشق: الشيخ محيي الدين ابن عربي المتصوف المعروف صاحب «الفصوص» و«الفتوحات».

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ١٧٦)، والبغوي (٨/ ٣٨٩)، وما بين معكوفتين منهما. وفي سنده =

وعن ابن عباسٍ أيضاً في تفسيرِ قولِهِ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩] قال: إنَّ للهِ لوحاً محفوظاً مسيرةَ مئةِ عامٍ، من دُرَّةٍ بيضاءَ، له دُفَّتانِ من ياقوتةٍ حمراءَ، للهِ فيهِ كلَّ يومٍ ثلاثُ مئةٍ وستُّونَ لحظةً ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ يعني اللوحَ المحفوظَ الذي لا يبدَّلُ ولا يغيَّرُ. حكَاهُ الثَّعلبيُّ(١).

وحَكَى أيضاً في قولِهِ تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]: إنَّ مما خلَقَ اللهُ لوحاً من دُرَّةٍ بيضاءَ، دُفَّتاهُ من ياقوتةٍ حمراءَ، قلمُه نورٌ، وكتابُه نورٌ، وينظُرُ اللهُ فيه كلَّ يومٍ ثلاثَ مئةٍ وستِّينَ نظرةً، يخلُقُ ويرزقُ، ويُحيي ويميتُ، ويُعِزُّ ويُذِلُّ ويَفعَلُ ما يشاء، فذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾(٢).

وقال وَهْبُ بنُ مُنبِّهٍ: خَلَقَ اللهُ لوحاً من درَّةٍ بيضاءَ، قلمُه مِن زمرُّدةٍ خضراءَ، وكتابُه نورٌ، ينظرُ اللهُ فيه كلَّ يومٍ ثلاثَ مئةٍ وستِّينَ نظرةً، يُحيي ويُميتُ، ويُعزُّ ويُذلُّ، ويرفَعُ أقواماً ويَخفضُ آخَرين، ويَحْكمُ ما يشاءُ، ويفعلُ ما يريدُ(٣).

= إسحاق بن بشر، وهو مجمع على تَركه وقد اتهم بالكذبِ، وقال ابن المَدِينيّ: كذَّاب. انظر: «المغني في الضعفاء» للذهبي (١/ ٦٩).

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٥/ ٢٩٩)، و«تفسير القرطبي» (١٢/ ٩٣). ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٣٨٩)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٧٠)، وفيهما بعد كلمة (حمراء): (والدفتان لوحان).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٩/ ١٨٤)، ورواه من قول ابن عباس الطبري في «تفسيره» (٢٧/ ١٣٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠٦٠٥) و(١٢٥١١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٣٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣٩١٧)، والواحدي في «الوسيط» (٤/ ٤٢٢ و٤٦٣)، والبغوي في «تفسيره» (٧/ ٤٤٦).

(٣) قطعة من خبر رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٢) من طريق عبد المنعم بن إدريس بن سنان عن أبيه عن وهب بن منبه عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. وقد تقدمت قطعة منه مع الكلام عليه قريباً.

وذكر الإمامُ فخرُ الدِّين في تفسيرِ قولهِ تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩] أنَّه اللَّوحُ المحفوظُ.

قال: وجميعُ حوادثِ العالَمِ العُلْويِّ والعالَمِ السُّفليِّ مُثْبتةٌ فيه، وعن النبيِّ ﷺ أنه قال: «كان اللهُ ولا شيءَ معه، ثم خَلَقَ اللَّوحَ المحفوظَ وأثْبتَ فيه جميعَ أحوالِ الخَلْقِ إلى يومِ القيامة»(١).

تنبيه: إذا علمتَ ما مرَّ؛ فمذهبُ أهلِ الحقِّ أنَّ اللهَ تعالى قدَّرَ مقاديرَ الخَلْقِ وما يكونُ قبلَ أنْ يكونَ في الأَزَل، وخالَفَتِ القدريَّةُ ومَن ذَهَب إلى مذهَبِهم، وهو مذهبٌ باطلٌ، ويَدلُّ على بُطلانهِ الكتابُ والسنَّةُ:

أمَّا الكتابُ: فقوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢].

وقوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وأمَّا السنَّة: فما مرَّ، وحديثُ مسلمٍ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ قال:

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٩/ ٥٢)، والحديث لم أجده مسنداً. وروى البخاري (٣١٩١) من حديث عمران بن حصين: «كان اللهُ ولمْ يَكُنْ شيءٌ غَيْره، وكان عَرْشُه على الماءِ، وكَتَبَ في الذِّكْرِ كلَّ شيءٍ، وخَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ»، ورواه البخاري (٧٤١٨) أيضا بلفظ: «كان اللهُ ولمْ يَكنْ شيءٌ قَبْلَه».
قال الحافظُ في «فتح الباري» (٦/ ٢٨٩) بعد أنْ ذَكر الرِّوايتين: وفي روايةِ غيرِ البخاريِّ: «ولم يَكُنْ شيءٌ معه» والقصَّةُ متَّحدةٌ، فاقتضى ذلك أنَّ الرواية وقعت بالمعنى.
قلت: وهذه الرِّواية: «كانَ اللهُ ولم يَكُنْ شيءٌ مَعَه» ونحوَها ممَّا فيه ذكرُ المعيَّة، قد عزاها البعضُ لغيرِ البخاريِّ وآخَرونَ للبخاريِّ، لكنْ لم أَجِدْها مسنَدةً.

سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «كتبَ اللهُ مقاديرَ الخَلْقِ قبلَ أنْ يَخلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ سنةٍ»(١).

وفي «مسلم» أيضاً حيث تَحاجَّ آدمُ وموسَى، وفيه: «قالَ آدمُ لموسى: أفَتلُومُني على أَمرٍ قد قدَّر عَلَيَّ قبلَ أنْ تُخلَقَ السَّماواتُ والأرضُ بخمسينَ ألفَ سَنَةٍ»(٢)

وفي مسلِمٍ أيضَاً مِن حديثِ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ عَنِ النبيِّ ﷺ، وفيهِ: قالَ: «ما مِنْ نفسٍ مَنفوسَةٍ إلا وكتَبَ اللهُ مكانَها منَ الجنَّةِ والنَّارِ، [و]إلا وقَدْ كتبَ شقيَّةً أو سعِيدةً» قالَ: فقالَ رجُلٌ: يا رسُولَ اللهِ! أفلا نمكُثُ عَلى كِتابنا وندَعُ العمَلَ؟ فقالَ: مَن كانَ مِن أهلِ السَّعادَةِ فسيَصِيرُ إلى عَملِ أهلِ السَّعادةِ، ومَن كانَ مِن أهلِ الشَّقاوةِ فسَيصِيرُ إلى عمَلِ أهلِ الشَّقاوةِ، اعمَلُوا فكلٌّ ميسَّرٌ لما خُلقَ لهُ، أمَّا أهلُ السَّعادَةِ فييسَّرونَ لعمَلِ أهلِ السَّعادةِ، وأمَّا أهلُ الشَّقاوةِ فيُيسَّرونَ لعَملِ أهلِ الشَّقاوةِ»(٣).

وقال البخاريُّ في بعضِ طرقهِ من هذا الحديثِ: «اعمَلُوا، كلٌّ يَعملُ لِمَا خُلِقَ له، أو: لِمَا يُسِّرَ له»(٤).

وفي «تفسير الكَوَاشيِّ»(٥): للسعادةِ علاماتٌ: لِينُ القلبِ، وكثرةُ البكاءِ، والزُّهْدُ

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣).

(٢) رواه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وفيهما: «أتلُومُني عَلى أمرٍ قدْ قدَّرَ عليَّ قبلَ أنْ أُخلَقَ بأربعِينَ سنةً».

(٣) رواه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧)، وما بين معكوفتين منهما.

(٤) رواه البخاري (٦٥٩٦).

(٥) الكواشي هو أبو العباس، موفق الدين، أحمد بن يوسف الموصلي الشيباني الشافعي المتوفى سنة (٦٨٠)، واسم تفسيره: «التبصرة»، وهو تفسيره الكبير، ثم لخصه وسماه: «التلخيص»، وله أيضاً: =

في الدُّنيا، وقِصَرُ الأملِ، وكثرةُ الحياء، وللشَّقاوةِ علاماتٌ: قسوةُ القلبِ وجُمودُ العينِ، والرَّغبةُ في الدُّنيا، وطولُ الأملِ، وقلَّةُ الحياءِ.

وفيه أيضاً عن بعضِ المفسِّرين في قولِهِ تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُمْ مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]: خاطَبَهم قبلَ خَلْقِهم فسمَّاهم كافِرينَ ومؤمِنينَ في أَزَلِهِ، فأَظْهرَهم حينَ أَظْهرَهم على ما سمَّاهم وقَدَّر عليهم، وأَخْبرَ أَنَّه عَلِم ما يكونُ مِن خيرٍ وشرٍّ.

وفي الحديثِ: «خُلِقَ فِرعونُ في بطنِ أمِّه كافراً، وخُلِقَ يَحْيَى بنُ زكريَّا في بطنِ أمِّه مؤمِناً»(١).

فثبتَ بالكتابِ والسنَّةِ بُطلانُ قولِ القدريةِ، وفي الحديثِ: «القدريَّةُ مجوسُ هذِه الأمَّةِ، إنْ مَرِضوا فلا تَعُودُوهم، وإنْ ماتوا فلا تَشْهَدوهم»(٢)، واللهُ تعالى أعلمُ.

* * *

= «كشف الحقائق في التفسير». انظر: «كشف الظنون» (١/ ٤٥٧ و٤٨٠) و(٢/ ١٤٨٩).

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٠٥٤٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٣): إسناده جيد.

(٢) رواه أبو داود (٤٦٩١) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ. وإسناده ضعيف، قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٣/ ٢٧٢): هذا منقطع، أبو حازم سلمة ابن دينار لم يسمع من ابن عمر، وقد روي هذا الحديث من طرق، عن ابن عمر ليس فيها شيء يثبت. قلت: والصحيح موقوف كما قال عبد الحق في «الأحكام الوسطى» (٢/ ٣٠٨): يروى هذا موقوفًا على ابن عمر، قال الدارقطني: وهو الصحيح.

ورواه بنحوه أبو داود (٤٦٩٢) من طريق عمر مولى غفْرَةَ عن رجل من الأنصار، عن حُذيفة رضي الله عنه مرفوعاً. قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٣/ ٢٧٣): عمر مولى غفْرة لا يحتج بحديثه، ورجل من الأنصار مجهول، وقد روي من طريق آخر عن حذيفة، ولا يثبت.

بابٌ
في ذكرِ العرشِ

وهو ثابتٌ بالكتابِ والسُّنَّة وإجماعِ الأمَّة:

أمَّا الكتابُ: فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقولِه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ [هود: ٧].

وأمَّا السُّنَّة: فأحاديثُ جمَّةٌ منها ما مرَّ، ومنها حديثُ التِّرمذيِّ عن أبي رَزِينٍ العُقيليِّ قال: قلتُ: يا رسول الله! أين كانَ ربُّنا قبلَ أنْ يَخلقَ خَلْقَه؟ قال: «كان في عَمَاءٍ، ما تحتَه هواءٌ وما فوقَهُ هواءٌ، وخَلَقَ عرشَهُ على الماءِ»(١).

وفي الحديثِ حذفُ مُضافٍ تقديرُه: أين كانَ عرشُ ربِّنا.

و(العَمَاءُ) بالمدِّ والقَصْر: السَّحابُ الرَّقيقُ، وقيل: هو الضَّبَابُ.

وأمَّا الإجماعُ: فقال الإمامُ فخرُ الدِّين: اتَّفَقَ المسلمون على أنَّه فوقَ السماواتِ جسمٌ عظيمٌ هو العرشُ(٢).

وقال وَهْبُ بنُ مُنبِّهٍ: أولُ ما خَلَقَ اللهُ العرشَ، ثم خَلَقَ الكرسيَّ، والكرسيُّ من نورٍ يتلألأُ.

وفي «الثعلبي» عن أبي ذرٍّ قال: قلتُ: يا رسولَ الله! أيَّ آيةٍ أنزلَ اللهُ عليكَ أعظمَ؟ قال: «آية الكرسيِّ» ثم قال: «يا أبا ذرّ، ما السماواتُ السبعُ مع الكرسيِّ إلا كحَلْقةٍ مُلْقاةٍ بأرضٍ فلاةٍ، وفَضْلُ العرشِ على الكُرسيِّ كفضلِ الفَلَاةِ على الحَلْقة»(٣).

---

(١) رواه الترمذي (٣١٠٩)، وقد تقدم الكلام عليه في (باب اللوح والقلم).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٧/ ١٩١).

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/ ٢٣٣)، ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١).

وأخرج أبو الشَّيخِ عن حمَّادٍ قال: خَلَق اللهُ العرشَ من زمرُّدةٍ خضراءَ، وخَلَق له أربعَ قوائِمَ من ياقوتةٍ حمراءَ(١).

وفي «تفسير الزَّمَخْشريِّ» في سورةِ المؤمن: خَلَق اللهُ العرشَ من جوهرةٍ خضراءَ، وبين القائمَتَينِ من قوائمِه خَفَقانُ الطيرِ المسرعِ ثمانينَ ألفَ عامٍ(٢).

وفي «تفسير الثعلبي»: روَى لقمانُ بنُ عامرٍ عن أبيهِ قال: إنَّ اللهَ خَلَق العرشَ من جوهرةٍ خضراءَ لهُ ألفُ ألفِ رأسٍ، في الرأسِ ألفُ ألفِ وجهٍ، وستُّ مئةِ ألفِ وجهٍ، والوجهُ الواحدُ كطِباقِ الدُّنيا ألفَ ألفِ مرَّةٍ وستَّ مئةِ ألفِ مرَّةٍ، في الوجهِ الواحدِ أَلْفُ ألفِ لسانٍ كلُّ لسانٍ يُسبِّحُ اللهَ بألفِ ألفِ لغةٍ(٣).

والعرشُ يُكْسَى كلَّ يومٍ سبعينَ ألفَ لونٍ من النُّورِ لا يستطيعُ أنْ يَنظرَ إليه خَلْقٌ مِن خَلْقِ اللهِ تعالى، والأشياءُ كلُّها في العرشِ كحَلْقةٍ في فلاةٍ وإنَّ للهِ تعالى مَلَكاً يُقالُ له: حزقيائيل، ثمانيةَ عَشَر ألفَ جَناحٍ، ما بين الجَناحِ إلى الجَناحِ خمسُ مئةِ عامٍ، ثم أَوْحَى اللهُ إليهِ: أيُّها الملَكُ طِرْ، فطار عشرينَ ألفَ سنةٍ ثم لم يَنَلْ رأسُه قائمةً من قوائمِ العرشِ، ثم زادَ اللهُ له في الجناحِ والقوَّةِ وأَمَره أنْ يطيرَ، فطارَ مِقدارَ ثلاثينَ ألفَ سنةٍ فلَمْ يَنَلْها، فأَوْحَى اللهُ إليه: أيُّها الملَكُ، لو طِرْتَ إلى نَفْخِ الصُّورِ مع

---

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٦٨).

(٢) انظر: «الكشاف» (٤/ ١٥٢). وهذا قطعة من خبر ذكره الثعلبي في «عرائس المجالس» (ص٢٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، والله أعلم بصحته، ولو ثبت فليس بمرفوع ولا موقوف حتى يصلح للاحتجاج به في مثل هذه الأمور.

(٣) الذي في «تفسير الثعلبي» (٨/ ٢٦٧) هو العبارة الأولى فقط، ثم باقي الخبر عنده مختلف عما هنا، وباقي الخبر هنا من قوله: (في الرأسِ ألفُ ألفِ وجهٍ...) ذكره أبو الحسن علي بن ناصر الدين محمد بن محمد المنوفي المصري الشاذلي المتوفى سنة (٩٣٩) في «كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني» (١/ ٥٧) بلا سند أو عزوٍ.

أجنحتِكَ وقوَّتِكَ لم تبلُغْ ساقَ عَرْشي، فقال الملَكُ: سبحانَ ربِّيَ الأعلى، فأَنْزلَ اللهُ تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ فقال ﷺ: «اجْعَلُوها في سُجودِكم»(١).

وحكَى الثعلبيُّ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: ٢١]: حدثنا جعفرُ بنُ محمدٍ عن أبيهِ عن جدِّه أنه قال: في العرشِ مثالُ ما خلَقَ اللهُ في البرِّ والبحرِ، وهو تأويلُ قولِه تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾(٢).

وحكَى أيضاً عن عليِّ بنِ الحسين: أنَّ اللهَ تعالى خلَقَ العرشَ، ثم جعَله سبعينَ ألفَ ألفِ طبقٍ، ليس من ذلكَ طبقٌ إلا يسبِّحُ اللهَ ويمجِّده ويقدِّسُ بأصواتٍ مختلفة(٣).

وعن كعبِ الأحبارِ أنَّه قال: لـمَّا خَلَقَ اللهُ العرشَ قال: لن يخلُقَ اللهُ خَلْقاً أعظمَ منِّي، فاهتزَّ فطوَّقهُ بحيَّةٍ وللحيَّةِ سبعونَ ألفَ جَناحٍ، وفي الجَناحِ سبعون ألفَ ريشةٍ، في كلِّ ريشةٍ سبعونَ ألفَ وجهٍ، في كلِّ وجهٍ سبعونَ ألفَ لسانٍ، يخرجُ من أفواهِها في كلِّ يومٍ من التَّسبيحِ عَدَدَ قَطْرِ المطَرِ، وعدَدَ ورقِ الشَّجرِ، وعدَدَ الحصَى والثَّرَى، وعدَدَ أيامِ الدُّنيا، وعدَدَ الملائكةِ أجمعِينَ، فالْتَوَتِ الحيَّةُ بالعرشِ، فالعرشُ إلى نصفِ الحيةِ(٤)، كذا قيل، واللهُ تعالى أَعْلَم.

* * *

(١) ذكره الثعلبي في (ص٢٢ ـ ٢٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، وقد تقدم قريباً بداية الخبر والذي هنا هو تتمته، ومثله لا يحتج به.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٥/ ٣٣٦)، وليس فيه كلمة: (حدثنا).

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٠/ ٢٨).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (١٨/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، ولا شك أن هذا من الإسرائيليات التي يرويها كعب عن أهل الكتاب.

فصلٌ

في حملةِ العرشِ

قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ [غافر: ٧] وفي عددِهم قولان:

فقيل: أربعةُ أملاكٍ، وهذا مرويٌّ عن النبيِّ ﷺ(١)، فإذا كان يومُ القيامةِ كانوا ثمانيةَ أملاكٍ، حكاهُ غيرُ واحدٍ من المفسِّرين(٢).

وقيل: إنَّهم اليومَ ثمانيةٌ، وهذا مرويٌّ أيضاً عن النبيِّ ﷺ من حديثِ العبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلبِ، خرَّجهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ(٣).

وحمَلَ ابنُ عباسٍ قولَه تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ أنهم يومَ القيامةِ ثمانيةُ صُنوفٍ من الملائكةِ لا يَعلمُ عددَهم إلَّا اللهُ(٤).

---

(١) يشير إلى ما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٠١٣)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٣١٤)، والدارمي في «سننه» (٢٧٠٣)، عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: صَدَّقَ النبيُّ ﷺ أُميَّةَ بنَ أبي الصَّلْتِ في شيء من شعره فقال:

رَجُـلٌ وَثَـوْرٌ تَحْـتَ رِجْـلِ يَمِينِـهِ
والنَّسـرُ للأخـرى وليـثٌ مرصَّـدُ

فقال النبي ﷺ: «صَدَقَ» الحديث. وذكره ابن كثير في تفسير الآية السابعة من سورة غافر وقال: وهذا إسناده جيد وهو يقتضي أن حملة العرش اليوم أربعة فإذا كان يوم القيامة كانوا ثمانية كما قال تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾.

(٢) انظر التعليق السابق، وروى الطبري في «تفسيره» (٢٩/ ٥٩) عن ابن إسحاق قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «هم اليوم أربعة» يعني: حملةَ العرش «وإذا كان يوم القيامة أيدهم الله بأربعة آخرين فكانوا ثمانية، وقد قال الله: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٧٠)، وأبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣)، وإسناده ضعيف. انظر الكلام عليه في حاشية «المسند» و«السلسلة الضعيفة» (١٢٤٧).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «العرش» (٣٣)، وفي بعض المصادر عن ابن عباس: (ثمانية صفوف). انظر: =

وأمَّا صفتُهم: فعن أبي داودَ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أُذِنَ لي أنْ أُحدِّثَ عن مَلَكٍ من ملائكةِ اللهِ مِن حمَلةِ العرشِ، ما بينَ شَحْمةِ أُذنهِ إلى عاتِقِه مسيرةُ سبعِ مئةِ عامٍ»(١).

وحكَى الثعلبيُّ عن ابنِ عبَّاسٍ أنه قال: حملةُ العرشِ ما بينَ كعبِ أحدِهم إلى أسفلِ قدميهِ مسيرةُ خمسِ مئةِ عامٍ(٢).

وقال ابنُ عَباسٍ: لـمَّا خلَقَ اللهُ حَمَلةَ العرشِ قال لهم: احْمِلوا عَرْشي، فلم يُطِيقوا، فخَلَق مع كلِّ مَلَكٍ منهم من الأعوانِ مِثْلَ جنودِ سبعِ سماواتٍ وسبعِ أَرَضِينَ وما في الأرضِ مِن عَدَدِ الحَصَى والثَّرَى، فقال: احْمِلوا عَرْشي فلَمْ يُطِيقوا، فقال: قولوا: لا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ، فقالُوها فاستَقَلُّوا بعرشِ ربِّنا، فنَفَذَتْ أقدامُهم في الأرضِ السابعةِ على مَتْنِ الثَّرى فلَمْ تَستقِرَّ، فكتبَ في قدَمِ كلِّ مَلَكٍ منهم أسماءً من أسمائهِ تعالى فاستَقَرَّتْ أقدامُهم(٣).

قلتُ: إذا علمتَ ذلك فالحاملُ للعرشِ في الحقيقةِ إنَّما هو اللهُ تعالى، وما خَلَق حملةَ العرشِ لحاجةٍ إليهم لحَمْلِ عرشه، ولا اللَّوحَ والقلمَ لضبطِ معلوماتِه، بل هو مُسْتغنٍ عن ذلك غيرُ محتاجٍ لشيءٍ من مخلوقاته، وإنما ذلك حِكَمٌ دالَّةٌ على كمالِ قُدرتِهِ ووجوبِ وحدانيَّتِهِ، لا إلهَ إلا هو يَفعلُ ما يشاءُ ويَحْكُمُ ما يُريدُ.

= «إعراب القرآن» للنحاس (٥/ ٢٢)، و«تفسير الثعلبي» (١٠/ ٢٨).

(١) رواه أبو داود (٤٧٢٧)، وصححه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٨/ ٦٦٥).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ٢٦٦). ورواه ابن أبي شيبة في «العرش» (٢٦).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٢٦٦) من طريق الضحاك عن ابن عباس، والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

ورُوِي أنَّ لكلِّ واحدٍ من حملةِ العرشِ أربعةَ أوجُهٍ: وَجْهَ ثورٍ، ووَجْهَ أسدٍ، ووجهَ نسرٍ، ووَجْهَ إنسانٍ، وله أربعةُ أجنحةٍ: فجناحانِ على وجههِ مخافةَ أنْ يَنظرَ إلى العرشِ فيَحترِقَ وجناحان يطيرُ بهما، ليس لهم كلامٌ إلا التسبيحُ والتكبيرُ والتَّمجيد(١).

***

فصلٌ

في الملائكةِ الذين حولَ العرشِ

قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ﴾ [غافر: ٧] قال وهبُ بنُ منبِّهٍ: حولَ العرشِ سبعونَ ألفَ صفٍّ من الملائكةِ، صفًّا خَلْفَ صفٍّ يَدُورونَ حولَ العرشِ يطوفونَ به، يُقْبِلُ هؤلاء ويُدْبِرُ هؤلاء، فإذا استَقْبَل بعضُهم بعضاً هلَّلَ هؤلاء وكبَّرَ هؤلاء، مِن ورائهِم سبعونَ ألفَ صفٍّ قيام، أيديهِم إلى أعناقِهِم قد وضعُوها على عَوَاتقِهم، فإذا سَمِعوا تكبيرَ هؤلاء وتهليلَهم رفَعوا أصواتَهم فقالوا: سبحانَكَ وبحمدِكَ ما أَعْظمكَ وأجلَّكَ! أنتَ اللهُ لا إلهَ إلَّا أنتَ الكبيرُ الأكبرُ، الخَلْقُ كلُّهم راجُونَ رحمتَكَ، ومِن وراءِ هؤلاءِ مئةُ ألفِ صفٍّ من الملائكةِ قد وضَعوا اليُمْنى على اليُسْرى، ليس منهُم أحدٌ لا يُسبِّحُ بتسبيحٍ ما يسبِّحُه الآخَرُ، ما بينَ جناحَيْ أحدِهم مسيرةُ ثلاثِ مئةِ عامٍ، وما بينَ شحمةِ أُذنهِ إلى عاتقهِ مسيرةُ أربعِ مئةِ عامٍ، واحْتجَبَ اللهُ تعالى بينَهُ وبينَ الملائكةِ الذين هم حولَ العرشِ بسبعينَ جناحاً من نُورٍ، وسبعينَ حِجاباً من ظُلْمةٍ، وسبعينَ حجاباً من دُرٍّ أبيضَ، وسبعينَ حجاباً من

---

(١) التسبيح والتكبير والتمجيد من الملائكة مما لا خلاف فيه، وأما ما قبله من ذكر الرؤوس والأجنحة فمما لا شك فيه أيضاً أنه من خرافات الإسرائيليات.

ياقوتٍ أحمرَ، وسبعينَ حجاباً من زمرُّدٍ أخضرَ، وسبعينَ حجاباً من ثلجٍ، وسبعينَ حجاباً من بَرَدٍ، وما لا يَعلَمُه إلّا اللهُ تعالى(١).

وقال يزيدُ الرَّقَاشيُّ: إنَّ للهِ ملائكةً حولَ العرشِ يُسمَّون: المخْلَصِين، تَجْرِي أعينُهم مِثْلَ الأنهارِ إلى يومِ القيامةِ، يَميدُونَ كأنَّها تنفضُهم الرياحُ من خَشْيةِ اللهِ تعالى، فيقولُ لهم الربُّ عزَّ وجلَّ: ملائكَتِي ما الذي يُخِيفُكم؟ فيقولون: ربَّنا لو أنَّ أهلَ الأرضِ اطَّلَعوا من عزَّتكَ وعظَمتِكَ على ما اطَّلَعْنا عليه ما ساغُوا طعاماً ولا شراباً ولا انْبَسطُوا في فُرُشِهم، وخَرَجوا إلى الصَّحراءِ يَخورونَ كما يَخُورُ الثَّورُ(٢). واللهُ أعلم.

* * *

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٤) من طريق عبد المنعم بن إدريس بن سنان عن أبيه عن وهب بن منبه عن كعب. وعبد المنعم بن إدريس قال عنه أحمد بن حنبل كما في «الميزان»: كان يكذب على وهب بن منبه، وقال البخاري: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: يضع الحديث على أبيه وعلى غيره.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ٢٦٧). والرقاشي قاص زاهد ضعيف.

بابٌ
في الكرسيِّ وحقيقتِه

قال اللهُ تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وهو ثابتٌ بالكتابِ والسنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ، إلَّا أنَّ العلماءَ اخْتَلفوا فيهِ على أقوالٍ:

وقيل: إنَّه مخلوقٌ عظيمٌ مستقِلٌّ بذاتِه، وهو قولُ الجمهورِ.

وقيل: إنَّ الكرسيَّ هو العرشُ بذاتِه، وهو قولُ الحسنِ البَصْريِّ.

وقيل: أنَّ المرادَ بالكرسيِّ: السُّلطانُ والقدرةُ.

وقيل: إنَّ الكرسيَّ هو العلمُ.

وقيل: إنَّ المرادَ منه تصويرُ عَظَمةِ اللهِ وكِبْريائِه، وهو قولُ القَفَّالِ.

وقيل: إنَّه مَوضِعُ القَدَمينِ، رواهُ ابنُ جُبيرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ(١).

قال الإمامُ الفخرُ: وقد دلَّتِ الدَّلائلُ على نَفْيِ الجِسْميَّة، فوَجَبَ ردُّ هذهِ الرِّوايةِ، أو حملُها على أنَّ المرادَ بها موضعُ قدَمِي الرُّوحِ الأعظمِ، أو مَلَكٍ آخَرَ عظيمِ القَدْرِ عندَ اللهِ تعالى(٢).

والصَّحيحُ الأوَّلُ، وقد جاءَ في الحديثِ ما ظاهِرُه ذلك، وهو قولُ المحقِّقِين من العلماءِ.

وأمَّا موضعُه: فقال الإمامُ الفخرُ: جاء في الأخبارِ الصَّحيحةِ أنَّه جسمٌ عظيمٌ تحتَ العرشِ وفوقَ السَّماءِ السَّابعةِ(٣).

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٦٠١).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١٣).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١٣).

وأمَّا صِفَتُه: فقال أبو مُوسى الأشعريُّ والسُّدِّيُّ وغيرُهما: هو لؤلؤٌ، وما السَّماواتُ السبعُ في الكرسيِّ إلَّا كدراهمَ سبعةٍ أُلْقِيَتْ في تُرْسٍ[١].

وهو مشتمِلٌ بعظَمتِهِ على السَّماواتِ والأرضِ، وفي حديثِ أبي ذرٍّ السابقِ: «وما السَّماواتُ السَّبْعُ مع الكرسيِّ إلَّا كحَلْقةٍ مُلْقاةٍ بأرضٍ فَلاةٍ، وفضلُ العرشِ على الكرسيِّ كفَضْلِ الفلاةِ على الحَلْقةِ»[٢].

وأمَّا قوائمُه: فقال عليٌّ ومقاتلٌ رضي الله عنهُما: كلُّ قائمةٍ من قوائمِ الكرسيِّ طولُها مثلُ السَّماواتِ السَّبعِ والأرضينَ السبعِ، وهو بينَ يدي العرشِ[٣].

وقال وَهْبُ بنُ مُنبِّهٍ: للكرسيِّ أربعُ قوائمَ كلُّ قائمةٍ منها مِثْلُ السماواتِ والأرضِ، وجميعُ السَّماواتِ والأرضِ والدُّنيا والآخرةِ وكلُّ ما خَلَقَ اللهُ في الكرسيِّ كمَثَلِ حبَّةِ خَرْدلٍ في كفِّ أحدِكم[٤].

وأمَّا حَمَلتُه: فعن عليٍّ ومُقاتلٍ رضي الله عنهما: أنَّ الذين يحملونَ الكرسيَّ أربعةُ أملاكٍ، لكلِّ مَلَكٍ أربعةُ وجوهٍ، أقدامُهم في الصَّخرةِ التي تحتَ الأرضِ السَّابعةِ السُّفْلَى مسيرةَ خمسِ مئةِ عامٍ[٥].

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/ ٢٣٢).

(٢) تقدم قريباً.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/ ٢٣٣).

(٤) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٣) من طريق عبد المنعم بن إدريس بن سنان عن أبيه عن وهب بن منبه. وقد تقدم الكلام على هذا الإسناد قريباً.

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/ ٢٣٣). وذكره أبو الليث في «تفسيره» (١/ ١٩٥) عن الكلبي ومقاتل. وهو من الإسرائيليات، ولعله مكذوب على علي رضي الله عنه.

وجاء في بعضِ الأخبارِ: أنَّ بينَ حَمَلةِ العرشِ وحَمَلةِ الكرسيِّ سبعينَ حِجاباً من ظُلمةٍ وسبعينَ حجاباً من نورٍ، وغِلَظُ كلِّ حجابٍ مسيرةَ خمسِ مئةِ عامٍ، لولا ذلكَ لاحْتَرقَتْ حَمَلةُ الكرسيِّ من نورِ حملةِ العرشِ. حكاهُ الثَّعلبيُّ[1]، واللهُ أعلم.

* * *

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/ ٢٣٣)، ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٣٤٥) عن الحسن في خبر طويل زاخر بأمثال هذه العجائب.

بابٌ
في ذكرِ السَّماوات

قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا﴾ [ق: ٦].

قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١].

إلى غيرِ ذلك مِن الآيات.

وقد اختَلَف المفسِّرون: هل السَّماءُ مخلوقةٌ قبلَ الأرضِ أو بعدَها، فذهَبَ ابنُ عبَّاسٍ: أنَّ الأرضَ خُلِقَتْ قبلُ، وبه قال الزَّمخْشريُّ وجماعةٌ مِن أهلِ العلم[(١)].

قال ابنُ عباسٍ خلقَ اللهُ الأرضَ بأقواتها ـ مِن غيرِ أنْ يَدْحُوَها ـ قَبْلَ السماءِ، ثم اسْتَوَى إلى السماءِ فسوَّاهنَّ سبعَ سماواتٍ، ثم دَحَى الأرضَ بعدَ ذلك[(٢)]. أي: بَسَطها.

وهذا الذي قالهُ هو ظاهرُ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠].

وقال أهلُ التفسيرِ في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ إلى قولِهِ: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ١٠]: أي: خلَقَ الأرضَ وجبالَها في الأحدِ والإثنينِ، وما فيها من الأقواتِ في الثُّلاثاءِ والأربعاء.

وقالوا في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١]: إنَّ ﴿ثُمَّ﴾ للتَّرتيب، وقولُه: ﴿فِى يَوْمَيْنِ﴾ هما يومُ الخميسِ ويومُ الجمعةِ..إلخ، فإنَّ فيه خُلق آدمُ عليه السلام.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ١٨٩).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٩٤ ـ ١٩٥).

وفي «مسلم» عن أبي هريرةَ قال: أَخَذ رسولُ اللهِ ﷺ بيدِي فقال: «خلَق اللهُ التربةَ يومَ السَّبتِ وخَلَق ما فيها من الجبالِ يومَ الأحدِ، وخلَق الشجرَ - ورواية الخير(١) - يومَ الإثنينِ، وخلَقَ المكروهَ يومَ الثُّلاثاءِ، وخلق النورَ يومَ الأربعاءِ، وبثَّ فيها الدوابَّ يومَ الخميسِ، وخلَق آدمَ بعدَ العصرِ يومَ الجمعةِ، آخِرَ الخَلْقِ وآخِرَ ساعةٍ من النَّهارِ فيما بينَ العصرِ إلى اللَّيل»(٢).

ومذهبُ قومٍ آخَرين: أنَّ السماءَ خُلِقتْ قبلَ الأرضِ، وأنَّ لفظةَ ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ ليستْ للترتيبِ بل لتعديدِ النِّعَم، كما يقولُ الرجلُ لغيرِه: أليسَ قد أعطيتُكَ النِّعَمَ العظيمةَ ثم رَفَعْتُ قَدْركَ، ثم دفَعْتُ الخصومَ عنكَ.

وأجاب بعضُهم عن قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]: أنَّ ﴿بَعْدَ﴾ بمعنى: مع، كقولِهِ تعالى: ﴿عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٣]؛ أي: مع ذلك، وهذا اختيارُ الإمامِ فخرِ الدِّين(٣).

وهو مذهبُ مقاتلٍ، فعن مقاتلٍ: أنَّ السماءَ خُلقتْ يومَي الأحدِ والإثْنينِ(٤).

وقد عَلِمْتَ ممَّا مرَّ أنَّ مذهبَ ابنِ عباسٍ وغيرِه أنَّ السماءَ إنما خُلِقتْ يومَي الخميسِ والجمعةِ.

---

(١) قوله: «ورواية الخير» كذا وقعت هذه العبارة معترضة، فإن أراد أنها رواية فلم أجدها.

(٢) رواه مسلم (٢٧٨٩)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٨٣٤١)، وانظر في حواشيه كلام العلماء في هذا الحديث، وأن الأصح فيه أنه من كلام كعب الأحبار. وقد نبه الآلوسي إلى إشكال فيه من حيث المعنى فقال في «روح المعاني» (٩/ ١٣٥): (ولا يخفى أن هذا الخبر مخالف للآية الكريمة، فهو إما غير صحيح - وإن رواه مسلم - وإما مؤول).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٣١/ ٤٦).

(٤) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ١٦٢)، و«زاد المسير» (٧/ ٢٤٦).

ورُوِيَ أنَّه فرَغَ منها في السَّاعةِ الأخيرةِ من يومِ الجمعةِ، فخَلَق فيها آدمَ، وفيها تقومُ الساعةُ.

وأخرج أبو الشيخِ عن أبي هريرة قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «خلَقَ اللهُ الجنَّةَ والنارَ يومَ الجمعةِ»[1].

وأخرجَ عن ابنِ عباسٍ قال: إنَّ اللهَ خلَقَ الجنةَ قبْلَ النارِ، وخَلَق رحمتَه قبْلَ غضبِهِ[2].

وذكَر المفسِّرون في قولِهِ تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ١٢]؛ أي: أَتمَّ صُنعهُنَّ وأحكَمَهنَّ وفَرَغ مِن خَلْقِهنَّ ﴿وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَا﴾ [فصلت: ١٢].

وقال السُّدِّيُّ وقتادةُ: خَلَق فيها شمسَها وقَمَرَها ونُجومَها، وخَلَق في كلِّ سماءٍ خَلْقَها مِن الملائكةِ والبحارِ وجبالِ البَرَدِ وما لا يعلمُه إلَّا اللهُ[3].

وذكر المفسِّرون في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾؛ أي: عَمَدَ وتَوَجَّه إلى خَلْقِها وتَسوِيتها، ﴿وَهِيَ دُخَانٞ﴾ وهو بخارُ الماء، وذلك أنَّه سبحانهُ وتعالى لـمَّا خلَقَ الأرضَ أرسَلَ عليها الماءَ، فارتَفَع له بخارٌ كالدُّخانِ.

وقيل: كان عرشُه على الماءِ، فخَلَق مِن ذلك الماءِ بخاراً، فارتَفَع فيَبِسَ الماءُ، فجَعَله أرضاً واحدةً ثم فتَقَها أرضَينِ، ثم خَلَقَ السماءَ من ذلك البخارِ.

---

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٣٧٠).

(٢) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٣٧٢) من طريق عبد المنعم بن إدريس عن أبيه عن وهب عن ابن عباس. وقد تقدم الكلام على هذا الإسناد.

(٣) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٩٩).

وقيل: إنَّه تعالى لـمَّا خلَق الأرضَ أرسَلَ عليها ناراً، فارتَفعَ لها دخانٌ فخَلَق السماءَ منه.

وذكر المفسِّرون في قولِهِ تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾؛ أي: ائْتِيَا بكلِّ ما خَلَقْتُ فيكُما مِن المنافِعِ والمصالحِ وأَخْرِجاها لخَلْقي.

قال ابنُ عباسٍ: قال اللهُ للسماواتِ: أَطْلِعي شمسَكِ وقَمَرَكِ ونجومَكِ، وقال للأرضِ: شُقِّي أنهارَكِ وأَخْرِجي ثمارَكِ طائعةً أو كارهةً، فقالتا: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[1].

قال الثَّعلبيُّ: بلَغَنا أنَّ بعضَ الأنبياءِ قال: يا ربِّ، لو أنَّ السماواتِ والأرضَ حين قُلتَ لهما: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ عصَتَاكَ، ما كُنتَ تَفعلُ بهما؟ قال: كنتُ آمُرُ دابَّةً مِن دَوابِّي فتبتَلِعَهما، قال: أين تلك الدابَّةُ؟ قال: في مَرْجٍ مِن مُروجِي، قال: يا ربّ! وأينَ ذلك المرجُ؟ قال: في عِلْمٍ من عُلُومِي[2].

* * *

فصلٌ

في مقدارِ ما بينَ كلِّ سماءٍ وسماءٍ

قال اللهُ تعالـى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠].

قـال ابنُ عبـاسٍ وعطاءٌ والضحَّـاكُ وقَتادةُ: إنَّهما كانَتَا شـيئاً واحـداً ملتزِمَتينِ، ففَصَـل اللهُ بينَهما بالهواء.

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ٢٨٧). ورواه الحاكم في «المستدرك» (٧٣) وقال: صحيح على شرط الشيخين.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ٢٨٧).

وقال كعبُ الأحبارِ: خلَقَ اللهُ السماواتِ والأرضَ بعضَها على بعضٍ، ثم خَلَق ريحاً توَسَّطتْها ففتَقَها [بها].

وقال مجاهدٌ وأبو صالحٍ والسُّدِّيُّ: كانتِ السماواتُ متآلِفةً طبقةً واحدةً، ففتَقَها فجعَلَها سبعَ سماواتٍ[١].

قلتُ: لا خلافَ بينَ هذهِ الأقوالِ بحسَبِ الحقيقة.

إذا تَقَرَّرَ هذا: فعن أبي هريرةَ رضي الله عنه: أنَّ ما بينَ سماءٍ إلى سماءٍ خمسُ مئةِ سنةٍ، خرَّجه التِّرمذيُّ[٢]، وأَخرجَ مثلَه البزَّارُ بسندٍ صحيحٍ عن أبي ذرٍّ عن النبيِّ ﷺ[٣].

وفي حديثِ ابنِ مسعودٍ: وغِلَظُ كلِّ واحدةٍ مسيرةَ خمسِ مئةِ سنةٍ[٤].

وفي حديثِ العبَّاسِ بنِ عبد المطَّلِبِ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «أَتَدْرون ما بينَ السماءِ والأرضِ؟» قالوا: لا واللهِ لا ندري! قالَ: «فإنَّ بُعْدَ ما بينَهما ـ إمَّا قال: واحدةٌ، وإمَّا: ثِنْتانِ، وإمَّا: ثلاثٌ ـ وسبعونَ سنةً»، خرَّجه التِّرمذيُّ[٥].

---

(١) انظر هذه الأقوال في «تفسير الثعلبي» (٦/ ٢٧٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) قطعة من حديث طويل رواه الترمذي (٣٢٩٨) وأشار إلى تضعيفه بقوله: حديثٌ غريبٌ مِن هذا الوجهِ، ويُرْوَى عن أيُّوبَ ويُونُسَ بنِ عُبَيدٍ وعليِّ بن زيدٍ، قالوا: لم يَسْمعِ الحسنُ مِن أبي هريرةَ.

(٣) رواه البزار (٢٠٨٧ ـ كشف)، وليس إسناده صحيحاً كما ذكر، وسيأتي تخريجه وتفصيل الكلام عليه في (باب في ذكر الأرض).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٨/ ١٥٣).

(٥) رواه الترمذي (٣٣٢٠)، وإسناده ضعيف. وقد تقدم تخريجه والكلام عليه في (فصل في حملة العرش).

وفي «سنن ابن ماجه»: «ما بينَ السماءِ والأرضِ مسيرةُ ثلاثةٍ وسبعينَ سنةً أو نحوُها، وكذا بين كلِّ سماءٍ وسماءٍ»(١).

قال بعضهم: إنه حديثٌ صحيحٌ، وهو موافقٌ لِمَا دلَّ عليه علمُ الهيئةِ بأنَّ بينَ السماءِ والأرضِ ثمانينَ سنةً، مسافةُ كلِّ يومٍ منها ثلاثونَ مِيلاً إذا صَعِدْتَ على استواءٍ.

قال: وما يذكُرُه الناسُ مِن أنَّ بينَهُما خمسَ مئةِ عامٍ لا صحةَ له ولا دليلَ عليه. انتهى.

قلتُ: بل الصَّوابُ صحَّتُه لِمَا مرَّ، والجمعُ بينَ القولينِ: أنَّ هذا محمولٌ على سَيرٍ فيه سرعةٌ، وذاكَ محمولٌ على سَيرٍ لا سرعةَ فيه، واللهُ سبحانهُ أعلمُ.

وأمَّا عددُ السماواتِ فسبعٌ بالكتابِ والسُّنَّة؛ قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ﴾ [المؤمنون: ٨٦] وقال تعالى: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [الملك: ٣].

وذهبَ أهلُ الهيئةِ إلى أنَّ الأفلاكَ تسعةٌ(٢): فلَكُ القمرِ، وفلَكُ عُطاردٍ، وفلَكُ الزُّهَرةِ، وفلَكُ الشَّمسِ، وفلَكُ المرِّيخِ، وفلَكُ المشتري، وفلَكُ زُحَلَ، وفلَكُ الكواكِبِ الثَّابتةِ، والفلَكُ الأعظمُ، ويسمَّى: الأطلسَ.

وإلى إثباتِ هذهِ الأفلاكِ ذهبِ الإمامُ الفخرُ عملاً على الرَّصْدِ، وعلى أنَّ التَّنصيصَ على عددِ السَّماواتِ لا يدلُّ على نَفْيِ الزَّائدِ.

---

(١) رواه ابن ماجه (١٩٣)، وهو كالحديث السابق سنداً ومتناً.

(٢) يوجد هنا خلط بين السماوات السبع التي لا يعلم كنهها إلا الله، وبين الكواكب المعروفة التي اكتشفها العلماء، وهي كواكب مجموعتنا الشمسية. وكذا يظهر من كلام الرازي الآتي.

قال: وأمَّا ترتيبُ الأفلاكِ: فأقربُها إلينا الدُّنيا، ثم يَلِيها السماءُ الثَّانيةُ، ثم كذلك إلى آخِرِها.

وحَكَى عن أهلِ الهيئةِ التَّرتيبَ المتقدِّمَ، وبيَّنَ أنَّ أقربَها إلينا كرةُ القمرِ، وفوقَها كرةُ عُطارِد، ثم كرةُ الزُّهَرة، ثم كرةُ الشَّمسِ، ثم كرةُ المرِّيخِ، ثم كرةُ المشترِي، ثم كرةُ زُحَل.

تنبيهٌ: قال الإمامُ فخرُ الدِّينِ: الفلَكُ في كلامِ العربِ: كلُّ شيءٍ دائرٍ، وجمعُه: أفلاكٌ، وفيه قولان:

فقيل: إنَّها أجسامٌ تدورُ عليها النُّجومُ، قاله أكثرُ المفسِّرين.

وقيل: إنَّه ليس بجسمٍ وإنَّما هو مِدَادُ النُّجوم.

وإذا قُلْنا بالقولِ الأوَّلِ ففي كيفيتِهِ أقوال:

فقيل: إنَّ الفلَكَ موجٌ مكفوفٌ؛ أي: مجموعٌ تَجْري فيه الكواكبُ.

وقال جمهورُ الفلاسفةِ وأهلِ الهيئةِ: هي أجرامٌ صُلْبةٌ لا ثقيلةٌ ولا خفيفةٌ، غيرُ قابلةٍ للخرقِ والالْتِئام(١).

والحقُّ ما قالهُ الإمامُ فخرُ الدِّين: أنَّه لا سبيلَ إلى معرفةِ السَّماواتِ إلا بالخبرِ(٢)؛ لأنَّ ذلك غيبٌ.

وقد قال القاضي ابنُ العربيِّ: إنَّ ذاتَ السماءِ لا تُرَى، إنَّما يُرَى الهواءُ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٢/ ١٤١).

(٢) المصدر السابق.

لطيفةٌ: مِن فضلِ السَّماءِ أنَّ اللهَ زيَّنَها بسبعةِ أشياءَ: بالنُّجومِ، والشَّمسِ، والقمرِ، والعرشِ، والكُرسيِّ، واللَّوحِ، والقلمِ، وجعَلَها قِبلةً للدُّعاءِ، وجعَلَ الأيدِيَ تُرفَعُ إليها، وقدَّمَ ذِكْرَها على الأرضِ في أكثرِ الآياتِ، وذَكَر السَّماواتِ بلفظِ الجمعِ والأرضَ بلفظِ الإفرادِ، وجعَلَ لونَها أخضرَ وهو أَمْثَلُ الألوانِ للبصرِ وتَقْويةٌ له، قاله الأطباءُ، ولذلك يأمُرونَ مَن به وجعُ العينِ أنْ يَنظُرَ إلى الورقةِ الخضراءِ، فجَعَلَ اللهُ أديمَ السماءِ أزرقَ ونفعاً للأبصار وتقويةً لها[1]، وجَعَل شكلَها مستديراً وهو أفضلُ الأشكالِ.

فعنِ ابنِ عباسٍ في قولهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] قال: ذاتِ البهاءِ والجَمَال[2].

وقال الحسنُ: ذاتِ الخَلْقِ الحسَنِ محبكٌ بالنجوم[3].

وقال أبو صالحٍ: ذاتِ الخَلْقِ السَّديدِ[4].

---

(١) كذا ذكر أن لونها أزرق، وقبل قليل أنه أخضر، وذكر في كليهما أنه تقوية للبصر، وذكر الرازي في «تفسيره» ـ وعنه نقل المؤلف هذه الزينات ـ الأزرقَ فقط ولم يتعرض للأخضر، ولفظه: (تفكَّر في لون السماء وما فيه من صواب التدبير، فإن هذا اللون أشد الألوان موافقة للبصر وتقوية له، حتى إن الأطباء يأمرون من أصابه وجع العين بالنظر إلى الزرقة، فانظر كيف جعل الله تعالى أديم السماء ملوناً بهذا اللون الأزرق، لتنتفع به الأبصار الناظرة إليها، فهو سبحانه وتعالى جعل لونها أنفع الألوان، وهو المستنير). وهذا كلام واضح لا لبس فيه بخلاف عبارة المؤلف القلقة المتناقضة، ولعل بعضها ملغى لكن لم يقع ذلك في النسخة التي بين أيدينا.

(٢) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٤٥).

(٣) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٤٦) بلفظ: (...مجملة بالنجوم).

(٤) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٤٤) بلفظ: (ذات الخلق الشديد).

وجعَلها تعالى مَنْزِلَ الأبرارِ، ومحلَّ الصَّفاءِ والطَّهارةِ والعِصْمةِ والعبادِ المكرَمِينَ، ففي حديثِ المعراجِ: أنَّه ﷺ رأى آدمَ في سماءِ الدُّنيا، وعيسى ويَحْيَى في الثَّانية، ويوسُفَ في الثَّالثةِ، وإدريسَ في الرابعةِ، وهارونَ في الخامسةِ، وإبراهيمَ في السَّادسةِ مُسْنِداً ظهرَه إلى البيتِ المعمورِ، كذا في «مُسلمٍ»[١].

وفي «البخاري»: «وموسَى في السَّماءِ السَّابعة بتفضيلِ كلامِ اللهِ تعالى»[٢]، صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهم أجمعين.

* * *

(١) رواه مسلم (١٦٢/ ١٥٩) لكن في هذا السياق أن الذي في السادسة موسى وفي السابعة إبراهيم. والذي فيه إبراهيم في السادسة ورد عنده بسياق آخر، حيث رواه برقم (١٦٣)، ولفظه: (فقال أنسُ ابنُ مالكٍ، فذَكَرَ أنَّه وَجدَ في السَّماواتِ آدمَ، وإدريسَ، وعيسَى، وموسى، وإبراهيمَ صلواتُ اللهِ عليهِم أجمعينَ، ولم يُثْبِتْ كيف مَنازِلُهم، غَيْرَ أنَّه ذَكَرَ أنَّه قد وَجدَ آدمَ عليه السَّلامُ في السَّماءِ الدُّنيا، وإبراهيمَ في السَّماءِ السَّادسةِ).

(٢) رواه البخاري (٧٥١٧).

بابٌ
في ذكرِ الشَّمسِ

قال الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾ [يس: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمۡسَ سِرَاجٗا﴾ [نوح: ١٦]، إلى غيرِ ذلك من الآيات.

وقد اختلفَ العلماءُ فيما خُلقَتْ منه الشَّمسُ:

فقيل: مِن نورِ العرشِ.

وقيل: مِن نارٍ.

وقيل: إنَّها مَلَكٌ أجوفُ مملوءٌ ناراً يَخرجُ منه هذا الوَهجُ والشُّعاعُ.

وقيل: إنَّها سحابةٌ ملتهِبةٌ ناراً.

وقيل: هي أجزاءٌ كثيرةٌ من نارٍ محرِقةٍ.

وقيل: هي جوهرٌ خامسٌ زائدٌ على العناصرِ الأربعةِ.

وقالتِ الفلاسفةُ: هي اجتماعُ أجزاءٍ ناريَّةٍ تدفعُها البحارُ.

قلتُ: والصَّحيحُ الأوَّلُ؛ لِمَا رَوَى الثعلبيُّ عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ الله تعالى لمَّا أَبْرمَ خَلْقَه فلمْ يَبْقَ مِن خَلقِه غيرُ آدمَ، خَلَق شمسَينِ من نورِ عرشِه، فأمَّا ما كانَ في سابقِ علمِه أنَّه لا يطمسُها فخَلَقها مِثْلَ الدُّنيا ما بينَ مَشارِقها ومَغارِبها، وما كان في سابِقِ علمِه أنَّه يطمسُها ويحوِّلُها قمراً فخَلَقها دونَ الشَّمسِ في العِظَم، ولكنْ إنما يُرى صغرُها من شدَّة ارتفاعِ السماءِ وبُعْدِها من الأرض، ولو تَرَكَ الشمسَ والقمرَ كما خلَقَهما لم يُعرفِ اللَّيلُ من النَّهار» الحديثَ[1]، وستأتي تتمَّته.

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ٨٨)، وهذه قطعة من خبر طويل رواه الطبري في «التاريخ» (١/ ٤٧ ـ ٥٢) =

فأمَّا شكلُها: فاختلفُوا فيه:

فقيل: إنه بمنزلةِ صَحْفَةٍ عريضةٍ.

وقيل: كالصَّحْفةِ المعكوفة.

وقيل: إنها كالكُرةِ المدحْرَجةِ.

وأمَّا مقدارُها: فاختلَفُوا فيه:

فقيلَ: إنَّها مِقدارُ قَدَمِ إنسانٍ.

وقال أهلُ الهندسةِ: إنَّها أضعافُ الأرضِ مئةً وعشرينَ مرَّةً، وقيل: مئةً وخمسين، وقيل: مئةً وستِّين، وقيل: مئتَينِ.

والقمرُ بقَدْرِ الدُّنيا ثمانينَ مرةً.

وقال أهلُ التَّعديلِ: مِثْلُ الأرضِ سواءٌ.

قلتُ: وهذا هو الموافقُ لحديثِ الثعلبيِّ السابقِ، وكان يختلجُ بصَدْري أنَّ هذا ونحوَه يُشْكِلُ عليه قولُه تعالى: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦] فأيُّ عينٍ[١] تَسَعُ ما هو قَدْرُ الأرضِ، إنَّما يَسَعُها البحرُ لا العَينُ، حتى رأيتُ في «تفسير الكَوَاشيِّ» وغيرِه: ليس المرادُ أنَّ الشمسَ تغيبُ في نَفْسِ العينِ حقيقةً، وإنما ذلك

= من طريق أبي نعيم (واسمه: عمر بن صبح)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١١٦٣ ـ ١١٦٨) من طريق أبي عصمة نوح بن أبي مريم، كلاهما عن مقاتل بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً، ولا يصح؛ فإن عمر بن صبح متروك كذبه ابن راهويه، وكذلك أبو عصمة، كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع.

(١) «فأي عين» وقعت في (ز) مكررة.

في رَأْيِ العينِ؛ كراكِبِ البحرِ يَعتقِدُ أنَّ الشَّمس قد غَرَبتْ في الماءِ، وامْتَنعَ ذلك لأنَّ الشمسَ أعظمُ من الدُّنيا. انتهى.

وأما الفلَكُ الذي هي فيهِ فاختلَفوا فيه:

فقال الفلَكيُّون: إنَّه الفلَكُ الرَّابعُ، ويَصِلُ شعاعُها إلى العالَمِ السفليِّ لأنَّ أجرامَ السَّماواتِ دقيقةٌ فلا تَحجُبُ وصولَ النُّورِ، بخلافِ ما إذا قابَلها حجابٌ كثيفٌ كالغيمِ ونحوِه.

وذكَر بعضُهم: أنَّ وجهَها نحوَ السماءِ وظهرَها نحوَ الأرضِ، ولولا ذلك لاحْتَرقَتِ الأرض.

وقال بعضهم: إنَّها تجري والكواكبَ في البحرِ الذي دونَ السماءِ بقَدْرِ ثلاثةِ فراسخَ، وهو موجٌ مكفوفٌ قائمٌ في الهواءِ بإذنِ اللهِ تعالى لا يَقْطُر منه قَطرةٌ، والبحارُ كلُّها ساكنةٌ، وذلك البحرُ جارٍ في سرعةِ السهمِ كأنه حَبْلٌ ممدودٌ بينَ المشرقِ والمغربِ، فتَجْرِي الشمسُ والقمرُ والخُنَّسُ في ذلك البحرِ، فذلك قولُه تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، وفي الحديثِ: «والذي نفسُ محمدٍ بيدِه، لو بدَتِ الشمسُ من ذلكَ البحرِ لاحتَرقَتِ الأرضُ، ولو بَدَا القمرُ منه لافتُتِنَ أهلُ الأرضِ حتى يعبدُوه مِن دونِ اللهِ إلَّا مَن شاءَ اللهُ»(١).

وأمَّا مستقرُّها: فقد اختلَف العلماءُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [يس: ٣٨]:

---

(١) قطعة من خبر ابن عباس الطويل عند الطبري في «التاريخ» (١/ ٤٧ ـ ٥٢) وأبي الشيخ في «العظمة» (٤/ ١١٦٣ ـ ١١٦٨) وقد سلف تخريجه والكلام عليه قريباً، وما تقدم من قوله: «إنها تجري والكواكب...» مأخوذ منه أيضاً.

فقيل: مستقَرُّها مَغْرِبُها.

وقيل: مستقَرُّها انقضاءُ سَيْرِها، وذلك يكونُ يومَ القيامة.

وقيل: مستقَرُّها نهايةُ ارتفاعِها في الصَّيفِ في السَّماء، ونهايةُ انخفاضِها في الشِّتاء.

وقيل: مستقرُّها آخِرُ مَطَالعِها في المتقلِّبين، فإذا استقرَّ وصولُها كرَّتْ راجعةً، وإلَّا فهي لا تَستقِرُّ في حِزْبها طرفةَ عينٍ.

ونقَل المفسِّرونَ عن ابنِ عباسٍ وغيرِه أنه قرأ: (لا مُسْتقَرَّ لها)، وكذلك في قراءةِ ابنِ مسعودٍ.

قال الثعلبيُّ: أي: لا قرارَ لها فهي جاريةٌ أبداً[١].

[فرأى][٢] ابنُ عبَّاسٍ أنَّ الشمسَ بمنزلةِ الساقيَّةِ تَجري بالنَّهارِ في السَّماء في فلكِها، فإذا غَربَتْ جَرَتْ في اللَّيلِ تحتَ الأرضِ في فلكِها حتى تَطْلُعَ من مشارِقِها، وكذلك القمر[٣].

وقيل: مستقَرُّها تحتَ العرشِ.

قُلتُ: وهذا هو الصَّوابُ إنْ شاء اللهُ تعالى؛ لِمَا في «البخاريِّ» عن أبي ذرٍّ قال: سألتُ النبيَّ ﷺ عن قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا﴾ قال: «مستقَرُّها تحتَ العرشِ»[٤].

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ١٢٨).

(٢) ما بين معكوفتين وقع مكانه بياض في (ز)، ولعل المثبت هو المناسب لسياق الكلام.

(٣) كذا قال، وفيه نظر، فإن ما قاله الحبر يكفي أن نقول فيه: إنه يتفق وقوله تعالى: ﴿وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠] ولا حاجة فيه لكل ذاك الإغراب.

(٤) رواه البخاري (٤٨٠٣)، ومسلم (١٥٩/ ٢٥١).

وفي روايةٍ أُخرى للبخاريِّ عن أبي ذرٍّ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ يوماً حينَ غربتِ الشمسُ: «أتَدْرِي أين تذهبُ؟» قال: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: «فإنَّها تَذْهَبُ حتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ العرشِ، فتسْتَأْذِنَ فيُؤْذَنُ لها، ويُوشِكُ أنْ تَسْجُدَ فلا يُقْبَلَ منها، وَتَسْتَأْذِنَ فلا يُؤْذَنَ لها، فيُقَالُ لها: ارْجِعِي مِن حيثُ جِئْتِ، فتَطْلُعُ مِن مَغْرِبِها»(١)، وقد تكلَّمْتُ على ذلك في «بهجة الناظرين».

فائدة: قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠] قال الثعلبيُّ: إنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ للشمسِ ثلاثَ مئةٍ وستِّينَ كُوَّةً في المَشْرق، وثلاثَ مئةٍ وستِّين كُوَّةً في المغربِ، على عدَدِ أيَّامِ السَّنةِ، تَطْلُع كلَّ يومٍ مِن كوَّةٍ منها، وتَغرُبُ في كوَّةٍ منها، فهي المشارِقُ والمغارِب.

وقال ابنُ عباسٍ: إنَّ الشمسَ تَطْلُعُ كلَّ سنةٍ في ثلاثِ مئةٍ وستِّين كوَّةً لا تَرجِعُ إلى تلك الكوَّةِ إلَّا لمِثْلِ ذلك اليومِ من العامِ المقْبِلِ، ولا تَطْلُعُ إلا وهي كارهةٌ، فتقولُ: يا ربِّ! لا تُطْلِعْني على عبادِكَ فإنِّي أراهُم يَعْصُونَكَ(٢).

فاعْلَمْ أنَّ في حركةِ الشَّمسِ منافعَ للعِبَادِ؛ لأنَّها لو وَقَفتْ في موضِعٍ لاشتَدَّ الحرُّ في ذلك الموضعِ واشتَدَّ البردُ في ذلك المواضع(٣)، لكنَّها تسيرُ مِن المشرقِ إلى المغربِ فتأتي أقطارَ الأرضِ، فيَحصلُ النَّفْعُ بمرورِها على الأرض، وأمَّا حركتُها في المنازِلِ والبروجِ فمقرَّرٌ في الكتبِ التَّنجميَّة.

---

(١) رواه البخاري (٣١٩٩)، ومسلم (١٥٩/ ٢٥٠).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ١٣٩).

(٣) قوله: «واشتد البرد في ذلك المواضع»، كذا وقعت العبارة في (ز)، ولعل الصواب: (واشتد البرد في مقابل ذلك الموضع).

لطيفةٌ: من العربِ مَن يفضِّلُ القمرَ على الشَّمسِ، ويقولُ: القمرُ مذكَّرٌ والشمسُ مؤنَّثةٌ، والمذكَّرُ أفضلُ من المؤنَّثِ، ومنهُم مَن يفضِّلُ الشمسَّ على القمرِ، ويَحتجُّ بأنَّ اللهَ قدَّم ذِكْرَ الشمسِ على القمرِ فقال: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ﴾، ومِن العربِ مَن لا يفضِّلُ أحدَهما على الآخَرِ.

قال بعضُهم: والأولُ الأصَحُّ من وجهَينِ:

أحدُهما: أنَّ التذكيرَ أصلٌ والتأنيثَ فرعٌ.

والثَّاني: أنَّ التمسُّك بمجرَّدِ التقديمِ في الذِّكَر ضعيفٌ، فقد يتقدَّمُ المشروفُ ويتأخَّرُ الأَشرفُ، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] وقال: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠] وقال: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥].

قلتُ: إنْ أُرِيدَ التَّفضيلُ بينَهُما بحسَبِ ما عندَ اللهِ فذلك غيرُ معقولٍ لنا؛ لأنَّه يُحتاجُ فيه لتوقيفٍ، وإنْ كانَ بحسَبِ الضِّياءِ والنُّورِ ومزيدِ الإشراقِ فلا شكَّ أنَّ الشمسَ أفضلُ بهذا الاعتبارِ؛ لأنها باقيةٌ على نورِها بخلافِ القمرِ فقد نَقَص مِن نورِه كما سيأتي.

قال اللهُ تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦] وقال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] إلى غيرِ ذلك من الآياتِ، وقد مرَّ حديثُ ابنِ عبَّاسٍ في الشَّمسِ، وتتمَّتُه: «فلو تَرَكَ الشمسَ والقمرَ كما خلَقَهما لم يُعْرَفِ الليلُ من النَّهار، ولا كان يَدْرِي الأجيرُ إلى متى يَعْملُ، ولا الصائمُ متى يصومُ، ولا المصلِّي متى يُصلِّي، ولا المطلَّقةُ كم تَعْتَدُّ، ولا أوقاتُ الصلاةِ، ولا وقتُ الحجِّ، ومتَى تَحِلُّ الدُّيونُ ويَبْذرُون ويَزْرَعون، ومتى تكونُ الرَّاحةُ لأبدانِهم، فكانَ اللهُ أَنْظَرَ لعبادِه وأرحمَ بهم، فأرسلَ

جبريلَ عليه السَّلامُ فأمرَّ جناحَهُ على وجهِ القمرِ ـ وهو يومئذٍ شمسٌ ـ ثلاثَ مرَّاتٍ، فطَمَس عنه الضوءَ وبقيَ فيه النورُ، فذلك قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] فالسَّوادُ الذي في وجهِ القمرِ يُشبِهُ الخطوطَ أثرُ المحوِ»(١).

وسُئلَ عليٌّ رضي الله تعالى عنه عن السَّوادِ الذي في القمرِ فقال: ذلكَ آيةُ اللَّيلِ مُحِيَتْ، فذلك أثرُ المحوِ(٢).

قلتُ: حيثُ كان القمرُ في الأصلِ شمساً فكانَ القياسُ أنْ يكونَ له حرٌّ كالشَّمس، وحيث طُمسَ فكان القياسُ أنْ يَنقُصَ مِن حرِّه بقَدْرِ ما نقَص من نُورِه، وهو لا حرَّ له أصلاً، فلعلَّه خُلِقَ ابتداءً بلا حرٍّ، إنَّ في ذلكَ لعِبرةً، أو ذهَبَ حرُّه كلُّه مع الطَّمْس، فتأمَّلْ، والظاهرُ الأول.

وفي «قانون ابنِ العربيِّ» أنَّه قيل: إنَّ القمرَ نورٌ شفَّافٌ قابلٌ لنورِ الشَّمسِ يَسْتمِدُّ منه، فإذا قرُبَ منه ضعُفَ نورُ استمدادِه، وإذا تعدَّى عنها قَوِيَ نورُه، فكلَّما بَعُدَ عنها قَوِيَ نورُه، حتى إذا قابلَها وهو أبعدُ ما يكونُ بينهُما فيكونُ القمرُ أكثرَ ضوءاً، ثم يَقرُبُ من الشمس، فكلَّما قرُبَ منها نَقَصَ ضوؤُه، وأمَّا الفلَكُ الذي هو فيهِ فهو فلَكُ سماءِ الدُّنيا.

وقيل: في البحرِ دونَ سماءِ الدُّنيا بناءً على ما تقدم.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]؛ أي: قدَّرْنا له منازلَ، وهي ثمانيةٌ وعشرون منزلاً، وهي مواقِعُ النُّجومِ التي تَنْسِبُ العربُ إليها الأنواءَ، وهي:

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ٨٨)، وتقدم تخريجه والكلام عليه قريباً.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٤٩).

الشَّرَطانِ، البُطَينُ، الثُّرَيَّا، الدَّبَرانِ، الهَقْعَةُ، الهَنْعَةُ، الذِّراعُ، النَّثْرَةُ، الطَّرْفُ، الجَبْهَةُ، الزُّبْرَةُ، الصَّرْفَةُ، العَوَّاءُ، السِّماكُ، الغَفْرُ، الزُّبانَى، الإكليلُ، القَلْبُ، الشَّوْلَةُ، النَّعائِمُ، البَلْدَةُ، سَعدُ الذَّابِحُ، سَعْدُ بُلَعَ، سَعْدُ السُّعودِ، سَعْدُ الأخبِيَةِ، فَرْغُ الدَّلْوِ المقدَّمِ، فَرْغُ الدَّلْوِ المؤخَّرِ، الرشَا وهو بَطْنُ الحُوتِ.

وهذه المنازِلُ مقسومةٌ على البُروجِ، وهي اثْنا عَشَر بُرْجاً: الحَمَلُ، الثَّورُ، الجَوْزاءُ، السَّرَطانُ، الأَسدُ، السُّنْبلةُ، الميزانُ، العقربُ، القَوسُ، الجَدْيُ، الدَّلْوُ، الحُوتُ.

فيكونُ لكلِّ بُرْجٍ مَنْزِلان وثُلُثٌ، فيَنزِلُ القمرُ كلَّ ليلةٍ منزلاً من الثَّمانيَةِ والعشرينَ، ويَسيرُ سَيراً مِن غيرِ تفاوُتٍ، ويَسْتسِرُّ ليلتَينِ إنْ كانَ الشهرُ تامًّا، وليلةً إنْ كان ناقصاً، فإذا نزَلَ تلك المنازلَ دَقَّ وتَقوَّسَ في رأيِ العينِ وعادَ كالعُرْجونِ القديمِ، وهو العِذْقُ الذي فيه الشَّماريخُ إذا عَتُقَ ويَبِسَ وتَقوَّسَ واصْفرَّ، فشُبِّهَ القمرُ في دِقَّتِهِ وصُفْرتِهِ به.

ثم بيَّن سبحانهُ وتعالى أنَّه خلَقَ الأشياءَ خِلْقةً مُتناسِبةً، وجَعلَ لكلِّ واحدٍ منها حدًّا فلا يتعدَّاه، بقولِهِ: لا الشَّمسُ يَنبغِي لها أنْ تُدرِكَ القمرَ؛ أي: لا يَصلُحُ لها ولا يمكنُ أنْ تُدرِكَه؛ لأنَّ فلَكها غيرُ فلَكِه، ولأنها تَقْطعُ فلَكها في كلِّ سنةٍ مرَّةً، والقمرَ يَقطعُ فلكَه في كلِّ شهرٍ مرَّةً، فلا سبيلَ أنْ تُدرِكَه.

وقال عكرمةُ: لكلِّ واحدٍ منهُما سلطانٌ، فسلطان القمرِ اللَّيلُ، وسلطانُ الشمسِ النهارُ[1].

والمعنَى على هذا: لا يَدخُلُ اللَّيلُ على النَّهارِ قبلَ انْقِضائهِ، ولا النهارُ على

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ١٤٣).

اللَّيلِ قبلَ انقضائهِ، وهذا معنى قولهِ: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: ٤٠] نَقَلْتُ ذلك كلَّه مِن «تفسيرِ الكَوَاشي».

لطيفةٌ: العربُ تقولُ: القمرُ يَفضَحُ السَّارقَ، ويَهْتِكُ العاشِقَ، ويُبْلِي الثيابَ، ويُنْسِي ذِكْرَ الأحباب، ويُقرِّبُ الدَّينَ، ويُدْني الحَيْنَ[1]، واللهُ أعلمُ.

***

فصلٌ

في ذكرِ الكواكِبِ

قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦] وقال: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٦].

الخنَّس: جمعُ خانسٍ، قيل: هي النُّجومُ الخمسةُ: المرِّيخُ وزُحَلُ وعُطارِدٌ والزُّهَرةُ والمشتَرِي تَخْنُسُ في مَجراها؛ أي: تَرْجعُ، وتَكْنِسُ في أوقاتِ اختفائِها وغروبِها كما تَكْنِسُ الظِّباءُ.

وقيل: هي بقرُ الوحشِ.

وقيل: هي الظِّبَاءُ.

وحكَى مكِّيٌّ أنَّ الكُنَّس سبعةٌ بزيادةِ الشمسِ والقَمرِ[2].

وحكَى الزمخشريُّ قولاً، وهو: أنَّها جميعُ النُّجومِ تَخْنُس بالنَّهارِ فتَغيبُ عن العيونِ، وتَكْنِسُ باللَّيل؛ أي: تَطْلع في أماكنِها كالوَحشِ في كُنسِها[3].

---

(١) الحَين بفتح الحاء: الهلاك. انظر: «مختار الصحاح» (مادة: حين).

(٢) انظر: «الهداية» لمكي بن أبي طالب (١٢/ ٨٠٨٩).

(٣) انظر: «الكشاف» (٤/ ٧١١).

فائدة: ثبتَ في التَّواريخِ والتَّفاسيرِ أنَّ الكواكبَ خُلِقتْ حين خُلِقتِ السماواتُ يومَ الخميسِ ويومَ الجمعةِ، وفي «مسالِك البَكْريِّ»(١): أنَّ جُرْمَ عُطارِدٍ جزءٌ من اثنينِ وعشرينَ جزءاً من جُرمِ الأرض، وجُرمَ الزُّهَرةِ جزءٌ من أربعةٍ وعشرينَ جزءاً من الأرضِ، وجُرْمَ المشترِي مِثْلُ جُرْمِ الأرضِ أحداً وثمانين مرَّةً ونصفاً(٢) بالتَّقريب، وجُرْمَ زُحَلَ مِثْلُ جُرْمِ الأرضِ تسعةً وسبعينَ مرةً ونصفاً(٣) بالتقريب.

وقال الغزاليُّ في (باب التَّفكُّرِ) من «الإحياء»: الكواكبُ التي نَراها أصغرُها مثلُ الأرضِ ثلاثَ مرَّاتٍ، وأكبرُها ينتهِي إلى مئةٍ وعشرينَ مرةً مِثْلَ الأرضِ(٤).

وللمنجِّمينَ والفلاسفةِ كلامٌ كثيرٌ كلُّه هَذَيانٌ لا يقومُ عليه من الوَحْيِ بُرْهان.

لطيفةٌ: منافعُ النُّجومِ كثيرةٌ؛ منها: إرشادُ الضالِّ، والاهتداءُ، قال اللهُ تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا﴾ [الأنعام: ٩٧]، قال قتادةُ: جعَلها الله زينةً ورجوماً للشياطينِ وعلاماتٍ يُهْتَدَى بها، فمَن تَأوَّل فيها غيرَ ذلك فقد أخطأَ حظَّه، وأضاعَ نَصيبَه، وتكلَّفَ ما لا يَعْنيهِ(٥).

ومرادُه بذلكَ الردُّ على مَن يَزعمُ أنها تُمطِرُ وتحرِّكُ الرِّياح، وفي «البخاريِّ» عن الرَّبيعِ مثلُه، وزاد: وما جعَلَ اللهُ في نجمٍ حياةَ أحدٍ ولا رِزْقَه ولا موتَهُ، وإنَّما يَفْتَرون على اللهِ الكذبَ ويتعلَّلُون بالنُّجوم(٦).

---

(١) لم أجده في «المسالك والممالك» لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري.

(٢) في (ز): «ونصف».

(٣) في (ز): «أحد وثمانون مرة ونصف».

(٤) انظر: «الإحياء» (٤/ ٤٤٦).

(٥) علقه البخاري بصيغة الجزم قبل الحديث (٣١٩٩).

(٦) انظر: «جامع الأصول» (٤/ ٣٠)، ولم أجده عند البخاري، وإن كان كلام ابن الأثير يوهم أنه فيه.

وذكَر بعضُهم أنَّ مِن النُّجومِ غارِبةٌ لا تَطلُعُ أبداً، كالكواكبِ الجنوبيَّة، وطالعةٌ لا تَغْربُ أبداً كالكواكبِ الشماليَّة، ومنها ما يَطْلعُ تارةً ويغيبُ أخرى، ومنها سيَّارةٌ من المشرِقِ إلى المغرِبِ، ومنها ثوابِتُ.

ومَن أرادَ الوقوفَ على الكلامِ على اللَّيلِ والنهارِ، والرِّياحِ والمطرِ، والرَّعدِ والملائكةِ، والبيتِ المعمورِ وسِدْرةِ المنتهَى، وغيرِ ذلك، فعليه بكتابنا «بهجةُ الناظِرينَ وآياتُ المستدلِّين»، والله أعلم.

* * *

باب
في ذِكْرِ الأرضِ

قال اللهُ تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا﴾ [الحجر: ١٩].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

قال المفسِّرون: ليس في القرآنِ آيةٌ تَدلُّ على أنَّ الأرضينَ سبعٌ إلَّا هذه.

وأمَّا السنَّةُ: ففي «صحيحِ مسلم» عن سعيدِ بنِ زيدٍ أنه ﷺ قال: «مَن اقْتَطَعَ شبراً مِن الأرضِ ظلماً طوَّقه اللهُ إيَّاه من سبعِ أرَضِين»[1].

وفي «صحيح البخاري»: «خُسِفَ به يومَ القيامةِ إلى سَبْعِ أَرَضِين»[2].

وقولُ بعضِهم مِن أنَّ المرادَ به: سبعةُ أقاليمَ، خلافُ الظاهرِ.

إذا علمتَ هذا [فقد روَى][3] ابنُ جريرٍ وابنُ المنذر عن ابنِ مسعودٍ وناسٍ من الصَّحابةِ: أن الله تباركَ وتعالى كان عرشُه على الماءِ، لم يَخلُقْ شيئاً ممَّا خلَق قبلَ الماء، فلمَّا أرادَ أن يخلُقَ الخَلْقَ أخرج من الماءِ دخاناً فارْتَفعَ فوق الماءِ فسَمَا عليه، فسمَّاه سماءً، ثم أَيْبَسَ الماءَ فجعَلَهُ أرضاً واحدةً ثم فَتَقَها فجعَلَها سبعَ أَرَضِينَ في يومينِ: الأحدِ والإثنينِ، فخَلَقَ الأرضَ على حوتٍ، وهو الذي ذكرهُ سبحانه في قوله: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾، والحوتُ في الماءِ على ظهرِ صفاةٍ، والصَّفاةُ على ظهرِ مَلَكٍ، والملَكُ على صخرةٍ، والصَّخرةُ في الرِّيحِ، وهي التي ذَكَر لقمانُ ليستْ في السَّماءِ

---

(١) رواه البخاري (٣١٩٨)، ومسلم (١٦١٢)، ولفظ البخاري: «مَنْ أخذ شبراً...».

(٢) رواه البخاري (٢٤٥٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٣) ما بين معكوفتين وقع مكانه فراغ في (ز) بمقداره.

ولا في الأرضِ، فتحرَّكَ الحوتُ [فاضْطَرَبَ] فتزلزَلَتِ الأرضُ، فأَرْسَى عليها الجبالَ فقرَّتْ، وخَلَق الجبالَ فيها وأقواتَ أهلِها وشجرِها وما يَنبغي لها في يومينِ: الثلاثاءِ والأربعاءِ، ثم استوَى إلى السَّماءِ وهي دخانٌ، وذلك الدُّخانُ من تَنفُّسِ الماءِ حينَ تَنفَّسَ فجعلَها سماءً واحدةً، ثم فَتَقها فجَعَلها سبعَ سماواتٍ في يومِ الخميسِ والجمعةِ، وإنَّما سمِّي يومَ الجمعةِ لأنَّه جُمِع فيه خَلْقُ السماواتِ والأرضِ(١).

[وروَى](٢) ابنُ راهُويَه في «مسنده» وأبو الشَّيخِ والبزَّارُ بسند صحيحٍ عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما بينَ السماءِ والأرضِ مَسِيرةُ خمسِ مئةِ عامٍ، وكذلك إلى السَّماءِ السابعةِ، والأَرَضُونَ مثلُ ذلك، وما بينَ السماءِ السابعةِ إلى العرشِ مثلُ ذلك»(٣).

---

(١) رواه الطبري في «التاريخ» (١/ ٣٢) وفي «التفسير» (١/ ١٩٤) من طريق أسباط عن السدي في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني عن عبدالله بن مسعود، وعن ناس من أصحاب رسول الله.

ورواهابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٧٤) من طريق آخر عن أسباط بن نصر عن السدي قوله.

قلت: وهذا الإسناد من طريق السدي عن الصحابة المذكورين من الأسانيد الكثيرة الدوران في «تفسير الطبري»، علماً أن الطبري نفسه قد ارتاب به، وقال عنه ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]: فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السدي، ويقع فيه إسرائيليات كثيرة، فلعل بعضها مدرج ليس من كلام الصحابة، أو أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة والله أعلم.

قلت: والظاهر أن ما جاء فيه هنا هو من الإسرائيليات، وقد تقدم طرف منه مع الكلام عليه في (باب أوَّلِ المخلوقاتِ واللَّوحِ والقَلَم).

(٢) ما بين معكوفتين وقع مكانه بياض في (ز) بمقداره، وكذا كل ما سيأتي بين معكوفتين.

(٣) رواه ابن راهويه كما في «الدر المنثور» (١/ ١٠٨) والكلام منه، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٠)، والبزار (٢٠٨٧ ـ كشف)، ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في «العرش» (١٧)، جميعهم من طريق أبي نصر =

[وروَى] أبـو الشَّـيخِ عـن أبـي الـدَّرداءِ رضـي الله عنـه قـال: قـال رسـولُ اللهِ ﷺ: «كشـفُ الأرضِ مسـيرةُ خمـسِ مئـةِ عامٍ، وكشـفُ الثَّانيةِ مثلُ ذلك، ومـا بينَ كلِّ أرضَينِ مِثـلُ ذلك»[1].

الثعلبيُّ[2]: قال السُّدِّيُّ: خَلَقَ اللهُ الأرضَ على حُوتٍ، والحوتُ في الماءِ، والماءُ على ظهرِ صَفاةٍ، والصَّفاةُ على ظهرِ مَلَكٍ، والملَكُ على صخرةٍ، والصَّخرةُ على الرِّيح[3].

أيضاً[4]: الأرضُ على ظهرِ النُّونِ، والنُّونُ على بحرٍ، وإنَّ طَرَفِي النُّونِ رأسَه وذنَبَه يلتقيانِ تحتَ العرشِ، والبحرُ على صخرةٍ خضراءَ، والصَّخرةُ على ظهرِ ثورٍ، والثَّورُ على الثرى، وما تحتَ الثَّرى لا يَعْلمُه إلَّا اللهُ[5].

= عن أبي ذر رضي الله عنه. قال البزار: لا نَعْلَمُه يُرْوَى عن أبي ذرٍّ إلا بهذا الإسنادِ، وأبو نصرٍ أَحْسبُه حُمَيْد بن هلالٍ، ولم يسمعْ من أبي ذرٍّ. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٣١): رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا نصر حميد بن هلال لم يسمع من أبي ذر.

قلت: فالحديث معلول بالانقطاع، ففي إطلاق المؤلف الصحة عليه نظر، لأن هذا الإطلاق يتطلب أن يكون السند متصلاً، وهو هنا ليس كذلك، علماً أن ابن الجوزي رواه في «العلل» (٧) وقال: حديث منكر. وأعله من وجه آخر، وانظر باقي كلامه ثمة.

(١) قوله: «أبو الدرداء» كذا نقله عن «الدر المنثور» (٨/ ٢١١)، والصواب: أبو ذر، كذا رواه أبو الشيخ في «العظمة» (١١) عن أبي ذرٍّ بالإسنادِ السابق، والكلام فيه كالكلام في الذي قبله.

(٢) وقع قبلها فراغ في (ز) بمقدار كلمة أو ثنتين.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٣١٤)، وهو قطعة من خبر تقدم قريباً تخريجه والكلام عليه، وهو من خرافات الإسرائيليات.

(٤) وقع قبلها فراغ في (ز) بمقدار كلمة أو ثنتين.

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ٢٣٨)، و«الهداية» لمكي بن أبي طالب (٧/ ٤٦١٢)، و«تفسير البغوي» (٥/ ٢٦٣)، و«تفسير القرطبي» (١٤/ ١٦)، جميعهم عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولا شك أنه =

قيلَ[١] لعيسى عليه السلام: يا روحَ اللهِ! ما تحتَ هذه الأرضِ؟ قال: بحرٌ من ماءٍ، قيل: فما تحتَ البحرِ؟ قال: أرضٌ، قيل: فما تحتَ الأرضِ؟ قال: بحرٌ من ماءٍ، حتَّى بلَغَ سبعَ أرَضِين وسبعةَ أبحُرٍ، قيل: فما تحتَ هذه الأرضِ السابعةِ؟ قال: صخرةٌ مجوَّفةٌ، قيل: فما تحتَ الصَّخرةِ؟ قال: هي على مَنْكِبِ مَلَكٍ قائمٍ، قيل: فما تحتَ الملَكِ؟ قال: هو على ظهرِ ثورٍ، قيل: فما تحتَ الثَّورِ؟ قال: هو قائمٌ على ظهرِ حُوتٍ قد الْتَقَى طرَفاه تحتَ العرشِ، قيل: فما تحتَ الحوتِ، قال: الماءُ، قيل: فما تحتَ الماءِ؟ قال: الريح، قيل: فما تحتَ الريحِ؟ قال: هواءٌ وظُلْمةٌ، قيل: فما تحتَ ذلك؟ قال: إلى هنا انْتَهَى عِلْمِي وعلمُ العلماءِ[٢].

[وروَى] أبو الشيخِ عن كعبٍ قال: الأرضونَ السبعُ على صخرةٍ، والصَّخرةُ في كفِّ مَلَكٍ، والملَكُ على جناحِ الحُوتِ، والحوتُ في الماءِ، والماءُ على الرِّيحِ، والريحُ على الهواءِ ريحٌ عقيمٌ[٣]، والله أعلم.

قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

قال الجمهورُ من المفسِّرين: لمَّا مُدَّتِ الأرضُ بالقُدرةِ الإلهيَّةِ على وجهِ الماءِ أنْ تميدَ فأَلْقَى اللهُ تعالى فيها الجبالَ فأَرْساها بها.

[وروَى] أبو الشَّيخِ عن ابنِ عباسٍ قال: إنَّ الجبالَ لتَفْتخِرُ على الأرضِ لأنَّها أُثْبِتَتْ بها[٤].

= من الإسرائيليات، ولعله مكذوب على الحبر رضي الله عنه، وكان الأولى بهؤلاء المفسرين وغيرهم ممن أورد أمثال هذه الروايات أن ينزهوا كتبهم عنها.

(١) وقع قبلها فراغ في (ز) بمقدار كلمة أو ثنتين.

(٢) هو كسابقيه من خرافات أهل الكتاب وأباطيلهم.

(٣) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٣٨٤)، وهو كسابقيه من خرافات أهل الكتاب وأباطيلهم.

(٤) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٣٨٠).

[وروَى] ابنُ أبي حاتمٍ وأبو الشَّيخِ عن أنسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لمَّا خلَقَ اللهُ تعالى الأرضَ جَعَلَتْ تميدُ، فخَلَقَ الجبالَ فألقاها عليها فاسْتقرَّتْ، فعَجِبتِ الملائكةُ مِن خَلْقِ الجبالِ فقالت: يا ربِّ! هل مِن خَلْقِكَ أشدُّ من الجبالِ؟ قال: نَعَم، الحديدُ. قالت: فهل مِن خَلْقِكَ أشدُّ من الحديدِ؟ قال: نَعَم، النارُ. قالت: فهل مِن خَلْقِكَ أشدُّ من النَّارِ؟ قال: نَعَم، الماءُ. قالت: فهل مِن خَلْقِكَ أشدُّ من الماءِ؟ قال: نَعَم، الرِّيحُ، قالت: فهل مِن خَلْقِكَ أشدُّ من الرِّيحِ؟ قال: نَعَم، ابنُ آدمَ، يتصدَّقُ بيمينِه فيُخْفِيها عن شمالِهِ»[1].

وقال[2] اللهُ تعالى: ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق: ١].

قال المفسِّرون: ﴿قٓ﴾ جبلٌ مُحيطٌ بالأرضِ من زُمرُّدةٍ عليها كَتفُ السَّماء[3].

[وروَى] الثعلبيُّ عن الضَّحاكِ: أن (ق) جبل محيطٌ بالأرضِ من زُمرُّدةٍ خضراءَ، خُضْرةُ السَّماءِ منه، والسماءُ عليه مقبَّبَةٌ، وما أصابَ الناسَ من زمرُّدٍ فممَّا تَساقَطَ من ذلك الجبلِ. ورواهُ أبو الجَوْزاءِ عن ابنِ عبَّاسٍ[4].

[وقال] بعضُ المفسِّرين: إنَّ مِن جبلِ (ق) إلى السَّماءِ مِقدارَ قامةِ رجلٍ، وقال بعضُهم: بل السَّماءُ مُطْبِقةٌ عليه.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢١٠٥) و(١٦٥١٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٣٥٣ و١٣٨٠). ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٥٣)، والترمذي (٣٣٦٩) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعْرفُه مرفوعا إلا من هذا الوجه.

(٢) وقع قبلها فراغ في (ز) بمقدار كلمة أو ثنتين.

(٣) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٤٨٩) عبد الله بن بريدة، وفي مطبوعه: (عليها كنفا السماء). وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٩٢) وفي مطبوعه: (عليها كتفا السماء). والمراد والله أعلم: طرفاها، كما هو لفظ القرطبي في «تفسيره» عند أول سورة (ق).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٩/ ٩٢).

[وروَى] ابنُ أبي حاتمٍ وأبو الشَّيخِ عن كعبٍ في قولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] قال: الحجابُ جبلٌ أخضرُ من ياقوتةٍ محيطٌ بالخلائقِ، فمنه خُضرةُ السَّماءِ(١). «بهجةُ النَّفسِ».

عن ابنِ عباسٍ: أنَّ جبلَ (ق) مِن بعضِ شُعَبِ الصَّخرةِ التي عليها الثَّورُ، وخلَقَ اللهُ تعالى ستَّةَ جبالٍ هي من وراءِ (ق) ليسَتْ على الأرضِ، هي مِن وراءِ الأرضِ بمسيرةِ خمسِ مئةِ عامٍ، وهي مَوْتودةٌ بأطرافِ الأرضِ على الصَّخرةِ، وليس على الصَّخرةِ جبالٌ موتودةٌ غيرُ هذه السِّتةِ، وقافٌ سابعُها، وهذه السِّتَّةُ معتمِدةٌ على قافٍ، ولقافٍ في السَّماءِ سبعُ شُعَبٍ لكلِّ سماءٍ شُعبةٌ منها، فالسماواتُ السَّبعُ مَبْنيَّةٌ عليها(٢).

[وروَى] ابنُ أبي الدُّنيا وأبو الشَّيخِ عن ابنِ عباسٍ قال: خَلَق اللهُ تعالى جبَلاً يقال له: (ق) محيطاً بالأرضِ، وعُروقُه إلى الصَّخرةِ التي عليها الأرضُ، فإذا أرادَ اللهُ تعالى أنْ يزلزلَ قريةً أَمَر ذلك الجبلَ فيُحرِّكُ العِرْقَ الذي يلي تلك القريةَ فيُزَلْزِلُها ويحرِّكُها، فمِن ثَمَّ تحرَّكتِ القريةُ دون القريةِ(٣).

[وروَى] أبو الشَّيخِ عن وَهْبٍ نحوَه(٤).

الحكمة(٥) في كونِ الأرضِ ساكنةً حتى تكونَ فراشاً لنا، وأنْ يمكنَ التَّصرُّفُ

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٣٩٤).

(٢) لم أقف عليه، وظاهر أنه من خرافات أهل الكتاب.

(٣) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٤٨٩) وفي إسناده شيخ مبهم.

(٤) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٤٨٩).

(٥) وقع قبلها فراغ في (ز) بمقدار كلمتين.

عليها بالبناءِ وغيره، [واختَلف] القدماءُ من الفلاسفةِ وأهلِ الهيئةِ في الموجِبِ لسكونها على أقوالٍ:

[الأول]: لأن الأرضَ لا نهايةَ لها من جهةِ السُّفْل، فلا مهبطَ لها إذَنْ.

قال الفخر: وهذا باطلٌ؛ لتناهي الأجسام(١).

[الثاني]: الموجبُ لسُكونها جَذْبُ الفَلَكِ لها مِن كلِّ الجوانبِ، فليس بعضُ الجوانبِ بأولَى بجَذْبها مِن بعضٍ، فوجَبَ وقوفُها.

ويَبْطلُ بالمدرِ(٢)؛ لأنَّه صغيرٌ، والأصغرُ أسرعُ انْجِذاباً، فكان الواجبُ انجِذابَ الأصغرِ دونَ الأكبرِ.

وقيل: دَفْعُ الفَلَكِ لها مِن كلِّ الجوانب.

وقيل: إنَّ الأرضَ بطبيعتِها تطلُبُ وسَطَ الفَلَكِ، قاله أرسطاطاليسَ وجمهورُ أمثالِه(٣).

ويَبْطلُ بأنَّ الأجسامَ كلَّها متساويةٌ في الحسِّيَّة، فاختصاصُ البعضِ بالصِّفةِ دون البعضِ يَفتقِرُ إلى مخصِّصٍ.

فبَطَل جميعُ ما قالُوه.

والحقُّ: أنَّ سكونَها بفعلِ الواحدِ القهَّارِ، والعقلُ لا يَقطعُ على جميعِ حِكَمِ الله تعالى في مخلوقاتِه؛ لحصولِ العجزِ، واللهُ سبحانهُ أعلمُ.

لطيفةٌ: اختَلَفَ العلماءُ في الأرضِ: هل هي كُرةٌ أو بسيطةٌ؟

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٣٦)، وهذا البحث منقول منه بشيء من التصرف والاختصار.

(٢) في «تفسير الرازي»: (الذرة) مكان (المدر).

(٣) في «تفسير الرازي»: (وجمهور أتباعه).

فذهَبَ ابنُ عبَّاسٍ وجمعٌ كثيرٌ من أهلِ العلمِ إلى أنَّها بسيطةٌ؛ أي: مبسوطةٌ مستويَةُ السَّطحِ في الأربعِ جِهَاتٍ.

وذهب بعضُهم إلى أنَّها كرةٌ، وبه قال أهلُ التعديلِ والفلاسفةُ وجماعةٌ من أهلِ السُّنَّةِ كالفخرِ وغيرِه(١)، ففي «خَريدة العجائبِ» عن الأرض: قال بعضُهم: إنَّها كهيئةِ المائدة، وقال بعضُهم: إنَّها كهيئةِ الطَّبلِ، وقال بعضُهم: إنَّها تُشبِهُ نصفَ الكرةِ كهيئةِ القُبَّةِ، وإنَّ السماءَ مركَّبةٌ على أطرافِها.

والذي عليه الجمهورُ: أنَّ الأرضَ مستديرةٌ كالكرةِ، وأنَّ السماءَ محيطةٌ بها مِن كلِّ جانبٍ إحاطةَ البيضةِ بالـمُحَّةِ، فالصُّفرةُ بمنزلةِ الأرضِ، وبياضُها بمنزلةِ الماءِ، وجِلْدُها بمنزلةِ السَّماء، غيرَ أنَّ خَلْقَها ليس فيهِ استطالةٌ كاستِطالةِ البيضةِ، بل هي مُستدِيرةٌ كاستدارةِ الكرةِ المستويَةِ الخَرْط، حتى قال مهندِسُوهم: لو حُفِر في الوَهمِ وجهُ الأرضِ لأدَّى إلى الوجهِ الآخَرِ، ولو ثُقِبَ مثلاً بأرضِ الأندلسِ لنَفَذ الثَّقبُ بأرضِ الصِّين، انتهَى كلامُه في «الخَريدة»(٢).

قلتُ: ولكلٍّ من الفريقينِ حجَّةٌ، فاحتَجَّ القائلونَ بأنَّ الأرضَ بسيطةٌ بقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَـٰهَا﴾ [الحجر: ١٩]، وبقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]؛ أي: بسَطَها، قالهُ ابنُ عباسٍ وغيرُه.

وعن ابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ: خلَقَ اللهُ الكعبةَ ووضَعَها على الماءِ على أربعةِ أركانٍ قبلَ أنْ يخلقَ الدنيا بألْفي عامٍ، ثم دُحِيَتِ الأرضُ من تحتِ البيتِ.

واحتَجَّ أهلُ القولِ الثَّاني بوجوهٍ عقليَّةٍ قرَّرها الفخرُ في تفسيرِ قولِه

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٦٤).

(٢) انظر: «خريدة العجائب وفريدة الغرائب» (ص٤٠). وهو لسراج الدين، أبي حفص، عمر بن المظفر بن الوردي، البكري القرشي، المعري ثم الحلبي المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآيةَ، قال: وإنْ قالوا: قولُه تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا﴾ [ق: ٧] ينفي كونَها كرةً، قُلْنا: لا نسلِّمُ؛ لأنَّ الأرضَ جسمٌ عظيمٌ، والكُرةُ إذا كانَتْ في غايةِ الكِبَر كانت كلُّ قطعةٍ منها تشاهَدُ كالسَّطحِ، والتَّفاوُتُ بينَها لا يحصُلُ إلا في عِلْمِ اللهِ تعالى[1].

قال بعضُهم: وفي كلامِ الفخرِ نظرٌ؛ لأنَّ ابنَ عباسٍ وغيرَه من السَّلَف أعلمُ بالبيانِ من غيرِهم، واللهُ سبحانهُ وتعالى أعلمُ.

***

فصلٌ

في مقدارِ سَعَةِ الأرضِ

ذكر الإمامُ فخرُ الدِّينِ أنَّ طولَ الأرضِ ما بينَ المشرِقِ والمغرِبِ وعرضَها ما بينَ الشَّمالِ والجنوبِ؛ لأنَّ الذي جهتُه مطلعُ سُهيلٍ يُسمَّى جنوباً والمقابِلُ له يُسمَّى شَمالاً، والمشرقُ والمغربُ معلومان[2].

إذا عَلِمْتَ هذا فقد اختَلفَ أهلُ الهيئةِ والفلاسفةُ في مقدارِ الأرضِ، ففي «المسالِكِ الكبرى»: أنَّ الأرضَ كلَّها خمسُ مئةِ عامٍ: ثلثٌ عمرانٌ، وثلثٌ بحارٌ، وثلثٌ بَرارٍ[3] غيرُ مسكونةٍ.

وأخرج أبو الشيخِ عن حسَّان بنِ عطيَّة قال: بَلَغني أنَّ مسيرةَ الأرضِ خمسُ مئةِ سنةٍ، محورُها منها مَسيرةُ ثلاثِ مئةِ سنةٍ.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٩/ ٥ و١٣١).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٦٤).

(٣) في (ز): «براري»، والصواب المثبت.

وعن مكحولٍ: مسيرةُ ما بينَ أَقْصى الدُّنيا إلى أَدْناها مسيرةُ خمسِ مئةِ سنةٍ: مئتانِ من ذلك في البحرِ، ومئتانِ ليس يسكنُها أحد، وثمانون فيه يأجوجُ ومأجوجُ، وعشرون فيه سائرُ الخَلْق.

وفي «تفسير الفَخْر» يقال: إنَّ ثلاثةَ أرباعِ كرةِ الأرضِ ماءٌ، وإنَّ الموضعَ الذي طولُه تسعونَ درجةً على خطِّ الاستِواءِ يُسمَّى قبَّةَ الأرض[1].

وفي «عُيون الأخبارِ» لابنِ قُتيبةَ: الدُّنيا كلُّها ـ أي: المعمورُ منها ـ أربعةٌ وعشرونَ ألفَ فرسَخٍ، اثنا عَشَرَ ألفاً للسودان، وثمانيةُ آلافٍ للرُّوم، وثلاثةُ آلافٍ لفارِسَ، وألفٌ للعَربِ[2].

وقال قتادةُ: الأرضُ المعمورةُ أربعةٌ وعشرونَ ألفَ فرسَخٍ، اثنا عَشَر ألفاً للسِّندِ والهندِ، وثمانيةُ آلافٍ ليأجوجَ ومأجوجَ، وثلاثةُ آلافٍ للرُّومِ، وألفٌ للعربِ[3]. كذا في «بهجة النَّفْس».

وقال بعضُ المؤرِّخين: اتَّفَقَ الفلاسفةُ وكلُّ مَن عُني بمساحةِ الأرضِ أنَّ تكسيرَ الأرضِ اثنانِ وعشرونَ ألفَ فرسخٍ، وحَكَى البَكريُّ عن أبي عُبيدٍ أنَّه حكَى اتِّفاقَهُم على أنَّ طولَ عمرانِ الأرضِ ثلاثةَ عَشَرَ ألفَ مِيلٍ وخمسُ مئةِ مِيلٍ، وذلك من أَقْصَى الجزائرِ السِّتِّ التي بالبحرِ المسمَّى: أوقيانس، وهو البحرُ المحيطُ الذي لا يُعلَمُ ما وراءَه غرباً إلى أقصَى عمرانِ الصِّينِ شرقاً.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٦٣).

(٢) انظر: «عيون الأخبار» (١/ ٣١٥).

(٣) رواه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٣١٥)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٧٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢١٠٣) و(١٤٧٠٤)، والدينوري في «المجالسة» (٨٠٣)، جميعهم من طريق قتادة عن أبي الجلد.

قال الإمامُ الفخرُ: اتَّفقُوا على أنْ جَعَلوا ابتداءَ العِمارةِ من الغَربِ، إلا أنَّهم اختلفوا في التَّعيين، فبعضُهم يأخذُه من ساحلِ البحرِ المحيطِ، وهو بحر أوقيانوس، وبعضُهم يأخذُه من جزائرَ واغلةٍ وهي التي تسمَّى: الخالدات، زعَم الأوائلُ أنها كانت عامرةً في قديمِ الدَّهر.

قال الفخرُ: إنَّ بعضَ هذه الجزائرِ عشرُ جزائرَ.

قال: فيَلْزمُ على هذا وقوعُ الاختلافِ في الانْتِهاءِ أيضاً[1].

وأما مقدارُ سعةِ الأرضِ بالمراحل ففي «الخريدة»: أنَّ مِن مصرَ إلى أقصى المغربِ نحوُ مئةٍ وثمانين مرحلةً، وإذا قُطِعتْ من القُلْزُم شرقيَّ مصرَ إلى حدِّ الصِّينِ على خطٍّ مستقيمٍ كان مقدارُ تلك المسافةِ نحوَ مِئتي مرحلةٍ، فجُملةُ ما بينَ أقصَى المغربِ إلى أقصَى المشرِقِ نحوُ أربعِ مئةِ مرحلةٍ، هذا طولُ الأرضِ، وأمَّا عرضُها في حدِّ الشمالِ إلى أقصاها في حدِّ الجنوبِ فمِن ناحيةِ يأجوجَ إلى أرضِ بُلْغارَ وأرضِ الصَّقالِبةِ نحوُ أربعينَ مرحلةً، ومن أرضِ الصَّقالبةِ في بلدِ الرُّومِ إلى الشَّامِ نحوُ ستِّين مرحلةً، ومن أرضِ الشَّامِ إلى مصرَ نحوُ ثلاثينَ مرحلةً، ومنها إلى أَقْصى النوبةِ نحوُ ثمانينَ مرحلةً، حتى تنتهيَ إلى البرِّيَّةِ، فذلك مئتانِ وعَشرةُ مراحلَ كلُّها عامرةٌ، وأمَّا ما بينَ يأجوجَ ومأجوجَ إلى البحرِ المحيطِ وما بينَ برَارِي السُّودانِ إلى البحرِ المحيطِ، فقَفْرٌ خرابٌ ليس فيهِ نباتٌ ولا طيرٌ ولا وحشٌ ولا شيءٌ من المخلوقاتِ، ولا يَعلمُ أحدٌ مسافةَ ما بينَ البرِّيَّتينِ كم هي إلى البحرِ المحيطِ، وذلك لأنَّ سلوكَها غيرُ ممكنٍ لفَرْطِ البَرْدِ الذي يَمنعُ من العِمارةِ والحياةِ في الشَّمالِ وفَرْطِ الحرِّ المانعِ من ذلك في الجنوب، وأمَّا جميعُ ما بينَ الصِّينِ والمغربِ فمَعمورٌ كلُّه، والبحرُ المحيطُ مُحْتفٌّ به كالطَّوقِ[2]، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٦٣).

(٢) انظر: «خريدة العجائب وفريدة الغرائب» (ص٢٩ ـ ٣٢).

فصلٌ

في عددِ الأقاليمِ

مذهبُ الفلكيِّينَ أنَّ الأقاليمَ سبعةٌ، وذكَر بعضُهم أنَّ طولَ كلِّ إقليمٍ من الأقاليمِ تسعُ مئةِ فرسخٍ في مِثْلِها:

فالأوَّلُ: فيه أرضُ بابلَ وخراسانَ وفارسَ والأهوازِ والموصِلِ وأرضِ الجبلِ، وله مِن البروجِ الحمَلُ ومن النُّجومِ المشترِي.

والثاني: السِّندُ والهندُ والسُّودانُ، وله مِن البروجِ الجَدْيُ وزُحَلُ.

والثالثُ: مكةُ والمدينةُ والحجازُ واليمنُ، وله العَقربُ والزُّهَرةُ.

والرابعُ: مصرُ وإفريقيةُ والبَربرُ والأندلسُ، وله الجوزاءُ وعُطاردٌ.

والخامسُ: الشامُ والرومُ والجزيرةُ، وله الدَّلْوُ والقمر.

والسادسُ: التُّركُ والخَزَرُ والدَّيلمُ والصَّقالبةُ، وله السَّرطانُ والمرِّيخُ.

والسابعُ: الدَّيْبُل[1] والصِّينُ، وله الميزان والشمس.

ولأهلِ الهيئةِ وغيرِهم اختلافٌ واضطرابٌ في تعيينِ هذه الأقاليمِ السَّبْعة، وذكَروا أنَّ الإقليمَ الأولَ أطولُ أياماً وأعدلُ ساعاتٍ من الثَّاني، والثاني أعدلُ من الثالثِ، ثم كذلكَ إلى آخِرِها، وإنَّ ما وراءَ السابعِ لا يُسْكَن، ولا يَعيشُ فيه حيوانٌ، ولا يَدخُلُ إذا كانتِ الشَّمسُ في آخِرِ الأبراجِ الشَّماليَّةِ في رأسِ السَّرطان.

وزَعَمتِ الفلاسفةُ أنَّ الشُّموسَ شموسٌ كثيرةٌ، والأقمارَ أقمارٌ كبيرةٌ، ففي كلِّ إقليمٍ شمسٌ وقمر.

---

(١) بفَتْح الدَّال المُهْمَلة وسكون الياءِ التَّحتيَّة وضم الموحَّدة: قَصَبةٌ بلادِ السِّنْدِ. انظر: «التاج» (مادة: دبل).

وذَكَر البَكْرِيُّ في «المسالك»: أنَّ بالمشرقِ مدينةٌ وبالمغربِ أخرى، كلُّ واحدةٍ طولُ اثني عَشَر ألفَ فرسخٍ، ولكلِّ مدينةٍ عشرةُ آلافِ بابٍ يَحرُسُ كلَّ بابٍ في كلِّ ليلةٍ عشرةُ آلافِ رجلٍ لا تلحقُهم النَّوبةُ إلى يومِ القيامةِ، الرجلُ منهم يُعمَّرُ ستَّةَ آلافِ سنةٍ، فما دونَها وهم يأكلونَ ويَشربونَ ويتناكَحُون، والمدينتانِ خارجتانِ من الدُّنيا لا يَرَوْن شمساً ولا قمراً، ولا يَعرِفونَ آدمَ ولا إبليسَ، يَعبدونَ اللهَ ولهم نورٌ يَسْعَون فيه من غيرِ شمسٍ ولا قمرٍ، قال عليه السلام: «مرَّ بي جبريلُ عليهم فآمَنوا بي، فدعَوْتُهم إلى اللهِ فأجابوا، فمُحْسِنُهم مع مُحْسِنِكم ومُسِيئُهم مع مُسيئِكُم»[1].

وحكَى الفخرُ في «تفسيره» عن ابنِ جُريجٍ في المدينة التي عندَ مغربِ الشَّمس أنَّ لها مئتينِ وعشرين ألفَ بابٍ، لولا أصواتُ أهلِها لسَمِع الناسُ وجوبَ الشمسِ حين تَجِب[2].

وذكر المفسِّرون عن أبيِّ بن كعبٍ في قولهِ تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أنَّ العالَمِين رهطٌ من الملائكةِ، وهم ثمانيةَ عَشَر ألفَ مَلَكٍ، منهم أربعةُ آلافٍ وخمسُ مئةٍ بالمشرِق، ومِثْلُ ذلك بالمغرب، ومِثْلُ ذلك في الجانبينِ الآخَرين، مع كلِّ مَلَكٍ منهم من الأعوانِ مالم يَعلمْ عدَّتَهم إلا الله، ومن ورائِهم الجهاتُ الأربعُ، أرضٌ

---

(١) قطعة من خبر طويل رواه الطبري في «التاريخ» (١/ ٤٧ ـ ٥٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١١٦٣ ـ ١١٦٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولا يصح؛ وقد تقدم الكلام عليه في باب ذكرِ الشَّمسِ.

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢١/ ٤٩٦)، وفيه: (وجبة الشمس حين تغيب)، بدل: (وجوب الشمس حين تجب).

بيضاءُ كالرُّخامِ عرضُها مسيرةُ الشمسِ أربعين يوماً مملوءةٌ ملائكةً يقالُ لهم: الرُّوحانيُّون، لهم زَجَلٌ بالتَّسبيحِ والتهليلِ، لو كُشِفَ عن صوتِ أحدِهم لهلَكَ أهلُ الأرضِ من صوتهِ، فهم العالَمون، منتهاهُم إلى حملةِ العرش[1].

وقيل في ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ غيرُ ذلك، كما ذكَرْتُه في «بهجةِ الناظِرين»، واللهُ سبحانهُ وتعالى أعلمُ.

***

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١/ ١١١)، وفيه أبو عصمة نوح بن أبي مريم وهو أحد المشهورين بالوضع كما في «الزيادات على الموضوعات» (١/ ٤٦)، وفي «التقريب»: كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع.

خاتمة

اعلَمْ أنَّ في مدَّةِ عمارةِ الأرضِ ومقدارِ عُمرِ هذه الدُّنيا أقوالاً:

فقيل: إنه لا يَعلَمُ مقدارَ عِمَارتها ولا مدةَ عُمرِها إلا اللهُ تعالى. وهو الصَّحيحُ الذي لا شكَّ فيه ولا ريبَ يَعترِيهِ.

وقيل: إنَّ مدَّةَ عمارةِ الأرضِ سبعةُ آلافِ سنةٍ. وهذا قد تبيَّن بطلانُه.

وقيل غيرُ ذلك.

أما أهلُ القولِ الأولِ فقالوا: لم يَرِدْ في ذلك نصٌّ من القرآنِ، ولم يَثْبتْ فيه حديثٌ صحيحٌ عن النبيِّ ﷺ، فالأحسنُ الوقفُ؛ لأنه لا يُعلم إلا بالتَّوقيف.

وأما أهلُ القولِ الثَّاني فهم جماعةٌ؛ منهم ابنُ عباس في روايةِ ابنِ جُبيرٍ عنه[1]،

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٢٤٠) من طريق يحيى بنِ يعقوبَ أبي طالبٍ، عن حَمَّادِ ابن سليمانَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ. ويحيى بن يعقوب هذا قال عنه البخاريّ: مُنكر الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن الثِّقات الأشياء المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به. انظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٣/ ٢٠٥). قلت: فلعله قد وهم هنا كما يدل على ذلك ما رواه ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٨)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٨٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨١٣) قال: حدثني مولى لزيد بن ثابت، عن سعيد بن جبير أو عكرمة، عن ابن عباس قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة، ويهود تقول: إنما مدة الدنيا سبعة آلاف سنة...، ومولى زيد بن ثابت هذا اسمه كما في الطبري وابن أبي حاتم: محمد بن أبي محمد، وهو وإن كان مجهولاً إلا أن ما رواه مبين لما جاء في الرواية الأخرى، لأنه لا يعقل أن يقول الحبر بذلك وقد ورد في أكثر من آية أن الساعة لا يعلم وقتها إلا الله سبحانه، وقد قال الآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٥٢٤): عمر الدنيا وأول النشأة الإنسانية ومدة بقائها في هذا العالم وقدر زمان لبثها في البرزخ كل ذلك لا يعلمه إلا الله تعالى، وجميع ما ورد في هذا الباب أمور ظنية لا سند يعول عليه لأكثرها. اهـ. قلت: بل لجميعها.

وحُكِي عن وَهْبِ بن مُنبِّهٍ، وحكاه المفسِّرون عن اليهود.

وقالتِ الفلاسفةُ: إنَّ تدبيرَ هذا العالَمِ الذي نحن فيه للسُّنبلةِ، فإذا استكْملَ العالَمُ قطعَ هذه المسافةِ وقَعَ النَّفادُ والدُّثورُ، ثم عادَ التدبيرُ إلى الميزانِ، فتَجْتمعُ الموادُّ ويَبتدئُ النُّشورُ عَوداً.

قال البكريُّ: وسلطانُ الحَمَل عندهم[1] اثنا عَشَر ألفَ سنةٍ، ثم كذلك على التَّوالي حتى تكونَ قسمةُ الحوتِ ألفَ سنةٍ، فجميعُ ذلك ثمانيةٌ وسبعون ألفَ سنةٍ، فإذا انْصَرَمتْ هذه المدَّةُ انْقَضَى عالَمُ الكونِ والفَساد.

قال: وهذا قولُ هُرْمسَ، وزَعَم أنَّه لم يكُنْ[2] في عالَمِ الحمَلِ والثورِ والجوزاءِ على الأرض حيوانٌ، فلمَّا كان عالَمُ السَّرَطانِ تكوَّنتْ دوابُّ الماءِ وهوامُّ الأرضِ، فلمَّا كان عالَمُ الأَسدِ تكوَّنتِ الدَّوابُّ وذواتُ الأربعِ، فلمَّا كان عالَمُ السُّنبلةِ تولَّدَ الإنسانانِ الأوَّلانِ آدَمانُوسُ وحَوَّانوسُ.

وزعَم بعضُهم أنَّ مدَّةَ العالَمِ مقدارَ قَطْعِ الكواكبِ الثانيةِ لبُرجِ الفلَكِ، والكوكبُ منها يَقطعُ البرجَ في ثلاثِ مئةِ سنةٍ، فذلك ستٌّ وثلاثون ألفَ سنةٍ، وهي ألفٌ وعشرون كوكباً.

قلتُ: وما ذهبَ إليه هؤلاء فهو تخيُّلاتٌ فاسدةٌ وتوهُّماتٌ كاذبةٌ لا دليلَ عليه من السُّنَّة والكتابِ، ولا مستنَدَ لهم فيه إلا مجرَّدُ الرأيِ الفاسِدِ المخالِفِ للصواب، وإنَّ مقدارَ عِمارةِ الدنيا وإتيانِ الساعةِ لا يعلمُه إلا ربُّ الأرباب، فوقتُ إتيانِ الساعةِ مبهَمٌ انْفَردَ اللهُ سبحانه بعِلْمه وأخفاهُ عن عبادِه لأنَّه أصلحُ لهم.

---

(١) في (ز): «عنهم» والصواب المثبت. انظر: «روح المعاني» (٩/ ٥٢٣).

(٢) في (ز): «يمكن» والصواب المثبت. انظر: «أخبار الزمان» للمسعودي (ص٣٠)، و«روح المعاني» (٩/ ٥٢٣).

قال الإمامُ الفخرُ: كما أنَّ كِتمانَ وقتِ الموتِ أصلحُ لهم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤].

قال الفخرُ: قال المحقِّقون: السَّببُ في إخفاءِ علمِ الساعةِ عن العِبَادِ: أنَّهم إذا لم يَعْلموا متى تكونُ كانوا على حَذَرٍ منها، فكان ذلك أدْعَى للطاعةِ وأَزْجرَ عن المعصِيَة(١).

فإنْ قلتَ: قال الله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]، وقال: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١] فكيف يوصَفُ بالاقترابِ ما قد مَضَى قبلَ وقوعِهِ ألفٌ فأكثرُ؟

قلتُ: لا يقالُ؛ لأنَّا نقولُ: إنَّ الأجلَ إذا مَضى أكثرُه وبَقِيَ أقلُّه حَسُنَ أنْ يقالَ فيه: اقْتربَ الأجلُ، فأَجَلُ الدنيا قد مَضى أكثرُه وبَقِيَ أقلُّه، ولقُرْبِ قيامِ الساعةِ عندَ اللهِ تعالى جعَلها كغَدٍ، فقال سبحانه: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨]، ففي «التِّرمذي» وصحَّحه عن أنسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «بُعِثْتُ أنا والسَّاعةُ كهاتَينِ» وأشار بالسَّبَّابةِ والوُسْطَى. فأَفْضلَ إحداهُما على الأخرى(٢).

وفي «الصَّحيحينِ» مِن مرفوعِ ابنِ عُمر: «إنَّما أَجلُكم فيمَنْ مَضى قَبْلَكم مِن

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٥/ ٤٢٣).

(٢) رواه الترمذي (٢٢١٤) وفيه: (فما فضَّل إحداهما...). ورواه دون قوله: (وأشار...) البخاري (٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥١)، وزاد مسلم في رواية: (وضَمَّ السَّبَّابَةَ والوُسْطَى)، وفي رواية أخرى: (قال شعبةُ: وسمعتُ قتادةَ يقولُ في قَصَصِه: كفَضْلِ إحداهما على الأخرى، فلا أَدْري أَذَكَرَه عن أنسٍ أو قاله قتادةُ)، وفي أخرى: (وقَرَنَ شعبةُ بينَ إِصْبعَيْه، المُسبِّحةِ والوُسطى، يَحْكيهِ).

الأممِ مِن صلاةِ العصرِ إلى مغربِ الشَّمسِ»[١]، وفي لفظٍ آخَرَ: «إنَّما بَقاؤُكم فيما سَلَفَ قبلَكم من الأُمَمِ ما بينَ صلاةِ العصرِ إلى غروبِ الشمسِ»[٢].

وقد أَطَلْتُ بـ«بهجة الناظِرين» الكلامَ على هذا وأمثالِهِ، وعلى ذِكْرِ أشراطِ الساعةِ الصُّغرَى والكُبرَى، وأَتَيْتُ فيه مِن ذِكرِ أحوالِ العالَمِ ما لا تَحتمِلُه هذه المقدِّمةُ، فراجِعْه تَقَرَّ به عينُكَ.

واللهُ سبحانهُ وتعالى أعلمُ، وعلى رسولِهِ صَلَّى وسَلَّم، وعلى سائرِ إخوانِهِ من النبيِّينَ والمرسَلِين، وعلى آلِ كلٍّ وصَحْبِهِ أجمعين.

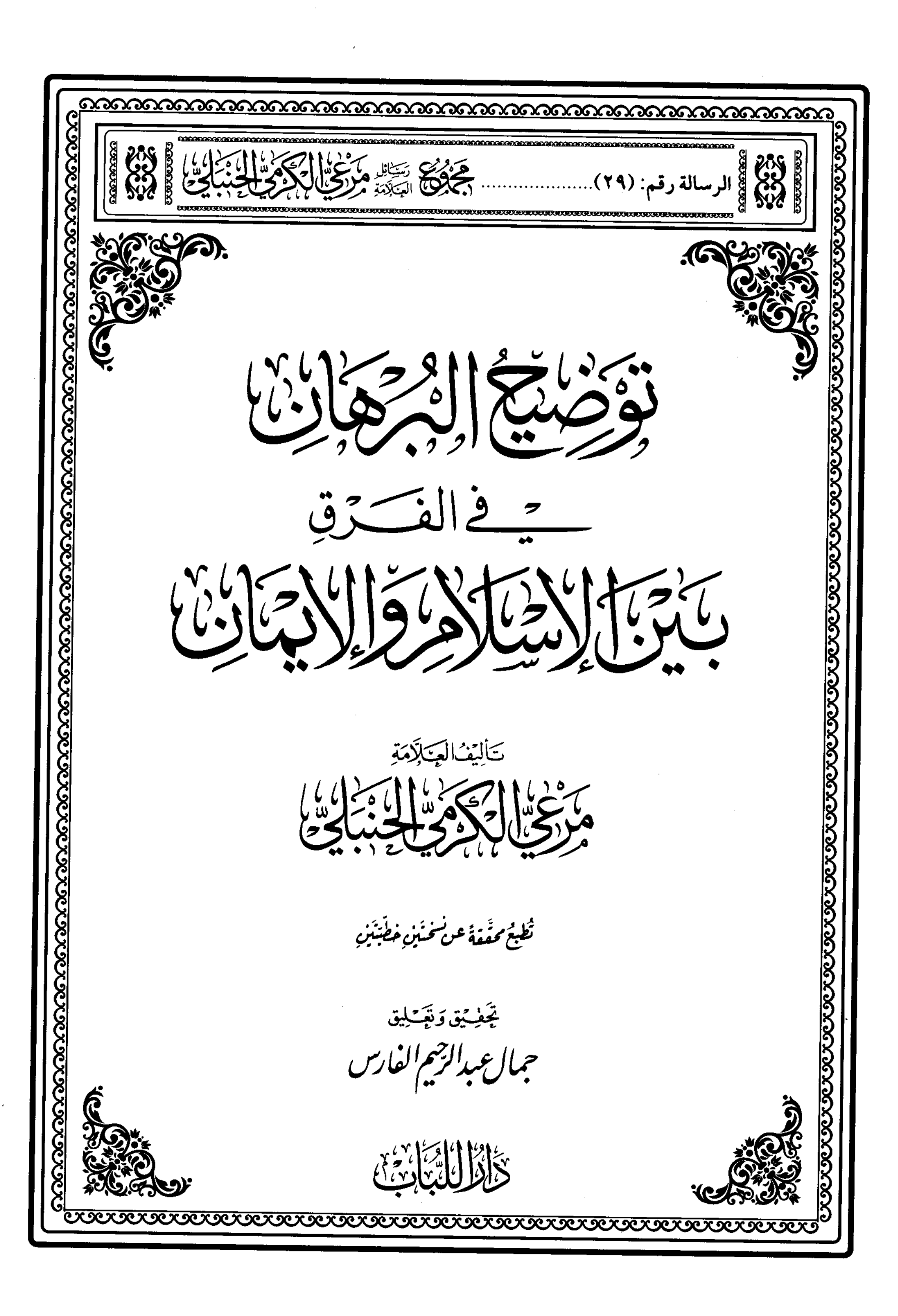
قال مؤلِّفُه الفقيرُ الحقيرُ مَرْعيُّ بنُ يوسُفَ المقدسيُّ المجاوِرُ بالأزهرِ: قد فَرَغْتُ مِن جَمْعِ هذه اللَّطيفةِ بالجامعِ الأزهرِ نهارَ الخميسِ بعدَ العصرِ أواخِرَ ربيعِ الأوَّلِ سنةَ ثلاثةٍ وعشرينَ بعدَ الألفِ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ.

* * *

---

(١) رواه البخاري (٣٤٥٩).

(٢) رواه البخاري (٥٥٧). ولم أجد الحديث عند مسلم.



مجموع رسائل العلامة مرعي الكرمي الحنبلي
الرسالة رقم: (٢٩)

توضيح البرهان في الفرق بين الإسلام والإيمان

تأليف العلامة

مرعي الكرمي الحنبلي

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

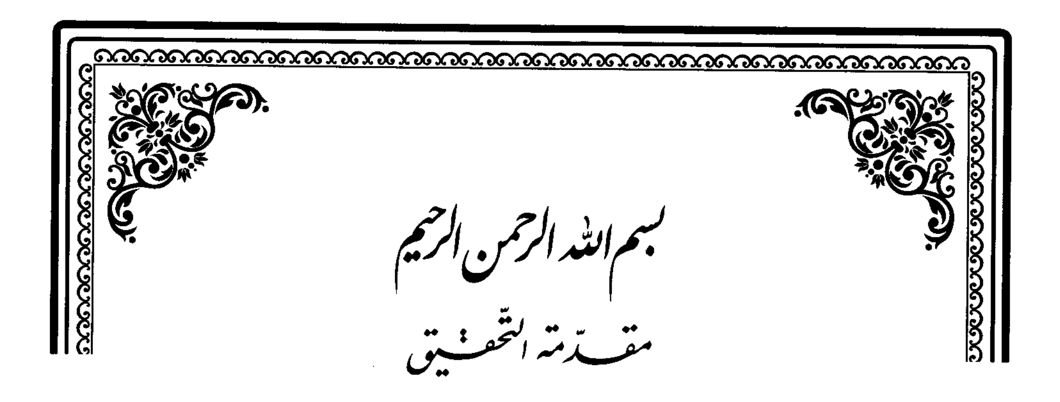
تحقيق وتعليق

جمال عبد الرحيم الفارس

دار اللباب

المكتبة الظاهرية (ظ)

مكتبة لا له لي (ل)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة التحقيق

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِه أجمعين.

وبعد: فإنَّ مسائلَ الإيمانِ ومباحثَه مِن الموضوعاتِ المهمَّة الَّتي شغلَتِ الأئمَّةَ والعلماءَ، ولهم فيها أقوالٌ كثيرةٌ منثورةٌ في الكتبِ، وبعضُ العلماءِ لأهميَّة الموضوع خصَّه بكتابٍ أو رسالةٍ، ومِنْ بينِ هؤلاءِ مصنِّفُ هذه الرِّسالة الموجَزة: الشَّيخُ مَرعيٌّ الكَرميُّ رحمه الله.

ففي هذه الصفحات يناقشُ المصنِّف مسائلَ مِنْ أجلِّ مسائلِ الإيمانِ، وهي:

- الفرقُ بينَ الإسلامِ والإيمانِ.
- اشتراطُ النُّطقِ بالشَّهادتَيْنِ في صحَّةِ الإيمانِ.
- زيادةُ الإيمانِ ونقصانُه.
- صِحَّةُ إيمانِ المقلِّدِ.

فذكرَ المصنِّفُ هذه المسائلَ، ونقلَ كلامَ العلماءِ السَّابقين فيها، وناقشَهم، وحقَّق القولَ في هذه المسائلِ، ثمَّ إنَّه لم يتوانَ عن نقدِ كبارِ العلماءِ، إلى جانبِ ترجيحِ قولٍ في بعضِ المسائلِ غيرِ القولِ المشهورِ، وذكرِ أدلَّتهُ

وحُجَجِه، فقد رجَّحَ القولَ بزيادةِ الإيمانِ القَلْبيِّ، إضافةً إلى القول المشهورِ بزيادةِ الإيمانِ العمليِّ والقَوليِّ.

ولم ينسَ المصنِّفُ أن يستثمرَ هذه المباحثَ بتوجيهِ نصيحةٍ لقارئي كتابِه بالحرص على زيادة الإيمان، وترك الشَّهوات، واغتنام الأوقات.

وجعل خاتمة كتابه مبحثًا من مباحث العقيدة، وهي إيمان المقلِّدِ، وحرَّرَ موضِعَ الخلافِ فيه.

فدونكَ - أيُّها القارئ - هذه المباحثَ والنِّقاشاتِ والتَّحقيقاتِ، الَّتي قالَ عنها مصنِّفُها في هذه الرِّسالة: «فتأمَّلْ تحقيقاتٍ لا تراهَا مسطورةً في غيرِ هذا الكتابِ، بلْ هوَ ممَّا فتَحَ بها علَى عَبدِهِ الفَتَّاحُ الوهَّابُ».

وقد اعتمدنا في نَشْرِها على نسخَتَيْن خَطِّيَّتَيْن هما:

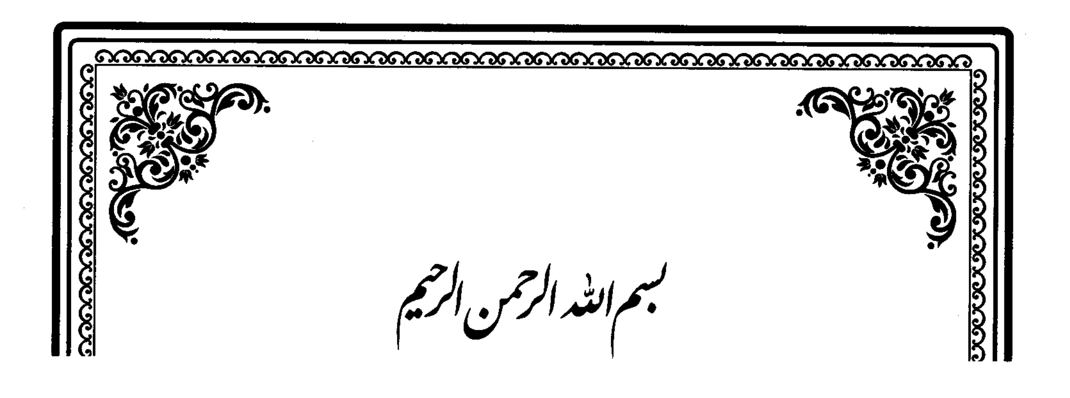
الأولى: نسخة المكتبة الظَّاهرية، ورمزنا لها بـ (ظ)، **والثانية**: نسخة لا له لي، ورمزنا لها بـ (ل).

وقمْنا بإضافةِ بعضِ العناوينِ لزيادةِ التَّوضيح، وجعلناها بين معكوفتين.

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨].

المحقق

***



الحمدُ للهِ الذِي أرشدَنا للإسلامِ والإيمانِ[1]، وحبَانا بمزِيدِ الإحسَانِ والعِرفانِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى مَن نسخَتْ شريعَتُهُ الشَّرائعَ والأديانَ، وعَلى آلِهِ وأصحابِهِ ذوِي الإيقانِ والإتقانِ، ما تزايدَ إيمانُ ذوِي العِرفانِ.

وبعدُ:

فيَقولُ الفقيرُ[2] مَرعيُّ بنُ يوسُفَ[3] الحنبليُّ المقدسِيُّ[4]: هذِهِ كلماتٌ عَلى سبيلِ التَّلخِيصِ والاختِصارِ، تتعلَّقُ بالكَلامِ عَلى الإسلامِ والإيمانِ، وما قالَهُ الأئمَّةُ الأخيارُ، فأقولُ وباللهِ المستعانُ ومنهُ أرجُو العفوَ والغُفرانَ:

اختلَفَ العلماءُ الأئمَّةُ ومصابِيحُ الأُمَّةِ في الإيمانِ والإسْلامِ، وعمُومِهما وخُصوصِهما، وهلِ الأعمالُ مِنَ الإيمانِ أو لا؟ وهلِ الإيمانُ يزيدُ وينقُصُ أو لا؟ وهلْ إيمانُ المقلِّدِ صحيحٌ أو لا؟ وقدْ أكثَرَ العلماءُ مِنَ[5] المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ

---

(١) «الحمد لله الذي أرشدنا للإسلام والإيمان» ليس في (ظ).

(٢) في (ل): «الحقير».

(٣) «بن يوسف» من (ل).

(٤) «المقدسي» من (ل).

(٥) «من» من (ل).

القولَ في ذلِكَ، وسنَذكُرُ إنْ شاءَ اللهُ تَعالى بعضَ ألفاظٍ مِن مُتفرِّقاتِ كلامِهِمْ، يحصُلُ بها المقصُودُ مِن ذلكَ، معَ زياداتٍ كثيرَةٍ.

***

[نقلُ أقوالِ العلماءِ في الإسلامِ والإيمانِ والفرقِ بينَهما]

قالَ الإمامُ الحافِظُ الفقيهُ أبو سُليمانَ الخطَّابيُّ رحمَهُ اللهُ تَعالى في(1) كتابِهِ «معالم السنَنِ»: ما أكثَرَ ما يغلَطُ الناسُ في هذِهِ المسألَةِ، فأمَّا الزُّهريُّ فقالَ: الإسلامُ الكلمَةُ، والإيمانُ العمَلُ، واحتَجَّ بالآيةِ ـ يعني قولَهُ تَعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] ـ وذهَبَ غيرُهُ إلى أنَّ الإسلامَ والإيمانَ شيءٌ واحِدٌ، واحتَجَّ بقولِهِ تَعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ـ٣٦](2).

قالَ الخطَّابيُّ: وقدْ تكلَّمَ في هذا البابِ رجلانِ(3) مِن كبارِ أهلِ العلمِ، وصارَ كلُّ واحدٍ منهُمْ إلى قولٍ مِن هذَينِ، وردَّ الآخِرُ مِنهُما عَلى المتقدِّمِ، وصنَّفَ عَليهِ كِتابًا يبلُغُ عدَدُ أوراقِهِ المئتَينِ.

قالَ الخطابيُّ: والصَّحيحُ مِن ذلكَ أنْ يقيَّدَ الكلامُ في هذا ولا يُطلَقَ، وذلكَ أنَّ المسلِمَ قدْ يكُونُ مُؤمنًا في بعضِ الأحوالِ ولا يكُونُ مُؤمنًا في بعضِها، والمؤمِنُ مُسلمٌ في جميعِ الأحوالِ، فكلُّ مؤمنٍ مُسلمٌ، وليسَ كلُّ مسلمٍ مُؤمِنًا، وإذا جعلْتَ الأمرَ عَلى هذا استقَامَ لكَ تأويلُ الآياتِ، واعتدَلَ القَولُ فيها، ولم يختلِفْ شيءٌ مِنها.

---

(١) «في» ليس في (ل).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣١٥).

(٣) في النسختين: «أجلات»، والمثبت من «معالم السنن».

وأصلُ الإيمانِ التَّصدِيقُ، وأصلُ الإسلامِ الاستسلامُ والانقيادُ، فقَدْ يكُونُ المرءُ مُستسلِمًا في الظَّاهِرِ غيرَ مُنقادٍ في الباطنِ، وقدْ يكُونُ صادِقًا في الباطنِ غَيرَ مُنقادٍ في الظَّاهرِ[1].

وقالَ الخطَّابيُّ أيضًا في قولهِ ﷺ: «الإيمانُ بضْعٌ وسبعُونَ شعبةً»[2]: في هذا الحديثِ بيانُ أنَّ الإيمانَ الشَّرعيَّ اسمٌ لمعْنىً ذي شُعبٍ وأجزاءٍ، ولهُ أدْنى وأعلَى، فالاسمُ يتعلَّقُ ببعْضِها كما يتعلَّقُ بكُلِّها، والحقيقَةُ تقتَضِي جميعَ شُعَبهِ وتستَوفي جُملةَ أجزائهِ، كالصَّلاةِ الشرعيَّةِ لها شُعَبٌ وأجزاءٌ، والاسمُ يتعلَّقُ ببعْضِها، والحقِيقَةُ تقتَضِي جميعَ أجزائِها وتستَوفِيها، ويدُلُّ عليهِ قولُهُ ﷺ: «الحياءُ شُعبةٌ منَ الإيمانِ»[3]، وفيهِ إثباتُ التَّفاضُلِ في الإيمانِ، وتبايُنُ المؤمِنِ في درجاتِهِ. هذا آخرُ كلامِ الخطَّابيِّ[4].

وقالَ الشَّيخُ أبو عَمرِو بنُ الصَّلاحِ رحمَهُ اللهُ: قولُهُ ﷺ: «الإسلامُ أنْ تشهَدَ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رسُولُ اللهِ، وتُقيمَ الصَّلاةَ، وتُؤتيَ الزَّكاةَ، وتصومَ رمَضانَ، وتحُجَّ البيتَ إنِ استطَعْتَ إليهِ سَبيلًا، والإيمانُ أنْ تُؤمنَ باللهِ ومَلائكَتِهِ وكُتبِهِ ورسلِهِ واليومِ الآخِرِ، وتؤمِنَ بالقدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ»[5].

قالَ: هذا بيانُ أصْلِ الإيمانِ، وهوَ التَّصديقُ الباطِنُ، وبيانُ أصلِ الإسلامِ، وهوَ

(١) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣١٥).

(٢) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو تتمة الحديث السابق.

(٤) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣١٢).

(٥) رواه مسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

الاستِسْلامُ والانقيادُ الظَّاهرُ، وحكمُ الإسلامِ[١] في الظَّاهِرِ ثبَتَ بالشَّهادَتينِ، وإنَّما أضافَ إليهِما الصَّلاةَ والصَّومَ والزَّكاةَ والحجَّ لكونِها أظهَرَ شعائرِ الإسْلامِ وأعظَمَها، وبقِيامِهِ بها يتِمُّ استسلامُهُ[٢]، وتركُهُ لها يُشعِرُ بانحلالِ قيدِ انقِيادِهِ أو اختِلالِهِ[٣].

ثمَّ إنَّ اسمَ الإيمانِ يتناوَلُ ما فُسِّرَ بهِ الإسلامُ في هذا الحديثِ وسائر الطَّاعاتِ؛ لكونِها ثمراتِ التَّصدِيقِ الباطِنِ الَّذي هو أصْلُ الإيمانَ، ومُقوِّياتٌ ومُتمِّماتٌ وحافظاتٌ لهُ، ولهذا فسَّرَ النَّبيُّ ﷺ الإيمانَ في حديثِ وفدِ عبدِ القيسِ بالشَّهادَتينِ والصَّلاةِ والزَّكاةِ وصومِ رمضَانَ وإعطاءِ الخُمُسِ منَ المغنَمِ[٤].

ولهذا لا يقَعُ اسمُ المؤمِنِ المطلَقِ عَلى منِ ارتكَبَ كبيرةً، أو ترَكَ فريضَةً؛ لأنَّ اسمَ الشَّيءِ مُطلَقًا يقَعُ عَلى الكاملِ منهُ، ولا يُستعمَلُ في النَّاقصِ ظَاهرًا إلَّا بقيدٍ، ولذلِكَ جازَ إطلاقُ نفيهِ عنهُ في قولِهِ ﷺ: «لا يسرِقُ السَّارِقُ حينَ يسرِقُ وهوَ مؤمنٌ»[٥].

واسمُ الإسْلامِ يتنَاولُ أيضًا ما هوَ أصلُ الإيمانِ، وهوَ التَّصدِيقُ الباطِنُ، ويتناوَلُ أيضًا الطَّاعاتِ، فإنَّ ذلِكَ كلَّهُ استِسلامٌ.

قالَ: فخرَجَ بما[٦] ذكرنَاهُ وحقَّقناهُ أنَّ الإيمانَ والإسلامَ يجتمِعانِ ويفترِقانِ،

---

(١) «وهو الاستسلام والانقياد الظاهر، وحكم الإسلام» سقط من (ل).

(٢) في (ظ): «الاستسلام».

(٣) في (ل): «اختلافه».

(٤) رواه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) رواه البخاري (٥٥٧٨)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) في (ظ): «بذلك ما»، وفي «صيانة صحيح مسلم» و«شرح مسلم للنووي»: «مما».

وأنَّ كلَّ مُؤمنٍ مُسلمٌ، وليسَ كلُّ مسلِمٍ مُؤمِنًا، فهذا تحقِيقٌ فاقَ[١] بالتَّوفيقِ بينَ مُتفرِّقاتِ نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ الوارِدةِ في الإيمانِ والإسلامِ الَّتي طالَما غَلِطَ فيهِ الخائضُونَ، وما حقَّقناهُ مِن ذلِكَ مُوافقٌ لمذهَبِ جماهِيرِ العُلماءِ مِن أهلِ الحدِيثِ وغيرِهِمْ، هذا آخرُ كلامِ الإمامِ ابنِ الصَّلاحِ[٢].

وقالَ الإمامُ أبو محمَّدٍ الحسينُ البغويُّ في حديثِ سُؤالِ جِبريلَ ﷺ عنِ الإيمانِ والإسْلامِ وجوابِهِ قالَ: جعَلَ النَّبيُّ ﷺ الإسْلامَ اسمًا لِمَا ظهَرَ مِنَ الأعمالِ، وجعلَ الإيمانَ اسمًا لِمَا بطنَ مِنَ الاعتِقادِ، وليسَ ذلكَ[٣] لأنَّ الأعمالَ ليسَتْ منَ الإيمانِ، أو التَّصديقَ بالقَلبِ ليسَ منَ الإسْلامِ، بلْ ذلِكَ تفصِيلٌ بجملَةٍ هيَ كلُّها شيءٌ واحِدٌ، وجِماعُها الدِّينُ، ولذلِكَ قالَ النَّبيُّ ﷺ: «ذاكَ جِبريلُ أتاكُمْ ليُعلِّمكُمْ دينكُمْ»[٤].

والتَّصدِيقُ والعمَلُ يتناوَلُهما اسُم الإيمانِ والإسلامِ جَمِيعًا، يدلُّ عليهِ قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وأخبرَ سُبحانَهُ وتَعالى أنَّ الدِّينَ الَّذي رضِيَهُ وقبِلَهُ مِنْ عبادِهِ هوَ الإسلامُ، ولا يكُونُ الدِّينُ في محلِّ القَبولِ والرِّضا إلَّا بانضِمامِ التَّصدِيقِ إلى العمَلِ. هذا كلامُ البَغوِيِّ[٥].

---

(١) في «صيانة صحيح مسلم»: «واف»، وفي «شرح مسلم للنووي»: «وافر».

(٢) انظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (١/ ١٣٥)، و«شرح مسلم للنووي» (١/ ١٤٨).

(٣) في (ل): «كذلك».

(٤) رواه مسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٥) انظر: «شرح السنة» للبغوي (١/ ١٠).

وقـالَ الإمـامُ أبو عبـدِ اللهِ محمَّدُ[(١)] بنُ إسـماعِيلَ التَّيمـيُّ[(٢)] الأَصبهانـيُّ[(٣)] في «شـرحِ صحيـحِ مُسـلمٍ»[(٤)]: الإيمـانُ فـي اللغَـةِ هـوَ التَّصديـقُ، وفي لسـانِ الشَّـرعِ هـوَ التَّصديـقُ بالقلـبِ، والعمَلُ بـالأركانِ، قـالَ: فالخلافُ فـي هَذا علـى التَّحقيقِ إنَّمـا هـوَ فـي المصـدِّقِ بقلبِـهِ إذا لمْ يجمَـعْ إلـى تصدِيقهِ العمَـلَ بموجـبِ الإيمانِ هَـلْ يُسـمَّى مُؤمِنًـا مُطلَقًـا أم لا؟ والمختَـارُ عِندَنـا أنَّهُ لا يُسـمَّى بِهِ، قالَ رسُـولُ اللهِ ﷺ: «لا يزنِـي الزَّانـي حيـنَ يزْني وهوَ مُؤمـنٌ»[(٥)]، لأنَّهُ لـمْ يعمَلْ بموجـبِ الإيمانِ فيسْـتَحقُّ هذا الإطـلاقَ. انتَهى[(٦)].

وقالَ الإمامُ أبو الحسَنِ ابنُ بطَّالٍ المالكِيُّ المغربيُّ في «شرحِ صحِيحِ البخارِيِّ»: المعنى الَّذِي يستحِقُّ بهِ العبدُ المدحَ والولايةَ مِنَ المؤمنينَ هوَ إتيانُهُ بأمورٍ ثلاثةٍ:

---

(١) «محمد» من (ظ).

(٢) في النسختين وكذا «شرح مسلم»: «التميمي»، والصواب المثبت كما في مصادر ترجمته.

(٣) الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني: ولد نحو سنة (٥٠٠)، ونشأ فصار إمامًا في العلوم كلها، حتى ما كان يتقدمه كبير أحد في وقته في الفصاحة والبيان والذكاء والفهم، ثم اخترمته المنية بهمذان في سنة (٥٢٦)، وكان والده يروي عنه إجازة، وكان شديد الفقد عليه، وأبوه الحافظ شيخ الإسلام المعروف بقوام السنة، صاحب «الترغيب والترهيب» وغيره من المؤلفات. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٦/ ٣٧٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٧٧) كلاهما للذهبي.

(٤) كان قد شرع في شرح الصحيحين، لكنه توفي، فأتمهما بعده أبوه، وشرحه على مسلم ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٥)، والباباني في «هدية العارفين» (١/ ٢١١) دون ذكر اسمه، وذكر النووي وابن حجر اسم الكتاب: «التحرير في شرح مسلم»، وقد نقلا منه في أكثر من موضع. وانظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ١٧٤).

(٥) رواه البخاري (٥٥٧٨)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٤٦).

التَّصدِيقِ بالقلبِ، والإقرارِ باللِّسانِ، والعملِ بالأركانِ[١]، وذلِكَ أنَّهُ لا خِلافَ بينَ الجميعِ أنَّهُ لو أقرَّ وعمِلَ عَلى غيرِ علمٍ منهُ ومعرفةٍ بربِّهِ لا يستحِقُّ اسمَ مؤمنٍ، ولو عرفَهُ وعمِلَ[٢] وجحَدَ بلسَانِهِ وكذَّب ما[٣] عرفَ منَ التَّوحيدِ لا يستحِقُّ اسمَ مؤمنٍ، وكذلكَ إذا أقرَّ باللهِ تَعَالى وبرسُلهِ صَلواتُ اللهِ عليهِمْ أجمعِينَ، ولم يعملْ[٤] بالفرائضِ لا يُسمَّى مُؤمِنًا بالإطلاقِ، وإنْ كانَ في كلامِ العرَبِ يُسمَّى مُؤمنًا بالتَّصديقِ[٥]، فذلكَ غيرُ مستَحقٍّ في كلامِ اللهِ؛ لقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]، فأخبرَ سُبحانَهُ وتَعالى أنَّ المؤمِنَ مَن كانتْ هذِهِ صِفتُهُ، انتَهى[٦].

وقالَ المهلَّبُ[٧]: الإسلامُ عَلَى الحقيقَةِ هوَ الإيمانُ الذِي هوَ عقْدُ قلبِ

---

(١) في (ظ): «بالجوارح».

(٢) «على غير علم منه ومعرفة بربِّه لا يستحقُّ اسم مؤمن، ولو عرفه وعمِلَ» سقط من (ل).

(٣) في (ل): «بما».

(٤) في (ل): «يعلم».

(٥) كذا في النسختين و«شرح النووي على مسلم»، وفي «شرح صحيح البخاري» لابن بطال: «يسمى بالتصديق مؤمنًا».

(٦) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٨).

(٧) المهلب: أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة التميمي، من أهل العلم الراسخين فيه. المتفننين في الفقه والحديث والعبارة، والنظر، وله كلام في شرح «الموطأ» وفي شرح «صحيح البخاري»، مات بالأندلس بعد العشرين وأربع مئة. انظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٨/ ٣٥)، و«بغية الملتمس» للضبي (ص٤٧١)، و«جمهرة تراجم الفقهاء المالكية» لقاسم علي سعد (٣/ ١٢٧٦).

المصدِّقِ لإقرارِ اللِّسانِ الذي لا ينفعُ عندَ اللهِ تَعالى غيرُهُ، انتَهى[١].

هذا حاصِلُ ما قالَهُ هؤلاءِ الأئمةُ، ونقلَهُ الإمامُ النَّووِيُّ عنهُمْ في «شرحهِ عَلى صحيحِ مُسلمٍ» ولمْ يتعقَّبهُمْ بشيءٍ[٢].

***

[تحقيقُ القولِ في مسألةِ الإيمانِ والإسلامِ عندَ المصنِّفِ]

وأنا أقولُ بتوفِيقِ اللهِ عزَّ وجلَّ: كما يُؤخَذُ مِن سوابقِ كلامِ الأئمَّةِ ولواحقِهِ أنَّ تحقيقَ هذِهِ المسألةِ وتلْخيصَها أنَّ الإيمانَ لغةً مُطلَقُ التَّصديقِ، وشَرعًا ـ على ما صرَّح[٣] بهِ الأشعريَّةُ وأكثَرُ الأئمَّةِ ـ هوَ تصدِيقُ القلبِ الجازِمُ[٤] بما عُلِمَ ضَرورةً مجيءُ الرَّسولِ بهِ مِنْ عندِ اللهِ، تَفْصِيلًا فيما عُلمَ تفصِيلًا كالتَّوحيدِ والنُّبوَّةِ، والبعثِ والجزاءِ وافتراضِ الصَّلواتِ الخمسِ والزَّكاةِ والصِّيامِ والحجِّ، أو إجمالًا فيمَا عُلمَ إجمالًا.

والمرادُ بِتصديقِ القلبِ بذلِكَ: إذعانُهُ وقَبولُهُ لهُ والتَّكليفُ بهِ، وإنْ كانَ مِنَ الكيفيَّاتِ النَّفسانيَّةِ دونَ الأفعالِ الاختياريَّةِ، إنَّما هوَ بالتَّكليفِ بأسبابِهِ، كإلقاءِ الذِّهنِ وصرْفِ النَّظَرِ وتوجِيهِ الحواسِّ ورفعِ الموانِعِ.

والَّذي يدلُّ عَلى أنَّ الإيمانَ هوَ التَّصديقُ وحدَهُ: أنَّهُ تَعالى أضافَ الإيمانَ إلى القلبِ، فقالَ سُبحانَهُ: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ

(١) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٨)، و«شرح النووي على مسلم» (١/ ١٤٧).

(٢) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٤٦ ـ ١٤٧).

(٣) في (ل): «كما صرح».

(٤) «الجازم» من (ظ).

بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وعطَفَ عليهِ العمَلَ الصالحَ في عِدَّةِ مواضِعَ، كما في قولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقرَنهُ بالمعاصِي فقالَ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢].

وأمَّا الإسلامُ لغةً: فهوَ مطلَقُ الاستسلامِ والانقيادِ، وشرعًا: الاستِسلامُ والانقيادُ لامتثالِ أوامرِ اللهِ واجتنابُ نواهِيهِ.

وعَلَى هذا فهوَ أعمالُ الجوارِحِ مِنَ الطَّاعاتِ كالتَّلفُّظِ بالشَّهادَتينِ والصَّلاةِ والزَّكاةِ والحجِّ وغيرِ ذلِكَ، ولهذا فسَّرَهُ النَّبيُّ ﷺ لَمَّا سألَهُ جِبريلُ عنهُ بقَولِهِ: «أنْ تشهَدَ أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، وتُقِيمَ الصَّلاةَ، وتُؤْتِيَ الزَّكاةَ، وتحُجَّ البيتَ إنِ استطعْتَ إليهِ سَبِيلًا»(١).

فثبَتَ بهذا تغايُرُ مَفهُومِهما لغةً وشرعًا، ومِن ثَمَّ صحَّ إثباتُ أحَدِهما وسَلبُ(٢) الآخرِ، فقالَ سبحانَهُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

وساغَ عطفُ أحدِهما على الآخرِ، فقالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]؛ نظرًا لمعناهُما اللُّغويَّيْنِ ومفهُومِهما الشَّرْعِيَّيْنِ، ولذلِكَ ذكَرَ سبحانَهُ الصَّدقَةَ والصَّومَ وغيرَهُما بعدَهما بطريقِ العطفِ، معَ الإجماعِ علَى عدمِ خُروجِهما عنِ الإسلامِ والإيمانِ.

---

(١) رواه مسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) في (ظ): «إثباتهما ونفي».

واعلَمْ أنَّ أعمالَ الجوارحِ الَّتي هيَ الإسلامُ لا يُعتدُّ بها بحسْبِ حقيقَةِ الحالِ[(١)] وباطنِ الشَّرعِ، ولا تُعتَبرُ في الخروجِ عَنْ عُهدةِ التَّكليفِ بالإسلامِ إلَّا معَ الإيمانِ، وهوَ التَّصديقُ المذكُورُ، فهوَ شرطٌ للاعتِدادِ بالعباداتِ، فلا ينفكُّ بحسْبِ الحقيقَةِ الإسلامُ المعتبَرُ عَنِ الإيمانِ، وإنْ كانَ الإيمانُ المعتبرُ قدْ ينفَكُّ عنهُ، كمَنِ اخترمتْهُ المنيَّةُ قبلَ اتِّساعِ[(٢)] وقتِ التَّلفُّظِ بالشَّهادتَينِ إجماعًا، ولا التفاتَ لمَنْ شذَّ، أو بعدَ الاتِّساعِ وإنْ لمْ يتلفَّظْ عَلى الرَّاجِحِ كما سيأتي.

إذا فهِمْتَ هذا التَّحقيقَ علِمْتَ أنَّهُ لا يلزَمُ مِنَ الإيمانِ الإسلامُ، ولا مِن مطلقِ الإسلامِ الإيمانُ.

***

[نقدُ قولِ الأئمَّةِ في قولِهم: كلُّ مؤمنٍ مسلمٌ، وليس كل مسلم مؤمنًا]

وقولُ الأئمةِ فيما مرَّ: أنَّ كلَّ مؤمنٍ مُسلِمٌ، وليسَ كلُّ مسلمٍ مُؤمنًا، لا يخلُو إمَّا أنْ يُريدُوا بالنَّظرِ إلى ما عندَ اللهِ سبحانَهُ، أو بالنَّظَرِ إلى المعْنَى اللُّغوِيِّ والمفهُومِ الشَّرعيِّ، أو بالنَّظرِ إلى ما عندَنا بحسَبِ ظاهِرِ الشَّرعِ.

فإنْ أرادُوا بالنَّظَرِ إلى ما عندَ اللهِ فأنتَ قدْ عرفْتَ أنَّ كلَّ إسلامٍ مُعتَبرٍ يستَلزِمُ الإيمانَ، ولا عكْسَ كما مرَّ، وهوَ عكْسُ قولِهِمْ.

وإنْ أرادُوا النَّظرَ إلى المعْنَى اللُّغَوِيِّ والمفهُومِ الشَّرعيِّ فلا تلازُمَ بينَ الإيمانِ والإسلامِ؛ إذْ بينَهُما عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ، يجتَمعانِ في مادَّةٍ، وينفرِدُ كلٌّ

(١) في (ظ): «الأمر».

(٢) «اتساع» من (ظ).

منهُما، فمثالُ اجتِماعُهما: مَنْ آمنَ حقًّا بقلبِهِ[١] وعملَ الطَّاعاتِ بجوارحِهِ، كأبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، فهذا مؤمِنٌ مسلِمٌ.

ومثالُ انفرادِ الإسلامِ عنِ الإيمَانِ: مَن عمِلَ بجوارِحهِ، ولمْ يُصدِّقْ بقلبِهِ، كالمنافِقينَ في عَهدِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، والزَّنادِقةِ المعروفِيْنَ في زَمانِنا بالملاحدَةِ، فهذا مُسلِمٌ وليسَ بمؤمنٍ.

ومِثالُ انفرادِ الإيمانِ عنِ الإسلامِ: مَنْ صدَّقَ بقلبِهِ حقًّا، ولمْ يعمَلْ بجوارحِهِ، ككثيرٍ مِن موحِّدِي العُصاةِ، فهذا مُؤمنٌ وإنْ لمْ ينطِقْ بالشَّهادتَيْنِ، وليسَ بمُسلمٍ لعدَمِ إعمالِ الجوارِحِ، هَذا بالنَّظرِ إلى[٢] المعْنَى اللُّغويِّ والمفهُومِ الشَّرعيِّ وإلى ما هوَ الواقعُ للنَّاسِ.

وإنْ أرادُوا بالنَّظرِ إلى ما عِندَنا بحسبِ ظاهرِ الشَّرعِ لزِمَ عدَمُ انفكَاكِ أحدِهما عنِ الآخرِ، فكلُّ مسلِمٍ مُؤمنٌ، وكلُّ مؤمنٍ مسلمٌ؛ لأنَّ الإسلامَ والإيمانَ عندَنا هوَ النُّطقُ بالشَّهادتَيْنِ فقَطْ، فمَنْ أقرَّ بهما أُجرِيَتْ عليهِ أحكامُ الإسلامِ في الدُّنيا، وحكِمَ بأنَّهُ مؤمنٌ، ولمْ يحكَمْ عليهِ بكفرٍ إلَّا بظهورِ أَمَارَاتِ التَّكذيبِ، كالسُّجودِ اختِيارًا للشَّمسِ، أو الاستخفافِ[٣] بنبيٍّ أو مُصْحَفٍ، وعلى هذا فيكونُ الشَّخصُ مُسلِمًا مؤمنًا فيما بينَنا، كافرًا فيما عندَ اللهِ تَعالى، وعكسُهُ؛ إذ تصديقُ القلبِ أمرٌ باطنٌ لا اطِّلاعَ لنا عليهِ.

ولَمَّا كانَ تصدِيقُ القلبِ أمرًا[٤] باطنًا جعلَهُ الشَّارعُ مَنوطًا بالشَّهادَتَيْنِ، فقالَ

(١) «بقلبه» من (ظ).

(٢) «إلى» من (ظ).

(٣) في (ل): «واستخفاف».

(٤) «باطن لا اطِّلاع لنا عليه. ولَمَّا كانَ تصدِيق القلب أمرًا» سقط من (ظ).

ﷺ كما رواهُ الشَّيخَانِ: «أُمِرتُ أنْ أقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يشهدُوا أنْ لَا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ»[(١)]، وقالَ لأسامةَ حينَ قتلَ مَنْ قالَ: لا إلهَ إلَّا الله: «هَلَّا شَقَقْتَ[(٢)] عَنْ قَلْبِهِ»[(٣)].

***

فائدةٌ

ذهبَ جمهورُ المحدِّثينَ والمعتزلةُ والخوارجُ إلى أنَّ الإيمانَ مجموعُ ثلاثةِ أمورٍ: اعتقادُ الحقِّ، والإقرارُ بهِ، والعملُ بمقتضَاهُ.

فمَن أخلَّ بالاعتقادِ وحدَهُ فهوَ منافقٌ.

ومَن أخلَّ بالإقرارِ[(٤)] فهوَ كافرٌ.

ومَن أخلَّ بالعملِ فهوَ فاسقٌ إجماعًا، وكافرٌ عندَ الخوارجِ، وخارجٌ عنِ الإيمانِ غيرُ داخلٍ في الكفرِ عندَ المعتزلَةِ.

والمُرجئةُ قالُوا: الإيمانُ اعتقادٌ ونطقٌ فقَطْ.

والكَرَّاميَّةُ[(٥)] قالُوا: هوَ نُطْقٌ فقَطْ.

---

(١) رواه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه البخاري (٣٩٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) في (ظ): «أشققت».

(٣) رواه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦)، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(٤) في (ل): «الإقرار».

(٥) الكرامية: فرقة تنسب إلى محمد بن كرام، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب وأنكروا أن يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانًا، وزعموا أن =

وإذا فعَلَ العبدُ فِعلًا لا يدُلُّ عَلَى الكفرِ كالفِسْقِ: فمَنْ أطلَقَ عليهِ الإيمانَ فبالنَّظرِ إلى إقرارِهِ، ومَنْ نفَى عنهُ الإيمانَ فبالنَّظرَ إلى كمالِهِ، ومَنْ أطلَقَ عليهِ الكُفرَ فبالنَّظرِ إلى أنَّهُ فَعَلَ فِعْلَ الكافرِ.

***

فصْلٌ

اختلَفَ العلماءُ: هلِ النُّطقُ بالشَّهادَتينِ شرطٌ لإجراءِ أحكامِ المؤمِنينَ في الدُّنيا مِنَ الصَّلاةِ عَليهِ والتَّوارُثِ والمناكحَةِ وغيرِها، غيرُ داخلٍ في مُسمَّى الإيمانِ، أو جزءٌ منهُ داخِلٌ في مسمَّاهُ؟

قولانِ للعلماءِ:

ذهَبَ الإمامُ النَّوويُّ رحمهُ اللهُ تَعالى إلى الثَّاني مِنهما، وحَكَى الاتِّفاقَ عليهِ، فقالَ في «شرحِ مسلمٍ»: اتفقَ أهلُ السُّنَّةِ منَ المحدِّثينَ والفقهاءِ والمتكلِّمينَ عَلى أنَّ المؤمنَ الَّذي يُحكَمُ بأنَّهُ مِنْ أهلِ القِبلةِ ولا يخلَّدُ في النَّارِ لا يكونُ إلَّا مَنِ اعتقَدَ بقلبِهِ دينَ الإسلامِ اعتِقادًا جازِمًا خاليًا منَ الشُّكُوكِ، ونطَقَ بالشَّهادتَينِ، فإنِ اقتصَرَ عَلى أحدِهما لمْ يكُنْ مِن أهلِ القِبْلةِ أصْلًا، إلَّا إذا عجزَ عَنِ النُّطْقِ لخللٍ في لسانِهِ، أو لعدَمِ التَّمكُّنِ منهُ لمعالجةِ المنيَّةِ، أو لغيرِ ذلكَ، فإنَّهُ يكونُ حينئذٍ مُؤمنًا[1]. يعني: بالاعتقادِ مِن غيرِ لفظٍ[2].

= المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان. انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٠٨)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص١٤١).

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٤٩).

(٢) «لفظ» ليس في (ل).

وفي دعوَى النَّوويِّ رحمَهُ اللهُ الاتِّفاقَ نظرٌ، بلِ القولانِ مشهورانِ ثابتانِ، والَّذِي ذهبَ إليهِ جمهورُ المحققِينَ هوَ خِلافُ ما قالَهُ النَّوويُّ فقالُوا: النُّطقُ بالشَّهادتَيْنِ شرطٌ لإجراءِ الأحكامِ، لا شطرٌ منَ الإيمانِ، قالُوا: وعليهِ فمَنْ صدَّقَ بقلبِهِ ولمْ يقرَّ بلسانِهِ معَ تمكُّنهِ منَ الإقرارِ فهوَ مؤمنٌ عندَ اللهِ.

قلْتُ: ويؤيِّدُ ذلكَ الحديثُ الصَّحيحُ، وهوَ قولُهُ ﷺ: «مَن ماتَ وهوَ يعلَمُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ دخَلَ الجنَّةَ»[1].

قالَ القاضِي عياضٌ: وقدْ يحتَجُّ بهِ مَن يرَى أنَّ مجرَّدَ معرفةِ القلبِ نافعةٌ دونَ النُّطقِ بالشَّهادتَيْنِ؛ لاقتصارِهِ عَلى العِلْمِ[2].

وأيضًا لو لمْ نقُلْ بهذا لَلَزِمَ أنَّ شخصَينِ اعتقَدَ كلٌّ واحدٍ منهُما دِينَ الإسلامِ اعتِقادًا جازِمًا خاليًا مِنَ الشُّكوكِ، وماتا عَلى ذلكَ، أحدُهما خُلِّدَ في النَّارِ، والآخرُ في الجنَّةِ، معَ تساويهِما في العقيدةِ الحقِّ الصِّرْفةِ.

وهذا تحكُّمٌ؛ الأوَّلُ مَن أمكنَهُ النُّطقُ بالشَّهادَتينِ ولمْ ينطِقْ بهما، والثَّاني مَن لمْ يُمكنْهُ لخللٍ في لسانِهِ مَثلًا.

فإنْ قلْتَ: عدمُ نطقِهِ بهما دليلٌ عَلى عدمِ إيمانِهِ؟

قلْتُ: هذا خروجٌ عَنْ[3] موضوعِ المسألةِ، إذْ فرْضُها في مَنْ[4] إيمانُهُ ثابتٌ قطعًا.

---

(١) رواه مسلم (٢٦) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) انظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٢٥٣).

(٣) في (ل): «من».

(٤) «من» ليس في (ل).

وأيضًا فالـمُنْجِي مِنْ عُقوبةِ الدُّنيا هوَ الإسلامُ باللِّسانِ، فيكُونُ الـمُنْجِي مِنْ عقوبةِ الآخرةِ هوَ الإيمانُ بالجَنانِ، فيُقتَلُ المرتدُّ، ومَن لا تُقبَلُ منهُ الجزيةُ ما لَمْ يؤمِنْ[١] بلسانِهِ، وإنْ لم يؤمِنْ بجَنانِهِ، ويخلُدُ في النَّارِ مَنْ أسلَمَ بلسانِهِ ولَمْ يؤمِنْ بجَنانِهِ؛ إذْ هوَ مُنافقٌ، والمنافقُ كافرٌ بنصِّ القرآنِ، والكافرُ مخلَّدٌ في النَّارِ إجماعًا.

فإنْ قلتَ: فعلَى هذا أبو طالبٍ مِنَ النَّاجِيْنَ بدليلِ أنَّهُ آمَنَ بجَنانِهِ[٢]، يدلُّ عليهِ[٣] قولُهُ:

ولَقَدْ عَلِمْتُ بأنَّ دِيْنَ محَمَّدٍ   مِنْ خَيْرِ أدْيَانِ البريَّةِ دِيْنَا[٤]

قلْتُ: عَلى تقديرِ صحَّةِ هذا القَولِ منهُ وصدُورِهِ عنهُ، هوَ كاذبٌ في إخبارِهِ، بدليلِ عدمِ تديُّنِهِ بدينِ الإسلامِ معَ الرِّعايةِ لهُ مِن جانبِ الإمامِ، وامتهانِهِ لكلامِ الشَّارعِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، فهوَ ممَّن لاحَتْ عليهِ أَمَاراتُ التَّكذيبِ، إذْ ليسَ حقيقَةُ التَّصديقِ أنْ يقَعَ في القلبِ نسبةُ التَّصديقِ للخبرِ أو المخبِرِ مِن غيرِ إذْعانٍ وقَبولٍ، بلْ هوَ إذعانٌ وقَبولٌ لذلِكَ، بحيثُ يقَعُ عليهِ اسمُ التَّسليمِ كما صرَّحَ بذلكَ الأئمَّةُ، فتأمَّلْ.

ومما ينبَغِي التَّنبيهُ لهُ هوَ أنَّ الَّذي يُشترَطُ لصحَّةِ الإيمانِ النُّطقُ بالشَّهادتينِ[٥]،

---

(١) «يؤمن» ليس في (ل).

(٢) روى مسلم (٢٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لعمه: «قل: لا إله إلا الله، أشهد لك بها يوم القيامة»، قال: لولا أن تعيرني قريش، يقولون: إنَّما حمله على ذلك الجزع لأقررت بها عينك، فأنزل الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

(٣) في (ظ): «لذلك».

(٤) انظر: «سيرة ابن إسحاق» (ص١٥٥)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ١٨٨).

(٥) في (ظ): «للشهادتين».

فلعلَّ كلامَهُ مخصُوصٌ بكافرِ الأصلِ، وإلَّا فالفقَهاءُ مصرِّحونَ حاكمُونَ بصحَّةِ الإسلامِ تبَعًا للأصلِ مِنْ غيرِ نكيرٍ بينهُمْ.

فتأمَّلْ تحقيقاتٍ لا تراهَا مسطورةً في غيرِ هذا الكتابِ، بلْ هوَ ممَّا فتَحَ بها علَى عَبدِهِ الفتَّاحُ الوهَّابُ.

* * *

بابٌ
هلِ الإيمانُ يزيدُ وينقُصُ

وقدْ وقَعَ في هذهِ المسألةِ بينَ الأئمَّةِ خلافٌ كبيرٌ ونزاعٌ كثيرٌ، ومذهَبُ الجمهورِ أنَّ الإيمانَ يزيدُ بالطَّاعَةِ، وينقُصُ بالمعصيَةِ.

وأخرجَهُ أبو نُعيمٍ، وكذا الحاكِمُ عنِ الإمامِ الشَّافعيِّ بلفظِ: الإيمانُ قولٌ وعمَلٌ، ويزيدُ وينقُصُ[١].

وبهِ قالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ، وإسحاقُ بنُ راهُويَهْ.

وقالَ بهِ منَ الصَّحابةِ عمرُ بنُ الخطَّابِ، وعليُّ بنُ أبي طالِبٍ، وابنُ مسعودٍ، ومعاذٌ، وأبو الدَّرداءِ[٢]، وابنُ عبَّاسٍ، وابنُ عمرَ، وعمَّارٌ[٣]، وأبو هُريرَةَ، وحذيفَةُ، وعائشةُ، وغيرهُمْ.

ومِنَ التَّابعينَ كعبُ الأحبارِ، وعُروةُ، وطاوسٌ، وعمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ[٤].

وقالَ عبدُ الرَّزاقِ: سمعْتُ مَنْ أدركْتُ مِنْ شُيوخِنا وأصحابِنا سُفيانَ الثَّوريَّ، ومالكِ بنِ أنسٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عمرَ، والأوزَاعيِّ، ومعمَرِ بنِ راشِدٍ، وابنِ جُريجٍ،

---

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١١٤ ـ ١١٥)، والحاكم في «مناقب الشافعي» كما في «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٧).

(٢) رواه ابن ماجه (٧٤) عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم، و(٧٥) عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) في (ل): «عمارة».

(٤) انظر: «الاعتقاد» للبيهقي (ص١٨٠)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٩/ ٢٤٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٧). واللالكائي نقل ذلك بأسانيده عن جمع من الصحابة والتابعين والأئمة؛ انظر: «الاعتقاد» للالكائي (٥/ ١٠١٢ ـ ١٠٢٨).

وسُفيانَ بنِ عُيينَةَ رضِيَ اللهُ عنهُمْ يقولونَ: الإيمانُ قولٌ وعمَلٌ، يزيدُ وينقُصُ. وهذا قولُ ابنِ مَسعُودٍ، وحُذيفَةَ، والنَّخعيِّ، والحسنِ البصرِيِّ، وعطاءٍ، وطاوسٍ، ومجاهِدٍ، وعبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ(١).

وصحَّ عنِ البخارِيِّ أنَّهُ قالَ: لقِيْتُ أكثرَ مِنْ ألْفِ رجلٍ مِنَ العلماءِ في الأمصارِ، فَمَا رأيْتُ أحدًا منهُمْ يختلِفُ في أنَّ الإيمانَ قولٌ وعمَلٌ، يزيدُ وينقُصُ(٢).

وقالَ أبو عُبَيدٍ: هوَ قولُ مالِكٍ، والثَّورِيِّ، والأوزاعِيِّ، ومَن بعدَهُمْ مِن أربابِ العلمِ والسُّنَّةِ الَّذِينَ كانُوا مصابيحَ الهُدَى وأئمَّةَ الدِّينِ مِن أهلِ الحجازِ والعِراقِ والشَّامِ، وغيرِهِمْ(٣).

وقالَ بعضُهمْ: إنَّما توقَّفَ الإمامُ مالكٌ(٤) عنِ القولِ بنقصَانِ الإيمانِ خشيةَ أنْ يُتأوَّلَ عليهِ مُوافقةُ الخوارجِ الذِين يكفِّرونَ أهلَ المعاصِي منَ المؤمِنينَ بالذُّنوبِ، وقدْ قالَ مالكٌ بنُقصانِ الإيمانِ مثلَ قولِ جماعةٍ مِن أهلِ السُّنَّةِ(٥).

وقالَ ابنُ بطالٍ في «شرحِ صحيحِ البخارِيِّ»: مذهَبُ جماعةِ أهلِ السُّنَّةِ وخلَفِها أنَّ الإيمانَ قولٌ وعمَلٌ، يزيدُ وينقُصُ، والحجَّةُ عَلى زيادتهِ ونُقصانهِ ما أوردَهُ البُخارِيُّ مِن آياتٍ؛ يعني قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقولَهُ تَعَالى: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقولَهُ تَعالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ

(١) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٧)، و«الاستذكار» لابن عبد البر (٨/ ٢٨٣).

(٢) رواه اللالكائي في «الاعتقاد» (١/ ١٩٣)، وصحح إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٧).

(٣) انظر: «الإيمان» لأبي عبيد (ص٦٦)، وانظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٧٩)، و«شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٧).

(٤) «مالك» من (ظ).

(٥) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٧)، و«شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٦).

هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، وقولَهُ تَعَالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وقولَهُ تَعَالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقولَهُ تَعَالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقولَهُ تَعَالى: ﴿فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقولَهُ تَعَالى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢](١).

قالَ ابنُ بطَّالٍ: فإيمانُ مَن لَمْ تحصُلْ لهِ الزِّيادَةُ ناقصٌ(٢).

إذا تقرَّرَ ما ذكرنا مِن مذاهِبِ السَّلفِ وأئمَّةِ الخلَفِ فهِيَ مُتظاهِرَةٌ مُتطابقَةٌ عَلى أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقُصُ.

وقالَ آخرُونَ: إنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقُصُ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ التَّصديقُ القلبيُّ الَّذِي بلغَ حدَّ الجزمِ والإذعانِ، وهوَ لا يُتصوَّرُ فيهِ زيادةٌ ولا نُقصَانٌ، حتى إنَّ(٣) مَن حصَلَ لهُ حقِيقةُ التَّصدِيقِ، فسواءٌ عمِلَ الطَّاعاتِ أمِ ارتكَبَ المعاصِي، فتصديقُهُ لا تغيُّرَ فيهِ أصْلًا، والآياتُ الدَّالَّةُ عَلى زيادَةِ الإيمانِ محمُولةٌ عَلى زيادَتِهِ في عصرِ النَّبيِّ ﷺ بزيادةِ ما يُؤمنونَ بهِ ممَّا يتجدَّدُ مِنَ الفرائضِ.

قالَ الإمامُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ التَّيميُّ(٤) الأصبهانيُّ: الإيمانُ فِي اللُّغةِ هوَ التَّصديقُ، فإنْ عُنِيَ بهِ ذلِكَ، فلا يزيدُ ولا ينقُصُ؛ لأنَّ التَّصدِيقَ

---

(١) ذكر البخاري هذه الآيات في «صحيحه» أول (كتاب الإيمان)، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس».

(٢) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٦).

(٣) في (ظ): «أنه».

(٤) في النسختين وفي «شرح صحيح مسلم»: «التميمي»، وقد تقدم التنبيه في أول الرسالة أن الصواب: «التيمي» كما في مصادر ترجمته.

ليسَ شَـيئًا يَتجـزَّأُ حتَّـى يُتصوَّرَ كمالُـهُ مـرةً ونَقْصُهُ[١] أُخـرَى[٢].

وقالَ ابنُ بطَّالٍ: وأمَّا التَّصدِيقُ باللهِ تَعَالى وبرسُولهِ ﷺ فلا ينقُصُ، ولذلِكَ توقَّفَ الإمامُ مالكٌ رضِيَ اللهُ عنهُ في بعضِ الرِّواياتِ عنِ القولِ بالنُّقصانِ؛ إذ لا يجوُز نقصَانُ التَّصديقِ؛ لأنَّهُ إذا نقصَ صارَ شاكًّا، وخرَجَ عَن اسمِ الإيمانِ[٣].

وعَلى هذا القولِ أكثرُ المتكلِّمينَ، وأنكَرُوا زيادَتهُ ونُقصانَهُ، وقالُوا: مَتى قَبِلَ الزِّيادةَ كانَ[٤] شكًّا وكُفرًا.

قالَ الإمامُ النَّوِويُّ: قالَ المحقِّقونَ مِن أصحابِنا المتكلِّمِينَ: نفسُ التَّصديقِ لا يزيدُ ولا ينقُصُ، والإيمانُ الشَّرعِيُّ يزيدُ وينقُصُ بزيادَةِ ثمراتِهِ ـ وهيَ الأعمالُ ـ ونقصانِها، قالُوا: وفي هَذا توفيقٌ بينَ ظواهِرِ النُّصوصِ الَّتي جاءَتْ بالزِّيادةِ وأقاوِيلِ السَّلَفِ، وبينَ أصلِ وضعِهِ في اللُّغةِ[٥].

قـالَ النَّـوويُّ: وهـذا الَّـذِي قالَـهُ هـؤلاءِ وإنْ كانَ ظاهِرًا حسـنًا، فالأظهَـرُ ـ واللهُ أعلَـمُ ـ أنَّ نفسَ التَّصديـقِ يزيـدُ بكثـرَةِ النَّظـرِ وتظاهُـرِ الأدلَّـةِ، ولهـذا يكُـونُ إيمـانُ الصِّدِّيقِيـنَ أقـوَى مِن إيمـانِ غيرِهِـمْ، بحيـثُ لا تعتريهِمُ الشُّـبَهُ، ولا يتزَلـزَلُ إيمانهُمْ بعـارضٍ، بـلْ لا تـزالُ قلوبهُـمْ مُنشـرِحةً نيِّـرَةً، وإنِ اختلفَـتْ عليهُـمُ الأحـوالُ، وأمَّا غيرُهُـمْ مِـنَ المؤلَّفَةِ ومَـن قارَبَهُـمْ ونحوَهُـمْ، فليسُـوا كذلِكَ.

---

(١) في (ظ): «ونقصانه».

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٦).

(٤) في (ظ): «صار».

(٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٨).

فهـذا ممـا لا يمكِـنُ إنـكارُهُ ولا يتشـكَّكُ عاقِـلٌ فـي أنَّ نفسَ تصديـقِ أبـي بكـرٍ رضـيَ اللهُ عنـهُ لا يسـاويْهِ تصدِيـقُ آحـادِ النَّـاسِ، ولهـذا قـالَ البخـاريُّ فـي «صحيحِـهِ»: قـالَ ابـنُ أبـي مُليكَـةَ: أدركْـتُ ثلاثيـنَ مِـن أصحـابِ رسُـولِ اللهِ ﷺ كلُّهُـمْ يخـافُ النِّفـاقَ عَلـى نفسِـهِ، ومـا منهُمْ أحـدٌ يقـولُ: إنَّهُ علـى إيمـانِ جبريلَ وميكائيـلَ[١]، انتَهـى كلامُ النَّـوويِّ[٢].

ويؤيِّدُهُ ـ كما قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ ـ أنَّ كلَّ أحدٍ يعلَمُ أنَّ ما في قلبهِ يتفاضَلُ حتَّى إنهُ يكونُ في بعضِ الأحيانِ أعظَمَ يقِينًا وإخلاصًا وتوكُّلًا منهُ في بعضِها، وكذلِكَ في التَّصديقِ والمعرفَةِ بحسبِ ظهورِ البراهينِ وكثرَتها، انتَهى[٣].

وقـالَ إبراهيـمُ[٤] خليـلُ الرَّحمـنِ عليـهِ الصَّـلاةُ والسَّـلامُ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقـرة: ٢٦٠]؛ أي: ليـزدادَ بصِيرةً وسـكُونًا بمشـاهدَةِ العَيانِ، فـإنَّ عَينَ اليقِينِ فيـهِ طُمأنينَـةٌ ليسَـتْ في علـمِ اليقِيـنِ، ولأنَّا لا نشُـكُّ فـي أنَّ تصدِيقَ الأنبيـاءِ أعلَى وأكمَـلُ مِـن تصديـقِ غيرهِمْ.

إذا علمْـتَ القـولَ بزيـادةِ الإيمـانِ القلبـيِّ عَلـى الرَّاجـحِ، والإيمـانِ القولـيِّ والعملـيِّ إجماعًـا: فكُـنْ أيُّهـا المخاطَـبَ فـي نفِيسِ عمُركَ فـي تحصيلِ مزيـدٍ مِنَ الإيمـانِ بإخلاصِ النِّيَّةِ، وحُسْـنِ اليقِينِ، وصِـدْقِ التَّوكُّلِ، وكثرةِ الصَّـلاةِ والطَّاعاتِ المفروضَـةِ والمندوبَـةِ، وتـركِ مـا للنَّفسِ مِـنْ شـهواتٍ نفسـانيَّةٍ أو بهيميَّـةٍ، محرَّمَةٍ

---

(١) ذكره البخاري تعليقًا قبل حديث (٤٨)، ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ١٣٧)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٣٤). وانظر: «تغليق التعليق» لابن حجر (٢/ ٥٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٩).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٦).

(٤) «إبراهيم» من (ل).

أو مكروهَـةٍ، وإيَّـاكَ ثـمَّ إيَّـاكَ أنْ يقَـعَ منكَ نقْصٌ فـي إيمانِـكَ بارتـكابِ معصيةٍ مِن معاصِـي اللهِ تَعَالـى، فتقَعَ في خُسـرانِ عمُرِكَ النَّفيـسِ الَّذي لا تعدِلُ لحظَـةٌ منهُ الدُّنيا ومـا فيهـا، وهـوَ رأسُ مالِكَ، الَّـذِي تربحُ فيـهِ السَّـعادةَ الأبديَّـةَ، والعِيْشَـةَ المرضيَّةَ، بـلْ كُـن دائمًا سـاعِيًا في صفاءِ قلبـكَ مِن الكـدوراتِ البشـريَّةِ، ذا تجديدٍ لـهُ، فكلَّما صفَّيْتَـهُ مِـنْ كَدَرٍ وحـدَثَ فيهِ كَدَرٌ آخرُ مِنْ جنسِـهِ أو مِن غيرِهِ سـعيْتَ فـي تنقِيَتِهِ مِنهُ، حتَّـى لا يـزال قلبُـكَ صافِيًـا، وأنـتَ بالاجتهـادِ في إصلاحِـهِ سـاعِيًا، بكثـرةِ الصَّفاءِ والطَّاعَـةِ، وتـركِ شـهواتِ النَّفـسِ، فكلَّمـا تحركْتَ إلى شـهوةٍ فتداركْهـا ببصِيرتِكَ، وفِـرَّ مِنهـا بصـدقِ الالتجاءِ إلى مـولاكَ، وكُن مسـتَنصِرًا بربِّـكَ عَلى قلبِكَ، مُسـتعِينًا بقلبِـكَ عَلى نفسِـكَ، فبـدوامِ تصفِيتِكَ تحصُـلُ جمعيَّتُكَ.

وأكثرُ الصُّوفيَّةِ عَلى أنَّ الصُّوفيَّ إنَّما سُمِيَّ بذلِكَ لكثرَةِ تصفِيتِهِ قلبَهُ.

قالَ سهلُ بنُ عبدِ اللهِ[١]: الصُّوفيُّ مَنْ صفَا مِنَ الكَدَرِ، وامتلأَ مِنَ العِبَرِ، وانقطَعَ إلى اللهِ عنِ البَشَرِ، وتساوَى عندَهُ الذَّهَبُ والـمَدَرُ[٢].

فاللَّهُمَّ اجعلْنا[٣] منهُمْ، آمينَ.

***

(١) سهل بن عبد الله التستري، أبو محمد، أحد أئمة الصوفية وعلمائهم والمتكلمين في علوم الرياضات والإخلاص وعيوب الأفعال، توفي سنة (٢٨٣هـ). انظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (١/ ١٦٦).

(٢) انظر: «التعرف على مذهب أهل التصوف» للكلاباذي (ص٢٥).

(٣) في (ل): «فالله سبحانه وتعالى يجعلنا».

خاتمةٌ

وقعَ بينَ الأئمَّةِ في صحَّةِ إيمانِ المقلِّدِ نِزاعٌ كثيرٌ، وخِلافٌ كبيرٌ، والرَّاجِحُ عِندَ المحقِّقينَ صِحَّةُ إيمانِهِ.

قالَ بعضُهُمْ: إنَّ مَن قالَ بإيمانِ المقلِّدِ مِن أهلِ السُّنَّةِ ومَن لمْ يقُلْ بهِ متَّفقونَ عَلى أنَّ مقابِلَ التَّقليدِ هوَ الاستدلالُ بالأثرِ على المؤثِّرِ، وبالمصنُوعِ عَلى الصَّانعِ، ولا يلزَمُ منهُ الاقتدارُ عَلى إيرادِ الحُجَجِ ودَفْعِ الشُّبهِ لو اعترَضَ عليهِ مُبتدِعٌ، بلْ ذلِكَ مِنْ فروضِ الكفايةِ.

وحينئذٍ لم يوجَدْ بينَ المسلمينَ مقلِّدٌ قطُّ، إذ أجهلُهُمْ كالرُّعاةِ وسكَّانِ البوادِي إذا رأى شَيئًا عَجِيبًا يقولُ: سُبحانَ مَنْ خلقَهُ، وهذا منهُمْ استدلالٌ منهُمْ على موجِدِ العالمِ، فكيفَ بمَنْ نشأ بينَ العلماءِ والوعَّاظِ، ولازمَ الجماعةَ والجمُعةَ؟!

قالَ السَّعدُ التَّفتازانيُّ[1] في «شرحِ المقاصِدِ»: ليسَ الخلافُ في هؤلاءِ الَّذِينَ نشَأووا في دِيارِ الإسلامِ مِنَ الأمصارِ والقُرَى والصَّحَارى، ولا الَّذِينَ يتفكَّرُونَ في خلقِ السَّماواتِ والأرضِ، واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ، فإنَّ هؤلاءِ كلَّهمْ مِنْ أهلِ النَّظرِ والاستدلالِ، بلْ فيمنْ نشأ في[2] شاهِقِ جَبَلٍ، ولمْ يتفكَّرْ

(١) سعد الدين التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله، الإمام المفسر الأصولي، نشأ بمدينة تفتازان في خراسان، ورحل في طلب العلم، انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول، وله مصنفات في مختلف العلوم، منها: «حاشية على الكشاف»، و«الفتاوى الحنفية»، و«التلويح في كشف حقائق التنقيح» في أصول الفقه، و«النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ» في اللغة، و«مختصر المعاني» في البلاغة. توفي بسمرقند سنة (٧٩١هـ). انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٦/ ١١٢)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٢٨٥)، و«طبقات المفسرين» للداوودي (٢/ ٣١٩).

(٢) في (ظ): «على».

فـي ملكُـوتِ[١] السَّـماواتِ والأرضِ، وأخبـرَهُ إنسـانٌ بما يجِـبُ اعتقـادُه، وصدَّقهُ عليـهِ بمجـرَّدِ إخبـارِهِ[٢] مِن غيـرِ تفكُّـرٍ وتدبُّـرٍ[٣]، واللهُ سُـبحانَهُ وتَعَالـى أعلَمُ.

نسألُهُ سبحانَهُ أنْ يجعَلَنا بهِ[٤] منَ العارفينَ، وبعفوِهِ في الدَّارَيْنِ مِنَ الفائزِينَ، وبما لدَيْنا منَ الموقِنينَ، وصلَّى اللهُ عَلَى سيدِنا محمَّدٍ خاتمِ النَّبيينِ والمرسَلِينَ، وعلى آلِ كلٍّ وصحبِهِ أجمَعينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ[٥].

***

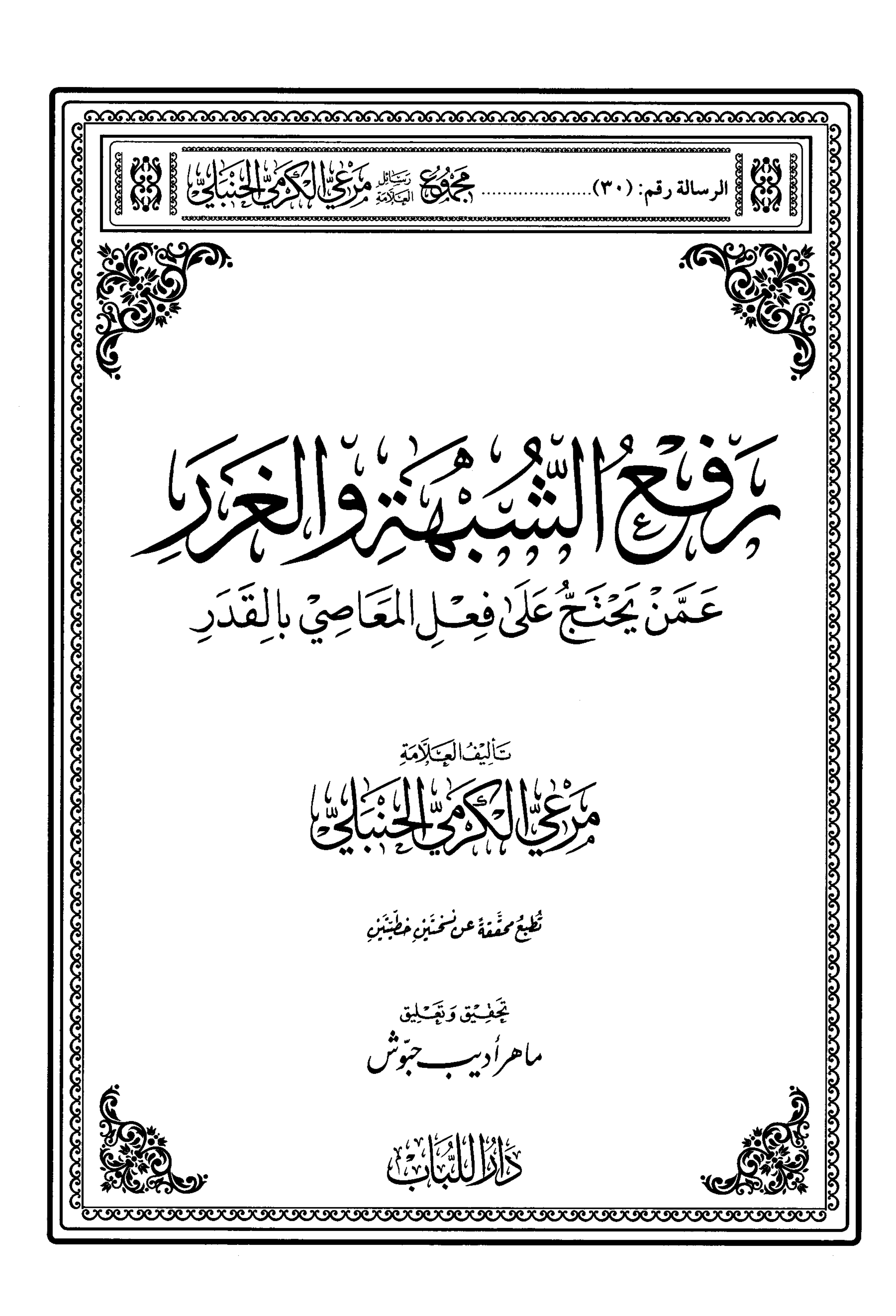
(١) في (ظ): «خلق».

(٢) في النسختين: «بما يجِبُ وصدَّقهُ عليهِ اعتقادُهُ بمجرَّدِ إخبارِهِ»، والتصويب من «شرح المقاصد».

(٣) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٥/ ٢٢٣).

(٤) «به» من (ظ).

(٥) وجاء في (ل): «تمَّتْ هذِهِ النسخةُ المباركَةُ في يومِ الثَّلاثاءِ، ثامنَ شهرِ ربيعِ الثَّاني، مِن سنةِ أحدٍ وأربعِينَ وألفٍ، بمدرسَةِ السليميَّةِ، عَلى يدِ الفقيرِ إلى اللهِ تَعَالى أحمدَ بنِ يحْيَى الأكرَمِيِّ الصَّالحيِّ، عُفِيَ عنهُ بمنِّهِ».



رفع الشبهة والغرر

عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر

تأليف العلامة

مرعي الكرمي الحنبلي

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق

ماهر أديب حبوش

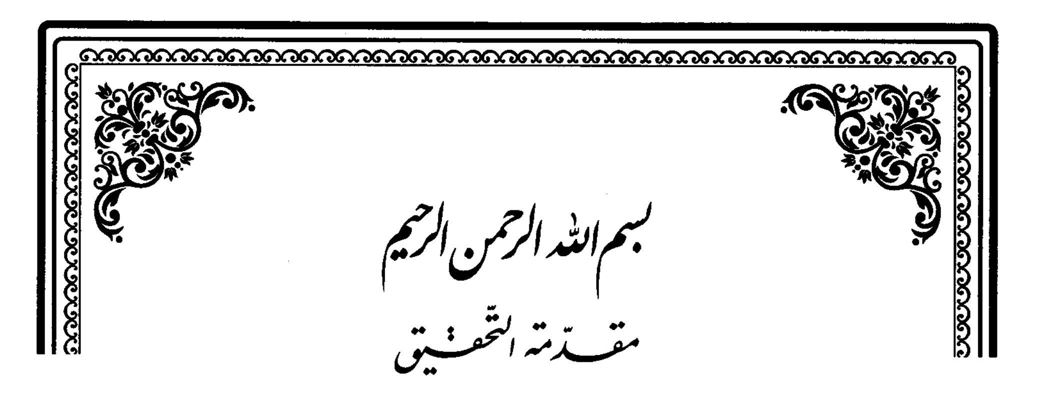
دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي
قال العبد الفقير الى الله تعالى مرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي
الحمد لله ذي الحلم والفضل والحكم والفصل الذي خلق فسوى
والذي قدر فهدى الحكم العدل ومن يؤمن بالله يهد قلبه ولا
يسمع في حجه العذل والصلاة والسلام على الصادق المصدوق
المبلغ عن الله الفرض والنفل وعلى اله واصحابه الذين تركوا الهوى وتمسكوا
بصحيح النقل ولم يتبعوا مجرد الاراء والعقل وبعد فقد وقعت
مذاكرة في بعض مسايل القدر في بعض المجالس فذكر لي ان بعض دراويش
المتصوفة الفقراء الذين وقعوا في الاباحة والاثام وطووا بساط الشرع
ورفضوا قواعد الاحكام وسووا بعقولهم بين الحلال والحرام
كانوا لا يصومون ولا يصلون منهمكا على المحرمات كالخمور ونحوها من
اللذات فاعترض عليهم في ذلك فاجاب بما مضمونه انه قد رفعت
الاقلام وجفت الصحف وان هذا مقدر علي وانا لا اقدر على دفع
ما قدره الله علي واستدل ايضا باحتجاج ادم على موسى حيث قال
لموسى اتلومني على امر قد قدره الله علي قبل ان اخلق فحج ادم موسى
ورفع في ذلك فتوى للعلامة ابي السعود المفتي صاحب التفسير
تغمده الله تعالى بالرحمة والرضوان وحفه بالرضا وبالروح
والريحان فاجاب رحمه الله على عادة المفتيين بالزجر والقمع
والتشديد والردع لمن يفعل مثل ذلك لكنه لم يشفع ببيان دفع

الشبهة الواقعة لمن يفعل مثل ذلك فان مثل هذا مشكل يحتاج
لجواب يدفع شبهة من قامت عنده مثل هذه الشبهة واشكاله من
خمسة اوجه الاول حيث ان المقدر كاين لا محالة وانه لا يكون الا
ما قدره الله وسبق علمه به فما فايدة العمل وهل له تاثير في دفع
المقدور وما الدليل على ذلك الثاني ان ادم قد احتج على موسى
بالقدر وقال في الحديث فحج ادم موسى اي غلبه في الحجة مع ان
العلماء قاطبة يقولون نؤمن بالقدر ولا نحتج به والا فلو ساغ
الاحتجاج بالقدر لكان ابليس ايضا يحتج به وفرعون ايضا يحتج
به على موسى وكذلك ساير العصاة وذلك باطل وحيث كان
كذلك فكيف ادم احتج به وسلم له احتجاجه وما وجه ذلك
الثالث ما الدليل على ابطال الاحتجاج بالقدر وذمه مع ان ادم
احتج به الرابع انه حيث لا يقبل الاحتجاج بالقدر وانه
لا يكون الا ما يريده الله وقدره وسبق علمه به فيلزم ان الله تعالى
يكلف العبد ما لا يطيق ثم يعاقبه على ما لا طاقة له بفعله وهو ظلم
ان الله تعالى ايضا هو الخالق لذلك وما الحكمة في تكليف المكلفين وعقاب
العاصين الخامس حيث ان القدر سابق وان الله هو الخالق لكل شيء
وما لزم عليه افحام الانبيا عليهم السلام وانقطاع حجتهم لان النبي اذا
قال للكافر امن بي وصدقني يقول له قل للذي بعثني يخلق في الايمان
والقدرة عليه فامن والا فكيف امن ولا قدرة لي عليه لا ادخلق

مكتبة دار الكتب الوطنية بتونس (ت)

مكتبة لا له لي (ل)



مقدمة التحقيق

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصلاةُ والسلامُ على رسولِهِ الأمين، المبعوثِ رحمةً للعالَمين، وعلى آلهِ وأصحابهِ أجمعين.

وبعدُ:

فإنَّ مسألةَ القَدَرِ من المسائلِ التي اختلفَ فيها الناسُ، وحادَ عن الحقِّ في أمرِها وضلَّ خَلْقٌ كثير، وهذه الرِّسالة من العلَّامة مرعيِّ بن يوسفَ الكرميِّ الحنبليِّ، يبحثُ فيها ما وَقَع فيه بعضُ الناسِ من الضَّلالِ والانحرافِ في هذه المسألةِ، وما فعلُوه من التحريفِ في دِينِ الله، والتأويلِ لآياتهِ على غيرِ وجهِها الصَّحيحِ الموافقِ لأصولِ الدِّين وكلامِ سيِّدِ المرسَلين.

وقد بَدأ الرسالةَ بكلامِ ذاك الضالِّ الفاعلِ للمعاصِي في احتجاجِهِ على فعلِه بقوله: هذا مُقدَّرٌ عليَّ، وأنا لا أَقدِرُ على رَفعِ ما قَدَّرَه اللهُ عليَّ، مستدلًّا بحِجَاج آدمَ وموسى عليهما السلام في الحديثِ المعروفِ، وسيأتي.

فعَرَض ما قيل فيه مِن الشُّبَهِ من وجوهٍ خمسةٍ، ثم أجابَ عنها بالتفصيلِ المؤيَّد بالحجَجِ والبراهين، التي تُبْطِلُ أقوالَ أولئكَ الفِرَقِ الضالِّين المضلِّين، من المعتزلةِ والجَبْريَّة والقدريَّة والجَهْميَّة، وغيرِهم من أصحابِ الخيالات المختلَّة، والشُّبَهِ الباطلةِ المعتلَّة.

فغاصَ في الموضوع غوصةَ العالمِ المتبحِّرِ في العلمِ، المتمكِّن في الحجَّة، متناولاً مسائلَ من أشكلِ المسائلِ المتعلِّقةِ بالقَدَر، ومفنِّداً أباطيلَ المعانِدِين، ممَّن يحتجُّ به لتبريرِ انحرافِهِ عن الدِّين، ومخالفةِ شرعِ سيِّدِ المرسَلين، ومُبكِّتاً لهم بالشرعِ والعقل، والحجَّةِ والنَّقل، حيث قال: وهلِ المرادُ في مَقامِ النِّزاعِ والاستِدلال، إلَّا إيرادُ ما يَقطَعُ النِّزاعَ والجِدال، مِن الآياتِ البيِّناتِ والدَّلائِلِ الواضحات؟! فإنَّها إذا أُقيمَتِ انقطَعَ النِّزاع، وقُرِئَ: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ ولا دِفاع.

وهو في أجوبتِهِ وردودِهِ على تلك الشُّبهاتِ استعانَ كثيراً بكلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في بعضِ كتبِهِ، وخصوصاً كتابَ: «منهاج السُّنَّةِ النَّبويَّة»، وكذا بكلامِ ابنِ حزمٍ في «الفِصَل في الـمِلَل».

كما أنَّه تطرَّق خلالَ جوابِهِ عن تلك الإشكالاتِ إلى الكلامِ في مسألةٍ قال عنها: إنَّها مسألةٌ عظيمةٌ لعلَّها مِن أَجلِّ المسائلِ الإلهيَّةِ، وهي: غاياتُ أفعالِ اللهِ ونهايةُ حكمتِه.

ومن المسائلِ التي تناولَها خلال ذلك أيضاً: مسألةُ العقوبةِ والعفوِ من اللهِ تعالى، وقد أجملَها في النهايةِ بقوله: فعقوبتُه تعالى للعصاةِ عدلٌ منه باتِّفاقِ المسلمينَ، وعفوُه ومغفرتُه إحسانٌ منهُ وفضلٌ، وهذا يقولُ بهِ مَن يقولُ: إنَّ اللهَ خالقُ أفعالِ العبادِ، ومَن يقولُ: إنَّهم هُم الخالقونَ لها، ومَن يقولُ: إنَّها أفعالٌ له، كَسبٌ لهُم.

لكنه ذكَر أنَّ فيها إشكالاتٍ واردةَ ـ كما قال ـ على طريقةِ أهلِ التَّعليلِ، وقال: لمْ أرَ مَن تَعرَّض لها، فذكَرها وذكَر الأجوبةَ عنها.

ثم ختَم الكتابَ بخاتمةٍ بحثَ فيها معنَى قولهِ تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فإنَّ فيه ـ كما قال ـ دقَّةً وخَفاءً، ثم انْطَلَق من ذلك

لبيانِ الالْتباسِ الحاصلِ عندَ مَن لا يفرِّقُ بينَ فعلِ الرَّبِّ ومَفعولِه، كالجَهم وموافِقيه، مبيِّناً في ذلك مذهبَ الجمهورِ الذين يقولونَ: إنَّ اللهَ خالقُ أفعالِ العبادِ كلِّها، والخَلقُ عندَهم ليسَ هوَ المخلوقَ، فيفرِّقونَ بينَ كونِ أفعالِ العبادِ مخلوقةً مَفعولةً للرَّبِّ، وبينَ نفسِ فعلِه الذي هوَ المصدرُ، فإنَّها فعلٌ للعبدِ بمعنى المصدرِ وليسَتْ فِعلاً للرَّبِّ بهذا الاعتبارِ... إلى آخر ما قال.

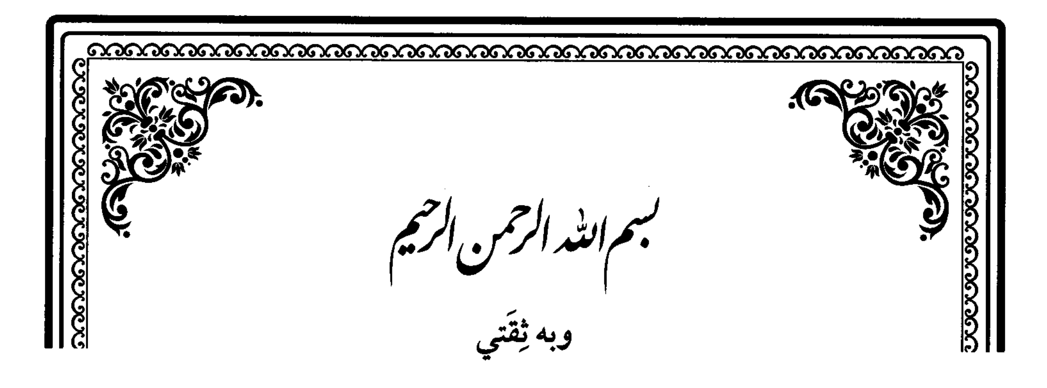
ونحن نختمُ هذه المقدِّمةَ المقتضَبةَ بالقول: لقد حَوَتْ هذه الرِّسالةُ الموجَزةُ في حَجْمها، والكبيرةُ في فوائِدها، الكثيرَ من المسائلِ العَويصة، التي كم جَرَت فيها أقلام، وتاهَتْ فيها أقوام، وحارَتْ في فَهْمها أفهام، وكلُّها مسائلُ تتعلَّقُ بالقَدَر، ممَّا جوابُه خارجٌ عن عقولِ البَشَر، وليس إلا كتابَ اللهِ الفصلُ والحَكَم، وبه أجابَ المؤلِّف وبكلامِه حَكَم، بما أُوتي من ذاكَ العِلم الواسع، والفهمِ الجامع، والدليلِ القامِع، فاستوفَى فيها الكلام، وبلغَ منها المرام، وأكملَ فيها التحقيق، فما أحراها بالتمعُّن والفهمِ والتَّدقيق، والحمدُ للهِ على كلِّ حال، ونعوذُ به من الخذلانِ والضَّلال.

وقد تمَّ تحقيقُ هذه الرسالةِ بالاعتمادِ على نسختينِ خطِّيَّتين هما: نسخةُ لا له لي ورُمِزَ لها بـ(ل)، ونسخةُ دار الكتب الوطنية بتونس ورُمز لها بـ (ت). هذا مع الاستعانةِ بالمصادرِ التي نَقَل عنها المؤلِّف، ومقابَلةِ النصِّ عليها لتصحيحِ خطأ وبيانِ تصحيفٍ إنْ وُجد.

والحمدُ لله ربِّ العالمين

المحقق

***



قالَ العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى مَرْعِيُّ بنُ يوسُفَ الحَنبليُّ المَقدِسيُّ(١):

الحمدُ للهِ ذي الحِلْمِ والفَضل، والحُكمِ والفَصْل، الذي خَلَق فسوَّى، والذي قدَّرَ فهَدَى، الحَكَمِ العَدْل، ومَن يؤمِنْ باللهِ يَهْدِ قلبَه ولا يَسْمعُ في حبِّهِ العَذْل.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على الصَّادقِ المَصدوقِ المُبلِّغِ عنِ اللهِ الفَرضَ والنَّفل، وعَلى آلِهِ وأصحابِه الذينَ تَركوا الهَوى وتمسَّكوا بصحيحِ النَّقل، ولَمْ يَتَّبعوا مجرَّدَ الآراءِ والعَقل.

وبعدُ:

فقد وقعَتْ مُذاكرةٌ في بعضِ مَسائلِ القَدَرِ في بعضِ المَجالِسِ، فذُكِرَ لي أنَّ بعضَ دَراويشِ مُتصوِّفةِ الفُقراءِ، الذينَ وقَعوا في الإباحةِ والآثام، وطَوَوا بِساطَ الشَّرعِ ورفَعوا قواعِدَ الأحكام، وسَوَّوا بِعقولِهم بينَ الحلالِ والحَرام، كانَ لا يصومُ ولا يُصلِّي مُنهمِكاً على المُحرَّمات، كالخُمورِ ونَحوِها مِن اللَّذّات، فاعْتُرِضَ عليهِ في ذلكَ، فأجاب بما مضمونُه: أنَّه قَد رُفعَتِ الأقلامُ وجفَّتِ الصُّحفُ، وأنَّ هذا مُقدَّرٌ عليَّ، وأنا لا أَقدِرُ على رَفعِ ما قَدَّرَه اللهُ عليَّ، واسْتدلَّ أيضاً باحتجاجِ آدمَ عَلى

---

(١) في «ل»: «بسم الله الرحمن الرحيم قالَ الشَّيخُ الإمامُ العلاَّمةُ الحَبرُ الفهَّامةُ مَرْعيُّ بنُ يوسفَ الحنبليُّ المقدِسيُّ رحمَه اللهُ تعالى رحمةً واسعةً».

مُوسى حيثُ قالَ لموسى: «أفَتلومُني على أَمرٍ قد قدَّرَه اللهُ عليَّ قبلَ أنْ أُخلقَ، فحجَّ آدمُ موسى»[١].

فرُفِعَ في ذلكَ فتَوى للعلَّامةِ أَبِي السُّعُودِ المُفتي صاحبِ التَّفسيرِ، تَغمَّدَه اللهُ تعالى بالرَّحمَةِ والرِّضوان، وحَفَّ بأرجاءِ قَبرِه الرَّوْحَ والرَّيحان، فأجابَ رحِمَه اللهُ تعالى عَلى عادةِ المُفتينَ بالزَّجرِ والقَمعِ والتَّشديدِ والرَّدعِ لمَن يفعلُ مثلَ ذلك، لكنَّه لمْ يُفصِحْ ببيانِ دَفعِ الشُّبْهةِ الواقِعةِ لمَنْ يَفعلُ ذلك[٢].

فإنَّ مِثلَ هذا مُشكِلٌ يَحتاجُ لجوابٍ يَدفعُ شُبهةَ مَن قامَتْ عِندَه مِثلُ هذِه الشُّبهةِ، وإشكالُه مِن خمسةِ أوجُهٍ:

الأولُ: حيثُ إنَّ المُقدَّرَ كائِنٌ لا محالةَ، وإنَّه لا يكونُ إلَّا ما قدَّرَه اللهُ وسبَقَ علْمُه بِه، فَما فائدةُ العَملِ؟ وهلْ لهُ تأثيرٌ في[٣] دفْعِ المَقدورِ؟ وما الدَّليلُ على ذلك؟

الثَّاني: إنَّ آدمَ قد احتجَّ عَلى موسى بالقَدرِ، وقالَ في الحديثِ: «فحجَّ آدمُ موسى»؛ أي: غَلبَه في الحُجَّةِ، معَ أنَّ العُلماءَ قاطِبةً يقولون: نؤمنُ بالقَدرِ، ولا نَحتَجُّ بِه، وإلَّا فلَو ساغَ الاحتِجاجُ بالقَدرِ، لكانَ إبليسُ أَيضاً يَحتَجُّ بِه، وفِرعونُ أيضاً يَحتَجُّ بِه على موسى، وكذلكَ سائرُ العصاةِ، وذلكَ باطلٌ، وحيثُ كانَ كذلكَ، فكيفَ آدمُ احتجَّ بِه، وسُلِّمَ لهُ احتِجاجُه؟ وما وجهُ ذلكَ؟

الثَّالثُ: ما الدَّليلُ على إبْطالِ الاحتِجاجِ بالقَدَرِ وذمِّهِ، معَ أنَّ آدمَ احتَجَّ بهِ؟

الرَّابعُ: إنَّهُ حيثُ لا يُقبَلُ الاحتِجاجُ بالقَدَرِ، وأنَّهُ لا يكونُ إلَّا ما يريدُه اللهُ وقدَّرَه

---

(١) رواه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «لكنه لم يُفصِح ببيانِ دفع الشُّبهةِ الواقعةِ لمَن يَفعلُ ذلك» سقط من (ل).

(٣) في (ل): «على».

وسَبَقَ عِلمُه بهِ، فيلزمُ أنَّ اللهَ تعالى يُكلِّفُ العبدَ ما لا يُطيقُ، ثمَّ يُعاقِبُه على ما لا طاقةَ لهُ بفعلِه، وهو ظلمٌ، معَ أنَّ اللهَ تعالى أيضاً هوَ الخالِقُ لذلكَ، وما الحِكمةُ في تكليفِ المُكلَّفينَ وعِقابِ العاصِينَ؟

الخامس: حيثُ إنَّ القَدَرَ سابِقٌ، وإنَّ اللهَ هوَ الخالِقُ لكلِّ شيءٍ، ربَّما لزِمَ عليهِ إفحامُ الأَنبياءِ عليهِم السَّلام وانقطاعُ حُجَّتِهم؛ لأنَّ النَّبيَّ إذا قالَ للكافرِ: آمِنْ بي وصدِّقْني، يقولُ لهُ: قُلْ للَّذي بَعثكَ يَخْلُقْ فيَّ الإيمانَ والقُدرةَ عليه فأؤمِنَ، وإلَّا فكيفَ أؤمِنُ ولا قُدرةَ لي عليهِ؛ لأنَّه خَلقَ فيَّ الكُفْرَ، وأنا لا أقدِرُ على دفْعِ ما خَلقَهُ فيَّ؟!

هذا وفي الحقيقةِ: إنَّ مِثْلَ هذا بحسَبِ الظَّاهِرِ مُشْكِلٌ يحتاجُ لأجوبةٍ قاطعةٍ تدفعُ شُبهاتِ مَن قامَتْ عِندَهُ، وإلا فأيُّ غرضٍ في الرَّميِ إلى غيرِ غَرَضٍ؟

وهلِ المرادُ في مَقامِ النِّزاعِ والاستِدلالِ إلَّا إيرادُ ما يَقطَعُ النِّزاعَ والجِدالَ مِن الآياتِ البيِّناتِ والدَّلائِلِ الواضحاتِ؟! فإنَّها إذا أُقيمَتْ انقطَعَ النِّزاع، وقُرِئَ: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١] ولا دِفاع، وإلَّا فلِلْخَصْمِ أنْ يقولَ: هذه دَعوى مجرَّدةٌ عنِ الدَّليلِ، فلا أَرجِعُ إليها، ولا أعتمِدُ عليها؛ لأنَّ هذه أمورٌ اعتِقاديَّة، فلا أَرجِعُ فيها إلَّا للأدلَّةِ اليقينيَّةِ مِنَ النَّقليَّة والعقليَّة، وإلَّا فهي دعوى مجرَّدةٌ مُقابَلةٌ بالمنْعِ والرَّدِ وعدمِ القَبولِ، وقد أحببْتُ أنْ أذكُرَ مِنَ الجوابِ ما يَفتحُ بهِ الفتَّاحُ الوهَّاب، وسَمَّيْتُه:

«رَفْعَ الشُّبْهَةِ وَالغَرَرِ عَمَّنْ يَحْتَجُّ عَلَى فِعْلِ المَعَاصِي بِالْقَدَرِ»

* * *

مقدِّمة

اِعلمْ أيَّدكَ اللهُ تَعالى أنَّ كثيراً ممَّنْ ينْتسِبُ إلى التَّصوُّفِ قد صَدَرتْ[١] منهُمْ مقالاتٌ شنيعَة، واعتِقاداتٌ فظيعة، في هذا الزَّمان، وقَبلَ هذا الزمان.

فمنهم مَن يقولُ: إنَّ اللهَ تَعالى يَحُلُّ في قلبِ العارفِ، ويَتكلَّمُ بلسانهِ كما يَتكلَّمُ الجِنيُّ على لسانِ المَصروعِ.

ومِنهم مَن يقولُ: هذا السِّرُّ الذي باحَ بهِ الحلَّاجُ وغيرُه، وهذا عِندَهم مِنَ الأسرارِ التي يَكتُمُها العارفونَ، ولا يَبوحونَ بها إلَّا لخواصِّهم.

ومنهم مَن يقولُ: إنَّ الحلَّاجَ إنَّما قُتِلَ لأنَّه باحَ بالسِّرِّ، ويُنشِدُ:

مَـنْ بَـاحَ بِالسِّـرِّ كَانَ الْقَتْـلُ شِـيْمَتهُ ... بَيْـنَ الرِّجَـالِ وَلَا يُؤْخَـذْ لَـهُ ثَـأْرُ[٢]

ومنهم مَنْ يجعلُ الصُّورَ الجميلةَ مَظاهِرَ الجَمالِ الإلهيِّ.

ومنهم مَنْ يقولُ بحلولِه تعالى في الصُّورِ الجميلةِ، ويقول: إنَّهُ يُشاهِدُ في الأمرَدِ مَعبودَه، أو صفاتِ معبودِه أو مظاهرِ جمالِه، ومنهم مَنْ يسجُدُ للأمرَدِ.

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: ثُمَّ مِن هؤلاءِ مَن يقولُ بالحلولِ والاتِّحادِ العامِّ، لكنَّه يتَعبَّدُ بمَظاهرِ الجمالِ لِمَا في ذلك مِن اللَّذَّةِ له، فيتَّخِذُ إلهَه هواه.

قال: وهذا موجودٌ في كثيرٍ مِن المنتَسبينَ إلى الفقهِ والتَّصوُّفِ.

ومنهم مَن يقول: إنَّه يَرى اللهَ مُطلقاً، ولا يُعيِّنُ الصُّورةَ الجميلةَ، بَل يقولونُ: إنَّهم يرونه في صورٍ مُختلِفةٍ[٣].

---

(١) في (ل): «وردت».

(٢) انظر: «الجواب الصحيح» لابن تيمية (٤/ ٤٩٧)، و«مجموع الفتاوى» له (٨/ ٣١٧).

(٣) انظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٢/ ٦٢٣).

وكثيرٌ مِن جُهَّال أهلِ الحالِ يقولون: إنَّهم يرونَ اللهَ عيَاناً في الدُّنيا، وإنَّهم عُرِجَ بهم إلى السَّماءِ. ونحوَ ذلكَ مِن المقالاتِ الشَّنيعةِ.

وأهلُ السُّنَّة مُتَّفقونَ على أنَّ اللهَ تعالى لا يَراهُ أحدٌ بِعينِه في الدُّنيا، لا نبيٌّ ولا غيرُ نبيٍّ، ولمْ يتَنازَعِ النَّاسُ في ذلكَ إلَّا في نبيِّنا خاصةً.

وأمَّا القولُ بإباحةِ وحِلِّ المحرَّماتِ فهذا واقعٌ مِن كثيرٍ منهم، بل ومِن غيرِهم، وهذا في الأصلِ إنَّما هوَ قولُ أئمَّةِ الباطنيَّةِ القرامِطَةِ وكثيرٍ مِن الفلاسِفةِ الذين يُضرَبُ بهم المثلُ، فيُقالُ: فلانٌ يَستحِلُّ دمي كاستِحلالِ الفلاسفةِ مَحظوراتِ الشَّرائِعَ.

ثمَّ تبعَهم في ذلكَ مَن ينتَسبُ للتَّصوُّفِ مِن مُتصوِّفةِ الملاحدَةِ.

قالَ الإمامُ ابنُ النَّقَّاشِ في «تفسيرِه»: وأنقَصُ المراتِبِ عندَ هؤلاءِ مرتَبةُ أهلِ الشَّريعةِ، وهم الفقهاءُ الواقِفونَ معَ الحلالِ والحرامِ، وأَعلى منهم مرتَبةُ المُتكلِّمُ على طريقةِ الجَهْميَّةِ والمُعتزلةِ، ثمَّ مرتَبةُ الفَيلَسوفِ، ثمَّ مرتَبةُ المحقِّقِ، والمحقِّقُ في عُرفِهم: هو القائِلُ بوحدَةِ الوجودِ. ويُسمُّونَ العقلَ: العِلمَ، ويُسمُّونَ النَّفسَ الفَلكيَّةَ: اللَّوحَ، ويَدَّعونَ أنَّ ذلكَ هوَ اللَّوحُ المحفوظُ في كلامِ اللهِ ورسولِه، ولهذا يدَّعي أحدُهم أنَّه مُطَّلعٌ على اللَّوحِ المحفوظِ.

قالَ ابنُ تيميَّةَ: وقد يَقولونَ: الوجودُ واحدٌ، ثمَّ يجعلونَ المُرْدانَ مظاهرَ الجَمالِ، فيَجعلونَ هذا الشِّركَ الأعظمَ طريقاً إلى الوصولِ إلى استحلالِ الفواحشِ، بل إلى استحلالِ كلِّ مُحرَّم، كما قيلَ لبعضِ مشايخِهم: إذا كانَ قولُكم بأنَّ الوجودَ واحدٌ هوَ الحقُّ، فما الفرْقُ بينَ الأجنبيَّةِ وبينَ أُمِّي وأُخْتي وبِنتي حتى يكونَ هذا حلالٌ وهذا حرامٌ؟! فقالَ: الجميعُ عندنا سواءٌ، ولكنَّ هؤلاءِ المَحجوبونَ قالوا: حرامٌ، فقلنا: حرامٌ عليكم(١).

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤).

قال: ولهذا تجدُ الواحدَ مِن هؤلاءِ يُنكِرُ على مَن يُنكِرُ المُنكَرَ ويقولُ: هذا مقدَّرٌ عليهم.

ويقولُ بعضُ مشايخِهم: أنا كافرٌ بربٍّ يُعصى، ويقولُ: لو قَتلْتُ سبعينَ نبياً ما كُنتُ مُخطِئاً!

ويقولُ شاعرُهم:

أَصْبَحْتُ مُنْفَعِلاً لِمَا تَخْتَارُه مِـنـي فَفِعْلِي كُلُّهُ طَاعَاتُ[1]

ومنهم مَنْ يقولُ: إنَّ العبْدَ إذا بلغَ غايةَ المحَبَّةِ، وصَفا قلبُه، واختارَ الإيمانَ على الكُفرِ سقطَ عنهُ الأمرُ والنَّهيُ.

ومنهم مَنْ يقولُ: إنَّه تَسقُطُ عَنه العِباداتُ الظَّاهرةُ، وتكونُ عِباداتُه التَّفكُّرُ.

وكلُّ هؤلاءِ بمَعزلٍ عنِ الإسلامِ وهُم كما قيلَ:

وَمَا انْتَسَبُوا إِلَى الإِسْلَامِ إِلَّا لِصَوْنِ دِمَائِهِمْ أَنْ لَا تُسَالَا
فَيَأْتُونَ الْمَعَاصِيَ فِي نَشَاطٍ وَيَأْتُونَ الصَّلَاةَ وَهُمْ كُسَالَى

قالَ ابنُ تَيميةَ: ومِنهم طائفَةٌ ظنَّتْ أنَّ كلَّ ما خلقَهُ اللهُ فقَد أحبَّهُ، وهؤلاءِ قدْ يَخرُجونَ إلى مذاهبِ الإباحةِ أيضاً، فيقولون: إنَّهُ تعالى يُحِبُّ الكُفرَ والفُسوقَ والعِصيانَ، ويَرضَى ذلكَ، وإنَّ العارِفَ إذا شَهِدَ هذا الحُكْمَ [لم يَسْتحسِنْ حسنةً و] لمْ يستَقبحْ سيِّئةً؛ لشُهودِهِ القَيُّوميَّةَ العامَّةَ، وخَلْقَ الرَّبِّ لكلِّ شيءٍ، ويقولُ شاعرُهم:

مَا الأَمْرُ إِلَّا نَسَقٌ وَاحِدٌ مَا فِيهِ مِنْ حَمْدٍ وَلَا ذَمِّ

قال: وهذا غَلَطٌ عظيمٌ، فإنَّ الكِتابَ والسُّنَّة، واتِّفاقَ سَلَفِ الأُمَّة، صريحٌ بأنَّ اللهَ

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٢٥).

يُحبُّ أنبياءَه وأولياءَه وما أَمرَ به، ولا يُحبُّ الشَّياطينَ والكافرينَ ولا ما نَهى عنه[1].

قالَ: ومِنَ المُدَّعينَ للمَعرِفةِ والحَقيقَةِ والفَناءِ ـ الذينَ يطلُبونَ أن لا يكونُ لهم مُرادٌ مع الحقِّ بل يُريدونَ ما يريدُ الحقُّ ـ مَنْ يقولُ: إنَّ الكمالَ أنْ تَفْنَى عَنْ إرادَتِك، وتَبقى معَ إرادَةِ ربِّكَ.

ولَيسَتِ الطَّاعاتُ عندَهم سبباً للثَّواب، ولا المَعاصي سبباً للعِقاب.

والعارِفُ عندَهم مَنْ يكونُ مُشاهِداً سبْقَ الحَقِّ بحُكمِهِ وعِلْمِه؛ أي: يَشْهدُ أنَّه عَلِمَ ما سيكونُ، وحَكَمَ بهِ؛ أي: أرادَه وقَضاهُ وكتَبَهُ.

وكَثيرٌ مِن أهلِ هذا المَذهبِ يترُكونَ الأسبابَ الدُّنيَويَّةَ، ويَجعَلونَ وجودَ السَّببِ كعدَمِه، وقد قالَ الإمامُ أحمدُ في قومٍ لا يَعمَلونَ بالتَّكسُّبِ ويَقولونَ نحنُ متوكِّلونَ: هؤلاءِ مبتَدِعةٌ.

ومنهم قومٌ زَنادِقةٌ يترُكونَ الأسبابَ الأُخرَويَّةَ ويقولون: إنْ سبَقَ العِلمُ والحُكْمُ أنَّنا سعداءُ فنحنُ سعداءُ، وإنْ سبَقَ أنَّنا أشقياءُ فنحنُ أشقياءُ، فلا فائِدةَ في العَملِ. فيَترُكونَ العملَ بناءً على هذا الأصلِ الفاسدِ[2].

إذا تقرَّر هذا:

فالجَوابُ عنِ الأوَّل، وهو: أنَّه حيثُ المُقدَّرُ كائنٌ لا محالةَ، فما فائِدةُ العملِ؟! وهل لهُ تأثيرٌ في رَفعِ المَقدورِ؟...إلى آخره.

فنقولُ: لا ريبَ أنَّ المَقاديرَ سابِقةٌ، وقد جَرى القلمُ بما هوَ كائنٌ إلى الأبدِ.

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٥/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢).

قالَ الإمامُ النَّوويُّ في «شرح مسلم»: إنَّ اللهَ تعالى قدَّرَ مَقاديرَ الخَلْقِ وما يكونُ مِنَ الأشياءِ قبلَ أنْ يكونَ في الأزلِ، وعَلِمَ سبحانَه أنَّها ستقعُ في أوقاتٍ معلومةٍ عندَه، وعلى صفاتٍ مخصوصةٍ، فهي تقعُ على حسَبِ ما قدَّرها[1].

وقالَ الشَّيخُ تقيُّ الدِّينِ ابنُ تيميَّةَ: إنَّ عِلْمَ اللهِ تعالى السَّابقَ مُحيطٌ بالأشياءِ على ما هيَ عليهِ، ولا مَحوَ فيهِ ولا تَغييرَ، ولا زيادةَ ولا نقصَ، فإنَّه سبحانَه يعلمُ ما كانَ وما يكونُ، وما لا يكونُ لو كانَ كيفَ كانَ يكونُ، وأمَّا ما جرى بهِ القَلَمُ في اللَّوحِ المَحفوظِ فهلْ يكونُ فيهِ محوٌ وإثباتٌ؟ على قولَينِ للعلماءِ.

قالَ: وأمَّا الصُّحفُ التي بيدِ المَلائِكةِ، فيَحصُلُ فيها المَحوُ والإثباتُ[2]. انتهى.

وقد بسطْتُ الكلامَ عَلى هَذا في كِتابي: «إتْحَافُ ذَوِيْ الأَلْبَابِ فِي قَوْلِهِ تَعالى ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾»[3].

وفي «صحيحِ مسلمٍ» عَن عبدِ اللهِ بنِ عمروٍ بنِ العاصِ رضي الله عنهما قالَ: سمعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «كَتَبَ اللهُ مَقَادِيْرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِيْنَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»[4].

وفي حديثِ الإمامِ أحمدَ والتِّرمذيِّ: «قَدَّرَ الْمَقَادِيْرَ قَبْلَ أَنْ يخلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بخَمسينَ ألفَ سنةٍ»[5].

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٥٤).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤٩١ ـ ٤٩٢)، و«مختصر الفتاوى المصرية» (ص١٨٨).

(٣) وهي رسالة قد من الله علينا بتحقيقها، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع في المجلد الأول منه.

(٤) رواه مسلم (٢٦٥٣).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥٧٩)، والترمذي (٢١٥٦) وقال: حسن صحيح غريب.

وحديثِ أحمدَ ومسلمٍ عَن ابنِ عمرَ: «وكلُّ شيءٍ بقدَرٍ، حتَّى العَجْزُ والكَيْسُ»[1].

وفي القرآنِ العزيزِ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢].

وفيه أيضاً: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١].

والآياتُ والأحاديثُ في مثلِ هذا كثيرةٌ.

والمقصودُ هنا: أنَّ مَن شهِدَ هذا المَشهَدَ فشُهودُه حقٌّ، لكنَّ وراءَ هذا المَشهَدَ مَشهدٌ آخرٌ، وهو أنْ يشهَدَ المَقاديرَ مُقدَّرةً بأسبابِها؛ لا أنَّهُ[2] يشهَدُها مُجرَّدةً عنِ الأسبابِ.

فإنَّه إنْ شهِدَ ذلكَ كانَ شهودُه ناقِصاً أعمى، ويَنْشأُ لهُ الغَلطُ مِنْ أَنَّ[3] الأعمالَ لا تَنفَعُ، وأنَّ الأسبابَ لا تفيدُ، وهو قولٌ مبنيٌّ على أصلٍ فاسدٍ، ولا رَيبَ أنَّ هذا الأصلَ الفاسِدَ الذي وقعَ فيهِ بعضُ المتصوِّفةِ ومَن التَحقَ بهِم هوَ مخالفٌ للكتابِ والسُّنَّةِ وأئمَّةِ الدِّينِ، ومُخالفٌ لصَريحِ المَعقولِ، ومُخالفٌ للحسِّ والمُشاهدةِ.

فإنَّ اللهَ تعالى أجرى عادَتَه الإلهيَّةَ في هذا العالَمِ على أسبابٍ ومُسبَّباتٍ تُناطُ بتِلكَ الأسبابِ، ويُنسَبُ أيضاً وقوعُها إليها نظراً للصُّورةِ الوجوديَّة، وإنْ كانَ الكلُّ في الحقيقةِ بقضائِهِ وقدَرِه باعتِبار الحقيقَةِ الإيجاديَّةِ.

وقد سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عَن إسقاطِ الأسبابِ نظراً إلى القَضاءِ والقدَرِ السَّابقِ فردَّ عليه السَّلامُ على ذلكَ كما في الصَّحيحينِ عنهُ ﷺ أنَّه قالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥٨٩٣)، ومسلم (٢٦٥٥).

(٢) في (ل): «لأنَّه».

(٣) «أن» ليس في (ل).

وَقَدْ عُلِمَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ»، قالوا: يا رسولَ اللهِ أفلا ندَعُ العمَلَ، ونتَّكِلَ على الكِتابِ؟ فقال: «لَا، اِعْمَلُوْا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»(١).

وفي «صحيحِ مسلمٍ» في حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عَن النَّبيِّ ﷺ وفيهِ قالَ: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوْسَةٍ إِلَّا وَقَدْ كَتَبَ اللهُ مَكَانَهَا فِيْ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، [و]إِلَّا وَقَدْ كَتَبَ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيْدَةً»، قالَ: فقالَ رجلٌ: يا رسولَ اللهِ! أفَلا نَمكُثُ على كِتابِنا ونَدعُ العمَلَ؟ فقالَ: «مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيْرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيْرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، اِعْمَلُوْا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»(٢).

ورَوى الإمامُ أبو حنيفةَ عَن عبدِ العزيزِ بنِ رُفَيْعٍ عَن مُصعبِ بنِ سَعدِ بنِ أَبي وقَّاصٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ نَفْسٍ إِلَّا وَقَدْ كَتَبَ اللهُ مَخْرَجَها وَمَدْخَلَهَا، وَمَا هِيَ لَاقِيَةٌ»، فقالَ رجلٌ مِن الأنصارِ: فَفيمَ العمَلُ يا رسولَ اللهِ؟ فقالَ: «اِعْمَلُوْا كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَا أَهْلُ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُوْنَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاءِ، وَأَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُوْنَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ»، فَقالَ الأنصاريُّ: الآنَ حقَّ العمَلُ(٣).

وفي «السُّنَنِ»: أنَّه ﷺ قيلَ لهُ: أَرأيْتَ أدويةً نَتداوى بِها، ورُقًى نَسترقي بها، وتُقاةً نَتَّقيَها، هل تردُّ مِن قدَرِ اللهِ شيئاً؟ فقالَ عليهِ السَّلامُ: «هِيَ مِنْ قَدَرِ اللهِ تَعَالَى»(٤).

---

(١) رواه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧/ ٧)، من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧/ ٦)، وما بين معكوفتين منهما.

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٧٣) عن خليفة بن خياط عن عبد الله بن يزيد عن أبي حنيفة به. وهو مرسل.

(٤) رواه الترمذي (٢٠٦٥)، وابن ماجه (٣٤٤٧)، من حديث أبي خزامة عن النبي ﷺ، وصوب الترمذي أبا خزامة عن أبيه، وقال: لا نعرف لأبي خزامة عن أبيه غير هذا الحديث. قلت: ونبه عليه أيضا أحمد في «المسند» (١٥٤٧٥)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٣٨)، والدارقطني =

ولمَّا رَجعَ عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه عن دخولِ دمشقَ مِن أجلِ الطَّاعونِ قالَ لهُ أبو عُبيدةَ ـ كما فِي الصَّحيحَين ـ وهوَ إذْ ذاكَ أميرُ الشَّامِ: أفِراراً مِن قدَرِ اللهِ؟! فقالَ عُمرُ: لَو غَيرُكَ قالَها يا أبا عبيدةَ، نعم، نَفِرُّ مِن قدَرِ اللهِ إلى قدَرِ اللهِ(١).

فهذا كلامُ رسولِ اللهِ، وكلامُ صاحبِه صريحٌ أنَّ السَّببَ والمسبَّبَ بقدَرِ اللهِ تَعالى، وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وقالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]، والآياتُ في هذا كثيرَةٌ.

وقالَ الإمامُ ابنُ حزْمٍ رحمَهُ اللهُ في «الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ»: صحَّ عن رَسولِ اللهِ ﷺ تَصحيحُ الطِّبِّ، والأمرُ بالعلاجِ، وأنَّه عليهِ السَّلامُ قالَ: «تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ دَاءً إِلَّا خَلَقَ لَهُ دَوَاءً، إِلَّا السَّامَ، وَالسَّامُ الْمَوْتُ»(٢).

قالَ: فاعتَرضَ قومٌ فَقالوا: قَد سبَقَ عِلْمُ اللهِ عزَّ وجلَّ بنهايَةِ أجَلِ المرءِ، ومُدَّةِ صِحَّتِه، ومُدَّةِ سقَمِهِ، فأيُّ معنىً للعِلاجِ؟!

قال: فقُلْنا لهُم: نَسألُكم هذا السُّؤالَ نفسَهُ في جميعِ ما يَتصرَّفُ فيهِ النَّاسُ

= في «العلل» أيضًا (٢/ ٢٥١)، وأبو خزامة هذا انفرد بالرواية عنه الزهري ولم يؤثر توثيقه عن أحد. فالحديث ضعيف.

(١) رواه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه عبد بن حميد في «مسنده» (٦٢٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٢٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. ورواه بنحوه أبو داود (٢٠١٥)، والترمذي (٢٠٣٨)، والنسائي في «الكبرى» (٧٥١١)، وابن ماجه (٣٤٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٠٦٤) من حديث أسامة ابن شريك رضي الله عنه. قال الترمذي: حسن صحيح.

مِن الأكلِ والشُّربِ، واللِّباسِ لطردِ البردِ والحرِّ، والسَّعي في المَعاشِ بالحرثِ والغَرسِ، والقيامِ على المَاشيَةِ، والتَّحرُّفِ بالتَّجارةِ والصِّناعةِ.

ونُقولُ لهُم: قد سبَقَ عِلْمُ اللهِ تعالى بنهايَةِ أجلِ المرءِ، ومُدَّةِ صحَّتِه، ومُدَّةِ سقَمه، فأيُّ معنىً لكلِّ ما ذكرْنا؟!

فلا جوابَ لهُم إلَّا أنْ يقولوا: إنَّ عِلْمَ اللهَ تعالى قد سبَقَ أيضاً بما يَكونُ مِن كلِّ ذلك، وبأنَّها أسبابٌ إلى بلوغِ نهايةِ العُمْرِ المقدَّرةِ!

فنقولُ لهُم: وهكَذا الطِّبُّ قد سبَقَ في عِلْمِ اللهِ تَعالى أنَّ هذا العَليل يتَداوى، وأنَّ تَداويهِ سببٌ إلى بلوغِ نهايةِ أجلِه، فالعِللُ مقدَّرةٌ، والزَّمانَةُ مقدَّرةٌ، والموتُ مقدَّرٌ، والعِلاجُ مقدَّرٌ، ولا مَردَّ لحكمِ اللهِ ونافِذِ عِلْمِه في كلِّ شيءٍ مِن ذلك(١).

وقالَ العلَّامةُ ابنُ القيِّم بعدَ تقريرِه نفْعَ الدُّعاءِ والأَمرَ بِه، ودفعَه للبلاءِ: وقد اعترَضَ قومٌ بأنَّ المدعوَّ بِه إنْ كانَ قد قُدِّرَ لمْ يكُنْ بدٌّ مِن وقوعِه دعا بِه العبدُ أو لمْ يدعُ؛ لأنَّ كلَّ مقدَّرٍ كائِنٌ، كما دلَّتْ عليهِ الآياتُ الصَّريحةُ والأحاديثُ الصَّحيحَةُ، وإنْ لمْ يكُنْ قُدِّرَ لمْ يقَعْ سأَلَهُ العبدُ أو لمْ يسأَلْه، فظنَّتْ طائِفةٌ صِحَّةَ هذا الكلامِ، فترَكتِ الدُّعاءَ، وقالوا: لا فائدةَ فيهِ.

قالَ: وهؤلاءِ معَ فرْطِ جَهلِهم وضَلالتِهم مُتناقِضونَ، فإنَّ مذهبَهم يوجِبُ تعطيلَ جميعِ الأسبابِ.

فيُقالُ لأحدِهم: إنْ كانَ الشِّبعُ والرِّيُّ قد قُدِّرا لكَ، فلا بُدَّ مِنْ وقوعِهما أكلتَ أو لمْ تأكُلْ، شَربْتَ أو لمْ تَشربْ، فلا حاجَةَ للأكلِ والشُّربِ، وإنْ كانَ الولدُ قد قُدِّرَ

---

(١) ذكره المؤلف أيضاً إلى ابن حزم وعزاه لـ«الملل والنحل»، ولم أجده في المطبوع من «الفصل في الملل والنحل».

لكَ، فلا بُدَّ منهُ وُطِئَتِ الزَّوجةُ والأَمَةُ أو لمْ تُطَأْ، وإنْ لمْ يقدَّرْ لمْ يكُنْ، فلا حاجَةَ للتَّزويجِ والتَّسرِّي.

فهَل يَقولُ هذا عاقِلٌ أو آدميٌّ؟! بلِ الحيوانُ البَهيمُ مَفطورٌ على مباشرةِ الأسبابِ التي بِها قوامُه ونَفعُه، واجتنابِ التي بها ضَرَرُه، فالحيواناتُ أعقلُ وأفهَمُ مِن هؤلاءِ الذينَ هُم كالأنعامِ، بَل هُم أضلُّ سبيلاً.

قالَ: وعلى هذا[١] فالدُّعاءُ مِن أقوى الأسبابِ، فإذا قُدِّرَ وقوعُ المَدعُوِّ بِهِ بالدُّعاءُ، لمْ يصِحَّ أنْ يُقالَ: لا فائدةَ في الدُّعاءِ، كما لا يُقالُ: لا فائِدةَ في الأكلِ والشُّربِ، وجميعِ الحركاتِ والأعمالِ[٢].

وقالَ ابنُ تيميَّةَ: والنَّاسُ قدِ اختلَفوا في الدُّعاءِ المُستَعقِبُ لقضاءِ[٣] الحاجاتِ، فزعَمَ قومٌ مِنَ المُبطِلينَ مُتفلسِفَةً ومُتصوِّفةً أنَّه لا فائِدةَ فيهِ أصلاً، فإنَّ المشيئَةَ الإلهيَّةَ والأسبابَ العُلويَّةَ إمَّا أنْ تكونَ قَد اقتَضَتْ وجودَ المَطلوبِ، وحينئذٍ فلا حاجةَ إلى الدُّعاءِ، أو لا تكونُ اقتضَتْه، [و]حينئذٍ فلا ينفعُ الدُّعاءُ.

وقالَ قومٌ ممَّنْ يتكلَّمُ في العِلمِ: بلِ الدُّعاءُ علامةٌ ودلالةٌ على حصولِ المطلوبِ، وجَعلوا ارتباطَه بالمطلوبِ ارتباطَ الدَّليلِ بالمَدلولِ، لا ارتباطَ السَّببِ بالمسبَّبِ.

قالَ: والصَّوابُ ما عليهِ الجُمهورُ من[٤] أنَّ الدُّعاءَ سببٌ لحصولِ الخيرِ المَطلوبِ كسائرِ الأسبابِ المقدَّرةِ والمَشروعةِ، وإذا أرادَ اللهُ بعبدٍ خيراً ألهَمَه

---

(١) في (ل): «ولهذا».

(٢) انظر: «الداء والدواء» (ص٢٦ ـ ٢٩).

(٣) في (ت): «المستعقَب بقضاء»، والمثبت من (ل) والمصدر، وكلاهما صواب.

(٤) في (ل): «في».

دعـاءَه والاستعانةَ بـه، وجعـلَ استِعانتَه ودُعـاءَه سَـبباً للخيرِ الـذي قضاهُ لـهُ، كما أنَّ اللهَ تعالـى إذا أرادَ أنْ يُشبِعَ عبداً أو يرويَه ألهمَه أنْ يأكلَ ويشربَ، وإذا أرادَ أنْ يَتـوبَ علـى عبـدٍ ألهَمَه أنْ يتوبَ فيتـوبُ عليـهِ، وإذا أرادَ أنْ يرحمَـه أو يدخِلَه الجَنَّةَ يسَّرَه لعملِ أهـلِ الجَنَّةِ.

والمشيئةُ الإلهيَّـةُ اقتَضَـتْ وجودَ هذه الخيراتِ بأسبابِها المُقدَّرةِ لها، كما اقتَضَـتْ دخـولَ الجَنَّةِ بالإيمانِ، ودخـولَ النَّـارِ بالكُفرِ، وحُصولَ الولـدِ بالوطءِ، والعِلْـمَ بالتَّعلُّمِ[1].

لكِنْ ليسَ كلُّ ما يَظنُّه الإنسانُ سبباً يكونُ سبباً، كما قد بسَطْتُ الكلامَ على هذا في كتابي «شِفَاء الصُّدُورِ في زِيارةِ المَشَاهِدِ وَالقُبُورِ».

والمقصودُ هنا إنَّما هو بيانُ أنَّ الطَّاعاتِ سببٌ للثَّوابِ، والمعاصي سببٌ للعقابِ، خلافاً للمتصوِّفةِ الإباحيَّةِ، كما أنَّهُ سبحانَه جعلَ إرسالَ الرُّسلِ سبباً لهدايةِ المؤمنينَ، وإقامةِ حُجَّةِ اللهِ على الكافرينَ، ولولا إرسالُ الرُّسلِ ما حصَلَتْ هدايةٌ لمؤمنٍ، ولا قامَتْ حُجَّةٌ للهِ على كافرٍ.

والحاصِلُ: أنَّ الأسبابَ وتأثيرَها بمشيئةِ اللهِ ممَّا لا يُنكَرُ، وإنْ كانَ اللهُ تعالى هو خالِقُ السَّببِ والمُسبَّبِ، لا سيَّما وقد دلَّ العَقلُ والنَّقلُ والفِطَرُ وتَجارُبُ الأممِ على اختلافِ أجناسِها ومِلَلِها ونِحلِها على أنَّ التَّقرُّبَ إلى ربِّ الأربابِ، وطَلَبَ مَرضاتِه والإحسانِ إلى خَلقِه، مِن أعظمِ الأسبابِ الجالبةِ لكلِّ خيرٍ، وأضدادَها مِن أكبرِ الأسبابِ الجالبةِ لكلِّ شرٍّ، فما استُجلِبَتْ نِعَمُ اللهِ واستُدْفِعَتْ نِقمُه بمثلِ طاعتِه والتَّقرُّبِ إليهِ والإحسانِ إلى خَلقِه.

---

(١) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

وقد رتَّبَ اللهُ سبحانَه حصولَ الخيرِ والشَّرِّ في الدُّنيا والآخرةِ في كتابِه العزيزِ على الأعمالِ تَرتيبَ(١) الجَزاءِ على الشَّرطِ، والعِلَّةِ على المَعلولِ، والمُسبَّبِ على السَّببِ:

فقال تعالى: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩].

وقال: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

وقال: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ الآية [إبراهيم: ٧].

وقال: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

وقال: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

وبالجملةِ: فالقرآنُ مِن أوَّلِه إلى آخرِه صريحٌ في ترتُّبِ الجزاءِ بالخيرِ والشَّرِّ، والأحكامُ الشَّرعيَّةُ مترتِّبةٌ على الأسبابِ، بل أحكامُ الدُّنيا والآخرةِ ومَصالِحُهما ومفاسِدُهما على الأسبابِ والأعمالِ.

ومَن فَقِهَ في هذه المسألةِ وتأمَّلَها حقَّ التَّأمُّلِ انتفَعَ بها غايةَ النَّفعِ، ولَمْ يتَّكلْ على القدَرِ جَهلاً منه وعجزاً وتَفريطاً وإضاعةً، فيكونَ توكُّلُه عجزاً وعجزُه توكُّلاً، بلِ الفقيهُ العارفُ هو الذي يردُّ القدَرَ بالقدَرِ، ويجلِبُ القدَرَ بالقدَرِ، ويُعارِضُ القدَرَ بالقدَرِ، بل لا يمكنُ الإنسانُ أنْ يعيشَ إلَّا بذلكَ، فإنَّ الجوعَ والعطشَ والبردَ، وأنواعَ المخاوِفِ والمَحاذيرِ، هي مِن القدَرِ، والخَلْقُ كلُّهم ساعُون في دفعِ هذا القدَرِ بالقدَرِ.

---

(١) في (ت): «ترتب».

وهكذا مَن وفَّقهُ اللهُ تعالى وألهَمَه رُشدَه، فإنَّه يَدفَعُ قَدَرَ العُقوبة الأُخرويَّةِ بقَدَرِ التَّوبةِ والإيمانِ والأعمالِ الصَّالحةِ، فإن وِزانَ القدَرِ المَخُوفِ في الآخرةِ وِزانُ القدَرِ المَخُوفِ في الدُّنيا، فربُّ الدَّارينِ واحدٌ، وحكمتُه واحدةٌ، لا يُناقِضُ بعضُها بعضاً، ولا يُبطِلُ بعضُها بعضاً.

وهذه المسألةُ مِن أشرفِ المَسائلِ لمَن عرَفَ قَدْرَها ورَعاها حقَّ رعايتِها.

فثبَتَ بما تقرَّرَ: أنَّ اللهَ تعالى جعلَ للسَّعادةِ والشَّقاوةِ أسباباً، وأنَّه سبحانَه هوَ مسبِّبُ الأسبابِ، وخالقُ كلِّ شيءٍ بسببٍ، كما اقتضَتْ ذلك حكمتُه ومَشيئتُه، وأنَّ الأسبابَ لا بُدَّ منها في وجودِ المُسبَّباتِ، بمعنى: أنَّ الله تعالى لا يحدِثُ المسبَّباتِ ويشاؤُها إلَّا بوجودِ الأسبابِ.

لكنَّ الأسبابَ كما قالَ فيها الإمامُ الغزاليُّ والحافِظُ ابنُ الجوزيِّ وغيرُهما: الالتفاتُ إلى الأسبابِ شِركٌ في التَّوحيدِ، والإعراضُ عنِ الأسبابِ بالكليَّةِ قَدحٌ في الشَّرعِ، والتَّوكُّلُ معنىً يلتَئِمُ بهِ معنى التَّوحيدِ والعقلِ والشَّرعِ.

فالمؤمنُ المُتوكِّلُ يباشرُ الأسبابَ، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ﴾ [النساء: ٧١]، وقال: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ولا يَلتفِتُ إليها بمعنى أنَّه لا يَطمئِنُّ إليها، ولا يَثِقُ بها، ولا يَرجوها ولا يَخافُها، فإنَّه ليسَ في الوجودِ سببٌ يستقِلُّ بحكمٍ، بل كلُّ سببٍ فهوَ مُفتقِرٌ إلى أمورٍ أُخَرَ تُضَمُّ إليهِ، كالإخلاصِ والقَبُولِ مثلاً، وله مَوضعٌ وعَوائقُ تَمنعُ موجَبَه.

وما ثَمَّ سببٌ مستقِلٌّ بنفسِه إلَّا مشيئةُ اللهِ وحدَه، فما شاءَ كانَ وما لمْ يَشأْ لمْ يكُنْ، وما سبقَ بهِ علمُه وحكمُه فهو حقٌّ واقعٌ، وقد علَّمَ وحَكَمَ أنَّ الشَّيءَ الفُلانيَّ يقعُ بالسَّببِ الفلانيِّ، فمَنْ شَهِدَ وقوعَ الولدِ وحصولَه المُقدَّرَ بسببِه الذي هوَ

الـوطءُ، فشـهودُه كامِلٌ، ومَن شَـهِدَ حصولَ ولدٍ لـهُ بلا وطءٍ، فشُـهودُه ناقِصٌ أعمى(١).

نوَّرَ اللهُ تعالى بَصيرتَنا، ورَزَقَنا الإيمانَ بما قالَه هوَ ورسولُه، آمين.

* * *

وأمَّا الجوابُ عن الثَّاني، وهوَ: أنَّ آدمَ قد احتجَّ على موسى بالقدَرِ..إلى آخرِه.

فنقولُ: نعم، قَد وردَ ذلكَ في الحديثِ الصَّحيحِ، لكنْ ليسَ هوَ على معنى ما يَتوهَّمُه الإباحيَّةُ المُحتجُّون على فِعلِ المعاصي بالقَدَرِ كما سيأتي.

واحتجاجُ آدمَ وموسى عليهِما السَّلامُ قد رواه البُخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما عن أبي هريرةَ(٢).

ورُويَ أيضاً بإسنادٍ جيِّدٍ عن ابنِ عمرَ(٣) عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «احتجَّ آدمُ وموسى»(٤).

وفي لفظٍ: أنَّ موسى قالَ: «يا ربِّ، أرِنا آدمَ الذي أخرَجَنا مِن الجَنَّةِ بخطيئَتِه، فقالَ موسى: يا آدمُ! أنتَ أبو البشرِ، خلقَكَ اللهُ بيدِه، ونفخَ فيكَ في روحِه، وأَسْجَدَ لكَ ملائكتَه، لماذا أخرجْتَنا ونَفسَكَ مِن الجَنَّةِ؟ فقالَ لهُ آدمُ: أنتَ موسى الذي اصطَفاكَ اللهُ بكلامِه، وكتَبَ لكَ التَّوراةَ بيدِه، فكَمْ تجِدُ فيها مكتوباً: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ قبلَ

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٣٦٦ـ ٣٦٧).

(٢) تقدم في أول الكتاب.

(٣) قولـه: «عن ابن عمر» كذا في (ت) و(ل)، وفي «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٧٨) والكلام منه: (عن عمر) وهو الصواب، وانظر التعليق الآتي.

(٤) رواه أبو بكر النجاد في «مسند عمر» (١٧) من حديث ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، وروي عن عمر من طريق آخر كما سيأتي.

أنْ أُخلَقَ؟ قالَ: بأربعينَ سنةً ـ وفي لفظٍ: قالَ: أفتلومُني على أمْرٍ قَد قدَّرَهُ اللهُ[١] عليَّ قبلَ أنْ أُخلَقَ بأربعينَ سنةً؟ ـ قال: فحَجَّ آدمُ موسى»[٢].

قالَ شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةَ: فهذا الحديثُ ظنَّ فيهِ طوائفُ أنَّ آدمَ احتجَّ بالقَدَرِ على الذَّنْبِ، وأنَّه حَجَّ موسى بذلكَ.

فطائفةٌ مِن هؤلاءِ يدَّعونَ التَّحقيقَ والعِرفانَ يحتجُّون بالقَدَرِ على الذُّنوبِ مُستدلِّينَ بهذا الحديثِ.

وطائفةٌ يقولونَ: الاحتجاجُ بهِ سائغٌ في الآخرةِ لا في الدُّنيا.

وطائفةٌ يقولونَ: هو حُجَّةٌ للخاصَّةِ المشاهِدِين للقَدَرِ دونَ العامَّةِ.

وطائفةٌ كذَّبتْ به كالجُبَّائيِّ وغيرِه.

وطائفةٌ تأوَّلتْه تأويلاتٍ فاسِدةً؛ مثلَ قولِ بعضِهم: إنَّما حَجَّه لأنَّه كانَ تابَ، وقولُ آخرُ: كانَ أباهُ، والابنُ لا يلومُ أباه، وقولُ آخرُ: كانَ الذَّنبُ في شريعةٍ واللَّومُ في أُخرى.

قال: وهذا كلُّه تَعْريجٌ عن مقصودِ الحديثِ[٣].

وحاصلُ ما يُؤخَذُ مِن كلامِ ابنِ تيميَّةَ، ومِن ظاهرِ الحديثِ: أنَّ آدمَ إنَّما حَجَّ موسى لكونِه كانَ قد تابَ مِن الذَّنبِ الصُّوريِّ، واستَسلمَ للمُصيبَةِ التي لَحِقَتِ الذُّرِّيَّةَ بسببِ أكلِه المُقدَّرِ عليهِ.

---

(١) في (ل): «قد قدر».

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٧٨). ولم أجده بهذا السياق مسندا، لكن رواه بنحوه الآجري في «الشريعة» (٣٥٣) و(٦٨٢)، من طريق أسلم مولى عمر عن عمر رضي الله عنه.

(٣) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٧٩ ـ ٨٠).

فالحديثُ تضمَّنَ التَّسليمَ للقَدَرِ عندَ وقوعِ المَصائِبِ، وعدَمَ لومِ المُذنِبِ التَّائِبِ، وأنَّ المؤمِنَ مأمورٌ أنْ يرجِعَ إلى القَدَرِ عندَ المَصائِبِ، لا عندَ الذُّنوبِ والمَعايبِ، فيصبِرَ على المَصائبِ ويستغفرَ مِن الذُّنوبِ، كما قالَ تعالى: ﴿ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [غافر: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴾ [التغابن: ١١].

قالتْ طائفةٌ مِن السَّلفِ كابنِ مسعودٍ: هوَ الرَّجلُ تصيبُه المصيبةُ فيعلَمُ أنَّها مِن عندِ اللهِ، فيرضى ويُسلِّمُ[(١)].

وقالَ غيرُ واحدٍ مِن السَّلفِ: لا يَبلُغُ العبدُ حقيقةَ الإيمانِ حتَّى يعلَم أنَّ ما أصابَه لمْ يكُنْ ليخطِئَه، وما أخطأَه لمْ يكُنْ ليصيبَهُ، فالإيمانُ بالقدَرِ والرِّضا بما قدَّرَه اللهُ مِن المَصائِبِ والتَّسليمُ لذلكَ هوَ مِن حقيقةِ الإيمانِ، وأمَّا الذُّنوبُ فليسَ لأحدٍ أنْ يَحتجَّ على فعلِها بقدَرِ الله، بل عليهِ أن لا يفعلْها، وإذا فعلَها فعليهِ أنْ يتوبَ منها، كما فعلَ آدمُ عليهِ السَّلامُ.

قالَ بعضُ السَّلفِ: اثنانِ أذنَبا: آدمُ وإبليسُ، فآدمُ تابَ فتابَ اللهُ عليهِ واجتَباه، وإبليسُ أصرَّ على معصيَتِه واحتجَّ بالقدَرِ، فلُعنَ وطُرِدَ، فمَن تابَ مِن ذنبِه أشبَهَ آدمَ، ومَن أصرَّ واحتجَّ بالقدَرِ أشبَهَ إبليسَ، ومَن تابَ لا يَحسُنُ لومُه على ذنبِه الذي صدَرَ منهُ.

وكيفَ يُلامُ على سيئاتٍ كلُّها حسناتٌ؛ لقوله تعالى ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٨٣). والخبر رواه وكيع في «نسخته» (٥)، والطبري في «تفسيره» عند قوله تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴾ [التغابن: ١١]، والبيهقي في «الشعب» (٩٩٧٦)، و«السنن» (٤/ ٦٦)، جميعهم عن علقمة بن قيس، لكن قال البيهقي في كتابيه عقبه: وروي هذا عن ابن مسعود.

حَسَنَتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠]، ومَن لَمْ يَتُبْ يُلامُ، ولا يَحسُنُ منه أنْ يَحتجَّ على إصرارِه بالقدَرِ؛ لأنَّه لو كانَ القدَرُ حُجَّةً لكان حُجةً لإبليسَ وفرعونَ وسائرِ الكفارِ.

وأيضاً: فآدمُ وموسى أَعلَمُ باللهِ مِن أنْ يَحتجَّ أحدُهما على فِعلِ المعصيةِ بالقدَرِ، ويَقبَلَه الآخرُ، إذ لا(١) تلبُّسَ لآدمَ بمعصيةٍ حالَ الاحتجاجِ.

وأيضًا: فلو كانَ ذلكَ مقبولاً لكانَ لإبليسَ الحُجَّةُ بذلكَ أيضاً، وكانَ لفرعونَ الحُجَّةُ على موسى بذلكَ أيضاً، وكذلكَ سائرُ الكفَّارِ.

واعلم أنَّ موسى عليه السَّلامُ لَمْ يلُمْ آدمَ على ذنبِه الذي تابَ منهُ، فإنَّ التَّائبَ مِن الذَّنبِ كمَن لا ذنبَ لهُ، وموسى أعلَمُ باللهِ مِن أنْ يلومَ تائباً، فكيفَ بأبيهِ آدمُ الذي تابَ اللهُ عليهِ واجتباهُ، وإنَّما لامَه لأجلِ ما لحِقَ الذُّريَّةَ مِن المصيبةِ المستمرَّةِ.

والمصيبةُ تقتضي نوعاً مِن الجزعِ يقتضي لومَ مَن كانَ سببَها، كما يُلامُ مَن أوقعَ أصحابَهُ في مشقَّةٍ، ولهذا لَمْ يقُلْ له موسى: لماذا أكلْتَ مِن الشَّجرةِ؟ وإنَّما قالَ له: «لماذا أخرجتَنا ونفسَك مِن الجَنَّةِ؟» وهذا اللفظُ قد رويَ في بعضِ طرقِ الحديثِ وإنْ لَمْ يكُنْ في جميعها، فهو مُبيِّنٌ لما وقعَتْ عليهِ المَلامةُ، فتأمَّلْ.

فظَهرَ بما تَقرَّر أنَّ احتجاجَ آدمَ على موسى بالقدَرِ وأنَّه حَجَّ موسى بهِ، ليس هوَ على معنى ما يتوهَّمُه الإباحيَّةُ والزَّنادقةُ، بل على المعنى المُتقدِّمِ الظَّاهرِ لكلِّ مسلمٍ مُسلَّمٌ.

* * *

وأمَّا الجوابُ عَن الثَّالثِ، وهوَ: مَا الدَّليلُ على إبطالِ الاحتِجاجِ بالقَدَرِ، وذَمِّهِ معَ أنَّ آدمَ احتجَّ بِهِ؟

---

(١) في (ل): «إذا».

فنقـولُ: أمَّـا دَعوى أنَّ آدمَ عليهِ السَّـلامُ احتَـجَّ على فِعلِ المَعاصـي بالقدَرِ، فهوَ قـولٌ باطِـلٌ وافتِـراءٌ؛ لِمَا تقـدَّمَ، والاحتِجـاجُ بالقدَرِ علـى فِعلِ الذُّنـوبِ والمعاصي باطِـلٌ باتِّفـاقِ أهـلِ المِلـلِ وذَوي العُقـولِ، وهوَ ممَّـا يُعلَمُ بطلانُـه بضـرورَةِ العقلِ، فـإنَّ الظَّالـمَ لغيـرِه لوِ احتجَّ بالقَـدَرِ لاحتَجَّ ظالِمُه أيضـاً بالقدَرِ، فـإنْ كانَ القدَرُ حجَّةً لهـذا، فهو حجـةٌ لهذا.

قالَ ابنُ تيميَّةَ في ردِّه على الرَّافضةِ والإباحيَّةِ: إنَّ الاحتجاجَ بالقدَرِ حجَّةٌ باطِلةٌ داحِضةٌ باتِّفاقِ كلِّ ذي عقلٍ ودينٍ مِن جميعِ العالَمِينَ، والمحتَجُّ بِهِ لا يَقبَلُ مِن غيرِه مثلَ هذهِ الحُجَّةِ إذا احتَجَّ بها في ظُلمٍ ظَلَمَه إيَّاه، أو تَركَ ما عليهِ مِن حقُوقِه، بل يطْلُبُ منهُ ما لهُ عليهِ، ويُعاقِبهُ على ذلكَ؛ لأنَّ القلوبَ تعلَمُ بالضَّرورةِ أنَّ هذهِ شبهَةٌ باطِلةٌ، ولهذا لا يَقبَلها أحدٌ مِن أحدٍ عندَ التَّحقيقِ.

وإنَّما يَحتَجُّ بالقدَرِ على القَبائِحِ والمَظالِمِ مَن هوَ مُتناقِضٌ في قولِه مُتَّبعٌ لهواهُ، كما قالَ بعضُ العلماءِ: أنتَ عندَ الطَّاعة قَدَري، وعندَ المعصيةِ جَبْري، أيُّ مذهبٍ وافقَ هواكَ تَمَذهَبْتَ بهِ.

ولو كانَ القدَرُ حجةً لفاعِلِ الفواحشِ والمَظالِمِ لمْ يحسُنْ أنْ يلومَ أحدٌ أحداً، ولَا يعاقِبَ أحدٌ أحداً، وكانَ للإنسانِ أنْ يَفعلَ في دَمِ غيرِه ومالِه وأهلِه ما يَشتَهيهِ مِن المَظالِمِ والقَبائحِ، ويحتَجَّ بأنَّ ذلكَ مقدَّرٌ عليَّ.

ثـمَّ أصلُ الاحتِجاجِ بالقدَرِ إنَّما هوَ قولُ المُشركينَ الذينَ اتَّبعوا أهواءَهُم بغيرِ عِلمٍ، ولهذا لمَّا قالَ المُشركونَ كما حكَى اللهُ عنهُم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فإنَّ هؤلاء المشركينَ يَعلمونَ بِفِطرتِهم وعُقولِهم أنَّ هذهِ الحُجَّةُ داحضَةٌ باطِلةٌ، فإنَّ أحدَهم لو ظَلَمَ الآخرَ فِي مالِه، أو فجَرَ بامرأتِه، أو قتَلَ ولدَه، أو كانَ مُصِرّاً على الظُّلم فنَهَوهُ عن ذلكَ فقالَ: لو شاءَ اللهُ لمْ أفعَلْ هذا؛ لمْ يقبَلُوا مِنهُ هذِه الحُجَّةَ، ولا هوَ يقبَلُها مِن غيرِه، وإنَّما يَحتجُّ بهِ المُحتجُّ رفْعاً للَّومِ بلا وجهٍ.

ولهذا قال الله لهُم: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ﴾ بأنَّ هذا الشِّركَ والتَّحريمَ مِن أمْرِ اللهِ، وأنَّه مَصلحَةٌ ينبَغي فعلُه؟! ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ فإنَّه لا عِلْمَ عندَكُم بذلِكَ، إنْ تَظنُّونَ ذلكَ إلَّا ظنّاً ﴿وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ تَحزِرونَ وتَفْترون.

فعُمدَتُكم في نفسِ الأمرِ ظنُّكم وخَرْصُكم واتِّباعُ أهوائِكم، لا كونُ اللهِ شاءَ ذلكَ وقَدَّرَه فإنَّه أمرٌ غائبٌ عنَّا، ولأنَّ مجرَّدَ المَشيئَةِ والقدَرِ لا يكونُ عمدةً لأحدٍ في الفِعلِ، ولا حُجَّةَ بهِ لأحدٍ على أحدٍ؛ إذِ النَّاسُ كلُّهم مُشتَرِكون في القدَرِ.

فلو كانَ هذا حُجَّةً لمْ يحصُلْ فرْقٌ بينَ العادِلِ والظَّالمِ، والصَّادقِ والكاذِبِ، والعالِمِ والجاهِلِ، والبَرِّ والفاجِرِ، ولمْ يكُنْ فرْقٌ بينَ ما يُصلِحُ النَّاسَ في الأعمالِ وما يُفسِدُهم، وما ينفعُهم ويضرُّهم.

وهؤلاءِ المُشرِكونَ إنَّما يحتجُّونَ بالقدَرِ على تركِ ما أرسَلَ اللهُ بِهِ رُسلَه في توحيدِه والإيمانِ بهِ، ولو احتجَّ بهِ بعضُهم على بعضٍ في إسقاطِ حقوقِه ومخالفَةِ أمرِه لمْ يقبَلْه منهُ، بل كانَ هؤلاءِ المُشرِكونَ المُحتجُّون بالقدَرِ يذمُّ بعضُهم بعضاً، ويُعادي بعضُهم بعضاً، ويقاتِلُ بعضُهم بعضاً، على فِعلِ ما يَرونَه تركاً لحقِّهم أو ظُلماً لهُم.

فلمَّا جاءَهم الرَّسولُ يدعوهُم إلى حقِّ اللهِ على عِبادِه، وطاعَةِ أمرِه ومُخالفةِ أهوائِهم، احتجُّوا بالقدَرِ على ذلكَ؛ اتِّباعاً للظَّنِّ وما تَهوى الأنفُسُ، فتبيَّن أنَّ أصلَ

مقالةِ الاحتِجاجِ بالقدَرِ إنَّما هو قولُ أهلِ الجاهليَّة المشركينَ الذين لَا عِلمَ عندَهم إلَّا اتِّباعَ الظَّنِّ وما تَهوى الأنفسُ، فمَن احتجَّ بِهِ فقَد التَحقَ بهم في الجهلِ والضَّلال واتِّباعِ الهوى.

ولهذا تَجدُ المحتجِّين به والمستَنِدين إليهِ مِنَ المتصوِّفةِ والفُقراءِ ومَن التَحق بهِم مِن العامَّةِ والجُندِ والفقهاءِ وغيرِهم، إنَّما يحتجُّون به عِند اتِّباعَ الظَّنِّ وما تَهوى الأنفُسُ.

فإذا أُمرَ أحدُهم[1] بما يجبُ عليهِ، أو نُهيَ عمَّا حرَّمَه اللهُ تعالى، تَعلَّلَ بالقدَرِ وقالَ: حتَّى يُقدِّر اللهُ لي ذلكَ، أو: يُقدِّرَني اللهُ على ذلكَ، أو: قضَى اللهُ عليَّ بذلكَ.

فأيُّ حيلَةٍ في دفعِهِ وهوَ متلبِّسٌ بهِ؟ ولو كانَ معهم عِلمٌ وهُدًى لمْ يحتجُّوا بالقدَرِ أصلاً، وهذا أَصلٌ شريفٌ مَن اعتنَى بهِ عرفَ منشأَ الضَّلالِ والغَيِّ لكثيرٍ مِن النَّاسِ.

ولهذا تجدُ المشايخَ الصَّالحينَ مِن الصُّوفيَّةِ المتَّبعينَ للعِلمِ والهُدى كثيراً ما يوصونَ أتباعَهم بالعِلمِ والشَّرعِ؛ لأنَّه كثيراً ما تَعرِضُ لهُم إراداتٌ في أشياءَ ومحبَّةٌ لها، فيتَّبعونَ فيها أهواءَهم ظانِّينَ أنَّها دينُ اللهِ، وليسَ معهم إلَّا الظَّنَّ والذَّوقَ والوَجْدَ الذي يرجِعُ إلى محبَّةِ النَّفسِ وإرادَتها[2]، فيحتجُّونَ تارةً بالقدَرِ، وتارةً بالظَّنِّ والخَرْصُ، وهم في الحقيقَةِ إنَّما هم مُتَّبعونَ أهواءَهم بغيرِ هدىً من اللهِ[3].

ولهذا كانَ المحتجُّون بالقدَرِ على فعلِ المَعاصي أعظمُ بدعةً وأشْنعُ قولاً وأقبحُ طريقةً مِن المُكذِّبين بالقدَرِ مِن المُعتزلةِ والشِّيعةِ والرَّافضةِ، فإنَّ هؤلاءِ

---

(١) في (ل): «فإذا أمرهم أحد».

(٢) في (ت): «وإراداتها».

(٣) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٥٥ ـ ٥٩).

بتعْظيمِهم الأمرَ والنَّهيَ والوعدَ والوعيدَ خيرٌ مِن الذينَ يَرونَ القدَرَ حُجةً لمَن تركَ المأمورَ وفَعلَ المَحظورَ.

فلا ريبَ أنَّ هؤلاءِ شرٌّ مِن المُعتزلةِ والشِّيعةِ، الذينَ يُقرُّونَ بالأمرِ والنَّهي والوَعدِ، وفِعْلِ الواجباتِ، وتَرْكِ المحرَّماتِ، وإنْ لمْ يقولوا: إنَّ اللهَ خلقَ أفعالَ العِبادِ، ولا يقدِرُ على ذلكِ، ولا شاءَ المَعاصي، فإنَّهم قد قَصدوا تعظيمَ الأمرِ وتَنزيهَ اللهِ عن الظُّلمِ، وإقامةَ حُجَّةِ اللهِ على خلقِهِ(١).

بخلافِ هؤلاءِ المُحتجِّين على المَعاصي بالقدَرِ، فإنَّهم وإنْ أثبَتوا قُدرتَه تَعالى ومشيئَتَه وخَلْقَه، لكنَّهم عارضوا بذلكَ أمرَهُ ونهيَهُ ووَعدَهُ ووعيدَهُ.

وقولُهم يقتضي إفحامَ الرُّسلِ، وأنْ لا حُجَّةَ للهِ على خَلقِه، وقد قالَ سبحانَه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، بإرسال الرُّسلِ، وإنزالِ الكُتبِ، فلا حُجَّةَ عليهِ لأحدٍ بعدَ ذلكَ، ثمَّ أثبتَ تعالى القدَرَ بقولِه بعدَ ذلك: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، فأثبَتَ سبحانَه الحُجَّةَ الشَّرعيَّةَ وبيَّن المشيئةَ القدريَّةَ، وكلاهما حقٌّ.

وقال تعالى في سورةِ النَّحل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥] فبيَّن سبحانَه أنَّ هذا الكلامَ تكذيبٌ للرُّسلِ فيما جاؤوا بهِ، وليسَ هوَ بحُجَّةٍ، بلْ معاندةٌ ومكابرةٌ وتعريجٌ عنِ الحقِّ.

فالقدريةُ ونحوهُم ممَّنْ لمْ يقُلْ: إنَّ اللهَ تعالى خالقٌ لأفعالِ العبادِ، وإنْ أشبَهوا المَجوسَ، وإنَّهم مجوسُ هذهِ الأمَّةِ، لكِنْ هؤلاءِ المُحتجُّونَ بالقدَرِ أنجَسُ منهُم؛

---

(١) قوله: «على خلقه» كذا في (ت) و(ل)، والذي في «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٧٦): (على نفسه)، وزاد بعدها: (لكن ضاق عطَنه فلم يُحسِن الجمعَ بين قدرة الله التامة ومشيئته العامة وخلقه الشامل، وبين عدله وحكمته وأمره ونهيه ووعده ووعيده، فجعل لله الحمد ولم يجعل له تمام الملك).

لأنَّهم أشبَهوا المُشركينَ المُكذِّبينَ للرُّسلِ الذينَ قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وأيضاً فقَد قالَ ابنُ تيميَّةَ: إنَّه كانَ في أواخِر عصْرِ الصَّحابةِ جماعةٌ مِن هؤلاءِ القدَريَّةِ، وأمَّا المحتجُّونَ بالقدَرِ، فلا يُعرَفُ لهم طائفةٌ مِن طوائفِ المُسلمينَ معروفةٌ، وإنَّما كثُروا في المتأخِّرينَ، وسَمَّوا هذا حقيقةً، وجَعلُوا الحقيقَةَ تعارِضُ الشَّريعةَ، ولمْ يميِّزوا بينَ الحقيقةِ الشَّرعيَّةِ التي تتضمَّنُ تحقيقَ أحوالِ القلوبِ كالإخلاصِ والصَّبرِ، وبينَ الحقيقةِ الكونيَّةِ القدَريَّةِ التي نُؤمنُ بها، ولا نَحتجُّ بها على المَعاصي[1].

وفيهم مَن يقولُ: إنَّ العارِفَ إذا فنيَ في شُهودِ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ لمْ يَستحسِنْ حسنةً ولمْ يَستقبِحْ سيِّئةً.

ويقولُ بعضُهم: مَن شهِدَ الإرادَةَ سقطَ عنهُ الأمرُ والنَّهيُ.

ويقولُ بعضُهم: إنَّ الخضِرَ عليه السَّلامُ إنَّما سقَطَ عنهُ التَّكليفُ لأنَّه شهِدَ الإرادَةَ.

إلى غيرِ ذلكَ مِن كلامِهم القَبيحِ.

وبالجملةِ: فالباري سبحانَه قد أرسلَ الرُّسلَ قاطبةً بتحصيلِ المَصالحِ وتَكميلِها، وتعطيلِ المَفاسدِ وتَقليلِها، والمحتجُّون بالقدَرِ على فِعلِ المَعاصي انعكسَ الأمرُ في حقِّهم فصاروا يتَّبعونَ المفاسِدَ ويُعطِّلونَ المَصالحَ، فهُم شرُّ النَّاسِ، ولا بدَّ لهُم معَ ذلكَ مِن أمورٍ يَجتَلِبونها، وأمورٍ يَجتَنِبونها، وأنْ يتدافَعوا جميعاً ما يضرُّهم مِن الظُّلمِ.

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٧٧ ـ ٧٨).

فلو ظلَمَ بعضُهم بعضاً في دَمِه ومالِه وعِرضِه، وطَلَبَ المظلومُ عُقوبةَ الظَّالمِ؛ لَمْ يقبَلْ أحدٌ مِن ذوي العقولِ احتجاجَه بالقدَرِ.

ولو قالَ: اعذروني فإنَّ هذا مُقدَّرٌ عليَّ، لقالوا له: أنتَ لو فُعِلَ بك هذا فاحتَجَّ عليكَ ظالمُك بالقدَرِ لم تقبَلْ منه؛ لأنَّه لا يمكن صلاحُ الخلْقِ ولا بقاؤُهم في الدُّنيا إذا مكَّنوا كلَّ أحدٍ أن يفعلَ ما يشاءُ مِن مفاسدِهم ويُحتَجَّ بالقدَرِ؛ لأنَّ قَبول هذه الحُجَّةِ مِن المُفسِد يوجبُ الفسادَ الذي لا صَلاحَ معه.

وإذا كانَ الاحتجاجُ بالقدَرِ مَردوداً في فِطَرِ جميعِ النَّاسِ وعقولِهم، فلا يَحتَجُّ به إلَّا مُتَّبعٌ لهواه فاسِقٌ، وإنَّ استحلَّ ذلكَ فهو زنديقٌ ملحِدٌ مارقٌ، نسألُ اللهَ تعالى العافيةَ والسَّلامةَ في الدِّين آمين.

قلتُ: ومِن هنا يُعلَمُ جوابُ ما كنتُ أوردْتُه في كتابي «البُرْهَان فِيْ تَفْسِيْرِ الْقُرْآن» مِن أنَّه مُشكِلٌ علينا الجوابُ لإبليسَ لو قالَ: إنَّ خالِقَ الأشياءِ خلقَني كما شاء، وأوجدَني لِمَا شاء، واستعملَني فيما شاء، وقدَّرَ عليَّ[1] ما شاء، فلم أُطِقْ أنْ أشاءَ إلَّا ما شاء، فما تجاوزْتُ ما شاء، ولا فعلتُ غيرَ ما شاء، ولو شاءَ لردَّني إلى ما شاءَ، وهداني لِمَا شاء، ولكنَّه شاء أنْ أكونَ كما شاء، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، يا هذا سبَقَ لي قبلَ كونِ الأكوانِ: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] فما بَرِحْتُ في الأزلِ كافراً ولمْ أزلْ، فإذا كانَتْ كافُ كُفري، سَبقَتْ كَوني، فمَنْ يكونُ على القَضاءِ عوني، ومَن يُطيقُ مِن القدَرِ صَوْني، وما حيلةُ مَن ناصيتُه في قبضةِ مَن قَهر، وقلبُه بيدِ القدَر، وأمرُه راجعٌ إلى القِدَم، وقد قضيَ الأمرُ وجفَّ القلَم؟

---

(١) في (ل): «وقدرني على».

ويُعلـمُ أيضـاً الجـوابُ لكافـرٍ قـال: يـا ربِّ إنَّـك علمْتَ منِّـي الكفـرَ، وأنا لا أقـدِرُ علـى قلـبِ علمِـك جهـلاً، وإنَّـك أخبرْتَ عـن وجـودِ هـذا الكُفرِ فـيَّ، وأنا لا أقـدِرُ علـى أنْ أجعـلَ خبرَك الصِّـدقَ كاذبـاً[1]، وإنَّك خلقْـتَ فيَّ الكُفـرَ، وأنا لا أقـدِرُ علـى إزالـةِ فعلِكَ.

فهذِه كلُّها احتجاجاتٌ واهيةٌ باطلة ـ وإنْ كانَتْ بحسَبِ الظَّاهرِ هائلة ـ لِمَا تقدَّمَ تقريرُه، فمِن المستقرِّ في فِطَرِ النَّاس وعقولِهم أنَّه مَن طُلبَ منه فِعلٌ مِن الأفعالِ الاختياريَّةِ لمْ يكُن له أنْ يحتَجَّ بمثلِ هذا، ومَن طَلَبَ دَيناً له على آخرَ؛ لم يكُنْ لهُ أنْ يقولَ: لا أعطيكَ حتَّى يخلُقَ اللهُ فيَّ الإعطاءَ، أو يقدِّرُه ليَّ، ومَن أمرَ عبدَه بأمرٍ لمْ يكُنْ له أنْ يقولَ: لا أفعلُه حتَّى يخلُقَ اللهُ فيَّ فعلَه أو القُدرةَ على ذلكَ.

وهذا أمرٌ جُبِلَ عليه النَّاسُ مسلِمُهم وكافرُهم، مقِرُّهم بالقدَرِ ومُنكِرُهم، ولا يَخطرُ ببالِ أحدٍ مِنهُم الاعتراضُ بمثلِ هذا، ولا الاحتجاجُ بِهِ.

وكذلك المحتاجُ للطَّعامِ والشَّرابِ واللِّباسِ، فإنَّه لا يقولُ: لا آكلُ ولا أشربُ ولا ألبَسُ حتَّى يخلُقَ اللهُ فيَّ ذلكَ أو يقدِّرَه لي، بل يَجتهِدُ في مباشرةِ ذلكَ واللهُ تعالى هوَ الذي يُعينُه عليه.

فتأمَّلْ ولا تغترَّ بزخارِفِ الكلامِ، وإلَّا لارتفَعَ الاختيارُ وثبَتَ القولُ بالجَبرِ المنابِذِ لِمَا جاءتْ بِهِ الشَّرائعُ، وما أحدٌ من الخَلقِ يعدُو علمَ اللهِ السَّابقَ فيه، وليسَ في علمِ الله الأمور قبلَ وقوعِها إجبارٌ كما توهَّمه كثيرٌ مِن النَّاسِ، والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) في (ت): «كذباً».

وأمَّا الجوابُ عن الرَّابع، وهو: أنَّه حيثُ لا يقبلُ الاحتجاجَ بالقدَرِ، وأنَّه لا يكون إلَّا ما يريدُه اللهَ، فإنَّه يلزمُ أنَّ اللهَ تعالى يكلِّفُ العبدَ ما لا يطيقُ، ثمَّ يعاقِبُه عليه، وهو ظلمٌ مع أنَّ اللهَ تعالى هوَ الخالِقُ لذلكَ...إلى آخره.

فنقولُ: هذه مسألةٌ يكثر فيها الخَوضُ، ويتحيَّرُ فيها العقلُ، ويتخبَّطُ فيها الفَهمُ، وتحتاجُ إلى كلامٍ كثيرٍ.

وقد اختلفَتْ أقوالُ الطَّوائفِ في مثلِ هذا:

فمذهبُ أهلَ الحقِّ: أنَّ الرَّبَّ سبحانَه مُنفرِدٌ بخَلْقِ(١) المخلوقاتِ، ولا خالقَ سِواهُ، ولا مُبدِعَ غيرُه، وكلُّ حادثٍ فإنَّه مُحدِثُه.

وقالَت المُعتزلة: إنَّ جميعَ أفعالِ العبادِ مِن حركاتِهم وسكناتِهم وأقوالِهم وأعمالِهم لمْ يخلقْها اللهُ، ثمَّ اختلفوا فقالَتْ طائفةٌ: خلقَها الذينَ فعلوها دونَ اللهِ، وقالَ آخرونَ: ليسَتْ مخلوقةً، ولكنَّها أفعالٌ موجودةٌ لا خالِقَ لها، وقالَ آخرونَ: هيَ فِعلُ الطَّبيعةِ.

وقالَ الذينَ زَعموا أنَّ العبادَ خلقوها: إنَّ وقوعَ الأفعالِ مِن العبدِ على وَفقِ قصدِه وداعيَته إقداماً وإحجاماً دليلٌ على أنَّه موجدُها ومخترعُها.

قالوا: ولولا ذلكَ لكانَت التَّكاليفُ كلُّها واقعةً على خلافِ الاستطاعةِ، وتكليفاً(٢) بالمُحالِ، وكانَ لا يَحسُنُ مدحٌ ولا ذمٌّ ولا ثوابٌ ولا عقابٌ، وهو خلافُ مقتضَى العقلِ والشَّرعِ والعُرفِ.

ونُقلَ عن الإماميَّةِ: هل أفعالُ العبادِ خَلْقٌ لهُم، أو خَلْقٌ للهِ؟ على قولينِ.

---

(١) في (ل): «يخلق».

(٢) في (ل): «وتكليفها».

ونقلَ الأشعريُّ عن الزَّيديَّةِ أَنَّهم فرقتانِ:

فِرقةٌ تزعمُ أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ للهِ خلَقَها وأبدعَها.

وفِرقةٌ تزعمُ أَنَّها مخلوقةٌ للهِ، وأَنَّها كسبٌ للعبادِ أحدَثُوها واختَرعُوها وفعَلُوها.

ومذهبُ الجمهورِ: أنَّ جميعَ أنواعِ الطَّاعاتِ والمعاصي والكُفرِ والفُسوقِ واقعةٌ بقضاءِ الله وقدَرِه.

ثمَّ اختلفوا فقالتْ طائفةٌ: إنَّ العبدَ لَا قدرةَ لهُ البتَّةَ وهُم الجبريَّةُ، ومنهُم مَن بالغَ فزَعمَ أنَّ حركةَ العبدِ بمنزِلةِ حركةِ الأشجارِ مع الرِّياحِ.

وقالتْ طائفةٌ: العبدُ غيرُ مجبورٍ على أفعالِه، بل هوَ قادِرٌ عليها مُكتسِبٌ لها، ومعنى كونِه مُكتسِباً: أنَّه قادرٌ على فعلِه، وإنْ كانتْ قدرتُه لا تأثيرَ لها في ذلكَ.

قالَ ابن تيميَّةَ: وهذا قولُ بعضِ المثبِتَةِ للقدَرِ كالأشعريِّ ومَن وافقَه مِن الفَقهاءِ مِن أصحابِ مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ، حيثُ لا يُثبِتون في المخلوقاتِ قوىً ولا طبائِعَ، ويقولون: إنَّ اللهَ فعلَ عندَها لا بِها.

ويقولون: إنَّ قُدرةَ العبدِ لا تأثيرَ لها في الفِعلِ.

ويقولُ الأشعريُّ: إنَّ اللهَ فاعلُ فِعلِ العبدِ، وإنَّ عملَ العبدِ ليسَ فعلاً للعبدِ، بل كسباً له[1].

قال: وهذا قولُ مَن ينكرِ الأسبابَ والقِوى التي في الأجسامِ، ويُنكرُ تأثيرَ القدرةِ التي للعبدِ التي يكونُ بها الفِعلُ، ويقول: إنَّه لا أثرَ لقدرةِ العبدِ أصلاً في فعله[2].

إلَّا أنَّ الأشعريَّ يثبِتُ للعبدِ قدرةً مُحدِثةً واختياراً، ويقولُ: إنَّ الفِعلَ كسْبٌ

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٣).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣١).

للعبدِ، لكنَّه يقولُ: لا تأثيرَ لقدرةِ العبدِ في إيجادِ المَقدورِ، وهوَ مَقامٌ دقيقٌ، حتى قالَ بعضُهم: إنَّ هذا الكسْبَ الذي أثبَتَه الأشعريُّ غيرُ معقولٍ، ويلزمُ أنْ لا يكونَ فرقٌ بينَ القادرِ والعاجزِ.

وإنْ أثبتَ قُدرةً وقالَ: إنَّها مقترِنةٌ بالكسْبِ، قيلَ لهُ: لَم تثبِتُ فرقاً مَعقولاً بينَ ما أثبتَّه مِن الكسْبِ ونفيتَه مِن الفعلِ، ولا بينَ القادرِ والعاجزِ، إذْ مجرَّدُ الاقترانِ لا اختصاصَ لهُ بالقُدرةِ، فإنَّ فعلَ[1] العبدِ يُقارِنُ حياتَه وعِلمَه وإرادتَه وغيرَ ذلك مِن صفاتِه، فإذا لم يكُن للقُدرةِ تأثيرٌ إلَّا مُجرَّدَ الاقترانِ، فلا فرْقَ بينَ القُدرةِ وغيرِها.

ومن هذه الطَّائفةِ مَن يقولُ: إنَّ قُدرةَ العبدِ مُؤثِّرةٌ في صفةِ الفِعلِ لا في أصلِه، كما يقولُ[2] القاضي أبو بكر ومَن وافقَه، فإنه إنْ أثبتَ تأثيراً بدون خلقِ الرَّب لزِمَ أنْ يكونَ بعضُ الحوادثِ لمْ يخلقْه اللهُ، وإنْ جعلَ ذلكَ معلَّقاً بخلْقِ الرَّبِ فلا فرقَ بينَ الأصلِ والصِّفةِ.

قيل: ومَذهبُ الأَشْعريِّ يقرُبُ في[3] هذه المَسألةِ مِن مَذهبِ الجَبريَّةِ الجَهميَّةِ، فإنَّه يُحكَى عن الجَهْمِ بنِ صَفوانَ وغُلاةِ أتباعِه أنَّهم سلَبوا العبدَ قدرتَه واختيارَه، حتَّى قال بعضُهم: إنَّ حركتَه كحركَةِ الأشجارِ بالرِّياحِ[4].

قال ابنُ تيميَّةَ: إنَّ الجهمَ كانَ يقولُ: لا أثَرَ لقُدرةِ العبدِ أصلاً في فعلِه، وكانَ يثبِتُ مشيئةَ اللهِ، ويُنكِرُ أنْ يكونَ لهُ حِكمَةً ورحمةً، ويُنكِرُ أنْ يكونَ للعبدِ فِعلٌ أو قُدرةٌ مؤثِّرةٌ.

---

(١) في (ت): «قدرة»، والمثبت من (ل) وهو الموافق لما في «منهاج السنة»، وفي هامش (ك): «لعله: فعل».

(٢) في (ت): «يقوله».

(٣) في (ل): «من».

(٤) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٠٩ ـ ١١٣).

قال: وحُكيَ عنه أنَّه كان يخرجُ إلى الجَذْمَى ويقولُ: أرحمُ الرَّاحمينَ يفعلُ هذا؟! إنكاراً لأنْ يكونَ لهُ رحمةٌ يتَّصفُ بها سبحانَه، زعماً مِنه أنَّه ليسَ إلَّا مشيئةٌ محضَةٌ، لا اختِصاصَ لها بحكمةٍ، بَل يرجِّحُ أحدُ المُتماثِلينِ بلا مُرجِّحٍ[1].

قال ابنُ تيميَّةَ: وجمهورُ أهلِ السنَّةِ المُثبتةِ للقدَرِ مِن جميعِ الطَّوائفِ يقولونَ: إنَّ العبدَ فاعلٌ لفعلِهِ حقيقةً، وإنَّ لهُ قدرَةً حقيقيَّةً، واستِطاعةً حقيقيَّةً.

ولا يُنكرونَ تأثيرَ الأسبابِ الطبيعيَّةِ، بل يُقرُّونَ بما دلَّ عليهِ الشَّرعُ والعقلُ مِن أنَّ اللهَ يخلُقُ السَّحابَ بالرِّياحِ وينزلُ الماءَ بالسَّحابِ، ويُنبتُ النَّباتَ بالماءِ.

ولا يقولون: إنَّ القِوى والطَّبائعَ الموجودةَ في المخلوقاتِ لا تأثيرَ لها، بل يُقرُّونَ بأنَّ لها أثراً لفظاً ومعنىً.

لكنْ يقولونَ: هذا التَّأثيرُ هوَ تأثيرُ الأسبابِ في مُسبَّباتِها، واللهُ تعالى خالقُ السَّبب والمسبَّب، ومع أنَّه خالقُ السَّببِ، فلا بُدَّ للسَّببِ مِن سببٍ آخرَ يشاركُه، ولا بُدَّ مِن مُعارضٍ يُمانعُه، فلا يُتِمُّ أثرَه إلَّا مع خلقِ اللهِ لهُ بأنْ يخلُقَ اللهُ السَّببَ الآخَرَ، ويُزيلُ المَوانعَ، فالمسَبَّباتُ حينئذٍ يَجبُ وجودُها عندَ وجودِ أسبابِها، بمعنى أنَّ اللهَ تعالى يحدِثها حينئذٍ، ويشاءُ وجودَها[2].

وقالَ في موضعٍ آخرَ: الأعمالُ والأقوالُ والطَّاعاتُ والمَعاصي هي مِن العبدِ بمعنى: أنَّها قائمةٌ بهِ، وحاصلةٌ بمشيئَتِه وقُدرتِه، وهوَ المُتَّصفُ بها والمُتحرِّكُ بها، الذي يعودُ حُكمُها عليهِ، وهي مِن اللهَ تعالى بمعنى: أنَّه خَلقَها قائِمةً بالعبدِ، وجعلَها عملاً لهُ وكسباً كما يخلُقُ المسبَّباتِ بأسبابِها.

فهيَ مِن اللهِ مخلوقةٌ لهُ، ومِن العبدِ صفةٌ قائمةٌ بهِ واقِعةٌ بقدرتهِ وكسْبِه، كما

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣١ ـ ٣٢).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٢ ـ ١٣).

إذا قُلْنـا: هـذهِ الثَّمرةُ مِن الشَّـجرةِ، وهذا الـزَّرعُ مِن الأرضِ، بمعنى: أنَّـه حدَثَ منها، ومِـن اللهِ بمعنـى: أنَّه خلقَـه منها؛ لـمْ يكُـنْ بينهما تناقضٌ.

قال: فالحوادثُ تضافُ إلى خالقِها باعتبارٍ، وإلى أسبابِها باعتبارٍ، كما قال تعالى: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [القصص: ١٥]، وقال: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الكهف: ٦٣] مع قولِه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

وأخبر تعالى أنَّ العبادَ يفعلونَ ويصنعونَ ويعمَلون ويؤمِنون ويَكفُرون ويَفسقون ويتَّقون ويَصْدُقون ويَكذِبون(١).

وقالَ في موضعٍ آخرَ: إنَّ أئمَّةَ أهلِ السنَّةِ يقولونَ: إنَّ اللهَ خالِقُ أفعالِ العبادِ، كما أنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ، وإنَّه تعالى خالِقُ الأشياءِ بالأسبابِ، وإنَّه خلَقَ للعبدِ قدرةً بها يكونُ فعلُه، وإنَّ العبدَ فاعلٌ لفعلِه حقيقةً.

فقولُهم في خلْقِ فعلِ العبدِ بإرادتِه وقدرتِه، كقولِهم في خلْقِ سائرِ الحوادثِ بأسبابِها، وقد دلَّتِ الدَّلائلُ اليقينيَّةُ على أنَّ كلَّ حادثٍ فاللهُ خالقُه، وفِعلُ العبدِ مِن جملةِ الحوادثِ، وكلُّ ممكنٍ يقبلُ الوجودَ والعدمَ، فإن شاءَ اللهُ كانَ، وإنْ لمْ يشأْ لمْ يكُنْ، وفِعلُ العبدِ مِن جملةِ المُمكناتِ.

قالَ: وجُمهورُ المسلمينَ وجمهورُ طوائفِهم على هذا القولِ الوسَطِ، الذي ليسَ هوَ قولَ المعتزلةِ، ولا قولَ جهمِ بنِ صفوانَ وأتباعِه الجبريَّةِ، فمَن قالَ: إنَّ شيئاً مِن الحوادثِ أفعالُ الملائكةِ والجنِّ والإنسِ لمْ يخلقْها اللهُ، فقد خالفَ الكتابَ والسنَّةَ وإجماعَ السَّلفِ والأدلَّةَ العقليَّةَ، ولهذا قالَ بعضُ السَّلفِ مَن قالَ: إنَّ كلامَ الآدميينَ وأفعالَ العبادِ غيرُ مخلوقةٍ، فهو بمنزلةِ مَن يقولُ: إنَّ سماءَ اللهِ وأرضَهُ غيرُ مخلوقةٍ(٢).

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣١ ـ ٣٣).

وبالجملةِ: فقولُ مُحقِّقي أهلِ السنَّةِ: إنَّ اللهَ تعالى خلَقَ قدرَةَ العبدِ وإرادَتَه وفعلَهُ، ويقولون: إنَّ العبدَ فاعلٌ لفعلِه حقيقةً، ومُحدِثٌ لفعلِه[1]، واللهُ سبحانَه جعلَه فاعلاً لهُ محدِثاً لهُ، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، أثبَتَ تعالى بذلكَ مَشيئةَ العبدِ وأخبرَ أنَّها لا تكونُ إلَّا بمَشيئةِ الرَّبِّ، وهذا صريحُ قولِ أهلِ السنَّةِ في إثباتِ مَشيئةِ العبدِ، وأنَّها لا تكونُ إلا بمَشيئةِ الرَّبِ.

قالَ ابنُ تيميَّةَ: وهذا قولُ جماهيرِ أهلِ السنَّةِ مِن جميعِ الطَّوائفِ، وهوَ قولُ كثيرٍ مِن أصحابِ الأشعريِّ كأبي إسحاق الإسْفيراييني وإمامِ الحرمَين وغيرِهما[2].

فيقولون: العبدُ فاعِلٌ لفعلِه حقيقةً، ولهُ قدرةٌ واختيارٌ، وقدرتُه مؤثِّرةٌ في مقدورِها كما تؤثِّرُ القِوى والطَّبائعُ والأسبابُ[3]، كما دلَّ على ذلكَ الشَّرعُ والعقلُ؛ قال تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقال: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤] وقال: ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦].

ومِثلُ هذا كثيرٌ في الكتابِ والسنَّةِ؛ يُخبرُ تعالى أنَّه يحدِثُ الحوادِثَ بالأسبابِ، وكذلك دلَّ الكتابُ والسنَّةُ على إثباتِ القِوى والطَّبائعِ للحيوانِ وغيره، كما قال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال ﴿هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، فهؤلاءِ يثبتونَ للعبدِ قُدرةً، ويقولون: إنَّ تأثيرَها في مقدورِها كتأثيرِ سائرِ الأسبابِ في مُسبَّباتها[4]، على ما تقدَّم قريباً.

وأمَّا الفَرقُ بينَ الأفعالِ الاختياريَّةِ الواقعةِ عن قصدٍ والأفعالِ الاضطراريَّةِ

---

(١) «ويقولون: إنَّ العبدَ فاعلٌ لفعلِه حقيقةً، ومُحدِثٌ لفعلِه» سقط من «ل».

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٧٤ ـ ٧٥).

(٣) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٠٩).

(٤) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١١٣ ـ ١١٤).

كحركةِ النَّبضِ والمُرتَعشِ والواقعِ مِن شاهقٍ، فهوَ أمرٌ اضطراريٌّ لا يُنازعُ فيهِ أحدٌ من أئمَّةِ المسلمينَ الذين لهم لسانُ صدقٍ في الدِّين.

هذا وقد صارَ الإمامُ في آخر عمرهِ إلى أنَّ القدرةَ الحادثةَ تؤثِّرُ في أصلِ إيجادِ الفعلِ، كما ذهبَت إليهِ المعتزلةُ، إلَّا أنَّه قالَ: إنَّ العبدَ إنَّما يوقِعُ ما يوقعُه على أقدارٍ قدَّرَها اللهُ تعالى[١]، كما ذهبَ إليهِ ابنُ تيميَّةَ.

قالَ الإمامُ: وهذا المذهبُ هوَ الجامِعُ لمحاسِنِ المذاهبِ، فإنَّ القُدرةَ إذا لَمْ تؤثِّر مِن وجهٍ البتَّةَ لَمْ يَحسُنِ التَّكليفُ، ولا تخصيصُ فعلٍ مّا بثوابٍ ولا عقابٍ، كما ألزَمتْه[٢] المعتزلةُ للأشعريِّ، ومَن قال: إنَّ العبدَ لا يوقِع إلَّا ما قدَّرَ اللهُ له، وما شاءَ أنْ يوقعَه؛ لمْ يلزمْه ما لَزمَ المُعتزلةَ مِن مخالفةِ الإجماعِ، وهو: ما شاءَ اللهُ كان، وما لمْ يشأْ لمْ يكُنْ. ولا المحذورَ اللَّازم مِن تقديرِ إلهَينِ.

قالَ ابنُ التِّلْمِسَانِيِّ[٣]: وما ذَكرَه لا يُنجيهِ مِن الجَبْرِ، فإنَّ العبدَ إذا كان لا يوقِعُ إلَّا ما خصَّصهُ اللهُ له وقدَّر إيقاعَه، فعندَ ذلكَ لا يتأَتَّى منهُ الفِعلُ بدونِ ذلكَ، وإذا أرادَ اللهُ ذلكَ فلا يتأَتَّى منهُ التَّركُ البتَّةَ، فالجَبْرُ لازمٌ.

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: فإنْ قيلَ: حيثُ قلْتُم: إنَّ فعلَ العبدِ كلَّه مخلوقٌ للهِ، وإنَّهُ إذا جعلَه اللهُ فاعلاً وجبَ وجودُ ذلكَ [الفعلِ]، وخلقُ الفعلِ يستلزمُ وجودَه، فيقتَضي ذلكَ الجَبْرَ، وهوَ باطلٌ.

---

(١) انظر: «العقيدة النظامية» للإمام الجويني (ص٣٥).

(٢) في (ل): «التزمته».

(٣) عبد الله بن محمد بن علي، أبو محمد، شرف الدين الفهري التلمساني، فقيه أصولي شافعيّ، أصله من تلمسان، اشتهر بمصر، من كتبه: «شرح المعالم في أصول الدين»، وشَرَح «التنبيه» في فروع الفقه، سماه: «المغني» ولم يكمله، و«شرح خطب ابن نباتة». انظر: «الأعلام» (٤/ ١٢٥).

قال: والجوابُ أنَّ لفظَ الجَبْرِ لمْ يرِدْ في كتابٍ ولا سنَّةٍ، فإنَّ المشهورَ مِن معناهُ في اللُّغةِ أنَّ إطلاقَ الجَبْرِ والإجبارِ إنَّما يكونُ على ما يفعلُه المجبورُ مع كراهتِه؛ كما يجبِرُ الأبُ ابنتَه على النِّكاحِ، وهذا المعنى مُنتفٍ في حقِّ اللهِ تعالى، فإنَّه سبحانَه لا يخلقُ فِعلَ العبدِ الاختياريَّ بدونِ اختياره، بل هو الذي جعلَه مختاراً مريداً، وهذا لا يقدرُ عليه إلَّا الله.

ولهذا قالَ مَن قال مِن السَّلفِ: اللهُ أعظمُ وأجلُّ مِن أنْ يُجبِرَ، إنَّما يُجبِرُ غيرَه مَن لا يقدِرُ على جعلِه مختاراً، واللهُ تعالى يجعَلُ العبدَ مختاراً، فلا يَحتاجُ إلى إجبارِه.

ولهذا قالَ الإمامُ الأوزاعيُّ وغيرُه: نقولُ: جَبَلَ، ولا نقولُ: جَبَرَ.

والمنصوصُ عن أئمَّةِ الإسلامِ مِثلَ الأوزاعيِّ والثَّوريِّ وعبدِ الرحمنِ بنِ مهديٍّ وأحمدَ بنَ حنبلٍ وغيرِهم: أنَّ لفظَ الجبْرِ لا يُثبَتُ ولا يُنفَى، فلا يُقالُ: جَبَرَ، أو: لمْ يَجْبرْ.

فإنْ قالَ السَّائلُ: أنا أريدُ بالجَبرِ معنى: أنَّ نفسَ جَعْلِ اللهِ العبدَ قادِراً فاعِلاً للفعلِ يَستلزِمُ الجَبرَ.

قيلَ لهُ: هذا المعنى حقٌّ، ولا دليلَ على إبطالِه، وحُذَّاقُ المعتزلةِ ـ كأبي الحسينِ البصريِّ وأمثالِه ـ يُسلِّمونَ أنَّ مع وجودَ الدَّاعي والقُدرةِ يجبُ وجودُ الفِعلِ، وسلَّمُوا أنَّ اللهَ خلقَ الدَّاعيَ والقدرةَ، فلزِمَ أنْ يكونَ اللهُ خالقَ أفعالِ العبادِ، ولكنْ لمْ يقولوا بذلِكَ، وأبو الحسينِ هذا وإنْ كانَ يدَّعي الغلوَّ في الاعتزالِ، حتَّى ادَّعى أنَّ[1] العِلمَ بأنَّ العبدَ يوجِدُ أفعالَه أمرٌ ضروريٌّ، كانَ أيضاً عظيمَ الغُلُوِّ في القولِ بالجَبرِ[2].

وحيثُ قلنا: إنَّ حقيقةَ القولِ: إنَّ الله سبحانَه هوَ الخالقُ لفعلِ العبدِ، فإذا قالتِ

(١) «أن» من (ل) وهو الموافق لما في «منهاج السنة» (٣/ ٢٥١).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٢٤٥ ـ ٢٥١).

القدريَّةُ: هذا يُنافي كونَ العبدِ مختاراً؛ لأنَّه لا معنى للمُختارِ إلَّا معنى كونِه قادراً على الفعلِ والتَّركِ، وأنَّه إنْ شاءَ فعلَ هذا وإنْ شاءَ فعلَ هذا.

قيل لهم: هذا مُسلَّمٌ، ولكنْ هل هوَ قادرٌ على الفِعلِ والتَّركِ على سبيلِ البَدَلِ، أو على سبيلِ الجمعِ؟ والثَّاني باطلٌ فإنَّ الفِعلَ والتَّركَ ضِدَّان، واجتماعُهما ممتنعٌ، والقدرةُ لا تكونُ على ممتنِعٍ.

فعُلِمَ أنَّ قولَنا: قادرٌ على الفعلِ والتَّركِ؛ أي: يقدِرُ أنْ يفعلَ في حالِ عدمِ التَّركِ، ويقدِرُ أنْ يترُكَ في حالِ عدمِ الفعلِ.

فقول القائل: القادرُ إنْ شاءَ فعَلَ وإنْ شاءَ ترَكَ، هوَ على سبيلِ البدلِ، لا أنَّه يقدِرُ أنْ يشاءَ الفِعلَ والتَّركَ معاً، بل حالَ مشيئتِهِ للفعلِ لا يكونُ مُريداً للتَّركِ، وحالَ مشيئتِهِ للتَّركِ لا يكونُ مريداً للفعلِ.

فحالَ كونِه شاءَ للفعلِ مع القُدرةِ التَّامةِ يجبُ وجودُ الفِعلِ، وحالَ وجودِ الفِعلِ يَمتنعُ أنْ يكونَ مُريداً للتَّركِ معَ الفعلِ، وأنْ يكونَ قادراً على التَّركِ مع الفِعلِ، والتَّخييرُ بينَهما إنَّما يكونُ عندَ عدمِهما جميعاً، فأمَّا حالَ الفِعلِ فيَمتنعُ التَّركُ، وحالَ التَّركِ يَمتنعُ الفِعلُ، وحينئذٍ فالفِعلُ واجبٌ حالَ وجودِه، لا في الحالِ التي كانَ مُخيَّراً فيها بينَ الفِعلِ والتَّركِ.

نعم، قد يكونُ الفاعلُ حالَ الفِعلِ مُريداً للتَّركِ بعدَ الفِعلِ، وهذا تَركٌ ثانٍ ليسَ هوَ تَركَ ذلكَ الفِعلِ في حالِ وجودِه، فتأمَّل.

إذا تقرَّرَ هذا، فاعلَمْ أنَّ مذهَبَ جمهورِ أهلِ السُّنَّةِ: أنَّ أفعالَ الإنسانِ الاختياريَّةَ مُستندَةٌ إليه، وأنَّه فاعلٌ لها واللهُ خَلقَهُ فاعلاً، وأنَّه مريدٌ مختارٌ واللهُ جعلَه مُريداً مختاراً، فالماشي مثلاً يمشي حقيقةً، واللهُ جعلَه ماشياً، بمنزلَةِ مريضٍ مشى بينَ اثنينِ، وللهِ المثلُ الأعلى.

ويُثبِتونَ للعبدِ قدرةً هيَ مناطُ الأمرِ والنَّهي، وإنْ اختلفُوا: هل هيَ مؤثِّرةٌ في مقدورِها، أو في بعضِ مقدورِها، أو في بعضِ صفاتِه، أو لا تأثيرَ لها؟

والفَخرُ الرَّازيُّ يُثبِتُ هذهِ القُدرةَ، وهو يصرِّحُ بأنَّه يقولُ بالجَبرِ، والجمهور[1] يقولون: إنَّ لقدرةِ العبدِ تأثيراً في فعلِه مِن جنسِ تأثيرِ الأسبابِ في مسبَّباتها، وليسَ لها تأثيرُ الخَلقِ والإبداعِ، ولا وجودُها كعدمِها، وهذهِ القُدرةُ قد تكونُ قبلَ الفعلِ، ولا يجبُ أن تكونَ معه.

ويقولون أيضاً: إنَّ القُدرةَ التي يكونُ بها الفِعلُ لا بُدَّ أنْ تكونَ مع الفِعلِ، إذ لا يجوزُ أنْ يوجدَ الفعلُ بقدرةٍ معدومةٍ ولا بإرادةٍ معدومةٍ، كما لا يوجدُ بفاعلٍ معدومٍ.

وأمَّا القدريَّةُ: فيزعُمونَ أنَّ القُدرةَ لا تكونُ إلَّا قبلَ الفِعلِ، ومَن قابَلَهم يقولونَ: لا تكونُ إلَّا معَ الفِعلِ.

قال ابنُ تيميَّةَ: وقولُ الأئمَّةِ والجمهورِ هو الوسَطُ مِن أنَّها لابدَّ أنْ تكونَ معه، وقد تكونُ معَ ذلكَ قبلَه، وتلكَ القدرةُ تكونُ متقدِّمةً على الفِعل، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فأوجبَ الحجَّ على المُستطيعِ، فلو لمْ يستَطعْ إلَّا مَن حجَّ لمْ يكُنِ الحجُّ قَد وجبَ إلَّا على مَن حجَّ، ولمْ يعاقَبْ أحدٌ على تركِ الحجِّ، وهذا خلافُ المعلومِ بالاضطرارِ مِن دينِ الإسلامِ.

وقال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، فأوجبَ التَّقوى بحسَبِ الاستطاعةِ، فلو كانَ مَن لمْ يتَّقِ اللهَ لمْ يستطعِ التَّقوى، لم يكُن قد أوجبَ التَّقوى إلَّا على مَن اتَّقى، ولا يُعاقَب مَن لمْ يتَّقِ، وهذا خلافُ المعلومِ بالاضطرارِ مِن دينِ الإسلامِ أيضاً.

---

(١) «والجمهور» ليست في (ل).

وهؤلاءِ إنَّما قالوا هذا؛ لأنَّ القدريَّةَ مِن المُعتزلةِ والشَّيعةِ وغيرِهم قالوا: إنَّ القدرةَ لا تكونُ إلَّا قبلَ الفِعلِ؛ لتكونَ صالحةً للضِّدَّين: الفِعلِ والتَّركِ.

وأمَّا حينَ الفِعلِ فزعَموا أنَّه حينئذٍ لا يكونُ قادراً؛ لأنَّ القادرَ لا بُدَّ أنْ يقدِرَ على الفعلِ والتَّركِ، وحينَ الفِعلِ لا يكونُ قادراً على التَّركِ، فلا يكون قادراً.

وأهلُ السنَّةِ يقولون: لا بدَّ أنْ يكونَ قادراً حينَ الفعلِ، ويكونُ أيضاً قادراً قبلَ الفعلِ.

وقال طائفةٌ منهم: لا يكونُ قادراً إلَّا حينَ الفعلِ، وهؤلاءِ يقولونَ: إنَّ القدرةَ لا تصلحُ للضِّدَّين، فإنَّ القدرةَ المقارِنةَ للفعلِ لا تصلُحُ إلَّا لذلك الفِعلِ، وهيَ مستلزمةٌ له لا توجدُ بدونِه، فإنَّ المقارنَ للشَّيءِ مستلزِمٌ له لا يوجدُ مع عدمِه، فإنَّ وجودَ الملزومِ بدونِ اللَّازمِ ممتنعٌ.

وما[1] قالتْه القدريَّةُ [فهو] بناءٌ على أصلِهم الفاسدِ وهو: إنَّ إقدارَ اللهِ المؤمِنَ والكافرَ والبرَّ والفاجرَ سواءٌ، فلا يقولون: إنَّ اللهَ خصَّ المؤمنَ المطيعَ بإعانةٍ حصلَ بها الإيمانُ، بل يقولون: إنَّ إعانتَه للمطيعِ والعاصي سواءٌ، ولكنْ هذا بنفسِه رجَّح الطَّاعةَ [وهذا بنفسِه رجَّحَ المعصيَةَ]، كالوالدِ الذي أعطى كلَّ واحدٍ من ابنَيه سيفاً؛ فهذا جاهدَ به في سبيلِ اللهِ، وهذا قطعَ بهِ الطَّريقَ، أو أعطاهما مالاً؛ فهذا أنفقَه في طاعةِ الرَّحمنِ، وهذا أنفقَه في طاعةِ الشَّيطانِ.

وهذا القولُ فاسدٌ باتِّفاقِ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ، فإنَّهم متَّفقونَ على أنَّ للهِ على عبدِه المؤمنِ المطيعِ نعمةً دينيَّةً خصَّه بها دونَ الكافرِ، وأنَّه أعانَه على الطَّاعة إعانةً

---

(١) في (ت) و(ل): «وهذا»، والمثبت من «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٤١)، وما سيأتي بين معكوفتين منه.

لَمْ يُعِنْ بها الكافرَ، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ الآية [الحجرات: ٧]، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، والآياتُ في مثلِ هذا كثيرةٌ تبيِّنُ اختصاصَ عبادِه المؤمنينَ بالهدى والإيمانِ والعمَلِ الصَّالحِ.

والعقلُ يدلُّ على ذلك أيضاً، فإنَّه إذا قُدِّرَ أنَّ جميعَ الأسبابِ الموجِبةِ للفِعلِ مِن الفاعلِ كما هي في التَّاركِ كان اختصاصُ الفاعلِ بالفعلِ ترجيحاً لأحدِ المثْلَينِ على الآخرِ بلا مُرجِّحٍ، وذلك معلومُ الفسادِ بالضَّرورةِ.

وهذا هوَ الأصلُ الذي بنَوا عليهِ إثباتَ الصَّانعِ، فإنْ قدَحوا في ذلكَ انسدَّ عليهم طريقُ إثباتِ الصَّانعِ، وغايتُهم أن قالوا: القادرُ المختارُ يرجِّحُ أحدَ مقدورَيهِ على الآخرِ بلا مرجِّحٍ، وهذا فاسدٌ، فإنَّ مع استواءِ الأسبابِ مِن كلِّ وجهٍ يمتنعُ الرُّجحانُ.

وأيضاً فقولُ القائلِ: يرجِّحُ بلا مرجِّحٍ، إنْ كانَ لقولِه (يرجِّحُ) معنىً زائدٌ على وجودِ الفعلِ، فذاكَ هو السَّببُ المرجِّحُ، وإنْ لَمْ يكُنْ له معنىً زائدٌ كانَ حالُ الفاعلِ قبلَ وجودِ الفعلِ كحالِه عندَ الفعلِ، ثمَّ الفعلُ حصلَ في إحدى الحالَين دونَ الأخرى بلا مرجِّحٍ، وهذا مكابرةٌ للعقلِ.

فلمَّا كانَ أصلُ قولِ القدرية: إنَّ فاعلَ الطَّاعاتِ وتاركَها كلاهُما في الإعانةِ والإقدارِ سواءٌ، امتنعَ على أصلِهم أنْ يكونَ مع الفعلِ قدرةٌ تخصُّه؛ لأنَّ القُدرةَ التي تخُصُّ الفعلَ لا تكونُ للتَّاركِ وإنَّما تكونُ للفاعلِ، والقدرةُ لا تكونُ إلَّا مِن اللهِ، وما كانَ مِن اللهِ لَمْ يكُنْ مختصّاً بحالِ وجودِ الفعلِ، ثمَّ لمَّا رأَوا أنَّ القُدرةَ لا بدَّ أنْ تكونَ قبلَ الفِعلِ قالوا: لا تكونُ مع الفِعلِ، فإنَّ القُدرةَ هيَ التي يكونُ بها الفِعلُ والتَّركُ، وحالَ وجودِ الفعلِ يمتنعُ التَّركُ كما تقدَّمَ.

قالَ ابنُ تيميَّةَ: وهذا باطلٌ قطعاً، فإنَّ وجودَ الأثرِ مع عدمِ بعضِ شروطِه

الوجوديَّةِ مُمتنعٌ، بلْ لا بدَّ أنْ يكونَ جميعُ ما يَتوقَّفُ عليهِ الفِعلُ مِن الأمورِ الوجوديَّة موجوداً عندَ الفعلِ، فنقيضُ قولِهم هوَ الحقُّ، وهو أنَّ الفعلَ لا بدَّ أنْ يكونَ معهُ قدرةٌ، لكنْ صارَ أهلُ إثباتِ القدرةِ للعبدِ هنا فريقَين:

فريقاً قالوا: لا تكونُ القدرةُ إلَّا معَ الفِعلِ؛ ظنًّا مِنهم أنَّ القُدرةَ نوعٌ واحدٌ، وظَنًّا مِن بعضِهم أنَّ القُدرةَ عَرَضٌ لا تَبقَى زَمانَين، فيَمتنِع وجودُها قبلَ الفعلِ.

والصَّوابُ الذي عليهِ أئمَّةِ الفقهِ والسنَّةِ أنَّ القدرةَ نوعان: نوعٌ مع الفِعلِ مقارنٌ له، ونوعٌ مصحِّحٌ للفِعلِ يمكِنُ معَه الفِعلُ والتَّركُ، وهذه هي التي يتعلَّقُ بها الأمرُ والنَّهيُ، وتحصلُ للمطيعِ والعاصي، وتكونُ قبلَ الفِعلِ وتبقى إلى حينِ الفعلِ: إمَّا بنفسِها عندَ مَن يقولُ ببقاءِ الأعراضِ، وإما بتجدُّدِ أمثالِها عندَ مَن يقولُ: إن الأعراضَ لا تبقى، وهذِه قد تصلُح للضَّدينِ، وأمرُ اللهِ لعبادِه مشروطٌ بهذه الطَّاقةِ، فلا يكلِّفُ اللهُ مَن ليسَت معهُ هذهِ الطَّاقةُ، وضِدُّ هذا العجزُ[1].

واعلمْ أنَّهُ على هذهِ المسألةِ تَنبني مسألةُ تكليفِ ما لا يُطاقُ، فمَن قالَ: إنَّ القُدرةَ لا تكونُ إلَّا مع الفِعلِ كالأشعريِّ وغيرِه، يقولُ: كلُّ كافرٍ وفاسقٍ قد كلِّفَ ما لا يُطاقُ[2]؛ لأنَّ مَن سبَقَ في عِلمِ اللهِ أنَّه لا يؤمِنُ لا يقدِرُ على الإيمانِ أبداً.

وبعضُهم قال: هذا تكليفٌ بالمستحيلِ.

وكنتُ مشيتُ على هذا في كتابي «البُرْهَان فِي تَفْسِيْرِ القُرْآنِ» في أوَّل سورةِ البقرةِ عند قولِهِ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

ومَن قالَ: إنَّ القُدرةَ المشروطةَ في التَّكليفِ تكونُ قبلَ الفِعلِ وبدونَ الفِعلِ،

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٤١ ـ ٤٨).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٥٢).

وقد تبقى إلى حينِ الفِعلِ، والقُدرةَ المستلزِمةَ للفعلِ لا بدَّ أنْ تكونَ موجودةً عندَ وجودِه، يقول: إنَّه لمْ يُكلَّفْ ما لا يُطاقُ، قال: بل كلِّفَ ما أطاقَ.

قال ابنُ تيميَّةَ: وهذا قولُ جمهورُ أهلِ السنَّةِ وأئمَّتُهم، فإنَّ اللهَ تعالى قد أوجبَ الحجَّ على المُستطيعِ حجَّ أو لمْ يحُجَّ، وأوجبَ صيامَ الشَّهرينِ في الكفَّارةِ على المُستطيعِ كفَّرَ أو لمْ يكفِّرْ، وأوجبَ الإسلامَ على الكافرِ أسلمَ أو لمْ يسلِمْ وأوجبَ العباداتِ على القادرين دونَ العاجزين فعلُوا أو لم يفعلوا[1].

ثمَّ اعلمْ أنَّ تكليفَ ما لا يُطاقُ ينقسِم إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يُطاقُ للعجزِ عنهُ بطريقِ الآلاتِ، كتكليفِ المُقعَدِ القيامَ والمشيَ، وتكليفِ الإنسانِ الطَّيرانَ، والأعمى نقطَ المصاحِفِ، فهذا غيرُ واقعٍ في الشَّريعةِ، ولم يُكلِّفِ اللهُ به أحداً.

ثانيهما: تكليفُ ما لا يُطاقُ للاشتغالِ بضدِّه مع سلامةِ الآلاتِ، كتكليفِ الكافرِ الإيمانَ مع سبقِ علمِ اللهِ بأنَّه لا يُؤمنُ، والتَّكليفُ بهذا واقعٌ بالاتِّفاقِ.

فاشتغالُ الكافرِ بالكُفرِ هوَ الذي صدَّه عن ضدِّه الذي هو الإيمانُ، فإنَّه بمنزلَةِ القاعدِ المأمورِ بالقيامِ، فإنَّ اشتغالَه بالقعودِ هو الذي يمنعُه أنْ يكونَ قائماً، والإرادةُ الجازمةُ لأحدِ الضِّدَينِ تُنافي الضِّدَّ الآخرَ، وتكليفُ الكافرِ والعاصي السَّابقُ عِلمُ اللهِ وقدَرُه فيهما مِن هذا البابِ.

وتكليفُ مثلِ هذا ليسَ بقَبيحٍ شرعاً ولا عقلاً عندَ أحدٍ من العُقلاءِ، بل العقلاءُ متَّفِقونَ على أمرِ الإنسانِ ونهيِهِ بما لا يقدْرُ عليهِ حالَ الأمرِ والنَّهي لاشتغالِه بضدِّه، إذا أَمكَنَ أنْ يترُكَ ذلك الضِّدَّ ويفعلَ الضِّدَّ المأمورَ بهِ، فإنَّ السَّيدَ لا يأمرُ عبدَه الأعمى بنَقْطِ المَصاحفِ ويأمرُه أنْ يقومَ، ويُعلَمُ بالضَّرورةِ الفرقُ بين هذا وهذا.

---

(١) المصدر السابق، الموضع نفسه.

وتكليفُ ما لا يُطاقُ للاشتغالِ بضدِّه لا نزاعَ في وقوعِه كما تقدَّمَ، وإنَّما النِّزاعُ هل يُسمَّى هذا تكليفَ ما لا يُطاقُ لكونِه تكليفاً بما انتَفَتْ فيه القدرةُ المقارِنةُ للفِعلِ؟

فمنهم مَن يُدخِلُ هذا في تَكليفِ ما لا يُطاق، كما يقولُه القاضي أبو بكر والقاضي أبو يَعلى وغيرُهما، فإنَّهم يقولونَ: ما لا يُطاقُ قسمان: ما لا يُطاقُ للعجز عنه، وما لا يُطاقُ للاشتغالِ بضدِّه.

ومنهم مَن يقولُ: هذا لا يدخلُ في تكليفِ ما لا يُطاقُ.

قالَ ابنُ تيميَّةَ: وهذا هوَ الأشبَه بما في الكتابِ والسنَّةِ وكلامِ السَّلفِ، فإنَّه لا يُقال للمستطيعِ المأمورِ بالحجِّ إذا لَمْ يحُجَّ: إنَّه مكلَّفٌ ما لا يُطيقُ، فإنَّ اللهَ خلقَ لهُ القُدرةَ المَشروطةَ في التَّكليفِ المُصحِّحةَ للأمرِ والنَّهي، كما في العبادِ إذا أمَرَ بعضُهم بعضاً، فما يوجدُ في القدرةِ في ذلكَ الأمرِ فهو موجودٌ في أمرِ الله لعبادِه، بل تكليفُ اللهِ أيسرُ ورفْعُه للمشقَّةِ والحرجِ أعظَمُ.

والنَّاسُ يكلِّف بعضُهم بعضاً أعظمَ ممَّا أمرَهم بِهِ اللهُ ورسولُه، ولا يقولونَ: هذا تكليفُ ما لا يُطاقُ، ومَن تأمَّلَ أحوالَ مَن يخدِمُ الملوكَ والأكابرَ ويسعى في طاعتِهم؛ وجَدَ عندَهم مِن ذلك ما ليسَ عندَ المُجتهدين في العبادةِ لله تعالى[1].

وأمَّا قولُه سبحانَه: ﴿وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا﴾ [الكهف: ١٠١] لمْ يُرَدْ به هذا، فإنَّ جميعَ النَّاسِ قبلَ الفعلِ ليسَ معهُم القُدرةُ الموجِبةُ للفِعلِ، فلا يَختصُّ بذلكَ العصاةُ، بل المرادُ أنَّهم يكرهُونَ سماعَ الحقِّ كراهةً شديدةً لا تستَطيعُ أنفسُهم معها سماعَه؛ لبُغضِهم ذلكَ ونفرتِهم منه، لا لعجزِهم عنهُ، كما أنَّ الحاسِدَ لا يستَطيعُ الإحسانَ إلى المحسودِ لبغضِه لهُ لا للعَجزِ عنه.

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٥٣).

وعدمُ هذه الاستطاعةِ لا تمنعُ الأمرَ والنَّهيَ، فإنَّ اللهَ يأمرُ الإنسانَ بما يكرهُه كالقِتالِ، وينهاهُ عمَّا يحبُّه كهوى النَّفسِ، وليسَ مِن شرطِ المأمورِ بِهِ أنْ يكونَ العبدُ مُريداً له، ولا مِن شرطِ المَنهيِّ عنه أنْ يكونَ العبدُ كارهاً له.

فإنَّ الفِعلَ يتوقَّفُ على القُدرةِ والإرادَةِ، والمَشروطُ في التَّكليفِ أنْ يكونَ العَبدُ قادراً على الفِعلِ لا أنْ يكونَ مُريداً له، لكنَّه لا يوجدُ إلَّا إذا كانَ مُريداً له، فالإرادةُ شرطٌ في وجودِه لا في وجوبه.

إذا عَلِمْتَ هذا، عَلِمْتَ أنَّ اللهَ تعالى لمْ يكلِّفِ العبادَ ما لا يُطيقونَ؛ لقوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإنَّما كلَّفَهم بما في وسعِهم وطاقتِهم، فإنَّ العبدَ لهُ قدرةٌ وإرادةٌ وفِعلٌ حقيقةً يَقدرُ به على فِعلِ ما كُلِّفَ بِهِ وعلى تَركِهِ كما تقدَّمَ.

وإنْ كانَ اللهُ تعالى هوَ خالِقُ ذلكَ كلِّه كما هوَ خالِقُ كلِّ شيءٍ، فإنَّ خلقَهُ القُدرةَ في العَبدِ مع سلامةِ الآلاتِ، مع الإرشادِ والبَيانِ لِمَا هو النَّافعُ والضَّارُّ ببعثِ الرُّسُلِ المُزيحةِ للعِلَلِ، مَحضُ فضلٍ منهُ تعالى.

وقد اختلفَ العلماءُ في حِكمةِ تكليفِ المُكلَّفينَ وعقابِ العاصينَ، وانقَسموا في ذلكَ قسمينِ: أهلُ الحكمَةِ والتَّعليلِ، وأهلُ المَشيئةِ والتَّفويضِ[1].

فقال أهلُ المشيئةِ: لا حِكمةَ في تكليفِ المُكلَّفين وعقابِ العاصينَ إلَّا محضَ المشيئَةِ الإلهيَّةِ، فهو سبحانَه يفعلُ ما يشاءُ ويحكمُ ما يريدُ: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وقالَ أهلُ التَّعليلِ: إنَّ مِن أسمائِه تعالى الحكيمُ، فهو لا يَفعلُ شيئاً إلَّا لحكمةٍ ولا يتركُه إلَّا لانتفاءِ الحِكمةِ فيهِ، وإنْ كُنَّا نحنُ لا نعلَمُ وجهَ الحِكمةِ.

---

(١) «أهلُ الحكمةِ والتَّعليلِ، وأهلُ المشيئةِ والتَّفويضِ» سقط من (ل).

وقالوا: تَكليفُ اللهِ العبادَ ليسَ لاحتياجِهِ إلى ذلك، فإنَّه سبحانَه غنيٌّ عن العبادِ، بل لتزكيتِهم وتطهيرِهم[١]، ورَفعِهم مِن الحضيضِ الأسفلِ، فإنَّ التَّكليفَ كلَّهُ إرشادٌ وهدىً وتعريفٌ للعبادِ ما ينفعُهم في المَعاشِ والمعادِ.

فأَمَرَهم سبحانَه على ألسِنةِ رسلِه بما يَنفعُهم، ونَهاهُم عمَّا يضرُّهم، وبيَّنَ لهُم النَّافعَ ليرتَكِبوه والضَّارَ ليَجتنِبوه، وأعطى كلَّ مكلَّفٍ القدرةَ والإرادةَ وسلامةَ الآلاتِ فيما كَلّفَ بهِ.

فهو تعالى مُحسِنٌ إلى عبادِه المكلَّفينَ عموماً؛ لأمرِهِ لهُم بما ينفَعُ، ونَهيِهِم عمَّا يضرُّ، مع الإرشادِ والبيانِ وخَلقِ القُدرةِ فيهم، ومُحسِنٌ بإعانتِه على الطَّاعةِ لمَن يشاءُ منهُم خصوصاً.

ولو قُدِّرَ أنَّ عالماً صالحاً أمرَ النَّاسَ بما ينفعُهم، ثمَّ أعانَ بعضَ النَّاسِ على فعلِ ما أمرَهم بهِ ولمْ يُعِنْ آخرينَ لكانَ مُحسِناً إلى هؤلاءِ إحساناً تامًّا، ولمْ يكُنْ ظالماً لمَن لمْ يُحسِنْ إليهِ، كالطَّبيبِ إذا أَمرَ المريضَ بشُربِ الدَّواءِ لمْ يكُنْ عليهِ أنْ يعاوِنَه، والمُفتي إذا أمرَ المُستَفتيَ بما يجبُ عليهِ لمْ يكُنْ عليهِ أنْ يعاونَه وإنْ كانَ قادراً على معاونتِه.

ولو قُدِّرَ أنَّه عاقَبَ المُذنِبينَ المُخالِفينَ العُقوبةَ التي يَقتضيها عدلُه وحكمَتُه، لكانَ أيضاً محموداً على ذلك، ولم يكُن ذلكَ ظلماً، وليسَ لهُم أنْ يقولوا: أنتَ لمْ تُعنَّا، مع كونِهم قادرينَ، فإذا أمرَ سبحانَه مثلَ فرعونَ وأبي لهبٍ بالإيمان، كانَ قد بيَّنَ لهُم ما ينفَعُهم ويصلِحُهم إذا فعلوه، ولا يلزَمُ إذا أمرَهم أنْ يعينَهم، بل قد يكونُ في إعانتِهم وجهُ مَفسدةٍ.

---

(١) «وتطهيرهم» ليست في (ت).

فإنَّه تعالى يَخلقُ ما يخلقُ لحكمةٍ وإنْ كنَّا لا نعلمُها، وإنْ لمْ تُعلَّلْ أفعالُه بالحكمةِ فإنَّه سبحانَه يفعلُ ما يشاءُ، وعلى كلِّ تقديرٍ فهوَ سبحانَه ليسَ بظالمٍ، خلافاً لِمَا قد يَتوهَّمُه مَن قَصُرَ فهمُه وانثَنَى عن أبوابِ السَّعادةِ عزمُه.

وقد اختلفُوا في تفسيرِ الظُّلمِ، فقالَ قومٌ مِن أهلِ المَشيئةِ والتَّفويضِ: إنَّما يكونُ الظُّلمُ ممَّن تصرَّفَ فيما لا يَملِكُ، واللهُ تعالى مالكُ كلِّ شيءٍ.

ويُروى عن إيَاسِ بنِ معاويةَ رحمه اللهُ قال: ما خاصمْتُ بعقلي كلِّه إلَّا القدريَّةَ، قلْتُ لهُم: أخبِروني ما الظُّلمُ؟ قالوا: أنْ يتصرَّفَ الإنسانُ فيما ليسَ لهُ، قلتُ: فللّهِ كلُّ شيءٍ[1].

وأهلُ هذا القولِ قالوا: إنَّه تعالى لو عذَّبَ العبدَ بسببِ لونِه وطولِه وقصَرِه لمْ يكُنْ ظالماً.

بل قالوا: إنَّه تعالى لو عذَّبَ أهلَ السَّماواتِ والأرضِ جميعاً مِن الملائكةِ والأنبياءِ وغيرِهم، لكان عَدلاً منه وحَقّاً له، وحِكمةً مِن فِعله، وإنْ كانَ لا يفعلُ ذلكَ، ولو لمْ يَخلُقِ النَّارَ وأدخلَ الخلقَ جميعاً الجنَّة لكانَ عَدلاً منه وحقّاً وحِكمةً، كلُّ ذلكَ عدلٌ مِن اللهِ لا مِن غيرِه، وللهِ الحُجَّةُ البالغةُ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وإنَّه لا يجبُ ولا يحرُمُ ولا يَحسُنُ ولا يقبحُ شيءٌ، إلَّا ما أوجبهُ اللهُ أو حرَّمَه أو حسَّنَه أو قبَّحَه.

وقد أباحَ سبحانَه أخذَ أموالِ قومٍ بالمشرقِ مِن أَجْلِ قريبٍ لهم قتَلَ قتيلاً خطأً بالمغربِ، وهذا الوطءُ بالتَّزويجِ حسنٌ حلالٌ، وبالزِّنا قبيحٌ حرامٌ، بلِ الخمرةُ قبلَ تحريمِها وبعدَهُ كذلكَ، مع أنَّ الصُّورةَ والعينَ واحدةٌ.

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٢٢). ورواه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٣٩١).

وكذلكَ ذبحُ الإنسانِ بقرتَه وذبحُه حمارَه، فالأوَّلُ حسَنٌ حلالٌ، والثَّاني قبيحٌ حرامٌ؛ لِمَا فيه مِن تعذيبِ الحيوانِ والتَّصرُّفِ فيما لا يَملِكُ فعلَه.

ولو أنَّ شخصاً قامَ ثمَّ وضع رأسَه في الأرض مطأطئاً في غيرِ صلاةٍ بحضرةِ النَّاسِ لكانَ بلا شكٍّ عابثاً مقطوعاً عليه بالرُّعونةِ.

وكذا لو تجرَّد شخصٌ من[1] ثيابِه أمامَ الجموعِ في غيرِ حجٍّ ولا عُمرةٍ، وكشَفَ رأسَهُ، واستدارَ حولَ بناءٍ قائماً مُهرولاً، ورمَى بالحَصى، لكان عندَ كلِّ مَن يراهُ مجنوناً بلا شكٍّ، لا سيَّما إنِ امتنعَ مِن قصِّ شاربِه وأظْفارِه، لكنْ لمَّا أمرَ اللهُ بذلكَ صارَ كلُّه حَسناً واجباً، وصارَ تركُه قبيحاً وإنكارُه كُفراً.

فأيُّ مَدخلٍ للتَّعليلِ هنا، أو للعقلِ في تحسينٍ أو تقبيحٍ كما يقولُه المعتزلةُ؟ وكيفَ العقلُ يحسِّنُ أو يقبِّحُ؟

فثبَتَ يقيناً أنَّه لا ظُلمَ ولا قُبحَ إلَّا ما نَهى الله عنه، ولا حُسْنَ[2] ولا عَدلَ إلَّا ما أَمرَ اللهُ بهِ، وفِعلُه تعالى أيَّ شيءٍ كان، وتكليفُ ما لا يُطاقُ والتَّعذيبُ عليهِ، إنَّما هو قبيحٌ بالنِّسبةِ لنا لا بالنِّسبةِ لهُ تعالى، إذِ الخلقُ كلُّهم ملكُه وعبيدُه على الحقيقةِ لا المجازِ.

والجمهورُ مِن أهلِ هذا القولِ قالوا: إنَّ الظُّلمَ في حقِّه تعالى ممتَنعٌ لذاتِه غيرُ مقدورٍ كما صرَّح بذلك الأشعريُّ والقاضي أبو بكرٍ وأبو المعالي والقاضي أبو يَعلى وابنُ الزَّاغونيِّ وغيرُهم، ويقولون: إنَّه تعالى غيرُ قادرٍ على الظُّلمِ والكذبِ وغيرِهما مِن القبائحِ، ولا يَصحُّ وصفُه بشيءٍ مِن ذلكَ؛ لأنَّ ذلكَ مستحيلٌ في حقِّه تعالى، وقدرتُه لا تتعلَّقُ بالمستحيلِ.

---

(١) «من» من (ت).

(٢) «ولا حسن» من (ل).

وقال آخرونَ مِن أهلِ الحِكمةِ والتَّعليلِ: إنَّ الظُّلمَ مقدورٌ عليهِ في حقِّه تعالى، وهوَ منزَّهٌ عنهُ.

قيلَ: وهذا قولُ الجمهورِ مِن المُثبِتينَ للقدَرِ ونُفاتِه، وقولُ كثيرٍ مِن أصحابِ أبي حنيفةَ ومالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ، وتفسيرُ الظُّلمِ على قولِ هؤلاءِ هو تعذيبُ الإنسانِ بذنبِ غيرِه، أو تعدِّي ما حُدَّ لهُ، واللهُ منزَّهٌ عن كلٍّ منهما.

وقالوا: الفرقُ بينَ تعذيبِ الإنسانِ على فعلِه الاختياريِّ وغيرِ فعلِه الاختياريِّ أمرٌ مستَقرٌّ في فِطَرَ العقولِ، وأمَّا كونُ الرَّبِّ خالقَ كلِّ شيءٍ فذلكَ لا يمنَعُ كونَ العبدِ هوَ المَلومَ على ذلكَ شرعاً وعقلاً وعرفاً:

أمَّا شرعاً: فواضِحٌ.

وأما عقلاً وعُرفاً: فلأنَّ غيرَه مِن المخلوقينَ يلومُه على ظلمِه وعدوانِه مع إقرارِهم بأنَّ اللهَ خالقُ ظُلمِ العبادِ، وجماهيرُ الأممِ مقرَّةٌ بالقدَرِ، وأنَّ الله تعالى خالقُ[1] كلِّ شيءٍ، وهم مع هذا يذُمُّونَ الظَّالمينَ ويعاقِبونهُم لدفعِ ظُلمِهم وعدوانِهم.

كما أنَّهم يعتقدونَ أنَّ اللهَ خلقَ الحيواناتِ المضرَّةِ، وهم مع ذلكَ يسعَونَ في دَفعِ ضرَرِها بالقتلِ وغيرِه.

وهم أيضاً مُتَّفقونَ على أنَّ الكاذبَ والظَّالم مذمومٌ بكذِبه وظُلمِه، وأنَّ ذلكَ وصفٌ سيئٌ فيهِ، وأنَّ نفسَه المتَّصفةَ بذلكَ خبيثةٌ ظالمةٌ لا تستَحِقُّ الإكرامَ الذي يُناسبُ أهلَ[2] الصِّدق والعدلِ.

وقد استقرَّ أيضاً في بدايةِ العُقولِ أنَّ الأفعالَ الاختياريَّةِ يَكسِبُ بها الإنسانُ

---

(١) «ظُلم العباد، وجماهيرُ الأمم مقرَّةٌ بالقدَر، وأنَّ الله تعالى خالق» سقط من (ل).

(٢) «أهل» سقطت من (ل).

صفاتٍ محمودةً وصفاتٍ مذمومةً، بخلافِ نحوِ لونِه وطولِه وعَرْضِه، فإنَّه لا فِعلَ فيهِ للعبدِ بوجهٍ مِن الوجوهِ.

واستُشكِلَ أنَّ خلْقَ الفِعلِ مع حصولِ العقوبةِ عليهِ ظلمٌ.

وأُجيبَ: إنَّ هذا بمنزلةِ أنْ يُقالَ: إنَّ خلْقَ أكلِ السُّمِّ ثمَّ حصولَ الموتِ بهِ ظلمٌ، أو خلْقَ الحمَّى ثمَّ حصولَ الموتِ بها ظلْمٌ.

والظُّلمُ: وضعُ الشَّيءِ في غيرِ موضِعِه، كما أنَّ العدلَ هوَ: وضعُ الشَّيءِ في موضِعِه، فكلُّ نعمةٍ مِن الله فضلٌ، وكلُّ نِقمَةٍ منهُ عدلٌ؛ لأنَّه محسِنٌ للعبدِ بلا سببٍ تفضُّلاً وإحساناً، ولا يعاقِبُه إلَّا بذنبِه وإنْ كانَ هوَ قد خلَقَ الأفعالَ كلَّها لحكمةٍ لهُ في ذلكَ.

وإذا كانَ الإنسانُ قد يفعلُ مصلحةً اقتضتْها حكمتُه، ولا تَحصلُ إلَّا بتعذيبِ حيوانٍ ولا يكونُ ذلكَ ظُلماً منهُ، فاللهُ تعالى أَولى أنْ لا يكونَ ذلك ظُلماً منه، ثمَّ استحقاقُ هذا الفاعلِ لأثرِ فعلِه الذي هو معصيةُ اللهِ كاستحقاقِه لأثرِه إذا ظلَمَ العبادَ.

فتبيَّنَ بهذا أنَّ خلْقَ الفعلِ في العبدِ ليسَ بظلمٍ، سواءٌ قيل: إنَّ الظُّلمَ ممتنعٌ مِن اللهِ، أو قيل: إنَّه مقدورٌ عليهِ.

فإنَّ الظُّلمَ الذي هوَ ظُلمٌ أن يعاقَبَ الإنسانُ على فعلِ غيرِه، وأمَّا عقوبتُه على أفعالِه الاختياريَّةِ وإنصافُ المظلومينَ مِن الظَّالمينَ، فهو مِن كمالِ العدلِ.

وإذا كانَ العقابُ على فِعلِ العبدِ الاختياريِّ بالنِّسبةِ لنا ليسَ بظلمٍ، فهوَ بالنِّسبةِ إلى الرَّبِّ تعالى لهُ فيهِ حكمةٌ يَحسنُ لأجلِ تلكَ الحِكمةِ، وبالنِّسبةِ إلى العبدِ عدلٌ؛ لأنَّه عوقِبَ على فعلِه، فما ظلمَه اللهُ، ولكنْ هوَ ظلمَ نفسَهُ.

وهذهِ المسألةُ مسألةُ غاياتِ أفعالِ اللهِ ونهايةِ حكمتِه مسألةٌ عظيمةٌ، لعلَّها مِن[1]

---

(١) «من» من (ل).

أَجلِّ المسائلِ الإلهيَّةِ لا يَتَّسعُ هذا الموضِعُ لبسطِ الكلامِ عليها.

واعتبِرِ الحالَ لو كانَ المعاقِبُ للعاصي غيرَ اللهِ، يَظهرْ لكَ العدلُ وعدمُ الظُّلم، فلو عاقبَه وليُّ أمرٍ على إيذائِه للنَّاس، فقطعَ يدَ السَّارق وحدَّ القاذِفَ وضربَ الباغيَ، أليسَ ذلكَ عَدلاً منهُ؟ فإنَّه قد استقرَّ في فِطَرِ النَّاس وعقلِوهم أنَّ وليَّ الأمرِ إذا أمرَ الغاصِبَ بردِّ المغصوبِ إلى مالكِه وضمَّنَه التَّالِفَ أنَّه يكونُ حاكماً بالعدل.

وما زالَ العدلُ معروفاً في القلوبِ والعقولِ، ولو قال هذا المعاقَبُ: أنا قد قُدِّرَ عليَّ هذا، لم يكُن هذا حُجَّةً لهُ باتِّفاقِ العُقلاءِ، كما تَقدَّمَ بيانُه، ولا مانعاً لحكمِ الوالي أنْ يكونَ عَدلاً منهُ، فاللهُ تعالى أعدلُ العادلين إذا اقتصَّ للمَظلوم في ظالمِه في الآخرةِ، وأحقُّ بأنْ يكونَ ذلكَ عدلاً مِنه.

فإنْ قالَ الظالمُ: هذا كانَ مُقدَّراً عليَّ، لمْ يكُنْ هذا عُذراً صَحيحاً، ولا مُسقِطًا لحقِّ المظلومِ، وإذا كانَ اللهُ هو الخالِقُ لكلِّ شيءٍ، فذاكَ لحكمةٍ أخرى له في الفِعلِ.

فخَلْقُه تعالى حسَنٌ بالنِّسبةِ إليه(١) لما لهُ فيه مِن الحكمةِ، والفعلُ المَخلوقُ قبيحٌ مِن فاعلِه لما عليه فيهِ من المضرَّةِ، كما أنَّ أمرَ الوالي بعقوبةِ الظَّالمِ يَسرُّ الواليَ لِمَا فيهِ مِن الحكمةِ وهو إظهارُ عدلِه وأمرُه بالعدلِ، وذلكَ يضرُّ المعاقَب لِمَا عليه فيهِ مِن الألمِ.

هذا ومثلُ هذهِ الأمثالِ ليسَتْ مثلَ فِعلِ اللهِ تعالى، فإنَّ اللهَ ليسَ كمثلِه شيءٌ، لا في ذاتِه ولا في صفاتِه ولا في أفعالِه، وقياسُ أفعالِ اللهِ على أفعالِ العبادِ خطأٌ ظاهرٌ، وإنَّما هذا تقريبٌ للعقولِ، والمَثَلُ لفعلِ الرَّب مِن كلِّ وجهٍ لا يمكنُ في حقِّ المخلوقِ، فإنَّ اللهَ ليسَ كمثلِه شيءٌ.

---

(١) «إليه» من (ت).

وقد سُئِلَ بعضُ الشُّيوخِ عن أمثالِ هذهِ المسائلِ فأنشدَ:

وَيَقْبحُ مِنْ سِوَاكَ الْفِعْلُ عِنْدِي   فَتَفْعَلُهُ فَيَحْسُنُ مِنْكَ ذَاكَا

قيل: وممَّا يبيِّنُ هذا: أنَّ جهةَ خلقِ اللهِ وتقديرِه غيرُ جهةِ أمرِه وتشريعِه، فإنَّ أمرَه وتشريعَه مقصودٌ بِهِ بيانُ ما ينفعُ العبادَ إذا فعلُوه وما يَضرُّهم إذا ارتكبوهُ، بمنزلةِ أمرِ الطَّبيبِ ونهيِهِ للمريضِ بما ينفعُه ويَضرُّه.

فأخبرَ اللهُ تعالى على ألسنةِ رُسلِه بمصيرِ السُّعداءِ والأشقياءِ، وأمرَ بما يوصِلُ إلى السَّعادةِ ونهى عمَّا يوصِلُ إلى الشَّقاوةِ، وخلقُه وتقديرُه يتعلَّقُ بذلكَ وبجملةِ المخلوقاتِ، فهوَ تعالى يفعلُ ما له فيهِ حكمةٌ متعلِّقةٌ بعمومِ خلقِه، وإنْ كان في ضمنِ ذلكَ مضرَّةٌ لبعضِ النَّاسِ.

كما أنَّه تعالى يُنزِلُ المطرَ لما فيه مِن الحكمةِ والرَّحمةِ والنِّعمةِ العامَّةِ، وإن كان في ضمنِ ذلك تضرُّرُ بعضِ النَّاس بسقوطِ منزلِه وانقطاعِه بسفرِهِ وتعطيلِ معاشِه.

وكذلكَ إرسالُ محمدٍ ﷺ رحمةٌ للعالَمِينَ، وإنْ كانَ في ضمنِ ذلكَ سقوطُ رئاسةِ أقوامٍ وشقاوتُهم، فإذا قدَّرَ سبحانَه على الكافِرِ كفرَه قدَّره لِمَا له في ذلكَ مِن الحكمةِ والمَصلحةِ العامَّة، وعاقبَه لاستحقاقِه ذلكَ(١) بفعلِه الاختياريِّ.

وبالجملةِ: فعقوبتُه تعالى للعصاةِ عدلٌ منه باتِّفاقِ المسلمينَ، وعفوُه ومغفرتُه إحسانٌ منهُ وفضلٌ، وهذا يقولُ بهِ مَن يقولُ: إنَّ اللهَ خالقُ أفعالِ العبادِ، ومَن يقولُ: إنَّهم هُم الخالقونَ لها، ومَن يقولُ: إنَّها أفعالٌ له، كَسبٌ لهُم.

قلتُ: لكن هُنا إشكالاتٌ واردةٌ على طريقةِ أهلِ التَّعليلِ لمْ أرَ مَن تَعرَّض لها:

الأوَّل: أنَّ اللهَ تعالى قد عذَّب بالطُّوفان مِن قومِ نوحٍ المُذنِبَ ومَن لا ذَنبَ

---

(١) «ذلك» من (ل).

لـه بذنـبِ غيـرِه كالأطفـالِ وبقيَّـةِ الحيوانـاتِ، وقـد تقـرَّر أنَّ الظُّلم الذي هـو ظلمٌ أنْ يعاقَـبَ الإنسـانُ علـى فِعـلِ غيـرِه، وهـذهِ الحيوانـاتُ قـد عذِّبَـت كلُّهـا بعمومِ الطُّوفـانِ بذنبِ قـومِ نوحٍ.

ولعلَّ الجوابَ: أنَّ هذا ليسَ مِن بابِ التَّعذيبِ والعقوبةِ، وإنَّما هو مِن بابِ الهلاكِ والفَناءِ ببلوغِ الآجالِ المُقدَّرةِ على جَرْيِ العادةِ الإلهيَّة مِن أنَّه لكلِّ موتةٍ سببٌ، وحينئذٍ فلمْ يعاقَبْ مَن لا ذنبَ لهُ بذنبِ غيره.

الثَّاني: إنَّ جُرمَ الكافرِ مُتناهٍ[١]، ومقابلةُ الجُرمِ المُتناهي بعقابِ ما لا نهايةَ لهُ ظلمٌ، وهوَ على اللهِ محالٌ، ولهذا قالَ قومٌ بفَناءِ النَّارِ وانقطاعِ عذابِ الكفَّارِ، كما بسطْتُّ الكلامَ على هذا في مؤلَّفٍ لطيفٍ سمَّيتُه «تَوقِيفَ الفَريقَينِ عَلى خَلودِ أهلِ الدَّارينِ»[٢].

ولعلَّ الجوابَ أن يقال: إنَّ جُرمَ الكافرِ أيضاً غيرُ متناهٍ[٣]؛ لأنَّه بموتِه على الكُفرِ استمرَّ كافراً إلى الأبد، ووصفُ الكفرِ لازمٌ له كذلك، فلَمْ يعاقَبْ بعقابٍ غيرِ متناهٍ إلَّا بذنبٍ غيرِ متناهٍ[٤].

الثَّالثُ: أنَّا نراه تعالى يؤلِمُ الأطفالَ إلى الغايةِ، وكذلك بقيَّةُ الحيواناتِ التي لا تكليفَ لها أصلاً؟

ولعـلَّ الجـوابَ: أنَّ هـذا ليـسَ مـن بـابِ العقـابِ؛ لأنَّ العقـابَ أنْ تقـعَ تلـكَ العقوبـةُ فـي مقابلـةِ ذلـك الذَّنـبِ بخصوصـهِ، وأمَّـا هـذا فلعلَّـه مـن بـابِ الابتـلاءِ والاعتبـارِ: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢].

---

(١) في (ت) و(ل): «متناهي»، والصواب المثبت.

(٢) وقد من الله علينا بتحقيقه، وهو مطبوع ضمن هذا المجموع، وهي الرسالة التالية لهذه في هذا المجلد.

(٣) في (ت) و(ل): «متناهي»، والصواب المثبت.

(٤) في (ت): «متناهي».

وممَّا يدلُّ على أنَّ هذا ليسَ مِن باب العقوبةِ: أنَّ اللهَ سبحانَه لا يعاقِبُ أنبياءَه ورسلَه الكرامَ، معَ أنَّا نجدُهم مِن أشدِّ النَّاس بلاءً، وفيهم مَن قُتِلَ ونُشِرَ بالمنشارِ.

فظهرَ أنَّ جهةَ البلاءِ غيرُ جهةِ العقوبةِ؛ لأنَّ العقوبةَ هي التي تقعُ في مقابلةِ الذَّنبِ؛ لِمَا مرَّ، ولقوله تعالى: ﴿ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الزمر: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، وأمَّا ما يقعُ لا في مقابلةِ ذنبٍ، فهو بلاءٌ وابتلاءٌ مِن اللهِ تعالى لعبادِه، لكنْ يبقَى الكلامُ في نفسِ هذه الحكمةِ الكليَّةِ في هذهِ الحوادثِ، فهذه ليسَ على النَّاسِ معرفةُ أسرارِها الحقيقيَّةِ، ويكفيهِم التَّسليمُ لمَن قد علِموا أنَّه بكلِّ شيءٍ عليمٍ، وإنَّه أرحم الرَّاحمين.

ومِن العجَبِ قولُ كثيرٍ مِن النَّاس: إنَّه تعالى يؤلِمُ الأطفالَ ليكثُرَ بذلكَ ثوابُ والدِيهم!

وفيهِ نظرٌ؛ لِمَا قالَ الإمامُ ابن حزم: إنَّ مِن الجَورِ والعبثِ تعذيبُ مَن لا ذنبَ لهُ أصلاً ليكثُرَ بذلكَ ثوابُ مُذنبٍ آخرَ أو غيرِ مذنبٍ، وقد يكونُ هذا الطِّفلُ أبواهُ كافرَين، وأيضاً فبقيَّةُ الحيواناتِ كالكلابِ ونحوِها فإيلامُها بالأمراضِ ونحوِها لماذا؟ فلمْ يبقَ إلَّا أنَّا نقولُ: للهِ تعالى في هذا سرٌّ مِن الحكمةِ والعدلِ نُوقِنُ بهِ ولا نَعلمُ ما هوَ، ولا كيفَ هوَ[1]، فتأمَّلْ فإنَّه دقيقٌ.

ونجدُ أيضاً الحيوانَ بعضُه مسلَّطاً على بعضٍ بالقتْلِ وغيرِه، وبعضُ الحيواناتِ يُؤكَلُ ولا يَأكُلُ هوَ حيواناً أصلاً، فأيُّ ذنبٍ كانَ لهُ حتَّى سُلِّطَ عليهِ غيرُه فقتلَه، ومَن ذا الذي يُثابُ هنا؟

---

(١) انظر: «الفصل في الملل» (٣/ ٦٨)، لكن قول المؤلف في الآخِر: (فلمْ يبقَ إلاَّ أنَّا نقولُ: للهِ تعالى في هذا سرٌّ مِن الحكمة والعدل نُوقِنُ به ولا نَعلم ما هو، ولا كيف هو) مناقض لما ذهب إليه ابن حزم متعقبا لمن قال هذا الكلام بقوله: وأما نحن فلا نقول بهذا، بل نقول: إنه لا سر هاهنا أصلاً، بل كل ذلك كما هو عدلٌ من الله عز وجل لا من غيره، ولله الحجة البالغة لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

قلتُ: وإيرادُ مثلِ هذا في هذا المقامِ تلبيسٌ موقعٌ في الحَيرةِ؛ لأنَّ المطلوبَ مِن أهلِ الحكمةِ والتَّعليلِ إنَّما هو تعليلُ تكليفِ المكلَّفينَ وعقوبةِ العاصينَ، وهذا تقريبٌ معقولُ المعنى كما تقدمَ تقريرُه، وأمَّا تعليلُ أفعالِ اللهِ كلِّها الجاريةِ في المُكلَّفِين وغيرِهم، فهذا ممَّا لا سبيلَ إلى معرفتِه والوقوفِ على سرِّ حقيقتِه.

وفي مثلِ هذا المقامِ تخبَّطتِ الأفهامُ:

فقالتْ طائفةٌ: إنَّ البهائمَ والأطفالَ لا تتألَّمُ ولا تُحسُّ بالألَمِ، وهذا جَحدٌ للضَّرورةِ، ومَكابرةٌ في المحسوسِ.

وقالتْ طائفةٌ: إنَّ ذلكَ لا يَصدرُ إلَّا مِن فاعلِ الشَّرِّ[1].

وقالت طائفةٌ مِن غلاةِ الرَّافضةِ بالتزامِ التَّناسُخِ، وقالوا: إنَّما حَسُنَ ذلك لاستحقاقِهم ذلكَ بجرائمَ سابقةٍ اقترفوها في غيرِ هذهِ القوالبِ، فنُقِلَتْ أرواحُهم إلى هذهِ القوالبِ عقوبةً لهُم.

وموجبُ هذا التَّخليطُ تعلُّقُ أملِ هؤلاءِ بمعرفةِ حقيقةِ أسرارِ أفعالِ اللهِ تعالى في المكلَّفينَ وغيرِهم، وهذا ممَّا لا سبيلَ إلى معرفتِه، ويكفي معرفةُ الحكمةِ والتَّعليلِ في ثوابِ وعقابِ المكلَّفينَ وهو المرادُ، وإلَّا فمِن المحالِ معرفةُ أسرارِ أفعالِه كلِّها؛ لأنَّ الرَّبَّ تعالى لا يُمثَّلُ بالخلقِ، لا في ذاتِه ولا في صفاتِه ولا في أفعالِه، بل له المثلُ الأعلى، فما ثبتَ لغيره مِن الكمالِ فهو أحقُّ بِه، وما تنزَّه عنهُ مِن النَّقصِ فهو أحقُّ بتنزيهه عنهُ سبحانَه.

وليسَ كلُّ ما كان ظلماً مِن العبدِ يكونُ ظلماً مِن الرَّبِّ، ولا ما كان قبيحاً مِن العبدِ يكونُ قبيحاً مِن الرَّبِّ، فإنَّه سبحانَه، ليسَ كمثلِه شيءٌ لا في ذاتِه ولا في صفاتِه

---

(١) «وقالت طائفةٌ: إنَّ ذلك لا يَصدرُ إلاَّ من فاعل الشَّرِّ» سقط من (ل).

ولا في أفعالِه، لكنَّ القدريَّةَ شبَّهتْ في الأفعالِ فقاسوا أفعالَ اللهِ على أفعالِ خلقِه وهو مِن أفسدِ القياسِ.

ولهـذا قالَ جمهـورُ المعتزلةِ: وجدْنا في الشَّـاهدِ أنَّ مَن فعلَ الجَـورَ كانَ ظالماً جائـراً، ومَـن أعـانَ فاعلَـه علـى فعلِه ثـمَّ عاقبَـه عليـهِ كانَ جائـراً عابثاً، والعـدلُ من صفـاتِ اللهِ، والظُّلـمُ منفيٌّ عنـهُ تعالى باتِّفاقِ المُسـلمين.

قال ابنُ حزم: وليسَ الأمرُ كما ظنَّتْه عقولُهم الحاكمةُ على اللهِ تعالى في أنَّه لا يَحسُنُ منهُ تعالى إلَّا ما حسَّنَتْه عقولُهم، وأنَّه يقبَحُ منه ما قبَّحتْه عقولُهم.

قال: والحقُّ أنَّ كلَّ ما فعلَه اللهُ سبحانَه فهو حقٌّ وعدلٌ، أيَّ شيءٍ كانَ، وإنْ كانَ مِنَّا جوراً وسفهاً[١].

وقالتْ طائفةٌ: إنَّ مَن خلقَ خَلْقاً ثمَّ سلَّطَ بعضَهم على بعضٍ، فهو ظالمٌ جائرٌ عابثٌ، فقالوا: إنَّ خالقَ الخيرِ غيرُ خالقِ الشَّرِ.

وقالت البراهِمةُ: إنَّ مِن العبثِ والجَورِ وخلافِ الحِكمةِ أنْ يعرِّضَ اللهُ عبادَه لِمَا يعلمُ أنَّهم يَعصُونَه فيهِ، ويستَحقُّونَ العذابَ عليهِ.

يريدونَ بذلكَ إبطالَ الرِّسالةِ والنُّبوَّات.

وموجِبُ هذا كلِّه: قياسُ أفعالِ اللهِ على أفعال خلقِه، تعالى اللهُ عمَّا يقولُ الظَّالمونَ علوّاً كبيراً.

وليسَ على العبادِ أن يعلَموا تفصيلَ حكمةِ اللهِ في كلِّ شيءٍ، بل يكفيهِم العلمُ العامُّ والإيمان التَّامُّ، واللهُ أعلم.

* * *

(١) انظر: «الفصل في الملل» (٣/ ٥٦ ـ ٥٧).

وأما الجوابُ عن الخامسِ، وهو: أنَّه ربَّما لزمَ عليهِ إفحامُ الأنبياءِ، وانقطاعُ حجَّتِهم...إلى آخره.

فنقولُ: الجواب عن هذا من وجوه:

الأوَّل: أنَّ هذا إنَّما يكونُ إفحاماً وانقِطاعاً لو كانَ الاحتجاجُ بالقدرِ سائغاً، فأمَّا إذا كان الاحتجاجُ بِهِ باطلاً بُطلاناً ضروريّاً متقرِّراً في الفِطَرِ والعقولِ ـ كما تقدَّمَ ـ لَمْ يكُن هذا الاعتراضُ متوجِّهاً.

وأيضاً: فمِن المستقرِّ في فِطرِ النَّاسِ وعقولِهم أنَّه مَن طُلبَ منهُ فعلٌ مِن الأفعالِ الاختياريَّةِ لَمْ يكنْ لهُ أنْ يَحتجَّ بمثلِ هذا، ومَن طَلبَ دَيناً له على آخرَ لم يكُنْ لهُ أنْ يقولَ: لا أعطيكَ حتَّى يخلُقَ اللهُ فيَّ الإعطاءَ، ومَن أمر عبدَه لَمْ يكُن له أنْ يقولَ: لا أفعلُه حتَّى يخلُقَ اللهُ فيَّ فعلَه أو القُدرةَ على ذلكَ.

وهذا أمرٌ جُبِلَ عليهِ النَّاسُ مسلمُهم وكافرُهم، مقرُّهم بالقَدرِ ومُنكرُهم، ولا يَخطرُ ببالِ أحدٍ منهم الاعتراضُ بمثلِ هذا، فإذا كانَ هذا الاعتراضُ معروفَ الفسادِ في بدايةِ العُقول لَمْ يكن لأحدٍ أنْ يحتجَّ بِهِ على الرَّسولِ.

الثَّاني: أنَّ الرَّسولَ يقولُ لهُ: أنا نذيرٌ لكَ؛ إنْ فعلتَ ما أمرتُك بِهِ نجوتَ وسُعِدْتَ، وإنْ لمْ تفعَلْه عوقِبْتَ، كما قالَ ﷺ لمَّا صعدَ الصَّفا ونادى قومَه فأجابوه، فقال: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ عَدُوّاً مُصَبِّحُكُمْ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ»؟! قالوا: ما جربْنا عليكَ كذِباً! قال: «فإِنِّي نَذِيْرٌ لكم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيْدٍ»[1].

وَمِن المعلومِ أنَّ مَن أُنذِرَ بعدوٍّ لمْ يقُلْ لنذيره: قُلْ للهِ يخلُقْ فيَّ قدرَةً على الفرارِ حتَّى أفرَّ، بل يجتَهدُ في الفِرارِ، واللهُ تعالى هوَ الذي يُعِينُه على الفرارِ.

---

(١) رواه البخاري (٤٧٧٠)، ومسلم (٢٠٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فهذا الكلامُ لا يقولُه إلَّا مكذِّب للرَّسولِ النَّذيرِ، إذ ليس في الفِطَرِ مع تصديقِ النَّذيرِ الاعتلالُ بمثلِ هذا، وإذا كان هذا تكذيباً حاقَ به ما حاقَ بالمكذِّبين، فإنَّه لا يقالُ لأحدٍ من النَّاسِ: هذا العدوُّ قد قصدَك، أو هذا السَّبُعُ، أو هذا السَّيلُ المنحدِرُ، ويقولُ: لا أهرُبُ حتَّى يخلقَ اللهُ فيَّ الهربَ، بل يَحرصُ على الهربِ ويَسألُ اللهَ الإعانةَ، وكذلكَ المُحتاجُ للطَّعامِ والشَّرابِ واللِّباسِ، فإنَّه لا يقول: لا آكلُ ولا أشربُ ولا ألبسُ حتَّى يخلقَ اللهُ فيَّ ذلكَ.

الثَّالثُ: أنْ يقال: مثلُ هذا الكلامِ إمَّا أنْ يقولَه مَن يريدُ الطَّاعةَ ويعلَم أنَّها تنفعُه، أو مَن لا يريدُها ولا يَعلمُ أنَّها تنفَعُه، وكلاهُما يَمتنِعُ منه أنْ يقولَ مثلَ هذا الكلامِ، فإنَّ مَن أرادَ الطَّاعةَ وعلِمَ أنَّها تنفعُه أطاعَ قطعاً إذا لمْ يكُنْ عاجزاً، فإنَّ نفسَ الإرادةِ للطَّاعةِ مع القدرةِ توجبُ الطَّاعةَ، فإنَّه مع وجودِ القدرةِ والدَّاعي التَّامِّ يجبُ وجودُ المقدورِ كما تقدَّمَ.

فمَن أرادَ النُّطقَ بالشَّهادتَين ـ مثَلاً ـ إرادةً جازمةً نطقَ بهما قطعاً؛ لوجودِ القُدرةِ والدَّاعي التَّامِّ، ومَن لمْ ينطِقْ عُلِمَ أنَّه لمْ يُرِدْ، ومَن لمْ يُرِدِ الطَّاعة فيَمتَنعُ أنْ يطلُبَ مِن الرَّسولِ أنْ يخلُقَها فيهِ، فإنَّه إذا طلبَ مِن الرَّسولِ أنْ يخلقَها اللهُ فيهِ كانَ مُريداً لها، ولا يُتصوَّرُ أنْ يقولَ مِثلَ ذلكَ إلَّا مريداً، ولا يكونُ مريداً للطَّاعةِ إلَّا ويَفعلُها.

الرَّابع: أنْ يُقالَ له: أنتَ متمكِّنٌ من الإيمانِ قادرٌ عليه، فلو أردتَه فعَلْتَه، وإنَّما لمْ تؤمِنْ لعدمِ إرادَتكَ له، لا[1] لعجزِكَ عنه وعدمِ قدرتِك عليهِ.

فإنْ قالَ: قلْ للهِ يجعلْني مُريداً للإيمانِ!

قيلَ له: إنْ كنتَ تطلبُ منهُ ذلكَ حقيقةً فأنتَ مريدٌ للإيمانِ، وإنْ لمْ تطلبْ ذلك حقيقةً فأنتَ كاذبٌ في قولِك.

---

(١) «لا»: ليست في (ل).

فإن قالَ: فكيفَ يأمرنُي بما لم يجعلنْي مُريداً له؟ لمْ يكُن هذا طلباً للإرادةِ، بل مجردُ عنادٍ ومكابرةٍ ومخاصَمةٍ، ومثلُ هذا ليس على الرَّسولِ جوابُه، ولا في تَركِ جوابِهِ انقطاعٌ؛ لأنَّه عنيدٌ مكابرٌ في المحسوسِ، وجوابُه حينئذٍ ليسَ إلَّا السَّيفَ والجهادَ فيه، ولذلك شرعَ اللهُ تعالى الجهادَ؛ لقمعِ أهلِ العنادِ، وردعِ المُكابرِ مِن العبَادِ.

***

خاتمة

اعلم أنَّ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] دقَّةً وخَفاءً، فإنَّ ظاهرَ تفسيرِه واضحٌ جليٌّ، وحقيقةَ معناهُ غامضٌ خفيٌّ، فإنَّه إثباتٌ للرَّمي ونفيٌ له، وهما مُتضادَّان في الظَّاهرِ ما لمْ يُفهَمْ أنَّه رمى مِن وجهٍ، ولمْ يرمِ مِن وجهٍ، ومِن الوجهِ الذي لمْ يرمِ رمى الله تعالى.

وبعضهم يقولُ: وما رميْتَ حقيقةً إذ رميتَ مجازاً، ولكنَّ اللهَ رمى حقيقةً.

وقد احتجَّ بعضُ المثبتةِ للقدَرِ بهذه الآيةِ على أنَّ اللهَ تعالى خالقُ أفعالِ العبادِ.

وبعضُهم توهَّم أنَّه تعالى هو الموصوفُ بذلكَ حقيقةً لظاهرِ هذه الآيةِ؛ ظنّاً منه أنَّه تعالى لمَّا خلقَ الرَّامي والرَّميَ كان سبحانَه هو الرَّاميَ في الحقيقةِ.

وهذا غلطٌ بلا ريبٍ، فإنَّهم متَّفقونَ على أنَّ العاصيَ هو المُتَّصفُ بالمعصيةِ والمذمومُ عليها، فإنَّ الأفعالَ يوصَفُ بها مَن قامتْ بهِ لا مَن خلقَها، فإنَّ اللهَ تعالى لا تقومُ بهِ أفعالُ العبادِ، ولا يتصفُ بها، ولا يعودُ إليه أحكامُها التي تعودُ إلى موصوفاتِها.

وإذا كانَ ما لا يتعلَّقُ بالإرادةِ والاختيارِ ـ كالطُّعومِ والألوانِ ـ توصفُ بها مَحالُّها لا خالقُها في محالِّها، فكيفَ الأفعالُ الاختياريَّةُ؟

ولهذا قالَ بعضُ المُحققين: إنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ للهِ، وهي فعلُ العبدِ، وإذا قيلَ: هيَ فعلُ اللهِ، فالمرادُ أنَّها مفعولُهُ، لا أنَّها هيَ الفِعلُ الذي هوَ مسمَّى المصدرِ.

فإنَّ الجمهورَ يقولونَ: إنَّ اللهَ خالقُ أفعالِ العبادِ كلِّها، والخَلقُ عندَهم ليسَ هوَ المخلوقَ، فيفرِّقونَ بينَ كونِ أفعالِ العبادِ مخلوقةً مَفعولةً للرَّبِّ، وبينَ نفسِ(١) فعلِه الذي هوَ المصدرُ، فإنَّها فعلٌ للعبدِ بمعنى المصدرِ وليسَتْ فِعلاً للرَّبِّ بهذا الاعتبارِ، بل هيَ مفعولةٌ لهُ، والرَّبُّ لا يتَّصفُ بمفعولاته.

وهنا يلتَبسُ الحالُ على مَن لا يفرِّقُ بينَ فعلِ الرَّبِّ ومَفعولِه، كما يقولُ ذلكَ الجَهمُ وموافِقوه، وقد تقرَّر الفرقُ بينَ ما خلقَه صفةً لغيرِه، وبينَ ما اتَّصفَ هو بهِ في نفسِه، والفرقُ بينَ إضافةِ المخلوقِ إلى خالقِه، وإضافةِ الصِّفةِ إلى الموصوفِ بها.

قالَ ابنُ تيميَّةَ: وهذا الفرقُ معلومٌ باتِّفاقِ العقلاءِ، فإنَّه تعالى إذا خلقَ لغيرِه حركةً لمْ يكُنْ هوَ المتحرِّكَ بها، وإذا خلقَ للرَّعدِ ونحوِه صوتاً لمْ يكُنْ هوَ المتَّصفَ بذلكَ الصَّوتِ، وإذا خلقَ الألوانَ في النَّباتِ والحيوانِ والجمادِ لمْ يكُنْ سبحانَه هوَ المتَّصفَ بتلكَ الألوانِ، وإذا خلقَ في غيرِه عِلماً وقُدرةً وحياةً، أو كذباً، أو كُفراً، لم يكن هو المتَّصفَ بذلك.

كما إذا خلقَ فيه طَوافاً وسعياً ورميَ جمارٍ وصياماً وركوعاً وسجوداً، لم يكن هو الطَّائفَ والسَّاعيَ والرَّاكعَ والسَّاجدَ والرَّاميَ بتلكَ الجمارِ.

قال: وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ معناهُ: ما أصبْتَ إذ حَذفْتَ، ولكنَّ اللهَ هو الذي أصابَ، فالمضافُ إليهِ الحذْفُ باليدِ، والمُضافُ إلى اللهِ الإيصالُ إلى العدوِّ وإصابتُهم به.

---

(١) «نفس» من (ل).

قال: وليسَ المرادُ بذلك ما يظنُّه بعضُ النَّاس أنَّه لما خلقَ الرَّامي والرَّميَ كانَ هوَ الرَّاميَ في الحقيقةِ، فإنَّ ذلكَ لو كانَ صحيحاً لكونه خالقاً لرميِهِ لاطَّردَ ذلك في سائرِ الأفعالِ، فيقالَ[1]: وما مشيتَ ولكنَّ الله مشى، وما لَطَمتَ ولكنَّ الله لطَمَ، وما ضربْتَ بالسَّيفِ ولكنَّ اللهَ ضربَ، وما ركبتَ الفرسَ ولكنَّ اللهَ ركبَ، وما صمْتَ وما صليتَ وما حججتَ ولكنَّ اللهَ صامَ وصلى وحجَّ.

قال: ومِن المعلومِ بالضَّرورةِ بطلانُ هذا كلِّه.

قال: وهذا مِن غلوِّ المُثبتينَ للقدَرِ، ولهذا يُروى عن عثمان بن عفَّان أنَّهم كانوا يرمونَه بالحجارةِ لمَّا حُصِرَ، فقالَ لهم: لماذا تَرمونَني؟! فقالوا: ما رميناكَ، ولكنَّ الله رماكَ. فقال: لو أنَّ اللهَ رماني لأصابَني، ولكنْ أنتُم ترمونَني وتُخطِئونَني.

قال: وهذا ممَّا احتجَّ به القدريَّة النُّفاةُ على أنَّ الصَّحابةَ لمْ يكونوا يقولون: إنَّ اللهَ خالقُ أفعالِ العبادِ، كما احتجَّ بعضُ المثبتةُ بقولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، وكلاهُما خطأٌ. انتهى كلامُ ابنُ تيميَّةَ رحمَه الله[2].

قلتُ: والظَّاهرُ أنَّ الضَّابطَ فيما يضافُ إليهِ تعالى ويُنسبُ له: هوَ ما انفردَ سبحانَه بإيجادِهِ[3] مِن غيرِ فعلٍ للعبدِ فيهِ، ولو صورةً، وهو المسبَّبُ دونَ السَّببِ المتَّصِفِ بهِ العبدُ.

فيقال مثلاً: وما قتلتَ ولكنَّ اللهَ قتل؛ لأنَّ القتلَ هو زُهوقُ الرُّوحِ، وهوَ مُسبَّبٌ عن القتلِ ناشئٌ عنهُ حاصلٌ بفعلِ اللهِ خاصَّةً.

وكذا: ما داواكَ الطَّبيبُ، أو: ما شَفاك، ولكنَّ اللهَ شفاكَ، وما شربْتَ ولكنَّ الله

---

(١) في (ت): «ويقال».

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٢١٧ ـ ٢١٩).

(٣) في (ل): «بإيجاد».

أرواكَ، وما أكلْتَ ولكنَّ اللهَ أشبعكَ، وما ضَربتَ ولكنَّ اللهَ آلَمَ، على معنى: ما ضربتَ ضرباً مؤلماً ولكنَّ اللهَ آلمَ، وما سوَّدتَ لونَ الثَّوبِ ولكنَّ اللهَ سوَّده؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأمورِ سببٌ واللهُ خالقُ المسبَّبِ بدونِ مشاركةٍ صوريَّةٍ.

كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فإنَّ الإصابةَ مسبَّبةٌ عن الرَّمي الذي هو السَّببُ، ولا يُنازعُ أحدٌ في أنَّ الأمرَ بالأسبابِ الموجبةِ كالقتلِ والتَّداوي ليسَ أمراً بمسبَّباتها، الذي هو الزُّهوقِ والشِّفاء.

وأمَّا مِن حيثُ الخَلقُ فيضافُ إليه سبحانَه كلُّ مخلوقٍ؛ لأنَّ مِن المعلومِ أنَّ كلَّ مخلوقٍ يقالُ: هوَ مِن اللهِ، بمعنى أنَّه خلقَه بائناً عنه، لا بمعنى أنَّه قامَ بهِ واتَّصفَ بهِ.

هذا وقد توهَّمَ كثيرٌ مِن زنادقةِ المُتصوِّفةِ مِن نحوِ قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]: أنَّ العبدَ هو عينُ الرَّبِّ، تعالى اللهُ عن ذلكَ.

قالَ العلَّامةُ المفنَّنُ ذو الوِزارتَين، أبو عبدِ اللهِ محمدُ ابنُ الخطيبِ، وزيرُ سلطانِ الأندلسِ[1]، في كلامِه على رأي أهلِ الوِحدةِ المُطلقَةِ: وارتكبَتْ هذهِ الطَّائفةُ مُرتكَباً غريباً مِن القولِ بالوِحدةِ المُطلقةِ وهامُوا به ومُوَّهوا، ورَمزُوا واحتقرُوا النَّاسَ مِن أجلِه.

---

(١) محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب، وزير مؤرخ أديب نبيل، ولد ونشأ بغرناطة، واستوزره سلطانها أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل، وكان يلقب بذي الوزارتين: القلم والسيف، ويقال له: ذو العمُرين؛ لاشتغاله بالتصنيف في ليله، وبتدبير المملكة في نهاره، ومؤلفاته تقع في نحو ستين كتاباً، منها: «الإحاطة في تاريخ غرناطة»، و«الإعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام»، و«رقم الحلل في نظم الدول»، توفي سنة (٧٧٦هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٢٣٥).

قال: وتقريرُ مذهبِهم على سبيلِ الإحاطةِ لا فائدةَ فيهِ، وحاصلُه: أنَّ الباريَ سبحانَه هوَ مجموعُ ما ظهرَ وما بَطَنَ، وأنَّه لا شيءَ خلافُ ذلكَ.

وأطالَ الكلامَ هوَ وغيرُه مِن العلماءِ على ذلكَ، كما بسطْتُ الكلامَ عليهِ في غيرِ هذا الموضعِ وسمعْتُ بأذُني هذا مِن بعضِ مشايخِهم.

والحاصلُ: أنَّ هذا القولَ لمْ يقلْه أحدٌ مِن المتقدِّمينَ، وإنَّما حدثَ بينَ المتصوِّفةِ المتأخِّرينَ، وهو شرٌّ من مقالةِ الفلاسفةِ، فإنَّهم أثبتُوا وجودَ واجبِ الوجودِ، ولمْ يُنازعْ فيهِ لا معطِّلٌ ولا مُشرِكٌ.

إلَّا أنَّ بعضَ النَّاس قالوا: إنَّ هذا العالَمَ حدثَ بنفسِه.

وليسَ هذا بقولٍ معروفٍ لطائفةٍ يذَبُّونَ عنهُ، فإنَّ حدوثَ الحوادثِ بلا مُحدِثٍ بُطلانُه مِن أبينِ العلومِ الضَّروريَّةِ، غايتُه: أنَّ الفلاسفةَ تقولُ: إنَّ الفَلكَ متحرِّكٌ حركةً اختياريَّةً بسببِها تحدُثُ الحوادثُ مِن غيرِ أنْ يكونَ قد حدثَ مِن جهةِ اللهِ ما يوجبُ حركتَه، فإنَّ حركةَ الفَلَكِ عندَهم بالاختيارِ كحركةِ الإنسانِ، فلمْ يثبتُوا لحركةِ الفلكِ مُحدِثاً أحدَثها غيرَ الفَلَكِ، كما لمْ يُثبتِ القدريَّةُ لأفعالِ الحيوانِ مُحدِثاً أحدثَها غيرَ الحيوانِ.

ولهذا كانَ الفَلكُ عندَهم حيواناً كبيراً يتحرَّكُ للتَّشبُّهِ[1] بالعلَّةِ الأُولى، كحركةِ المَعشوقِ للعاشقِ، فذلك المَعشوقُ المحبوبُ هو المحرِّكُ؛ لكونِ المُتحرِّك أحبَّه، لا لكونِه أبدعَ الحركةَ ولا فعلَها، ولهذا قالوا: إنَّ الفلسفةَ هيَ التَّشبُّهُ[2] بالإلهِ على حسَبِ الطَّاقةِ.

وفي الحقيقةِ ليسَ عندَهم الباري إلهاً للعالَم، ولا ربّاً للعالَمينَ، بل غايةُ ما

---

(١) في (ت) و(ل): «للتشبيه»، والصواب المثبت. انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٢٨٥) والكلام منه.

(٢) في (ت) و(ل): «التشبيه»، والصواب المثبت. انظر المصدر السابق.

يُثبتونَه أنْ يكونَ شرطاً في وجودِ العالَم، وأنَّ كمالَ المخلوقِ أنْ يكونَ مُتَشبِّهاً بِه.

هذا ومقالةُ مَن يقولُ: إنَّ الرَّبَّ عينُ العبْدِ هيَ شرٌّ مِن مقالةِ هؤلاءِ الفلاسفةِ، وقد دَخلَ كثيرٌ مِن أهلِ الإسلامِ في طرقٍ مُبتدَعةٍ يطولُ ذكرُها، وأخرجوا مِن التَّوحيدِ ما هو منهُ كتوحيدِ الإلهيَّة، وإثباتِ حقائقِ أسماءِ اللهِ وصفاتِه، ولمْ يَعرفْ كثيرٌ منهم مِن التَّوحيدِ إلَّا توحيدَ الرُّبوبيَّةِ، وهوَ أنَّ اللهَ ربُّ كلِّ شيءٍ وخالقُه، وهذا التَّوحيدُ كانَ يقرُّ به المشركونَ الذين قالَ اللهُ عنهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال تعالى عنهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

قالتْ طائفةٌ مِن السَّلفِ: يقولُ لهُم: مَن خلقَ السَّماواتِ والأرضَ؟ فيقولون: الله، وهمْ مع هذا يعبدونَ غيرَه، وإنَّما التَّوحيدُ الذي أمرَ اللهُ بهِ العبادَ هو توحيدُ الألوهيَّةِ المتضمِّنُ لتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، بأنْ يعتقدَ إثباتَ اللهِ وصفاتِه، ويعبدَه ولا يشركَ به شيئاً، والعبادةُ تجمعُ غايةَ الحبِّ وغايةَ الذُّلِّ لهُ سبحانَه، رزقنا اللهُ تعالى ذلكَ وثبَّتنا عليهِ، آمين.

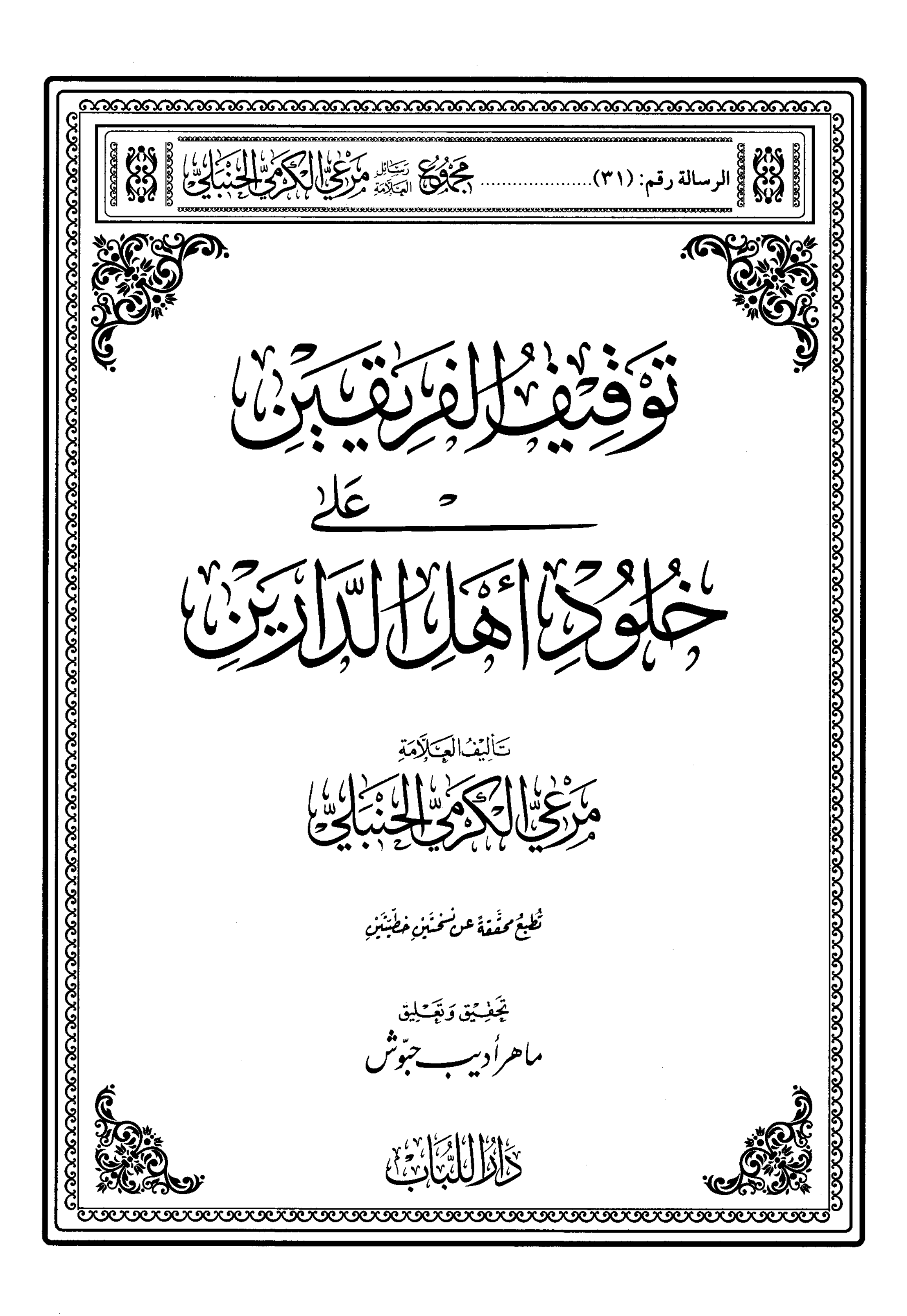
قال مؤلِّفه رحمَه اللهُ: وكانَ الفراغُ منهُ بعدَ العشاءِ الآخرةِ ليلةَ نصفِ رجب مِن شهورِ سنةِ ألفٍ واثنينِ وثلاثينَ، والحمدُ للهِ وحدَه، وصلَّى اللهُ على سَيِّدِنا محمدٍ نبيِّه وعبدِه، وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّم آمين (١).

* * *

---

(١) جاء في خاتمة النسخة (ل): «وافقَ الفراغُ مِن هذهِ النُّسخةِ المباركةِ خامسَ شهرِ رجبٍ الفرْدِ سنةَ إحدى وأربعينَ وألفٍ، على يدِ الفقيرِ أحمدَ الأكرميِّ الحنفيِّ عُفيَ عنهُ آمين».

وفي هامش النسخة (ت): «مرَّ عليه مؤلفه مرور تصحيحٍ بالجامع الأزهر آخر شعبان سنة ١٠٣٢هـ».



مجموع رسائل العلامة مرعي الكرمي الحنبلي .... الرسالة رقم: (٣١)

توفيق الفريقين على خلود أهل الدارين

تأليف العلامة
مرعي الكرمي الحنبلي

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش

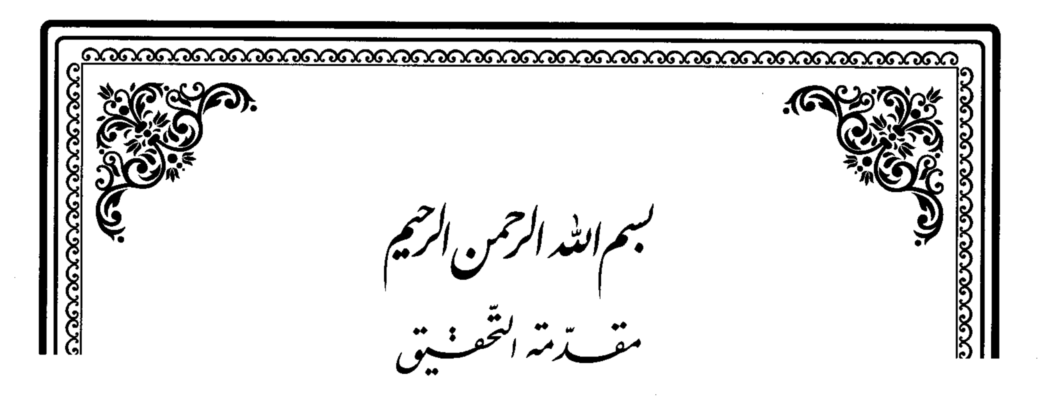
دار اللباب

مكتبة الجامعة الإسلامية (ج)

كتاب توقيف الفريقين على خلود
اهل الدارين للشيخ الامام العالم
العلامة مرعي بن يوسف الحنبلي
نفعنا الله به
امين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق
حمداً لك يا من تصرف في الخليقة على وفق ما تريد وشكرا
لك يا من هو المالك في الحقيقة ونحن له عبيد حكمت
فامضيت وقدرت فقضيت وامت واحييت وجعلت
الخلق ما بين شقي وسعيد فالشقي من اعرض وتكبر والسعيد
من تدبر من تدبر فاستبصر وعمل لما بين يديه من وعد ووعيد
احمده سبحانه وتعالى واساله من فضله المزيد واشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنفع قائلها اذا ذبح الموت
بين الدارين ونادى المنادي بين الفريقين يا اهل الجنة خلود

المكتبة الظاهرية (ظ)



الحمدُ للهِ خيرِ الأسماء، خافِضِ الأرضِ ورافِعِ السَّماء، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتَمِ الأنبياءِ وسيدِ الأصفياء، وعلى آلِه وأصحابِه ومَن تبعهم من العُلماءِ والأولياء.

وبعدُ:

فهذه رسالةٌ موجَزةٌ لطيفةٌ في الردِّ على شُبهاتِ القائلينَ أنْ لا خلودَ في الجنة والنَّارِ لأهلِهما، وقال المؤلف في خطبتها: قد استخَرتُ الله سبحانه سائلاً عفوَه وغفرانَه في جمعِ فوائدَ مفرَّقة، ونظمِ فرائدَ متفرِّقة، في بيان خلودِ أهل الدارَينِ، وذبحِ الموتِ بينَ الفريقين، مُعتمِداً في ذلك على ما بيَّنهُ أهلُ السنَّةِ والجماعةِ الأئمَّةِ المحققِين، مُبيِّناً لحججِ أهلِ البدَعِ الداحضَةِ معَ الداحضِين، وسميتُه:

«توقيف الفريقَين على خلودِ أهل الدارَين»

وقد استَهَلَّ كلامَهُ فيها بقولِ العلَّامة سعدِ الدِّينِ التَّفتازانيِّ عن المذهبِ المذكور: وهو قولٌ باطلٌ مخالفٌ للكتابِ والسنَّةِ والإجماعِ، ليسَ على شبهةٍ فضلاً عن حُجةٍ.

وقولُ التَّفتازانيِّ هذا قريبٌ من نَفْسِ المؤمِنِ الفِطريِّ الذي رَسَخَ في قلبِه ووجدانِه ـ بما عَلِمَه وسَمِعَه من الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النَّبويَّة ـ أنَّ الخلودَ في الدَّارَينِ حقٌّ لا رَيبَ فيه ولا شكَّ، إلى درجةٍ لا يَقبلُ معها قولاً سِوَى ذلك.

لكنَّ المؤلِّفَ رحمه الله لم يَقبل بهذه البَدَاهةِ، بل قابَلَ ذلك بطريقةِ العالِمِ المطَّلعِ المنصِف، فقال معقِّباً على كلامِ السَّعْد: وأقولُ: الحقُّ بطريقِ الإنصافِ: أنَّ للقائلينَ بانقطاعِ عذابِ الكفَّارِ شُبَهاً قويةً بحسبِ الظاهرِ...

ثم أَخَذَ يَسْردُ حُجَجَهم مِن المنقولِ ـ وهي ثلاثُ آياتٍ من كتابِ الله ـ ومِن المعقولِ وهما وجهانِ ذكَرهما أصحابُ هذه الشُّبهة.

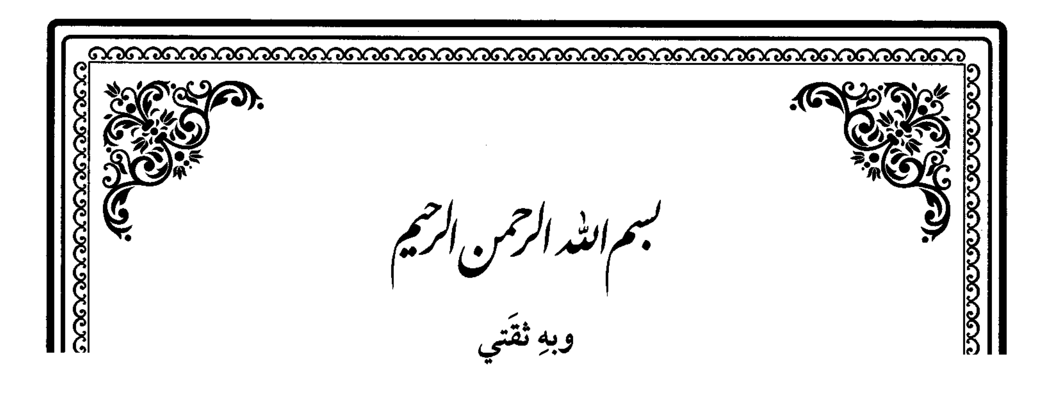
ثم أجابَ عن جميعِ هذه الشُّبَه بالأدلةِ الشرعيةِ من آياتٍ قرآنيَّةٍ وأحاديثَ نبويَّة، مؤيِّداً ذلك بالحُجَجِ العقليَّةِ القامِعَة، وأقوالِ الأئمَّةِ الجامعةِ المانعة، دونَ أن يَدَع ـ مع ذلك ـ التَّعريجَ على بعضِ الفوائدِ والتنبيهاتِ المتعلِّقةِ بالموضوع.

وقد تمَّ تحقيقُ هذه الرِّسالةِ اعتماداً على نسختَينِ خطِّيتينِ هما: نسخةُ الظَّاهرية ورُمز لها بـ(ظ)، ونسخةُ الجامعةِ الإسلاميَّة ورُمز لها بـ(ج).

والحمدُ لله ربِّ العالمين

المحقق

* * *



حمداً لكَ يا مَن تتصرَّفُ في الخليقةِ على وَفقِ ما تريد، وشكراً لك يا مَن هو المالكُ في الحقيقةِ ونحنُ له عبيد، حكَمتَ فأمضَيت، وقدَّرتَ فقضَيت، وأمَتَّ وأحييت، وجعلتَ الخلقَ ما بين شقيٍّ وسعيد، فالشقيُّ مَن أعرَضَ وتكبَّرَ، والسعيدُ مَن تدبَّرَ فاستبصَرَ، وعمِلَ لِمَا بين يدَيهِ من وعدٍ ووعيد، أحمدُ اللهَ سبحانه وتعالى، وأسألُه من فضلِهِ المزيد.

وأشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له شهادةً تنفَعُ قائلَها إذا ذُبِحَ الموتُ بين الدارَينِ ونادَى المنادي بين الفريقينِ: يا أهلَ الجنةِ خلودٌ ولا موتَ ويا أهلَ النارِ خلودٌ ولا موتَ، فهناك يزدادُ حزنُ أهلِ النارِ وفرحُ أهلِ التوحيد(1).

وأشهدُ أن سيدَنا محمداً عبدُه ورسولُه وحبيبُه وخليلُه، وأُشهِدُ اللهَ بذلك وهو على كلِّ شيءٍ شهيد، صلى اللهُ عليه وعلى آلِه وأصحابِه أولي الفصاحةِ والبلاغةِ والتجريدِ، وسلَّم تسليماً كثيراً.

وبعدُ:

فيقولُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى مرعيُّ بنُ يوسفَ الحنبليُّ المقدسيُّ: قد استخَرتُ الله سبحانه سائلاً عفوَه وغفرانَه في جمعِ فوائدَ مفرَّقة، ونظمِ فرائدَ

---

(1) في (ج): «الجنة».

متفرِّقة، في بيان خلودِ أهل الدارَين، وذبحِ الموتِ بينَ الفريقين، مُعتمِداً في ذلك على[1] ما بيَّنهُ أهلُ السنةِ والجماعةِ الأئمة المحققِين، مُبيِّناً لحججِ أهلِ البدَعِ الداحضَةِ معَ الداحضِين، وسميتُه:

«توقيفَ الفريقَين على خلودِ أهل الدارَين»

فأقولُ مستعيناً باللهِ ذي الجلالِ والإكرامِ، سائلاً له في الوفاةِ على الإسلامِ:

اعلَم وفقَكَ الله تعالى: أن مذهبَ أهلِ الحقِّ هو الحقُّ في كلِّ مسألةٍ، ومذهبُهم أن الجنةَ والنارَ موجودتان الآنَ خلافاً للمعتزلةِ، وأنهما باقيتانِ لا يفنَيانِ ولا يفنى أهلُهما خلافاً للجهميةِ، حيثُ ذهبوا إلى أنهما يفنيانِ ويفنى أهلُهما.

قالَ السعدُ التفتازانيُّ: وهو قولٌ باطلٌ مخالفٌ للكتابِ والسنَّةِ والإجماعِ، ليسَ على شبهةٍ فضلاً عن حجةٍ، انتهى.

* * *

[أدلةُ القائلينَ بانقطاعِ عذابِ الكفَّارِ]

وأقولُ: الحقُّ بطريقِ الإنصافِ أنَّ[2] للقائلينَ بانقطاعِ عذابِ الكفَّارِ شُبَهاً قويةً بحسبِ الظاهرِ كما سنسمَعُ، فالقائلونَ بانقطاعِ عذابِ الكفَّارِ هم: أبو الهذيلِ المعتزليُّ وغيرُه، قالوا: ينقطِعُ عذابُ الكفارِ؛ أي: وله غايةٌ ونهايةٌ، واحتجُّوا على ذلكَ بالمنقولِ والمعقولِ، فاحتجُّوا من القرآن بآياتٍ:

الأُولى: قولُه تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٦ ـ ١٠٧] فدلَّ هذا النصُّ على انقطاعِ عذابهم؛

---

(١) «على» من (ج).

(٢) «أن» من (ظ).

لأن مـدةَ السـماواتِ والأرضِ متناهيـةٌ، فلزمَ أن تكونَ مـدةُ العقابِ منقطعةً.

الثانيةُ: قولُه تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧] استثناءٌ من مدةِ عقابهم، وذلكَ يدلُّ على زوالِ العذابِ.

الثالثةُ: قولُه تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا﴾ [النبأ: ٢٣] فبيَّنَ تعالى أن لُبثَهم في العذابِ لا يكونُ إلا أحقاباً معدودةً.

وأما المعقولُ فوجهانِ:

أحدُهما: أن معصيةَ الكافرِ متناهيةٌ، ومقابلةُ الجُرم المتناهي بعقابِ ما لا نهايةَ لهُ ظلمٌ، وهو على اللهِ تعالى محالٌ.

وثانِيهما: أنَّ العقابَ ضررٌ خالٍ من النفعِ فيكون قبيحاً؛ لأن ذلكَ النفعَ لا يرجِعُ إلى اللهِ تعالى لتعالِيهِ عن النفعِ والضرِّ، ولا إلى العبدِ لأنه ضررٌ محضٌ، ولا إلى أهلِ الجنة لأنهم مشغولونَ بلذَّاتهم، فلا فائدةَ لهم في الالتذاذِ بعقابٍ دائمٍ في حقِّ غيرِهم.

* * *

[جوابُ أهلِ الحقِّ عن الشُّبهِ السَّابقة]

وأجابَ أهل الحقِّ عن هذه الأدلةِ المذكورَةِ من وجوهٍ، فأجابوا عَن قولِه تعالى: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ بوجهَين:

أحدُهما: أن المرادَ: سماواتُ الآخرَةِ وأرضُها، بدليلِ قولِه تعالى: ﴿يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨] وقولِه تعالى: ﴿وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، وكلاهما دائمٌ، فوجبَ أن يكونَ خلودُهم وعذابُهم دائماً بدوامِهما، ونحوُ ذلكَ للضحَّاكِ[1].

(١) ذكره عنه الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ١٨٩)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٢٠٠) ولفظه: ما دامَت =

وثانيهما: أنه تعالى خاطبَ العربَ على ما جرَى به عُرفُ التخاطُبِ بينَهم؛ لأن التأبيدَ والخلودَ له عندَهم ألفاظٌ؛ كقولهم: هو باقٍ ما أينعَ الثمرُ وأورَقَ الشجرُ، وما دجَى الليلُ، وسأَلَ سائلٌ، وطرقَ طارقٌ(١)، وما دامَتِ السماواتُ والأرضُ.

وأجابوا عن قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ بوجوهٍ:

أحدُها: لابنِ قُتيبَةَ وابن الأنبارِيِّ والفقهاءِ كالشافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ والأوزاعيِّ: أن هذا استثناءٌ استثناهُ اللهُ تعالى، ولا نعقِلُه البتَّةَ، فعلى هذا فهو من المتشابِهِ(٢).

وثانيها: أنه ليسَ باستثناءٍ، وإنما ﴿إِلَّا﴾ بمعنى: سِوَى؛ كما تقول: لي عليكَ ألفُ درهمٍ إلا ألفين التي لي عليكَ، أي: سوى الألفَينِ، والمعنى:

= سماواتُ الجنَّةِ والنَّارِ وأرضُهما، وكلُّ ما علاك فأظلّك فهو سماء، وكلُّ ما استقرت عليه قدمك فهو أرض.

(١) في (ظ): «الطارق».

(٢) في نسبة هذا القول لابن قتيبة نظر، فقد ذكر ابن قتيبة في «تأويل مشكل القرآن» (ص٥٣) ثلاثة وجوه لا يشبه أي منها هذا القول من قريب ولا بعيد، وهذه الوجوه الثلاثة أحدها موافق لما سيأتي في الوجه الثاني للمؤلف، وثانيها موافق لما سيأتي في الوجه السادس، وثالثها: (أن يجعل دوام السماء والأرض بمعنى الأبد ـ على ما تعرف العرب وتستعمل ـ وإن كانتا قد تتغيّران، وتستثنى المشيئة من دوامهما، لأن أهل الجنة وأهل النار قد كانوا في وقت من أوقات دوام السماء والأرض في الدنيا لا في الجنة، فكأنه قال: خالدين في الجنة وخالدين في النار دوام السماء والأرض، إلا ما شاء ربك من تعميرهم في الدنيا قبل ذلك). وذكر عنه الرازي وجها آخر كما سيأتي.

أما ابن الأنباري فقد نقل عنه الفخر الرازي في «تفسيره» (١٨/ ٤٠٢) خلاف هذا القول أيضاً، فذكر عنه وعن ابن قتيبة والفراء أنهم قالوا: هذا استثناء استثناه الله تعالى ولا يفعله البتة، كقولك: والله لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك، مع أن عزيمتك تكون على ضربه، فكذا هاهنا، قال: وطولوا في تقرير هذا الجواب، وفي ضرب الأمثلة فيه، وحاصله ما ذكرناه.

خالدين فيها قَدْرَ مدةِ دوامِ السماواتِ والأرضِ في الدنيا سوى ما شاءَ ربُّكَ من الزيادةِ عليها مما لا مُنتهَى له.

وثالثُها: أن المرادَ من هذا الاستثناءِ زمانُ وقوفِهم في الموقفِ، فكأنهُ قالَ: ففي النارِ ما دامَت السماواتُ والأرضُ إلا وقتَ وقوفِهم للمحاسبةِ، فإنهم في ذلك الوقتِ لا يكونونَ في النارِ.

ورابعها: فإن هذا الاستثناءَ راجعٌ إلى قولِ الله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ لأن ذكرَ الزفيرِ والشهيقِ مع الخلود يقتَضِي دوامَ ذلكَ فاستثناهُ تعالى من ذلكَ.

وخامسُها: أن المرادَ بالاستثناءِ إنما هو انتقالُهم من النارِ إلى البردِ والزمهَريرِ وسائرِ أنواعِ العذابِ، فقد ذكَرَ المفسِّرونَ أن الزمهريرَ هو البردُ الشديدُ المفرِطُ، وأنه يقَعُ به العذابُ لأهلِ النارِ كما يقعُ بالنارِ، وأنهم يُخرجُونَ من النارِ إلى الزمهريرِ فيتبادَرونَ من شدةِ الزمهَريرِ إلى النارِ.

وسادسُها: أن الاستثناءَ راجعٌ إلى خروجِ أهلِ التوحيدِ من النارِ، وهو الظاهرُ من هذهِ الأقوالِ، وهو قولُ ابنِ عباسٍ وقتادةَ وجماعةٍ[1]، ومالَ إليهِ الإمام فخرُ الدينِ[2].

قالَ الثعلبيُّ: وعلى هذا القولِ فالاستثناءُ من غيرِ جنسِه[3].

---

(١) رواه عن قتادة الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٥٧٩)، وذكره عن ابن عباس الماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٥٠٥)، والسمعاني في «تفسيره» (٢/ ٤٥٩)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٤/ ١٦٠)، والقرطبي في «تفسيره» (١١/ ٢١٧)، وهو كما ذكروا من رواية الضحاك عن ابن عباس، ولم يسمع منه.

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٤٥٣)، والوجوه السابقة منقولة منه.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٥/ ١٨٩).

فإن قيلَ: لو صحَّ هذا القولُ لقالَ تعالى: إلا مَن شاءَ ربُّكَ؛ لأن (مَن) للعاقلِ، بخلافِ (ما) فإنها لغيرِه، والآيةُ بـ(ما) لا بـ(مَن).

قلنا: قد صرَّحَ أهلُ التحقيقِ أن (ما) أيضاً تكونُ للعالِـمِ كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥] و﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣] فتأمَّل.

وأجابوا عن قولِه تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ بوجوهٍ:

أحدُها: أنها منسوخةٌ بقولِه تعالى: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠].

وثانيها: لا نسلِّمُ أن الوقوفَ على ﴿أَحْقَابًا﴾ بل المعنى: لابثين فيها أحقاباً لا يذوقونَ في تلك الأحقابِ إلا الجحيمَ والغسَّاقَ من أنواعِ العذابِ.

وثالثها: أن المعنى: يَلبثون فيها أحقاباً كلَّما مضَى حُقْبٌ تبعَهُ حُقْبٌ، وإنما يدلُّ على التوقيتِ لو نصَّ على العددِ: عشرة أحقابٍ أو خمسة، أو غير ذلكَ.

ورابعها: أن المرادَ: أحقاباً لا انقضاءَ لها، وحذِفَ للعلمِ بمآلِ أهلِ النارِ على ما دلَّت عليهِ الآياتُ القرآنيةُ والأحاديثُ النبويةُ.

روى هنَّادٌ عن أبي هرَيرةَ في قولِهِ تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ قالَ: الحُقبُ ثمانون سنةً، السنةُ ثلاثُ مئةٍ وستونَ يوماً، كلُّ يومٍ ألفُ سنةٍ[1].

قلتُ: لَعَمْري إنَّ لَبْثَ الحُقبِ الواحِدِ من أعظمِ المصائبِ فكيفَ بأحقابٍ لا انقضاءَ لها ولا انقطاعَ؟ نعوذُ باللهِ من ذلكَ.

وأمَّا استدلالهم بالمعقولِ:

فالوجهُ الأولُ وهو[2] قولهم: إن مقابلَة الجُرمِ المتناهي بعقابِ ما لا نهايةَ له

(١) رواه هناد في «الزهد» (٢١٩).

(٢) في (ج): «أن» مكان: «وهو».

ظلمٌ، وهو على اللهِ محالٌ، فهذا مبنيٌّ على التحسينِ والتقبيحِ العقليِّ، ونحن معشرَ أهلِ السنَّةِ لا نقولُ بهِ، لأن الشرعَ هو الذي يحسِّنُ ويقبِّحُ.

وأيضاً: فاللهُ سبحانه وتعالى يفعَلُ في خلقِه ما يشاءُ؛ لأنه تعالى لا حَجْرَ عليهِ فيما يفعلُه، فأفعالُه بالنسبةِ إليه كلُّها حسنةٌ جميلةٌ، وإنما يكونُ الشيءُ قبيحاً بالنسبةِ إلينا.

وأيضاً: فلا نسلِّمُ أن معصيةَ الكافرِ متناهيةٌ، بل غيرُ متناهيةٍ؛ إذ بموته على الكفرِ فالكفرُ لازمٌ له أبداً، فتأمَّل(١).

وأما الوجهُ الثاني وهو قولهُم: لا يحصُلُ بعذابِ أهل النارِ نفعٌ لأهل الجنةِ؛ لأنهم مشغولونَ بلذاتِهم.

فلمَ لا يعودُ النفعُ لأهل الجنةِ، ويحصُلُ لهم الالتذاذُ بعذابِ الذين يعانِدُونهم ويعادُونهم في دارِ الدُّنيا، ويسفِكُون دماءَهم على دينِ اللهِ تعالى الذي أدخلَهم جناتِ النعيمِ، وأدخَلَ أعداءهم دارَ الجحيمِ.

فإن قلتَ: هذا مسلَّمٌ فيمَن حصلَ منهُ سفكُ دمٍ للمسلمينَ، وأما غيرُه فما جرمُه؟

قلتُ: قد حصلَت منهُ المعاندَةُ لنا حيثُ دُعيَ للإسلامِ فأبى، ورَدَّ قولنا الحقَّ، والمعاندَةُ توجِبُ التشفِّيَ.

فثبتَ بهذِه الأجوبةِ عن شُبَهِهم أن جميعَ ما استدلُّوا به غيرُ مُعِينٍ لهم، بل يرِدُ عليهم مع ما وردَ من الأحاديثِ الصحيحةِ والآياتِ الصريحةِ.

قلتُ: ومن أصرَحِ الآياتِ في الردِّ عليهم قولُ اللهِ تعالى في حقِّ أهلِ النارِ:

---

(١) من قوله: «وأيضا فلا نسلم...» إلى هنا سقط من (ج).

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا﴾ [النساء: ٥٧] فإن الأبدَ عبارةٌ عن استغراقِ المستقبَلِ الذي لا انقطاعَ لهُ، فتأمَّل.

وأما الأحاديثُ فهي كثيرةٌ في كتبِ الأئمةِ، وسنذكُرُ شيئاً منها:

روى الإمامُ الطبرانيُّ وأبو نُعَيمٍ وابنُ مردَويهِ عن ابن مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لو قيلَ لأهلِ النارِ: إنكم ماكثُونَ في النارِ بعددِ كلِّ حصاةٍ في الدُّنيا، لفرِحوا بها، ولو قيلَ لأهلِ الجنةِ: إنكم ماكثُونَ عددَ كلِّ حصاةٍ، لحزنوا، ولكن جعِلَ لهم الأبدُ»(١).

ورَوَى الطبرانيُّ والحاكِمُ ـ وصحَّحهُ ـ عن معاذِ بنِ جبلٍ: أن رسولَ الله ﷺ بعثَه إلى اليمنِ، فلما قدِمَ عليهم قالَ: يا أيها الناسُ! إني رسولُ رسولِ اللهِ إليكُم يخبِرُكم أن المردَّ إلى اللهِ، إلى جنةٍ أو نارٍ، خلودٌ بلا موتٍ، وإقامةٌ بلا ظعنٍ في أجسادٍ لا تموتُ(٢).

ورَوَى البخاريُّ عن أبي هرَيرَة رضيَ الله عنه قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «يُقالُ

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٠٣٨٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٦٨). قال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث مرة والسدي، تفرد به الحكم بن ظهير. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٩٦): فيه الحكم بن ظهير وهو مجمع على ضعفه.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٧٥) من طريق عبد الرحمن بن سابط عن معاذ. قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٣١٦): رواه الطبراني في «الكبير» بإسناد جيد إلا أن فيه انقطاعاً. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٩٦): ابن سابط لم يدرك معاذاً، قلتُ (القائل الهيثمي): الذي سقط بينهما عمرو بن ميمون الأودي، كما رواه الحاكم في «المستدرك» في أواخر كتاب الإيمان، وفي طريقه مسلم بن خالد الزنجي، وقال عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد رواتُه مكِّيون، ومسلم بن خالد الزنجي إمام أهل مكة ومفتيهم، إلا أن الشيخين قد نسباه إلى أن الحديث ليس من صنعته، والله أعلم. قلت: هو كما قال في «المستدرك» (٢٨١).

لأهـل الجنـةِ: خلـودٌ ولا مـوتَ، ولأهل النارِ: يـا أهلَ النـارِ! خلودٌ ولا مـوتَ»(١).

وروى الشيخان البخاريُّ ومسلمٌ عن ابن عمرَ رضي اللهُ عنهما عن النبيِّ ﷺ قالَ: «يدخُلُ أهل الجنةِ الجنةَ، وأهلُ النارِ النارَ، ثم يقومُ مؤذِّنٌ بينَهم: يا أهلَ النارِ! لا موتَ، ويا أهلَ الجنةِ! لا موتَ، كلٌّ خالدٌ فيما هو فيهِ»(٢).

ورَوَى الشَّيخان أيضاً عن ابنِ عمرَ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إذا صارَ أهل الجنةِ إلى الجنةِ، وأهلُ النارِ إلى النارِ جيء بالموتِ حتى يجعَلَ بين الجنةِ والنارِ، ثم يُذبَحُ ثم ينادي منادٍ: يا أهلَ الجنةِ! لا موتَ، ويا أهلَ النارِ! لا موتَ، فيزدادُ أهل الجنةِ فرحاً إلى فرَحِهم، ويزدادُ أهلُ النارِ حُزناً إلى حُزنهم»(٣).

وروى الشَّـيخان أيضاً عن أبي سـعيدٍ قالَ: قالَ رسـولُ اللهِ ﷺ: «يُجاءُ بالموتِ يـومَ القيامـةِ كأنـه كبشٌ أملَـحُ، فيوقَفُ بين الجنـةِ والنارِ، فيقـالُ: يا أهـلَ الجنةِ، هل تعرِفـونَ هـذا؟ فيشـرئبُّون وينظُـرونَ ويقولُـون: نعـم، هذا المـوتُ، ويقـالُ: يا أهلَ النـارِ، هـل تعرِفونَ هـذا؟ فيشـرئبُّونَ وينظُـرونَ ويقولُونَ: نعـم هذا المـوتُ، فيؤمَرُ بـهِ فيُذبَـحُ، ثـم يقالُ: يـا أهلَ الجنـةِ خلودٌ ولا مـوتَ فيها، ويـا أهلَ النـارِ خلودٌ ولا مـوتَ فيها»، ثـم قـرأ رسـولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وأشـارَ بيدِه إلـى الدُّنيا(٤).

وفي لفظٍ للبخاريِّ: «﴿..وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾، وهؤلاءِ في غفلةِ أهلِ الدُّنيا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾» أخرجَه في (التفسيرِ)(٥).

---

(١) رواه البخاري (٦٥٤٥).

(٢) رواه البخاري (٦٥٤٤)، ومسلم (٢٨٥٠/ ٤٢).

(٣) رواه البخاري (٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٥٠/ ٤٣).

(٤) رواه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩).

(٥) هي رواية البخاري السابقة ليس فيه غيرها، وهي في (كتاب التفسير).

قولُه: (فَيَشرئِبُّون) بفتحِ أولهِ وسكُون المعجَمةِ وفتحِ الراءِ بعدَها تحتيَّةٌ مهموزةٌ، ثم موحَّدةٌ مشددةٌ؛ أي: يمدُّونَ أعناقهم، ويرفعونَ رؤوسهم للنظرِ.

وروى الحاكِمُ وصححهُ وابنُ ماجَه عن أبي هُريرَةَ رضي اللهُ عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يُؤتَى بالموتِ في هيئةِ كبشٍ أملَحَ، فيوقَفُ على الصراطِ، فيقالُ: يا أهلَ الجنةِ، فيطَّلعون خائفينَ وجِلينَ مخافةَ أن يُخرجُوا مما هم فيهِ، فيقالُ: هل تعرفونَ هذا؟ فيقولون: نعم؛ هذا الموتُ، فيقالُ: يا أهلَ النارِ، فيطَّلعون مستبشِرينَ فرِحين أن يُخرَجوا مما هم فيهِ، فيقالُ: أتعرِفُون هذا؟ فيقولونَ: نعم هذا الموتُ، فيؤمَرُ به فيُذبَحُ على الصراطِ، فيقالُ للفرِيقَين: خلودٌ فيما تجِدُون لا موتَ فيها أبداً»[1].

وروى أبو يعلَى والبزَّارُ والطبرانيُّ بسندٍ صحيحٍ عن أنسٍ رضيَ الله عنهُ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يؤتَى بالموتِ يومَ القيامةِ كأنه كبشٌ أملَحُ، فيوقَفُ بين الجنةِ والنارِ، ثم ينادِي منادٍ: يا أهلَ الجنةِ، فيقولُون: لبيكَ ربَّنا، فيُقالُ: هل تعرِفونَ هذا؟ فيقولونَ: نعم؛ هذا الموتُ، فيُذبَحُ كما تذبَحُ الشاةُ، فيأمَنُ هؤلاءِ وينقطِعُ رجاءُ هؤلاء»[2].

فثبَتَ بما قرَّرناه من الآياتِ الصَّريحةِ والأحاديثِ الصحيحةِ أنَّ كلَّا من أهلِ الدارَين خالدٌ[3] أبداً فيما هو[4] فيهِ من نعيمٍ أو عذابٍ، وعلى هذا إجماعُ أهل السنَّةِ والجماعةِ.

وأَجْمعوا على أنَّ عذابَ الكفارِ لا ينقَطِعُ كما أن نعيمَ أهل الجنةِ لا ينقطِعُ، يدلُّ على ذلكَ الكتابُ والسنَّةُ وإجماعُ الأمةِ، واللهُ سبحانه وتعالى أعلَمُ.

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٣٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٧٨)، وصححه على شرط مسلم.

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٨٩٨)، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٣١٧): رواه أبو يعلى ـ واللفظ له ـ والطبراني والبزار، وأسانيدهم صحاح.

(٣) في (ج): «خالدين».

(٤) في (ج): «هم».

فائدةٌ: ذكرَ بعضُهم أن الذي يتولّى ذبحَ الموتِ جبريلُ عليه السلامُ.

وقيلَ: يحيى بنُ زكريا عليهما السلام.

تنبيهٌ: ذهبَ جمعٌ كثيرٌ إلى أن الموتَ معنًى وعرَضٌ، والأعراضُ لا تنقلِبُ أجساماً، بل قالَ بعضُهم: إن الموتَ عدمٌ محضٌ، وبه قالَ الزمخشرِيُّ[1]، وأجابوا عن قولِه تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ بأن معنى الخلقِ في هذه الآيةِ: التقديرُ.

فإنْ قلتَ: فعلى هذا كيفَ يأتي الموتُ في صورةِ كبشٍ فيُذبَحَ؟

قلنا: نقلَ الحكيمُ الترمذيُّ أن مذهبَ السلفِ في هذا الحديثِ الوقوفُ عن الخوضِ في معناهُ، فنؤمِنُ بهِ ونكِلُ علمَهُ إلى اللهِ تعالى.

وأجابَ بعضُ العلماءِ فقالَ: لعلَّ هذا الكبشَ صورَةُ ملَكٍ من الملائكةِ الذين يقبِضُون أرواحَ الخلائقِ، وإلا فالموتُ في نفسِه عدمٌ محضٌ راجعٌ إلى سلبِ الحياةِ، أو هو استعارةٌ وكنايةٌ عن الخلودِ الدائمِ، فضرِبَ المثلُ بالموتِ ولا موتَ هناك حقيقةً.

وذهبَ جماعةٌ إلى أن الموتَ جسمٌ لا عرَضٌ، وأنه مخلوقٌ في صورةِ كبشٍ، والحياةَ في صورةِ فرسٍ، قالَ الأشعريُّ: الموتُ أمرٌ وجوديٌّ؛ لقولِه تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢] والعدمُ لا يخلَقُ.

قالَ بعضُهم: وعلى قولِه: فهل هوَ جوهرٌ أو عرضٌ؟ تردَّدَ بعضُهم، انتهى.

والظاهرُ أنه جسمٌ؛ لحديثِ الصحيحَين السابقِ: «فيُذبَحُ» فزادَ أبو يَعلى وغيرُه: «كما تُذبَح الشاةُ»[2] والعرَضُ لا يُذبَحُ، وعلى هذا المذهبِ فلا إشكالَ في الحديثِ، والله سبحانَهُ وتعالى أعلم.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٥).

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٨٩٨).

خاتمةٌ

قالَ النسَفِيُّ في «بحرِ الكلامِ»: سأَلَ قومٌ: هل يعلَمُ اللهُ عددَ أنفاسِ أهلِ الجنةِ والنارِ أم لا؟ فإن قُلتم: لا؛ فقد وصفتُم اللهَ بالجهلِ، وإن قلتُم: نعم؛ لزِمَ أن أهلَ الجنةِ والنارِ يفنَون.

قالَ: والجوابُ أن نقولَ: إن اللهَ يعلَمُ أن أنفاسَ أهلِ الجنةِ والنارِ ليست بمعدودةٍ ولا تنقَطِعُ[1].

فإن قيلَ: إذا قلتُم بأنهم لا يفنَون فقد سوَّيتم بينهُم وبينَ اللهِ.

قلنا: لا[2]؛ لأن اللهَ تعالى قديمٌ بلا ابتداءٍ، آخرٌ بلا انتهاءٍ، وأهلِ الجنةِ محدَثُون، وإنما يبقَون ولا يفنَون بإبقاءِ الله إياهُم، واللهُ تعالى باقٍ لا بإبقاءِ أحدٍ، فلا يكونُ تسويةً بين الخالقِ والمخلوقِ، واللهُ سبحانَه وتعالى أعلَمُ.

وأصلِّي وأسلِّمُ على رسولِ اللهِ ﷺ، وعلى سائرِ إخوانِه من النبيينَ، وعلى آلِ كلٍّ وصحبِهِ أجمعينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

قالَ مؤلِّفُه العبدُ الفقيرُ إلى الله مرعيُّ بنُ يوسفَ الحنبليُّ المقدسيُّ: فرغتُ من جمعِ هذه الفوائدِ العجيبةِ، ونظمِ هذا الفرائدِ الغريبةِ نهارَ الثلاثاء سادسَ شهرِ ذي الحجةِ الحرامِ بالجامعِ الأزهرِ سنةَ ألفٍ وثلاثٍ وعشرينَ، واللهُ سبحانه الموفِّقُ والمعينُ، وأسأله الوفاةَ على الإسلامِ والخلودَ في دارِ السلامِ بجوارِ أنبيائه عليهم الصلاةُ والسلامُ، آمينَ آمينَ آمينَ[3].

---

(١) انظر: «بحر الكلام» (ص٢٢٤).

(٢) «لا» من (ظ).

(٣) من قوله: «وأصلي وأسلمُ على رسولِ الله ﷺ وعلى سائرِ إخوانِه من النبيينَ...» إلى هنا من (ج).
ووقع بدلاً منه في (ظ): «وعلى رسوله ﷺ، وعلى سائرِ إخوانه من النبيينَ والمرسلِينَ، وعلى الكلِّ وصحبِه أجمَعين». وفي هامشها: (بلغ مقابلة).